التقرير الإقتصادي العربي الموحد

2022

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
ميدان التحرير
الرقم البريدي 11642
القاهرة - جمهورية مصر العربية
www.lasportal.org

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.amf.org.ae

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
ص.ب 21932 - الصفاة
الكويت 13080
الكويت - دولة الكويت
www.arabfund.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص.ب 20501 - الصفاة
الكويت 13066
الكويت- دولة الكويت
www.oapecorg.org

التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـــد

2022

© صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة
دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع
وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 552 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: https://www.amf.org.ae

للحصول على النسخة الكاملة على موقع الصندوق

للحصول على نسخة التقرير للسنوات السابقة

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

تأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيّدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

مبارك الهاجري	**بدر السعد**	**عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي**	**علي سبت بن سبت**
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
للشؤون الإقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبترول
لجامعة الدول العربية	الإقتصادي والإجتماعي	العربي	(الأوابك)

تقديم

يتناول **العدد الثاني والأربعون** من التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد الصـــادر عام 2022، وكعادته منذ صـــدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصـــادية في الدول العربية. يعتبر التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسـات العمل العربي المشـترك، حيث يشـارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصـندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي وصـندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصـــدرة للبترول (الأوابك). في إطار هذا الجهد المشـــترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. إضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صـــدور التقرير في عام 1980 بمهام تحرير التقرير وإصـــداره. يعرض التقرير في صـــورة أولية محدودة التداول للمناقشـــة وإبداء الدول الأعضـــاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصـــارف المركزية ومؤســـســـات النقد العربية، والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، في دورة سـبتمبر من كل عام، وفي ضـــوء تلك الملاحظات يقوم صـــندوق النقد العربي، بالتنسـيق مع المؤسـســـات المشاركة الأخرى بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

حرصـــت المؤسـســـات المشـــاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصـــورة موضـــوعية وعلمية أوضـــاع الاقتصـــادات العربية ســـواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضـــمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصـــول على البيانات والمعلومات من المصـــادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يسـتطيعون الحصـول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. تبذل الجهات الرســـمية في الدول العربية جهوداً مشـــكورة، في الاسـتجابة لطلبات اسـتكمال الاسـتبيان الخاص بالتقرير، ونأمل أن يسـتمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

من ناحية منهجية إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسـسـات المشـاركة على أن تتضـمن فصـول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسة، وتصنيف الدول العربية حسب الموضـــوع قيد الدراســـة لتســـهيل عملية التحليل المقارن. في ســـبيل ذلك، تم احتســـاب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصـــلاً خاصـــاً كل عام يشـــكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك.

نرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد كالأعداد الســـابقة مرجعاً للمســـؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2021

المساحة		
المساحة الكلية	13.2	مليون كم² (1.4 مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	9.6	في المائة
السكان والعمالة		
عدد السكان	441	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	5.6	في المائة
نسبة القوى العاملة (من إجمالي السكان) (2020)	47.6	في المائة
معدل البطالة	11.3	في المائة
الناتج المحلي الإجمالي		
القيمة بالأسعار الجارية	2881	مليار دولار أمريكي
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الجارية)	13.9	في المائة
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الثابتة)	3.9	في المائة
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية)	6786	دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج	5.4	في المائة
فجوة الغذاء (2020)	44.1	مليار دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج	22.9	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج	10.8	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج	49.0	في المائة
النفط		
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	55.2	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	26.9	في المائة
إنتاج النفط الخام	22.8	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	27.4	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي	16	في المائة
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	440.8	مليار دولار أمريكي
التجارة		
الصادرات السلعية (فوب)	1038.2	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	4.9	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	810.4	مليار دولار أمريكي
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	3.7	في المائة
إجمالي الصادرات العربية البينية	113.9	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	11.0	في المائة
الاحتياطيات الخارجية الرسمية		
قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية	983.7	مليار دولار أمريكي
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)	15.3	شهراً
الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة		
قيمة الدين العام الخارجي	366.4	مليار دولار أمريكي
قيمة خدمة الدين العام الخارجي	35.3	مليار دولار أمريكي
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	37.7	في المائة
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات	14.2	في المائة

الرموز المستخدمة في التقرير

...	البيان غير متوفر أو لا ينطبق
-	القيمة أو النسبة تعادل الصفر
(%)	نسبة مئوية
ج	جرام
كم	كيلو متر
كم^2	كيلو متر مربع
كج/كجم	كيلو جرام
مل	ملليلتر (1000/1 لتر)
ملم	ملليمتر
ملم^3	ملليمتر مكعب
م^3	متر مكعب
ب/اي	برميل نفط يومياً
ب م ن	برميل مكافئ نفط
ب م ن/اي	برميل مكافئ نفط يومياً
ط م ن	طن مكافئ نفط
و ح ب	وحدة حرارية بريطانية
أوبك	منظمة الدول المصدرة للبترول
أوابك	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ك.و.	كيلووات
م.و.	ميجاوات
ج.و.	جيجاوات
ك.و.س.	كيلواوت ساعة
م.و.س.	ميجاوات ساعة
ج.و.س.	جيجاوات ساعة

المحتويات

الصفحة

نبـذة تاريخيـة	.....	أ
تقديـــم	.....	ب
مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2021	.....	ج
الرموز المستخدمة في التقرير	..... .	د
نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2021	..... .	i
الفصل الأول	**: التطورات الاقتصادية الدولية**	1
	نظرة عامة	1
	نمو الاقتصاد العالمي	3
	التضخم	10
	البطالة	11
	أسعار الفائدة	11
	التجارة والمدفوعات	14
	الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة.....	16
	الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى	16
	أسعار الصرف والاحتياطيات الدولية.....	18
	أسواق الأسهم الدولية	19
	التطورات في أسواق النفط العالمية	20
	انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية	21
الفصل الثاني	**: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**	27
	نظرة عامة	27
	التطورات الاقتصادية	29
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	35
	الأسعار	37
	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي	37
	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	39
	الإستثمار والادخار	41
	صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد	41
	أوضاع الفقر في الدول العربية	43

	الفقر متعدد الأبعاد	43
	التطورات الاجتماعية	50
	المؤشرات التعليمية	51
	الأوضاع الصحية	56
الفصل الثالث	**: قطاع الزراعة والمياه**	65
	نظرة عامة	65
	الموارد الطبيعية في الدول العربية	66
	الموارد المائية.....	68
	الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي	73
	التجارة الزراعية العربية	79
	الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية	81
	الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية.....	81
	الأمن الغذائي العربي.....	83
الفصل الرابع	**: قطاع الصناعة**	87
	نظرة عامة	87
	الناتج الصناعي العربي	88
	القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي.....	89
	الصناعة الاستخراجية	91
	الصناعات التحويلية	92
	التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية.....	98
	قضايا التنمية الصناعية	101
	تنافسية الصناعات التحويلية	106
	مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية.....	108
	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة.....	110
الفصل الخامس	**: التطورات الرئيسية في مجال الطاقة**	113
	نظرة عامة	113
	الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات	114
	الإنتاج	116
	الطلب على الطاقة	122
	الأسعار	130
	الصادرات النفطية.....	135

الفصل السادس	**: التطورات المالية**	143
	نظرة عامة	143
	الإيرادات العامة والمنح	143
	الإنفاق العام	153
	الوضع الكلي للموازنات العامة	157
	تطورات الدين العام.....	159
الفصل السابع	**: التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية**	163
	نظرة عامة	163
	التطورات النقدية	164
	السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها	170
	التطورات المصرفية	176
	النشاط الإقراضي	177
	التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية	183
	التطورات في أسواق المال العربية	183
الفصل الثامن	**: التجارة الخارجية للدول العربية**	189
	نظرة عامة	189
	التجارة الخارجية السلعية الإجمالية	190
	اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية.....	193
	الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية	194
	تنافسية الصادرات السلعية العربية	195
	التجارة البينية السلعية العربية	198
	تجارة الخدمات في الدول العربية	207
	تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي	212
الفصل التاسع	**: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف**	215
	نظرة عامة	215
	موازين المدفوعات	216
	الموازين التجارية	216
	موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي.....	218
	موازين الحسابات الخارجية الجارية	219
	موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية	220
	الاحتياطيات الخارجية الرسمية	221
	تطورات الدين العام الخارجي	222
	أعباء المديونية الخارجية للدول العربية	224
	تطورات أسعار الصرف العربية	227

الفصل العاشر	**: التغير المناخي في الدول العربية**	231
	نظرة عامة	231
	تعريف ظاهرة التغير المناخي.....	232
	مؤثرات وآثار التغير المناخي.....	233
	التوزيع الجغرافي والقطاعي لمصادر الانبعاثات الغازية.....	235
	طرق التعايش مع التغير المناخي - التكيف والتخفيف.....	235
	الجهود الدولية في مواجهة التغير المناخي.....	238
	إنجازات ومعوقات الجهود الدولية في مجال التغير المناخي.....	241
	التغير المناخي في الدول العربية.....	245
	نمذجة التغير المناخي في المنطقة العربية.....	245
	تأثير تغير المناخ على القطاعات المختلفة في الدول العربية.....	250
	الانبعاثات الغازية للدول العربية وجهودها في مواجهة التغير المناخي.....	252
	دور الدول العربية في التخفيف من آثار التغير المناخي: قطاع الطاقة نموذجاً.....	256
	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية والبيئية في الدول العربية.....	259
	التعاون العربي في مجال التغير المناخي.....	261
الفصل الحادي عشر	**: العون الإنمائي العربي**	265
	نظرة عامة	265
	حجم العون الإنمائي المُقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق	266
	التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق	267
	دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة 2030	272
	أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية.....	274
الفصل الثاني عشر	**: التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة**	277
	نظرة عامة	277
	ما هية البنية التحتية للجودة.....	277
	الأثر الاقتصادي لتطوير البنية التحتية للجودة.....	286
	التعاون الدولي والإقليمي في مجالات البنية التحتية للجودة.....	288
	التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة.....	290
	رؤية مستقبلية حول بنية الجودة في الدول العربية.....	297
الفصل الثالث عشر	**: الاقتصاد الفلسطيني**	299
	نظرة عامة	299
	المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية.....	299
	العلاقات الاقتصادية بين فلسطين ودولة الاحتلال.....	307
	البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس	308
	خاتمة	312

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة	313
الملاحق الإحصائية	**326**
ملاحق الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية (1/1)-(9/1).....	327
ملاحق الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية (1/2)-(19/2).....	332
ملاحق الفصل الثالث : القطاع الزراعي (1/3)- (11/3)	354
ملاحق الفصل الرابع : القطاع الصناعي (1/4)-(14/4)	368
ملاحق الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة (1/5)-(7/5).....	383
ملاحق الفصل السادس: التطورات المالية (1/6)-(11/6)	390
ملاحق الفصل السابع : التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية (1/7)-(10/7)	402
ملاحق الفصل الثامن : التجارة الخارجية للدول العربية (1/8)-(10/8)	414
ملاحق الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف (1/9)-(14/9)	427
ملاحق الفصل العاشر : الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية (1/10) - (11/10)	442
ملاحق الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي (1/11)-(5/11).....	453
ملاحق الفصل الثالث عشر : الاقتصاد الفلسطيني (1/13)	458
الجـــــــداول:	
تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية (2017-2021).....	20
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2020 - 2021).....	35
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2019 و2021)	38
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2010 و2015 و2019 و2021)	39
التغيرات في دليل الفقر متعدد الأبعاد.....	45
الأراضي الزراعية في الدول العربية (1990 - 2021).....	66
مساحات المراعي في الدول العربية (2019).....	67
الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات.....	68
القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2020).....	71
نسب التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2021 بالمقارنة مع 2020	74

تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 2010، 2017 - 2021.....	79
الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2016-2020)	81
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.....	82
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010–2021).....	89
ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2021	108
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2017 - 2021).....	123
الطلب على الطاقة في الدول العربية (2017-2021)	126
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية (2021).....	127
أسعار بعض النفوط العربية (2020 - 2021)	132
متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية (2017-2021)	133
تطور أسعار المنتجات النفطية في بعض الدول العربية (2020 و2021)	134
أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه (2017-2021)	135
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2015–2021).....	135
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2020–2021).....	136
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2020–2021).....	137
الايرادات الحكومية في الدول العربية (2020–2021).....	144
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2017–2021).....	150
الإنفاق العام في الدول العربية (2020–2021).....	154
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2017–2020).....	158
المديونية العامة في عدد من الدول العربية (2020-2021)	160
تطور الودائع لدى المصارف العربية (2020 - 2021).....	179
القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية (2020 - 2021).....	179
بعض مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2020 - 2021).....	181
مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2020 - 2021).....	182
العائد على الأصول والملكية بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة (2020-2021)	183
التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2017 - 2021).....	191

تنافسية الصادرات العربية: مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى.....	196
أداء التجارة العربية البينية (2017-2021).....	198
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2017-2021).....	199
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية 2021.....	201
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2017-2021).....	202
حصة صادرات التكتلات العربية البينية من بعض المجموعات السلعية ودرجة الصناعات خلال الأعوام 2017 و2021	204
التجارة البينية للبترول الخام (2017-2021).....	206
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2017-2021).....	208
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المتوفر عنها بيانات (2020 - 2021)	223
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات (2019 - 2020).....	225
متوسط تأثير ارتفاع درجات الحرارة في الناتج المحلي في العالم	260
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها (2017–2021).....	268
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية (مليون دولار) (2017–2021).....	269
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2017–2021).....	270
توزيع عمليات قطاع المياه والصرف الصحي حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2017-2021).....	273
أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية 2021	275
أنواع المواصفات القياسية والغرض منها.....	280
تصنيف الدول العربية في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية	291

الأشكـال البيـانيـة :

معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة النامية (2017–2021)	4
معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2017-2021)	11
معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2017-2021)	14
معدلات نمو حجم التجارة الدول النـاميـة واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2017-2021)	14

تطور التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2020-2021).....	17
الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية	17
مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية	17
تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية (2020-2021).....	20
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2010–2021).....	30
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000–2021).....	31
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 و 2021	36
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 2020 و 2021 (%)	36
معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية في 2020 و2021 (%).....	38
معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربية عام 2020 و2021 (%).....	40
فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2021 (نقطة مئوية).....	41
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2020 - 2021) (%).....	42
دليل الفقر متعدّد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل على المستوى الإقليمي (%).....	44
عدم المساواة بين الفقراء على المستوى الإقليمي.....	46
التنقل المطلق والتنقل النسبي بين الأجيال في بعض الدول العربية.....	48
العلاقة بين عدم المساواة والتنقل الاجتماعي.....	49
معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم في الدول العربية.....	54
نسب الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2020).....	55
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (2010-2020).....	57
التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2020).....	59
متوسط ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كوفيد -19 في الدول العربية (2020-2021)...	61
متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية (%).....	63
تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسة.....	74
تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و2017-2021	76
الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و2016 - 2020.....	81
تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية.....	83

تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستراتيجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي (2010 - 2021).....	89
صناعة السكر في الدول العربية خلال الفترة (2010 - 2020)	94
توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2021).....	96
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة (2010- 2021).....	106
توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية (2021)	107
نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات (2021)	107
مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية	109
احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية (2021).....	115
احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية (2021)	116
تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2017 - 2021)	117
النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2017 - 2021)	122
تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2017 - 2021).....	123
مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسة (2021).....	126
مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2020 - 2021)	130
المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والحقيقية (2017 - 2021)	138
نمو عناصر الإيرادات العامة (2019-2021)	144
نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2020 - 2021).....	145
نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2020-2021)	155
نسبة الفائض/ العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2020 - 2021).....	158
نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2020– 2021)	161
سعر فائدة السياسة النقدية (2018 - 2021).....	164
معدل نمو السيولة المحلية مقابل معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (2020- 2021)	165
معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2020 - 2021)	171
مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (نقطة مئوية) (2017-2021)	172
مدى إنخراط المصارف المركزية العربية في مشروعات لإصدار عملات رقمية.....	176
أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة (2021).....	186

تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (2017 - 2021).....	186
صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2021).....	188
التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية	192
اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2021).....	193
الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2021).....	194
مؤشرا التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2016 و2020)	197
نسب تغير التجارة العربية البينية (2021).....	199
الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية (2021).....	202
حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية	203
أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية خلال (2017-2021).....	204
حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2021).....	207
نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية (2021).....	208
المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2017-2021).....	209
هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2021).....	210
تطور الميزان التجاري للدول العربية (2017-2021).....	216
نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادى (2020-2021).....	217
تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2017–2021)	218
نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة (2017–2021).....	219
رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادى (2017–2021) ..	220
التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2016–2020)	221
التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي	227
التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو.....	228
التغير المرئي في المتوسط العالمي لدرجة حرارة سطح الأرض	233
درجة الحرارة والأنشطة الشمسية	234
المساهمات النسبية الحالية القطاعية والجغرافية للإنبعاثات الغازية الناجمة عن الأنشطة البشرية	237
خلاصة عن التغير الكبير في النظام المناخي على مدى العقود العديدة الماضية.....	238
التغير في متوسط درجة الحرارة السنوية	246

متوسط التغير في هطل الأمطار السنوي (ملليمتر/الشهر).....	247
متوسط التغير في عدد أيام الصيف التي تتجاوز فيها درجة الحرارة 40 درجة مئوية في منتصف ونهاية القرن الحالي.....	248
متوسط التغير في المدة القصوى لموجات الجفاف.....	249
متوسط التغير في عدد الأيام الممطرة التي تزيد فيها المتساقطات عن 20 مم	249
المتوسط السنوي لإنبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية (2016-2018).....	253
كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الدول العربية.....	258
القدرات المتجددة في الدول العربية والأهداف المستقبلية لزيادتها.....	258
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها (2017-2021).....	268
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2017-2021)	270
المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2021).....	271
التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (2021).....	272
تطور المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2019–2020).....	276
المكونات الأساسية للبنية التحتية للجودة.....	279
الشبكة الدولية للتعاون في مجالات البنية التحتية للجودة.....	289
تصنيف الدول العربية في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية 2020.....	291
الهيكل التنظيمي للجهاز العربي للاعتماد.....	294
التوزيع النسبي لعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2021	301
نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة 2021.....	302
مجموع التمويل الخارجي (المنح) في فلسطين (2017-2021).....	303
اتجاه مجموع الدين العام المحلي والخارجي لدولة فلسطين (2017-2021).....	305

الأطـــــــــــــر:

التوزيع العادل للقاحات والنمو الاقتصادي العالمي.....	9
تدابير الاستجابة لتغيرات المناخ والتضخم الأخضر	13
مؤثرات النمو والتضخم في الدول العربية عام 2021	32
تأثير أوضاع سوق العمل على الهجرة بالدول العربية.....	64
التغير المناخي والإنتاج الزراعي	73
تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في الأمن الغذائي.....	86

أثر التغيرات المناخية والبيئية في القطاع الصناعي العربي.....	100
الصناعة العربية ما بعد كوفيد-19: تداعيات الأزمة وتعزيز فرص التعافي.....	105
اتفاق دول أوبك+ ودورة في تحقيق استقرار وتوازن السوق النفطية العالمية.....	120
بوادر أزمة طاقة في الاقتصادات الرئيسية.....	124
الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون.....	141
الدروس المستفادة فيما يتعلق بإدارة جائحة كوفيد-19 على صعيد دور السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية.....	173
توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية.....	174
استغلال الهيدروجين في الدول العربية: الفرص والتحديات.....	244
نموذج عن الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي في الدول العربية غير المصدرة للنفط.....	254
نموذج عن الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي في الدول العربية المصدرة للنفط.....	255
الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: "المياه النظيفة والنظافة الصحية".....	273
نماذج من المشروعات التي ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي في تمويلها في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي.....	274
تأثير العمالة الفلسطينية في دولة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني.....	306
السيطرة على المياه في الأراضي العربية المحتلة.....	311

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2021

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2021. يبدأ التقرير باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. يستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصـــــرف. تناول التقرير في فصل المحور أحد الموضوعات الراهنة وهو موضوع **"التغير المناخي في الدول العربية"**، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي، وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي، يتناول تقرير هذا العام فصلاً عن **"التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة"**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

شهد عام 2021 بداية مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث حقق **الاقتصاد العالمي** معدل نمو مرتفع نسبياً بلغ حوالي 6.1 في المائة، مقابل إنكماش بحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2020. ساهمت معدلات التطعيم المرتفعة على مستوى العالم، وتبني غالبية الحكومات لحزم مالية تحفيزية ضخمة سواء تم تمويلها محلياً، أو اعتماداً على التمويل المقدم من المؤسسات المالية والتنموية الإقليمية والدولية، في دعم وتعزيز الجهود الحكومية المبذولة لمواجهة تداعيات الجائحة، وتخفيف انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققه الاقتصاد العالمي خلال السنة الأولى من مرحلة التعافي، إلا أن هذه المرحلة قد شهدت تركزاً في النمو المحقق داخل حيز ضيق من الدول والمناطق الإقتصادية، نتيجة التفاوت الكبير بين الدول فيما يخص نسبة الحاصلين على التطعيم إلى إجمالي عدد السكان، فضلاً عن استنفاذ عدد كبير من الدول للحيز المالي المتاح لديها خلال مرحلة مواجهة تداعيات الجائحة، وبالتالي ضعف الإمكانات اللازمة لتمويل مرحلة التعافي، وهو ما قد يثير بعض الشكوك حول مدى استدامة هذا النمو، ويزيد من احتمالات تراجع معدل النمو خلال السنتين القادمتين على أقل تقدير، خاصة في ظل تزامن هذه الظروف مع الارتفاع الكبير نسبياً في الأسعار العالمية للطاقة الذي شهده النصف الثاني من عام 2021، واحتمالات استمرار الاتجاه التصاعدي لأسعار منتجات الطاقة خلال المديين القصير والمتوسط، خاصة بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي والفحم، وعدد كبير من السلع الأساسية الأخرى، بسبب تعافي الطلب وخاصة منه المرتبط بالإنفاق الاستهلاكي، وتقييد العرض.

على مستوى **الاقتصادات الرئيسة** في العالم والمناطق والتجمعات الاقتصادية، فقد تحسن نمو اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث نمت **اقتصادات الدول المتقدمة** خلال عام 2021 بحوالي 5.2 في المائة مقابل انكماش بنحو 4.5 في المائة في عام 2020. بالنسبة للدول **النامية واقتصادات الأسواق الناشئة**، فقد حققت

نمواً أعلى من المعدل العالمي، بلغ نحو 6.8 في المائة بعد أن تراجع ناتجها المحلي بنحو 2 في المائة في عام 2020. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول خاصة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لم تتمكن من توفير الحيز المالي المناسب لتمويل الحزم المالية اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة، وتقديم الدعم لشبكات الضمان الإجتماعي، مما فاقم من التحديات التي تواجه الفئات الهشة في المجتمع، فضلاً عن ضعف وتيرة الإنتعاش الاقتصادي بسبب عدم ملائمة الدعم المقدم على مستوى السياسات، وتعود صعوبة الحصول على التمويل من الأسواق العالمية لارتفاع مستويات المديونية، ما يفرض نسبة مخاطرة عالية تُضاف لنسبة الفائدة الإسمية المرتفعة أصلاً لهذه الدول خاصة في ظل السياسات النقدية التقييدية التي عقبت برامج التيسير النقدي.

خلال عام 2021، استحوذت أربع دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا، على أكثر من نصف حجم **الاقتصاد العالمي** البالغ حوالي 94 تريليون دولار أمريكي، وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لنحو 170 دولة. هذا التركز يعكس عدم قدرة غالبية دول العالم تحقيق معدلات نمو تستطيع معها خلق وظائف تتناسب مع الزيادات المطردة في أعداد الوافدين الجدد لأسواق العمل. كما شكلت الضغوط التضخمية المتزايدة في العديد من الاقتصادات مخاطر إضافية للتعافي، حيث سجلت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً غير مسبوق، وصلت لأعلى مستوياتها منذ عام 2019، فضلاً عن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمعادن نتيجة انتعاش الطلب، على خلفية عودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى مستويات مرتفعة نسبياً. بهذا الصدد، دفعت معدلات التضخم المرتفعة وغير المتوقعة خلال عام 2021، مختلف البنوك المركزية إلى التراجع جزئياً عن سياساتها النقدية التيسيرية.

فيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي** خلال عام 2021، فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ بالدول المتقدمة نحو 3.1 في المائة، مقارنة بحوالي 0.7 في المائة خلال عام 2020. على مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى، فقد كان ارتفاع معدل التضخم أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع من 1.2 في المائة في عام 2020 إلى نحو 4.7 في المائة في عام 2021، ثم جاءت كندا في المرتبة الثانية، كما شهد معدل التضخم ارتفاعاً في كل من منطقة اليورو والمملكة المتحدة ولكن بمعدلات أقل، في حين شهد تراجعاً في اليابان. في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل التضخم لكن بمستوى أقل من 5.2 في المائة في عام 2020 لنحو 5.9 في المائة عام 2021، كما شهدت معظم المجموعات الفرعية ارتفاعاً في معدل التضخم في عام 2021.

فيما يخص التطورات على مستوى **التجارة الدولية**، فقد حققت خلال عام 2021 تعافياً نسبياً، حيث سجلت نمواً بلغ حوالي 9.5 في المائة، مقارنة بعام 2020، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال تباطؤ التجارة الدولية في عام 2022 إلى 5.8 في المائة، وإلى 4.7 في المائة في عام 2023، مع عودة الطلب إلى مستوياته الاعتيادية التي كانت سائدة قبل الجائحة. ارتكز التعافي في حركة التجارة الدولية خلال عام 2021 بصورة أساسية على نمو حركة التجارة السلعية، فيما لم تحقق تجارة الخدمات النمو المأمول وخاصة الخدمات التي تعتمد بصورة كبيرة

على الإتصال المباشر، بينما شهدت تجارة الخدمات الخاصة ببعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة وعلى رأسها الإتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادةً في معدلات نموها خلال عام 2021.

من جانب آخر، استمرت خلال عام 2021 **ضغوط العرض** ما قد يؤدي إلى تحديات إضافية في التجارة الدولية مستقبلاً، تضاف إلى التحديات التي تواجه التجارة العالمية منذ 2020، والناجمة عن التقلبات التي واجهتها سلاسل التوريد العالمية، وأسفرت عن تراكم الطلبات على السلع المتداولة، والإرتفاع القياسي في أسعار الشحن، التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2021 حيث إرتفعت لما يعادل ستة أضعاف مستوياتها في عام 2019. في الوقت نفسه، استنفدت المخزونات من قبل الشركات التي تسعى إلى تلبية الانتعاش في الطلب على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19، في مقدمتها تقلبات سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، ما أدى إلى التراجع في حجم التجارة الدولية في عام 2020. رغم التحديات المذكورة، إلا أن التجارة الدولية حققت نمواً ملموساً خلال عام 2021، ولم يقتصر النمو على السلع فقط، بل نمت تجارة الخدمات كذلك بشكل معتبر، لتصل إلى مستواها ما قبل الجائحة خلال الربع الرابع من عام 2021. بهذا الصدد، وصلت قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 28.5 تريليون دولار أمريكي، بمعدل نمو بلغ نحو 10.1 في المائة مقابل إنكماش بنحو 7.9 في المائة في عام 2020.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فقد فرضت الجائحة على كافة دول العالم، بما فيها الدول النامية التوسع في البرامج الاجتماعية والحزم التحفيزية، وهو ما أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 11936.1 مليار دولار بنهاية عام 2021 مقابل حوالي 11287 مليار دولار بنهاية عام 2020.

على صعيد **أسعار صرف العملات الرئيسة** بالعالم، في عام 2021، فبالرغم من تحسن الاقتصاد الأمريكي إلا أن تنامي التضخم أدى إلى تحول من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي استمر في رفع أسعار الفائدة خلال عام 2022، ما أدى إلى تراجع الدولار الأمريكي أمام اليورو والجنيه الإسترليني، في حين ارتفع أمام الين الياباني.

في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي، حققت اقتصادات الدول العربية نمواً حقيقياً خلال عام 2021 بنسبة 3.9 في المائة، نتيجة تظافر عدة عوامل، يأتي في مقدمها الارتفاع الكبير في عائدات الدول العربية من النفط في ظل ارتفاع أسعاره بنحو 41.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، إلى جانب التقدم المحرز في الدول المصدرة للنفط على صعيد حملات التطعيم الوطنية، والاستمرار في تبني حزم للتحفيز المالي. بدورها حققت اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط هي الأخرى نمواً في ظل انتعاش الطلب العالمي، بفعل عدد من العوامل، يأتي في مقدمها تحسن الطلب الخارجي، وارتفاع تحويلات العمالة، والتعافي النسبي للقطاع السياحي، مع التقدم في حملات التطعيم، وعودة فتح الاقتصادات، كما استفاد عدد من دول المجموعة من الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المتواصلة لإحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

أداء الاقتصادات العربية

التطورات الاقتصادية

شهدت الدول العربية تحسناً نسبياً في **الأداء الاقتصادي** العام خلال عام 2021 مقارنة مع سنة 2020، حيث بدأت العديد من الدول في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، وإن كان هذا التعافي متبايناً، نتيجة اختلاف معالجات الوضع الوبائي، وفعالية السياسات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد، ومدى التأثر بالأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين في الخارج، والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد قبل بداية الجائحة.

ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2021، نتيجة التحسن النسبي في الوضع الوبائي في العالم وانتعاش الاقتصاد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل أسرع من المعروض، وانخفاض المخزون النفطي العالمي. أثر هذا التطور، إضافة إلى ما آلت إليه اتفاقيات "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والدول الرئيسة المنتجة له من خارج المنظمة حول حصص إنتاج النفط، إيجابياً في الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط. أما في الدول العربية الأخرى، فكان التعافي محدوداً في ظل استمرار الآثار الاقتصادية التي أحدثها الوباء لا سيّما في قطاعي النقل والسياحة، وبُطء تعافي الطلب الخارجي نتيجة النمو المتواضع في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، فضلاً عن تواصل تأثيرات الأوضاع الداخلية غير المواتية في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول.

نما **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** في الدول العربية مجتمعة بنحو 13.9 في المائة في عام 2021، حيث بلغ حوالي 2881 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وارتفع **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** في الدول العربية في عام 2021 بنحو 3.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ حوالي 5.8 في المائة في عام 2020. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بنسبة 4.5 في المائة في عام 2021، وكان ارتفاع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة، بحوالي 2.6 في المائة. في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 في المائة. تباينت مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6058 دولار أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 6786 دولار أمريكي في عام 2021، أي بزيادة بلغت نحو 12.0 في المائة.

ارتفعت **معدلات التضخم** في عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب على السلع نتيجة بدء التعافي الاقتصادي في عدة مناطق في العالم.

باستثناء السودان ولبنان وسورية واليمن، التي شهدت معدلات مرتفعة للتضخم في عام 2020 في ظل التطورات الداخلية غير المواتية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7 في المائة في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5 في المائة في عام 2020.

يُبين **الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي** ارتفاع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2021 بحوالي 5.9 في المائة ليصل إلى حوالي 22.9 في المائة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع كميات إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثر في الأداء الاقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج. وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تحسن أداء معظم القطاعات، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات استفادة من تعافي الدول من الجائحة. كما تراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2021 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد-19 التي أثرت في مستوى النشاط الاقتصادي، وأيضا نتيجة ارتفاع حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات، إثر انتعاش الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط.

التطورات الاجتماعية

تسببت جائحة كوفيد-19 في عرقلة التقدم في تحقيق **أهداف التنمية المستدامة**، خاصة هدف الحد من الفقر، حيث كان من تأثيراتها عالمياً ارتفاع معدلات الفقر وزيادة مستويات عدم المساواة، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى انتشار الجائحة إلى زيادة عدد الفقراء في الدول العربية بشكل خاص في أوساط الطبقات المتوسطة.

ما يزال **الفقر** يمثل أحد التحديات التي تواجه المنطقة العربية، حيث قدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن 11.5 في المائة من سكان المنطقة كانوا تحت خط الفقر الدولي في عام 2019 مقارنةً بنسبة 8.0 في المائة في عام 2015، وقدّرت **نسبة الفقر متعدد الأبعاد** (الذي يشمل الحرمان الحاد من الصحة والتعليم وانخفاض مستويات المعيشة) في الدول العربية بحوالي 14.5 في المائة في عام 2020 حسب أحدث تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تمثل المنطقة العربية ثالث أكبر نسبة من السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، ولكن تبيّن أن هناك انخفاضاً واضحاً بمرور الوقت.

في ظل الظروف التي يواجهها العالم حالياً من بوادر أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره **نتيجة التطورات الراهنة**، من المتوقع أن تتأثر **مستويات الفقر** في الكثير من دول العالم بالأخص تلك الدول النامية والأقل نمواً المستوردة للسلع الغذائية التي تعتبر مصدراً غذائياً أساسياً لبعض الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً، حيث تتوقع منظمة الأمم المتحدة أن تتسبب التطورات الراهنة في تضاعف عدد الفقراء في العالم ليصل إلى حوالي 1.7 مليار نسمة.

فيما يتعلق **بالتفاوت في توزيع الدخل**، تعاني المنطقة من عدم المساواة بالذات في القُمر وجيبوتي اللتين لديهما أعلى نسب مؤشر جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل بحوالي 45.33 في المائة و41.59 في المائة، على

التوالي، بينما حققت الإمارات العربية المتحدة إنجازاً ملحوظاً في تحسين المساواة، حيث انخفض مؤشر جيني بحوالي 20 في المائة بين سنة 2013 وسنة 2018 (من 32.5 في المائة إلى 26.0 في المائة). إضافة إلى ذلك، فإن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة هو الأدنى إقليمياً بحوالي 20 في المائة وهو أيضاً أقل من المتوسط العالمي المقدّر بحوالي 46 في المائة. تشمل العوامل المرتبطة بعدم المساواة عدم تكافؤ الفرص، وتدني درجة التنقل الاجتماعي خاصة بين الأجيال، حيث يؤدي ارتفاع عدم المساواة إلى فرص أقل ومن ثم يقلل من التنقل الاجتماعي. بدوره يؤدي انخفاض التنقل إلى زيادة عدم المساواة، ما يوقع الأفراد في "حلقة مفرغة" من عدم المساواة يصعب الخروج منها. تظهر نتائج الدراسات حول تلك العوامل، أن التنقل الاجتماعي أقل في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع، وأن ضعف التنقل مرتبط بارتفاع عدم المساواة، وأن زيادة التنقل الاجتماعي بين الأجيال في التعليم يُسهم إيجاباً في زيادة النمو والحد من الفقر.

حققت الدول العربية خلال الفترة 2010- 2020 تقدماً ملحوظاً في مجال **تعميم التعليم والرعاية الصحية** وتعزيز المساواة بين الجنسين، يتضح ذلك من التطور الإيجابي لعدد من المؤشرات الاجتماعية من بينها اتجاهات الإحصاءات الحيوية للسكان والخدمات الصحية، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، وانخفاض معدل الوفيات الخام، كما حققت معظم الدول العربية تقدماً ملموساً نحو تحقيق الهدف العالمي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة المذكورة. كذلك شهدت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي ملائم تطوراً إيجابياً بالرغم من الطبيعة الجغرافية لأراضي المنطقة العربية، كما تحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، وتحسنت معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة. رغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، فإن بعض هذه الدول ما زال يواجه تحديات رئيسة في بعض المؤشرات الصحية، كعدم كفاية الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية مقارنة بعدد السكان. في مجال **التنمية الاجتماعية**، تتمثل التحديات المحورية في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لدى الشباب وحاملي الشهادات العليا، وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة، ما يظهر أهمية الحاجة للمزيد من الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة الذي أصبح أحد العوامل المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

التطورات القطاعية

الزراعة والمياه

بلغت **المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية** خلال عام 2021 حوالي 75.2 مليون هكتار، تمثل 38.2 في المائة من المساحة القابلة للزراعة، ويمثل شح المياه أحد العوامل التي تحد من إمكانية استغلال معظم مساحة الأراضي القابلة للزراعة. بلغت **مساحة المراعي** الطبيعية في الدول العربية في عام 2021 حوالي 379.8 مليون هكتار وذلك بانخفاض بحوالي 1.6 في المائة مقارنةً بعام 2020، فيما بلغت **مساحة الغابات** حوالي

37.9 مليون هكتار بزيادة تقدر بحوالي 0.3 بالمائة عن عام 2020. تشهد مساحة الغابات في الدول العربية انحساراً سنوياً ينجم معظمه عن التوسع الزراعي والقطع الجائر للأشجار والتصحر، وضعف برامج تنمية الغابات وحمايتها.

تعاني الدول العربية ندرة المياه، حيث لم يتجاوز متوسط حصة الفرد من المياه المتجددة في عام 2021 حوالي 600 متر مكعب، ويتزايد هذا التحدي عاماً بعد عام بسبب النمو السكاني، وتراجع مخزون المياه وعوامل أخرى. من المرجح أن تواجه أوضاع المياه في الدول العربية مزيداً من التحديات بسبب التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ الذي سيؤثر على أنماط درجات الحرارة والأمطار وتدفقات الأنهار.

تقدر القوى **العاملة في القطاع الزراعي** بحوالي 24.1 مليون نسمة تمثل حوالي 15.2 في المائة من إجمالي القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. تعتبر هذه النسبة من أقل النسب بين الدول النامية، وهي تتأثر بالهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف الاقتصاد الريفي وتدني مستوى الخدمات العامة فيه.

تعاني الدول العربية من **ظاهرة التصحر**، حيث بلغ مجموع المساحات المتصحرة حوالي 9 مليون كم^2 تمثل حوالي 68 في المائة من مساحة هذه الدول، وتتركز معظم هذه المساحة في منطقة المغرب العربي بنسبة 53.4 في المائة، وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6 مليون كم^2.

سجل **الإنتاج النباتي** في الدول العربية في عام 2021 تراجعاً بنسبة 3.2 في المائة مقارنةً مع عام 2020 بسبب التراجع في الغلة لمعظم المحاصيل الزراعية نتيجة للأحوال الجوية غير المواتية وتأثير التغيُّر المناخي، كما سجل الإنتاج الحيواني في عام 2021 تراجعاً بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بعام 2020.

ارتفع **الناتج الزراعي بالأسعار الجارية** في عام 2021 إلى حوالي 154.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر بحوالي 1.2 في المائة عن قيمته في عام 2020، فيما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 حوالي 5.4 في المائة.

تراجعت **قيمة الصادرات الزراعية** بنسبة 7.0 في المائة من حوالي 30.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، إلى حوالي 28.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020. يعزى التراجع إلى انخفاض كميات الإنتاج لعدد من السلع الغذائية وازدياد الطلب عليها في الأسواق المحلية، وتعثر سلاسل الإمداد خلال فترة وباء كوفيد-19. وقد بلغت الصادرات الزراعية حوالي 30.1 في المائة من **الواردات الزراعية** التي ارتفعت في عام 2020 إلى حوالي 94.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة 1.8 في المائة عن قيمتها في عام 2019.

ارتفعت قيمة **الفجوة الغذائية العربية** بين عامي 2019 و2020 من حوالي 42.1 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 44.1 مليار دولار أمريكي، شكلت الحبوب حوالي 47.5 في المائة منها، تليها اللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر والبقوليات بحوالي 16.7 و11.3 و9.4 و 5.7 و3.4 في المائة، على التوالي.

فيما يتعلق **بالاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية**، فقد تراوحت نسب الاكتفاء في مجموعة سلع العجز الرئيسة التي تشمل القمح والحبوب والسكر والبقوليات والزيوت النباتية بين 35 في المائة و40 في المائة، وفي مجموعة سلع الاكتفاء المتوسط التي تشمل الألبان واللحوم بين حوالي 78 و80 في المائة، وفي مجموعة سلع الاكتفاء العالي التي تشمل الفواكه والخضروات والبطاطس بين 96 و98 في المائة، فيما حققت الأسماك فائضاً للتصدير.

الصناعة

بعد التقلبات التي عرفها القطاع الصناعي العربي خلال السنوات الأخيرة كسائر القطاعات الاقتصادية نتيجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، والإجراءات الوقائية المتخذة للحد من انتشارها، ساهمت حملات التطعيم في كبح الجائحة والعودة التدريجية لدورة الحياة الطبيعية خلال عام 2021، حيث بدأ **النشاط الصناعي** مرحلة التعافي والنمو ليبلغ **الناتج الصناعي العربي** حوالي 970.8 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو بلغ بالأسعار الجارية 38.6 في المائة عن مستواه في العام 2020. ساهم في تحقيق هذا النمو كل من قطاع الصناعات الاستخراجية الذي نمت قيمته المضافة بنحو 53.9 في المائة في عام 2021 مقارنةً بعام 2020، وقطاع الصناعات التحويلية الذي نما خلال فترة المقارنة بنسبة 14.3 في المائة.

ارتفعت **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي** للدول العربية من 27.7 في المائة في عام 2020 إلى نحو 33.7 في المائة في عام 2021. ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً على تعافي قطاع الصناعات التحويلية، رغم تأثر أداء الصناعات العربية بتحديات إضافية منها تعطل سلاسل الإمداد بالمدخلات، والنقل، وموجات التضخم المنقول.

تشكل **القوى العاملة في القطاع الصناعي** حوالي 22.0 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية واختلفت هذه الحصة من دولة عربية لأخرى، متراوحةً بين 54.4 في المائة و3.5 في المائة من إجمالي القوى العاملة لكل دولة عربية.

قطاع الطاقة

شهد **سوق النفط العالمي** تطورات إيجابية خلال عام 2021 بسبب التعافي المسجل في أداء الاقتصادات من تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19، وسط حالة من عدم اليقين سببها ظهور متحورات جديدة من الفيروس وتقلبات في سلاسل التوريد. ساهمت حملات التطعيم وتسارع وتيرتها في تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل المرتبطة بالجائحة، وساعدت على إحراز تقدم في استئناف النشاط الاقتصادي، لترتفع بذلك حركة التجارة العالمية، كما تحسن نشاط الصناعات التحويلية العالمية وإن كان بشكل نسبي، وسجل **الطلب العالمي على النفط** أكبر ارتفاع سنوي له على الإطلاق ليصل إلى نحو 96.8 مليون برميل يوميا في عام 2021، غير أنه ما زال دون مستوياته قبل الجائحة.

في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، اتخذت مجموعة دول أوبك+ عدداً من القرارات الهامة التي ساهمت في تقييد إمدادات النفط الخام العالمية خلال عام 2021، ومن ثم التخلص من تخمة المخزونات النفطية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، حيث ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى 95.1 مليون برميل يومياً، وارتفعت إمدادات دول أوبك بمقدار 723 ألف برميل يومياً لتصل إلى 31.5 مليون برميل يومياً على خلفية تقليص دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج"، والزيادة المطردة في إنتاج ليبيا التي لا يشملها إتفاق دول أوبك+، فضلاً عن ارتفاع إنتاج إيران وفنزويلا رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية، وارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بمقدار 590 ألف ب/ي لتصل إلى 63.6 مليون برميل في اليوم. كما سجلت المخزونات النفطية العالمية أدنى مستوى لها منذ نهاية الربع الثالث من عام 2018. من ناحية أخرى، حصل انخفاض طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبته 1 في المائة و0.9 في المائة على التوالي، تزامناً مع تراجع الاكتشافات الجديدة إلى أقل مستوى لها منذ عقود بسبب انخفاض حجم الاستثمارات. على وقع تلك المعطيات، ارتفعت المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية في عام 2021 بأعلى وتيرة لها مُنذ عام 2011، لتصل إلى 69.9 دولارا أمريكياً للبرميل.

فيما يخص **نشاط الاستكشاف في الدول العربية**، فقد تم تحقيق 10 اكتشافات نفطية، واكتشافان للغاز خلال عام 2021، واستحوذت الدول العربية على نحو 55.2 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.9 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 27.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 16 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2021. في المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 291 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى نحو 15.8 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية إحتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.9 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

هذا وشهدت المعدلات السنوية **لأسعار نفوط التصدير الرئيسة** في الدول العربية، ارتفاعاً ملحوظاً في مستوياتها خلال عام 2021 بنسب متفاوتة تراوحت بين 62.6 و72.2 في المائة، لترتفع قيمة صادراتها النفطية بشكل كبير وتعود إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

التطورات المالية

شهدت أوضاع **المالية العامة** في الدول العربية تحسناً خلال عام 2021 بعد تراجعها بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. فقد أدى تعافي النشاط الاقتصادي خلال عام 2021 إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية في ظل التحسن النسبي في مستويات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية. كذلك أدى خروج عدد من

الدول العربية كلياً أو جزئياً من سياسات التحفيز المالي التي تبنتها بإطار التصدي لتداعيات الجائحة، إلى تحسّن إيرادات الضرائب والرسوم الحكومية، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2021 في زيادة الإيرادات النفطية، ما دعّم بشكل كبير أوضاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط.

في ضوء ذلك، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 15.5 في المائة ليصل إلى حوالي 796.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ما يمثل حوالي 27.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كمحصلة لزيادة الإيرادات النفطية بنسبة بلغت حوالي 24 في المائة لتصل إلى حوالي 402.6 مليار دولار أمريكي، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 16.5 في المائة لتصل إلى حوالي 292.6 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور.

وسجل إجمـالي الإنفاق العـام ارتفاً طفيفاً بنسبة بلغت حوالي 0.9 في المائة، (أي بحوالي 8.1 مليار دولار أمريكي)، ليصل إلى حوالي 901.9 مليار دولار أمريكي، ما مثل حوالي 31.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 3.1 في المائة، مقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 10.7 في المائة خلال عام 2021.

كمحصلة لذلك، تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 105.2 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 204 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد تراجع بنسبة بلغت حوالي 0.09 في المائة ليصل إلى حوالي 766.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 766 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020. كما تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 6.6 نقاط مئوية، ليصل إلى حوالي 108.8 في المائة في نهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 114 في المائة في نهاية عام 2020.

التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية

حافظت **المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** على الموقف التيسيري للسياسة النقدية لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، سواءً من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضةً أو تبني العديد من التدخلات التي من شأنها تيسير النفاذ للتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات والقطاعات ذات الأولوية. وشهد عام 2021 استمرار التنسيق ما بين السياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية بهدف ضمان أوضاع ملائمة للسيولة وحفز النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي. في المجمل، لعبت حزم التحفيز النقدي دوراً مهماً في دعم التعافي الاقتصادي في الدول العربية خلال عامي 2020 و2021 لاسيما في ظل الضغوطات التي واجهت

أوضاع المالية العامة في العديد من تلك الدول نتيجة ضيق الحيز المالي. فمن بين إجمالي حزم التحفيز التي تبنتها الحكومات العربية والبالغ قيمتها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية عام 2021، شكلّت حزم التحفيز النقدي نحو 63 في المائة من هذه التدخلات.

اتسم عام 2021 بتزايد مستويات اعتماد **المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** على عدد من الأدوات غير التقليدية لتعزيز التوجهات التوسعية للسياسة النقدية، كان من أهمها الضمانات لزيادة مستويات الائتمان الممنوح للأفراد والشركات، واستمرار العمل ببرامج تأجيل مدفوعات القروض، وخفض أوزان مخاطر الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار متطلبات بازل لكفاية رأس المال.

ركزت الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد **السياسة النقدية** خلال عام 2021 على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية. من جانب آخر، ركزت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها الإصلاحية على تطوير السوق المالية وتعزيز سيولتها بهدف تشجيع المستثمرين، ومواصلة العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي وتحقيق التكامل بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية. أولت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أولوية خاصة لتشجيع الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير نُظم المدفوعات بما يواكب التطورات التقنية، وإنشاء إدارات معنية بالتقنيات المالية لدعم تطوير هذا القطاع، فضلاً عن دعم التحول الرقمي بما يشمل وضع الأطر التنظيمية اللازمة للسماح بترخيص البنوك الرقمية، وجهود إصدار عملات رقمية، وتقديم الخدمات المصرفية المفتوحة بهدف إيصال الخدمات المالية للعملاء بطريقة مبتكرة لتعزيز الشمول المالي.

على صعيد **القطاع المصرفي**، ساهم استمرار تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كوفيد-19، في تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسن إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، والقروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في عام 2021، مقارنة مع الحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

كما جاء أداء **الأسواق المالية العربية** خلال عام 2021 إيجابياً بشكل ملحوظ، مقارنةً بعام 2020، فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنحو 587.5 مليار دولار أمريكي، كما سجلت قيمة التداولات ارتفاعاً للعام الثالث على التوالي بنحو 21.4 في المائة. على صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بالمقارنة مع عام 2020، كما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الرابع على التوالي. هذا وقد حفل عام 2021 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي

ولأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

بلغ حجم **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2021 ما قيمته 1849 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 1502 مليار دولار أمريكي في عام 2020 أي بنسبة نمو بلغت 23.1 في المائة، وذلك عكس توقعات المنظمات الدولية بأن يكون النمو متواضعاً خلال عام 2021 جراء تداعيات تفشي وباء كوفيد-19. كان للجهود الدولية لاحتواء الأزمة بما في ذلك تطوير اللقاحات وتوزيعها آثار واضحة على سرعة التعافي الذي كان أسرع من المتوقع. ظهرت آثار ذلك التعافي بشكل خاص على قطاع التجارة الخارجية منذ نهاية عام 2020، بالرغم من ارتفاع كلفة الشحن الدولي وتباطؤ سلاسل الإمداد والتوريد.

شهدت **الصادرات العربية الإجمالية** ارتفاعاً بنحو 37.4 في المائة لتصل إلى قيمة 1038 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بقيمة 755 مليار دولار في عام 2020. كما شهد أداء **الواردات السلعية الإجمالية** العربية ارتفاعاً أقل من ارتفاع الصادرات في عام 2021 لتبلغ ما قيمته 810 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 746 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 8.6 في المائة.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2021، فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة في حصص الشركاء التجاريين، حيث سجلت الصادرات البينية العربية 11.0 في المائة بتراجع عن العام السابق الذي حققت فيه نسبة 13.1 في المائة، في حين ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية عن العام السابق إلى ما نسبة 4.6 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، بينما انخفضت مع الاتحاد الأوروبي لتصل لنحو 10.4 بالمائة، وكذلك الحال بالنسبة لصادرات دول آسيا التي انخفضت لتصل لنحو 46.8 بالمائة محتفظة بالنسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين، في حين شهدت حصة باقي دول العالم ارتفاعاً ملحوظاً ومطرداً لتصل إلى نحو 27.2 في المائة.

فيما يتعلق **بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين** خلال عام 2021، فقد احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات العربية البينية نسبة 13.7 بالمائة بارتفاع طفيف عن العام السابق، بينما ارتفعت مع الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ نحو 10.7 في المائة، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي لتسجل نسبة 22.2 في المائة، ومع دول آسيا بنسبة 33.6 في المائة، بينما انخفضت مع باقي دول العالم لتصل إلى نحو 19.8 في المائة.

بالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة**، مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية، حيث بلغت حوالي62.7 بالمائة لعام 2021 مقارنة بنسبة 55 في المائة في عام 2020 مع انخفاض

لصالح القطاعات الأخرى، كما سجلت المصنوعات ما نسبته 26.8 في المائة، أما السلع الزراعية فقد مثلت ما نسبته 7.2 في المائة من إجمالي الصادرات. فيما يتعلق بالواردات، تشير البيانات أن المصنوعات حافظت على النسبة الأكبر من الواردات العربية بنسبه 60.2 بالمائة، في حين سجلت السلع الزراعية نسبة 20.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2021، وسجلت فئة الوقود والمعادن نسبة 14.4 في المائة، بينما انخفضت السلع غير المصنفة حيث سجلت ما نسبته 5.4 في المائة مقارنة بحوالي 9.5 في المائة في عام 2020.

بالنسبة **للتجارة السلعية العربية البينية**، فقد شهدت تحسناً في عام 2021 نتيجة للتخفيف النسبي للقيود المفروضة، للتغلب على جائحة كوفيد-19، وأثر ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية.

على صعيد **الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية**، فقد مثل نصيب التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2021 حوالي 4.1 بالمائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. فيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، تلتها مجموعة السلع الزراعية.

فيما يخص **تجارة الخدمات**، فقد ارتفع عجز صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية عام 2021، نتيجة لقيام الدول بتخفيف الإجراءات الخاصة بتداعيات فيروس كوفيد-19 وأثره على زيادة كل من المدفوعات والمتحصلات الخدمية، حيث ارتفعت قيمة **المدفوعات الخدمية** للدول العربية كمجموعة بنسبة 10.6 بالمائة لتصل إلى 282.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مقارنة بنحو 255.5 مليار دولار خلال عام 2020. يعزى ذلك للزيادة التي شهدتها المدفوعات لكل من بند السفر (السياحة)، إضافة إلى ارتفاع مدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية، وبند النقل، كما ارتفعت **المتحصلات الخدمية** للدول العربية خلال عام 2021 بحوالي 14.8 في المائة لتبلغ نحو 183.1 مليار دولار أمريكي، مقابل حوالي 159.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020. يعكس ذلك الارتفاع الملحوظ الذي شهدته حركة السفر نتيجة للتخفيف الذي شهدته بعض القيود على السفر دولياً.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، ارتفع العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية في عام 2021 بنسبة قدرها 3.8 بالمائة، ليصل إلى حوالي 99.6 مليار دولار أمريكي.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

شهد عام 2021، تحسن **أداء موازين مدفوعات الدول العربية** كمجموعة تماشياً مع التحسن النسبي الذي شهده أداء الاقتصاد العالمي وانعكاسه على زيادة مستويات الطلب، نتيجة لقيام الدول بالتخفيف النسبي للإجراءات

السابق اتخاذها في ظل جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الأثر الناتج عن زيادة الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية. في ضوء ذلك، تضاعف فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2021 ليسجل حوالي 296.5 مليار دولار أمريكي. بينما زاد خلال عام 2021 العجز المسجل بميزان الخدمات بنسبة 8.6 بالمائة، وتضاعف صافي بميزان الدخل الأولي ليبلغ نحو 4.2 مليار دولار أمريكي. كما زاد العجز بميزان الدخل الثانوي بنسبة قدرها 9.5 في المائة خلال عام 2021. انعكاساً لتلك التطورات تحول العجز المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة في عام 2021 إلى فائض قدره 135.3 مليار دولار، يمثل حوالي 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. كمحصلة للتطورات المذكورة، فقد زاد الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 70 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع فائض قدره 3.1 مليار دولار أمريكي مسجل خلال عام 2020.

تراجع **إجمالي رصيد الدين العام الخارجي** للدول العربية المتوفر عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.6 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض نسبته 1.0 في المائة، ليصل إلى حوالي 366.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 370 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020. بالمُقابل، ارتفع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 2 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 35.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 33.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020.

سجلت نسبة **إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة تراجعاً بحوالي 2.7 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 37.7 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 40.5 في المائة بنهاية عام 2020. كذلك سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة تراجعاً بحوالي 2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 14.2 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 17.7 في المائة بنهاية عام 2020.

عكست **أسعار صرف العملات العربية** المثبتة مقابل الدولار الأمريكي التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2021، حيث تحسنت قيمتها خاصة مع تدخلات بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان ضمن الحدود المُعلن عنها. في المقابل، ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل اليورو خلال 2021، بينما انخفضت قيمة عملات الدول العربية الأخرى مقابل اليورو سوى تلك المثبتة مقابل الدولار أو المرنة.

(فصل المحور)

التغير المناخي في الدول العربية

تراوحت الجهود والمؤتمرات الدولية حول التغيّر المناخي بين العلمي والدبلوماسي الرفيع، وكرست بشقيها للبحث عن آليات مشتركة قانونية ومؤسسية للحفاظ على بيئة مستدامة ومناخ معتدل. وكان من أبرز ما تمخضت عنه

تلك الجهود تكوين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ التي باشرت عملها في عام 1988، والتي لعبت دوراً جوهرياً في تبيان الأبعاد العلمية والاقتصادية والاجتماعية لتغيّر المناخ وأسبابه وتأثيراته وبرامج التصدي له، وقد خلصت التقارير التي أصدرتها الهيئة المذكورة إلى خارطة طريق لما يمكن تنفيذه من أجل استدامة الحياة على كوكب الأرض.

لقد أسفرت المؤتمرات الدولية حول التغيّر المناخي عن إنجاز اتفاقيات عديدة، منها بروتكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ. غير أن هذه الاتفاقيات واجهت تحديات تمثلت في التضارب بين القناعات المشتركة بأهمية العمل من أجل خفض درجة حرارة الأرض من خلال تقليل إنبعاثات الغازات الدفيئة من جهة وبين الأعباء التي ستتحملها الدول المسئولة عن تلك الانبعاثات من جهة أخرى. في حين تمثلت الإنجازات في هذا المجال في إثبات حق الدول المتضررة في التعويض عن الأضرار التي لحقت وتلحق بها، علماً أن مساهمة الدول العربية في الانبعاثات السنوية من الغازات الدفيئة تمثل فقط حوالي 5.3 في المائة من إجمالي الانبعاثات في العالم، التي بلغت في عام 2018 حوالي 50 بليون طن مكافئ من غاز ثاني أكسيد الكربون. وتعتبر الدول الصناعية الكبرى مسؤولة عن أكثر من 80 في المائة من هذه الانبعاثات.

واستناداً إلى النماذج المناخية التي تمت دراستها في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثار التغيّر المناخي في المنطقة العربية (المعروفة بـRICCAR)، يتوقع أن تصبح هذه المنطقة أكثر جفافاً نتيجةً لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض التساقطات المطرية، بما يتراوح بين حوالي 10 و 30 في المائة، الأمر الذي يضع القطاع الزراعي والأمن الغذائي أمام تهديد متزايد خصوصاً بالنسبة للزراعة المطرية حيث يتوقع انخفاض إنتاج الغذاء إلى مستويات مقلقة.

إن المسؤولية عن انبعاثات الغازات الدفيئة هي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، لكنها متباينة في حجم ما تتحمله كل دولة وفقاً للظروف المحيطة. تمثل الدول العربية جزءاً من الحل في مواجهة التغيّر المناخي، وهي تبذل جهوداً حثيثةً وتوظف الاستثمارات للقيام بدورها في هذا الإطار. تتركز تدابير تخفيف الانبعاثات في الدول العربية في تنفيذ مشاريع إزالة الكربون من قطاع إنتاج الكهرباء، وخفض الطلب على استهلاك الطاقة من خلال إجراءات رفع الكفاءة، والتحول إلى وسائل توليد الطاقة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون مثل الطاقات المتجددة. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي القدرات المتجددة في الدول العربية حتى عام 2035 حوالي 160 ألف ميجاوات، وتقدر تكلفة إنشائها بحوالي 100 مليار دولار أمريكي.

إن التعاون العربي في مجال التغيّر المناخي تقتضيه الظروف المناخية المتشابهة والطبيعة العابرة للحدود للآثار والتداعيات التي يسببها التغيّر المناخي، مما يعني تشابه التحديات ومن ثم الحاجة لحلول مشتركة، ولهذا، فإن هناك حاجة لتحفيز التعاون العربي في مجال التغيّر المناخي، حيث يقترح لهذا الغرض أن تقوم صناديق التمويل العربية بدراسة إمكانية تبني مبادرتين، يقترح أن تكون الأولى في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية والثانية في مجال المشاريع الخضراء.

العون الإنمائي العربي

يتسم **العون العربي** بتقديم الدعم للدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع الممولة. تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية والإقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية. تعتبر الصناديق الوطنية للتنمية القناة الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الثنائية الميسرة للدول المستفيدة وعبر الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق[1].

أحدثت جائحة كوفيد-19 صدمة اقتصادية دفعت إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدت إلى تباطؤ جهود التنمية في الوطن العربي، حيث تم التركيز خلال عامي 2020 و2021 على مساعدة القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة.

ساهمت التمويلات المسرعة التي أقرتها مؤسسات مجموعة التنسيق، في إطار المبادرة التي أعلنت عنها في عام 2020 لمساعدة الدول الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، في سد الاحتياجات ذات الأولوية، خاصةً في القطاع الصحي، مع تقديم مساعدات مالية إضافية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى المتضررة، منها الزراعة والطاقة والتعليم والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب دعم المؤسسات التمويلية المحلية وموازين المدفوعات. بلغ عدد العمليات التمويلية لمؤسسات المجموعة خلال عامي 2020 و2021 الخاصة بمواجهة جائحة كوفيد-19، 264 عملية بمبلغ إجمالي قدره 10.6 مليار دولار أمريكي.

بخصوص المساعدات الإنمائية المقدمة من **مؤسسات مجموعة التنسيق** في عام 2021، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية للمجموعة حوالي 8.4 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض نسبته حوالي 40.8 في المائة مقارنة بعام 2020، وبذلك بلغ المجموع التراكمي من بداية نشاط مؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2021 حوالي 253.5 مليار دولار أمريكي.

يوضح **التوزيع القطاعي** للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2021 الاهتمام المتواصل بدعم الدول النامية ومساعدتها لاحتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وتحقيق التعافي الاقتصادي الناجم عن هذه الجائحة. بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لمشروعات قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي، تشكل حوالي 44.9 في المائة من إجمالي الالتزامات

[1] مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، صندوق قطر للتنمية.

المسجلة في عام 2021، كما وصل عدد مشروعات قطاع الصحة التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها خلال الفترة 2017-2021 حوالي 348 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 3.4 مليار دولار استفادت منها 86 دولة، بالإضافة إلى جهات وهيئات دولية أخرى.

يهدف العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية الرامية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، منها الهدف السادس المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، حيث يركز الإطار الاستراتيجي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق على القطاعات والمشاريع التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. بلغ عدد العمليات التي خصصتها مؤسسات المجموعة لقطاع المياه والصرف الصحي خلال الفترة 2017-2021 حوالي 127 عملية بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 4.1 مليار دولار أمريكي.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة

يرتبط **نظام البنية التحتية للجودة** ارتباطاً وثيقاً بالأداء الإقتصادي للدول، من خلال تأثيره المباشر على حركة المبادلات التجارية، حيث يغطي هذا النظام جوانب عديدة عبر مكوناته الأساسية المتعلقة بكل من ميادين علم القياس، والتقييس، وتقييم المطابقة، والاعتماد. تعد تلك المكونات أهم المرتكزات التي تسهم في دعم الصناعة الوطنية، وتعزز متطلبات الجودة للسلع والمنتجات والخدمات من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية وكذلك تهيئة بيئة أعمال تجارية مناسبة وجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، كما أنها تسهم في بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات عدّة بما فيها حماية المستهلك وتحقيق التنمية الصناعية، وزيادة التنافسية التجارية في الأسواق الخارجية، والاستخدام الفاعل للموارد الطبيعية والبشرية، كما أنها تأخذ في الاعتبار معايير السلامة الغذائية، والصحة، والبيئة، والتغيّر المناخي، مما يجعلها تتداخل مع أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر إنشاء منظومة متكاملة للبنية التحتية للجودة هاماً، للاستفادة من فوائد التجارة العالمية، كما يمتد أثرها ليشمل حماية المستهلك الذي يرغب في الوصول إلى مطابقة المنتجات والخدمات لرغباته دون ضرر بصحته و أمنه، وحماية البيئة، ذلك أن العيش في بيئة نقية وصحية يعتبر من اشتراطات جودة المنتج، كما أنها مؤشر لمدى تبني الدولة للتقنيات المتقدمة في الإنتاج والتصنيع، وقدرتها على تعزيز صادراتها إلى الأسواق العالمية، كما أنها تسهم بشكل واضح في استحداث فرص وظيفية نوعية تعتمد على العلوم والتقنية التي تتسق مع أفضل وأحدث الممارسات العالمية، ما من شأنه تحسين نوعية الحياة ومستوى رفاهية المجتمع.

اهتمت الأوساط التجارية في مختلف أنحاء العالم منذ مراحل مبكرة بالبنية التحتية للجودة، ولم تكن الدول العربية خارج هذا السياق، فقد اهتمت بتطوير منظومة البنية التحتية لديها في مجالات القياس والتقييم والمطابقة والاعتماد، بل وتعاونت مع بعضها في تلك المجالات من خلال عدد من المنظمات والأجهزة المتخصصة منها: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التي تتولى التنسيق بين الدول العربية في مجال المواصفات القياسية

والمترولوجيا وغيرها من المجالات ذات العلاقة، والجهاز العربي للاعتماد الذي يقوم بدوره بالتخطيط والتنسيق والتطوير لنشاط اعتماد جهات تقييم المطابقة بالدول العربية، ودعم القدرات العربية في مجال الجودة بما يسهم في دعم التجارة العربية البينية، والتجارة بين الدول العربية وبقية دول العالم، ورفع القدرات التنافسية وخلق الثقة في المنتجات العربية.

الاقتصاد الفلسطيني

حقق **الاقتصاد الفلسطيني** تعافياً نسبياً خلال العام 2021 مع تراجع جائحة كوفيد-19، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين ارتفاعاً نسبته 7.1 في المائة خلال عام 2021. بالرغم من تراجع الدعم الخارجي للموازنة، والعدوان على الأراضي الفلسطينية، واستمرار اقتطاع سلطات الاحتلال جزء من عائدات المقاصة، سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً في عام 2021 نسبته 4.5 في المائة. اتسم الاقتصاد الفلسطيني قبل جائحة كوفيد-19 بضعف الإنتاجية، والتفتت الجغرافي وتشتت الأسواق، والقيود على استيراد المدخلات والتقنية، وفقدان الأراضي والمياه والموارد الطبيعية لصالح المستوطنات، واستنزاف الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحصار والعدوان المستمر. ما تزال سلطات الاحتلال تسيطر على عوامل الإنتاج الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي يحد من قدرته على خلق فرص عمل، وهو ما أجبر السكان على التخلي عن العمل في عدة قطاعات حيوية، لا سيما القطاع الزراعي، الذي كان مصدرًا رئيسيًا للتوظيف. أدى توسيع المستوطنات إلى شل الاقتصاد الفلسطيني، حيث خلقت سلطات الاحتلال فجوة هيكلية ملحوظة في تكاليف الإنتاج بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد الاحتلال ولصالح الأخير، ما أدى إلى زيادة نسبة الواردات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية، وساهم في زيادة مطردة في عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

ما يزال النمو الاقتصادي وإيرادات السلطة الفلسطينية أقل من إمكاناتهما بسبب القيود المفروضة من سلطات الاحتلال على الحركة واستخدام الأراضي، ما أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بسبب تكريس تبعيته لاقتصاد الاحتلال، لمنع إحداث تنمية حقيقية، الأمر الذي يستدعي إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال فيما يتعلق بحرية التجارة.

الفصل الأول

نظرة عامة

شـهد عام 2021 بداية مرحلة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث حقق **الاقتصـاد العالمي** معدل نمو مرتفع نسـبياً بلغ حوالي 6.1 في المائة، مقابل إنكماش بحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2020. يعد النمو المحقق خلال عام 2021 من أعلى معدلات النمو في الاقتصاد العالمي منذ عقود. سـاهمت معدلات التطعيم المرتفعة على مسـتوى العالم، وتبني غالبية الحكومات لحزم مالية تحفيزية ضـخمة سـواء تم تمويلها محلياً أو اعتماداً على التمويل المقدم من المؤسـسـات المالية والتنموية الإقليميـة والـدوليـة، في دعم وتعزيز الجهود الحكومية المبذولة لمواجهة تداعيات الجائحة، وتخفيف انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققه الاقتصاد العالمي خلال السنة الأولى من مرحلة التعافي، إلا أن هذه المرحلة قد شـهدت تركزاً في النمو المحقق ضمن حيز ضيق من الدول والمناطق الإقتصادية، نتيجة التفاوت الكبير بين الدول في نسبة الحاصلين على التطعيم إلى إجمالي عدد السكان، فضلاً عن اسـتنفاذ عدد كبير من الدول للحيز المالي المتاح لديها خلال مرحلة مواجهة تداعيات الجائحة، وبالتالي ضـعف الإمكانات اللازمة لتمويل مرحلة التعافي، وهو ما قد يثير بعض الشكوك حول مدى اسـتدامة هذا النمو، ويزيد من احتمالات تراجع معدل النمو خلال السنتين القادمتين على أقل تقدير، خاصـة في ظل تزامن هذه الظروف مع الارتفاع الكبير نسـبياً في الأسـعار العالمية للطاقة، واحتمالات اسـتمرار الاتجاه التصـاعدي لأسـعار منتجات الطاقة خلال المديين القصـير والمتوسـط، خاصة بالنسبة للنفط وللغاز الطبيعي والفحم، وعدد كبير من السلع الأساسية الأخرى، بسبب تعافي الطلب وخاصـة منه المرتبط بتعافي الإنفاق الاستهلاكي، وتقييد العرض.

على مسـتوى **الاقتصـادات الرئيسـة** في العالم والمناطق والتجمعات الاقتصادية، فقد تحسن النمو في اقتصـادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث نمت اقتصادات الدول المتقدمة خلال عام 2021 بحوالي 5.2 في المائة مقابل انكماش بنحو 4.5 في المائة عام 2020. بالنسـبة **للدول النامية واقتصـادات الأسـواق الناشـئة**، فقد حققت نمواً أعلى من المعدل العالمي، بلغ نحو 6.8 في المائة بعد أن تراجع ناتجها المحلي بنحو 2 في المائة في عام 2020.

تجدر الإشـارة إلى أن عدداً من الدول خاصـة الأسـواق الصـاعدة والبلدان النامية لم تتمكن من توفير الحيز المالي المناسـب لتمويل الحزم المالية اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة، وتقديم الدعم لشبكات الضمان الإجتماعي، مما فاقم من التحديات التي تواجه الفئات الهشـة في المجتمع، فضـلاً عن ضـعف وتيرة الإنتعاش الاقتصـادي بسـبب عدم ملائمة الدعم المقدم على مسـتوى السـياسـات، وصـعوبة الحصـول على التمويل من الأسـواق العالمية، نظراً لارتفاع تكلفته الناتجة عن إرتفاع مستويات المديونية، حيث تُضاف نسبة المخاطرة لنسـبة الفائدة الإسـمية المرتفعة أصـلاً في ظل السياسات التقييدية التي تبعت برامج التيسير النقدي التي تبنتها غالبية الإقتصـادات المتقدمة لدعم الأنشطة الاقتصادية.

خلال عـام 2021، اسـتحوذت أربع دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصـين، واليابان، وألمانيا، على أكثر من نصـف حجم **الإقتصـاد العالمي** البالغ حوالي 94 تريليون دولار أمريكي،[1] وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسـمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي

[1] صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، يناير 2022

الإجمالي المشترك لحوالي 170 دولة. هذا التركز في الناتج يثير الشكوك في استدامته، فضلاً عن كونه مؤشراً غير مناسب من الناحية التنموية، حيث لم تستطع غالبية دول العالم تحقيق معدلات نمو تستطيع معها خلق وظائف تتناسب مع الزيادات المطردة في أعداد الوافدين الجدد لأسواق العمل. كما شكلت **الضغوط التضخمية** المتزايدة في العديد من الاقتصادات مخاطر إضافية للتعافي، حيث سجلت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً غير مسبوق، وصلت لأعلى مستوياتها منذ عام 2019، فضلاً عن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمعادن نتيجة انتعاش الطلب، على خلفية عودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى مستويات مرتفعة نسبياً. بهذا الصدد، دفعت معدلات التضخم المرتفعة وغير المتوقعة خلال عام 2021، مختلف البنوك المركزية إلى التراجع جزئياً عن سياساتها النقدية التيسيرية.

فيما يخص **تطورات معدل التضخم العالمي** خلال عام 2021، فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ بالدول المتقدمة نحو 3.1 في المائة، مقارنة بحوالي 0.7 في المائة خلال عام 2020. على مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى، فقد كان الارتفاع أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع من 1.2 في المائة في عام 2020 إلى نحو 4.7 في المائة عام 2021، ثم جاءت كندا في المرتبة الثانية، كما شهد معدل التضخم ارتفاعاً في كل من منطقة اليورو والمملكة المتحدة ولكن بمعدلات أقل، في حين شهد تراجعاً في اليابان. في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل التضخم لكن بمستوى أقل من 5.2 في المائة عام 2020 لنحو 5.9 في المائة عام 2021، كما شهدت معظم المجموعات الفرعية ارتفاعاً في معدل التضخم في عام 2021.

فيما يخص **التطورات على مستوى التجارة الدولية**، فقد حققت خلال عام 2021 تعافياً نسبياً، حيث سجلت نمواً بلغ حوالي 10.1 في المائة، مقارنة بعام 2020، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال تباطؤ التجارة العالمية في عام 2022 إلى 5.8 في المائة، وإلى 4.7 في المائة في عام 2023، مع عودة الطلب إلى مستوياته الاعتيادية التي كانت سائدة قبل الجائحة. ارتكز التعافي في حركة التجارة الدولية خلال عام 2021 بصورة أساسية على نمو حركة التجارة السلعية، فيما لم تحقق تجارة الخدمات النمو المأمول وخاصة الخدمات التي تعتمد بصورة كبيرة على الإتصال المباشر، بينما شهدت تجارة الخدمات الخاصة ببعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة وعلى رأسها الإتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادةً في معدلات نموها خلال عام 2021.

من جانب آخر، استمرت خلال عام 2021 **ضغوط العرض** ما قد يؤدي إلى تحديات إضافية في التجارة الدولية مستقبلاً، تضاف إلى التحديات التي تواجه التجارة العالمية منذ 2020، والناجمة عن التقلبات التي واجهتها سلاسل التوريد العالمية، وأسفرت عن تراكم الطلبات على السلع المتداولة، والإرتفاع القياسي في أسعار الشحن، التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2021 حيث إرتفعت لما يعادل ستة أضعاف مستوياتها في عام 2019. في الوقت نفسه، استنفدت المخزونات من قبل الشركات التي تسعى إلى تلبية الانتعاش في الطلب على الرغم من التداعيات السلبية للجائحة، في مقدمتها تقلبات سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، ما أدى إلى التراجع في حجم التجارة الدولية في عام 2020. رغم التحديات المذكورة، إلا أن التجارة الدولية حققت نمواً ملموساً خلال عام 2021، ولم يقتصر النمو على السلع فقط، بل نمت تجارة الخدمات كذلك بشكل معتبر، لتصل إلى مستواها ما قبل الجائحة خلال الربع الرابع من عام 2021. بهذا الصدد، وصلت قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات

إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 28.5 تريليون دولار أمريكي، بمعدل نمو بلغ نحو 10.1 في المائة مقابل إنكماش بنحو 7.9 في المائة عام 2020.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فقد فرضت الجائحة على كافة دول العالم، بما فيها الدول النامية التوسع في البرامج الاجتماعية والحزم التحفيزية، وهو ما أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 11936.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021 مقابل حوالي 11287.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

على صعيد **أسعار صرف العملات الرئيسة** بالعالم، في عام 2021، فبالرغم من تحسن الاقتصاد الأمريكي إلا أن الدولار الأمريكي تراجع أمام اليورو والجنيه الإسترليني، في حين ارتفع أمام الين الياباني.

في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي، حققت **اقتصادات الدول العربية** نمواً حقيقياً خلال عام 2021، بنسبة 3.9 في المائة، نتيجة تظافر عدة عوامل، يأتي في مقدمها الارتفاع الكبير في عائدات الدول العربية من النفط في ظل ارتفاع أسعاره بنحو 41.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، إلى جانب التقدم المحرز في الدول المصدرة للنفط على صعيد حملات التطعيم الوطنية، والاستمرار في تبني حزم للتحفيز المالي. بدورها حققت اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط هي الأخرى نمواً في ظل انتعاش الطلب العالمي، بفعل عدد من العوامل، يأتي في مقدمها تحسن الطلب الخارجي، وارتفاع تحويلات العمالة، والتعافي النسبي للقطاع السياحي، مع التقدم في حملات التطعيم، وعودة فتح الاقتصادات، كما استفاد عدد من دول المجموعة من الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المتواصلة، لإحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

نمو الاقتصاد العالمي:

شهد عام 2021 تحسناً في أداء الاقتصاد العالمي ليعوض خسائره التي سجلها خلال عام 2020 بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19، وتحول الانكماش المسجل في عام 2020 إلى نمو ليبلغ الناتج العالمي نحو 94 تريليون دولار أمريكي، في حين لم يتجاوز 87.57 تريليون دولار عام 2020، وقد دعم هذا النمو ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 69 دولاراً للبرميل، مقابل 49 دولاراً بنهاية 2020، وحوالي 66 دولاراً للبرميل نهاية 2019. يعد هذا التحسن منطقياً في ظل الحد من عمليات الإغلاق، وعودة النشاط لمختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الاقتصادات المتقدمة التي تمكنت من توفير اللقاح لنحو 80 في المائة من سكانها. في ضوء ذلك، حقق الاقتصادي العالمي نمواً خلال عام 2021 بنحو 6.1 في المائة مقابل إنكماش بنحو 3.1 في المائة عام 2020، كما سجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً بنحو 5.2 في المائة عام 2021 مقابل إنكماش بنحو 4.5 في المائة عام 2020، وقد حققت كل دول المجموعة نمواً موجباً خلال عام 2021.

بالنسبة لاقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد سجلت نمواً بنحو 6.8 في المائة خلال عام 2021، مقابل إنكماش بنحو 2 المائة خلال عام 2020، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسة المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة النامية 2017-2021

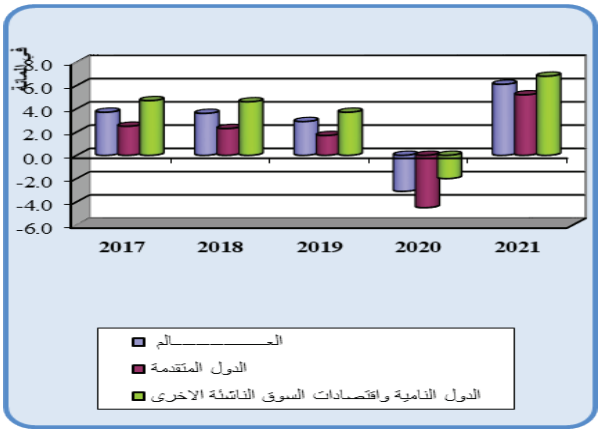

المصدر: الملحق 1/1

تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2021، استحوذت أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا على أكثر من نصف حجم الاقتصاد العالمي البالغ حوالي 94 تريليون دولار أمريكي،[1] وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لـ 170 دولة. هذا التركز في تحقيق الناتج في حد ذاته قد يكون سبباً في عدم استدامته، فضلاً عن كونه مؤشراً غير مناسب من الناحية التنموية، حيث لم تستطع غالبية دول العالم تحقيق معدلات نمو تستطيع معها خلق وظائف تتناسب مع الزيادات المطردة في أعداد الوافدين الجدد لأسواق العمل.

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة [2]، فقد حققت جميع اقتصادات الدول المتقدمة نموًا موجباً مقابل انكماش خلال عام 2021. جاءت المملكة المتحدة في صدارة الدول المتقدمة من حيث معدل النمو المحقق خلال عام 2021، حيث بلغ نحو 7.4 في المائة، مقابل إنكماش بلغ 9.3 في المائة خلال عام 2020، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً بلغ 5.7 في المائة مقابل إنكماش بحوالي 3.4 في المائة عام 2020، كما بلغ معدل النمو في منطقة اليورو 5.3 في المائة مقابل إنكماش بنحو 6.4 في المائة عام 2020، كما حقق الاقتصاد الكندي هو الآخر معدل نمو مرتفع بلغ نحو 4.6 في المائة مقابل إنكماش بنحو 5.2 في المائة عام 2020، أما الاقتصاد الياباني فقد حقق أقل معدل نمو من بين الدول المتقدمة حيث بلغ معدل نموه نحو 1.6 في المائة عام 2021 مقابل انكماش بنحو 4.5 في المائة عام 2020، أما الدول المتقدمة الأخرى فقد نما اقتصادها بنحو5.5 في المائة في عام 2021 مقابل إنكماش بنحو 3.9 في المائة عام 2020.

بالنسبة **للولايات المتحدة**، ساهم ارتفاع عدد الحاصلين على التطعيمات ضد كوفيد-19، في معدل النمو المحقق خلال عام 2021، حيث ساعدت هذه الجهود في الإسراع في تخفيف الإجراءات الاحترازية وعدم اللجوء مجدداً إلى الإغلاق، وعادت غالبية الشركات الأمريكية إلى ممارسة الأنشطة الاعتيادية لتلبية الطلب القوي على السلع، كما ساهمت خطة الحكومة الأمريكية والتي أُقرت في مارس 2021 لتحفيز الاقتصاد المتضرر جراء الجائحة والبالغة قيمتها 1,9 تريليون دولار أمريكي، في تحقيق الاقتصاد الأمريكي نمواً مرتفعاً نسبياً، وقلصت من الآثار السلبية على دخل المواطن الأمريكي خلال الأزمة وانعكس ذلك في عودة القوة الشرائية خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية.

بالنسبة لمنطقة اليورو، حقق اقتصاد المنطقة نمواً قوياً عام 2021، حيث بلغ 5.3 في المائة مقابل إنكماش بنحو 6.4 في المائة عام 2020. أدى الدعم المالى غير المسبوق لمنطقة اليورو والبالغ نحو

[1] صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، يناير 2022

[2] تشمل الدول المتقدمة في "آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2022" الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا، والدول المتقدمة الأخرى.

750 مليار يورو إلى المساهمة في تحقيق هذا النمو، وكان نمو اقتصاد المنطقة عالياً نسبياً خلال الأرباع الثلاث الأولى من عام 2021 حيث بلغت في المتوسط نحو 5.5 في المائة إلا أنها تراجعت خلال الربع الرابع من العام. ورغم أن نسبة النمو المسجلة في منطقة اليورو لعام 2021 تعد مرتفعة نسبياً، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19عام 2020، يرجع ذلك لعدة عوامل أهمها قيام عدد من الدول الأوروبية بإعادة تشديد إجراءاتها لمواجهة انتشار المتحور أوميكرون خلال الربع الرابع من عام 2021، في ظل ارتفاع أعداد حالات الإصابة في المنطقة في نوفمبر 2021 إلى أعلى مستوى لها منذ بداية الجائحة.

حقق **الاقتصاد الألماني**، نمواً في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة عام 2021 مقابل إنكماش بنحو 4.6 في المائة عام 2020، وهو نمو أقل مما كان متوقعاً، كما أن هذا النمو لم يوصل الناتج المحلي لمستواه قبل الجائحة، يرجع ذلك لتقلبات سلاسل التوريد ونقص المواد الأولية للتصنيع ما أضعف الانتعاش الذي توقف في نهاية العام بسبب الموجة الرابعة من كورونا، ومن ثم إعادة تشديد إجراءات إحتواء الجائحة، واستمرار النقص في الرقائق الإلكترونية والمواد الخام التي أعاقت الإنتاج الصناعي. كان الأداء غير المواتي خلال الربع الرابع سبباً في عدم تحقيق معدل النمو المتوقع، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا في الربع الرابع من العام 2021 بنسبة 0.7 في المائة مقارنة بالربع الذي سبق انعكاساً لآثار الموجة الرابعة من كورونا وتزايد القيود على النشاط الاقتصادي والتواصل الاجتماعي لمكافحة الجائحة، ما سبب ضغوطاً على قطاع تجارة التجزئة وصناعة الضيافة والمطاعم. تحقق هذا المعدل المتواضع للنمو رغم برامج التحفيز التي نفذتها ألمانيا خلال عام 2021 والبالغة نحو 60.5 مليار يورو، وكذلك الزيادة الكبيرة في النفقات العامة في ألمانيا، ما أدى إلى بلوغ إجمالي عجز الميزانيات على المستوى الاتحادي والولايات والمحليات نحو 153.86 مليار يورو، ليعد بذلك أكبر عجز لألمانيا منذ توحيدها، كما يمثل نحو 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021. كان لارتفاع صادرات ألمانيا دور أساسي ساعدها على تحقيق معدل نمو موجب خلال عام 2021، حيث ارتفعت صادرات السلع الألمانية عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 1375.5 مليار يورو، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 17.1 في المائة لتبلغ نحو 1202.2 مليار يورو، متجاوزةً مستوى عام 2019.

فيما يخص الاقتصاد الإيطالي، فقد سجل نمواً بلغ 6.6 في المائة خلال عام 2021، مقابل إنكماش بنحو 9 في المائة عام 2020. ساهمت برامج الدعم الحكومي للشركات والعائلات في العودة إلى النمو، حيث ارتفع الإنفاق من جانب الأسر، مع ارتفاع ثقة المستهلك.

في **فرنسا**، سجل الاقتصاد عام 2021 أقوى نمو له منذ أكثر من خمسة عقود (1969)، حيث بلغ 7 بالمائة مع تعافي ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو من أزمة كوفيد-19، بعد إنكماش بلغ نحو 8 في المائة عام 2020. بفضل هذا النمو القوي، يعد الاقتصاد الفرنسي واحداً من أكثر الاقتصاديات ديناميكية في أوروبا، وبالمقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 5.2 في المائة، حيث سجل إنفاق الأسر نمواً بلغ نحو 5.1 في المائة عام 2021 بعد أن كان تراجع بنسبة 7.6 في المائة عام 2020، كما ارتفعت الصادرات بنسبة 17 في المائة لتبلغ نحو 550.9 مليار يورو عام 2021. واصلت فرنسا خطتها لإنقاذ الأسر والشركات التي تأثرت بسبب جائحة كوفيد-19، حيث خصصت الحكومة الفرنسية مساعدات طارئة، بالتزامن مع خطة تحفيز مدعومة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 100 مليار يورو لعامي 2020 و2021.

في **المملكة المتحدة**، نما الاقتصاد البريطاني عام 2021 بنسبة 7.4 في المائة، ليسجل أكبر معدل نمو منذ عام 1941، بعد إنكماش بنحو 9.3 في المائة عام 2020، وبذلك حقق اقتصاد بريطانيا النمو الأسرع بين الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2021، ومع ذلك ظل حجم الاقتصاد أقل مما كان عليه بنهاية الربع الرابع من العام 2019 قبل تفشي الوباء. حققت بريطانيا هذا التعافي بدعم من حزمة التحفيز الحكومية البالغة نحو 137 مليار جنيه إسترليني، وكذلك من خلال دعم الوظائف والشركات خلال الأزمة، حيث عملت الحكومة على اتخاذ تدابير متعلقة بالإنفاق والضرائب لدعم الأفراد والأسر خلال فترة الجائحة، فقدمت 48 مليار جنيه إسترليني للخدمات العامة وأعمال المساعدات الإنسانية، و29 مليار جنيه إسترليني تكلفة تأخير الضرائب العقارية، ومِنح مباشرة للشركات الصغيرة بلغت قيمتها 8 مليار جنيه إسترليني لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، و59 مليار جنيه إسترليني تسهيلات. كان النمو مدفوعاً بانتعاش الاستهلاك لا سيما في الخدمات، حيث إرتفع الاستهلاك الخاص خلال عام 2021 بنحو 5.8 في المائة مقارنة بتراجع بنحو 11 في المائة عام 2020، كما نما الاستهلاك الحكومي بنحو 11.9 في المائة مقارنة بتراجع بنحو 6.5 في المائة عام 2020، وإرتفع تكوين رأس المال الثابت بنحو 6.6 في المائة مقابل تراجع بنحو 8.8 في المائة عام 2020، كما ارتفع الطلب الداخلي بمعدل يقترب من نمو الناتج حيث بلغ 7.4 في المائة عام 2021، في حين كان للقيود التي واجهتها صادرات بريطانيا وحالات الإغلاق أثرها على صادراتها من السلع والخدمات، حيث لم يتجاوز نموها نسبة 1.2 في المائة عام 2021.

فيما يتعلق باليابان، فقد نما الاقتصاد بنسبة 1.6 في المائة عام 2021، بعد إنخفاض بنسبة 4.5 في المائة في عام 2020، وإنخفاض بنسبة 0.2 في المائة في عام 2019. تحقق هذا النمو مدعوماً بانتعاش قوي في أواخر العام، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 5.4 في المائة في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر مقارنة بالربع السابق بعد أن عانى من انكماش بمعدل 2.7 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2021. ساهم انتعاش الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع الخاص في تحقيق هذا المعدل، حيث ارتفع إستهلاك العائلات بنحو 2.8 في المائة عام 2021، كما استفاد الاقتصاد من حالة التحسن على الصعيد الصحي في البلد، ورفع القيود والاجراءات الاحترازية وحالة الطوارئ بالكامل في 30 سبتمبر 2021، مما عزز النشاط الاقتصادي لا سيما في قطاعي التجارة والنقل، كما لا يمكن إغفال مساهمة الحزم التحفيزية التي نفذتها اليابان عام 2021 والتي بلغت نحو 73.6 تريليون ين ياباني في تحقيق هذا النمو، وقد عززت طفرة الصادرات النمو في الاقتصاد الياباني، حيث ارتفعت بنسبة 21.5 على أساس سنوي، لتصل إلى 83.1 تريليون ين ياباني، مما يعكس انتعاش الاقتصاد العالمي بعد التراجع الحاد بسبب الجائحة.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى[1]، فقد حققت نمواً عام 2021 بنحو 5.5 في المائة، مقابل إنكماش بنحو 3.9 في المائة عام 2020، وهو ما يتماشى مع حالة التعافي في مختلف اقتصادات دول العالم جراء التخفيف من عمليات الإغلاق، واتساع قاعدة الحاصلين على التطعيمات ضد فيروس كورونا المستجد، كما أن التحسن الكبير في نمو اقتصاد الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أثّر إيجاباً على أداء تلك المجموعة باعتبارها

(1) تشمل الدول المتقدمة الأخرى في "آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2022" مجموعة الدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

السوق الرئيسي لصادراتها، لذا فقد حققت معظم دول المجموعة معدلات نمو تجاوزت نسبة 4 في المائة.

بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فكان التحسن في أداء اقتصاداتها كمجموعة خلال عام 2021 أفضل من أداء اقتصادات الدول المتقدمة، ويرجع ذلك بصورة أساسية لبدء مرحلة التعافي في تلك الدول، واتخاذها قرارات بتخفيف القيود الاحترازية، وإنهاء حالات الإغلاق، وكذلك ارتفاع أسعار النفط خلال العام، حيث تتضمن المجموعة دولاً منتجة ومصدرة للنفط. في واقع الأمر كانت دول المجموعة في ظل المعطيات المذكورة مرشحة لتحقيق أداء أفضل في حال التوزيع العادل للقاحات، غير أن استمرار معاناة بعض دول المجموعة من بعض التوترات الجيوسياسية، ومعاناة البعض الآخر من تحديات اقتصادية هيكلية أثّر على أدائها الاقتصادي. يُلاحظ كذلك تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي **الدول النامية الآسيوية** [1] كأفضل المجموعات من حيث معدل النمو بين كافة المجموعات في العالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسؤولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق **بالاقتصاد الصيني**، فقد واصل قيادته للنمو الاقتصادي العالمي عام 2021 حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين نحو 17.7 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 18 في المائة من الاقتصاد العالمي، بزيادة بنحو 3 تريليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2020، محققاً بذلك معدل نمو قدره 8.1 في المائة، مقابل نمو بنحو 2.2 في المائة عام 2020. ساهم في هذا النمو ارتفاع مبيعات التجزئة بمعدلات مرتفعة بلغت نحو 12.5 في المائة. إذا نظرنا لنمو الناتج على أساس فصلي نجد أنه بدأ العام بمعدل نمو بلغ نحو 18.3 في المائة خلال الربع الأول مع الوصول لهدف صفر للإصابة بفيروس كورونا المستجد، ولكن مع الظهور المتقطع للفيروس بدأ معدل النمو بالتراجع ليحقق 7.9 في المائة خلال الربع الثاني، وينخفض أكثر خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2021 بنحو 4.9 في المائة، و4 في المائة على التوالي، في ظل التراجع المستمر في قطاع العقارات، فضلاً عن حالة عدم اليقين بشأن التوجهات الأمريكية لفرض إجراءات حمائية تجاه صادرات الصين. على المستوى القطاعي، نما الناتج الصناعي الصيني في عام 2021 بنسبة 9.6 في المائة، مدعوماً بارتفاع نسبة الحاصلين على التطعيم ضد الفيروس الأمر الذي ساهم في الحفاظ على معدلات التشغيل واستقرار سلاسل التوريد الصناعي، وانعكاس ذلك في تحسن النمو في حجم الصادرات حيث بلغت صادرات الصين السلعية عام 2021 نحو 3.36 تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ نحو 30 في المائة مقارنة مع عام 2020، ما ساهم في بلوغ فائض الميزان التجاري نحو 676.43 مليار دولار أمريكي عام 2021 وهو أعلى مستوى منذ بدء السجلات في عام 1950، مقابل نحو من 523.99 مليار دولار في عام 2020.

بالنسبة لأداء الاقتصاد الهندي، نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.9 في المائة عام 2021 مقابل إنكماش بنحو 6.6 في المائة عام 2020، رغم ارتفاع أسعار النفط حيث تعد الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ما يجعلها أحد أهم الفاعلين في المشهد الاقتصادي العالمي. شهد عام 2021 استمرار ضخ الهند لحزم تحفيزية بلغت نحو 760 مليار روبية هندية، وفي سبيل العمل

(1) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فيتنام

على إنعاش الاقتصـــاد الهندي أبقى بنك الاحتياطي الهندي على قراره بخفض ســـعر إعادة الشـــراء الرئيسي بمقدار 115 نقطة أساس الذي أصدره منذ مارس 2020 لتخفيف تداعيات جائحة كوفيد-19، وأبقى المعدلات منخفضة لدعم الاقتصاد الهندي.

بخصـــوص أداء **الاقتصـــاد البرازيلي**، إرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل بنسبة 4.6 في المائة عام 2021، مقابل انكماش بنســـبة 3.9 في المائة خلال عام 2020. كان هذا النمو مدفوعاً بزيادة في ناتج الخدمات بنحو 4.7 في المائة، حيث تحســـن أداء غالبية الأنشـــطة الخدمية في عام 2021، وخاصـــة النقل والتخزين والتبريد، ونقل الركاب، مع عودة السياحة بشكل تدريجي، كما حقق القطاع الصناعي نمواً بنحو 4.5 في المائة عام 2021، علماً أنها تمثل ما يصـــل إلى 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بينما انخفض ناتج قطاع الزراعة بنســـبة 0.2 في المائة عام 2021. بالإضـــافة إلى الحزم التحفيزية للاقتصـــاد التي بلغت ما يعادل نحو 60 مليـار دولار أمريكي، فقد ســـاهم تحســـن الاستهلاك الخاص بشكل واضح في تحقيق النمو خلال عام 2021 على اعتباره أحد أهم محركات الاقتصـــاد البرازيلي، ليرتفع بنسبة 3.6 في المائة، وكذلك ارتفاع الاســـتهلاك الحكومي بنســـبة 2 في المائة، وتعافى الاســـتثمار ليســـجل معدل نمو بلغ 17.2 في المائة. رغم الجائحة، ســـجلت البرازيل أكبر فائض تجاري في تاريخها في عام 2021، حيث بلغ 61.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 10.8 مليار دولار مقارنة بعام 2020، ويرجع ذلك لنمو الصـــادرات بنحو 34.2 في المـــائـــة في الصادرات والواردات بنحو 38.2 في المائة.

في **دول الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا**[1]، نما الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بنحو 5.8 في المـائـة عـام 2021، مقـابـل انكمـاش بنحو 3.3 في المائة عام 2020. ســـاهم في النمو المحقق توجه عدد كبير من دول المنطقة لإنهاء عمليات الإغلاق، والبـدء في مرحلـة التعـافي والعودة التـدريجيـة للمســـارات الاعتياديـة للأداء بـإطـار الأنشـــطـة الاقتصـــادية المختلفة، فضـــلاً عن ارتفاع أســـعار المواد الأوليـة والنفط، حيـث تعتبر دول المنطقـة أكثر تأثّراً بالتغيرات في أسعار النفط كونه يؤثر في جميع مناحي الحياة الاقتصـادية في المنطقة باعتبار المنطقة من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للنفط. كذلك، ســـاهم تبني معظم دول المنطقة برامج من أجل تحفيز الاقتصـــاد وأخرى ذات طابع اجتماعي وما ترتب عن ذلك من زيادة كبيرة في النفقات العامة الموجهة لدعم الطبقات الهشـة والأكثر تضـرراً من تداعيات الجائحة في تحقيق النمو المشار إليه.

بالنسبة للدول الإفريقية وجنوب الصحراء، فقد نما النـاتج المحلي الإجمـالي لـدول أفريقيـا وجنوب الصـــحراء بنحو 4.5 في المائة عام 2021، مقابل انكماش بنحو 1.7 في المـائـة عـام 2020، وهـذا النمو تحقق رغم إنخفاض نســـبة الحاصـــلين على اللقاحات في ظل التوزيع غير العادل على مستوى العـالم حيـث تم تطعيم نحو 8 في المـائـة فقط من مواطني تلك المجموعة، وقد يرجع ذلك إلى كون القطـاع الزراعي هو المهيمن في معظم دول المجموعة وهو من أقل القطاعات تأثراً بالجائحة، وكذلك نظراً لارتفاع أســـعار الســـلع الأولية عام 2021، ومن ثم ساعدت تلك العوامل الاقتصـادات الأفريقية على الصمود في وجه التبعات الاقتصادية للجائحة. وكانت دول المجموعة مرشـــحة لتحقيق معـدل نمو أكبر من ذلـك لولا تفشـــي أوميكرون المتحور خلال الربع الأخير من عـام 2021 ومن ثم تأثر قطاعات الخدمات والسياحة والتصنيع سلباً بالوبـاء، بينما تكبدت خســـائر في الدخل والقطاع الصـناعي والتشـغيل، كما أن ارتفاع معدل التضـخم أعاق إنتعاش الإنفاق الاستهلاكي.

(1) يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، تونس، الجزائر، المغرب ويضم أيضا إيران وباكستان وأفغانستان.

إطار (1): التوزيع العادل للقاحات والنمو الاقتصادي العالمي

شهد العالم في ديسمبر/كانون الأول 2019 تفشي فيروس كوفيد-19 الذي انتقل من مرتبة وباء إلى مرتبة جائحة بحسب منظمة الصحة العالمية. كان لتلك الأزمة انعكاسات سلبية على أداء الاقتصاد العالمي، وصنفت على أنها أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تسببت في ضرر بالغ للنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. أدت الجائحة وإجراءات الاحتواء المرتبطة به، بما في ذلك إجراءات الإغلاق إلى الحد من تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص. نتيجة لذلك، تعطلت سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، بالإضافة إلى تعطل السفر والسياحة وتجارة التجزئة التي تأثرت بشكل ملموس، ما انعكس سلبا على التجارة وقطاع الأعمال في العالم. أفضى الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانخفاض الكبير في رأس المال في أسواق الأسهم العالمية إلى تفاقم الخسائر في قطاع الأعمال والاقتصادات في مختلف دول العالم. نظراً لتأثيرات الجائحة على كافة مناحي الحياة، بما فيها الجانب الاقتصادي، تم تطوير لقاحات فعالة للفيروس في وقت قياسي، ورغم ذلك يتحرك الفيروس بشكل أسرع من التوزيع العالمي للقاحات، وما تزال عدد من البلدان معرضة للخطر، ما يجعلها تبتعد عن تحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية المتمثلة في تطعيم 40 في المائة من سكان كل بلد بحلول نهاية 2021، و70 في المائة بحلول منتصف عام 2022، في ظل رفض معظم الشركات المصنعة فرص مشاركة التكنولوجيا والمعرفة والتراخيص الموجهة للصحة العامة، على الرغم من إنشاء عدد من الآليات بما في ذلك (*COVID-19 Technology Access Pool*) ومركز نقل تكنولوجيا لقاح (*mRNA*)، والذي يمضي قدمًا الآن في جنوب إفريقيا.

كان من الممكن توفير جرعات كافية من اللقاحات على مستوى العالم لتقليل انتقال العدوى وإنقاذ العديد من الأرواح، في حال توجيهها الى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها حول العالم، حيث أن الوصول العادل إلى اللقاحات هو السبيل الوحيد للحد من خطورة الجائحة وإنقاذ الأرواح وتأمين الانتعاش الاقتصادي العالمي، لكن المتابع لعملية توزيع اللقاحات بالعالم يلحظ من الوهلة الأولى أن الواقع خلاف ذلك، ففي البلدان منخفضة الدخل، تلقى أقل من 10 في المائة من الناس جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، في حين ترتفع النسبة لتبلغ 80 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع، ولا تزال معدلات التطعيم متفاوتة إذ على الرغم من بلوغ الإنتاج العالمي للقاحات 12 مليار جرعة في نهاية عام 2021، وهي غير كافية لتغطية سكان العالم البالغ عددهم 7.9 مليار نسمة، غير أن ما زاد من حجم المشكلة هو التوزيع غير متكافئ للقاحات. على سبيل المثال، من بين 4 مليارات جرعة من لقاح (*Pfizer-BioNTech*) المخطط لها لعام 2021، اشترت البلدان ذات الدخل المرتفع ما يقرب من 70 في المائة من الجرعات.

إن عدم المساواة في توزيع اللقاح قد يكون له تأثير دائم وعميق على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط، ما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز العرض وضمان الوصول العادل لكل بلد، بما في ذلك من خلال تقاسم الجرعات. تنبهت منظمة التجارة العالمية للتحدي المتعلق بالوصول العادل إلى اللقاحات، لذا صدر عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في شهر يونيو 2022 قرار يسمح للدولة العضو المؤهل باستخدام براءة الاختراع اللازمة لإنتاج وتوريد لقاحات كوفيد-19 دون موافقة صاحب الحق، بالقدر اللازم للتصدي لوباء كوفيد-19، ويكون لتزويد سوقها المحلية وقد يسمح بتصدير أي نسبة من المنتجات المصنعة بموجب الإذن وفقاً لهذا القرار إلى الأعضاء الآخرين، من خلال مبادرات دولية أو إقليمية مشتركة تهدف لضمان وصول الأعضاء على قدم المساواة إلى اللقاح المشمول بالترخيص، على أن يؤخذ في الاعتبار الغرض الإنساني وغير الربحي لبرامج التوزيع، ويجوز أن يطبق هذا القرار لمدد ثلاث وخمس وعشر سنوات من تاريخه ويجوز للمجلس تمديده لمدة أخرى مع مراعاة الظروف الاستثنائية للوباء.

التضخم:

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم العالمية، فقد شهد عام 2021، ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 3.1 في المائة، مقابل 0.7 في المائة عام 2020، وذلك في ظل قيام البنوك المركزية في كافة دول العالم باتباع سياسات توسعية لزيادة السيولة بالأسواق للخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد في ظل برامج التحفيز والدعم الحكومية الموجهة لمختلف القطاعات، كما يأتي هذا الارتفاع على خلفية الزيادة الكبيرة في الطلب على السلع مع قلة المعروض منها، وذلك مع بدء العودة التدريجية للمسارات الاعتيادية للانشطة الاقتصادية، وعودة الحياة تدريجيا لطبيعتها، حيث زاد الطلب على السلع في الوقت الذي عجزت فيه الشركات سواء المنتجة أو شركات قطاع النقل والشحن واللوجستيات عن مواجهة هذا الطلب المتزايد فقل المعروض من السلع، وبالتالي ارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على مستوى العالم ليبلغ 125.7 نقطة عام 2021، مقابل98.1 نقطة عام 2021، كما تأثر التضخم بارتفاع أسعار الطاقة، ومن المتوقع أن يزداد معدل التضخم للعام 2022 في مجموعة الدول المتقدمة تأثراً بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ التفاوت في درجة ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ 4.7 في المائة عام 2021، مقابل 1.2 في المائة عام 2020. جاء ارتفاع المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، مصحوباً بارتفاع قيمة الواردات بنحو 20.5 في المائة. كذلك، ساهم التوسع في التسهيلات المالية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وتذبذب سلاسل الإمداد العالمية في ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو ليصل إلى 2.6 في المائة عام 2021 مقابل 0.3 في المائة عام 2020، كما ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية في كل من المملكة المتحدة، كندا والدول المتقدمة الأخرى لتبلغ 2.6 في المائة، 3.4 في المائة، 2.5 في المائة على الترتيب عام 2021 مقابل 0.9 في المائة، 0.7 في المائة، 0.6 في المائة على الترتيب عام 2020. وفي ألمانيا، أدت زيادة مدخرات الأفراد عام 2020 نظراً لعمليات الإغلاق وكذلك الدعم الحكومي إلى ارتفاع معدل التضخم في ألمانيا خلال عام 2021 إلى 3.1 في المائة مقابل نحو 0.5 في المائة فقط عام 2020، نتيجة للطلب القوي.

بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد إرتفع ليبلغ 5.9 في المائة لعام 2021، مقابل 5.2 في المائة لعام 2020، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم في كل من دول إفريقيا وجنوب الصحراء، ودول وسط وشرق أوروبا، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية بنسبة 11 في المائة، 9.5 في المائة، 14.6 في المائة، 9.8 في المائة على الترتيب لعام 2021، مقابل 10.2 في المائة، 5.3 في المائة، 11.2 في المائة، 6.4 في المائة على الترتيب لعام 2020، انخفض ذلك المعدل في الدول النامية الأسيوية ليصبح 2.2 في المائة لعام 2021 مقابل 3.1 في المائة عن عام 2020 وذلك بسبب الإدارة الجيدة لتلك الدول في مواجهة جائحة كوفيد-19 . الملحق (2/1) والشكل (2).

البطالة:

شـــهد عام 2021 إنخفاض معدل البطالة في الدول المتقدمة ليصـــبح 5.6 في المائة مقابل 6.6 في المائة عام 2020، وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر انخفاض في معدل البطالة بين الدول المتقدمة حيث بلغ 5.4 في المائة عام 2021 مقابل 8.1 في المائة لعام 2020، وذلك لأسـباب عدة منها الإجراءات والتدابير المالية والنقدية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لمسـاعدة الشـركات على الاسـتمرار في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 وتسـارع موجات التطعيم ضـد الفيروس، ما أدى إلى تشـجيع التصـنيع وعودة الحياة الاقتصـادية تدريجياً فازداد طلب الشـركات الأمريكية على التوظيف مما أدى إلى إنخفاض معدل البطالة، في حين حافظت المملكة المتحدة واليابان خلال عام 2021 على معدل البطالة المسجل خلال العام السابق وهو 4.5 في المائة و2.8 في المائة على الترتيب. فيما يخص تطورات معدل البطالة في منطقة اليورو، فقد أدى التخفيف من عمليات الإغلاق إلى تراجع معدل البطالة من 8.0 في المائة نهاية ديسـمبر 2020 إلى 7.7 في المائة نهاية ديسـمبر 2021. بالنسـبة للبطالة في ألمانيا، ورغم عمليات الإغلاق خلال الربع الأخير من عام 2021 إلا أن معدل البطالة بألمانيا انخفض ليصل إلى نحو 3.5 في المائة في ديسمبر 2021 مقابل 3.8 في المائة في ديسمبر 2020، في حين شهد معدل البطالة في إيطاليا ارتفاعاً عام 2021 ليبلغ 9.5 في المائة مقابل 9.3 في المائة عام 2020.

بالنسبة لمعدل **نمو الوظائف**، فقد شـهد هذا المعدل تحولاً من الانكماش إلى النمو في كافة الدول المتقدمة، حيث تحول إنكماش الوظائف الذي بلغ 2.7- في المائة خلال عام 2020 إلى نمو بنحو 1.7 في المائة عام 2021، وكان هذا التحول لافتاً في كل من الولايات المتحدة وكندا، فقد بلغ 3.2 و4.8 في المائة عـام 2021 مقابـل 6.2- و5.1- في المائة عام 2020 على الترتيب، في حين أنه كان أقل نمواً في دول منطقة اليورو، حيث

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية 2017-2021 (%)

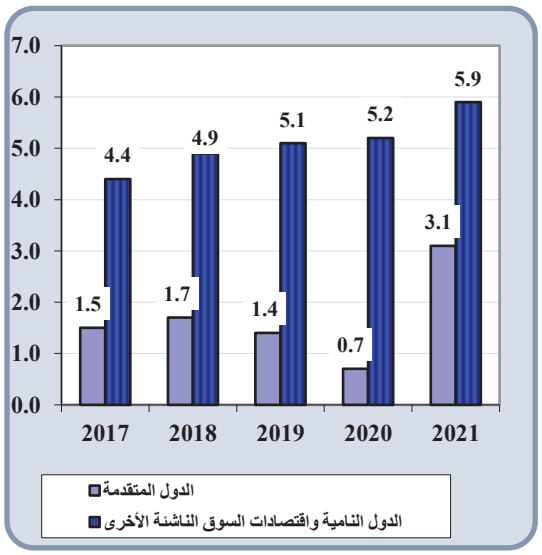

المصدر : الملحق (1/ 2)

سجلت كل من فرنسا وإيطاليا ارتفاعاً في معدل نمو الوظـائف ليبلغ نحو 1.8 و0.8 في المـائـة على الترتيب، خلال عام 2021، مقارنة بانخفاض بنحو 0.7- و3.1- في المـائـة خلال عـام 2020، ولكن بالنســبـة لألمانيا فتقلص معدل الانكماش من 1.0- في المـائـة عـام 2020 إلى 0.7- في المـائـة عـام 2021، أمـا في بـاقي الـدول المتقدمـة، فقد تراجع معدل إنكمـاش الوظـائف في المملكـة المتحـدة من 0.8-، في المـائـة عـام 2020 إلى 0.5- في المـائـة عام 2021 في حين سـجلت اليابان نمواً في معدل التوظيف بنسـبـة 0.2 في المائة عام 2021 مقابل إنكماش 0.2- عام 2020. (الملحق 3/1).

أسعار الفائدة:

في ظل التقارير التي صـدرت خلال عام 2021، وتؤكـد بـأن متحور أوميكرون ربمـا يكون أقـل خطورة من متحورات فيروس كورونـا الأخرى، وأن بعض اللقاحات فعالة ضـد هذا المتحور، فقد سـاعد ذلك في نشـاط الأسـواق، حيث انخفضـت أسـعار الودائع قصـيرة الأجل في الولايات المتحدة

الأمريكية مما ساهم في تنشيط أكبر للأسواق وتسريع وتيرة الإنتاج، ومع تسارع النمو المتوقع للاقتصاد على المستوى طويل الأجل، ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل وهذا الأمر تؤيده الأرقام التالية:

انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في كل من الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا، ضمن استمرار الإجراءات التيسيرية التي اتخذتها البنوك المركزية لمواجهة أزمة كوفيد-19، حيث نفذ البنك المركزي الأوروبي عملية خفض في معدل الفائدة على الودائع داخل النطاق السالب في العام 2020، من -0.425 في المائة إلى -0.544 في المائة عام 2021، في حين خفض بنك اليابان الفائدة قصيرة الأجل من -0.066 في المائة عام 2020 إلى -0.085 في المائة عام 2021. كما انخفضت أسعار الفائدة في المملكة المتحدة وكندا خلال عام 2021 لتبلغ نحو 0.099 في المائة، 0.199 في المائة على التوالي مقابل 0.295 في المائة، 0.635 في المائة عام 2020، في حين أن أسعار الفائدة طويلة الأجل قد شهدت ارتفاعاً في معظم الدول المتقدمة، وذلك بسبب التحسن المتوقع للاقتصاد الأمريكي على خلفية حزمة التدابير المالية التي قدمتها الحكومة الأمريكية وحملة التطعيمات المتسارعة الأمر الذي أدى إلى نمو التوقعات بالتحسن التدريجي في الاقتصاد الأمريكي، حيث ارتفعت أسعار الفائدة في كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا على التوالي من 0.894 في المائة، 0.003 في المائة، 0.374 في المائة، 0.753 في المائة، عام 2020 إلى 1.458 في المائة، 0.048 في المائة، 0.768 في المائة و 1.273 في المائة عام 2021. الملحق (4/1).

إطار (2): تدابير الاستجابة لتغيرات المناخ والتضخم الأخضر

شـــهدت الدورة الســـادســـة والعشـــرون (26) لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ إطلاق العديد من المبادرات والتعهدات من جانب قادة ورؤســاء دول العالم بالتركيز على فكرة زيادة الطموح، لا ســيما من قبل أعضــاء مجموعة العشـرين (*G20*) لتحقيق نتيجة تعزز العمل المناخي بشـكل جيد قبل عام 2030، ووضـع قواعد متينة لتنفيذ اتفاق باريس. يأتي على رأس هذه الأولويات "وقف دعم الوقود الأحفوري والتخلص التدريجي من الفحم" حيث تضمن ميثاق جلاسجو الصادر عن هذا المؤتمر نقطتان على قدر كبير من الأهمية:

- دعوة الأطراف إلى النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة غير ثاني أكســـيد الكربون، بما في ذلك غاز الميثان بحلول عام 2030.
- تســـريع الجهود نحو التخفيض التدريجي لطاقة الفحم، والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة، مع توفير الدعم المستهدف للفئات الأشد فقراً والأكثر هشاشةً بما يتماشى مع الظروف الوطنية والاعتراف بالحاجة إلى الدعم نحو انتقال عادل.

ترتب على الاتجاه المتسارع لدول العالم لتنفيذ تلك التوجهات آثار سلبية تمثلت في الارتفاع الكبير في أسعار الوقود على مستوى العالم نتيجة لتراجع الاستثمارات في مجال التنقيب والاستخراج.

ركز البنك المركزي الأوروبي اهتمامه في الفترة الأخيرة على تأثيرات التغير المناخي على الاســـتقرار المالي بما في ذلك تأثيرات تراجع الاســتثمار في أصــول قطاعي النفط والغاز، وليس على عواقب التحول نفســه في مجال الطاقة. لا يقتصــر تأثير التحول في مجال الطاقة على أســعار مصــادرها فحســب، وإنما ســوف يزداد الطلب على الســلع المســتخدمة في هذا التحول الأخضر، ما يؤدي لارتفاع أسعارها، على سبيل المثال، فإن سعر معدن الليثيوم الذي يعتبر عنصراً أساسياً في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، ارتفع بشكل قياسي، والأمر نفسه ينطبق على النحاس المستخدم في صناعة الأسلاك الكهربائية، وكذلك الجرافيت، والكوبلت، والمنغنيز، وغيرها. مع التغيرات في أســعار الطاقة ســوف تحدث تحولات في توطين الصــناعات كثيفة الطاقة مثل الألمونيوم والأسمدة، وقد أدى هذا التحول إلى ارتفاع الطلب الكلي من خلال الاستثمار في البدائل الخضراء للوقود الأحفوري، إلى ارتفاع معدل التضخم. تتضمن الإجراءات المقترحة لتخفيض الانبعاثات تطبيق سياسة تسعير للكربون ونظام التجارة في الانبعاثات، كما في حالة أوروبا، وقد ترتب عن تطبيق هذا النظام ارتفاع سعر طن الكربون إلى أكثر من ثلاثة أمثال سعره لعام 2012. أدت تلك الارتفاعات المتتالية في الأسعار نتيجة التزام الدول بالتوجه نحو سياسات منخفضة للكربون إلى إطلاق مصطلح: التضخم الأخضر (*Green Inflation*) الذي من شأنه أن يضيف عاملاً آخر لدعم الاتجاه الصعودي لمعدلات التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي.

التجارة والمدفوعات:

شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من التقلبات في العقود الأخيرة، نتيجة للأزمات المتتالية التي أصابته، وكذلك زيادة التوترات التجارية بين الدول الكبرى، الأمر الذي أدى إلى تغيرات جذرية في خارطة التجارة العالمية، والذي انعكس على حركة التجارة وأدى إلى تقلبات غير مسبوقة في سلاسل التوريد العالمية، وأصبحت حركة التجارة تتأرجح ما بين حالات الانتعاش والركود. مع بداية عام 2021 عاود الانتعاش لحركة التجارة العالمية حيث وصلت قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى حوالي 28.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة بنسبة 25 في المائة عن عام 2020 وأعلى بنسبة 13 في المائة مقارنة بعام 2019.

أثبت التحسن السريع في حجم التجارة العالمية خلال عام 2021 أن النظام التجاري العالمي يتمتع بقدر مناسب من المرونة في امتصاص الأزمة، والتكيف بوتيرة سريعة للتغيرات حيث استعادت سلاسل التوريد دورها واستمرت البضائع في التدفق عبر الحدود وفقاً للمعطيات الحديثة، مع تعافي تدريجي حذر بعد انتشار اللقاحات بشكل كبير وضعف حدة الوباء. شهد معدل نمو حجم التجارة تحسناً نسبياً عام 2021 حيث سجلت إجمالي التجارة العالمية ما نسبته 10.1 في المائة، مقارنة بانكماش بنسبة 7.9 في المائة عام 2020، الأمر الذي شكل ضغطاً على سلاسل التوريد لمقابلة الطلب المتزايد على السلع، أما عن التجارة في الخدمات، فقد كانت الأكثر تأثراً من أي حلقة سابقة في الأزمة الاقتصادية الأخيرة، ولكن في بداية عام 2021 مع تسارع حركة التجارة وإنهاء عمليات الإغلاق رجع هذا القطاع لمستويات ما قبل الأزمة.

ارتفعت صادرات **الدول المتقدمة** بنحو 8.6 في المائة عام 2021 مقارنة بانكماش بنحو9.1 عام 2020 كما ارتفعت الواردات لتسجل نسبة نمو 9.5 في المائة عام 2021 مقابل إنكماش بنحو8.7 في المائة عام 2020، أما بالنسبة للدول النامية

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2017-2021 (%)

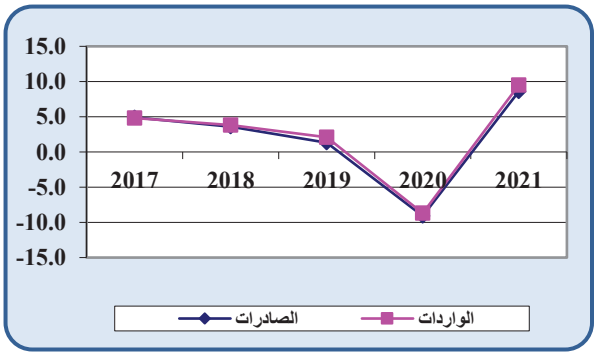

المصدر : الملحق (1/ 5)

الشكل (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2017-2021 (%)

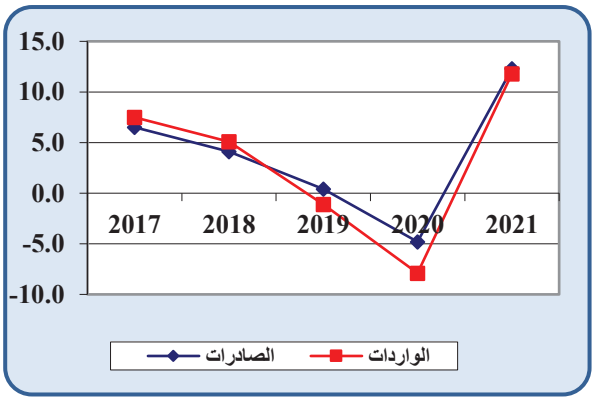

المصدر : الملحق (1/ 5)

واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد كان التحسن أكبر من ذلك المحقق في الدول المتقدمة، حيث ارتفعت صادراتها بنحو 12.3 في المائة عام 2021 مقابل تراجع بنحو 4.8 في المائة عام 2020، كما شهدت وارداتها ارتفاعاً بنحو 11.8 عام 2021 مقارنة بتراجع بنحو 7.9 في المائة عام 2020، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

حققت **التجارة السلعية** خلال عام 2021 نمواً ملحوظاً، ويرجع ذلك جزئياً لارتفاع الطلب على السلع الأساسية، لا سيما الطاقة مما أدى إلى أرتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية عالمياً، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف الشحن وخدمات النقل، حيث

ارتفعت الصادرات والواردات من الخدمات بحوالي 15.0 في المائة و11.3 في المائة على التوالي.

فيما يخص **شروط التبادل التجاري**، فقد تحسنت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في عام 2021 بشكل ملحوظ، حيث ارتفع معدل التغير ليبلغ نحو 1.4 في المائة مقابل 1.2- في المائة عام 2020، وهو ما يعزى في جانب منه إلى الارتفاع في أسعار النفط والمعادن وأسعار المواد الأولية نظراً لارتفاع الطلب عليها في ظل بوادر التعافي من جائحة كوفيد-19، بينما تراجع هذا المعدل في الدول المتقدمة ليسجل في عام 2021 ما نسبته 0.7 في المائة مقارنة بنسبة 0.8 في المائة في عام 2020. الملحق (5/1).

بالنسبة **لموازين المدفوعات**، فقد انعكست التطورات الإيجابية في حركة التجارة العالمية على أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في دول العالم، حيث سجل فائض الحساب الجاري **للدول المتقدمة** ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ نحو 379.3 مليار دولار أمريكي عام 2021 مقابل نحو 207.8 مليار دولار أمريكي عام 2020، بنسبة ارتفاع بلغت 82.5 في المائة، ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو من نحو 250.0 مليار دولار عام 2020 إلى حوالي 345.2 مليار دولار عام 2021، وكذلك فائض الحساب الجاري للدول المتقدمة الأخرى الذي سجل ارتفاعاً ليبلغ نحو 602.3 مليار دولار عام 2021 مقارنة بحوالي 409.1 مليار دولار عام 2020، بينما انخفض الفائض المحقق بالحساب الجاري لليابان من 148.8 مليار دولار إلى نحو 141.7 مليار دولار عام 2021، في الوقت الذي إرتفع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية من نحو -618.1 مليار دولار، إلى -806.6 مليار دولار خلال 2021.

استمر تأثير الوباء للعام الثاني على الاقتصاد الأمريكي، وتأثر عجز الميزان التجاري الأمريكي بعنصرين: **أولهما** اختلال التوازن التجاري مع الصين حيث ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين، على الرغم من التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بمليارات الدولارات على شحنات الأحذية والملابس والإلكترونيات والدراجات وأغذية الحيوانات الأليفة. أظهرت البيانات أن العجز التجاري السلعي السنوي مع الصين زاد بنحو 45 مليار دولار ليصل إلى 355.3 مليار دولار، مما يجعل التجارة بين الصين وأمريكا تقع في منطقة مستقرة بالرغم من التوتر حول العديد من القضايا. **ثانيهما** الاختلالات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية بين المدخرات والاستثمار، أي بين الإنتاج والإنفاق حيث ارتفعت المدخرات مدفوعة بحزم التحفيز الحكومي، مع ارتفاع معدل شراء السلع والاستثمار في العقار. الملحق (6/1).

بالنسبة **لمجموعة الدول النامية**، أدى ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية إلى تحسن الفوائض في حسابها الجاري في عام 2021، حيث إرتفع ليبلغ نحو 365.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 160.1 مليار دولار عام 2020، ويرجع النسبة الأكبر في الارتفاع لصالح **دول وسط وشرق أوروبا** التي سجلت نحو 71.1 مليار دولار عام 2021 مقارنة بحوالي 0.3 مليار دولار عام 2020، وكذلك **دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** لتسجل 154.4 مليار دولار عام 2021 مقارنة بعجز 86.3 مليار دولار في عام 2020، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية، في حين انخفض الحساب الجاري للدول النامية الأسيوية من نحو 319.5 مليار دولار عام 2020 لنحو 247.9 مليار دولار عام 2021، حيث سجلت الصين فائضاً في الحساب الجاري قدره 315.7 مليار دولار بما يمثل نحو 1.80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2021. وسجلت التجارة في السلع

فائضـــاً قدره 554.5 مليار دولار أمريكي، بزيادة 8 في المائة عن العام السـابق حيث حافظت الصـادرات والواردات على نمو ثابت مع تعافي الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى شـــهدت تجارة الخدمات عجزاً قدره 97.7 مليار دولار أمريكي، بانخفاض 33 في المائة على أســاس ســنوي، حيث انخفض العجز في قطاع الســفر بنســبة 15 في المائة عام 2021 ليبلغ نحو 99.3 مليار دولار، بينما استمرت دول أفريقيا جنوب الصـحراء تسـجل عجزاً، ولكنه انخفض لنحو 20.8 مليار دولار في عام 2021 مقابل نحو 49.1 مليار دولار عـام 2020، وكـذلـك دول أمريكيـا اللاتينيـة والكاريبي ســجلت ارتفاع في العجز ليســجل نحو 82.0 مليار دولار في 2021 مقارنة بعجز قدره 8.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة:

دفعت تداعيات جائحة كوفيد-19 عدداً كبيراً من الدول النامية واقتصـــادات الأســـواق الناشـــئة إلى استخدام احتياطاتها الخارجية لتغطية احتياجاتها من النقد الأجنبي خلال الأزمة لتمويل اسـتيراد السـلع الأســاســـية والإســـتراتيجية من جانب، وســـداد التزاماتها الدولية من جانب آخر. مع ذلك، تظهر البيانات ارتفاع حجم الاحتياطيات الخارجية لمعظم دول تلك المجموعة، ويرجع ذلك لحالة عدم اليقين التي نجمت عن تلك الأزمة وعدم وضـــوح الرؤيا حول المدى الزمني لها، وكذلك عدم اليقين الناجم عن ســـرعـة تكرار الأزمـات التي يتعرض لهـا الاقتصاد العالمي، ما جعل عدداً من الحكومات تلجأ لتعزيز احتياطياتها تحسـباً لما هو قادم. في ضـــوء ذلك، شـــهدت الاحتياطيات الخارجية للدول النامية ارتفاعاً عام 2021 لتبلغ نحو 8346 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 7834 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 6.5 في المائة.

فيما يخص تطور حجم الاحتياطات الخارجية للمجموعات الفرعية، فقد ارتفعت الاحتياطات الخارجية للدول النامية الأسيوية لتبلغ حوالي 5303 مليار دولار أمريكي مقابل 5050 مليار دولار أمريكي في عام 2020، كما ارتفعت في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتبلغ حوالي 1169 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 942 مليار دولار في عام 2020، وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفعت الاحتياطيات الخارجية من 883.4 مليار دولار في عام 2020 لتسجل 933.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021، كما ارتفعت لمجموعة دول وسط وشرق أوروبا لتسجل 705.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقابل 570.9 مليار دولار في عام 2020، أما مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ارتفعت من 197.2 مليار دولار في عام 2020 لتبلغ 224.4 مليار دولار في عام 2021، الملحق (7/1).

الـدين العـام الخـارجي للـدول النـاميـة واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى:

إن ارتفاع الديون الخارجية كان السـمة الغالبة في الأعوام السـابقة، ثم جاءت جائحة كوفيد-19 لتفاقم من تلك الأزمة، وذلك على خلفية الحزم التحفيزية والتدابير التي اتخذتها مختلف دول العالم لمواجهة تداعيات الجائحة، ومن ثم فقد ارتفعت مسـتويات الديون في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النـاميـة، وارتفع عـدد الـدول المعرضـــة لخطر المديونية الحرجة. اسـتمر إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية في الارتفاع حيث سجل في عام 2021 نحو 11936.1 مليار دولار مقابل 11287 مليار دولار أمريكي في عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ نحو 5.75 في المائة.

أخذ حجم الدين العام لكافة دول المجموعة اتجاهاً تصـاعُدياً خلال الأزمة، حيث جاءت الدول النامية الآســيوية في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 8.97 في المائة عام 2021، ثم دول الشرق الأوسط وآسيا الوســطى بمعدل نمو بلغ 5.01 في المائة، بينما

ارتفعت مديونية دول وسط وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ودول أفريقيا وجنوب الصحراء بنحو 2.86 في المائة، 3.6 في المائة، 3.59 في المائة على التوالي عام 2021 الملحق (8/1) والأشكال (5 - أ، وب، وج).

الشكل (5 - أ): تطور نصيب الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة 2021-2020

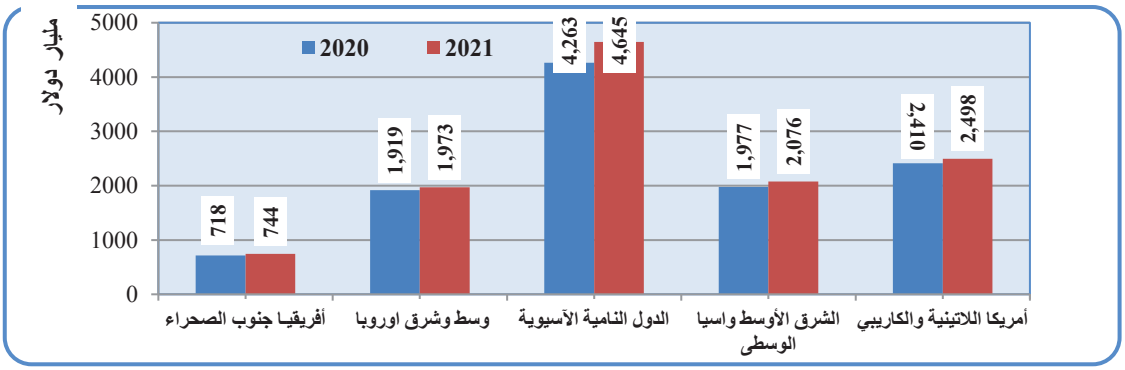

شكل (5-ب): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2017- 2021)

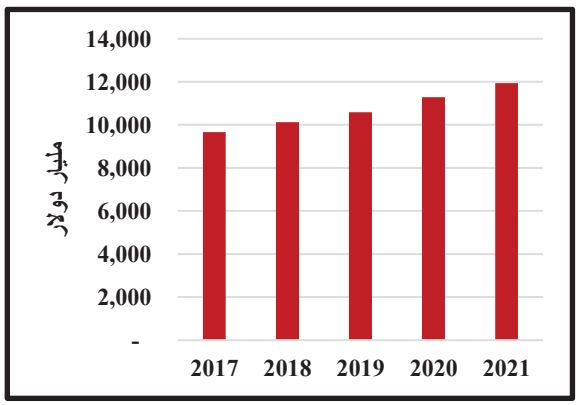

شكل (5- ج): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2017-2021)

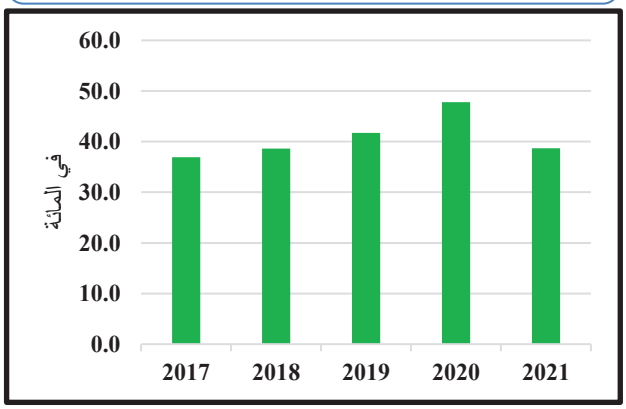

المصدر: الملحق (1/ 8)

يوضح الشكلان (5- ب)، و(5-ج) الاتجاه التصاعدي لحجم المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، الذي انعكس بشكل واضح على قدرتها على خدمة المديونية، حيث أخذت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات منحى تصاعدياً من

سـنة 2017 لتبلغ عام 2020 نحو 47.8 في المائة نظراً للآثـار السـلبية لجـائحـة كوفيـد-19، ومع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي عام 2021 انخفضت لتبلغ 38.7 في المائة، ما يشير إلى تحسّن قدرة دول المجموعة على توليد مصـادر جارية تكفل خدمة الديون المتزايدة، كما كان للتعافي من تـداعيـات جـائحـة كوفيـد-19 أثر على زيـادة الصـادرات ومن ثم انخفاض نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصـادرات من السـلع والخدمات. على مستوى المجموعات الفرعية، انخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصـادرات من السـلع والخدمات خلال عـام 2021 عن مسـتواها خلال عـام 2020 في الدول النامية الآسيوية حيث بلغت 43.6 في المائة، تليها دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغت نحو 41.7 في المائة، تليها دول وسـط وشـرق أوربا بنسـبة 38.3 في المائة، واسـتمرت مدفوعات خدمة الدين كنسـبة من الصـادرات من السـلع والخدمات في الانخفاض بالنسـبة لدول الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، حيث بلغت نحو 20.6 في المـائة ودول افريقيا جنوب الصـحراء بنسـبة 29.5 شـكل (5-ج)، والملحق (8/1).

أسعار الصرف والاحتياطيات الدولية:

شـهد سـعر صـرف الجنيه الإسـترليني ارتفاعاً محدوداً أمام الدولار الأمريكي خلال عام 2021، فبعد أن كـان يعـادل 1.283 دولاراً أمريكيـاً عـام 2020، ارتفعت قيمتـه عـام 2021 ليعـادل 1.376 دولاراً بنسـبة ارتفاع بلغت 7.25 في المائة، في حين ارتفع سـعر صـرف اليورو مقابل الدولار من 1.141 دولار عـام 2020 إلى 1.184 دولار عـام 2021 أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.77 في المائة، كما شـهد سعر صـرف الين مقابل الدولار ارتفاعاً طفيفاً عـام 2021 ليعـادل الين 0.0091 دولار أمريكي مقابل 0.0094 في عام 2020، ملحق (9/1).

على الرغم من التطورات المشـار إليها في أسـعار صـرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسـة الأخرى، اسـتقر نصـيب الدولار من الاحتياطيات الرسـمية الـدولية خلال عـام 2021، عند نفس المسـتوى المسـجل لعام 2020 وهو نحو 59 في المـائة والـذي يعد أدنى مسـتوى على مـدار 25 عـامـاً[1]. من المتوقع أن ينخفض نصـيب الدولار الأمريكي من الاحتيـاطيـات العـالميـة مع سـعي اقتصـادات الأسـواق الصـاعدة والاقتصـادات النامية إلى التنويع في تكوين احتيـاطي العملات لـديهـا، حيث بلغ نصـيب اليورو من الاحتياطيات نحو 21 في المـائـة عـام 2021 وهو أيضـاً نفس المعدل المسجل في عام 2020. في فترات ضـعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة الأخرى، ينخفض نصـيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية على خلفيـة العمليـات الـدوريـة لتقييم الاحتيـاطيـات والتي ينتج عنهـا في هـذه الحـالـة زيـادة القيمـة الـدولاريـة للاحتيـاطيـات المقومـة بعملات أخرى (والعكس صحيح في فترات قوة الدولار الأمريكي).

تساهم مجموعة من العوامل في تحديد مدى تأثير التطورات في أسعار صرف الدولار الأمريكي على المكون الدولاري ضمن عملات محافظ الاحتياطيات لدى البنوك المركزية، في مقدمتها: مدى تباعد المسارات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصادات الأخرى، والفروق في السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، وكذلك مبيعات ومشتريات البنوك المركزية من النقد الأجنبي. ورغم التحولات الهيكلية الكبرى في النظام النقدي الدولي على مدار العقود الستة الماضية، لا يزال الدولار الأمريكي يستحوذ على النصيب الأكبر من الاحتياطيات الدولية، ويمكن إرجاع جزء

[1] صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/Articles/2021/blog-foreign-exchange-reserves

من التغيرات التي طرأت على نسبة الدولار الأمريكي في محفظة الاحتياطيات الدولية إلى التطورات الجيوسياسية، والثورة الرقمية والتقنية، ونمو سوق العملات الافتراضية بشكل متسارع، وظهور بوادر توجهات نحو نظام اقتصادي ونقدي جديد على مستوى العالم، ساهم من سرعة وتيرته تداعيات جائحة كوفيد-19. في ضوء ذلك، يتوقع في المديين المتوسط والطويل أن يستمر انخفاض نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية مع سعي البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى مزيد من التنويع في تكوين احتياطي العملات لديها.

من جانب آخر تلعب التحولات في التمويل الدولي دوراً هاماً في تحديد توجهات البنوك المركزية في هيكل محفظة الاحتياطيات الدولية، وليس أدل على ذلك من الاستجابة القوية لإصدارات المفوضية الأوروبية من السندات على نطاق واسع خلال العامين الماضيين، ما يعزز التوقعات بزيادة الطلب مستقبلاً من جانب البنوك المركزية لإيجاد بدائل للديون المقومة بالدولار الأمريكي. في هذا الصدد، من المتوقع[1] إمكانية لجوء بعض البلدان الرئيسية ضمن مجموعة الدول النامية ودول الأسواق الناشئة إلى إصدار المزيد من سندات الدين بعملات البلدان الصاعدة الدائنة، مثل الصين، للمساعدة في تلبية زيادة احتياجات التمويل، كما أن "العملة التي يقوّم بها الدين العام تعتبر من المحددات الرئيسة لحيازات الاحتياطي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ما يعكس على الأرجح رغبة البنوك المركزية في التحوط من المخاطر المصاحبة لالتزامات الديون".

كذلك، تلعب التغيرات المستمرة في الروابط التجارية دوراً ملموساً في تغيير طبيعة الطلب على العملات الدولية، حيث أظهرت جائحة كوفيد-19، هشاشة سلاسل التوريدات العالمية، والحاجة الملحة لإعداد خطط استراتيجية طويلة المدى تهدف لتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين، وتقليص درجة التركز في الاعتماد على شريك تجاري واحد، وزيادة درجة الاعتماد على الإنتاج المحلي لتأمين التوريدات الحيوية، ما من شأنه تخفيض الطلب على العملات الدولية بوجه عام، ومن جانب آخر سيؤدي إلى خفض الطلب على الدولار الأمريكي لتكوين الاحتياطيات الدولية لصالح العملات البديلة التي تشكل حالياً نسبة ضئيلة في الاحتياطيات الدولية.

قد يعكس الوزن النسبي لعملة ما ضمن هيكل محفظة الاحتياطيات الدولية بعض الاعتبارات الاستراتيجية، منها: السياسات الخارجية، والروابط الأمنية، حيث يمكن أن تؤدي التوترات التجارية والعقوبات الدولية المتبادلة بين الأقطاب الرئيسية في التجارة الدولية إلى توجه البلدان الأقل حجماً من حيث حصتها في التجارة الدولية إلى تغيير هيكل حيازاتها من الاحتياطيات.

أسواق الأسهم الدولية:

ساهمت التدابير الاحترازية لمكافحة جائحة كوفيد-19، والتقدم في توفير التطعيمات المضادة في عودة الحياة تدريجياً إلى طبيعتها، فحدثت ارتفاعات في معظم البورصات العالمية باستثناء بورصة هونج كونج حيث انخفض المؤشر العام (*Hang Seng*) بمعدل -14.08 في المائة عام 2021، وذلك بسبب هبوط شركات التكنولوجيا الصينية التي لديها إدراج مزدوج لأغلبها بورصة الصين

[1] Alina Iancu ; Gareth Anderson ; Sakai Ando ; Ethan Boswell ; Andrea Gamba ; Shushanik Hakobyan ; Lusine Lusinyan ; Neil Meads ; Yiqun Wu, " Reserve Currencies in an Evolving International Monetary System", IMF Departmental Paper No. 2020/002, Dec. 17, 2020.
https://www.imf.org/Articles/2020/blog120620-global-finance

وبورصة هونج كونج، وكذلك بسبب هبوط سهم عملاق العقارات الصيني شركة (*Ever Green*) التي ضغطت بشكل كبير على بورصة هونج كونج، في حين لم يكن لتلك العوامل أثر كبير على بورصة طوكيو التي ارتفعت بمعدل 4.91 في المائة بسبب الحوافز النقدية والمالية التي قدمتها الحكومة وبتطلعات وآمال بالانتعاش الاقتصادي، ولكن هذا الارتفاع لا يقارن بمثله من ارتفاعات في البورصات في دول أخرى مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت بمعدل 14.30 في المائة، 28.86 في المائة، 15.78 في المائة، 18.73 في المائة على التوالي، جدول (1).

جدول (1): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية خلال الفترة 2017-2021

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام					معدل التغير 2020-2021 %
		2017	2018	2019	2020	2021	
المملكة المتحدة	FTSE 100	7,687	6,728	7,645	6,461	7,385	14.30
فرنسا	CAC 40	5,312	4,730	6,037	5,551	7,153	28.86
المانيا	DAX 30	12,917	10,359	13,337	13,719	15,884	15.78
طوكيو	Nikkei 225	22,764	20,015	23,656	27,444	28,792	4.91
هونج كونج	Hang Seng	29,919	25,845	28,225	27,231	23,398	-14.08
أمريكا	Dow Jones	24,719	23,327	28,645	30,606	36,338	18.73

المصدر: المواقع الإلكترونية للأسواق.

شكل (6): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية عامي 2020 و2021 (نقطة)

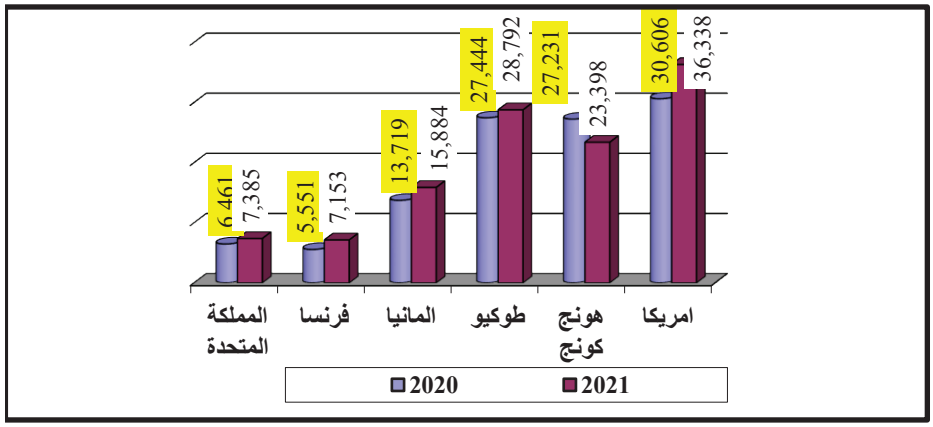

المصدر: الجدول 1.

التطورات في أسواق النفط العالمية:

شهد عام 2021 تظافر عدة عوامل ساهمت بصورة إيجابية في تنشيط أسواق النفط العالمية، أهمها تعافي الاقتصاد العالمي على إثر تراجع عمليات الإغلاق وتطبيق سياسات الدعم المالي والنقدي مما عزز تعافي الطلب على الوقود، والالتزام الكبير لتحالف أوبك + ومن ثم اتّباع سياسة التخفيض التدريجي بشأن الإمدادات، حيث عمل هذا الاتفاق على احترام الحصص السوقية للدول التي لا تستطيع زيادة الإنتاج وعدم التعويض عنها، وهو ما لم يدعم أسعار النفط فقط، بل أعطى مصداقية

لاتفاق أوبك+، ومن ثم فقد لعب هذا العامل دوراً رئيساً في تحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق النفط، فضلاً عن انخفاض إنتاج الخام في خليج المكسيك جراء العواصف، هذا بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة الزيادة في إنتاج النفط الصخري الأميركي رغم قفزة الأسعار، ومن ثم استطاعت أسعار النفط في 2021 تعويض الخسائر التي سجلتها خلال عام 2020، حتى إنها وصلت لمستويات هي الأعلى منذ عام 2014، وحققت مكاسب بلغت حوالي 68.4 في المائة.

ورغم قرار الرئيس الأميركي، بالسحب من احتياطي النفط الاستراتيجي، عندما فشلت مساعي دفع تحالف أوبك+ لتعزيز الإمدادات بوتيرة أسرع من المتّبعة في أسواق النفط، إلا أن تأثيره في أسعار النفط كان محدوداً للغاية.

نتيجة لتلك التطورات في سوق النفط ارتفعت المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية في عام 2021 لتصل إلى 69.9 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى لها مُنذ عام 2014، مقابل نحو 41.5 دولاراً للبرميل عام 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 68.4 في المائة، كما ارتفع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام لنحو95.1 مليون برميل/ يوم، مقابل نحو 93.8 مليون برميل / يوم عام 2020 بمعدل ارتفاع بلغ نحو 1.4 في المائة، حيث ارتفعت إمدادات دول أوبك بمقدار 723 ألف ب/ي لتصل إلى 31.5 مليون ب/ي، بما يمثل نحو 33.1 في المائة من الإنتاج العالمي، وذلك على خلفية تقليص دول أوبك+ لتخفيضات اتفاق خفض الإنتاج. وارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بمقدار 590 ألف ب/ي لتصل إلى 63.6 مليون ب/ي، كما بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 22.9 مليون برميل/يومياً في عام 2021، بارتفاع بلغ 1.1 مليون برميل/يومياً بالمقارنة مع عام 2020.

كما شهد عام 2021 انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) وسط تشديد المعروض النفطي في الأسواق، وتعافي الطلب العالمي على النفط عقب تخفيف القيود وإجراءات الإغلاق المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد-19، ليصل إلى 8.661 مليار برميل في نهاية عام 2021 وهو أدنى مستوى له مُنذ الربع الثالث من عام 2018، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 719 مليون برميل، أي بنسبة 7.7 في المائة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020.

انخفضت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1304 مليار برميل عام 2020، بنسبة تراجع بلغت 1 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2020، وتمثل احتياطات الدول العربية نسبة 55.2 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2021، كما إنخفض احتياطي الغاز الطبيعي عام 2020 بنسبة 0.9 في المائة ليبلغ نحو 205.4 تريليون متر مكعب في نهاية العام، وقد ارتفعت مساهمة احتياطات الدول العربية مجتمعة في الاحتياطي العالمي عام 2021 لتبلغ نسبة 26.9 في المائة من الاحتياطات العالمية.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية[1]:

تحسن أداء اقتصادات الدول العربية خلال عام 2021 شأنها شأن كافة دول العالم، وذلك بعد النجاح النسبي في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وقيام عدد كبير من الدول العربية بتخفيف القيود على السفر والتنقل، والعودة مجدداً للحياة الاعتيادية.

(1) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

شـهد التحسـن في أداء الاقتصـادات العربية خلال مرحلـة التعـافي التي بـدأت في مطلع عـام 2021 تبايناً بين الدول العربية يرجع لعدة أسباب أهمها:

- التفاوت في القدرة على توفير اللقاحات، ففي الوقت الذي بلغت نسبة من حصلوا على اللقاح نحو 80 في المـائـة في دول مجلس التعـاون لدول الخليج العربية، تنخفض النسـبـة إلى ما دون 20 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والسودان.
- تعرض الدول العربية لموجات من المتحور "دلتا" و"أوميكرون" خلال عام 2021، حيث اختلفت شـدتها من دولة إلى أخرى، ومن ثم اختلاف اسـتجابة حكومات الدول العربية لتلك الموجـات من حيـث العودة مجـدداً لفرض الإغلاق، ومدى حدته خلال عام 2021.
- اختلاف الدول العربية من حيث تمديد العمل بالتدابير الطارئة، ففي الوقت الذي شـهد فيه عام 2021 تمديد العمل بالتدابير الطارئة في كـل من الـجـزائـر والـبـحـريـن والـمـغـرب والإمـارات، طبقت بعض البلدان مجموعة جديدة من التدابير مثل سـلطنة عُمان كدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما قامت السودان بصرف حوالات للمواطنين، في حين استمرت بلدان أخرى في تطبيق تدابير الإنفاق الطارئ دون تعديلها أو تقليصـها أو سـحبها، كما اسـتمر تطبيق عدد من تدابير التخفيف الضريبي كما في مصر، في حين انتهى العمل ببعض التدابير المالية التي تم تنفيذها عام 2020 مثل وقف السـعودية العمل ببرنامج ضـمـانـات القروض والإعفاء من رسـوم المعاملات الالكترونية.
- إختلاف الهياكل الإنتاجية للدول العربية، ومن ثم اختلاف إتجاه التأثير لارتفاع أسـعار النفط، ففي الوقت الذي استفادت الدول المصدرة للنفط من ارتفاع أسـعاره، تـأثّرت الدول العربية المستوردة للنفط سلباً، وهذا التغيّر في أسعار النفط كان له تأثير مزدوج، فلم يقتصـر تأثيره على معـدل نمو النـاتج أو وضـع الميزان التجاري فحسب، بل تعداه لدوره في إتاحة حيز مالي يسـمح للدول النفطية بالإبقاء على برامج التحفيز المالي لاقتصـاداتها بل زيادتها في بعض الـدول، في حين قيّد من قـدرة الـدول المستوردة للنفط على الوفاء بالبرامج التحفيزية التي وضعتها بالفعل.

نظراً لاختلاف الهياكل الإنتاجية، ومن ثم هياكل صـادراتها للدول العربية، فسـوف يتناول التحليل انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الدول العربيـة بـاعتبـارهـا مجموعتين، **الأولى**: الـدول المصـدرة للنفط[1]، **والثانية**: الدول المسـتوردة الصـافية للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاسـتيراد[2]، وسـوف نتعرض بإيجاز لأهم الانعكاسـات على الاقتصادات العربية على النحو التالي:

النمو:

بالنسـبة **للدول الخليجية المصـدرة للنفط**، قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجهود كبيرة عامي 2020 و2021 لاحتواء آثار الجائحة على اقتصاداتها، فضـلاً عن شـراء اللقاحات في مرحلة مبكرة، وهذا سـاعدها على تحقيق معدلات نمو موجبة عام 2021، وهذا النمو دعمه تعافي الاقتصـاد العالمي الذي حقق معدل نمو بلغ نحو 6.1 في المائة، وانتعاش الطلب العالمي على النفط ومن ثم أسعاره، وهذا الأخير مارس أثراً إيجابياً على اقتصاداتها، فكثير من اقتصادات تلك المجموعة لا تزال تعتمد على صـادرات النفط والغاز التي تزيد نسـبتها على 70 في المـائـة من إجمـالي

(1) تتألف من الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، واليمن.

(2) البلدان العربية المستوردة للنفط هي: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصـومال، السـودان، سـوريا وتونس والقمر وفلسطين

الصـــادرات الســـلعية في الكويت وقطر والســـعودية وعُمان، وعلى العائدات النفطية التي تتعدى 70 في المـائـة من إجمـالي الإيرادات الحكوميـة في الكويـت وقطر وعُمان والبحرين، وذلك رغم التغير الكبير في مســـاهمة القطاعات غير النفطية في الناتج، فإجمالي الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية الآن أكبر نســـبياً في كل دول مجلس التعاون مما كانت عليه قبل عشـــر ســـنوات. حققت كافة دول المنطقة نمواً موجباً تجاوز نســـبة 2 في المائة، حيث بلغ نحو 3.6 في المائة في قطر ونحو 3.4 في المائة في الكويت. على الرغم من الانعكاسات الإيجابية للتطورات في أسواق النفط على الاقتصادات الخليجية، إلا أن ذلك يشير في ذات الوقت إلى الحاجة لتعزيز وتكثيف الجهود المبذولة من جانب الحكومات الخليجية لزيادة درجة التنوع في الاقتصـاد، والبناء على المكتسـبات المتحققة جراء إسـتراتيجياتها الرامية لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وتقليص درجة الاعتماد على الموارد النفطية في رفد الموازنات الحكومية.

أما الدول النفطية غير الخليجية، فقد كان تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19 على اقتصـــاداتها كبيراً نسـبياً، في ظل محدودية الموارد، وضـعف القدرة على تدبير موارد إضـــافية لمقابلة العجز المترتب عن الركود الذي خلفته الجائحة، كما أن نســـبة السكان الحاصلين على لقاحات أقل من دول الخليج، ما جعلها عرضـــة بشـــكل أكبر للإصـــابة بمتحور أوميكرون، فضلاً عن حالة الجفاف التي تعرضت لها بعض دول هذه المجموعة، وأثر ســـلباً على ناتجها الزراعي، ما أضـاف عبئاً على الاقتصـاد، سـاهم في تقليص المكاســـب المتحققة من الارتفاع الكبير في عائداتها النفطية جراء ارتفاع الأسعار العالمية.

سـجلت **الدول المسـتوردة الصـافية للنفط** معدلات نمو جيدة بفضـــل عدة عوامل يأتي في مقدمتها ارتفاع أســـعار المواد الأولية التي يعتبر بعضـــها مصـــدراً صـــافياً لها، كما أن عودة حركة الطيران والسفر أدى إلى انتعاش قطاع السياحة الذي يعد من القطـاعـات الهـامـة لبعض دول تلـك المجموعـة، بالإضـافة إلى التحسن الكبير في تحويلات العاملين في الخـارج، في ظـل رفع عمليـات الإغلاق في اقتصـادات الدول المسـتقبلة للعمالة، إلا أن انخفاض نسبة الحاصلين على اللقاحات يهدد استمرار عملية النمو. بهذا الصـــدد، حققت دول المجموعة معدلات نمو بلغت نحو 3 في المائة في الأردن وتجاوزت نسـبة 4 في المائة في مصـر، ويرجع ذلك للتوسـع في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى محدوديـة فترات الإغلاق، فضـــلاً عن الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل الضـــرائب لفترات زمنية محددة، ومنح إعفاءات ضـــريبية مؤقتة. تضـــمنت الجهود الحكومية التي قدمتها الدول المســـتوردة الصـــافية للنفط لمواجهة تداعيات الجائحة التوسع في تنفيذ إجراءات للحماية الاجتماعية، وتمويل الإجازات مدفوعة الأجر، وتقديم إعانات البطالة، ودعم الأجور، ودعم فواتير المرافق العامة كالكهرباء والماء.

المالية العامة:

انعكس أداء الاقتصـــاد العالمي على أوضـــاع المالية العامة في الدول العربية، حيث شـهدت تحسـناً نسـبياً خلال عام 2021 بعد تراجعها بسـبب تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمي في زيادة الإيرادات النفطية، مما دعم بشـــكل كبير أوضـاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط. أما بالنسبة للدول العربية غير المصدرة الصافية للنفط فيعزى جزء من تحسن أوضاع المالية الحكومية إلى تحســـن الإيرادات الضـــريبية على خلفية تعافي النشـــاط الاقتصـــادي خلال عام 2021، فضـــلاً عن التحسن النسبي في مستويات الاستهلاك والاستثمار وعودة الانتعاش إلى حركة التجارة الخارجية، حيث ارتفعت الصـــادرات الســـلعية العربية الإجمالية لعام 2021 لتبلغ نحو 1038.2 مليـار دولار أمريكي، مقـارنـة بنحو 755.6 مليـار دولار في عـام 2020 محققة نسبة ارتفاع بحوالي 37.4 في المائة.

في هذا السياق، شهدت أوضاع المالية العامة في الدول العربية كمجموعة تحسناً خلال عام 2021 بعد تراجعها بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، حيث دعم ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2021 الإيرادات النفطية، مما أسهم بشكل كبير في تحسن أوضاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط. كما أن تعافي النشاط الاقتصادي ومن ثم الارتفاع النسبي في مستوى التشغيل في ظل ارتفاع الطلب الداخلي قد أدى إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية في ظل التحسن النسبي وتخفيف الإجراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وانعكاس ذلك في ارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية. من جانب آخر ساعدت الحزم المالية التحفيزية التي تبنتها الدول العربية خلال عامي 2020 و2021 في مساعدة الشركات على احتواء تداعيات الجائحة والاستمرار في ممارسة الأعمال، مما قلص التداعيات السلبية للجائحة على الإيرادات الضريبية المرتبطة وخاصة ضرائب أرباح الشركات وعوائد الرسوم الحكومية.

فيما يخص جانب الإنفاق العام فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، بسبب الحزم التحفيزية التي انتهجتها الدول العربية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 على أوضاعها المالية، وهو ما ظهر جلياً في ارتفاع الانفاق الجاري، مُقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي. كمحصلة للتطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة ضمن موازنات الدول العربية كمجموعة، تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 105.2 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 204.0 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020.

التضخم:

ارتفع متوسط معدل التضخم في معظم الدول العربية في عام 2021، بالمقارنة بعام 2020. ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات الطاقة، وأسعار المواد الغذائية، نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأساسية، كما ساعدت الظروف غير المواتية التي شهدتها بعض الدول العربية خاصة فيما يتعلق بسعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي مثل السودان، ولبنان، وسورية، واليمن في تسجيل معدلات ارتفاع قياسية في معدل التضخم خلال العام.

في السودان أدى تواصل انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية، ونقص رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية واضطرابات سلاسل التوريد واستمرار نقص المعروض من السلع الغذائية والوقود، فضلاً عن خسارة الإنتاج الزراعي خلال السنوات الماضية بسبب حالة عدم الاستقرار والكوارث الطبيعية إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار. أما بالنسبة للبنان، فقد شهد معدل التضخم مستويات قياسية خلال عام 2021 حيث بلغ نحو 154.8 في المائة، نتيجة استمرار الأوضاع غير المواتية، التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة ونقص المعروض من السلع الأساسية. وأثر تواصل انخفاض قيمة العملة المحلية في سورية في الأسعار المحلية للسلع المستوردة، فضلاً عن النقص في المعروض من السلع الأساسية نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد حيث بلغ معدل التضخم نحو 87.3 في المائة. وسجل معدل التضخم في اليمن قفزة كبيرة خلال عام 2021 حيث بلغ نحو 63.8 في المائة.

البطالة:

سجلت المنطقة العربية خلال جائحة كوفيد-19 أعلى معّدلات بطالة في العالم، حيث بلغ عدد العاطلين نحو 17.3 مليون عاطل عن العمل عام 2020 أي ما يمثل نحو 12.7 في المائة من إجمالي

قوة العمل، حيث تأثرت أسواق العمل في البلدان منخفضة الدخل والتي تصنف معظم الدول العربية منها، أكثر من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات التطعيم، بالإضافة إلى ضيق الحيز المالي لدى بعض هذه الدول ومن ثم قدرتها على إنعاش الاقتصاد والتخفيف من تأثير الجائحة على أسواق العمل.

كانت فئات الشباب والعمال ذوي المهارات المحدودة والنساء من أكثر الفئات تضرراً، حيث إن القطاعات التي انكمشت أكثر من غيرها بسبب الجائحة، مثل الفنادق والمطاعم والقطاع الخدمي بشكل عام، هي القطاعات التي تعتمد أكثر من غيرها على توظيف حصص أعلى من الشباب والنساء وذوي المهارات المحدودة. وبالرغم من التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي عام 2021 إلا أن أعداد المتعطلين عن العمل بالمنطقة العربية مازالت مرتفعة، وإن كانت انخفضت مقارنة بعام 2020 ومن ثم فقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على ضرورة بذل جهود أكبر لمواجهة التحديات التي تواجه سوق العمل بالدول العربية، فحسب منظمة الاسكوا يبلغ عدد الأفراد العاملين في قطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، كالصناعة والضيافة والعقارات والأعمال والأنشطة الإدارية، 39.8 مليون شخص يواجهون خطر التسريح أو تخفيض الأجر و/أو ساعات العمل بسبب الجائحة.

التجارة الخارجية:

تحقق مع بداية عام 2021 انتعاش لحركة التجارة الدولية بشكل ملحوظ، ربما ليس بالشكل الذي يعوض كل الخسائر المتراكمة من الانخفاضات الحادة المتحققة خلال العامين السابقين، إلا أن مؤشر العودة إلى المستويات التي تعيد للتجارة الدولية دورها في تحقيق النمو والتنمية، خاصة بعد الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة والتي كان أبرزها محاولات تقصير سلاسل التوريد وتنويع الموردين، وهو ما يشير إلى مرونة النظام الدولي لتفادى تداعيات الأزمات المتتالية، فقد وصلت قيمة التجارة العالمية إلى 28.5 تريليون دولار في نهاية عام 2021، هذه زيادة بنسبة قدرت بنحو 25 في المائة عن عام 2020.

ونتيجة للاتجاه الإيجابي للتجارة الدولية في عام 2021 الذي يرجع إلى حد كبير للزيادات في أسعار السلع الأساسية نتيجة تخفيف القيود الوبائية، والانتعاش القوي في الطلب بفعل حزم التحفيز الاقتصادي، شهدت التجارة الخارجية للدول العربية انتعاشاً مصحوبا بعودة ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع الصادرات السلعية العربية الإجمالية لعام 2021 لتبلغ نحو 1038.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 755.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020 محققةً نسبة ارتفاع بحوالي 37.4 في المائة، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.9 في المائة في عام 2021 مقابل 4.2 في المائة خلال العام 2020، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 8.6 في المائة لتبلغ 810.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021 مقارنة بنحو 746.3 مليار دولار أمريكي في العام السابق، في حين انخفض وزن الواردات العربية عالمياً، لتبلغ 3.7 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 4.1 في المائة 2020.

أسواق الأسهم:

انعكس التحسن في أداء الأسواق المالية العالمية عام 2021، وكذلك ارتفاع أسعار النفط، على مؤشرات البورصات العربية، وقد ساهم في هذا التحسن الأثر الإيجابي الناجم عن التوسع في حملات التطعيم ضد فيروس كورونا، في عدد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج والتي تجاوز نسبة الحاصلين على التطعيم 80 في المائة، حيث يعتبر عام 2021 هو عام التعافي الاقتصادي والمالي من تبعات جائحة كوفيد-19، لذا فقد سجلت غالبية البورصات العربية نمواً كبيراً خلال عام 2021 بعد

موجة خسائر خلال عام 2020. في هذا السياق، سجل مؤشر بورصة أبوظبي ارتفاعاً قياسياً بلغ نحو 68.24 في المائة مغلقاً عند 8488 نقطة في العام 2021، على خلفية تحسن أسعار النفط، وإدراج عدد من الشركات القيادية، وتحسن الأداء المالي لمعظم الشركات المدرجة ولاسيما القيادية منها، واحتضان الإمارات لفعاليات "إكسبو" واعتماد خطة تنمية أسواق المال وزيادة السيولة، فضلاً عن إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة لخطة الخمسين والتي تضمنت مبادرات استثمارية ضخمة لتنمية المجتمع وتعزيز تنافسية الاقتصاد، ما مثل محفزاً لأداء الأسهم في بورصة أبوظبي. ثم جاء مؤشر السوق السعودي ليحقق نمو بنحو 29.83 في المائة، مغلقاً قرب 11282 نقطة وهو أعلى مستوى له منذ عام 2006. تجدر الإشارة إلى أن السوق السعودي يعد الأكبر في المنطقة العربية، إضافة إلى كونه من بين أفضل الأسواق العالمية أداءً في عام 2020، حيث استفادت الأسهم السعودية من تحسن أسعار النفط، وتزايد إقبال المستثمرين الأجانب للمشاركة في لتنفيذ برامج رؤية 2030 التي تتضمن استثمارات ضخمة لتنويع الاقتصاد، وإنشاء مشاريع عمرانية واقتصادية عملاقة بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات وأرباح الشركات المدرجة ونشاط عمليات الإدراج. فيما يخص تطورات أسواق الأسهم في الدول غير النفطية، فقد سجل مؤشر بورصة الأردن أداءً مميزاً، إذ نما بنحو 27.87 في المئة، مستفيداً من تعافي أسواق المال العالمية بعد تراجعات العام 2020، كما ارتفع مؤشر CASE المصري بنحو 10.8 في المائة، في ظل تخفيف قيود التجوال والسفر، وبدء مرحلة التعافي الاقتصادي، إضافة إلى استمرار تنفيذ الخطط التنموية الضخمة ولاسيما إنشاء العاصمة الادارية الجديدة، وهو ما أدى إلى تنشيط قطاعات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعة، وغيرها.

أسعار الصرف:

في ظل ارتباط عملات معظم الدول العربية بالدولار الأمريكي، وكذلك استخدام الدولار في تسوية معاملاتها الخارجية، فقد شهد عام 2021 ثباتاً نسبياً لأسعار صرف معظم العملات العربية عند مستواها عام 2020، أما الدينار الجزائري فقد شهد تحسناً أمام الدولار الأمريكي في ظل ارتفاع اليورو أمام الدولار، وذلك بنسبة 19.28 في المائة، كما ارتفعت قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي، بينما شهد سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي انخفاضاً نسبياً في في ظل عدم عودة نشاط السياحة إلى سابق عهدة باعتباره مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية، في حين انخفض الجنيه السوداني عام 2021 بنحو 687.7 في المائة، في ظل الظروف غير المواتية التي تمر بها السودان.

نظرة عامة

شـــهدت الدول العربية تحســـناً نســـبياً في **الأداء الاقتصـادي** العام خلال عام 2021 مقارنة مع سنة 2020، حيث بدأت العديد من الدول في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، وإن كان هذا التعافي متبايناً، نتيجة اختلاف معالجات الوضـــع الوبائي، وفعالية السـياســات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصـاد، ومدى التأثر بالأداء الاقتصـــادي لأهم الشـــركاء التجاريين في الخارج، والخصـــائص الهيكلية لكل اقتصاد قبل بداية الجائحة.

ارتفعت أســـعار النفط الخام في الأســـواق العالمية خلال عام 2021، نتيجة التحسن النسبي في الوضع الوبائي في العالم وانتعاش الاقتصـــاد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشـــكل أسـرع من المعروض، وانخفاض المخزون النفطي العالمي. أثّر هذا التطور، إضـــافة إلى ما آلت إليه اتفاقيات "أوبك+" ما بين الدول أعضـــاء منظمة البلدان المصـــدرة للنفط (أوبك)، والدول الرئيســـة المنتجة له من خارج المنظمة حول حصـــص إنتاج النفط، إيجابياً في الأداء الاقتصـــادي للدول العربية المصـــدرة الرئيســـة للنفط. أما في الدول العربية الأخرى، فكان التعافي محدوداً في ظل اســـتمرار الآثار الاقتصـــادية التي أحدثها الوباء لا سـيّما في قطـاعي النقل والســـيـاحـة، وبُطء تعـافي الطلـب الخارجي نتيجة النمو المتواضع في اقتصادات أهم الشـركاء التجاريين، فضـلاً عن تواصـل تأثيرات الأوضـــاع الـداخليـة غير المواتيـة في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول.

نما **الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية** في الدول العربية مجتمعة بنحو 13.9 في المائة في عام 2021، حيث بلغ حوالي 2881 مليار دولار أمريكي في عـام 2021، وارتفع **النـاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** في الدول العربية في عام 2021 بنحو 3.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ حوالي 5.8 في المائة في عام 2020. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الثابتة في مجموعة الدول العربية المصـــدرة الرئيســـة للنفط بنسـبة 4.5 في المائة في عام 2021، وكان ارتفاع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضـمن نفس المجموعة، بحوالي 2.6 في المائة. في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصـــادات الأكثر تنوعاً، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنســـبة 2.5 في المائة. تباينت مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسـب ظروف كل دولة، وارتفع متوسـط نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية من حوالي 6058 دولار أمريكي في عـام 2020 إلى حوالي 6786 دولار أمريكي في عـام 2021، أي بزيـادة بلغت نحو 12.0 في المائة.

ارتفعت **معدلات التضـــخم** في عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها ارتفاع أســـعار الوقود وتكاليف الطاقة، وكذلك ارتفاع أسـعار المواد الغذائية في الأسـواق الدولية، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب على الســـلع نتيجة بدء التعافي الاقتصادي في عدة مناطق في العالم.

باســـتثناء الســـودان ولبنان وســـورية واليمن، التي شـهدت معدلات مرتفعة للتضـخم في عام 2020 في ظـل التطورات الـداخليـة غير المواتيـة، فقـد بلغ متوســـط معدل التضـــخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7 في المائة في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5 في المائة في عام 2020.

يُبين **الهيكـل القطـاعي للنـاتج المحلي الإجمـالي** ارتفاع حصـة قطاع الصـناعات الاسـتخراجية من النـاتج المحلي الإجمـالي للـدول العربيـة في عـام 2021 بحوالي 6.0 في المائة ليصـــل إلى حوالي 22.9 في المائة بســـبب ارتفاع أســـعار النفط في الأســـواق العالمية، وارتفاع كميات إنتاجه في إطار

اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثّر في الأداء الاقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج. وتُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تحسن أداء معظم القطاعات، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات استفادة من تعافي الدول من الجائحة. كما تراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2021 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد-19 التي أثّرت في مستوى النشاط الاقتصادي، في حين ارتفعت حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات، إثر انتعاش الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط.

تسببت جائحة كوفيد-19 في عرقلة التقدم في تحقيق **أهداف التنمية المستدامة**، خاصة هدف الحد من الفقر، حيث كان من تأثيراتها عالمياً ارتفاع معدلات الفقر وزيادة مستويات عدم المساواة، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى انتشار الجائحة إلى زيادة عدد الفقراء في الدول العربية بشكل خاص في أوساط الطبقات المتوسطة.

ما يزال **الفقر** يمثل أحد التحديات التي تواجه المنطقة العربية، حيث قدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن 11.5 في المائة من سكان المنطقة كانوا تحت خط الفقر الدولي في عام 2019 مقارنةً بنسبة 8.0 في المائة في عام 2015، وقدّرت **نسبة الفقر متعدد الأبعاد** (الذي يشمل الحرمان الحاد من الصحة والتعليم وانخفاض مستويات المعيشة) في الدول العربية بحوالي 14.5 في المائة في عام 2020 حسب أحدث تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تمثل المنطقة العربية ثالث أكبر نسبة من السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، ولكن تبيّن أن هناك انخفاضاً واضحاً بمرور الوقت.

في ظل الظروف التي يواجهها العالم حالياً من بوادر أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره **نتيجة التطورات الدولية الراهنة**، من المتوقع أن تتأثر **مستويات الفقر** في الكثير من دول العالم بالأخص الدول النامية والأقل نمواً المستوردة للسلع الغذائية التي تعتبر مصدراً غذائياً أساسياً لبعض الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً، حيث تتوقع منظمة الأمم المتحدة أن تكون التطورات الراهنة سبباً في دفع حوالي 1.7 مليار نسمة إلى الفقر.

فيما يتعلق **بالتفاوت في توزيع الدخل**، تعاني المنطقة من عدم المساواة بالذات في القُمر وجيبوتي اللتين لديهما أعلى نسب مؤشر جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل بحوالي 45.33 في المائة و41.59 في المائة، على التوالي، بينما حققت الإمارات العربية المتحدة إنجازاً ملحوظاً في تحسين المساواة، حيث انخفض مؤشر جيني بحوالي 20 في المائة بين سنة 2013 وسنة 2018 (من 32.5 في المائة إلى 26.0 في المائة). إضافة إلى ذلك، فإن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة هو الأدنى إقليمياً بحوالي 20.0 في المائة وهو أيضاً أقل من المتوسط العالمي المقدّر بحوالي 46.0 في المائة. تشمل العوامل المرتبطة بعدم المساواة عدم تكافؤ الفرص، وتدني درجة التنقل الاجتماعي خاصة بين الأجيال، حيث يؤدي ارتفاع عدم المساواة إلى فرص أقل ومن ثم يقلل من التنقل الاجتماعي. بدوره يؤدي انخفاض التنقل إلى زيادة عدم المساواة، ما يوقع الأفراد في "حلقة مفرغة" من عدم المساواة يصعب الخروج منها. تظهر نتائج الدراسات حول تلك العوامل، أن التنقل الاجتماعي أقل في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع، وأن ضعف التنقل مرتبط بارتفاع عدم المساواة، وأن زيادة التنقل الاجتماعي بين الأجيال في التعليم يُسهم إيجاباً في زيادة النمو والحد من الفقر.

حققت الدول العربية خلال الفترة 2010- 2020 تقدماً ملحوظاً في مجال **تعميم التعليم والرعاية الصحية** وتعزيز المساواة بين الجنسين، يتضح ذلك من التطور الإيجابي لعدد من المؤشرات الاجتماعية من بينها اتجاهات الإحصاءات الحيوية للسكان والخدمات الصحية، وارتفاع متوسط العمر

المتوقع عند الميلاد، وانخفاض معدل الوفيات الخام، كما حققت معظم الدول العربية تقدماً ملموساً نحو تحقيق الهدف العالمي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة المذكورة. كذلك شهدت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي ملائم تطوراً إيجابياً بالرغم من الطبيعة الجغرافية لأراضي المنطقة العربية، كما تحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، وتحسنت معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة. رغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، فإن بعض هذه الدول ما زال يواجه تحديات رئيسة في بعض المؤشرات الصحية، كعدم كفاية الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية مقارنة بعدد السكان. في مجال **التنمية الاجتماعية**، تتمثل التحديات المحورية في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لدى الشباب وحاملي الشهادات العليا، وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة، ما يظهر أهمية الحاجة للمزيد من الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة الذي أصبح أحد العوامل المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

التطورات الاقتصادية

تحسن أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2021 بعد بدء ظهور مؤشرات للتعافي من جراء جائحة كوفيد-19. تباين أداء النمو في الدول العربية نتيجة لعدة عوامل أهمها اختلاف معالجات الوضع الوبائي، خاصة من حيث مدى التقدم في تنفيذ حملات التطعيم، والسياسات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد، واختلاف مدى التأثر بالأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين في الخارج، والأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل بداية الجائحة.

واجهت العديد من الدول تحديات بعضها تعود أسبابها لما قبل بداية الجائحة خاصة الدول التي شهدت تقدمًا بطيئاً في حملات التطعيم، ومعدلات مرتفعة نسبياً للتضخم نتيجة السياسات والتدابير التي اتخذتها لتقليل آثار الوباء على عدد من القطاعات، مما ساهم في تراجع حيز السياسة النقدية، ومضاعفة التحديات المترتبة عن ضيق حيز السياسة المالية نتيجة ارتفاع عجز الميزانية ومستويات الدين العام.

يأتي تعافي النمو في الدول العربية هذا العام كنتيجة طبيعية في أعقاب الانكماش الكبير للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، الذي كان له آثار اقتصادية واجتماعية ملموسة على النساء والشباب والفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين في قطاع السياحة والقطاعات كثيفة الاتصال بين الناس.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2881 مليار دولار أمريكي عام 2021 مقارنة مع 2529 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020 مسجلاً معدل نمو بلغ 13.9 في المائة، الملحق (2/2) والشكل (1).

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2010 – 2021)

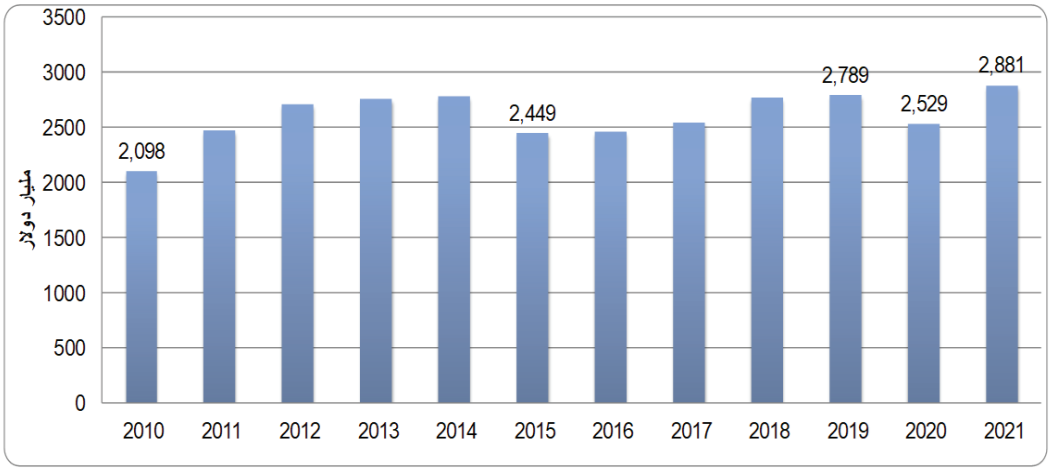

المصدر: الملحق (2/2).

ارتفع **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** في الدول العربية عام 2021 بنحو 3.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ حوالي 5.8 في المائة في عام 2020، نتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، وتباينت مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كذلك حسب ظروف كل دولة، الإطار (1) والشكل (2). وباستبعاد ليبيا التي عرفت نمواً قياسياً عام 2021، فقد بلغ معدل النمو في الدول العربية بالأسعار الثابتة خلال نفس السنة حوالي 2.9 في المائة.

ارتفعت أسعار النفط الخام في عام 2021 بشكل معتبر، حيث سجل متوسط السعر المرجعي الشهري لسلّة خامات أوبك عام 2021 زيادة بحوالي 68.5 في المائة، مع التحسن النسبي في الوضع الوبائي في العالم ونمو الاقتصادات العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل أسرع من المعروض، مع انخفاض المخزون النفطي العالمي مسجلاً أكبر سحب مخزون سنوي منذ عام 2017. أثّر هذا التطور إيجابياً في الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط، بالإضافة إلى ما آلت إليه اتفاقيات "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط، والدول الرئيسة المنتجة للنفط من خارجها حول حصص إنتاج كل دولة.

ارتفع الناتج في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بنسبة 4.5 في المائة عام 2021، وكان ارتفاع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة، أقل من بقية الدول، حيث بلغ حوالي 2.6 في المائة.

أما الدول العربية الأخرى، فكان التعافي متواضعاً نسبياً في معظمها نتيجة استمرار الضرر الاقتصادي الذي أحدثه الوباء بشكل خاص على قطاعي النقل والسياحة، بالإضافة إلى بُطء تعافي الطلب الخارجي.

على مستوى أداء النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية فرادى، فقد عرفت معظم الدول ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، باستثناء سورية ولبنان واليمن التي عرفت انكماشاً في الناتج للسنة الثانية على التوالي بسبب الأوضاع الداخلية غير المواتية. بالمقابل، شهدت ليبيا أعلى معدل نمو للناتج، بسبب ارتفاع إنتاج النفط بحوالي ثلاثة أضعاف، وارتفاع عائدات تصديره رغم تواضع أداء القطاع غير النفطي نتيجة للظروف الأمنية غير المستقرة، وزاد الناتج بنسبة 7.4 في المائة في المغرب نتيجة ظهور بوادر التعافي من الوباء، بالإضافة إلى النتائج الجيدة المسجلة في القطاع الزراعي بعد سنتين متتاليتين من الجفاف.

شهد الناتج نمواً بلغ نحو 7.1 في المائة في فلسطين نتيجة ارتفاع عائدات القطاع السياحي بعد فترة ركود دامت سنتين تقريباً بسبب الجائحة، وسجل العراق رابع أعلى معدل نمو عام 2021 بلغ نحو 5.9 في المائة، على خلفية انتعاش أسواق النفط العالمية وزيادة العائدات النفطية وانفراج الأوضاع الصحية، الجدول (1).

شكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2000 – 2021)

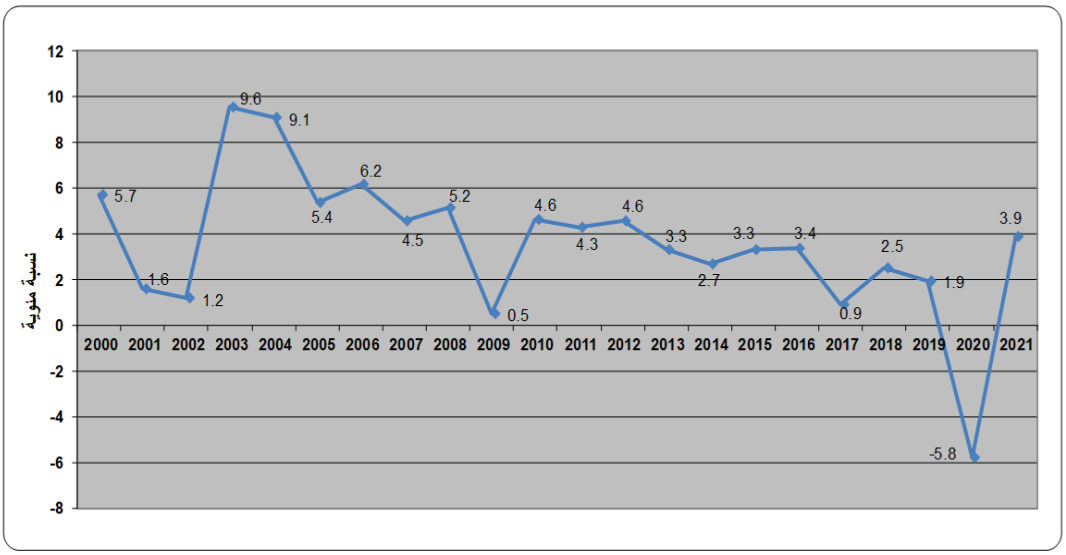

المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس (2015) وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

إطار (1): مؤثرات النمو والتضخم في الدول العربية عام 2021

	النمو	التضخم
الأردن	شهد عام 2021 تحسناً في النمو ليصل إلى 2.2 في المائة، نتيجة ارتفاع حجم الصادرات والتدفقات التجارية الناتجة عن تحسن الظروف الخارجية، لا سيما في الأسواق الرئيسة فضلاً عن تحسن القطاع السياحي بعد الركود الذي عرفه هذا القطاع جراء تداعيات جائحة كوفيد- 19.	ساهم ارتفاع أسعار النفط وأسعار بعض المواد الغذائية العالمية في ارتفاع طفيف للتضخم ليصل إلى حدود 1.3 في المائة في عام 2021 مقابل 0.3 في المائة في عام 2020.
الإمارات	وصل معدل النمو خلال عام 2021 إلى نسبة 2.3 في المائة نتيجة زيادة العائدات النفطية جراء ارتفاع الأسعار العالمية وتحسن القطاعات غير النفطية خاصة القطاع السياحي بعد التراجع الذي عرفه خلال عام 2020 جراء جائحة كوفيد - 19.	شهدت مستويات التضخم ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 02 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، وارتفاع الأسعار المحلية للعقارات والسياسة النقدية التيسيرية والانتعاش المستمر في الطلب المحلي.
البحرين	عرفت نسبة النمو في المملكة ارتفاعاً بنسبة 2.2 في المائة نتيجة زيادة إنتاج النفط بنسبة 3.1 في المائة وارتفاع أسعاره العالمية بنسبة 68.5 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، كما عرف القطاع غير النفطي تطوراً نتيجة مواصلة تنفيذ أولويات وبرامج خطة التعافي الاقتصادي وزيادة تركيز الحكومة على التجارة الإلكترونية وقطاعات تقنية المعلومات والاتصالات، حيث من المرجح أن تُصبح هذه القطاعات محركات أكثر أهمية للنمو.	شهدت نسبة التضخم انكماشاً طفيفاً خلال عام 2021 بنسبة 0.6 في المائة، نتيجة تراجع الاستهلاك على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي.
تونس	شهد نسق النمو خلال عام 2021 تطوراً بلغ نحو 3.3 في المائة نتيجة تحسن إنتاج الغاز الطبيعي بعد دخول حقل نوارة بتطاوين طور الاستغلال حيث بلغ الإنتاج خلال عام 2021 حوالي 1441 ألف طن مكافئ نفط، وهو ما يمثل حوالي ثلث الإنتاج الوطني، إضافة إلى عودة إنتاج قطاع الفوسفات واستعادة النشاط في قطاعات الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير تزامناً مع تحسن الطلب الخارجي خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أهم شريك استراتيجي، كما عرف القطاع السياحي تحسناً بنسبة 41 في المائة. بالمقابل، عرف القطاع الزراعي تراجعاً نتيجة النقص الكبير في الأمطار مما أدى إلى تراجع إنتاج زيت الزيتون إلى 140 ألف طن عام 2021 مقابل 400 ألف طن عام 2020، كما انخفض إنتاج زيتون الزيت من حصيلة قياسية بلغت 2 مليون طن خلال عام 2020 إلى 700 ألف طن عام 2021.	عرفت سنة 2021 زيادة في معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغت نحو 5.7 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد المدعمة التي ارتفعت بنسبة 5.8 في المائة نتيجة التعديلات المتتالية لتلك الأسعار، إضافة إلى التعديل الآلي لأسعار المحروقات بسبب ربطها بالأسعار العالمية.
الجزائر	عرف عام 2021 ارتفاعاً في نسق النمو ليصل إلى 4.0 في المائة نتيجة زيادة إنتاج النفط بنسبة 9.6 في المائة مع ارتفاع أسعاره العالمية وزيادة صادرات الغاز الطبيعي نتيجة ارتفاع الطلب خاصة من إيطاليا وإسبانيا. في المقابل، أثّر ارتفاع معدل التضخم والذي وصل إلى مستوى 7.2 في المائة في الاستهلاك الخاص ونموه.	ارتفعت نسبة التضخم خلال عام 2021 إلى حدود 7.2 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وتراجع واردات هذه المواد نتيجة زيادة الرسوم الجمركية التي تم فرضها.
جيبوتي	عرف معدل النمو خلال عام 2021 تطوراً مهماً بلغ نسبة 4.0 في المائة نتيجة تعافي التجارة العالمية مما ساهم في دفع عمليات إعادة التصدير والطلب على خدمات الشحن العابر والخدمات اللوجستية والاتصالات السلكية واللاسلكية في جيبوتي. كما ساهم استئناف مشروعات البنية التحتية، مثل بناء وإصلاح السفن، في زيادة النمو غير التجاري، وهو ما دعم الميزة التنافسية التي تتمتع بها جيبوتي بوصفها مركزاً تجارياً ولوجستياً إقليمياً هاما في منطقة القرن الإفريقي.	بلغت نسبة التضخم خلال سنة 2021 حوالي 1.2 في المائة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، إحدى أهم الواردات في جيبوتي.
السعودية	شهد النمو خلال عام 2021 زيادة مهمة حيث بلغ معدل النمو 3.2 في المائة، نتيجة ارتفاع العائدات النفطية جراء ارتفاع الإنتاج بنسبة 1.7 في المائة، وارتفاع أسعار النفط العالمية فضلاً عن الدعم الحكومي للمشاريع الكبرى. كما شهدت القطاعات غير النفطية تحسناً خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.	شهد معدل التضخم خلال سنة 2021 انخفاضاً حيث بلغ نسبة 3.1 في المائة بعد الارتفاع الذي عرفه خلال 2020 نتيجة قرار السلطات بمضاعفة معدل ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعاف في يوليو من عام 2020، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك.

السودان	شهد النمو خلال عام 2021 تحسناً طفيفاً بلغ 0.5 في المائة، نتيجة تحسن القطاع الزراعي بعد التراجع الذي شهده القطاع خلال عام 2020 بسبب الفيضانات وغزو الجراد، ومع ذلك مازال النمو محدوداً نتيجة الظروف الداخلية، وارتفاع التضخم، فضلاً عن تقلبات أسعار الصرف، مما أدى إلى ضعف النشاط الاستثماري وتراجع الاستهلاك الخاص.	شهد متوسط معدل التضخم خلال عام 2021 ارتفاعاً كبيراً نتيجة تواصل انخفاض قيمة العملة بسبب تقلبات سلاسل التوريد والاحتجاجات المستمرة ونقص الغذاء والوقود على إثر ارتفاع الأسعار العالمية لكليهما، علاوة عن اتساع الفارق الكبير بين سعر الصرف في السوق السوداء والسعر الرسمي، وخسارة الإنتاج الزراعي خلال السنوات الماضية بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية.
سورية	انخفض نسق النمو خلال سنة 2021، حيث تراجع بنسبة 2.9 في المائة نتيجة تراجع التدفقات المالية وتراجع الاستثمارات جراء تواصل الظروف الداخلية غير المواتية، فضلاً عن تراجع الاستهلاك الخاص وتقلص الطلب المحلي بسبب الارتفاع الكبير للتضخم وانخفاض قيمة العملة، والآثار الكبيرة التي خلفتها الظروف الداخلية في البلاد خلال السنوات الأخيرة.	واصل متوسط معدل التضخم في الارتفاع خلال عام 2021 حيث بلغ حوالي 87.3 في المائة وذلك نتيجة تواصل انخفاض قيمة العملة، والضغوط التضخمية الإضافية الناتجة عن عدم كفاية الواردات التي فاقمت من نقص السلع، وكذلك الظروف الداخلية الصعبة في البلاد.
العراق	شهدت نسبة النمو في عام 2021 تحسناً على خلفية الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية والذي أدى إلى زيادة العائدات النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية. وصل معدل النمو سنة 2021 نسبة 5.9 في المائة. واجه هذا التعافي بعض التحديات منها النقص الحاد في المياه عقب الانخفاض القياسي في معدل هطول الأمطار، مما كان له آثار سلبية على أداء قطاع الزراعة.	وصلت مستويات التضخم خلال سنة 2021 إلى نسبة 6.0 في المائة، وكان من أسبابها تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة النقص الحاد في المياه عقب الانخفاض القياسي في معدل هطول الأمطار، وانخفاض قيمة الدينار العراقي وتأثيره على أسعار السلع المستوردة، والتي يعتمد عليها العراق اعتماداً كبيراً.
عُمان	عرف معدل النمو خلال عام 2021 ارتفاعاً بلغ 3.0 في المائة نتيجة تطور عائدات قطاع التصدير بسبب تطور أسعار النفط العالمية وتطور القطاع السياحي بعد الركود الذي عرفه جراء جائحة كوفيد - 19 فضلاً عن تطور قطاع الهيدروكربونات، بما في ذلك المصنع الجديد للغاز النفطي المسال في صلالة، والذي بدأ تشغيله في مايو 2021.	وصل مستوى التضخم خلال عام 2021 نسبة 1.5 في المائة نتيجة إدخال ضريبة القيمة المضافة في أبريل 2021 مما ساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع العالمية الأخرى.
فلسطين	شهد النمو خلال عام 2021 تحسناً ملموسا ليصل نسبة 7.1 في المائة نتيجة تطور عائدات القطاع السياحي بعد الركود الذي عرفه جراء جائحة كوفيد – 19.	تتأثر الأسعار في فلسطين عامة وفي الضفة الغربية خاصة بالأسعار الموجودة في دولة الاحتلال، وقد ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية، وزيادة الطلب المحلي في ارتفاع التضخم خلال عام 2021 ليصل نسبة 1.2 في المائة.
قطر	تحسن نسق النمو الاقتصادي خلال عام 2021 محققا نسبة 1.5 في المائة نتيجة زيادة إنتاج النفط بنسبة 3.6 في المائة وارتفاع عائداته جراء ارتفاع أسعاره العالمية فضلاً عن زيادة الطلب الصيني والعالمي على الغاز الطبيعي المسال، وزيادة الاستثمارات نتيجة ارتفاع ثقة المستثمرين بعد تحسن العلاقات بين قطر والدول المجاورة.	شهدت نسبة التضخم ارتفاعاً خلال عام 2021 لتصل إلى 2.3 في المائة نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي وزيادة الاستهلاك، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط.
القُمر	شهدت نسبة النمو ارتفاعاً خلال عام 2021 محققة معدل نمو بنسبة 2.4 في المائة، بسبب تحسن القطاع السياحي بعد الركود الذي عرفه خلال عام 2020 جراء جائحة كوفيد - 19 فضلاً عما سببه الإعصار الذي حصل في البلاد أواخر عام 2019 والتدمير واسع النطاق الذي حصل في الممتلكات العامة والخاصة، والدمار الكبير في البنية التحتية.	لا يزال التضخم في القُمر منخفضًا من الناحية الهيكلية، حيث لم يتجاوز نسبة 1.5 في المائة، بسبب ارتباط عملات الفرنك القمري باليورو، وقد استقر التضخم خلال عام 2021 بفضل تحسن الإنتاج الزراعي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية.
الكويت	ارتفعت نسبة النمو خلال عام 2021 لتصل إلى 1.3 في المائة بعد تسجيل انكماش في الناتج عام 2020 نتيجة تعافي أسعار النفط العالمية، غير أن التأخير الحاصل في المشاريع والاستثمارات الهامة في عدد من القطاعات مثل التشييد والبناء ساهم في الحد من النمو خلال عام 2021.	ارتفع التضخم خلال عام 2021 ليصل إلى حدود 3.4 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة الطلب المحلي.
لبنان	شهد نمو الاقتصاد اللبناني خلال عام 2021 تراجعاً نتيجة الأوضاع الداخلية، وحالة اللايقين الاقتصادي، وتذبذب تزويد الشركات الناشئة	شهد متوسط معدل التضخم السنوي مستويات قياسية خلال عام 2021 نتيجة انخفاض قيمة العملة ونقص

	بالطاقة، كما أدى تراجع قيمة العملة وارتفاع مستويات التضخم وانخفاض الدخل إلى تراجع استهلاك الأسر وانخفاض إنفاقها.	السلع الأساسية، ما ساهم في ارتفاع أسعارها، فضلاً عن الانقطاعات المتكررة في إمدادات الكهرباء الوطنية ما تسبب في رفع سعر الطاقة المولدة من السوق السوداء.
ليبيا	شهد عام 2021 زيادةً مهمةً في نسبة النمو بلغت نسبة 177.3 في المائة نتيجة ارتفاع إنتاج النفط خلال عام 2021 بنسبة 189.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، حيث بلغ الإنتاج خلال عام 2021 حوالي 1.2 مليون برميل في اليوم مقابل 0.4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020، فضلاً عن ارتفاع عائداته جراء ارتفاع أسعاره العالمية. بالمقابل تبقى مساهمة القطاع غير النفطي محدودة نتيجة الأوضاع الداخلية غير المستقرة في البلاد.	شهد معدل التضخم خلال سنة 2021 تحسناً ليصل إلى نسبة 3.0 في المائة، على الرغم من انخفاض قيمة الدينار الليبي نتيجة الاستقرار الداخلي، وانتعاش الإنتاج المحلي للوقود والغذاء.
مصر	عرف أداء الاقتصاد المصري خلال عام 2021 شبه استقرار ليستقر معدل النمو عند نسبة 3.3 في المائة بفضل الدعم الحكومي للمشاريع الكبرى، وانتعاش الصادرات وتحسن مناخ الأعمال وتعزيز الاستهلاك الخاص فضلاً عن تحسن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي وأبرزها قطاعات التشييد والبناء وخدمات الرعاية الصحية والزراعة والصناعة وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	انخفض معدل التضخم من 5.7 في المائة عام 2020 إلى حدود 4.5 في المائة في المتوسط في عام 2021 بفضل الاستقرار النسبي لأسعار العملة وتراجع الطلب المحلي على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للمواد النفطية.
المغرب	شهد عام 2021 نمواً هاماً قدره 7.4 في المائة بفضل النتائج الجيدة التي عرفها القطاع الزراعي جراء الظروف المناخية الملائمة التي عرفتها المملكة بعد موسمين من الجفاف، حيث تم تسجيل مستوى قياسي لإنتاج الحبوب بلغ 103 مليون قنطار أي بارتفاع بلغ 221 في المائة عن الموسم المنقضي، كما يرجع هذا النمو أساساً إلى التقدم المحرز على مستوى حملة التطعيم وما تبعها من تخفيف القيود الصحية والإبقاء على التحفيزات النقدية والميزانية، إضافة إلى زيادة الطلب الخارجي من الاتحاد الاوروبي على الملابس الجاهزة والمكونات الإلكترونية والكهربائية، فضلاً عن تطور القطاع السياحي وارتفاع عائداته بعد الركود الكبير الذي عرفه خلال عام 2020 جراء الجائحة. أدت هذه الظروف مجتمعة إلى زيادة القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 6.6 في المائة.	سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.4 في المائة جراء ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وأسعار السلع، حيث إن المغرب مستورد صاف للوقود الأحفوري.
موريتانيا	شهد النمو خلال عام 2021 تطوراً مهما بلغ حوالي 3.0 في المائة بسبب تطور الصادرات نتيجة زيادة الطلب الخارجي على خام الحديد الذي يشكل المحرك الرئيسي للنمو في موريتانيا بعد الركود الذي عرفه خلال عام 2020. ويبقى النمو يعتمد اعتماداً كلياً على قطاعات التعدين والبناء والزراعة والصادرات السلعية.	عرف مستوى التضخم خلال عام 2021 تطوراً بنسبة 3.8 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية على مستوى العالم، وذلك على الرغم من استمرار ضعف الطلب وبطء نمو الائتمان المحلي.
اليمن	عرف النمو خلال عام 2021 تراجعاً بلغ نحو 2.0 في المائة نتيجة تواصل الأوضاع الداخلية غير المواتية مع تواصل انخفاض العملة وارتفاع التضخم، مما أثّر في الاستهلاك الخاص، فضلاً عن تراجع الصادرات وزيادة مستويات البطالة.	واصل مستوى التضخم في الارتفاع خلال سنة 2021 ليبلغ 63.8 في المائة نتيجة انخفاض قيمة العملة، مما أدى إلى زيادة قيمة الواردات وبالتالي أسعار المواد الاستهلاكية، فضلاً عن تواصل الأوضاع الداخلية غير المواتية مما شكل عائقاً أمام توزيع السلع والمواد الغذائية، كما أدى فرض الرسوم والضرائب على البضائع التي تعبر الحدود الإقليمية إلى ارتفاع أسعار تلك البضائع.

المصدر: وثائق وتقارير وطنية رسمية ومصادر دولية مختلفة والجدول (1).

الجدول (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2020 و2021)

(نسبة مئوية)

الدول	الوطنية بالعملات المحلي الناتج نمو معدل				المحلي الناتج نمو معدل للفرد		بالدولار المحلي الناتج نمو معدل	
	الثابتة بالأسعار		الجارية بالأسعار		الثابتة بالأسعار		الجارية بالأسعار	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الأردن	-1.6	2.2	-1.8	3.5	-4.0	-0.1	-1.8	3.6
الإمارات	-6.1	2.3	-14.0	17.0	-3.7	1.2	-14.0	17.0
البحرين	-4.9	2.2	-10.2	11.9	2.1	-0.9	-10.2	11.9
تونس	-8.7	3.3	-2.5	9.5	-9.5	2.6	1.8	10.3
الجزائر	-4.9	4.0	-10.3	16.3	-5.9	3.0	-15.5	9.2
جيبوتي	1.0	4.0	2.8	6.2	-0.3	2.8	2.8	6.2
السعودية	-4.1	3.2	-12.5	18.5	-6.4	0.9	-12.5	18.5
السودان	-3.6	0.5	108.5	382.4	-6.6	-2.4	76.7	-30.0
سورية	-10.5	-2.9	100.0	67.1	-13.0	-5.5	-4.5	-30.5
العراق	-15.7	5.9	-17.9	45.8	-18.3	3.3	-18.6	19.9
عُمان	-3.2	3.0	-3.1	16.1	-2.8	5.7	-3.1	16.1
فلسطين	-11.3	7.1	-9.3	16.1	-13.8	4.6	-9.3	16.1
قطر	-3.6	1.5	-18.1	24.3	-4.8	0.2	-18.1	24.3
القُمر	0.2	2.4	2.5	3.3	-2.0	0.2	0.0	8.3
الكويت	-8.9	1.3	-21.5	39.0	-9.9	4.2	-21.9	40.4
لبنان	-27.7	-15.2	19.3	70.0	-27.3	-14.7	-53.6	-41.2
ليبيا	-59.7	177.3	-27.8	176.4	-61.0	175.9	-27.8	-14.2
مصر	3.6	3.3	9.4	9.0	1.9	1.8	19.8	11.0
المغرب	-6.3	7.4	-5.5	9.5	-7.4	6.4	-4.3	15.7
موريتانيا	-1.8	3.0	1.7	19.5	-4.1	0.7	0.4	22.7
اليمن	-8.5	-2.0	11.2	19.5	-10.7	-4.3	-16.2	-10.0

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2022، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

بالمثل سجلت بقية الدول المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي تراوح بين 1.3 في المائة في الكويت و4.0 في المائة في الجزائر، وتراوحت معدلات النمو في بقية الدول بين 0.5 في المائة في السودان و4.0 في المائة في جيبوتي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 12.0 في المائة، من حوالي 6058 دولاراً في عام 2020 إلى حوالي 6786 دولاراً عام 2021. ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في معظم الدول العربية، **الشكل (3)**، وتراوحت قيمته في عام 2021 بين 62.6 ألف دولار للفرد في قطر و558 دولاراً للفرد في اليمن.

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2021 في الدول العربية كمجموعة بحوالي 4.0 في المائة، بعد انكماشه خلال عام 2020 بحوالي 6.8 في المائة، وسجلت ليبيا أعلى مستويات الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث زاد بنسبة 175.9 في المائة، الجدول (1).

شكل (3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2020 - 2021)

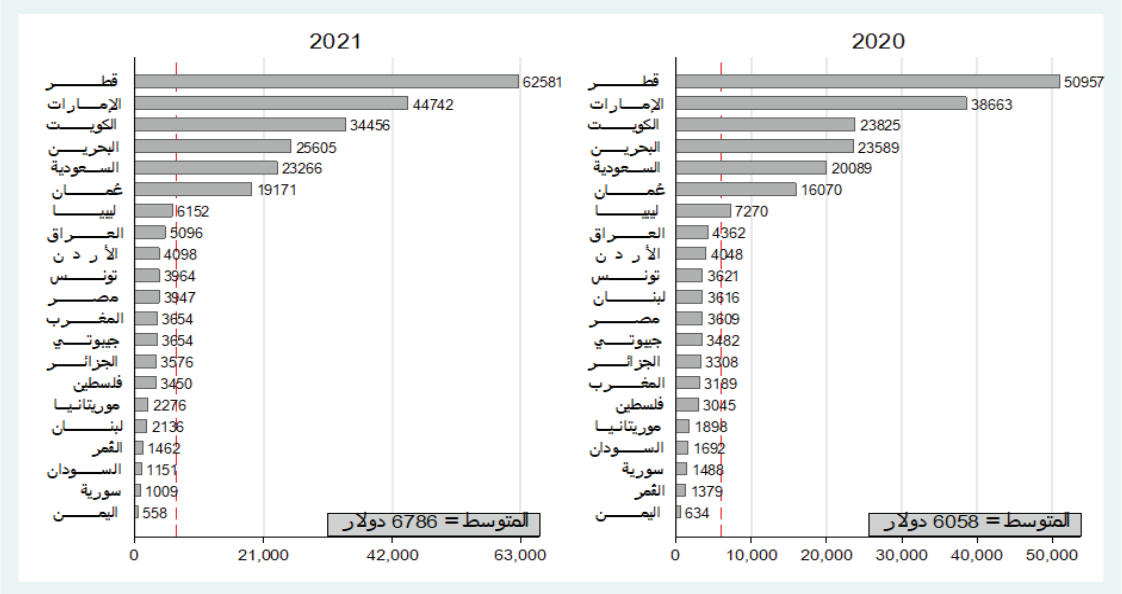

المصدر: الملحقان (2/2) و (8/2).

شكل (4): مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2020 - 2021) (%)

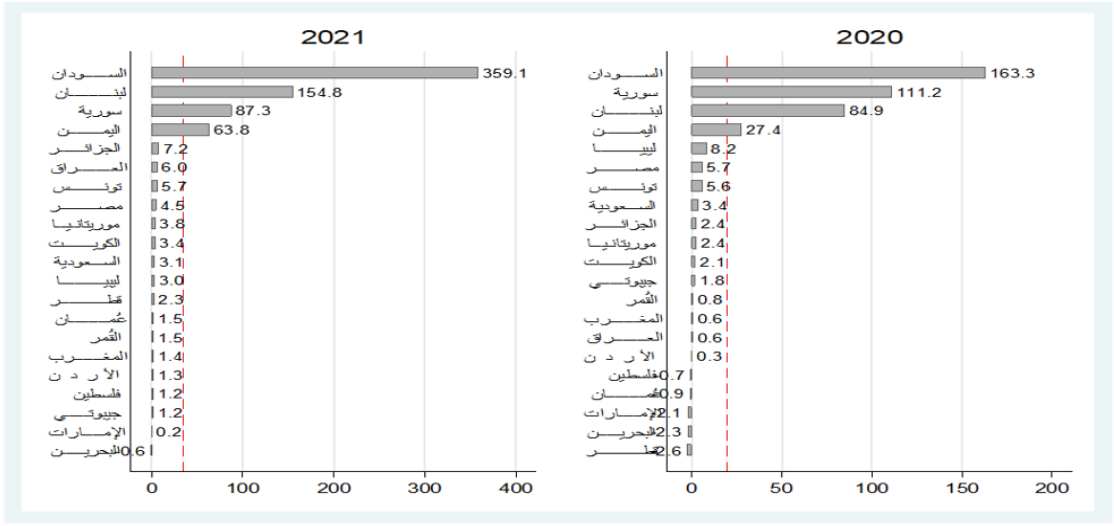

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

الأسعار

ارتفع متوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في معظم الدول العربية في عام 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار المحروقات وتكاليف الطاقة، وأسعار المواد الغذائية، نتيجة تقلبات سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأساسية، فضلاً عن الظروف الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية، الإطار (1). وشهدت معدلات التضخم خلال العام 2021 مستويات عالية خاصة في كل من السودان، ولبنان، وسورية واليمن، في ظل الظروف التي عرفتها هذه الدول خلال عام 2021. وباستبعاد الدول الأربع المذكورة أعلاه، فإن متوسط معدلات التضخم في باقي الدول العربية في عام 2021 بلغ حوالي 2.7 في المائة بالمقارنة مع متوسط قُدر بنحو 1.5 في المائة خلال السنة السابقة. وتراوحت معدلات التضخم بين 0.2 في المائة في الإمارات، وحوالي 7.2 في المائة في الجزائر، بينما سجل المستوى العام للأسعار تراجعاً في البحرين، الشكل (4). بالنسبة للدول التي شهدت معدلات مرتفعة للتضخم، فيعود سبب ذلك في السودان إلى تواصل انخفاض قيمة العملة بسبب تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتقلبات سلاسل التوريد واستمرار نقص الغذاء والوقود، فضلاً عن خسارة الإنتاج الزراعي خلال السنوات الماضية بسبب التطورات الداخلية والظروف الطبيعية غير المواتية. في لبنان، شهد متوسط معدل التضخم السنوي مستويات قياسية خلال عام 2021 حيث بلغ نحو 154.8 في المائة، نتيجة تواصل الظروف الداخلية، وانخفاض قيمة العملة ونقص في السلع الأساسية. وأثّر تواصل انخفاض قيمة العملة في سورية في الأسعار المحلية للسلع المستوردة، فضلاً عن النقص في السلع الأساسية نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد، حيث بلغ معدل التضخم نحو 87.3 في المائة. بدوره سجل معدل التضخم في اليمن قفزة كبيرة خلال عام 2021 حيث بلغ نحو 63.8 في المائة، نتيجة تواصل تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية والتقلبات في إمدادات السلع الغذائية فضلاً عن انخفاض قيمة العملة.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية في عام 2021 إلى حوالي 23.0 في المائة بالمقارنة مع 17.0 في المائة عام 2020 نتيجة انفراج الوضع الوبائي في العالم وانتعاش أسواق النفط العالمية وارتفاع أسعاره، فضلا عن نتيجة الترتيبات الخاصة بتعديل مستويات الإنتاج ضمن اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثّر في الأداء الاقتصادي وفي هيكل المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، الجدول (2). استفاد قطاع الصناعات التحويلية بدوره من تحسن الوضع الوبائي وزيادة النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت حصته في الناتج بشكل طفيف.

الجدول (2): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2010 و2015 و2019-2021

	الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2019	2020	2021	2015-2010	2020-2019	2021-2020
قطاعات الإنتاج السلعي منها :	57.2	47.1	48.4	43.1	47.4	-0.8	19.6-	25.5
الزراعة	6.2	6.0	5.0	6.0	5.4	2.4	8.4	1.9
الصناعات الاستخراجية	33.9	21.6	24.6	17.0	23.0	-5.8	37.5-	53.9
الصناعات التحويلية	9.5	10.7	10.1	10.7	10.8	5.5	4.4-	14.8
باقي قطاعات الإنتاج	7.6	8.8	8.7	9.4	8.3	6.3	2.6-	1.3
إجمالي قطاعات الخدمات منها :	42.2	52.2	50.1	54.7	49.2	7.6	1.2-	2.6
الخدمات الحكومية	10.5	13.5	13.5	15.6	13.0	8.4	4.4	4.9-
صافي الضرائب غير المباشرة	0.6	0.7	1.5	2.3	3.4	9.6	31.0	65.1
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	9.6-	14.0

المصدر: الملحقان (2/3) و (2/4)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

بالمقابل تراجعت مساهمة بقية قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي.

تباين أداء النمو في الدول العربية حسب حصة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وكان لقطاع الصناعات الاستخراجية أكبر معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 53.9 في المائة، متبوعاً بقطاع الصناعات التحويلية الذي شهد معدل نمو خلال السنة بلغ نحو 14.8 في المائة. ونتيجة لاختلاف هياكلها الاقتصادية وحصص مختلف القطاعات في الناتج، تباينت معدلات النمو بالأسعار الثابتة بين مختلف القطاعات في الدول العربية، الشكل (5).

شكل (5): معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية (2020-2021) (%)

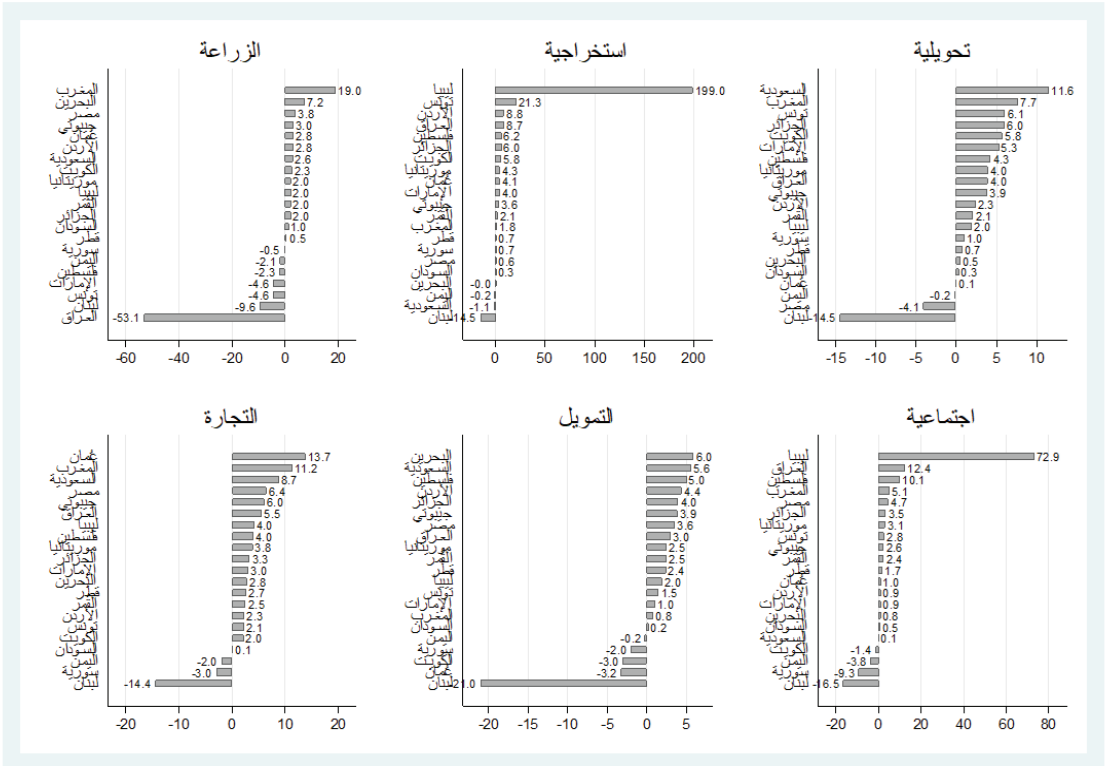

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

في **قطاع الزراعة** تراوحت معدلات النمو بين زيادة بلغت نحو 19.0 في المائة في المغرب نتيجة موسم زراعي جيد، وانكماش بلغ نحو 53.1 في المائة في العراق نتيجة الانخفاض الحاد في هطول الأمطار، وتراوح معدل نمو **قطاع الصناعات الاستخراجية** بين 199.0 في المائة في ليبيا نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، متبوعة بتونس بمعدل بلغ نحو 21.3 في المائة نتيجة ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي من حقل نوارة جنوب البلاد، بالمقابل انكمش ناتج هذا القطاع في لبنان بنسبة 14.5 في المائة نتيجة الظروف الداخلية التي تمر بها لبنان.

وشهد أداء **قطاع الصناعات التحويلية** تحسناً بالمقارنة مع عام 2020، حيث ارتفع ناتج هذا القطاع بالأسعار الثابتة في معظم الدول العربية، وسُجل أعلى معدل نمو في السعودية بنسبة 11.6 في المائة وكان أدناها في عُمان بنسبة 0.1 في المائة، وانكمش في ثلاث دول وهي اليمن ومصر ولبنان. وشهد **قطاع التجارة** انتعاشاً ملحوظاً بالمقارنة مع عام 2020، حيث ارتفع ناتج هذا القطاع بالأسعار الثابتة في 18 دولة عربية وتراوح معدل النمو بين 13.7 في المائة في عُمان، و 0.1 في المائة في السودان، وتراجع في كل من اليمن وسورية ولبنان. بالمثل شهد الناتج **في قطاع التمويل** انتعاشاً في 16 دولة عربية بمعدلات نمو تراوحت بين 6.0 في المائة في البحرين و 0.2 في المائة في السودان، وتراجع ناتج هذا القطاع في 5 دول وتراوح بين 0.2 في المائة في اليمن و 21.0 في المائة في لبنان، بينما تراوحت معدلات النمو في قطاع الخدمات الاجتماعية بين زيادة بلغت نحو 72.9 في المائة في ليبيا وانكماش بلغ نحو 16.5 في المائة في لبنان.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

تراجعت بنود الإنفاق الرئيسية بالأسعار الجارية خلال عام 2021 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب الآثار التراكمية للجائحة التي أثّرت في مستوى النشاط الاقتصادي وفي الدخل والأسعار، ومن ثَمّ الإنفاق، ونتيجة أيضاً لزيادة حصة صادرات الدول العربية من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة في عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت نحو 45.5 في المائة في عام 2021 مقابل 36.6 في المائة في عام 2020، الجدول (3).

الجدول (3): هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الانفاق2010 و2015 و2019-2021

	الأهمية النسبية لبنود الانفاق في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2019	2020	2021	2015-2010	2020-2019	2021-2020
الاستهلاك النهائي :	60.1	72.2	67.8	76.4	69.4	7.0	2.0	3.5
الاستهلاك العائلي	44.5	51.9	49.5	55.8	51.3	6.4	2.0	4.7
الاستهلاك الحكومي	15.6	20.2	18.3	20.6	18.1	8.6	2.0	0.1
الاستثمار الإجمالي	27.4	28.1	26.4	23.7	21.8	3.6	18.8-	5.0
فجوة الموارد	12.5	0.2-	5.9	0.1-	8.8	**	**	**
صادرات السلع والخدمات	50.3	42.3	45.3	36.6	45.5	-0.3	26.9-	41.6
واردات السلع والخدمات	37.7	42.5	39.5	36.7	36.7	5.6	15.8-	13.8
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	9.6-	14.0

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

يُظهر نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار المحلية الثابتة[1] في الدول العربية فرادى، تبايناً ملحوظاً، الشكل (6). تراجع الاستهلاك العائلي خلال عام 2021 بنسبة 37.2 في المائة في لبنان، وكان انكماش الاستهلاك العائلي كبيراً نسبياً في اليمن بنسبة 25.5 في المائة نتيجة الظروف غير الملائمة التي شهدها البَلدَان، كما تراجعت قيمة الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة في كل من سورية 5.0 في المائة، والبحرين بنسبة 4.4 في المائة وتونس بنسبة 1.0 في المائة، كما سجل الاستهلاك العائلي بالأسعار الثابتة نمواً موجباً تراوح بين 28.6 في المائة في ليبيا و 1.6 في المائة في الجزائر، في حين تراجع الإنفاق الحكومي في 14 دولة عربية، وسجلت ليبيا أعلى نسبة تراجع بلغ نحو 37.7 في المائة، تليها الكويت بنسبة 23.1 في المائة، ثم لبنان بنسبة 15.3 في المائة.

سجلت سورية وفلسطين، على التوالي أعلى معدلات نمو في الاستهلاك الحكومي وذلك لمواجهة تأثّر اقتصاداتها بالظروف الداخلية وبمخلفات الجائحة.

تراجع الاستثمار بالأسعار الثابتة خلال عام 2021 في 10 دول عربية، وكان ذلك التراجع كبيراً نسبياً في كل من العراق بنسبة 17.8 في المائة، وقطر بنسبة 16.0 في المائة، والبحرين 13.2 في المائة. وزادت قيمة الاستثمار بالأسعار الثابتة في 11 دولة عربية خاصة في الكويت بنسبة 89.3 في المائة، وهو اتجاه تصحيحي إثر انكماشه خلال عام 2020. وزاد الاستثمار بالأسعار الثابتة في جيبوتي بنسبة 27.8 في المائة، وفي تونس بنسبة 24.0 في المائة.

الشكل (6): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربيّة (2020-2021) (%)

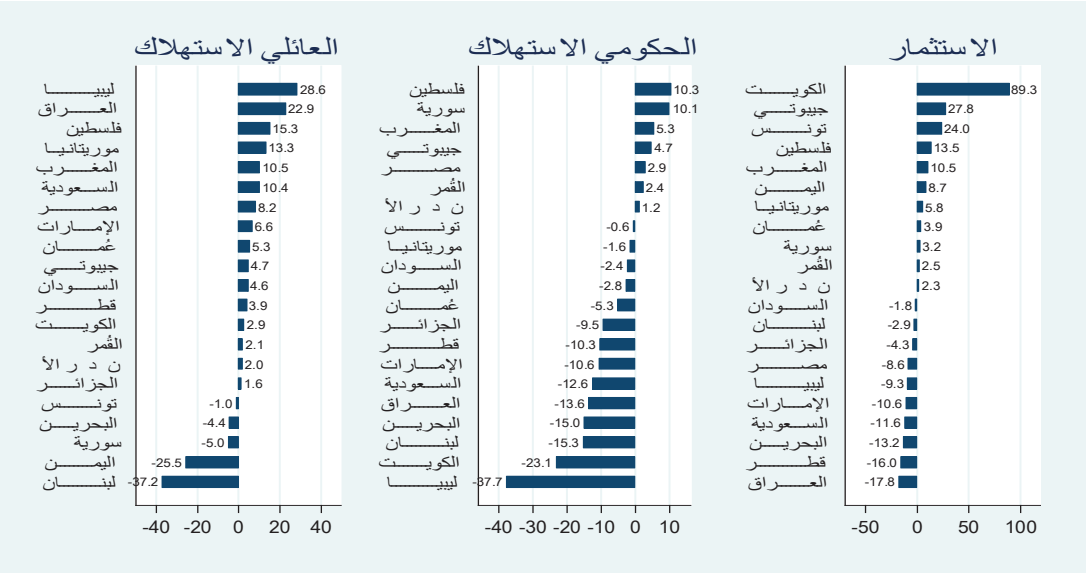

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[1] لتقدير القيم بالأسعار الثابتة المحلية، تم تخفيض الاستهلاك العائلي باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين، وتخفيض الاستهلاك الحكومي والاستثمار، باستخدام مخفض الناتج.

الاستثمار والادخار

تراوحت معدلات الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية خلال عام 2021 بين 42.9 في المائة في موريتانيا، و1.7 في المائة في ليبيا، وكان معدل الاستثمار أقل من المتوسط الذي يبلغ 21.8 في المائة، في 12 دولة عربية خلال عام 2021 بسبب ضيق الحيز المالي ومستوى الدين العام المرتفع في عدد من هذه الدول.

تراوحت معدلات الادخار (نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2021 بين 58.4 في المائة في قطر ومعدل ادخار سالب في كل من لبنان 15.5 في المائة، وسورية 14.3 في المائة، وفلسطين 13.4 في المائة، واليمن 11.7 في المائة، والأردن 5.7 في المائة، والقُمر 0.4 في المائة.

تعكس معدلات الادخار السالبة صعوبة تمويل الاستثمار من خلال الموارد الادخارية المحلية، الشكل (7). وسُجلت أعلى معدلات الادخار بين الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط، بالإضافة إلى موريتانيا.

الشكل (7): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2021 (نقطة مئوية)

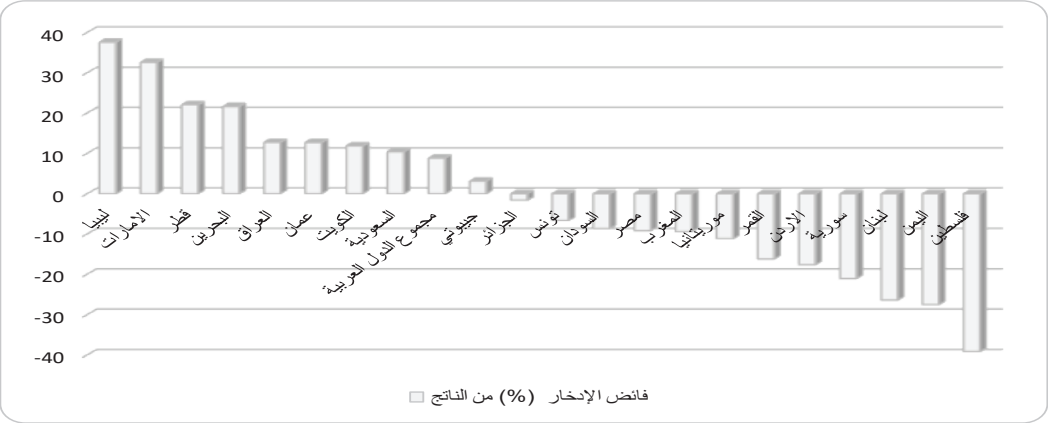

المصدر: محسوبة من بيانات الملحق (5/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

تحسن أداء الصادرات العربية من السلع والخدمات بالمقارنة مع الواردات وذلك نتيجة تحسن الوضع الوبائي في العالم وزيادة حركة السلع والخدمات وخاصة النفط. ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات من حوالي 927.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 1309 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وارتفعت قيمة الواردات خلال نفس الفترة من حوالي 933 مليار دولار إلى حوالي 1054 مليار دولار أمريكي. نتيجة لذلك، ارتفع متوسط نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات من حوالي 99.4 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 124.2 في المائة في العام 2021، الشكل (8).

سجلت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط أعلى نسب تغطية خلال عام 2021 نتيجة ارتفاع أسعار وعوائد صادرات النفط، كما سجلت 17 دولة عربية تحسناً في تلك النسب بين سنتي 2020 و2021، وتراجعت التغطية في 4 دول هي لبنان، وسورية، ومصر، وجيبوتي، الشكل (8).

الشكل (8): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2020 - 2021) (%)

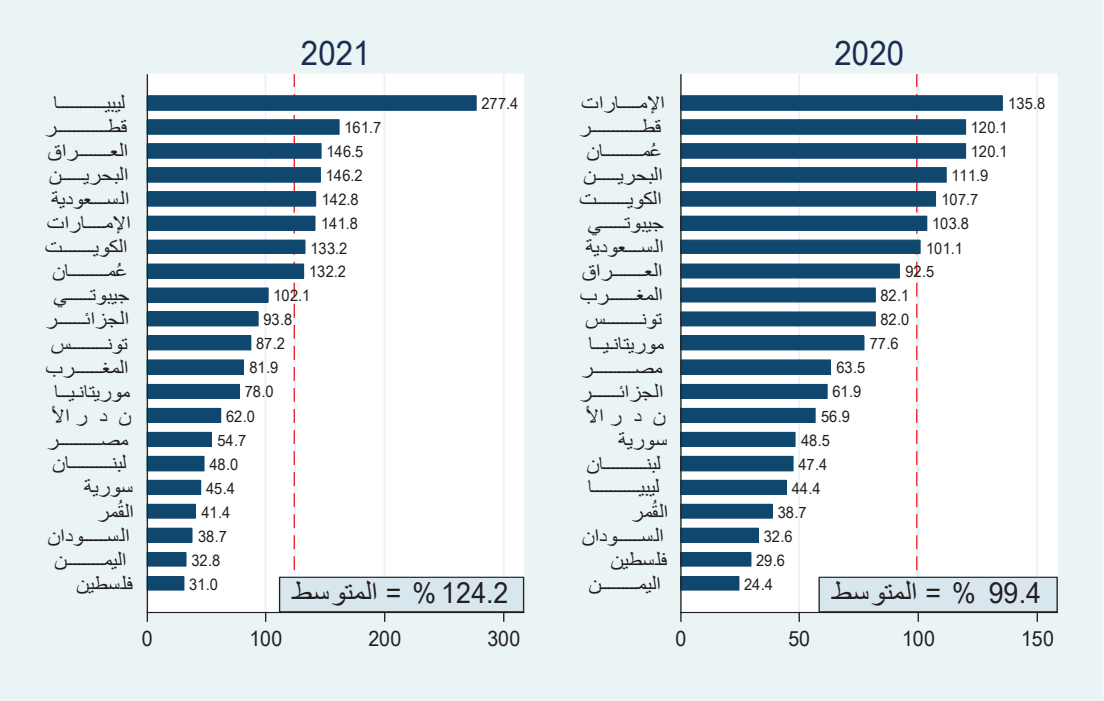

المصدر: النسب المحسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و (6/2).

أوضاع الفقر في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

يُبيّن تطور مؤشرات الفقر وفق خط الفقر الدولي (1.9 دولار في اليوم) في الدول العربية ارتفاعاً بشكل ملحوظ في السنوات السابقة، خصوصاً بعد الأوضاع غير المواتية التي مرت بها بعض الدول العربية منذ عام 2010، ويمثّل هذا الارتفاع اتجاهاً استثنائياً مقارنةً مع مسارات مؤشرات الفقر في مناطق أخرى. وقدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) أن 11.5 في المائة من سكان المنطقة كانوا تحت خط الفقر الدولي في عام 2019 مقارنةً بنسبة 8.0 في المائة في عام 2015[1]. تُشير أحدث بيانات نسب الفقر وفق خط الفقر الوطني إلى أن الدول العربية التي تعاني أشد نسب الفقر هي اليمن بنسبة 48.6 في المائة، والسودان بنسبة 46.5 في المائة، وجزر القُمر بنسبة 42.0 في المائة، ومصر بنسبة 32.5 في المائة، الملحق (7/2).

تُبين بعض التقديرات أن هناك انخفاضاً في الفقر المدقع، حيث أشارت دراسة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) حول التطور التاريخي لمؤشرات الفقر المدقع منذ القرن التاسع عشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنه كان هناك انخفاضٌ في مؤشرات الفقر المدقع حسب تقدير " تكلفة عتبة الاحتياجات الأساسية" (*Cost of Basic Needs Threshold (CBN)*)، الذي يُقدّر تكلفة حزمة الاستهلاك التي تُلبي الاحتياجات الأساسية، من نسبة 75.0 في المائة في عام 1820 إلى نسبة 59.0 في المائة بحلول عام 1900، وزادت وتيرة انخفاض الفقر المدقع في النصف الأول من القرن العشرين، وصلت إلى نسبة 18.0 في المائة بحلول عام 1974، واستمر هذا الانخفاض إلى 7.0 في المائة في عام 1990، وإلى 1.0 في المائة في عام 2018، كما أوضحت الدراسة أنه في عام 2018، شهدت ثلاث دول عربية أعلى نسب الفقر المدقع في العالم (بعد تركيا، بعدد 1.7 مليون شخص)، وهي اليمن بعدد 0.8 مليون شخص، والسودان بعدد 0.3 مليون شخص، والجزائر بعدد 0.1 مليون شخص[2]. مع ذلك، من المهم الملاحظة أنه وفقاً لمقياس البنك الدولي للفقر المدقع، ارتفع المعدل من 2.7 في المائة في عام 2011 إلى 5 في المائة في عام 2015، مما ضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 18.6 مليون شخص (أقل من 1.9 دولار في اليوم).[3]

الفقر متعدد الأبعاد

يمثل الفقر متعدد الأبعاد الذي يشمل ثلاثة أبعاد من الحرمان الحاد، هي الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، تحدياً كبيراً في ظل جائحة كوفيد-19، حيث تعاني الدول ذات النسب المرتفعة من الفقر متعدد الأبعاد من قلة التغطية الاجتماعية في حالات الطوارئ، ونسباً أعلى من الأسر التي لديها أطفال توقفوا عن المشاركة في التعليم الرسمي أثناء الجائحة. قدّرت نسبة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية بحوالي 14.5 في المائة في عام 2020 حسب أحدث تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. على المستوى الإقليمي، تمثل المنطقة العربية ثالث أكبر نسبة من السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، وتليها جنوب آسيا بحوالي 29.0 في المائة وأفريقيا جنوب الصحراء بحوالي

---

(1) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022.

(2) Moatsos, Michail. (2021). Global extreme poverty: Present and past since 1820. 10.1787/e20f2f1a-en. (Chapter 9 from OECD Report: How Was Life? Volume II: New Perspectives on Well-being and Global Inequality since 1820)

(3) Atamanov & Tandon (2018). Measuring regional poverty in MENA: Update and remaining challenges. *World Bank Blogs.*

53.4 في المائة، وذلك مقارنة بحوالي 6.9 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحوالي 5.4 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ وحوالي 1.0 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى. أما بالنسبة إلى مساهمة الأبعاد في الدليل للدول العربية، فقُدّر أن مساهمة الحرمان من الخدمات الصحية تُمثل حوالي 26.3 في المائة، ومساهمة التعليم حوالي 34.6 في المائة، أمّا البعد الأكثر تأثيراً في الدليل، فهو مستوى المعيشة الذي قدرت مساهمته بحوالي 39.1 في المائة، الشكل (9).

الشكل (9): مساهمة الأبعاد في دليل الفقر متعدد الأبعاد (%) على المستوى الإقليمي 2019

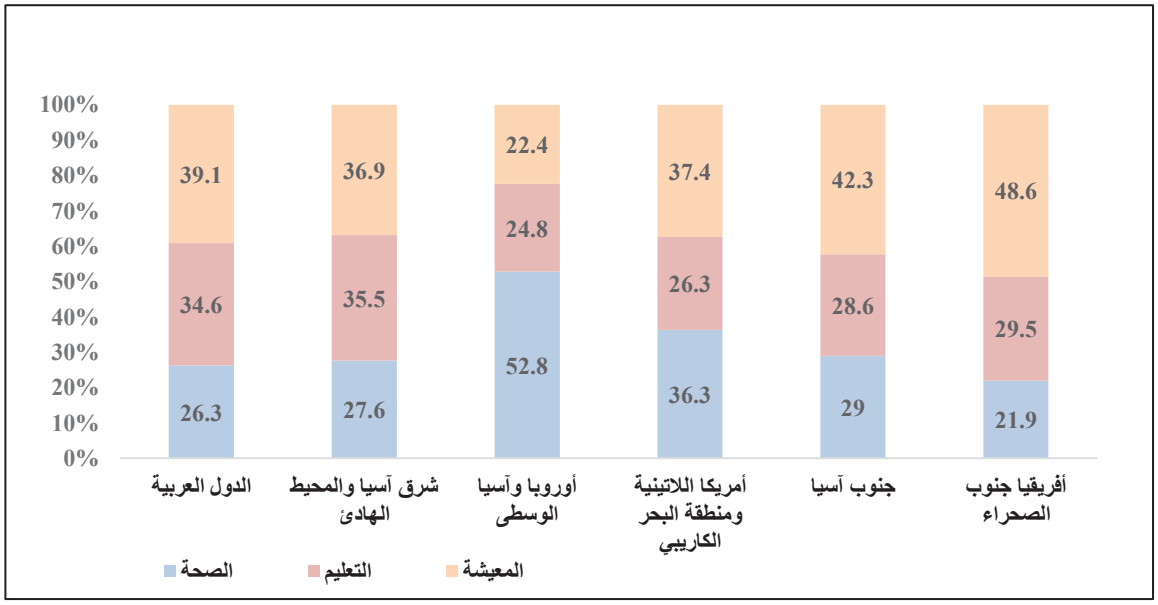

المصدر: تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عند النظر إلى تطور دليل الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، فإنه يتبيّن أن هناك انخفاضاً واضحاً بمرور الوقت، وكانت أكبر نسبة انخفاض في المغرب بنسبة 58.0 في المائة وفلسطين وتونس بحوالي 50.0 في المائة في كل منهما، ومصر بحوالي 44.0 في المائة، الجدول (4).

أما بالنسبة إلى علاقة الفقر متعدد الأبعاد وعدم المساواة بين الجنسين، فإن الدول العربية تمثل أعلى نسبة من الفقراء الذين يعيشون في أسر لا تتعلم فيها أي فتاة أو امرأة (70.5 في المائة)[1].

[1] تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول (4): التغيرات في دليل الفقر متعدد الأبعاد

الدولة	سنة الاستبيان	المؤشر	نسبة التغيير
الجزائر	2012/2013	0.008	-38
	2018/2019	0.005	
مصر	2008	0.032	-44
	2014	0.018	
العراق	2011	0.057	-42
	2018	0.033	
الأردن	2012	0.002	0
	2017/2018	0.002	
موريتانيا	2011	0.357	-27
	2015	0.261	
المغرب	2011	0.078	-58
	2017/2018	0.033	
فلسطين	2010	0.004	-50
	2014	0.003	
	2019/2020	0.002	
السودان	2010	0.317	-12
	2014	0.279	
تونس	2011/2012	0.006	-50
	2018	0.003	

المصدر: تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تطور مؤشرات عدم المساواة

تعاني عدد من الدول العربية من ارتفاع مستويات عدم المساواة لا سيّما في القُمر وجيبوتي اللتين لديهما أعلى نسب مؤشر لمعاملي جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل بحوالي 45.3 في المائة وحوالي 41.6 في المائة على التوالي حسب أحدث بيانات متوفرة. في مقابل ذلك، سجلت الإمارات أدنى نسبة عدم المساواة في المنطقة بحوالي 26.0 في المائة في سنة 2018، كما حققت الإمارات إنجازاً ملحوظاً في تحسين مستويات المساواة، حيث انخفض مؤشر معامل جيني من 32.5 في المائة سنة 2013 إلى 26.0 سنة 2018، ملحق (7/2).

عند النظر إلى مؤشر عدم المساواة بين الفقراء على المستوى الإقليمي الذي يقيس التباين في مستويات الحرمان بين الفقراء، تمثل الدول العربية ثاني أعلى مرتبة بعد أفريقيا جنوب الصحراء، ويمثل ذلك تحدياً كبيراً من حيث إنه يمنع الفئات الضعيفة من الخروج من حلقة الفقر، الشكل (10).

الشكل (10): عدم المساواة بين الفقراء على المستوى الإقليمي

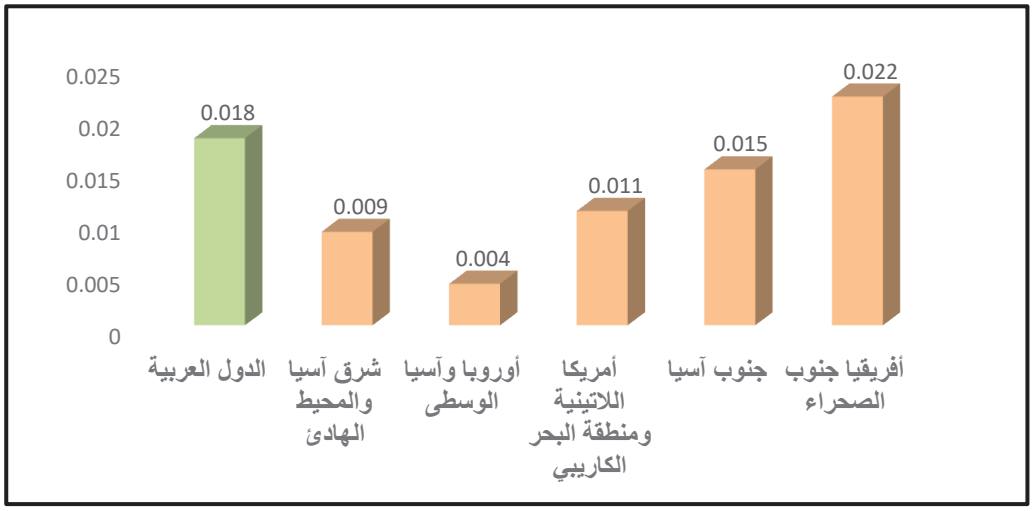

المصدر: تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم معظم الدول العربية، من أكثر الدول التي تعاني عدم المساواة بين الجنسين حيث سجلت المنطقة أدنى نسبة للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (قياس متوسط المسافة المكتملة حتى التكافؤ التام).

في هذا الخصوص، تتراجع مستويات أداء المنطقة لا سيمّا فيما يتعلق بمؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص الذي قدّر بنسبة 40.9 في المائة، والتمكين السياسي الذي قدّر بنسبة 12.1 في المائة، وذلك بالمقارنة مع دول متقدمة إذ قدّرت نسبة بُعد المشاركة الاقتصادية والفرص بحوالي 70.0 في المائة في غرب أوروبا، وحوالي 75.3 في المائة في أمريكا الشمالية، كما قدّرت نسبة بُعد التمكين السياسي بنسبة 43.8 في المائة في غرب أوروبا، وحوالي 33.4 في المائة في أمريكا الشمالية.[1] ويتضح هذا الاتجاه عند النظر إلى هيكل سوق العمل في الدول العربية مقارنةً بالمناطق الأخرى، حيث يظهر أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة هو الأدنى بحوالي 20.0 في المائة، وذلك مقارنة بنسبة 50.0 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى، كما يقل أيضاً عن المتوسط العالمي المقدّر بحوالي 46.0 في المائة. علاوة على ذلك، تقدر نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في المنطقة العربية بحوالي 69.0 في المائة، وهو ما يُمثل أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة الإناث الناشطات في القوى العاملة.[2]

[1] تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021، المنتدى الاقتصادي العالمي.

[2] قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية؛ البيانات المذكورة تخص سنة 2020.

التنقل الاجتماعي بين الأجيال وعدم المساواة

إن عدم المساواة مرتبط بعنصرين مهمين لديهما تأثير ظاهر في التنمية الاقتصادية ككل، وهما عدم تكافؤ الفرص (*inequality of opportunity*) وتدني درجة التنقل الاجتماعي خاصة بين الأجيال (*intergenerational mobility*). فتلك العناصر تمثل "حلقة مفرغة" (*vicious cycle*) من عدم المساواة يصعب الخروج منها، وتُمثل عوائق تمنع التخصيص الأفضل للمواهب، وتعيق تراكم رأس المال البشري ومحركات الإنتاجية. على وجه التحديد، يؤدي ارتفاع عدم المساواة إلى فرص أقل ومن ثم يقلل من التنقل الاجتماعي، كما يؤدي انخفاض التنقل إلى زيادة عدم المساواة، مما يوقع الأفراد في هذه الحلقة المفرغة.

توافرت مؤخراً مؤشرات تقيس التنقل الاجتماعي للفرد من حالة إلى أخرى، ينشرها كل من المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي، ومن المهم دراستها من أجل الحصول على فهم أكبر وشامل لاتجاهات عدم المساواة في الدول العربية. أجرى البنك الدولي دراسة[1] تبحث في مستويات التنقل الاجتماعي في مجال التحصيل العلمي من خلال تحليل كل من مؤشر "التنقل المطلق الصاعد" بين الأجيال (*absolute upward mobility*) الذي يشير ارتفاعه إلى أن الجيل التالي يتمتع بمستويات معيشية أعلى من الوالدين، ومؤشر "التنقل النسبي بين الأجيال" (*relative intergenerational mobility*) الذي يقيس درجة الارتباط بين مستويات معيشة الوالدين والأولاد، ويشير انخفاضه إلى أن حالة الفرد أقل اعتماداً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لوالديه، وتكون مستويات المعيشة بين الأجيال مستقلة وغير مرتبطة، ما يؤدي إلى وجود التنقل بين الأجيال. تظهر النتائج أن كلا مقياسي التنقل الاجتماعي أقل في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع. علاوة على ذلك، تكشف الدراسة أن ضعف التنقل النسبي مرتبط بارتفاع عدم المساواة، الأمر الذي يؤدي إلى "حلقة مفرغة" حيث يكون ضعف إمكانيات التنقل الاجتماعي سببًا ونتيجة لعدم المساواة، وترتبط زيادة التنقل الاجتماعي بين الأجيال في التعليم بزيادة النمو والحد من الفقر في السنوات اللاحقة. عليه، يمكن أن تؤدي زيادة التنقل بين الأجيال إلى بدء "حلقة حميدة" (*virtuous cycle*) من زيادة التنقل والنمو، ومن ثم، فإن السياسات التي تركز على تحسين التنقل الاجتماعي وبالذات التنقل النسبي، هي أكثر فعالية للتحسينات الشاملة في الدول النامية.

وفي دراسة أخرى للبنك الدولي،[2] تم إجراء تحليل مفصّل للتنقل بين الأجيال من خلال استخدام قاعدة البيانات العالمية للتنقل بين الأجيال *Global Database on Intergenerational Mobility* (*GDIM*). وفي هذا الخصوص، ركّزت الدراسة على التنقل الاجتماعي من جانب التحصيل العلمي والتعليم في مجموعات مختارة (*cohorts*) تمثل أجيالًا مختلفة من مواليد الأربعينات إلى مواليد الثمانينيات. وأوضحت نتائج الدراسة أن التنقل المطلق والنسبي في التعليم أقل في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وأن الأفراد الذين لديهم أبوان غير متعلمين يفتقرون إلى وسائل الحصول على التعليم في الدول الفقيرة مما يؤدي إلى حلقة فقر. من جانب التنقل الاجتماعي بين الجنسين، فالذكور لديهم فرص أكبر من الإناث لتجاوز درجة تعليم الأبوين في كل من الدول النامية والمتقدمة.

---

[1] Narayan, Ambar; Van der Weide, Roy; Cojocaru, Alexandru; Lakner, Christoph; Redaelli, Silvia; Mahler, Daniel Gerszon; Ramasubbaiah, Rakesh Gupta N.; Thewissen, Stefan. 2018. Fair Progress?: Economic Mobility Across Generations Around the World. Equity and Development. Washington, DC: World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28428 License: CC BY 3.0 IGO.

[2] Van der Weide, Roy & Lakner, Christoph & Mahler, Daniel & Narayan, Ambar & Ramasubbaiah, Rakesh. (2021). Intergenerational Mobility around the World. World Bank Policy Research Working Papers. 10.1596/1813-9450-9707.

الشكل (11): التنقل المطلق والتنقل النسبي بين الأجيال في بعض الدول العربية

المصدر: قاعدة البيانات العالمية للتنقل بين الأجيال (GDIM)، البنك الدولي.

استناداً إلى قاعدة البيانات العالمية للتنقل بين الأجيال (*GDIM*)، من الممكن دراسة التنقل المطلق والنسبي في بعض الدول العربية وهي العراق، ومصر، والقُمر، والمغرب، وموريتانيا، والأردن، وتونس لخمسة أجيال (مواليد الأربعينات إلى الثمانينات من القرن العشرين). تم استخدام مؤشرين لقياس التنقل المطلق والنسبي، فمؤشر التنقل المطلق المستخدم (MAcatM) يقيس حصة الجيل الذي تمكن من تحقيق مستوى تعليم أعلى من الوالدين أو على الأقل نفس المستوى، ومؤشر التنقل النسبي (IGP) الذي يقيس التأثير المقدر لسنة إضافية واحدة من تعليم الوالدين على سنوات الدراسة للأجيال حيث إن القيم الأعلى لمؤشر IGP تشير إلى قدر أكبر من الثبات بين الأجيال (*intergenerational persistence*)، ومن ثَمّ انخفاض في التنقل النسبي.

يوضح الشكل (11) أن التنقل المطلق يتزايد في معظم البلدان العربية ما عدا العراق، الذي يواجه انخفاضاً خاصة للمجموعات الأصغر سناً، أما بالنسبة لمصر والأردن والمغرب وتونس، فإن التنقل الصاعد المطلق يتحسن مع انخفاض الثبات بين الأجيال، وذلك مؤشرٌ إيجابيٌ للفرص الجديدة المتاحة للأجيال الأصغر سنًا. بالمقابل، يوجد استمرار الثبات بين الأجيال للقُمر والعراق، وذلك يبين أن التحصيل العلمي للأجيال الشابة أكثر اعتمادًا على مستويات تعليم الوالدين. بالنسبة لحالة موريتانيا، يتحسن التنقل المطلق الصاعد للأجيال الشابة بينما بدأ مؤشر الثبات بين الأجيال في الانخفاض بالنسبة للأجيال الأصغر سنًا المولودين بعد عام 1970.

يُصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مقياسًا بديلاً للتنقل الاجتماعي من خلال "مؤشر التنقل

الاجتماعي العالمي" (*Global Social Mobility Index (GSMI)*). أثبتت دراسته أنماطاً مماثلة لنتائج دراسة البنك الدولي، حيث إن مستويات منخفضة من التنقل تُضخم الآثار السلبية الناتجة عن التفاوت في الدخل على التنمية والتقدم الاقتصادي، وتقدر الدراسة أن إجمالي النمو الإضافي التراكمي للناتج المحلي (مليون دولار أمريكي) بحلول عام 2030 مقابل زيادة عشرة نقاط في مؤشر GSMI، بحوالي 54209 لمصر، و13300 للمغرب، و80237 للسعودية، و6136 لتونس.

الشكل (12): العلاقة بين عدم المساواة والتنقل الاجتماعي

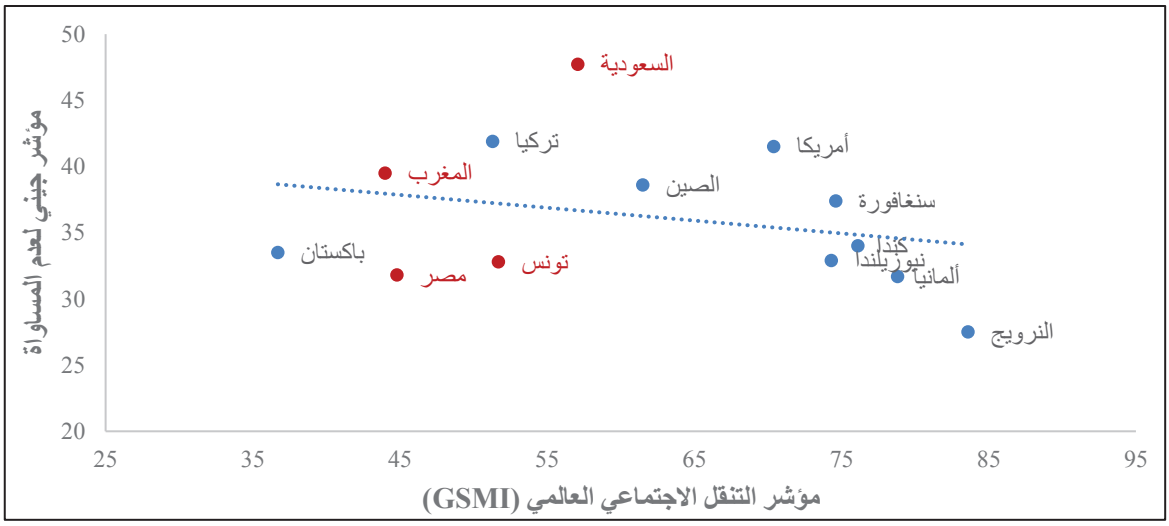

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي وقاعدة البيانات الموحدة لعدم المساواة في الدخل العالمي (*SWIID*).

تأسيساً على ذلك، من المهم معالجة نواقص التنقل الاجتماعي بهدف دعم مستويات الإنتاجية، خاصةً في ظل آثار جائحة كوفيد-19. وتتضمن قاعدة البيانات لمؤشر GSMI (82) دولة، منها أربع دول عربية وهي المغرب (في المرتبة 73)، ومصر (في المرتبة 71)، وتونس (في المرتبة 62) والسعودية (في المرتبة 52)[1]. ويمكن توضيح العلاقة بين عدم المساواة والتنقل الاجتماعي من خلال "منحنى غاتسبي العظيم" (*Great Gatsby Curve*) الذي يوضح "المرونة بين الأجيال" (*intergenerational elasticity*)[2] ومؤشر جيني لعدم المساواة، ويكشف أن البلدان ذات المستويات العالية من التنقل الاجتماعي النسبي تتمتع بمستويات أقل من عدم المساواة. وباستخدام مؤشر GSMI بدلاً من المرونة بين الأجيال، من الممكن عرض تلك العلاقة بين التنقل الاجتماعي وعدم المساواة، الشكل (12). يوضح خط الاتجاه أنه مع زيادة عدم المساواة، تنخفض درجة التنقل الاجتماعي. ومع ذلك، في حالة السعودية، توجد مستويات عالية من مؤشر عدم المساواة، ولكن لا يتم إعاقة التنقل بنفس القدر، ويمكن تفسير ذلك من خلال تصنيفها على أنها دولة عالية الدخل. بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة مثل النرويج وألمانيا وسنغافورة، من الواضح أن الدول العربية تواجه تحديات في تحقيق المساواة والتنقل، مما يعرقل تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية.

---

(1) World Economic Forum (2020). The Global Social Mobility Report 2020: Equality, Opportunity, and A New Economic Imperative.

(2) "المرونة بين الأجيال" (intergenerational elasticity) تتراوح بين 0 و1، حيث إن المرونة المنخفضة بين الأجيال تعني زيادة التنقل الاجتماعي.

ثانياً: التطورات الاجتماعية

السكان

النمو السكاني وحجم السكان

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2021 بحوالي 441 مليون نسمة، بزيادة 7.6 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2020. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2010 و2021 حوالي 1.88 في المائة، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية[1]. سجلت البحرين أعلى معدل نمو سكاني في عام 2021، حيث بلغ حوالي 3.13 في المائة. تمكنت بعض الدول العربية مثل السودان والأردن والقُمر والعراق وموريتانيا والسعودية وسورية والصومال وفلسطين واليمن من تحقيق معدلات للنمو السكاني تقع تحت سقف 3 في المائة سنوياً، مقابل حوالي 1.45 و 1.39 و 1.21 في المائة في مصر وليبيا وجيبوتي على التوالي، واستمر الانخفاض السريع لهذا المؤشر في بعض الدول الأخرى، حيث وصل في المغرب وتونس والجزائر إلى حوالي 1.01 و0.75 و0.98 في المائة على التوالي في العام ذاته، وهو ما يطرح إشكالية ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة متسارعة، وما ينجم عنه من رفع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات. يعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية منفردة، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملحق (8/2).

التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية بلغت في عام 2020 حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان، وهي نفس النسبة على مستوى دول العالم ككل والدول ذات الدخل المرتفع، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 67 في المائة في دول أمريكا اللاتينية، وإلى حوالي 69 في المائة في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. ومازالت نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية تمثل حوالي 30 في المائة من السكان. تجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلتيها في دول أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا حوالي 24 و 25 في المائة على التوالي[2]. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية من إجمالي السكان فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في الدول العربية الأقل نمواً، الملحق (9/2). وتطرح هذه المؤشرات تحديات جساماً على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة التوسع في برامج تنشئة ورعاية الشباب، وإيجاد مواطن للشغل وخلق نمو اقتصادي قادر على امتصاص البطالة، والقضاء على الاختلالات التي تحول دون ذلك، حيث إن الدول العربية بالرغم من ضعف الشريحة السكانية في سن العمل فيها مقارنةً بباقي أقاليم العالم تعاني من بطالة أوسع.

التوزيعات السكانية الأخرى

تشير البيانات المتاحة لعام 2021 إلى وجود تفاوت في أعداد السكان بين الدول العربية. تبلغ الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة، في عام 2021، حوالي 33 نسمة في كل كم^2. تعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس

---

(1) World Development Report (2022), The World Bank, Washington, D.C.

(2) قاعدة معلومات البنك الدولي (2022).

المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (36 نسمة/كم^2)، الصين (153 نسمة/ كم^2)، ألمانيا (240 نسمة/ كم^2)، الهند (464 نسمة/ كم^2)[1]. يمثل ضعف الكثافة السكانية عبئاً كبيراً على كاهل الدول العربية، حيث يزيد من كلفة البنى التحتية ويضعف كثافة استخدامها بسبب ترامي مواطن السكن وانتشارها على مساحات شاسعة، بالإضافة إلى الطبيعة الصحراوية لجل أراضي الدول العربية. بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2020 حوالي 66 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلاتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 56 في المائة، وفي الدول النامية البالغة حوالي 35 في المائة، وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء البالغة حوالي 41 في المائة[2]، الملحق (9/2)، وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم، ويمثل ذلك تحدياً تنموياً آخر يتطلب من الدول العربية السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي بسرعة كبيرة على البنى التحتية الحضرية.

التعليم

المؤشرات التعليمية

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

يعتبر قطاع التعليم خاصة التعليم الأساسي أحد أهم محددات كفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. بلغ معدل القيد الإجمالي[3] في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة حتى عام 2020، حوالي 104.4 في المائة (الملحق 10/2-أ) مقابل حوالي 101.6 في المائة في دول العالم ككل والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وحوالي 103.6 في المائة في الدول ذات الدخل المنخفض[4]. ماتزال الدول العربية الأقل نمواً تواجه نقصاً حاداً في مستوى القيد في المرحلة الأولى من التعليم. تشير بعض الدراسات[5] إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في بعض البلدان العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى، ما يعني الحاجة لاتخاذ إجراءات فعالة للمزيد من الإصلاحات في الأنظمة التربوية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة. وبما أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2030 على مستوى معدلات القيد الإجمالي أضحى في متناول كل الدول العربية عدا السودان وجيبوتي والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، في عام 2020، حوالي 79.0 في المائة و73.8 في المائة و32.6 في المائة على التوالي، فإن عليها أن تتجه صوب رفع مستوى التعليم وتطويره وإحلال الأساليب التربوية الحديثة (البيداغوجيا) محل الطرق التقليدية.

فيما يتعلق بمعدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة 2010-2020. من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوافرة أن جميع الدول العربية، عدا الصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحقان (10/2-ب) و (10/2-ج). يمكن لعدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم أن يتسبب في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، كما أن الآثار السلبية المترتبة عن وجود فوارق في التعليم قد تفوق تلك الناتجة عن الفوارق في الدخل.

---

(1) قاعدة معلومات البنك الدولي (2022).
(2) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2021).
(3) يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.
(4) حسب تصنيف البنك الدولي، فإن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع هي الدول التي يتراوح دخل الفرد السنوي فيها بين 4,045 دولاراً أمريكياً و 12,535 دولاراً أمريكياً، والدول ذات الدخل المنخفض يكون دخل الفرد السنوي فيها أقل من 1,036 دولاراً أمريكياً.
تقرير التنمية البشرية (2020) وقاعدة بيانات البنك الدولي (2022).
(5) دراسات من الـ OECD واليونيسكو (2020).

القيد في مرحلة التعليم الثانوي

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2020، حوالي 81.7 في المائة، ويزيد هذا المعدل عن المؤشر العالمي (حوالي 76 في المائة)، وعن معدل الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي 77.2 في المائة)، ويقل عن مثيليه في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (حوالي 92.7 في المائة) وفي الدول ذات الدخل المرتفع (حوالي 106.4 في المائة)[1]، كما تشير البيانات المتوافرة خلال الفترة 2010-2020 حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول العربية، عدا الأردن وسورية وقطر ولبنان، الملحق (10/2-أ). بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة ذاتها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 65.1 في المائة، وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي (حوالي 64.9 في المائة)، الملحق (10/2-ب). ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2020، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في ثلاث عشرة دولة عربية مقابل عشر دول عربية في عام 2010، وعلى العكس، سجلت كل من اليمن والعراق والصومال زيادة في معدلات القيد لصالح الذكور، الملحق (10/2-ج). تظهر هذه المؤشرات أن الدول العربية، عدا بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة قيد في هذه المرحلة التعليمية تفوق المعدل العالمي، مما يمكنها من الاتجاه إلى تحسين نوعية التعليم والرفع من مستوياته والتركيز على الاختصاصات العلمية والتقنية، فقد يكون من المجدي استخدام مقاربات أخرى لقياس مستويات تحصيل الطلاب.

القيد في مرحلة التعليم العالي

يستأثر التعليم العالي، ضمن منظومة التربية والتعليم، بدور محوري في بناء اقتصاد المعرفة، إذ يعزز رفد أسواق العمل بالقوة العاملة عالية التأهيل، وقد أصبحت المعرفة والمهارات الرفيعة هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير وشديد التنافس. يعتمد نجاح أي دولة اليوم على كمية ونوعية رأس مالها الإنساني من العناصر البشرية عالية التخصص ومتميزة الكفاءة، ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال إرساء اقتصاد المعرفة.

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوافرة، حتى عام 2020، حوالي 41.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيليه في باقي الدول النامية ودول العالم ككل، إلا أنه يقل عن مؤشري الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع.[2] تتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً ملحوظاً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية هذه القائمة بحوالي 70.6 في المائة، تليها البحرين بنحو 61.8 في المائة، والكويت بنحو 61.1 في المائة، وتونس بنحو 60.3 في المائة، ثم الإمارات بنحو 53.7 في المائة، والجزائر بنحو 51.4 في المائة، ومازالت مؤشرات جيبوتي وموريتانيا والقُمر منخفضة ودون معدل 10 في المائة. بشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 2010-2020، في معظم الدول العربية، عدا الأردن حيث تراجع هذا المعدل من 37.3 في المائة إلى 33.6 في المائة خلال الفترة المذكورة، والبحرين من 44 في المائة إلى 31.8 في المائة، والعراق من 15.4 في المائة إلى 12 في المائة، وفلسطين من 47.9 في المائة إلى 43.1 في المائة، ولبنان من 48.4 في المائة إلى 38.1 في المائة، وليبيا من 58.0 في المائة إلى 50.3 في المائة، الملحق (10/2-أ). مازال البحث العلمي في البلدان العربية يواجه بعض التحديات، كما أن ترتيب الجامعات العربية

[1] قاعدة معلومات البنك الدولي (2022).

[2] الدول ذات الدخل المرتفع هي الدول التي يكون فيها دخل الفرد السنوي أكثر من 12,535 دولاراً أمريكياً.

في المقارنات الدولية (على سبيل المثال ترتيب شانغهاي) يعد متواضعاً نسبياً بالنظر للإمكانيات المتاحة.

معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم

وصل المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) إلى حوالي 12.4 سنة في عام 2020، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 13.9 في المائة) ودول العالم ككل (12.5 سنة)[1].

بالنسبة إلى الدول العربية فرادى، تقدر سنوات التمدرس بحوالي 15.7 سنة في الإمارات، وحوالي 16.3 سنة في البحرين، وحوالي 10.6 سنة في الأردن، وحوالي 13.6 سنة في مصر. ويشير التطور الإيجابي في متوسط سنوات التمدرس وأداء مؤشرات التعليم الأخرى إلى إمكانية تحقيق تقدم ملموس في مستوى تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية، الملحق (11/2). فيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسب مازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، ففي عام 2020 وصلت النسبة إلى 38 في المائة في السودان، و33 في المائة بجيبوتي، و32.7 في المائة بسورية، بينما تنخفض النسبة إلى أقل من 5 في المائة في كل من الإمارات والبحرين، وتونس والجزائر وعمان وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب.

ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى عوامل عديدة، منها عدم قدرة بعض الأسر على تحمل تكاليف الدراسة وضرورة العمل لمساعدة الأسرة بالنسبة لبعض الأطفال خاصة في الريف، وعدم جاذبية المدارس الحكومية بصفة عامة. ويعتبر التسرب المدرسي عاملاً أساسياً لارتفاع نسب البطالة نظراً إلى حرمان الطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من الحصول على تعليم علمي ومهني يمكنهم من المنافسة في سوق العمل، الملحق (11/2) والشكل (13).

[1] مؤشرات البنك الدولي (2022)، وقاعدة معلومات اليونسكو (2022).

الشكل (13): معدلات التمدرس ونسب التسرب من التعليم 2020

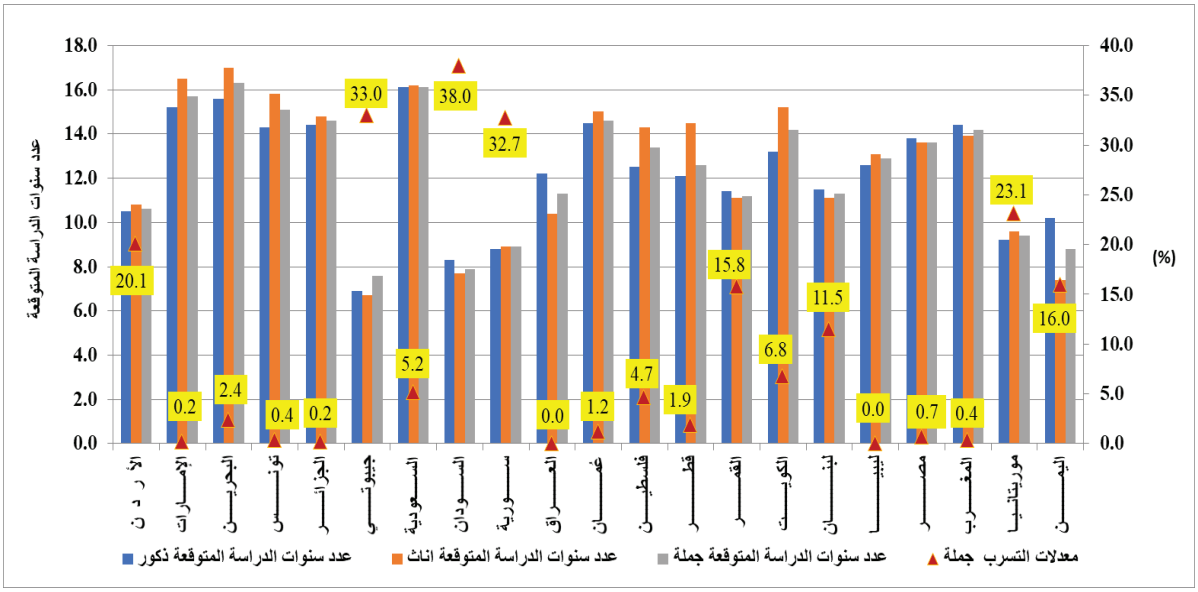

المصدر: ملحق (11/2).

الإنفاق على التعليم

يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2020، بحوالي 3.5 في المائة، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية (4.4 في المائة) ودول العالم ككل (4.6 في المائة)[1]. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، بلغ المتوسط العربي في عام 2020 حوالي 11.3 في المائة، وهو ما يقل عن مثيليه في كل من الدول النامية (15.6 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14.3 في المائة)[2]. على مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغت هذه النسبة 23.4 في المائة في الإمارات، وتراوحت بين 15 في المائة و20 في المائة في كل من الجزائر والسعودية وسورية وفلسطين والقمر والمغرب واليمن، في حين انخفضت إلى أقل من 10 في المائة في البحرين وتونس والصومال وقطر ولبنان ومصر وموريتانيا خلال عام 2020، الملحق (12/2). وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، فإن هناك المزيد من مجالات التحسين الممكنة فيما يخص الأنظمة التعليمية، كما تعمل الدول العربية حاليا على إيلاء المزيد من الاهتمام لكفاءة الإنفاق، من خلال ترشيد الموارد مع السعي إلى تعظيم العائد الاقتصادي عليها.

الأمية

تطور مؤشرات الأمية

قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية في عام 2020 بحوالي 24.6 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت حوالي 33.9 في المائة[3].

سجل معدل الأمية بين البالغين في عام 2020 تزايداً عما كان عليه في عام 2010 في قطر، وتونس، والسودان، والقمر، وموريتانيا. وبالمقابل،

---

(1) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2021).

(2) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2021).

(3) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2021)، وقاعدة بيانات البنك الدولي (2022).

سـجل هذا المعدل تراجعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية الأخرى، خلال الفترة 2010-2020، حيث انخفض إلى حوالي النصف في فلسطين والكويت، وإلى حوالي الربع في كل من الأردن والإمارات والسعودية، الملحق (13/2-أ).

الأمية بين الشباب

تقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15-24 سنة) بحوالي 13.7 في المائة، وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 11.6 في المائة، كما بلغت بين الشابات الإناث حوالي 15.9 في المائة. تفوق هاتان النسبتان مثيلاتهما في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث تصل إلى الضعف، الشكل (14).

الشكل (14): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2020)

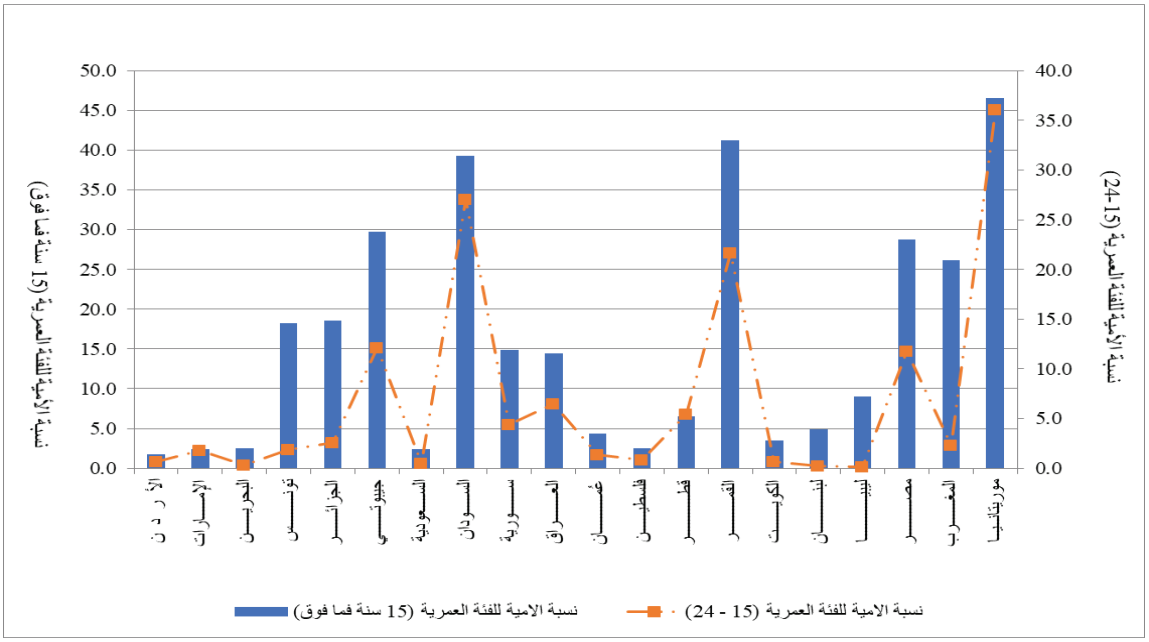

المصدر: ملحق (13/2-أ).

الأمية بين الإناث

تبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 31.8 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تقارب أو تفوق 40 في المائة في جيبوتي والسودان، والقمر، وموريتانيا، واليمن. ينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، رغم تحسن هذا المؤشر في معظم الدول العربية، باستثناء الأردن والسودان وفلسطين وقطر والقمر ومصر، الملحق (13/2-أ) و (13/2-ب).

الأوضاع الصحية

نطاق الخدمات الصحية

تمكنت معظم الدول العربية، حسب آخر بيانات متوافرة، من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث تجاوزت في عام 2020 نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية نسبة 90 في المائة في معظم الدول العربية، بينما بلغت هذه النسبة حوالي 69 في المائة في المغرب، و85 في المائة في العراق، و61 في المائة في جيبوتي، و53 في المائة في اليمن، لتنخفض إلى أقل من 30 في المائة في السودان والصومال وموريتانيا. يتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (14/2).

تشير الإحصاءات المتوافرة، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يصل متوسط عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في جل الدول العربية إلى ما لا يتجاوز حوالي 100 طبيب. وبلغ عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة كمتوسط عام في جل الدول العربية حوالي 220 ممرضة، حيث تراوح في أربع عشرة دولة عربية بين حوالي 150 ممرضة في الجزائر وسورية وحوالي 730 ممرضة في قطر. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والصومال والقمر والسودان وجيبوتي ندرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين حوالي 3 أطباء وحوالي 50 طبيباً وما بين حوالي 10 ممرضات وحوالي 90 ممرضة، كما تعاني هذه الدول (باستثناء القمر وجيبوتي) ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1.1 ألف شخص في الصومال ليصل إلى حوالي 2.5 ألف شخص في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين حوالي 148 شخصاً في العراق وحوالي 780 شخصاً في فلسطين، وقد بلغ المتوسط العام لجل الدول العربية حوالي 714 شخصاً مقابل كل سرير، الملحق (14/2).

الإنفاق على الصحة

بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2019 حوالي 5.1 في المائة، وتقل هذه النسبة عن مثيلاتها في الأقاليم المختلفة الأخرى، حيث بلغت في الدول ذات الدخل المرتفع حوالي 12.5 في المائة، وفي الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع حوالي 5.3 في المائة، وفي دول أوروبا حوالي 9.4 في المائة، وكذلك عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 9.8 في المائة[1]، الملحق (14/2). تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية، وترجح نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2019، حيث تبلغ حوالي 58.4 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلاتها في باقي الأقاليم النامية، وتكاد تقترب من النسبة المسجلة في الدول ذات الدخل المرتفع (حوالي 61.7 في المائة) ومن المتوسط العالمي (حوالي 59.8 في المائة). يتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 13 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 49 في المائة في العراق ولبنان، و87 في المائة في الكويت، وتضم هذه المجموعة باقي الدول العربية، فيما عدا السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، والقمر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، حيث تراوحت فيها هذه النسبة بين 10 في المائة في اليمن و45 في المائة في سورية والصومال، الملحق (14/2).

[1] قاعدة معلومات البنك الدولي (2022).

المؤشرات الصحية في الدول العربية

يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط بنجاعة الوقاية والاستشفاء. إن حملات تطعيم الأطفال، ونوعية المياه وجودة الصرف الصحي، وكذلك توافر آليات العلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل هذه المعطيات تؤثر بصفة مباشرة في هذا المؤشر. بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 17 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2020، ويقل هذا المعدل عن مثيليه في الدول النامية (52 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعلى المستوى العالمي (28 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً نسبياً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 3 وفيات فقط لكل ألف مولود حي[1]. على مستوى الدول العربية فرادى، انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2020 في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا، كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 22 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2020، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 63 و 38 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 4 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. ومازال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في الصومال، الملحق (15/2).

على مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 2010 و2020، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف، الشكل (15).

الشكل (15): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (2010-2020) (لكل 1000 مولود حي)

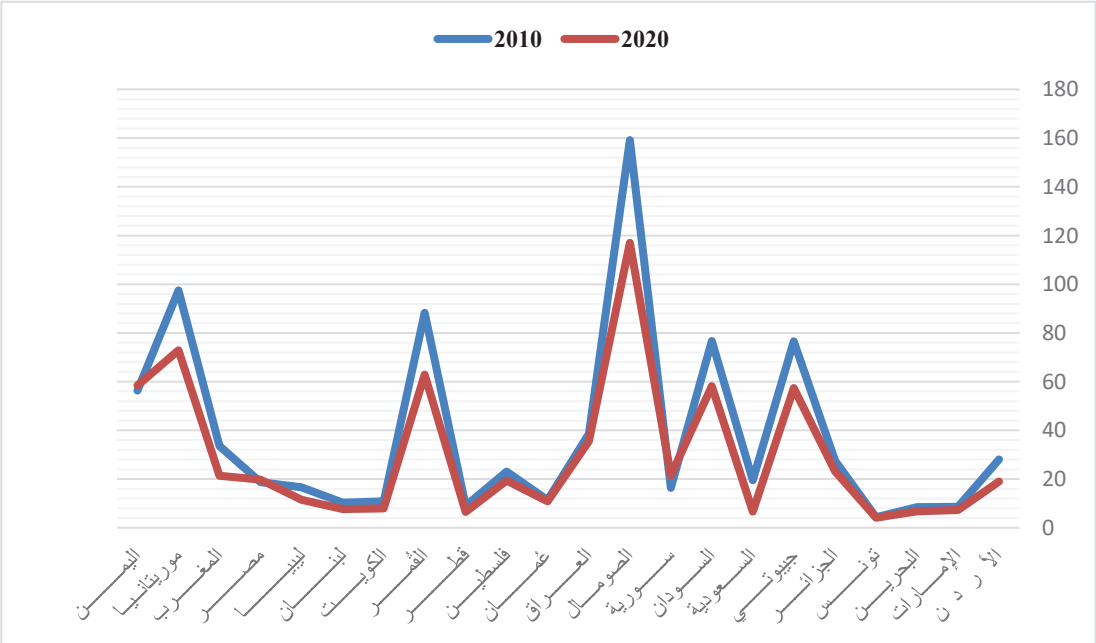

المصدر: ملحق (15/2).

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2020) وقاعدة بيانات البنك الدولي (2022).

تشير البيانات المتاحة لوجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين تمكن البلدان العربية كمجموعة من تحقيق نجاح معتبر رغم الطبيعة الجغرافية لأراضيها، حيث فاق بكثير ما حققته الدول النامية ككل، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 95 في المائة في الدول العربية في عام 2020، مقارنة بحوالي 67 في المائة في الدول النامية، وبحوالي 90 في المائة في دول العالم ككل، ويكاد المؤشر العربي يقترب مما حققته دول أوروبا (98 في المائة)[1]. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية ما تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 98 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 89 في المائة في عام 2020. أما في الدول النامية ككل، فتصل هذه النسبة إلى حوالي 85 في المائة في الحضر و57 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم مجتمعة إلى 96 في المائة في الحضر و82 في المائة في الريف.

بالنسبة لتوافر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوافر لجميع السكان في ست دول، هي: الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت وليبيا، في حين تتوافر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في تسع دول أخرى، هي: الأردن وتونس والجزائر وسورية والعراق وفلسطين ولبنان وعمان ومصر، بينما تتراوح هذه النسبة بين 56 و61 في المائة في الصومال والسودان واليمن، وحوالي 76 في المائة في جيبوتي، وحوالي 72 في المائة في موريتانيا، وبهذا تكون الدول العربية ككل قد حققت الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لديهم مياه الشرب الآمنة إلى حوالي النصف بين عامي 2010 و 2020، الملحق (16/2).

على صعيد توافر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2020 نحو 92 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ حوالي 37 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ حوالي 78 في المائة[2].

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن البحرين والسعودية والعراق وقطر والكويت قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن 9 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي: الأردن والإمارات وتونس وعمان وفلسطين ولبنان وليبيا والمغرب ومصر، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلاَّ لحوالي 37 في المائة من السكان في السودان، و 36 في القمر، الملحق (16/2).

العمالة

معدل نمو وحجم القوى العاملة

تقدر نسبة القوى العاملة في عام 2020 بحوالي 47.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام ذاته، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة في بعض الدول العربية (الإمارات، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، فلسطين، وموريتانيا)، الملحق (17/2).

[1] منظمة الصحة العالمية تقرير World Health Statistics (2022).

[2] منظمة الصحة العالمية تقرير World Health Statistics (2021).

يعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 1.8 في المائة في الفترة 2010-2020، ويرجع ذلك إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. من المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجةً لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمراً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تطور مساهمة الإناث في أسواق العمل

مازالت حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبة 19.9 في المائة سنة 2020، بما يمثل أعلى مستوى لفجوة النوع في سوق العمل على مستوى العالم. وتتدنّى حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من السعودية والعراق وعمان وقطر واليمن، حيث لا تتجاوز نسبة 15.8 في المائة في السعودية، ونسبة 7.9 في المائة في اليمن، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً.

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2020 أن حوالي ثلثي إجمالي القوى العاملة العربية يتركز في مصر والسعودية والجزائر والمغرب والسودان. وقد استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من العاملين (حوالي 62.8 في المائة)، يليه قطاع الصناعة الذي حاز على 22 في المائة من القوى العاملة، بينما تصل نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى حوالي 15.2 في المائة، الشكل (16).

الشكل (16): التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2020)

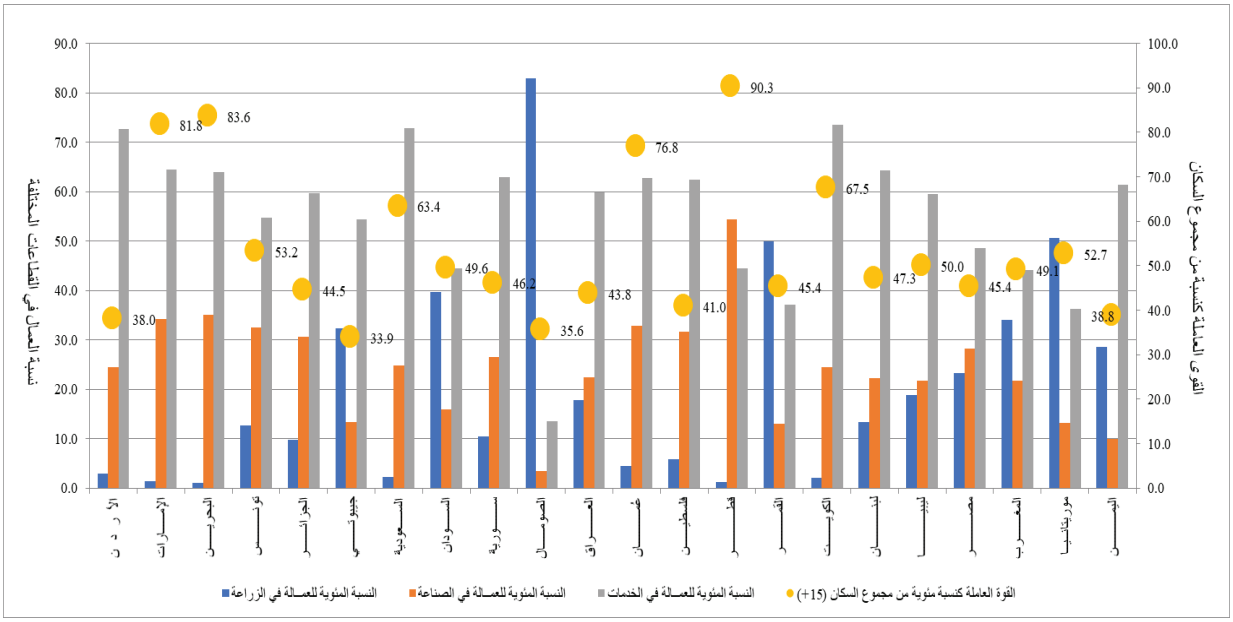

المصدر: ملحق (17/2).

البطالة

تطور مؤشرات البطالة

قُدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2021 بحوالي 11.3 في المائة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 15.4 مليون عاطلٍ، وتتصدر بالترتيب من حيث معدلات البطالة جيبوتي (28.4 في المائة)، وفلسطين (26.0 في المائة)، والأردن (24.1 في المائة)، والصومال (19.9 في المائة)، والسودان (19.8 في المائة)، وليبيا (19.6 في المائة). أما من حيث عدد العاطلين، فيُمثل مجموع عدد العاطلين في كل من السودان ومصر والجزائر والعراق والمغرب أكثر من 60 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، الملحق (18/2).

هيمنت جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي للعام الثاني على التوالي، مما حال دون حدوث انتعاش كامل ومتوازن لأسواق العمل، حيث أدت الجائحة إلى تقليص النشاط الاقتصادي والطلب على العمالة بشكل كبير في عدد من القطاعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض يُقدر بنسبة 4.4 في المائة في إجمالي ساعات العمل في جميع أنحاء العالم في الربع الثاني من عام 2021، أي بانخفاض قُدر بحوالي 4.8 في المائة بالمقارنة مع الربع الأول من نفس العام، و8.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2020[1].

تفاوتت درجات التعافي بشكل كبير بين الدول العربية وبين مختلف القطاعات داخل نفس الدولة. وتأثّرت أسواق العمل في البلدان منخفضة الدخل أكثر من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض معدلات التطعيم وضيق الحيز المالي لدى بعض هذه الدول حيث حدت هذه العوامل من قدرتها على اتخاذ الاجراءات الملائمة لإنعاش الاقتصاد والتخفيف من تأثير الجائحة على أسواق العمل، وعدم توفر البنى الأساسية التي تمكن هذه الدول من تبني أنظمة العمل عن بُعد. وبصفة عامة، تضررت الاقتصادات التي تعتمد على صادرات السلع أو السلع كثيفة العمالة أكثر من غيرها، وكذلك الاقتصادات المعتمدة على قطاع الخدمات بشكل عام، والسياحة بشكل خاص، وذلك نتيجة تقلبات الطلب العالمي منذ بداية الجائحة.

كانت فئات الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية والنساء من أكثر الفئات تضرراً، حيث إن القطاعات التي انكمشت أكثر من غيرها بسبب الجائحة، مثل الفنادق والمطاعم والقطاع الخدمي بشكل عام، هي القطاعات التي تعتمد أكثر من غيرها على توظيف حصص أعلى من الشباب والنساء وذوي المهارات المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن سوق العمل غير الرسمي في الدول العربية كمثيلاتها في بقية دول العالم، لم تلعب دورها المعهود في أثناء فترات الركود الاقتصادي من خلال امتصاصها للعمالة المسرحة من القطاع الرسمي، حيث تأثّر هذا القطاع أيضاً بالجائحة نتيجة كون الغالبية العظمى من المؤسسات غير الرسمية صغيرة أو متناهية الصغر وليس لها القدرة الكافية على تحمل الصدمات الاقتصادية، فضلاً عن أنها لم تتمكن من الوصول إلى الدعم الحكومي المقدم لمؤسسات القطاع الرسمي للحد من أضرار الجائحة وضمان استمرارية هذه المؤسسات. وفق بعض الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية، فإن الشركات الأصغر لم تتعرض لخسائر أكبر في العمالة فحسب، بل تعرضت أيضًا لانخفاضات أكبر في ساعات العمل مقارنة بالشركات الأكبر[2]. ويُبين الشكل (17)، تقديرات النسبة المئوية لساعات العمل الضائعة في

---

(1) ILO (2021). World Employment and Social Outlook: Trends 2021.

(2) ILO (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Eighth Edition", ILO Briefing Note, 27 October 2021. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_824092.pdf.

الدول العربية خلال عامي 2021 و2020 مقارنة بآخر ربع قبل بداية الجائحة، أي الربع الرابع من عام 2019.

يُبين الشكل (17) أن النسبة المئوية للساعات الضائعة مقارنة بالفترة قبل بداية الجائحة، كانت أقل في عام 2021 من عام 2020 تقريباً في كل الدول العربية، باستثناء تونس ولبنان واليمن التي تمر بظروف داخلية غير مواتية، وذلك نتيجة لبدء تعافي اقتصادات هذه الدول من تأثيرات الجائحة، رغم أن تأثير هذا التعافي في أسواق العمل كان متبايناً، حسب ظروف كل دولة وخصائصها الاقتصادية.

كان تأثير الجائحة في أسواق العمل أكثر وقعاً على الطبقات الهشة والفقيرة من خلال تسريحهم من العمل أو تخفيض ساعات العمل مما يعني تراجع دخلهم، وكان تأثير الوباء أكبر في الدول التي لديها مستويات أعلى من عدم المساواة، وظروف عمل متباينة بين القطاعات، وأنظمة حماية اجتماعية أضعف، وحيز مالي ضيق.[1] عانت بعض القطاعات وعمالها تقليصاً في حجم نشاطها بينما شهد البعض الآخر توسعًا، ومن المتوقع أن تُحدث الجائحة تغييرات هيكلية مرجح أن تكون لها آثار دائمة في أسواق العمل، لا سيما من حيث زيادة استخدام التكنولوجيا الموفرة لليد العاملة، وتزايد مستويات اعتماد أنظمة العمل عن بُعد وإن كان بوتيرة أقل من غيرها في الأقاليم الأخرى.

الشكل (17): متوسط نسبة ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كوفيد-19 في الدول العربية عامي 2020 و 2021*

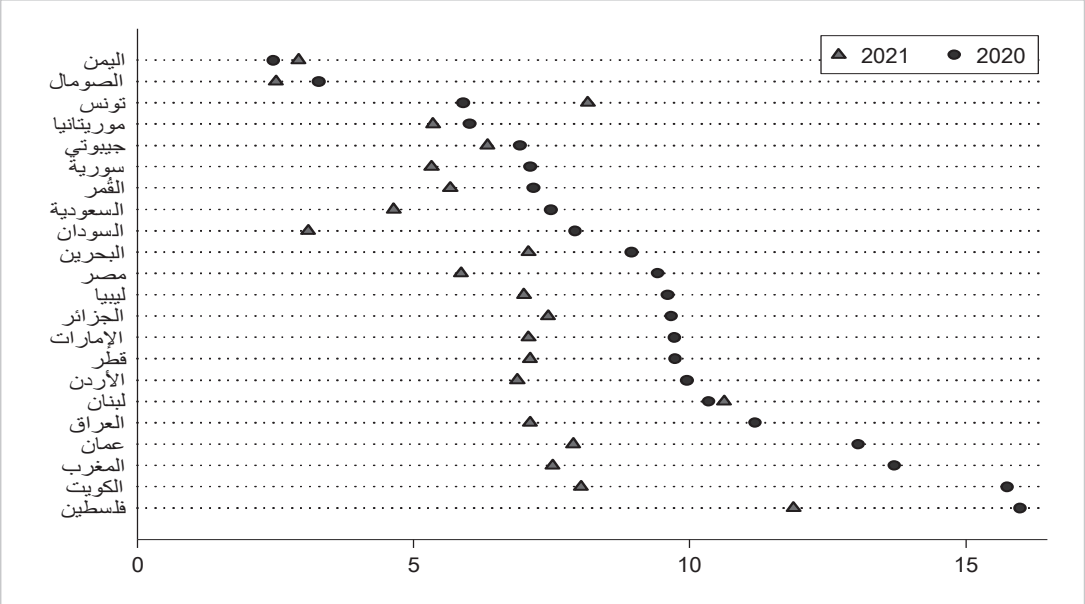

* يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للساعات الضائعة مقارنة بآخر ربع قبل الأزمة، أي الربع الرابع من عام 2019.
المصدر: مُعِدّو التقرير بناءً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

[1] ILO (2022). World Employment and Social Outlook: Trends 2022.

أهم خصائص البطالة في الدول العربية

تتميز أسواق العمل في الدول العربية بنقص استخدام العمالة، خاصة بالنسبة للشباب المتعلم، وبفجوات كبيرة بين الجنسين في نتائج سوق العمل خاصة من حيث المشاركة في القوى العاملة والوصول إلى فرص العمل اللائق. تنعكس هذه الخصائص في انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل، وانخفاض معدلات التوظيف وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين المتعلمين، وتُعزى هذه النتائج إلى الخصائص والهياكل الاقتصادية للدول العربية وقلة تنوعها وهيمنة القطاع العام ونقص فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي.

وفق آخر بيانات متوافرة، بلغ متوسط حصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا حوالي 33 في المائة من إجمالي العاطلين في الدول العربية، بينما بلغت حصة النساء حوالي 38 في المائة، الملحق (18/2). يشكل خريجو الجامعات حوالي 30 في المائة من إجمالي عدد العاطلين، بينما يبلغ متوسط نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة حوالي 62.3 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، وبلغ متوسط معدل مشاركة الإناث في سوق العمل في الدول العربية 30 في المائة، وهي من أضعف معدلات المشاركة في سوق العمل في العالم. سجّلت الدول العربية متوسط معدل بطالة للإناث قدر بحوالي 20.5 في المائة، أي حوالي ضعف متوسط البطالة عند الذكور.

من بين الخصائص الأخرى لأسواق العمل في الدول العربية ارتفاع حصة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب (NEET). ويُغطي هذا المفهوم ليس فقط العاطلين عن العمل، بل أيضاً الذين هم خارج قوة العمل ولا يتلقون أي تعليم أو تدريب، ومن ضمنهم المتسربون من المؤسسات التعليمية والعازفون عن سوق العمل.[1] وهو أحد المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف الثامن المتمثل في "تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع".[2]

لدى الدول العربية كمجموعة أعلى معدل مؤشر NEET بالمقارنة مع عدد من المناطق الأخرى في العالم، حيث يُقدر متوسط هذا المؤشر بحوالي 30 في المائة، ويتراوح بين 19.3 في المائة في جيبوتي، و44.8 في اليمن، الشكل (18).

سجّلت الدول العربية تفاوتاً كبيراً لمتوسط حصة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب بين الإناث والذكور، حيث تبلغ حصة الإناث أكثر من ثلاثة أضعاف حصة الذكور في العراق وحوالي الضعفين في اليمن، وتتراوح في بقية الدول الأخرى بين 1.3 إلى 2.9 ضعف.

[1] ILO (2015), What does NEETs mean and why is the concept so easily misinterpreted? Technical Brief No.1

[2] ILO (2021). World Employment and Social Outlook: Trends 2021.

الشكل (18): متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية (وفق آخر بيانات متوافرة لكل دولة) (%)

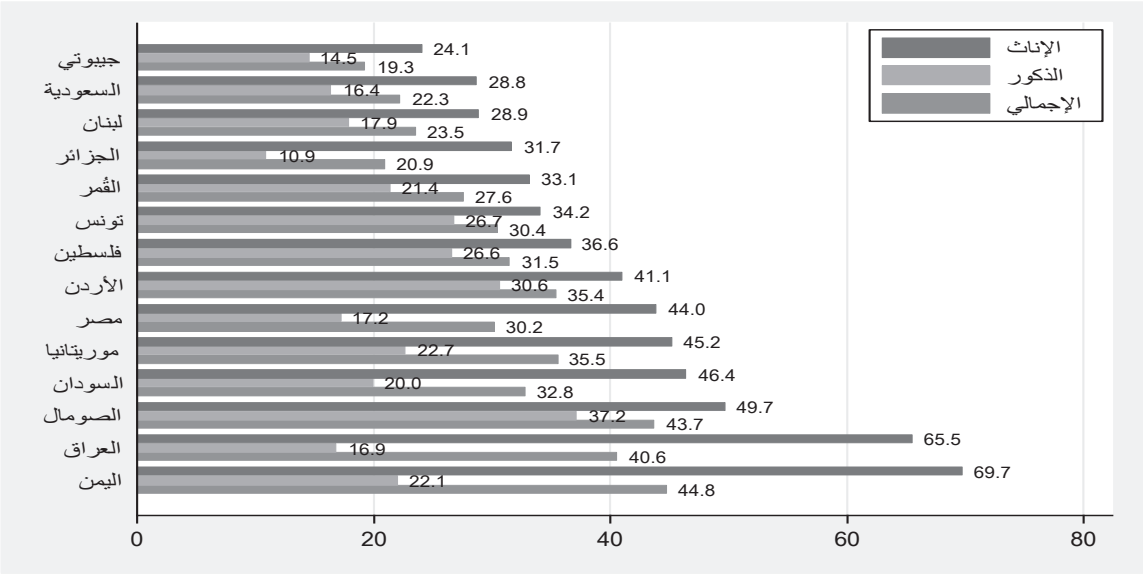

المصدر: مُعِدّو التقرير بناءً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

إطار (2): تأثير أوضاع سوق العمل على الهجرة بالدول العربية

يوفر الاقتصاد المعولم فرصاً لتنقل المهاجرين الذين يتطلعون إلى آفاق اقتصادية واجتماعية أفضل، سواءً على الصعيد الدولي أو المحلي (من الريف إلى الحضر). وينجذب كل من المتخصصين ورواد الأعمال المؤهلين وكذلك العمال ذوي المهارات المنخفضة إلى الهجرة، من خلال عوامل "الدفع والجذب" التي ترجع إلى العوامل الاقتصادية والبيئية والديموغرافية التي تدفع الناس من أماكن المنشأ إلى أماكن المقصد[1]. تشمل عوامل الدفع الرئيسية في المنطقة العربية: محدودية الفرص الاقتصادية، وتجزئة سوق العمل وعدم تطابق المهارات مع احتياجات أسواق العمل، وعقبات في الحصول على التعليم، وعدم الاستقرار الاقتصادي والأوضاع الداخلية[2]، مما يؤدي إلى اختلالات هيكلية في أسواق العمل.

وفقًا لتقديرات الإسكوا[3]، استضافت المنطقة العربية في عام 2017 أكثر من 38 مليون مهاجرٍ ولاجئ يمثلون حوالي 14.8 في المائة من إجمالي 258 مليون مهاجر حول العالم، كما أدّت النزاعات والضغوط البيئية في المنطقة العربية إلى نزوح داخلي لحوالي 15 مليون شخص. تؤثر هذه الأنماط التنقلية تأثيراً كبيراً في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة، لاسيما على هياكل سوق العمل. يتضح ذلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث كان حوالي 74 في المائة من المهاجرين في المنطقة يعيشون في دول المجلس في عام 2017، مقارنة بحوالي 19 في المائة في دول المشرق، وحوالي 4 في المائة في البلدان العربية الأقل نمواً، وحوالي 3 في المائة في دول المغرب العربي، كما أن معظم هؤلاء المهاجرين في دول مجلس التعاون عمال مؤقتون لا يزيد تحصيلهم العلمي عن التعليم الابتدائي فقط، وهو ما يؤثر في التركيبة السكانية ما بين المواطنين والمهاجرين. تؤثر العمالة الوافدة في فرص العمل المتاحة للمواطنين، نظراً إلى أن المهاجرين في أغلب الأحيان يتقاضون أجوراً منخفضة، مما يمنحهم ميزة تنافسية في سوق العمل.

إن الهجرة في المنطقة العربية أكثر شيوعًا بين الشباب، ويرجع ذلك إلى معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب، والتي تقدر بنحو 25 في المائة، وهي حوالي ضعف المتوسط العالمي البالغ 13 في المائة، كما تقدر الإسكوا بطالة الشباب في عام 2017 بنسبة 43.1 في المائة في فلسطين، وبنسبة 41.2 في المائة في ليبيا، وبنسبة 34.9 في المائة في الأردن، وبنسبة 34.7 في المائة في تونس، وبنسبة 33.0 في المائة في مصر. تساهم هذه المعدلات المرتفعة في تحركات السكان، لاسيما مع وجود الأجور المنخفضة وضعف مستوى التعليم، مما يؤثر في قرارات المهاجرين بالمغادرة بحثًا عن ظروف معيشية أفضل، ويؤدي ذلك إلى "هجرة العقول" (*brain drain*) ونقص العمالة المؤهلة عالية المهارة اللازمة في قطاعات معينة.

علاوة على هذا، تشير دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية حول تدفقات الهجرة في دول البحر المتوسط العربية[4] إلى أن انتشار العمالة غير الرسمية وضعف تنفيذ القواعد المعمول بها يؤدي إلى مستوى عالٍ من المرونة الفعلية في أسواق العمل، مما يحد من حقوق العاملين وآفاق الحصول على وظيفة جديدة. ونتيجة لذلك، فإن تقسيم أسواق العمل (*labor market segmentation*) الاجتماعي والتعليمي والقطاعي وغير الرسمي أمر بالغ الأهمية في المنطقة العربية، مما يزيد من ضغوط الهجرة. كذلك، فإن انتشار الاقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع مع وجود أنظمة تعليم غير فعالة يؤدي إلى ركود الإنتاجية الإجمالية، مما يمثل أحد عوامل "الدفع" للمهاجرين وتشجيعهم على الهجرة، كما أن العمالة غير الرسمية المرتفعة للمهاجرين تشكل أيضاً تحدياً في توفير فرص العمل اللائقة للعمالة المحلية غير الماهرة، مما يزيد ضغوط الهجرة عليهم أيضاً.

لعلاج هذه الهشاشة في سوق العمل، يتطلب حلّ التحديات الهيكلية من خلال تشجيع السياسات التي تعمل على الارتقاء بأنظمة التعليم والتدريب الوطنية والمهنية، وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية وجعلها محوراً رئيسياً في جميع السياسات الاقتصادية والصناعية، ووضع الحوافز اللازمة وقوانين سوق العمل وأنظمة المراقبة لتحويل العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، وإيجاد بيئة استثمار ملائمة ومناخ اجتماعي وسياسي أكثر استقراراً.

---

(1) Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World. 5th edition. Guilford Press.

(2) "Migration in the Middle East and North Africa: What are the Public Perceptions in the Region?" (March 2021). Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Konrad-Adenauer-Stiftung.

(3) ESCWA Situation Report on International Migration 2019: The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Context of the Arab Region.

(4) European Commission (2010). Labor Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries (AMCs) Determinants and Effects.

نظرة عامة

بلغت **المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية** خلال عام 2021 حوالي 75.2 مليون هكتار، تمثل 38.2 في المائة من المساحة القابلة للزراعة، حيث يحد شح المياه من إمكانية استغلال معظم مساحة الأراضي القابلة للزراعة. بلغت **مساحة المراعي** الطبيعية في الدول العربية في عام 2021 حوالي 379.8 مليون هكتار وذلك بانخفاض بحوالي 1.6 في المائة مقارنةً بعام 2020، فيما بلغت **مساحة الغابات** حوالي 37.9 مليون هكتار بزيادة تقدر بحوالي 0.3 في المائة مقارنة بعام 2020. تشهد مساحة الغابات في الدول العربية انحساراً سنوياً ينجم معظمه عن التوسع الزراعي والقطع الجائر للأشجار والتصحر، وضعف برامج تنمية الغابات وحمايتها.

تعاني الدول العربية ندرة المياه، حيث لم يتجاوز متوسط حصة الفرد من المياه المتجددة في عام 2021 حوالي 600 متر مكعب، ويتزايد هذا التحدي عاماً بعد عام بسبب النمو السكاني، وتراجع مخزون المياه وعوامل أخرى. من المرجح أن تواجه أوضاع المياه في الدول العربية مزيداً من التحديات بسبب التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ الذي سيؤثر على أنماط درجات الحرارة والأمطار وتدفقات الأنهار، وبسبب المخاطر الناجمة عن تدفق نسبة من موارد المياه المتجددة في بعض الدول العربية من خارج المنطقة.

تقدر القوى **العاملة في القطاع الزراعي** بحوالي 24.1 مليون نسمة تمثل حوالي 15.2 في المائة من إجمالي القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. تعتبر هذه النسبة من أقل النسب بين الدول النامية، وهي تتأثّر بالهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف الاقتصاد الريفي وتدني مستوى الخدمات العامة فيه.

تعاني الدول العربية من ظاهرة التصحر حيث بلغ مجموع المساحات المتصحرة حوالي 9 مليون كم^2 تمثل حوالي 68 في المائة من مساحة هذه الدول. ويتركز معظم هذه المساحة في منطقة المغرب العربي بنسبة 53.4 في المائة. وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر حوالي 3.6 مليون كم^2.

سجل **الإنتاج النباتي** في الدول العربية في عام 2021 تراجعاً بنسبة 3.6 في المائة مقارنةً مع عام 2020 بسبب التراجع في الغلة لمعظم المحاصيل وذلك نتيجة للأحوال الجوية غير المواتية وتأثير التغيُّر المناخي. كما سجل الإنتاج الحيواني في عام 2021 تراجعاً بنسبة 0.9 في المائة عن عام 2020.

ارتفع **الناتج الزراعي بالأسعار الجارية** عام 2021 إلى حوالي 154.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر بحوالي 1.2 في المائة عن قيمته في عام 2020، فيما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 حوالي 5.4 في المائة.

تراجعت **قيمة الصادرات الزراعية** من حوالي 30.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، إلى حوالي 28.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وبنسبة 7.0 في المائة. يعزى هذا التراجع الكبير إلى انخفاض كميات الإنتاج لعدد من السلع الغذائية وازدياد الطلب عليها في الأسواق المحلية، وتعثر سلاسل الإمداد خلال فترة وباء كوفيد-19. وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية حوالي 30.1 في المائة من قيمة **الواردات الزراعية** التي ارتفعت في عام 2020 إلى حوالي 94.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة 1.8 في المائة عن قيمتها في عام 2019 التي بلغت حوالي 92.4 مليار دولار أمريكي.

ارتفعت قيمة **الفجوة الغذائية العربية** بين عامي 2019 و2020 من حوالي 42.1 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 44.1 مليار دولار أمريكي، شكلت الحبوب حوالي 47.5 في المائة منها تليها اللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر والبقوليات

بحوالي 16.7 و11.3 و9.4 و5.7 و3.4 في المائة، على التوالي.

فيما يتعلق **بالاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية** فقد تراوحت نسب الاكتفاء في مجموعة سلع العجز الرئيسية التي تشمل القمح والحبوب والسكر والبقوليات والزيوت النباتية بين 35 في المائة و40 في المائة، وفي مجموعة سلع الاكتفاء المتوسط التي تشمل الألبان واللحوم بين حوالي 78 و80 في المائة، وفي مجموعة سلع الاكتفاء العالي التي تشمل الفواكه والخضروات والبطاطس بين 96 و98 في المائة، فيما حققت الأسماك فائضاً للتصدير.

الموارد الطبيعية في الدول العربية

الأراضي الزراعية:

بلغ متوسط **المساحة الزراعية** الكلية في الدول العربية خلال الفترة 1990-2021 حوالي 66.43 مليون هكتار، تمثل حوالي الثلث فقط من المساحة القابلة للزراعة البالغة حوالي 197 مليون هكتار. يعود تدني النسبة المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة إلى شح المياه وعوامل أخرى سيتم تناولها لاحقاً.

بلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية في عام 2021 حوالي 75.2 مليون هكتار، أي بزيادة تقدر بحوالي 5 في المائة بالمقارنة مع عام 2020. وبالمقابل فقد نمت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية خلال الأعوام الثلاثين الماضية من حوالي 58.94 مليون هكتار في عام 1990 إلى حوالي 75.2 مليون هكتار، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة، وقدرت مساحة الأراضي المستغلة فعلياً بنحو 64.17 مليون هكتار، بينما تركت المساحة المتبقية والبالغة 11 مليون هكتار دون استغلال لاستعادة حيويتها وخصوبتها، الجدول (1) والملحق (1/3).

جدول (1): الأراضي الزراعية في الدول العربية (2021-1990)

	متوسط 1990-2021 (مليون هكتار)	المساحة (بالمليون هكتار)			النمو السنوي % (1990-2021)
		1990	2020	2021	
المساحة الزراعية الكلية	66.43	58.94	71.62	75.17	0.8
الأراضي الزراعية المستديمة	8.68	5.63	13.59	13.70	2.9
- الزراعة المطرية	5.71	3.63	9.36	9.38	3.1
- الزراعة المروية	2.97	2.00	4.23	4.33	2.5
الأراضي الزراعية الموسمية	59.78	53.31	58.03	61.47	0.5
- الزراعة المطرية	34.71	35.04	36.68	39.79	0.4
- الزراعة المروية	10.38	9.00	10.68	10.68	0.6
- الأراضي المتروكة (بور)	14.69	9.27	10.67	11.00	0.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2022 (وقاعدة بيانات الصندوق العربي لأعوام مختلفة).

تعتبر الزراعة المطرية بشقيها، في الأراضي المستديمة والموسمية، النمط الشائع في الدول العربية، حيث شغلت في عام 2021 حوالي 49.17 مليون هكتار تمثل حوالي 77 في المائة من المساحة المزروعة فعلياً، وتنمو سنوياً بمعدل 0.6 في المائة. وتتجاوز مساحة الزراعات المطرية 80 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في كل من الصومال وتونس والمغرب، والجزائر، وليبيا، وسورية. ويوجد حوالي 85 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الدول العربية في الجزائر والسودان، وسورية، وتونس، والمغرب.

وبالمقابل شغلت الزراعة المروية في عام 2021 حوالي 15.01 مليون هكتار تمثل حوالي 23 في المائة من المساحة المزروعة فعلياً وهي تنمو سنوياً بمعدل 0.7 في المائة خلال الفترة 1990-2021.

ولم تتجاوز حصة الفرد في الدول العربية من الأراضي الزراعية حوالي 0.17 هكتار في عام 2021، وهي دون المعدل العالمي الذي يبلغ 0.21 هكتار في عام 2016. فضلاً عن أن النمو السنوي

للأراضي في المناطق الزراعية في الدول العربية يقدر بحوالي ثلث معدل النمو السكاني.

تتوافر آفاق واسعة للتوسع الزراعي، أفقياً بزيادة المساحة المزروعة ورأسياً برفع إنتاجية وحدة المساحة. من بين الوسائل الهامة في هذا الصدد تسهيل نفاذ المزارعين إلى تمويلات ميسرة لشراء نظم الري الحديثة وتحسين الكفاءة الحقلية لاستخدام المياه ودعم مشروعات حصاد الأمطار والعمل على نشر سلالات البذور التي تتحمل الجفاف وتحسين إدارة المياه والتربة، بالإضافة إلى الاهتمام بالتسويق وتطوير البنى التحتية ونظم جمع البيانات المناخية والزراعية وتطوير مؤسسات البحوث والإرشاد الزراعي.

يبقى شح الموارد المائية العامل الأهم في ضعف استغلال الموارد الأرضية، بالإضافة إلى محدودية استخدام التقانة الزراعية الحديثة خصوصاً في الدول العربية ذات المساحات الزراعية الكبيرة كالسودان والعراق وسورية، مما يجعل الإنتاج الزراعي عرضة للتقلبات الموسمية والدورية نظراً للتفاوت السنوي في معدل سقوط الأمطار، مما يسهم في مضاعفة تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع التقديرات المتوسطة في الزراعة المروية. بناءً عليه، فإنه يصعب تقدير توقعات الإنتاج الزراعي العربي على المدى الطويل، وهو ما يشكّل أهم التحديات للتنمية الزراعية، خصوصاً مع تأثيرات تغيُّر المناخ على الأمطار ودرجات الحرارة.

المراعي:

زادت **مساحة المراعي الطبيعية** في الدول العربية خلال الفترة من 1990 إلى 2021 من 324.4 مليون هكتار في عام 1990 إلى 379.83 مليون هكتار في عام 2021[1]، لكن بمقارنة هذه المساحة في عام 2021 مع السنة التي سبقتها، فقد تراجعت بنسبة حوالي 1.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2020.

تتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساحة المراعي تليها السودان فالصومال فالجزائر. في عام 2019، شكلت المراعي في هذه الدول الأربع حوالي 69.8 في المائة من إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية. الجدول (2).

جدول (2): مساحات المراعي في الدول العربية (2019)

الدولة	بالمليون هكتار	نسبة لمساحة البلد%	نسبة لإجمالي مساحة المراعي في الدول العربية %
السعودية	146.0	68	35.2
السودان	68.7	37	16.6
الصومال	42.0	66	10.1
الجزائر	32.8	14	7.9
بقية الدول العربية	125.2	---	30.2
الإجمالي	414.7		100.0

المصدر: تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

على الرغم من اتساع المراعي في الدول العربية، إلا أن معظمها يقع في مناطق صحراوية تقل فيها الأمطار عن 100 مم سنوياً، كما هو الحال في السعودية. باستثناء المراعي في الصومال والسودان التي تعتبر من المراعي الطبيعية الجيدة، فإن المراعي في الدول العربية تتصف بانخفاض الكثافة العلفية ومعدل الإنتاجية النباتية حيث يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار حوالي 4.8 كيلوغرام من اللحوم الحمراء مقابل حوالي 25 كيلوغرام في الدول المتقدمة و 15 كيلوغرام في الدول النامية. تتمثل أساليب تنمية المراعي الطبيعية في تطبيق تقانات حديثة لزيادة النمو والإنتاج من خلال الاستزراع الموسع والإدارة المحسنة وتكثيف خدمات التوعية، والإرشاد وصيانة الموارد الرعوية على أسس الاستدامة.

[1] المصدر: بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2022.

الغابات:

تشكل الغابات موئلاً لمعظم التنوع البيولوجي البري على وجه الأرض، وتشغل على مستوى العالم مساحة تبلغ حوالي 3989 مليون هكتار، وهي توفر أكثر من 86 مليون فرصة عمل وتدعم سبل عيش عدد أكبر من ذلك بكثير من السكان[1].

بلغت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2021 حوالي 37.9 مليون هكتار[2]، بانخفاض قدره حوالي 0.3 مليون هكتار عن عام 2020، وتمثل حوالي 2.8 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية وحوالي 1 في المائة من مساحة الغابات في العالم.

وشكلت مساحة الغابات في أربع دول عربية، هي السودان والصومال والمغرب والجزائر، حوالي 88 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2019. الجدول (3).

جدول (3): الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات

الدولة	بالمليون هكتار	نسبة لمساحة الدولة %	نسبة لإجمالي مساحة الغابات في الدول العربية %
السودان	19.04	10.2	50.9
الصومال	6.28	9.8	16.8
المغرب	5. 61	7.9	15.0
الجزائر	1.98	0. 8	5.3
المجموع	32.91	---	88.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (38)، 2019.

تشهد مساحة الغابات في معظم الدول العربية تراجعاً سنوياً، ينجم معظمه عن التوسع الزراعي والاستغلال الجائر من خلال قطع الأشجار لمختلف الاستخدامات والتحطيب. وقد تراجعت مساحتها خلال الفترة 2010-2021 بحوالي 56.9 مليون هكتار أي بنسبة تراجع سنوي 8.0 في المائة، وبمعدل انحسار سنوي يقدر بنحو 5.2 مليون هكتار، مما يساهم في اختلال التوازن الطبيعي والبيئي ويؤثر سلباً في التربة والمناخ. وتعتبر الغابات أحد الموارد الطبيعية التي لا تحظى بالقدر المطلوب من الاهتمام في الدول العربية من حيث تنميتها ونشر الوعي والإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعديات عليها واستثمارها بصورة سليمة، وفق منهج الإدارة المتكاملة.

الموارد المائية

تحصل الدول العربية سنوياً على حوالي 260 مليار متر مكعب ($م^3$) من المياه المتجددة، وتتكون من حوالي 129 مليار $م^3$ مياه أنهار ومياه جوفية من الأحواض المائية المشتركة وتتدفق إليها من خارج المنطقة العربية، وحوالي 91 مليار $م^3$ مياه أنهار داخلية المنشأ، يضاف إليها حوالي 40 مليار $م^3$ مياه جوفية داخلية، ويقدر نصيب الفرد من المياه المتجددة سنوياً في عام 2021 بحوالي 600 $م^3$، ويقع بين حد الندرة المائية المطلقة (500 $م^3$ في السنة) وحد الندرة المائية (1000 $م^3$).

وتقدر الموارد المائية المستخدمة سنوياً بحوالي 235 مليار $م^3$، منها 159 مليار $م^3$ من المياه المتجددة، وحوالي 47 مليار $م^3$ مياه جوفية، وحوالي 29 مليار $م^3$ مياه تحلية ومياه صرف زراعي وصرف صحي معالجة معاد استخدامها.

ويستخدم (حوالي 191 مليار $م^3$ أو 18 في المائة) لأغراض الري، (وحوالي 33 مليار $م^3$ أو 14 في المائة) للاستخدام المنزلي، (وحوالي 11 مليار $م^3$ أو 5 في المائة) للاستخدام الصناعي.

خصائص القطاع ومعوقات تنميته

يتصف قطاع المياه في الدول العربية بعدد من الخصائص التي تجعله أحد أهم محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعاني الدول العربية

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020. حالة الغابات في العالم 2020. الغابات والتنوع البيولوجي والسكان. روما. (https://doi.org/10.4060/ca8642ar).

[2] المصدر: بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2022.

ندرة المياه حيث تشكل الأراضي شديدة الجفاف والجافة أكثر من 89 في المائة من المساحة الإجمالية لهذه الدول، كما تحصل الدول العربية على حوالي 1 في المائة فقط من مياه العالم المتجددة سنوياً في حين يسكنها حوالي 5 في المائة من سكان العالم، ولهذا فإن 19 دولة منها تعتبر من دول الندرة المائية التي يقل نصيب الفرد فيها عن 1000 م^3 في السنة، ولا يتجاوز نصيب الفرد حد الندرة المائية إلا في 3 دول عربية فقط هي جزر القُمر والعراق وموريتانيا[1].

يتراجع متوسط حصة الفرد من المياه السنوية المتجددة إلى حوالي النصف كل ثلاثين عاماً، فقد تراجع من حوالي 2000 م^3 للفرد في عام 1960 إلى حوالي 600 م^3 في عام 2021.

ويتوقع أن يؤدي التغيُّر المناخي إلى خفض المعدل السنوي لهطل الأمطار في المنطقة العربية بما يتراوح بين 10 في المائة و30 في المائة مما يعني مزيداً من انخفاض حجم المياه المتجددة وحصة الفرد سنوياً.

الأمن المائي:

ينبع حوالي 40 في المائة من إجمالي حجم المياه المتجددة سنوياً من داخل المنطقة العربية، بينما يرد حوالي 60 في المائة منها من خارج المنطقة، عبر الأنهار المشتركة مع دول الجوار. تعتبر نسبة الاعتماد المرتفعة على الموارد المشتركة أحد أهم تحديات الأمن المائي العربي، علماً أن هذه النسبة تتفاوت بين الدول العربية حيث تزيد عن 95 في المائة في موريتانيا والسودان ومصر، وتتراوح من 25 في المائة إلى 70 في المائة في الصومال وسورية والأردن والعراق، وحوالي 10 في المائة في الجزائر، وتونس، ولبنان، وفلسطين.

تتفاقم مشكلة الندرة ومخاطر الأمن المائي بسبب تزايد الطلب على المياه تحت تأثير عدة عوامل، منها النمو المطرد في أعداد السكان، وتزايد معدلات استهلاك المياه نتيجة النمو الحضري وتحسن مستويات المعيشة، والتوسع المستمر في الزراعة المروية، وتدني كفاءة استخدام مياه الري بسبب انتشار الري بالغمر، واستمرار ضعف المؤسسات المنوطة بها إدارة الطلب على المياه وترشيد استخدامها وضعف تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة.

تعاني معظم الدول العربية حالة "إجهاد مائي" (water stress) نتيجة استخدامها لنسبة مرتفعة من مواردها المائية المتجددة، حيث يقدر أن الدول العربية تستخدم في المتوسط حوالي 72 في المائة من مواردها المائية المتجددة (159 من 220 مليار م^3)، علماً أن مؤشر الدخول في حالة الإجهاد المائي، بحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، هو حوالي 25 في المائة وأن المعدل العالمي لهذه النسبة هو 12.8 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن أربع دول عربية تقل فيها النسبة عن 25 في المائة، وهي الصومال، وموريتانيا، وجيبوتي والقمر.

تحتاج معظم الدول العربية لبذل مزيد من الجهود لدعم البنية المؤسسية وبناء القدرات البشرية في مجال إدارة الموارد المائية، وتقدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) أن 7 دول عربية فقط، هي الكويت وقطر والامارات والمغرب والأردن والسعودية وتونس، قد نجحت في السير وفقاً للخطة المرسومة لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية (الهدف التنموي رقم 6.5)، في حين تحتاج 12 دولة إلى تحسين أدائها، بينما لم يتم تقييم الأداء في الدول العربية الثلاث المتبقية[2].

يؤدي تدني الكفاءة الاقتصادية في استخدام المياه إلى تشجيع هدر المياه وتثبيط الاستثمار سواءً لرفع كفاءة الاستخدام أو بناء القدرات المؤسسية

---

[1] المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (AQUASTAT).

[2] (ESCWA (2019). "Water Development Report: The Water -related Sustainable Development Goals in the Arab region". Publication Number E/ESCWA/SDPD/2019/5).

والبشرية لإدارة الموارد بصورة متكاملة. وبالمقابل فإن كفاءة استخدامات المياه تحقق أعلى قيمة مضافة للمتر المكعب، مما يؤدي إلى التشجيع على الاستثمار في منظومات الري الحديث وبناء القدرات لإدارة القطاع. ففي مقابل معدل عالمي يبلغ 15 د.أ. /م^3 لمتوسط عائد استخدام المتر المكعب من المياه في قطاعات الري والصناعة والخدمات، يتراوح بين 1.3 و3.8 د.أ./م^3 في العراق وسورية وموريتانيا والصومال ومصر (الدول التي ينتشر فيها ري الغمر)، ولا يتجاوز حوالي 0.1 د.أ./م^3 في السودان.

مواجهة المعوقات

يكمن النهج الأمثل للتصدي لشح المياه في إحكام إدارة الطلب المتزايد على المياه، من خلال تكثيف برامج التوعية وترشيد الاستهلاك، وتقديم الحوافز للتوسع في الري الحديث واستخدام سلالات البذور قليلة الاستهلاك للمياه، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لهذه الإدارة، وتفعيل النظم والقوانين، مع عدم إغفال مشاريع زيادة العرض من المياه من خلال بناء السدود والتوسع في التحلية ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي، بالإضافة إلى ضبط استغلال الخزانات الجوفية غير المتجددة، والتي تحتوي على كميات كبيرة من المياه، مثل خزان الحجر الرملي النوبي الذي تشترك فيه مصر والسودان وليبيا وتشاد.

الموارد البشرية

يقدر عدد السكان الزراعيين في الدول العربية في عام 2021 بحوالي 93.0 مليون نسمة أي حوالي 52 في المائة من السكان الريفيين وحوالي 21 في المائة من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع 23 في المائة في عام 2010. يعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لضعف البيئة الاقتصادية في الريف وجاذبية المدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والتفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة مقارنةً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، واتساع هذه القطاعات لجذب الأيدي العاملة في الزراعة، إلى جانب تناقص الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة بسبب توسع استخدام التقانة الزراعية في الإنتاج. وتقدر القوى العاملة في الزارعة في عام 2021 بحوالي 24.1 مليون نسمة أي بنسبة 15.2 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول النامية الأخرى كما هو موضح في الجدول (4)، والملحق (2/3 "أ").

تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية إلى عدد العاملين في بقية القطاعات الاقتصادية من دولة لأخرى، إذ تمثل تلك النسبة حوالي نصف عدد العاملين الإجمالي في كل من موريتانيا والقمر، وتتراوح بين 23.3 في المائة و39.7 في المائة في كل من مصر واليمن والمغرب وجيبوتي والسودان. وتتراوح بين 2.3 في المائة و18.8 في المائة في كل من السعودية والأردن وعمان وفلسطين والجزائر وسورية وتونس ولبنان والعراق وليبيا، وبين 1 في المائة و2 في المائة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة، وتشمل البحرين وقطر والإمارات والكويت. الملحق (2/3 "ب").

الهجرة من الأرياف إلى المدن

تعتبر ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن من أهم مظاهر الإرباك التي تعوق خطط وبرامج التنمية الزراعية في الدول العربية. وتكمن أسبابها في ضعف الاقتصاد الريفي وتدني مستوى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، إلى جانب ضعف البنى الأساسية من طرق وكهرباء واتصالات وشبكات الري والصرف، وتعاقب موجات الجفاف والفيضانات. فضلاً عن عوامل الإغراء الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها المدينة عن الريف، إذ يبلغ متوسط معدل نمو سكان

المدن العربية حوالي 4.5 في المائة في السنة مقابل 1.0 في المائة لسكان الريف، مما يوضح مستويات النزوح السنوية من القطاع الزراعي. ويسهم في ارتفاع أجور الأيدي العاملة الزراعية، وإهمال الموارد الزراعية في الريف، وزيادة تكاليف الإنتاج، ويسهم من جانب آخر في إحداث اختلالات في الكثافة السكانية وتفاقم البطالة وتردي مستوى الخدمات في المدن.

الجدول (4): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2020) (مليون نسمة)

الدول العربية	عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في الزراعة	السكان الزراعيون من إجمالي السكان (%)	السكان الريفيون من إجمالي السكان (%)	نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية
الدول العربية	440.9	93.0	179.3	24.1	21.1	40.7	15.2
الدول النامية	1009.7	595.7	681.6	263.6	59.0	67.5	62.9
الدول الأقل نمواً	508.9	290.1	357.2	122.6	57.0	70.2	60.2
الاتحاد الأوروبي	444.5	20.0	113.1	15.1	4.5	25.4	3.5
آسيا	4560.7	2102.5	2279.0	1042.0	46.1	50.0	47.8
العالم	7631.1	2800.6	3413.0	1334.8	36.7	44.7	39.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الناتج الزراعي، مارس 2022.

بلغ **نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي** في الدول العربية في عام 2021 حوالي 6409 دولار أمريكي أي بتراجع بلغ حوالي 1.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ويعتبر هذا المستوى متدنياً لكونه يمثل حوالي 50 في المائة من مستويات نصيب العامل الزراعي في الدول النامية. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى العوامل المناخية وتذبذب سقوط الأمطار وعدم انتظامها وموجات الجفاف وضعف البنى الأساسية وخدمات الإرشاد والتسويق، وضعف الاستثمارات الزراعية. وتتراوح حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي في معظم الدول ذات الموارد الزراعية مثل المغرب والعراق والجزائر ومصر وتونس وسورية بين 3703 دولار أمريكي في المغرب و14042 دولار أمريكي في سورية. الملحق (3/3).

ويمثل الحد من الهجرة الريفية وكبح التضخم الحضري، ضرورة ملحة وهدفاً استراتيجياً يمكن تحقيقه من خلال التنمية الريفية المتكاملة، وتقليص التفاوت بين الريف والمدينة، وتوفير فرص العمل المنتج والمجدي في القطاع الزراعي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتوسع في استخدام أساليب الزراعة الحديثة وتحسين البنى التحتية والمرافق والخدمات في الوسط الريفي، وتحسين شروط التبادل التجاري بين قطاعي الريف والحضر بتطبيق سياسات سعرية واستثمارية متوازنة.

التصحر في الدول العربية:

تعاني الدول العربية من تحديات بيئية تتمثل في التصحر والتغيرات المناخية والجفاف، حيث يقع حوالي 90 في المائة من مساحة الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة، وتتباين كميات هطل الأمطار السنوية حيث يتلقى 72 في المائة من مساحة الدول العربية كميات أمطار أقل من 100 ملم ويتلقى 18 في المائة كميات تتراوح بين 100-300 ملم، بينما تتلقى باقي المساحة والبالغة 10 في المائة كميات أمطار تتجاوز 300 ملم. تزداد الأوضاع البيئية في الدول العربية سوءاً نظراً لعدم تطبيق برامج هادفة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، إلى جانب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية كالاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية الذي

يؤدي إلى تلوث التربة وتراجع إنتاجيتها، وتتجاوز مستويات الضخ للموارد المائية الجوفية. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في تدهور الأراضي الزراعية نتيجة للانجراف والتملح وإجهاد التربة وزحف الكثبان الرملية وتراجع مخزون المياه الجوفية والتوسع العمراني والإفراط في تفتيت الأرض المزروعة. وإلى جانب التغيُّر المناخي والبيئي فإن هناك الكثير من العوامل التي تسهم في زيادة رقعة التصحر مثل الاستغلال المفرط للأراضي الذي يؤدي إلى فقدان خصائصها الإنتاجية، وإزالة الغابات التي تسهم في تماسك التربة وتمنعها من الانجراف، والرعي الجائر، واستخدام أساليب الري التقليدي. ويؤثر تدهور الأرض وتصحرها في قدرة البلدان على إنتاج الغذاء، والعجز الغذائي. وينطوي التصحر على مخاطر تدمير الحياة النباتية وتقلص مجموعات نباتية وحيوانية كثيرة، وفقدان التنوع البيولوجي في المناطق الجافة وشبه الجافة.

بلغ مجموع المساحات المتصحرة في الدول العربية حوالي 9 ملايين كم^2 أي حوالي 68 في المائة من جملة مساحة الدول العربية، يتركز معظمها في إقليم المغرب العربي 53.4 في المائة يليه إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 22.2 في المائة، وحوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة 21.4 في المائة، والمشرق العربي بنسبة 3 في المائة. وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6 مليون كم^2.

تكمن معالجة تحديات التصحر في الدول العربية في وضع خطة عربية لمواجهة التصحر تشترك فيها جميع القطاعات، مع تبنّي برامج إحياء الأراضي المتصحرة، وإقامة مستوطنات مستقرة للرعاة، وحماية الغابات وإصدار قوانين تُجَرِّم القطع العشوائي للأشجار، ووضع آليات لاستخدام المراعي تتماشى مع الظروف البيئية المحلية، والمسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير الملائمة، ونشر وتعميق الوعي البيئي.

إطار (1): التغيُّر المناخي والإنتاج الزراعي

يشكل تغيُّر المناخ تهديداً للنشاط الزراعي في الدول العربية، وبوجه خاص لموارد المياه والأراضي. حيث يسهم في تراجع الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتبدل أنماط الهطل المطري، والتواتر المتزايد للجفاف والفيضانات وبوجه خاص في المناطق الريفية الأكثر عرضة للكوارث المرتبطة بالمناخ. ويمكن للزراعة أن تلعب دوراً حاسماً في الحد من تأثيرات تغيُّر المناخ، إذ تمتلك خيارات متوافرة وذات مردود مجدٍ لتقليص عوادم الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وتلعب آليات تمويل آثار تغيُّر المناخ التي تؤثر في الزراعة دوراً مهماً في دعم الجهود لخفض إطلاق العوادم والتكيف مع آثار تغيُّر المناخ.

وتساهم الممارسات الزراعية الحديثة بما في ذلك أساليب الزراعة العضوية في الحد من آثار تغيُّر المناخ، حيث تعتمد تلك الزراعة على إدارة الأنظمة البيئية، بتقليل آثار المدخلات الزراعية الخارجية من خلال نظام الإدارة الشاملة للإنتاج الذي يشجع صحة الأنظمة البيئية الزراعية متضمنة التنوع الحيوي والدورات البيولوجية في التربة، حيث تتاح فرص إمكانية امتصاص الكربون واحتجازه في التربة من خلال العزق المنخفض وإعادة استخدام النفايات الخضراء للتسميد، واستخدام النباتات المعمرة كغطاء للتربة وإعادة البذر وتحسين إدارة المراعي في الأراضي العشبية، والاستزراع المشترك مع التحريج (الزراعة المختلطة بالغابات) لدمج المحاصيل بالأشجار. ويعتمد هذا الإجراء، وفقاً لما يؤكده خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على تحريك التربة بأقل ما يمكن والحفاظ على غطائها السطحي والخلط بين المحاصيل ومناوبتها، لكي يتم امتصاص الكربون من الجو ويحتجز داخل جوف التربة وفي النباتات. وتشكل هذه الممارسات حوالي 90 في المائة من إمكانات الزراعة الكامنة لخفض العوادم في الأجواء وإزالتها. وتعتبر الاستخدامات الأعلى كفاءة للأسمدة وإدارة نظم إنتاج الماشية خيارات متاحة للحد من العوادم الكربونية وامتصاصها وإزالتها. إلى جانب أهمية توفير التنبؤات المبكرة للجفاف لتجنب التكاليف الاقتصادية، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة والإدارة المتكاملة للتربة للمحافظة على الغابات. وما من شك فإن هناك حاجة ماسة لأنظمة إنذار مبكر من الجفاف لتحسين قدرة الدول العربية على التخطيط لحالات نقص المياه المستقبلية، وحشد التمويل لتوجيهه نحو مخططات التكيف والتحصين الزراعية إزاء ظاهرة التغيُّر المناخي، إلى جانب توظيف التقانات الحديثة وتطبيق المنهجيات المبتكرة.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي:

سجل الإنتاج النباتي في عام 2021 تراجعاً بنسبة 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2020 نظراً إلى انخفاض إنتاج مجموعة الحبوب بنسبة 3.2 في المائة، والتي تشغل حوالي 59 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية في الدول العربية في عام 2021. ويعود سبب تراجع الإنتاج النباتي خلال العام المذكور إلى تراجع الزراعة الموسمية المروية وانخفاض المساحة المحصولية لبعض المجموعات المحصولية كالألياف والمحاصيل السكرية والفاكهة.

وتدل تقديرات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية لعام 2021 على أنها حققت تطورات متباينة بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 3.2 في المائة نظراً إلى تراجع الغلة بنسبة 2.8 في المائة، وسجل إنتاج القمح والشعير انخفاضاً بنسبة 2.1 في المائة و 3.4 في المائة نظراً لتراجع الغلة بنسبة 6.8 في المائة و 6.7 في المائة على التوالي كما هو مبين في الملحق (4/3) والشكل (1). وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول العربية مثل المغرب وسورية وتونس، في حين سجل إنتاج القمح في مصر زيادة بنسبة 5 في المائة حيث يزرع مروياً.

وشهد إنتاج المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق، ويوضح الجدول (5) نسب التغيُّر في الإنتاج والمساحة المحصولية ومتوسط الغلة لمجموعة المحاصيل الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

جدول (5). نسب التغيُّر في الإنتاج الزراعي لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	3.2-	0.3-	2.8-	البذور الزيتية	43.9-	10.4	49.2-
القمح	2.1-	5.1	6.8-	الخضروات	1.3	4.2	2.8-
الشعير	3.4-	3.6	6.7-	الفاكهة	1.3-	3.2-	1.9
الدرنيات	2.4-	5.8	7.7-	الألياف	10.1-	13.5-	3.9
البقوليات	1.8-	5.6	7.0-	المحاصيل السكرية	2.6-	2.9-	0.3

المصدر: الملحق (4/3).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2020 و 2021

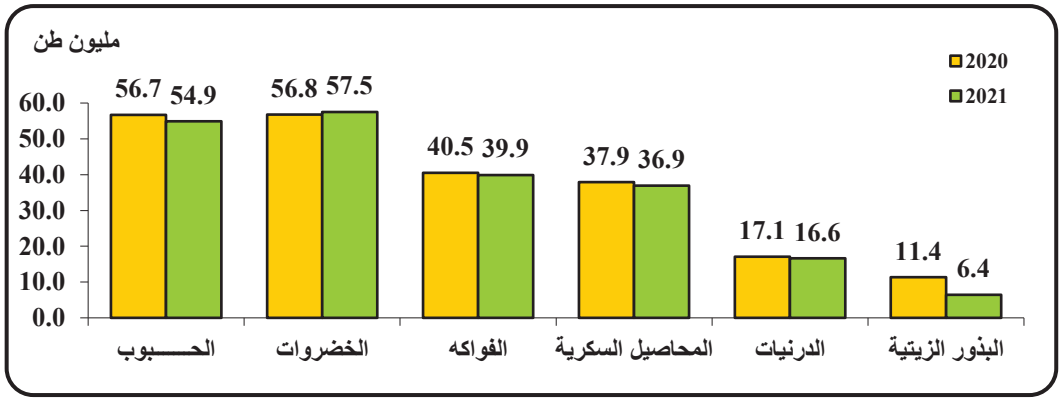

المصدر: الملحق (4/3).

يعود سبب الأداء الزراعي السلبي الذي سجله الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية المطرية خلال عام 2021 إلى تراجع الغلة نتيجة للأحوال الجوية والظروف المناخية غير المواتية، حيث يلعب التغيُّر المناخي دوراً رئيسياً في تراجع الغلة. بالمقابل سجلت المحاصيل المروية زيادة في الإنتاج تراوحت بين 1.0 في المائة في قصب السكر و1.7 في المائة في الأرز، نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.5 في المائة و18.4 في المائة على التوالي، الملحق (4/3).

الأداء الزراعي العربي:

مازال الإنتاج الزراعي عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية لخطط وبرامج الدول العربية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الاحتياجات الغذائية الرئيسية للسكان. وتتمثل مؤشرات قصور التنمية الزراعية في عدد من الجوانب من أهمها: ضعف التخطيط الإستراتيجي وتكاملية التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمزارع والقطاع الخاص، عدم تضمين برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية لخطط النهوض بالقطاع، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف والتملح واستنزاف التربة، وتفتت الملكية الزراعية وتناقصها وزيادة الزحف العمراني، والتغير المناخي وزيادة مساحات الجفاف، وضعف التشريعات المنظمة للقطاع الزراعي وضعف وسائل التسويق الزراعي وضعف وسائل التخزين، والتراجع النسبي للاستثمار في القطاع الزراعي، واعتماد الأساليب الزراعية التقليدية ومحدودية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، وضعف الكثافة المحصولية وضعف البنى الأساسية والمؤسسية.

إن تطوير الأداء الزراعي العربي يتطلب العمل على حماية وصيانة الموارد الأرضية والمائية وترشيد استغلالها، واستخدام وتشجيع الاستثمار لاستصلاح الأراضي، والتوسع الرأسي من خلال تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة واستخدام التقانة الحديثة، والاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية في مجال التقانة الحيوية باستخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للجفاف. والتوسع الأفقي من خلال زيادة مساحة الأراضي وزيادة المساحة المحصولية والتكثيف المحصولي، ومواجهة التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية لتحسين كفاءة الأداء عن طريق رصد الظواهر المناخية والتكيف مع آثارها، والمحافظة على الموارد المائية ورفع كفاءة استغلالها، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة، وإعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات الخدمات الزراعية، وتحديث التشريعات الزراعية، وتطوير نظم الحيازات الزراعية.

الإنتاج الحيواني:

تعتبر الثروة الحيوانية مكوناً رئيسياً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتشكل مورداً اقتصادياً واجتماعياً للمجتمعات الريفية في عدد من الدول العربية. وينتشر النظام الرعوي التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية التي تمتلك ثروة حيوانية مثل السودان والصومال. وبالمقابل تنتشر نظم وأساليب التربية الحديثة على نطاق محدود في بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية والمغرب حيث ينشط القطاع الخاص في إقامة المشاريع الحديثة المتخصصة في إنتاج الألبان واللحوم. وتنتهج الدول العربية أسلوبين في تطوير أداء الثروة الحيوانية، حيث يركز الأول على زيادة أعداد الثروة الحيوانية، بينما يعمل الأسلوب الثاني على زيادة إنتاجية الحليب واللحوم.

سجل الإنتاج الحيواني في عام 2021 تراجعاً بنسبة 0.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، إذ انخفض عدد الأبقار والجاموس بنسبة 0.2 في المائة، بينما سجل عدد الأغنام والماعز زيادة طفيفة بنسبة 0.1 في المائة. وتتركز الثروة الحيوانية في عدد من الدول العربية وهي السودان ومصر وسوريا والمغرب والصومال الملحق (5/3). ويعود سبب الأداء المتواضع إلى الظروف المناخية غير المواتية والجفاف وما يترتب على ذلك من نفوق في الأصول الحيوانية، بالإضافة إلى ضعف الإدارة وعدم الاستقرار، وضعف برامج الرعاية البيطرية، وقلة مشروعات الإنتاج الحيواني، وشح الموارد المالية لتطوير نظم تربية وإدارة استغلال الثروة الحيوانية. من جانب آخر سجلت المنتجات الحيوانية خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020 تطورات متباينة حيث سجلت مجموعة اللحوم زيادة بنسبة 1.6 في المائة، بينما سجلت مجموعة الألبان والبيض تراجعاً بنسبة 1.2 في المائة و5.6 في المائة على التوالي. وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية متقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث تتجاوز المستويات العالمية بحوالي الثلث، ومن جانب آخر تعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي ثلث مستوى إنتاجية مثيلتها في أستراليا وحوالي 20 في المائة من مستواها في الولايات المتحدة الأمريكية و25 في المائة من مستواها في أوروبا. هناك إمكانيات في بعض الدول العربية لتطوير إنتاج الثروة الحيوانية وتحسين الإنتاجية، بمعدل مرتين في المناطق البعلية، وحوالي عشرة أضعاف في المناطق المروية.

تتمثل محاور تطوير الإنتاج الحيواني في الدول العربية في تحسين أساليب اقتناء الثروة الحيوانية، وتحسين أساليب الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، وتطوير المراعي الطبيعية وحمايتها من التدهور والاستنزاف، وتوفير الخدمات والمرافق اللازمة والرعاية الصحية، والإكثار من الأصناف المهجنة ذات الإنتاجية المرتفعة من اللحوم

والألبان، وتدريب وتأهيل المزارعين على الاستفادة المثلى من مواردهم المتاحة.

الإنتاج السمكي

تمتلك الدول العربية تنوعاً كبيراً ووفرة في الثروة السمكية نظراً إلى إطلالها على شواطئ طويلة الامتداد ومتنوعة المناخات والبيئات البحرية. وتمتد الشواطئ البحرية العربية على حوالي 22.4 ألف كيلومتر، تبدأ من شواطئ المحيط الأطلسي وهي الأغنى بالثروة السمكية، ثم تتجه شرقاً في البحر الأبيض المتوسط وهي من الشواطئ قليلة الإنتاج نسبياً، ومن ثم إلى البحر الأحمر حيث التنوع الغني بالأسماك، وإلى بحر العرب والخليج العربي. كما تشمل مصادر الثروة السمكية مجاري الأنهار العربية التي يقدر طولها بحوالي 16.6 ألف كيلو متر والمياه العذبة وخزانات المياه السطحية وبحيرات السدود. يقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية في عام 2021 بحوالي 5.6 مليون طن، بنسبة نمو بلغت حوالي 3.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وعلى الرغم من الاكتفاء الذاتي الذي تحققه الدول العربية مجتمعة من الأسماك، إلا أن هذا الإنتاج يمثل حوالي 40 في المائة من المخزون السمكي وحوالي 60 في المائة من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية، وهو ما يؤهل الدول العربية لتعزيز إنتاجها وصادراتها من الأسماك، على نحو يمكنها من أن تسد نسبة أكبر من عجز ميزان التبادل التجاري الغذائي مع العالم الخارجي، إلى جانب سد ثغرة في مجال التغذية داخل الدول العربية.

يتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ يقدر إنتاج الدول العربية ذات الموارد السمكية المرتفعة مثل المغرب ومصر وموريتانيا في عام 2021 بنحو 73.4 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية، بينما بلغ إنتاج الدول العربية ذات الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسماك وهي السودان واليمن والجزائر وتونس والإمارات حوالي 9.7 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي العربي. بلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 17.0 في المائة. الملحق (6/3) والشكل (2).

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و2017 - 2021

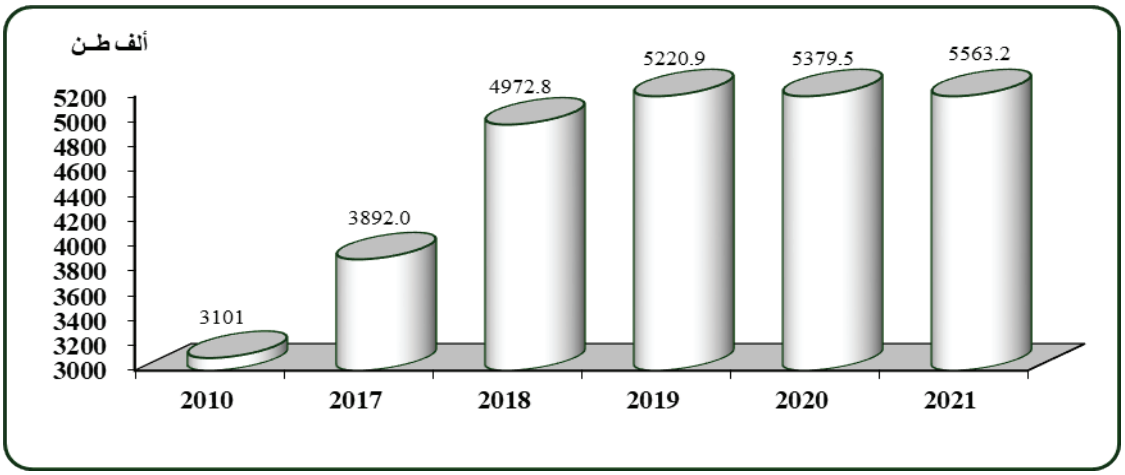

المصدر: الملحق (6/3).

بلغ متوسط حصة الفرد من الإنتاج السمكي في الدول العربية في عام 2021 حوالي 12.6 كيلوغرام بالمقارنة مع حوالي 8 كيلوغرام في عام 2010. ويتفاوت متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي بين الدول العربية، إذ تبلغ حوالي 262 كيلوغرام في موريتانيا وحوالي 138 كيلوغرام في

عمان وحوالي 43 كيلوغرام في المغرب. ويتراوح هذا المتوسط بين 8 و 11 كيلوغرام في كل من قطر واليمن والإمارات والبحرين والقمر وتونس ومصر، ويتراجع هذا المتوسط إلى ما دون 8 كيلوغرام في بقية الدول العربية.

يواجه الإنتاج السمكي في الدول العربية تحديات عديدة تتمثل في بدائية وسائل الصيد، وضعف البنى الأساسية والخدمات المساندة مثل ورش الصيانة ووسائط النقل الحديثة ومخازن التبريد، وضعف قدرات ضبط جودة الأسماك وتربية الأحياء المائية، وضعف البحوث ونقل التقانة في مجال تنمية واستغلال الثروة السمكية، وضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصيادين، والصيد الجائر، واستغلال الثروة السمكية من قبل دول خارج المنطقة العربية، وعدم وجود نظام لحماية المخزون السمكي. وتمتلك الدول العربية الإمكانات لتطوير إنتاج الأسماك من خلال زيادة قدرة البلدان العربية المنتجة للأسماك بتوفير وسائل ومعدات الصيد الحديثة وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالصيد السمكي وتربية الأحياء المائية، وتطوير الصيد في المسطحات المائية الداخلية والاستزراع السمكي في المياه العذبة، وتأهيل الكوادر العاملة في الصيد وتدريبها على تقانات الصيد الحديثة، ودعم محطات البحوث التطبيقية.

تغيُّر المناخ وتأثيره في صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تعتمد المصايد الطبيعية على إنتاجية الأنظمة البيئية الطبيعية، ولذلك فهي معرضة للتغيرات الناشئة عن تغيُّر المناخ. وهناك العديد من التأثيرات السلبية الأساسية لتغيُّر المناخ في تربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك تتمثل في الإجهاد الناتج عن ارتفاع الحرارة وزيادة النيتروجين والطلب على الأوكسجين وارتفاع حموضة المياه وارتفاع مستوى مياه البحر ونقص علف الأسماك والزيوت في المصائد الطبيعية. كما يعتبر التغيُّر المناخي سبباً في حدوث حالات نفوق جماعي لكثير من الأنواع المائية في العديد من الدول العربية.

التقانات الزراعية الحديثة وأثرها في تطوير الإنتاج الزراعي

تؤدي التقانات الزراعية الحديثة دوراً مهماً في تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وقد أظهرت العديد من التجارب التي تم تطبيقها في مراكز البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية بالتعاون مع مراكز البحوث التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، باستخدام التقانات والأساليب الإنتاجية الحديثة بجدوى الاستثمار في تلك التقانات من الناحية الاقتصادية والفنية. ويمكن تعريف هذه التقانات على أنها ابتكارات يتم تصميمها لغرض تنفيذ العمليات الزراعية بصورة أفضل ودقة عالية مقارنةً بالأساليب التقليدية المستخدمة. وتزداد الأهمية لاستخدام التقانات الزراعية الحديثة في ضوء المتغيرات السريعة في كلّ المجالات المرتبطة بمراحل العمليات الزراعية، بدءاً برصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية والمائية مروراً بالعملية الإنتاجية بمراحلها المختلفة. وتشمل التقانات الزراعية الحديثة أساليب الري والاستشعار عن بعد لرصد العوامل المناخية ومسح الموارد الأرضية والمائية، بالإضافة إلى تكنولوجيا التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية لاستغلال السلالات النباتية والحيوانية ذات المزايا الجيدة التي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية في الدول العربية.

ركزت التقانات الزراعية في الدول العربية خلال السنوات الماضية من خلال البرامج الوطنية على تعزيز تعاونها مع مراكز البحوث الزراعية الدولية، وشملت برامج التعاون المشاركة في البحوث التطبيقية المرتبطة بإدخال واستنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للجفاف والأمراض، واستخدامات المياه وإدخال تقانات الري المتطور، وأنظمة الإدارة المزرعية لتطوير الإنتاج الحيواني من خلال تهجين

السلالات المحلية بتلك الأجنبية ذات الإنتاجية المرتفعة وانتخاب الأصناف المتفوقة. كما شملت المكافحة البيولوجية واستخدام المخصبات الزراعية وتقانات ما بعد الحصاد، وهناك آفاق مستقبلية واسعة لهذا التعاون، تشمل التركيز على نشر التقانات الزراعية المجربة بين أوساط المزارعين، مما يتطلب العمل على تطوير وتنسيق السياسات الهادفة إلى مواصلة ودعم هذا النهج.

لقد نجحت مراكز الدراسات والبحوث الزراعية في بلدان عديدة، كالهند مثلاً، في تحديد بعض التقانات أو الممارسات البسيطة التي يسهل على المزارعين تنفيذها بقليل من جهود الإرشاد الزراعي. ومن هذه الممارسات ما يهدف لتحسين قدرة التربة على الحفاظ على الرطوبة (مثلاً من خلال حراثة الأرض قبل الموسم ونزع الأعشاب)، ومنها ما يتعلق باختيار التوقيت المناسب للبذر، واستخدام سلالات محسنة من البذور، وتنظيم الأنماط المحصولية وتدوير استخدامات الأرض لمحاصيل مختلفة، وتحسين دقة الحرث والبذر والتسميد بما يكفل إيصال البذور والسماد إلى نطاق رطوبة التربة، والإدارة المتكاملة لمكافحة الحشرات وأمراض النبات، والتعامل مع المزرعة كمنظومة متكاملة وكجزء مستجمع الأمطار (*watershed*)، وقد أدى الأخذ بهذه المنظومة من التقانات إلى تحسن ملحوظ في متوسط إنتاجية الهكتار.

إن دعم وتطوير التقانات الزراعية الحديثة في الدول العربية يتطلب تبني إستراتيجية عربية للبحوث ونقل التقانة الزراعية لزيادة التكامل العربي في التنمية الزراعية بغية تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية التي تتصاعد، إلى جانب تقييم نظم البحوث ونقل التقانة بهدف رفع كفاءة هذه النظم وتعزيز التنسيق والتكامل على المستوى العربي، وتعزيز الربط والتنسيق بين البرامج الوطنية وأجهزة الإرشاد، وتوفير التسهيلات والحوافز للعاملين في المجال التقني، وتشجيع الاستثمار الخاص في التقانة الزراعية مع تخصيص المكافآت للابتكارات في مجال التقانة الزراعية.

الناتج الزراعي

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الجارية في عام 2021 حوالي 154.6 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر بحوالي 1.2 في المائة عن قيمته في عام 2020. في حين سجل الناتج زيادة سنوية بنسبة 1.5 في المائة خلال الفترة 2010-2021. يعود سبب هذا النمو المحدود في الناتج الزراعي إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في كل من سورية والسودان ولبنان واليمن الذي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 13.9 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2021[1]. وبالمقابل سجل الناتج الزراعي في كل من المغرب ومصر زيادة بنسبة 25.3 في المائة و14.1 في المائة على التوالي. في حين حقق الناتج الزراعي في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية الهامة زيادة متوسطة تراوحت بين 3.0 في المائة في الجزائر و7.8 في المائة في السعودية، وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.4 في المائة في عام 2021 الجدول (6) وملحق (7/3).

وسجل الناتج الزراعي خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق تطورات متباينة في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية المتوسطة وفي مقدمتها موريتانيا واليمن وتونس والأردن ولبنان وعمان، وقد تراوحت تلك النسبة بين 7.7 في المائة في عمان و22.0 في المائة في موريتانيا.

تتفاوت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح فيما بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الوفيرة مثل سورية

[1] نظراً لتداعيات جائحة كوفيد-19 وتطورات الأوضاع الداخلية في تلك البلدان.

والقمر والسودان واليمن والجزائر والمغرب ومصر، حيث تراوحت تلك النسبة بين 39.3 في المائة في سورية و11.8 في المائة في مصر.

ومن جانب آخر سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2021 تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.5 في المائة ليبلغ حوالي 364.1 دولار أمريكي مقارنةً مع نسبة نمو بلغت 7.7 في المائة ومتوسط قدره 366.0 دولار أمريكي في عام 2020. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يبلغ 537.8 دولار أمريكي في السعودية ويتراوح بين 357.5 دولار أمريكي و476.7 دولار أمريكي في الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا وعمان والقمر وسورية وتونس والإمارات، كما يتراوح بين 102.3 دولار أمريكي و254.4 دولار أمريكي في العراق والسودان وفلسطين والأردن وقطر والكويت ولبنان وليبيا واليمن، في حين يقل ذلك المتوسط عن 100 دولار أمريكي في كل من البحرين وجيبوتي الملحق (7/3).

الجدول (6). تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 2010، 2017-2021

(مليون دولار أمريكي) - نسبة التغيُّر (%)

	2010	2017	2018	2019	2020	2021	2010-2021	2020-2021
الناتج المحلي الإجمالي	2,098,146	2,539,653	2,764,212	2,789,052	2,528,886	2,881,103	2.9	13.9
الناتج الزراعي	130,767	139,552	127,881	139,461	152,769	154,580	1.5	1.2
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.2	5.5	4.6	5.0	6.0	5.4		

المصدر: الملحق (7/3).

التجارة الزراعية العربية

الصادرات الزراعية

تراجعت قيمة الصادرات الزراعية من حوالي 30.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 28.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وبنسبة تقدر بحوالي 7.0 في المائة، وذلك مقابل نموها بنسبة 3.8 في المائة كمتوسط للفترة 2010-2020. وتمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالي ثلث قيمة الواردات الزراعية. وقد تراجعت قيمة الصادرات بنسبة كبيرة نتيجة انخفاض كميات الإنتاج لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب (القمح والشعير) والدرنيات والبقوليات والألياف والمحاصيل السكرية، وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الأسواق المحلية، وتعثر سلاسل إمداد الغذاء للتجارة الزراعية خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19. وقد تفاوتت الدول العربية في قيمة صادراتها وفقاً لمواردها الزراعية وتنوع السلع، وتطور الأسواق، وقدرات مؤسسات التصدير وتنوع صناعاتها الغذائية. وقد تصدرت مصر الدول العربية في حجم صادراتها تليها الإمارات ثم السعودية والمغرب وتونس والأردن وعُمان والسودان، وقد تراوحت قيمة صادرات هذه الدول بين 6.7 مليار دولار أمريكي و1 مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي قيمة صادراتها حوالي 24.8 مليار دولار أمريكي.

ويأتي تراجع الصادرات في عام 2020 بالإضافة إلى العوامل المذكورة سالفاً، نتيجة للتحديات المتراكمة التي أدت إلى ضعف حجمها وتواضع نموها خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها عدم نجاعة السياسات التصديرية المتبعة وعدم توافر المواصفات القياسية للسلع، وعدم تطوير مؤسسات التصدير لزيادة قدرتها وكفاءتها، وتحديث بنية الأسواق، وتوفير المعلومات عن حركة التجارة العالمية للسلع الغذائية بشكل منتظم، وعدم القدرة

على التعامل مع الأسواق الإقليمية وفي مقدمتها السوق الأوروبية والسوق الإفريقية والأسواق الناشئة الأخرى. الملحق (8/3).

الواردات الزراعية العربية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 92.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 94.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وبنسبة 1.8 في المائة، وذلك مقابل زيادتها بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي للفترة 2010-2020، بينما كانت قيمتها 67.2 مليار دولار أمريكي في عام 2010. واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من الواردات الزراعية العربية، تليها مصر والجزائر والإمارات ولبنان والمغرب والأردن وقطر وتونس والكويت، حيث تراوحت قيمة وارداتها ما بين 2.7 مليار دولار أمريكي في الكويت و21.8 مليار دولار أمريكي في السعودية. بلغ إجمالي قيمة واردات هذه الدول حوالي 84.3 مليار دولار أمريكي تمثل حوالي 89.6 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية. وقد انخفضت قيمة واردات عدد من الدول المستوردة غير الرئيسية بنسب قليلة تراوحت بين 0.1 في العراق والمغرب و1.6 في اليمن.

يتمثل العامل الرئيسي في زيادة قيمة واردات الدول العربية المستوردة الرئيسية في حجم ارتفاع فاتورة استيراد القمح، حيث تعتبر مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الدول المستوردة للقمح في العالم. وقد كان من الممكن أن تزداد قيمة الواردات الزراعية بنسبة كبيرة لولا اعتماد عدد من الدول العربية على المساعدات الغذائية بسبب تطور الأحداث الأمنية فيها[1]. وتعتبر المنطقة العربية بشكل عام في طليعة المناطق المستوردة للغذاء في العالم[2]. ويرتبط تقليص العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي بقدرة الدول العربية على استثمار مواردها بكفاءة (الأرض والمياه والثروة الحيوانية والسمكية)، وانتهاج سياسات زراعية ناجعة، وإعطاء الأولوية لإنتاج الغذاء في الدول التي تمتلك الموارد الزراعية، وإيلاء الاستثمار الزراعي وتنمية الريف أولوية قصوى، والاستفادة من المزايا النسبية وتنوع البيئات في المنطقة العربية.

أدت حالة العجز الغذائي المزمن إلى ارتفاع صافي الواردات الزراعية (العجز الزراعي) بشكل حاد، حيث ازداد من حوالي 22.6 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 47.7 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى حوالي 65.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وهو ما يعادل حوالي ضعفين وثلث قيمة الصادرات الزراعية العربية لعام 2020، وقد تراوح نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية بين 2 دولار أمريكي في الصومال و988 دولار أمريكي في قطر، بينما حققت كل من عُمان والسودان فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي. الملحق (8/3 "ب") والجدول (7) والشكل (3).

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تقرير الأمن الغذائي 2020.

[2] المؤتمر الإقليمي للفاو، يناير 2022.

الجدول (7): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و 2016 – 2020)

(مليار دولار أمريكي)

	الصادرات والواردات الزراعية						معدل التغيُّر (%)	
	2010	2016	2017	2018	2019	2020	2010-2020	2019-2020
الصادرات	19.569	28.499	29.251	29.772	30.397	28.284	3.8	7.0-
الواردات	67.239	90.576	91.618	91.957	92.414	94.110	3.4	1.8
صافي الواردات (العجز)	47.670	62.077	62.367	62.185	62.017	65.826	3.3	6.1
نسبة الصادرات إلى الواردات	29.1	31.5	31.9	32.4	32.9	30.1		

المصدر: الملحق (8/3 "أ").

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و 2016- 2020

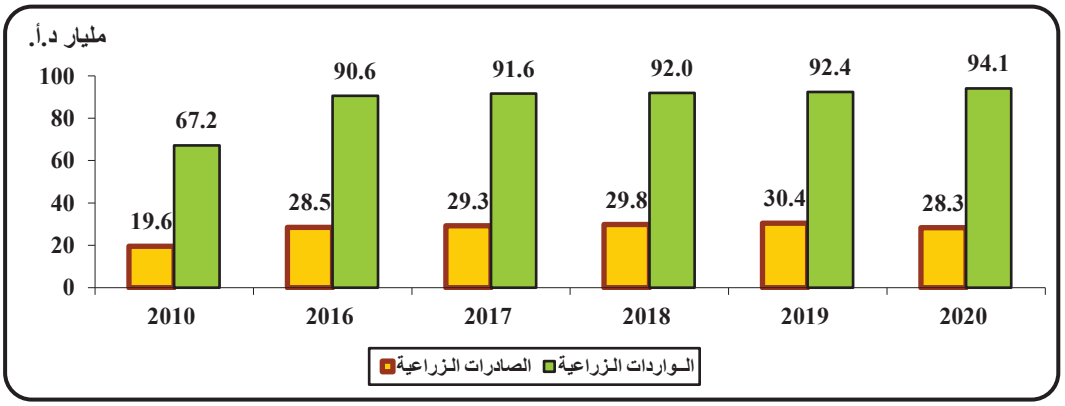

المصدر: الملحق (8/3).

الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية

شهد عام 2020 انخفاضاً كبيراً في قيمة وكمية صادرات السلع الغذائية الرئيسية مقارنة بعام 2019، حيث تراجعت قيمتها بنسبة 5.2 في المائة، وكمياتها بنسبة 4.3 في المائة. وشكلت حوالي 69.8 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية. حيث انخفضت قيمة وكمية صادرات الأبقار والجاموس واللحوم والفواكه والأغنام والحبوب والدقيق والبقوليات والبطاطس والألبان بنسبة تراوحت بين 3.7 في المائة و52.6 في المائة.

أدت مجموعة عوامل إلى انخفاض صادرات السلع الغذائية الرئيسية أهمها، زيادة الطلب عليها في الأسواق المحلية، وعقبات التصدير التي سببتها جائحة كوفيد-19، وضعف مؤسسات التصدير، وعدم استثمار الموارد المتوافرة لزيادة إنتاج السلع المعدة للتصدير، وعدم وجود سياسات واضحة لتشجيع الصادرات الغذائية من حيث توفير الدعم المباشر وغير المباشر، في حين تم وضع الكثير من القيود والعقبات غير الجمركية أمام حركة السلع الغذائية عبر الحدود داخل المنطقة العربية وخارجها. الملحق (9/3 "أ").

الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية

ازدادت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 68.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 70.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 أي بنسبة 2.5 في المائة، وازدادت كمياتها بنسبة 4.4 في المائة. بينما ازدادت كمياتها وقيمتها بنسبة 1.4 و2.7 في المائة خلال الفترة 2010-

2020، وشكلت واردات السلع الغذائية الرئيسية حوالي 74.5 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية. ويتضح وجود ثلاث مجموعات من السلع الغذائية الموردة وفقاً لتغير نسبتها بين عامي 2019 و 2020، وتضم المجموعة الأولى السكر الخام والبطاطس واللحوم والخضروات والحبوب والألبان والأبقار والجاموس (الحية) حيث ارتفعت قيمتها بنسبة تتراوح بين 2 و104.2 في المائة، وكذلك ارتفعت كمياتها بنسبة تتراوح بين 6.4 و 80.2 في المائة، وتضم المجموعة الثانية البقوليات والأغنام الحية والفواكه حيث ارتفعت قيمتها بنسبة تتراوح بين 1.5 و 4.6 في المائة وانخفضت كمياتها بنسبة تتراوح بين 1.8 و17.4 في المائة، والمجموعة الثالثة للسلع التي انخفضت قيمتها وكمياتها، وتشمل البيض والأسماك والزيوت النباتية والبذور الزيتية حيث انخفضت قيمتها بنسبة تتراوح بين 13.5 و 17.5 في المائة وانخفضت كمياتها بنسبة تتراوح بين 12.1 و 27.0 في المائة.

يتبين أن عدداً من سلع العجز الغذائي قد ارتفعت قيمة وكمية وارداتها بشكل كبير مثل السكر واللحوم والحبوب والألبان والبطاطس، نتيجة لارتفاع أسعارها جراء شح المعروض منها في الأسواق العالمية خلال فترة جائحة كوفيد-19، وتعرض سلاسل واردات الغذاء للتقلبات، وانخفاض إنتاج الحبوب بشكل خاص القمح والشعير، والبقوليات وقصب السكر والدرنيات، بالإضافة إلى تقلص كميات المساعدات الغذائية التي تتلقاها عدد من الدول العربية بسبب ظروفها الداخلية. الجدول (8) والملحق (9/3 "ب").

جدول (8). نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية (%)

السلعة	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	8.8	2.6	البذور الزيتية	25.3-	13.5-
البطاطس	8.3	13.8	الأبقار والجاموس	80.2	0.7
الخضروات	10.6	7.5	اللحوم	21.5	13.6
الفاكهة	15.7-	1.5	الألبان	6.4	2.0
السكر الخام	42.2	104.2	البيض	27.0-	17.5-
البقوليات	17.4-	4.6	الأغنام والماعز	1.8-	3.2
الزيوت النباتية	21.1-	15.3-	الأسماك	12.1-	15.7-

المصدر: الملحق (9/3).

تجارة السلع الزراعية العربية البينية

انخفضت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية من حوالي 40.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 38.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وبنسبة تراجع تقدر بحوالي 4.5 في المائة، في حين كانت قد حققت ارتفاعاً بحوالي 2.7 في المائة خلال الفترة 2016-2020.

وقد بلغت قيمة صادرات كل من الإمارات والسودان ومصر والأردن حوالي 8.4 و3.1 و2.5 و1.1 مليار دولار أمريكي على التوالي، وشكلت حوالي 76.9 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات البينية. كما بلغت قيمة واردات كل من السودان والإمارات وعُمان والكويت وفلسطين والأردن حوالي 3.9 و1.9 و1.9 و1.6 و1.5 و1.1 مليار دولار أمريكي على التوالي، وتمثل حوالي 62.6 في المائة من إجمالي قيمة الواردات البينية. ويلاحظ غياب السعودية عن قائمة المصدرين والموردين الرئيسين لهذا العام، وقد كانت تشغل حيزاً أكبر في التجارة الزراعية البينية، وذلك بسبب الأوضاع التي فرضتها ظروف جائحة كوفيد-19 وسعي الكثير من الدول لتلبية الطلب على السلع في السوق المحلية من خلال تقليص كميات التصدير والاستيراد الملحق (10/3).

لم تشهد التجارة الزراعية البينية تطوراً يذكر منذ عام 2013، بعد أن توسعت في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث ساهمت

أسباب عديدة في تواضع مساهمة التجارة البينية من إجمالي التجارة الزراعية العربية، أهمها، المنافسة الشديدة من السلع المستوردة التي تحظى بالدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها إلى الأسواق العربية في إطار تحرير التجارة وانفتاح الأسواق، وبسبب الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحدد الكميات المسموح دخولها إلى الأسواق، وعدم توافر المواصفات القياسية في كثير من السلع الزراعية العربية المعدة للتصدير، إضافة إلى القيود غير الجمركية التي تفرضها بعض الدول العربية بين حين وآخر، مما يؤثر سلباً في استقرار الأسواق وانتظام سلاسل حركة التجارة الزراعية في المنطقة، كما تفتقر السلع المصدرة إلى الدعم الذي يفقدها القدرة على المنافسة والدخول إلى الكثير من الأسواق الإقليمية والدولية.

الأمن الغذائي العربي

الفجوة الغذائية

يزداد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية، دونما تحقيق تنمية فعلية في الإنتاج الزراعي تلبي الاحتياجات الغذائية، ويأتي ذلك وسط تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية تتعرض لها المنطقة العربية، يضاف إليها الأحداث الأمنية في عدد من البلدان، مما أدى إلى تصاعد قيمة الفجوة الغذائية، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 42.1 إلى حوالي 44.1 مليار دولار أمريكي بين عامي 2019 و2020 بنسبة بلغت حوالي 4.7 في المائة، وارتفعت من حوالي 28.9 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 44.1 مليار دولار أمريكي، بنسبة تقدر بحوالي 4.3 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة 2010-2020. تمثل مجموعة الحبوب حوالي 47.5 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة، وبلغت قيمة فجوة القمح حوالي 43.6 في المائة من إجمالي فجوة الحبوب وحوالي 20.7 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، وبلغت قيمة فجوة اللحوم حوالي 16.7 في المائة، والألبان حوالي 11.3 في المائة والزيوت النباتية حوالي 9.4 في المائة والسكر حوالي 5.7 في المائة والبقوليات حوالي 3.4 في المائة من قيمة الفجوة. الملحق (11/3) والشكل (4).

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2010 و 2015 - 2020)

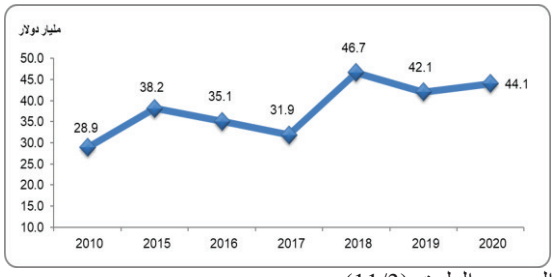

المصدر: الملحق (11/3).

ويتوقع أن تزداد الفجوة الغذائية في الدول العربية نظراً للفارق بين النمو السكاني من جهة والمقدر بحوالي 1.7 في المائة[1]، ونمو الإنتاج الزراعي والسمكي المقدر بحوالي 1.5 في المائة[2] من جهة أخرى. كما ستنمو هذه الفجوة تحت تأثير عوامل أخرى، من أهمها محدودية مساحات الأراضي الخصبة، وتدهور التربة المستمر نتيجة التصحر والتملح وتداخل مياه البحر، والممارسات الزراعية غير المستدامة، وصغر الحيازات الزراعية مما يعوق إقامة المزارع التجارية الكبيرة، وتدني إنتاجية الهكتار وإنتاجية المتر المكعب من المياه، وكذلك استنزاف المياه الجوفية، والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تأثير التغيُّر المناخي. ومع أن الأمن الغذائي يعتبر أولوية قصوى في الدول العربية إلا أن الخطط والبرامج لا تواكب هذه الأولوية، حيث تحتل الدول العربية المرتبة الأولى عالمياً في استيراد القمح.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2022.

[2] OECD/FAW.2021. Agricultural Outlook 2021-2030. OECD Publishing, Paris. Pg.94 https://doi.org/10.1787/19428846-en.

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

يعتبر التقدم في تحقيق الاكتفاء من السلع الغذائية العامل الرئيسي في تقليص العجز وقيمة الفجوة الغذائية، وما زال تقليل الهوة بين الإنتاج والطلب على السلع الغذائية يمثل تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، حيث تراجعت نسب الاكتفاء من السلع الغذائية الرئيسية بنسب كبيرة خلال الفترة 2016-2020، حيث بلغت نسبة اكتفاء مجموعة سلع العجز الرئيسية التي تشمل الحبوب والقمح والسكر والزيوت النباتية 40.2 و36.7 و35.6 و34.8 في المائة على التوالي، وحققت مجموعة سلع الاكتفاء العالي والخضروات والفاكهة و البطاطس نسبة اكتفاء بلغت 97.5 و96.6 و94.3 في المائة على التوالي، وحققت مجموع الاكتفاء المتوسط التي تشمل اللحوم والألبان نسبة اكتفاء بلغت حوالي 80.5 و 78.4 في المائة على التوالي، بينما حققت الأسماك فائضاً متواضعاً للتصدير بنسبة اكتفاء بلغت 107.1 في المائة.

إن تحقيق زيادة معدلات الاكتفاء تدريجياً للوصول إلى الأهداف المرجوة يتطلب وضع خطط استراتيجية للتنمية الزراعية على المستويين القطري والعربي، وتوفير الموارد المالية اللازمة لهذه الخطط، ووضع سياسات استثمارية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج السلع الغذائية وتصنيعها، وهو ما لم يتحقق على مدى العقود الفائتة في الدول العربية ولا تبدو مؤشرات فعلية على التوجه لتحقيقه حتى الآن. ويبين الملحق (12/3) أوضاع الإنتاج والاستهلاك والفجوة ونسبة الاكتفاء في الدول العربية، والصعوبات التي تواجه تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي العربي ومدى قدرة السكان على الحصول على الغذاء.

السياسات الزراعية العربية وآفاق التكامل العربي

تمثل السياسة الزراعية رؤية الدولة أو المجموعة لتحقيق أهداف كمية ونوعية خلال فترة زمنية محددة، وتظهر نتائجها من خلال إحداث تغييرات ملموسة في الإنتاج وتنمية المجتمعات الريفية، وموازين التجارة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة. وهي بديل للارتجال والمسارعة عند الأزمات لاتخاذ إجراءات استثنائية مؤقتة تزول مع عبور الأزمة.

وقد وضعت الدول العربية عدداً من الخطط والبرامج التي تلائم كل دولة في ضوء نهجها الاقتصادي بين الاقتصاد الموجه وسيطرة القطاع العام أو الاقتصاد الحر، شملت سياسات إدارة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، وتنمية الإنتاج، وزيادة الاستثمار الزراعي، وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق، وسن التشريعات لجذب الاستثمارات، وتطوير سياسات الإقراض وتمويل صغار المزارعين ومشروعات التنمية الريفية، وتطوير التسويق والصناعات الغذائية. وعملت على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، حيث قامت بخصخصة عدد من شركات القطاع العام، وتقديم بعض أشكال الدعم للمشروعات وبرامج الإرشاد الزراعي. وتم إنشاء عدد من الشركات والمؤسسات الزراعية العربية المشتركة، وصناديق التنمية العربية. ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ كأول اتفاقية عربية لتسهيل التبادل التجاري. كما أقرت العديد من الاستراتيجيات مثل استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005-2025، والاستراتيجية العربية للأمن المائي العربي 2010-2030 والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

غير أن هذه الإجراءات لم تسهم في إحداث التغيير المأمول منها في زيادة الإنتاج وزيادة نسبة الخدمات في الريف، والتوسع في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية، وفي التجارة البينية.

في المقابل حققت صناديق التنمية نقلة نوعية في تنمية الموارد واستثمارها عبر تنفيذ المشروعات الزراعية الكبرى، حيث بلغ حجم تمويلها للتنمية الزراعية حوالي 12.2 مليار دولار أمريكي تمثل نسبة 10.3 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للمنطقة العربية، كما ساهمت منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة نسبة التجارة الزراعية البينية. وقد أدى ذلك إلى تخفيف حدة تصاعد العجز الزراعي وعدم وصوله إلى مستويات أكثر خطورة مما هو عليه الآن. وقد اعترض هذه الجهود تحديات وصعوبات جدية تمثلت في عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط وتنفيذ المشروعات الزراعية، وعجزت قوانين الاستثمار عن جذب الاستثمارات اللازمة للقطاع الزراعي. وتعثرت برامج تنمية الريف، ولم تنفذ برامج متكاملة لوقف هدر المياه. وقد تمثل التحدي الرئيسي في عدم توافر سياسة زراعية عربية مشتركة. وغلبة برامج التنمية القطرية، وافتقار العديد من الدول العربية لوجود سياسة زراعية أصلاً. كما عانت البرامج والخطط من القصور في جميع المجالات، إضافة إلى ضعف الأسواق الداخلية وارتفاع التكلفة وتدهور نصيب المزارع من العائد النهائي وارتفاع نسبة الفاقد. ويعتبر السبب الرئيسي في ضعف التجارة الزراعية البينية في المنطقة العربية والعجز التجاري الزراعي بشكل عام. وقد تجلت نتائج هذه السياسات والبرامج في إتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية إلى مستويات كبيرة ترهق اقتصادات الدول العربية إضافة إلى انتشار الفقر وازدياد الهجرة من الريف إلى المدن.

حذرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أن الإقليم ليس على مسار صحيح، وأن القطاع الزراعي يتعرض لمؤثرات عديدة تتمثل في النمو السكاني، واتساع الفجوة بين الريف والحضر، والندرة الشديدة للمياه. وتدهور الموارد الطبيعية، وغياب التخطيط الاستراتيجي، مع اتساع الأزمات التي تعصف بالمنطقة، وأن المنطقة العربية ستكون الأولى في العالم في استيراد الغذاء خلال العقد القادم[1].

إنَّ هذا الواقع الذي تعيشه المنطقة العربية لا يعكس حجم الطاقات الكامنة والمعطيات المتوافرة فيها، حيث إن الدول العربية تملك الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وتتوافر لديها مجالات هائلة للتجارة الزراعية البينية والمنافسة في الأسواق الدولية. ويتطلب تحقيق التكامل الزراعي العربي وتوفير الأمن الغذائي توجه الدول العربية لاتخاذ العديد من الإجراءات أهمها:

- وضع البرامج والخطط للعمل المشترك لتحقيق تكامل الموارد بهدف تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي في المنطقة العربية.
- وضع سياسة زراعية عربية مشتركة يتم إقرارها في إطار جامعة الدول العربية لا تستثنى أي دولة منها، على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وينبثق عنها سياسات زراعية قطرية ملائمة.
- التخطيط الاستراتيجي لإنجاز التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وتوفير القدرة على مواجهة الأزمات المختلفة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.
- توجيه التجارة لتكون قاعدة أساسية للأمن الغذائي العربي.
- تخصيص الأموال اللازمة لاستثمار الموارد المتوافرة من الأراضي والمياه والثروة الحيوانية والسمكية بالكفاءة المطلوبة، وتحويل الجزء الأكبر من الأموال المخصصة للاستيراد إلى إنتاج الغذاء.
- وضع الخطط والبرامج لتصنيع كلّ السلع المتوافرة في المنطقة العربية.
- التركيز على الاستفادة من المزايا النسبية الكبيرة التي توفرها البيئات المختلفة في المنطقة العربية.
- وضع البرامج الملائمة لإدخال التقانات الزراعية والرقمية على نطاق واسع في الزراعة العربية.
- النظر بشكل جدّي لإحياء السوق العربية المشتركة المقررة منذ خمسينات القرن الماضي، والتي تتوافر لها جميع المقومات، كإطار لتحقيق الأهداف التنموية العربية المشتركة.

[1] المؤتمر الإقليمي للفاو، (يناير 2022).

إطار (3): تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي

تشـير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى ارتفاع قيمة مؤشـر سـعر الغذاء العالمي في آذار (مارس) 2022 إلى مسـتويات تاريخية جديدة غير مسـبوقة، حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشـر بحوالي 12.5 في المائة عن قيمته في شـباط (فبراير) 2022، وبحوالي 33.6 في المائة عن قيمته في آذار (مارس)2021، وحوالي 15.8% عن أعلى مستوى كان قد بلغه في شباط (فبراير) 2011. علماً أن الأسـعار الدولية للغذاء كانت قد بلغت مسـتويات عالية في الارتفاع قبيل الحرب، مدفوعةً بأوضـاع السـوق وارتفاع تكلفة الطاقة والأسمدة والنقل والخدمات الزراعية الأخرى.

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تفاقم هذا الوضع، باعتبار أن هذين البلدين يعتبران من أهم دول العالم المصدرة للغذاء، إذ تشكل صادراتهما من القمح حوالي 30 في المائة من الصادرات العالمية، وحوالي 19% و 78% من الصادرات العالمية للذرة الشامية وزيت عباد الشمس. كما تعتبر روسيا الدولة الأولى في العالم في تصدير الأسمدة النتروجينية، وثاني وثالث أكبر دولة مصدرة للبوتاسيوم والأسمدة الفوسفاتية على التوالي. ومن المتوقع أن تزداد الأمور سوءاً في حال استمرار الحرب الروسية الأوكرانية من حيث إمدادات الغذاء العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، إلى جانب حظر تصـدير الحبوب الذي فرضـته بعض الدول المنتجة، وارتفاع تكاليف النقل.

تشـير بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لعام 2021 إلى أن نحو 42 دولة تسـتورد ما يتراوح بين 23 في المائة و 100 في المائة من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، منها 12 دولة عربية تستورد ما يتراوح بين 92 في المائة (الصـومال) و 29 في المائة (الأردن)، وتسـتورد 6 دول عربية أكثر من 50 في المائة من احتياجاتها من القمح من أوكرانيا وروسيا وهي: الصومال (حوالي 92 في المائة)، ولبنان (حوالي 76 في المائة)، ومصر (حوالي 75 في المائة)، وليبيا (حوالي 65 في المائة)، وجيبوتي (حوالي 55 في المائة)، وموريتانيا (حوالي 53 في المائة).

إن التداعيات الكبيرة للحرب الروسـية الأوكرانية على الأسـواق العالمية للحبوب وعلى مدخلات الإنتاج وعلى الأمن الغذائي للدول العربية تسـتوجب مزيداً من الجهود لتحقيق مسـتويات مقبولة من حيث الاكتفاء الذاتي الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية المتصـاعدة، إلى جانب دعم وتحديث برامج البحوث ونقل التقانة بهدف رفع كفاءة هذه النظم، وتعزيز التنسـيق والتكامل بين البرامج الوطنية وأجهزة الإرشاد، وتوفير التسهيلات والحوافز للعاملين في المجال التقني، وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص مع تخصيص المكافآت للابتكارات في مجال التقانة الزراعية.

https://www.fao.org/3/nj164en/nj164en.pdf

الفصل الرابع

نظرة عامة

بعد التقلبات التي عرفها القطاع الصناعي العربي خلال السنوات الأخيرة كسائر القطاعات الاقتصادية نتيجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، والإجراءات الوقائية المتخذة للحد من انتشارها، ساهمت حملات التطعيم في كبح الجائحة والعودة التدريجية لدورة الحياة الطبيعية خلال عام 2021، حيث بدأ النشاط الصناعي مرحلة التعافي والنمو ليبلغ الناتج الصناعي العربي حوالي 970.8 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو بلغ بالأسعار الجارية 38.6 في المائة عن مستواه في العام 2020. ساهم في تحقيق هذا النمو كل من قطاع الصناعات الاستخراجية الذي نمت قيمته المضافة في عام 2021 بنسبة 53.9 في المائة مقارنةً بعام 2020، وقطاع الصناعة التحويلية الذي نما خلال فترة المقارنة بنسبة 14.3 في المائة.

ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 27.7 في المائة عام 2020 إلى 33.7 في المائة في العام 2021، بفضل ارتفاع إنتاج النفط بحوالي 4.7 في المائة، وارتفاع أسعار النفط بحوالي 68.4 في المائة بين العامين. ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً على تعافي قطاع الصناعة خاصةً قطاع الصناعة التحويلية الذي حقق في العام 2021 أعلى قيمة مضافة في السنوات المنصرمة، وقاربت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2021 مستواها الذي تحقق عام 2019، رغم تأثّر أداء الصناعات العربية بمشكلات إضافية منها تعطل سلاسل الإمداد بالمدخلات والنقل وموجات التضخم المنقول.

لم تظهر الإحصاءات العربية لعام 2021 تغيراً ملحوظاً في الاحتياطيات العربية من النفط والغاز الطبيعي والخامات كخامات الحديد، والزنك، والنحاس، والذهب، والفضة، والكبريت، والألمنيوم، والملح، والجبس، حيث استقرت مستويات الاحتياطيات في حدود مستوياتها المسجلة في العام السابق، باستثناء الزيادة في احتياطيات النفط الخام.

تشكل القوى العاملة في القطاع الصناعي حوالي 22.0 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية واختلفت هذه الحصة من دولة عربية لأخرى، متراوحةً بين 54.4 في المائة و3.5 في المائة من إجمالي القوى العاملة لكل دولة.

شهدت الصناعات التحويلية نمواً لافتاً في العام 2021 مقارنة بالعام السابق، في معظم الصناعات، فقد حقق قطاع البناء والتشييد نمواً بلغ حوالي 4.7 في المائة، ونمت صناعة الأسمنت بنسبة 7.0 في المائة، وحققت صناعة الحديد الصلب معدل نمو 11.7 في المائة، وحققت صناعة تكرير النفط نمواً بحوالي 2.1 في المائة.

يستعرض الفصل في جوانبه التحليلية واقع وتجارب المناطق الصناعية والمدن الذكية والمدن التقنية، ومدن التنمية المستدامة في الدول العربية والنماذج الناجحة من الدول الأخرى، وذلك بهدف الاستفادة من تلك التجارب الناجحة، كما يتناول الفصل أثر التغيُّرات المناخية والبيئية في القطاع الصناعي وكيفية معالجة أثر هذه التغيُّرات، وذلك تكاملاً مع فصل المحور. كما يستعرض مظاهر التعافي في القطاع الصناعي من آثار جائحة كوفيد-19 من خلال التطرق إلى تداعيات الجائحة وتأثيراتها السلبية على مختلف القطاعات، بالإضافة إلى السياسات والمقترحات الكفيلة بتحفيز القطاع لتجاوز الأزمة وتعزيز فرص التعافي خلال مرحلة ما بعد كوفيد-19.

كما يتناول الفصل أيضاً التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية، ومستويات تنافسية الصناعات التحويلية العربية والمزايا النسبية للمنتجات العربية.

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2021 حوالي 660.9 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 429.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بنسبة نمو بلغت حوالي 53.9 في المائة، ويعود التحسن في نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى تخفيف الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد وبدايات التعافي الصحي والاقتصادي في الدول العربية في مختلف المجالات، حيث ارتفع الطلب على النفط والغاز الطبيعي، وزاد إنتاج الدول العربية بواقع مليون برميل في اليوم عن العام السابق، كما ارتفعت الأسعار العالمية للنفط حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في العام 2021، حوالي 69.9 دولار للبرميل مقابل 41.5 دولاراً في العام 2020، لذلك تحسنت قيمته المضافة وبخاصة في البلدان المصدرة للنفط، الملحق (1/4).

ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في عام 2021 إلى حوالي 22.9 في المائة، وهي أعلى من مستواها في العام السابق الذي بلغ حوالي 17.0 في المائة، ولكنها لم تصل بعد إلى مستوياتها في العامين 2018 و2019.

على مستوى الدول العربية فرادى فقد سجلت أعلى النسب في ليبيا بمساهمة بلغت حوالي 53.2 في المائة وأدناها في لبنان بمساهمة بلغت حوالي 0.3 في المائة، كما عادت قيمة الصادرات النفطية العربية إلى حدود مستوياتها السابقة، حيث بلغت في العام 2021 حوالي 441 مليار دولار بعد أن تراجعت إلى حوالي 251 مليار دولار عام 2020.

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية للدول العربية كمجموعة في العام 2021 حوالي 309.9 مليار دولار، وهي أعلى قيمة مضافة للصناعات التحويلية العربية بالأسعار الجارية منذ عام 2000، كما يبين الملحق (2/4)، وحققت في العام 2021 معدل نمو بلغ حوالي 14.3 في المائة مقارنة بعام 2020. سجلت أعلى مستويات القيمة المضافة للصناعات التحويلية على مستوى الدول العربية فرادى في كل من السعودية، مصر، الإمارات، المغرب، قطر، الكويت، عمان، الأردن، البحرين، الجزائر، تونس، السودان، العراق، فلسطين، اليمن، سوريا، لبنان، ليبيا، موريتانيا، جيبوتي، والقمر، الملحق (2/4).

بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 10.8 في المائة، توزعت حسب الدول بتفاوت كما يبين الملحق (3/4)، فكانت أعلاها في البحرين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، السعودية، وإجمالاً ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة متواضعة ولا تعكس أهمية هذا القطاع والفرص الواسعة المتاحة فيه للاستثمار والعمل.

الناتج الصناعي العربي

حقق القطاع الصناعي العربي في العام 2021 ناتجاً بلغ حوالي 970.8 مليار دولار أمريكي، وبنمو بلغ حوالي 38.6 في المائة عن مستواه في العام 2020. يعود هذا التحسن في الناتج الصناعي العربي خلال فترة المقارنة إلى تخفيف الإجراءات والقيود التي فرضت على الأنشطة والحركة الاقتصادية في إطار جهود مكافحة جائحة كوفيد-19، حيث بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي في العام 2021، مستواها في العام 2019 ودون مستواها في العام 2018.

بلغت مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية خلال العام 2021 حوالي 33.7 في المائة، وتفاوتت تلك النسبة بين الدول العربية وكانت أعلاها في ليبيا، الكويت، العراق، قطر، عمان، السعودية البحرين، والإمارات، الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1): قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010-2021)

(مليار دولار أمريكي)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	711.3	32.5	33.9	200.3	15.0	9.5	911.6	28.2	43.4
2011	970.0	36.4	39.1	227.5	13.6	9.2	1197.5	31.4	48.3
2012	1088.9	12.3	40.1	248.8	9.4	9.2	1337.7	11.7	49.3
2013	1032.9	-5.1	37.4	254.4	2.2	9.2	1287.3	-3.8	46.6
2014	940.8	-8.9	33.8	267.1	5.0	9.6	1207.9	-6.2	43.4
2015	528.1	-43.9	21.5	261.2	-2.2	10.7	789.3	-34.7	32.2
2016	453.5	-14.1	18.4	262.8	0.6	10.7	716.3	-9.2	29.1
2017	553.3	22.0	21.8	261.8	-0.4	10.3	815.1	13.8	32.1
2018	754.1	36.3	27.3	279.0	6.6	10.1	1033.1	26.7	37.4
2019	687.0	-8.9	24.6	281.7	1.0	10.1	968.7	-6.2	34.7
2020	429.3	-37.5	17.0	271.2	-3.7	10.7	700.5	-27.7	27.7
2021	660.9	53.9	22.9	309.9	14.3	10.8	970.8	38.6	33.7

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويليةفي الوطن العربي (2021-2010)

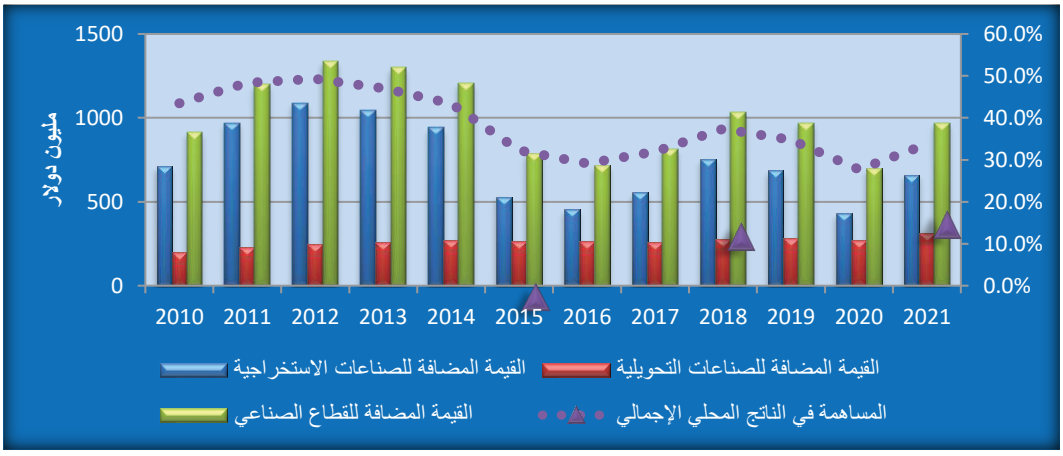

القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يعد مؤشر الإنتاجية في الصناعة المؤشر الأهم لقياس كفاءة الأداء لكل عناصر العملية الإنتاجية في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، بما في ذلك كفاءة أداء عنصر العمل. تشير الإحصاءات إلى أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي العربي تشكل حوالي 22.0 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية.

على مستوى الدول العربية فرادى، تراوحت النسبة بين حوالي 54.4 في المائة في قطر، و3.5 في المائة في الصومال، الملحق (17/2). تتركز أغلب القوى العاملة العربية المشتغلة في قطاع الصناعة في الصناعات التحويلية بحكم تنوعها الواسع، وهي بذلك تساهم بتوفير فرص العمل والدخل لشرائح واسعة من المواطنين في المدن والأرياف، بالمقابل فإنها أقل إنتاجيةً وعائداً ومساهمةً في الاقتصاد العربي عند مقارنتها بالصناعات الاستخراجية، التي تعتمد على كثافة التقنيات الإنتاجية لسلع عالية

التنافسية والعائد كالنفط الخام والغاز الطبيعي وبعض المعادن.

بلغ متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 حوالي 31.7 ألف دولار مقابل 22.8 ألف دولار في العام 2020، ويعود التحسن الكبير في إنتاجية العامل العربي في العام 2021 إلى ظهور بوادر التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 التي ألحقت بالاقتصادات العربية بعض الآثار السلبية. على مستوى الدول العربية فرادى، كانت المؤشرات متفاوتة، حيث بلغت أعلى مستوياتها في الكويت بحوالي 122.2 ألف دولار، وأدناها في لبنان بإنتاجية قدرها 1.4 ألف دولار.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في العام 2021 حوالي 2287 دولار مقارنةً بحوالي 1673 دولار في العام السابق، ويعزى التحسن إلى بدايات التعافي من آثار الجائحة، ولبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد في مختلف الدول العربية، وجاءت المؤشرات مختلفة من دولة عربية إلى أخرى، فقد بلغ أعلاها في قطر بحوالي 28.5 ألف دولار للفرد وأدناها في اليمن بحوالي 93 دولاراً للفرد.

شهد مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي العربي تحسناً خلال عام 2021 حيث بلغ حوالي 1.5 في المائة على المستوى العربي مقارنة بحوالي 1.3 في المائة في العام 2020، وعلى مستوى الدول تراوح هذا المؤشر بين 2.6 في المائة في ليبيا و0.3 في المائة في لبنان وجيبوتي، الملحق (4/4).

تلخص مؤشرات الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية الصناعية والتنافسية الصناعية والمشاركة في السلاسل الإنتاجية للصناعة العالمية واقع ومستوى ونوع الإنتاج الصناعي العربي والصناعة التحويلية بوجه خاص، وهو دون المستوى المأمول، ويتطلب مزيداً من الجهود لمواجهة التحديات التي تحد من الاستفادة بصورة أكبر من الإمكانات والطاقات التي تحظى بها المنطقة العربية، بما يتضمن العمل على تبني استراتيجيات صناعية طويلة المدى.

[1] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

الإنتاج الصناعي

الصناعة الاستخراجية

تشكل المنطقة العربية أحد أكبر المناطق الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج العالمي للنفط والغاز الطبيعي، حيث بلغت الاحتياطيات المؤكدة فيها من النفط حتى العام 2021 حوالي 719.3 مليار برميل تشكل نسبة 55.2 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وتتركز النسبة الأكبر منه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من النفط الخام في العام 2021 حوالي 22.9 مليون برميل في اليوم تشكل نسبة 27.5 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام مقابل 21.8 مليون برميل في اليوم في العام 2020 ما نسبته 26.4 في المائة من الإنتاج العالمي.

بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية في العام 2021 حوالي 55.2 تريليون متر مكعب مثلت حوالي 26.9 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وبلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي خلال العام 2021 حوالي 661.5 مليارات متر مكعب في السنة شكلت نسبة 16.0 في المائة من الغاز الطبيعي المسوق عالمياً، وتتركز نسبة 67.7 في المائة من الغاز الطبيعي العربي المنتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزعت بين 207 مليار متر مكعب في قطر تليها بالترتيب السعودية، الجزائر، مصر، الإمارات، عمان، ليبيا، البحرين، الكويت والعراق، الملحق (5/4) والملحق (4/5).

في مجال التعدين أظهرت الإحصاءات المحدثة للنشاط التعديني في الدول العربية بلوغ إنتاج خام الحديد حوالي 9 ملايين طن توزعت بين موريتانيا، والجزائر، والسعودية، ومصر، وتونس والمغرب وشكل إنتاج موريتانيا من خام الحديد حوالي 88.0 في المائة من الإنتاج العربي، ومن خام الزنك بلغ الإنتاج العربي 75.8 ألف طن تركزت في المغرب والسعودية والجزائر، وبلغ إنتاج خام النحاس حوالي 128.9 ألف طن تم إنتاجها على التوالي في السعودية، المغرب، موريتانيا، الملحق (5/4).

بلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 98.8 طن، وظل السودان بالمقدمة بإنتاج بلغ 57.7 طن وتوزع المتبقي على مصر وموريتانيا والسعودية والمغرب والجزائر، وبلغ إنتاج الدول العربية من الفضة حوالي 192.4 طن أنتج منها 185.7 طن في المغرب وتوزع الباقي بين السعودية والسودان والجزائر.

بلغ إنتاج الدول العربية من الكبريت حوالي 15.8 مليون طن، وشمل إنتاج الكبريت 11 دولة عربية أغزرها إنتاجاً كانت السعودية، الإمارات، قطر، الكويت. وحققت صناعات تعدين الألمنيوم الأولي حوالي 6.2 مليون طن تركزت في 6 دول عربية، الإمارات ثم البحرين، فالسعودية، وقطر، وعُمان ومصر.

بلغ إنتاج الدول العربية من الملح حوالي 7.6 مليون طن وتوزع الإنتاج في 14 دولة عربية أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي السعودية، وتونس، ومصر والمغرب، الملحق (5/4).

وصل إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 19.9 مليون طن، تم إنتاجه في 12 دولة عربية كان أعلاها في عُمان، والسعودية، والجزائر، والعراق، وتونس.

تعد صناعة التعدين أحد أهم فرص الاستثمار المستقبلية في الدول العربية التي تتمتع بثروات معدنية غنية، الكثير منها لم تتوافر الظروف المواتية لاستثمارها، بل ولم تستكمل عمليات الاستكشاف فيها، وتتبنى العديد من الدول العربية خططاً طموحة للاستثمار في قطاع التعدين ومن تلك الدول السعودية ومصر وغيرها.

الصناعات التحويلية

تعتبر الصناعات التحويلية عماد الاقتصاد الحديث، إذ توفر فرصاً لا حدود لها للاستثمار والإنتاج للسلع والخدمات وفي توفير فرص العمل والدخل لشرائح واسعة من السكان، ومع كل ذلك لم يحقق هذا القطاع في الدول العربية ذات النجاحات والتطور الذي حققته الدول المتقدمة، حيث لا يزال يحتاج لمزيد من الجهود لتطويره، وتعزيز شموليته. لعلّ الاعتماد على الشركات الصغيرة والمتوسطة بصورة أكبر سيكون السبيل الأمثل للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية في المنطقة العربية، حيث يسهم ذلك في إحداث التنوع والشمولية التي تُعد حجر الزاوية في غالبية الاستراتيجيات التنموية طويلة الأجل التي اعتمدها عدد كبير من الدول العربية.

صناعة مواد البناء والتشييد

استعاد قطاع البناء والتشييد قدراً من التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 التي ألحقت به أضراراً عديدة، حيث بلغت قيمة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021، حوالي 186.8 مليار دولار مقابل 178.3 مليار دولار أمريكي في العام 2020، بمعدل نمو بلغ حوالي 4.7 في المائة. سجّلت السعودية أعلى مستويات الناتج في قطاع التشييد والبناء حيث بلغ حوالي 45.5 مليار دولار، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بحوالي 36.8 مليار دولار، ومصر حوالي 27.3 مليار دولار، وقطر بحوالي 24.1 مليار د.أ.، والجزائر بحوالي 19.8 مليار دولار، والمغرب بحوالي 7.7 مليار دولار، وعمان بحوالي 6.4 مليار دولار، كما ساهم قطاع البناء والتشييد بناتج تراوح بين 1 و6 مليار دولار أمريكي في كل من العراق، والكويت، والبحرين، والسودان، وليبيا، والأردن. سجلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأخرى أقل من مليار دولار أمريكي، الملحق (6/4).

صناعة الإسمنت

شهدت صناعة الإسمنت في الدول العربية في العام 2021 نمواً بلغ 7.0 في المائة عن مستواه في العام 2020، حيث ارتفع الإنتاج من الإسمنت إلى حوالي 231.9 مليون طن يشكل نسبة 53.4 في المائة من إجمالي الطاقة التصميمية لمصانع الإسمنت في الدول العربية، وشكل الإنتاج المحلي من الإسمنت نسبة حوالي 98.3 في المائة من إجمالي الاستهلاك العربي من سلعة الإسمنت في العام 2021، علماً بأن الطلب العربي على الإسمنت قد نما في ذات العام بحوالي 6.7 في المائة.

وقد توزع الإنتاج بين الدول العربية بواقع 59.0 مليون طن بالسعودية، فمصر بحوالي 50 مليون طن، والعراق بحوالي 29.7 مليون طن، ثم الجزائر بحوالي 24 مليون طن، والإمارات بحوالي 15 مليون طن، والمغرب بحوالي 12.6 مليون طن، بينما كان إنتاج الدول العربية الأخرى كميات تتراوح بين 0.2 و7.7 مليون طن. وتظهر البيانات والإحصاءات أن الطاقات الإنتاجية التصميمة لمصانع ومعامل إنتاج وطحن الإسمنت في الدول العربية قد نمت من حوالي 416.1 مليون طن إلى 434.5 مليون طن بين عامي 2018 و2021 رغم وجود فائض كبير غير مستغل من الطاقات الإنتاجية القائمة، وهذا إنما يدل على جدوى الاستثمار في هذا القطاع وتنامي الحاجة إلى هذا المنتج. تعتبر السعودية والعراق والجزائر أكثر البلدان العربية التي شهدت نمواً كبيراً في إنتاج الإسمنت خلال الأعوام العشرة الأخيرة، وبالمقابل تراجع إنتاج الإسمنت في كل من سوريا، واليمن، وليبيا. الملحق (7/4).

صناعة الحديد الصلب

حققت صناعة الحديد الصلب في الدول العربية في العام 2021 نمواً ملحوظاً إذ بلغ حوالي 32.6 مليون طن مقارنةً بحوالي 29.2 مليون طن في العام 2020، وبمعدل نمو بلغ حوالي 11.7 في

المائة، وهذا مؤشـر جيد على التعافي الاقتصـادي من الآثار والتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19.

تظهر بيانات إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية استمرار تصدر مصر قائمة الدول العربية المنتجة للحديد حيث بلغت كمية الإنتاج في العام 2021 حوالي 10.3 مليون طن، بمعدل نمو بلغ حوالي 25.1 في المائة، تلتها السعودية بحوالي 8.7 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 12.3 في المائة، ثم الجزائر بحوالي 4 مليون طن، والإمارات بحوالي 3 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 10.0 في المائة، ، وليبيا بحوالي 652 ألف طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 31.7 في المائة، ثم المغرب بحوالي 500 ألف طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 56.3 في المائة، فيما استقر إنتاج بقية الدول العربية المنتجة للحديد الصلب عند مستوياتها للعام 2020، الملحق (8/4).

وفقاً للمؤشرات السكانية للدول العربية فقد ارتفعت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد الصلب في العام 2021 لتصل إلى حوالي 73.9 كيلوجرام (كجم) للفرد مقابل 67.3 كجم للفرد في العام 2020. ورغم الزيادة الملحوظة في إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب، فإن مساهمتها في الإنتاج العالمي تظل محدودة ولم تتعدَّ 1.7 في المائة فضلاً عن كون إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب لا يغطي إلا 56 في المائة من إجمالي الاستهلاك المحلي وهو ما يشير إلى وجود فرص كثيرة وواعدة للاستثمار في تعدين خامات الحديد أو في صهر خردة الحديد وفي صناعة المنتجات الحديدية، فضلاً عن أن أي نهضة صناعية تتطلب وجود قاعدة صناعية كبيرة لإنتاج الحديد، والمؤشرات على وفرة خامات الحديد في الدول العربية مشجعة، وتحتاج إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وخلق ظروف مواتية لانطلاقة هذه الصناعة الهامة.

صناعة السكر

بلغ إنتاج الدول العربية من السكر خلال عام 2020 حوالي 3.4 مليون طن مقابل 3.6 مليون طن خلال عام 2019، بتراجع بلغ حوالي 6.9 في المائة، تركز الإنتاج العربي من السكر في خمس دول عربية، حيث تستحوذ مصر على حوالي 67.8 في المائة تليها المغرب والسودان وسوريا والصومال بحوالي 15.6 في المائة و13.9 في المائة و2.1 في المائة و0.7 في المائة، على الترتيب. ويبقى إنتاج الدول العربية كمجموعة من السكر محدوداً حيث لم يتعدّ 2 في المائة من الإنتاج العالمي، ولا يغطي إلا 26.2 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية، على الرغم من توافر المساحات الواسعة الصالحة للزراعة والقدرات الاستثمارية لصناعة السكر في العديد من الدول العربية.

بلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من السكر حوالي 12.8 مليون طن في عام 2020 مقابل 13.4 مليون طن خلال سنة 2019، بتراجع بلغ حوالي 4.4 في المائة. احتلت مصر المرتبة الأولى في ترتيب الدول العربية الأكثر استهلاكاً للسكر، تليها الجزائر والسودان باستهلاك بلغ 3.1 مليون طن و1.8 مليون طن و1.4 مليون طن، على التوالي. أما على مستوى استهلاك الفرد الواحد من السكر فقد بلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد في الدول العربية حوالي 29.6 كجم خلال عام 2020 مقابل 31.6 كجم خلال عام 2019، حيث تصدرت موريتانيا قائمة أعلى متوسط استهلاك سنوي للفرد الواحد بمعدل 41.9 كجم للفرد، تليها الجزائر بمعدل 39.9 كجم للفرد، ثم تونس بمعدل 37.9 كجم للفرد.

لتغطية العجز بين الإنتاج والاستهلاك، بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من السكر الخام والسكر الأبيض خلال عام 2020 حوالي 15.1 مليون طن منها 9.5 مليون طن من السكر الخام بهدف تكريره و5.6 مليون طن من السكر الأبيض بزيادة بلغت حوالي 15.1 في المائة عن عام 2019. كما شهدت

الصادرات من السكر تطوراً أيضاً بنسبة 37.3 في المائة خلال عام 2020 لتبلغ حوالي 4.1 مليون طن وقد مثلت حصة دولتي الإمارات والمغرب النصيب الأكبر حيث مثلت حوالي 38.7 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من السكر، الملحق (9/4).

ويعاني قطاع صناعة السكر في الدول العربية جملةً من الصعوبات تتمثل أهمها في شدة المنافسة الخارجية وتقادم تجهيزات ومعدات الإنتاج في المصانع القائمة.

الشكل (2): صناعة السكر خلال الفترة 2010-2020

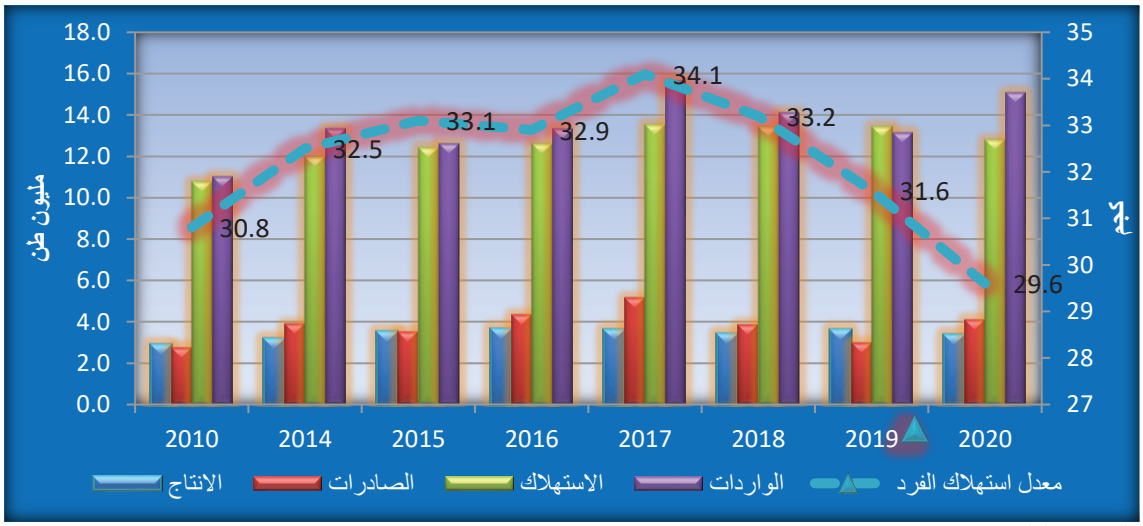

المصدر: الملحق (9/4).

صناعة الألبان

يشكل قطاع صناعة الألبان ومشتقاتها قطاعاً أساسيا وهاماً في الصناعات الغذائية العربية من حيث الإنتاج وفرص العمل وحجم الصادرات. على الرغم من التطور والنمو الملموس في الإنتاج الذي شهده قطاع صناعة الألبان خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يواكب الطلب المتزايد على الألبان ومنتجاتها مما تسبب في وجود فجوة واضحة ما بين العرض والطلب ومن ثَمَّ عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الاستراتيجية الأمر الذي دفع بالكثير من الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد لسد هذه الفجوة.

قدر إنتاج الألبان في الدول العربية بنحو 27.4 مليون طن[1] خلال عام 2020 مقابل 27.2 مليون طن خلال عام 2019، أي بزيادة طفيفة قدرت بنحو 0.7 في المائة. شكلت حصة مصر من إجمالي الإنتاج العربي من الألبان حوالي 18 في المائة تليها السودان والجزائر والسعودية والمغرب والصومال بحوالي 17.9 في المائة و12.3 في المائة و10.4 في المائة و10.2 في المائة و8.3 في المائة، على التوالي. مع ذلك يبقى الإنتاج محدوداً حيث لم يتعدَّ حوالي 3 في المائة من الإنتاج العالمي، فيما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للألبان ومشتقاتها حوالي 75.4 في المائة في عام 2020 مقارنة بنحو 73.2 في المائة خلال عام 2019، على الرغم مما تزخر به العديد من الدول العربية من ثروة حيوانية هامة وعدد كبير من مصانع ومراكز تجميع الحليب ومشتقاته.

[1] المصدر: التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2020 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تُعدّ الجبن والزبدة من أهم منتجات صناعة الألبان في الدول العربية، وقد بلغ إنتاج الجبن في الدول العربية حوالي 1147 ألف طن أي بنسبة 5.1 في المائة من الإنتاج العالمي، شكلت حصة مصر منها حوالي 54.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، تليها السعودية بحوالي 14.9 في المائة ثم سوريا والسودان بحوالي 10 في المائة و9.4 في المائة، على التوالي. أما فيما يتعلق بصناعة الزبدة فقد بلغ الإنتاج في الدول العربية حوالي 228.9 ألف طن مثل حوالي 2.3 في المائة فقط من الإنتاج العالمي، وقد مثلت حصة مصر النصيب الأكبر حيث مثلت حوالي 53.2 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، تليها المغرب بحوالي 15.8 في المائة ثم سوريا بنسبة 7.9 في المائة.

بلغت قيمة الصادرات الصناعية العربية من الألبان ومشتقاتها خلال عام 2020 حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 2.7 مليار دولار، وتوزعت من الأعلى بين الإمارات، والسعودية، ومصر، والبحرين، وعُمان، والكويت، والأردن، والمغرب، واليمن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، وتونس، والجزائر، والعراق، والسودان، وقطر، وليبيا، وجيبوتي.

بلغت بالمقابل قيمة الواردات العربية من الألبان ومشتقاتها خلال نفس العام حوالي 10.5 مليار دولار أمريكي شاملة كل الدول العربية وأعلاها كانت في السعودية، والإمارات، والجزائر، والعراق، والكويت، ومصر، وعُمان، وليبيا، واليمن، وقطر، والأردن، والمغرب، والبحرين، ولبنان، وفلسطين، والسودان، وسوريا، والصومال، وموريتانيا، وتونس، وجيبوتي، والقمر.

يعاني قطاع الألبان العديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية وخاصة لدى صغار المنتجين والمصنعين وتتشابه معوقات التصنيع في غالبية الدول العربية مع وجود تفاوت في تأثيرها في تطور القطاع من بلد إلى آخر، على غرار المعوقات التسويقية والتصنيعية المتمثلة في بعد مناطق الإنتاج عن مناطق التجميع والتصنيع والاستهلاك، وارتفاع التكاليف الإنتاجية والتصنيعية، وعدم التزام المصنعين والمسوقين بالمواصفات القياسية والشروط الصحية المتعلقة بإنتاج وتسويق الألبان ومنتجاتها، فضلاً عن غياب مراكز تجميع ألبان في بعض الدول المنتجة الرئيسية للألبان. كما يتعرض القطاع إلى فقد جزء كبير منه خلال سلاسل الإمداد، حيث تعاني جل الدول العربية فَقْدَ جزءٍ هام من إنتاجها نتيجة العديد من الأسباب على غرار طرق الإنتاج والتسويق والتخزين والتوزيع، وقد بلغت كمية الفاقد والمهدر من الألبان ومنتجاتها في الدول العربية حوالي 5.4 مليون طن منها 2.3 مليون طن خلال عمليات التوزيع و2 مليون طن خلال مرحلتي الإنتاج والتخزين و0.6 مليون طن خلال مرحلة التصنيع و0.5 مليون طن خلال مرحلة الاستهلاك[1].

لمعالجة معوقات الإنتاج والتسويق والتصنيع للألبان في الدول العربية، يأتي العمل على تطوير منظومة إنتاج وتسويق الألبان وتطوير سلسلة القيمة المضافة من إنتاج وصناعة وتسويق في مقدمة الجهود المنشودة لتعزيز مردوديته وديمومته ودفع قدرته التنافسية. في هذا الإطار فإنه من المناسب تعزيز وتطوير التنسيق بين الدول العربية في مجالات تنمية القطاع والاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في أي منها حتى يتم التكامل في هذا المجال وضمان تحقيق المزيد من الأمن الغذائي العربي، والعمل على تشجيع الاستثمارات المشتركة في مجال تصنيع الألبان والسعي لتوطين التكنولوجيا الملائمة لتحسين الكفاءة الإنتاجية والتصنيعية والتسوقية للعاملين في هذا المجال. ولتجاوز المعوقات التسويقية والتصنيعية يوصى أيضاً بإنشاء مراكز لتجميع الألبان في مناطق

[1] المصدر: تقرير حول إنتاج وتسويق الألبان ومشتقاتها في الدول العربية المعوقات والحلول، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الإنتاج الرئيسية لمساعدة المنتج وضمان انسياب الإنتاج للمستهلك والمصانع، وتحسين ظروف تسويقه وإنشاء مختبرات جودة مستقلة، مع ضرورة الاهتمام بتعبئة وتغليف منتجات الألبان بما يتلاءم مع متطلبات السوق ويساعد في طول فترة تخزينها.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 200 ألف برميل يومياً (ب/ي)، مقارنة بمستواه المسجل في عام 2020، ليصل إلى حوالي 9.7 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل نسبة 10.4 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية، على الرغم من استمرار تأثّر هذه الصناعة بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث شهدت حالات توقف مؤقت وتأجيلا لخطط إنشاء مصافٍ جديدة في عدد من الدول العربية. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التشغيل الجزئي لمصفاة جازان الجديدة في السعودية بطاقة تكريرية 200 ألف ب/ي، ليصل عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2021 إلى 64 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، والسعودية، ومصر، والجزائر، والإمارات، وليبيا.

جاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 32.3 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2021، تليها الإمارات بنسبة 13.1 في المائة، ثم العراق بنسبة 8.5 في المائة، فالكويت بنسبة 8.3 في المائة، الملحق (10/4) والشكل (3).

الشكل (3): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية خلال عام 2021

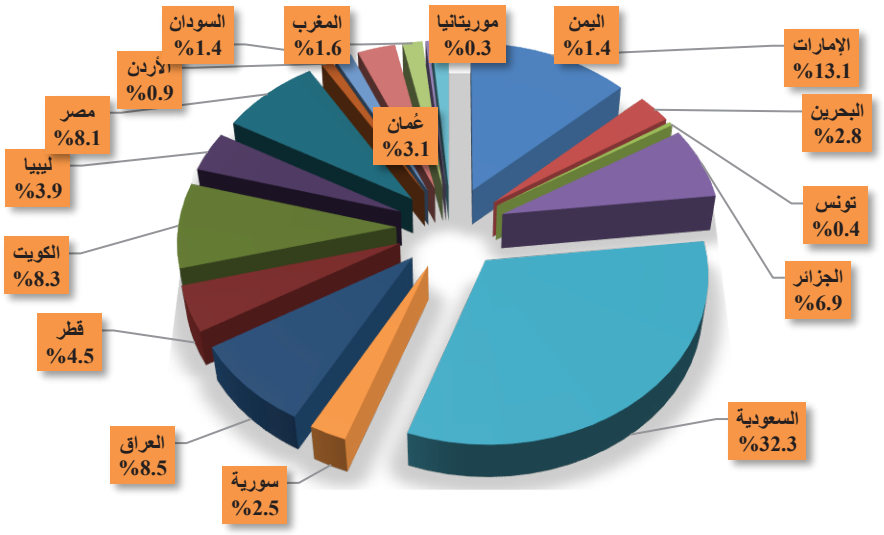

المصدر: الملحق (10/4).

شكلت كمية النفط المكرر يومياً في عام 2021 حوالي 42.4 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية، حيث ارتفع الطلب المحلي على المشتقات النفطية عقب تخفيف القيود التي تم فرضها لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19. بلغ متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من النفط في الدول العربية حوالي 6.1 برميل في عام 2021. وقد ساهم نمو الطلب المحلي إضافة إلى التحديات المستجدة في صناعة تكرير النفط، في توسع الدول العربية في إعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة التكرير من خلال تشجيع وتوجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة ورفع الطاقة

التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وربحيتها وقدرتها التنافسية، إلا أن معظم هذه المشروعات ما تزال قيد التنفيذ، وتواجه بعض التحديات التي قد تؤدي إلى تأخيرها، لا سيما تداعيات جائحة كوفيد-19.

لا تقتصر الاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط على داخل الدول العربية فحسب، بل تمتد لتشمل أيضاً إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أسيا والشرق الأقصى.

الصناعات البتروكيماوية

أضحت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث أصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا المجال، مما عزز من مكانتها كمصدر أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية في الأسواق العالمية.

شهدت إيرادات صناعة الكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً مهماً خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 60 مليار دولار أمريكي، بزيادة بلغت حوالي 15 في المائة مقارنة بالعام السابق الذي سجل أكبر انخفاض في الإيرادات منذ عام 2011.

على صعيد متصل، شهد عام 2021 التوقيع على عدد من الاتفاقيات، وبرمجة وتنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة في مجال صناعة البتروكيماويات في بعض الدول العربية، حيث أعلنت شركة "سابك" في السعودية بأنها تعمل على تطوير أول مشروع في العالم للبتروكيماويات ليعمل بالطاقة المتجددة. كما أعلنت شركة الاستثمار العالمي المتقدم عن إسناد عقد لشركة "مير"، لتقديم أعمال الهندسة والتوريد والبناء لوحدتين جديدتين لإنتاج البولي بروبيلين بطاقة 400 ألف طن سنوياً لكل وحدة.

في الإمارات، وقعت شركة "أدنوك" اتفاقية مع شركة "طاقة" لإنشاء مجمع عالمي جديد لإنتاج البتروكيماويات، كما وقعت كل من شركة أدنوك، وشركة مصدر، وشركة بريتيش بتروليوم BP، عدداً من الاتفاقيات في مجال الطاقة النظيفة منخفضة الكربون.

في الجزائر، أعلنت شركة "وود" أنها ستقوم بأعمال التصميم الهندسي الأمامي والحلول الرقمية لوحدتين جديدتين سيتم بناؤهما كجزء من مصنع البولي بروبلين بطاقة 550 ألف طن سنوياً.

في مصر، أعلنت شركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات عن خططها لتنمية مشروع المجمع المتكامل للتكرير في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتكلفة 7.5 مليار د.أ.. وأعلنت شركة المصرية القابضة للبتروكيماويات عن خطط شركة سيدي كرير للبتروكيماويات، لتوسعات الطاقات التصميمية التي ستضيف حوالي 450 ألف طن سنوياً من البولي بروبيلين، بالإضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من الإيثيلين والبولي إيثيلين إلى 470 ألف طن سنوياً، و350 ألف طن سنوياً على التوالي.

في الكويت، أعلنت شركة الصناعات البتروكيماوية عن خططها لتفعيل إنشاء مشروع الأوليفينات "4" لإنتاج البولي بروبيلين بشكل رئيسي.

صناعة الإيثيلين

يُعد الإيثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة من البتروكيماويات على مستوى العالم، وتشير البيانات إلى أن إجمالي طاقات إنتاج الإيثيلين في الدول العربية بلغ خلال عام 2021 حوالي 27.7 مليون طن، وهو نفس المعدل المسجل خلال عام 2020، فيما ارتفع إجمالي طاقات إنتاج الإيثيلين على المستوى العالمي بنسبة 6.5 في المائة ليبلغ حوالي 214.3 مليون طن، مما أدى إلى

تراجع حصة طاقة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من الإجمالي العالمي إلى 12.9 في المائة، مقارنة بنسبة 13.7 في المائة في عام 2020.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل السعودية المرتبة الأولى بحصة 65.7 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية خلال عام 2021، تليها الإمارات بحصة 12.6 في المائة، ثم قطر بحصة 10.6 في المائة، والكويت بحصة 6.1 في المائة، فيما بلغت حصة كل من مصر وليبيا والعراق والجزائر 5 في المائة.

صناعة الغاز الطبيعي المسال

استقر إجمالي الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية عند 137.4 مليون طن/السنة في نهاية عام 2021، وهو نفس المعدل المسجل خلال عام 2020، فيما بلغت الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال عالمياً في نهاية عام 2021 حوالي 456.2 مليون طن/السنة بزيادة تجاوزت 9 مليون طن/السنة مقارنة بالعام الماضي، مما أدى إلى تراجع حصة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية من الإجمالي العالمي إلى 30.1 في المائة، مقارنة بنسبة 30.7 في المائة في عام 2020.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل قطر المرتبة الأولى بحصة 56 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال في الدول العربية، تليها الجزائر بحصة 18.4 في المائة، ومصر بحصة 8.9 في المائة، وعمان بنسبة 7.6 في المائة، ثم اليمن بحصة 4.9 في المائة وأخيراً الإمارات بحصة 4.2 في المائة.

التعاون العربي في مجال الاستثمارات الصناعية

بلغ إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية خلال عام 2021 حوالي 17.7 مليون دولار أمريكي بتراجع بلغ حوالي 68.7 في المائة بالمقارنة مع سنة 2020 و87 في المائة بالمقارنة مع سنة 2019. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى التوقف والتأجيل المؤقت للمشاريع الصناعية نتيجة جائحة كوفيد-19 وما تسببت به بصفة مباشرة وغير مباشرة في التأثير في الخطط الصناعية في عدد من الدول العربية.

وبلغ المجموع التراكمي لمساهمات مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية خلال الفترة (1974–2021) حوالي 8819 مليون دولار أمريكي، توزعت على 18 دولة عربية، وقد بلغت حصة مصر حوالي 1414.2 مليون دولار، تلتها الجزائر بحوالي 1283.8 مليون دولار، وتونس بحوالي 1121.2 مليون دولار، ثم سورية بحوالي 739.8 مليون دولار، تلتها السعودية بحوالي 711.6 مليون دولار، ثم المغرب بحوالي 619.4 مليون دولار، والأردن بحوالي 561.7 مليون دولار، والسودان بحوالي 454.9 مليون دولار، ثم موريتانيا، والبحرين، والعراق، وليبيا، وعُمان، واليمن، والإمارات، وجيبوتي والصومال والكويت بحوالي 191.2 مليون دولار أمريكي في المتوسط[1].

يُعد تمويل استثمارات المشاريع الصناعية محدوداً بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث يمثل حوالي 6.7 في المائة فقط من إجمالي الاستثمارات الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية خلال الفترة (1974–2021)، حيث تركز برامج التنمية الحكومية لدى غالبية الدول العربية على تأمين البنية الأساسية وتوجيه الاستثمارات

[1] المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

والتمويل نحو المشـــروعات الخدمية الكبرى، في حين يتم الاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص في الاســـتثمارات الصـــناعية، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً فاعلاً وأكثر كفاءة في هذا المجال، وهو ما يلقى الضوء على أهمية تعزيز الشراكة بين القطـاعين الحكومي والخـاص في مجـالات الاسـتثمارات الصـناعية في الدول العربية والعمل على خلق الآليات والأطر المناســبة لنجاح هذه الشـــراكات، على خلفية أهميتها ونجاح التجارب الدولية بهذا الإطار في تحقيق التنمية الاقتصـــادية الشاملة والمستدامة، فضلاً عن كون هذه الشراكات تتطلب تمويلاً ضـخماً، يتطلب مشـاركة الحكومات والمؤسـسـات التنموية الإقليمية والدولية، وخاصـة في المجالات الاســـتراتيجية التي يشـــكل وجود الحكومة فيها كشـــريك صـــمام أمان على المدى الطويل ويســـهم في توفير مواطن الشـــغل ويلعب دوراً فاعلاً في تحقيق اســـتقرار أســـعار الســـلع بمختلف أنواعها، خاصـــة الصـــناعات الدوائية والغذائية وصناعة تكنولوجيا المعلومات.

إطار (1): أثر التغيُّرات المناخية والبيئية في القطاع الصناعي العربي

بلغ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية في العام 2018 حوالي 2571.7 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، شكلت نسبة 5.3% من الإجمالي العالمي لانبعاثات الغازات الدفيئة. الملحق (1/10). وعلى المستويات القطاعية بلغت كمية الانبعاثات الكربونية لقطاع الصناعة 229.4 مليون طن متري مكافئ ثاني أكسيد الكربون شكلت نسبة 7.9 في المائة من إجمالي انبعاثات قطاع الصناعة في دول العالم وبمعدل ارتفاع بلغ 5.4 في المائة مقابل معدل ارتفاع عالمي مقداره 2.7 في المائة خلال عام 2018. الملحق (2/10). تتركز حصة قطاع الصناعة العربي في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للنشاط الصناعي العالمي في قطاعات الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز، والقليل منها في الصناعات التحويلية المتوسطة والكبيرة كصناعات الإسمنت والحديد والألمنيوم والبتروكيماويات ومصافي النفط وصناعات الأسمدة وصناعات الجلود وبعض الصناعات الغذائية والكيماوية، وبخاصة منها الصناعات التي تعتمد على توليد الطاقة بالفحم والوقود الثقيل.

وبقدر ما يشارك قطاع الصناعة في إحداث التغيُّرات المناخية والبيئية فإنه يتأثَّر بها سلباً أيضاً، فقد أظهرت بعض الدراسات والبحوث الأثر السلبي للتغيرات المناخية والبيئية في ظروف إنتاج بعض الصناعات الغذائية والكيميائية وكميات المدخلات منها وفي جودتها أيضاً. تضمنت معظم الخطط التنموية للدول العربية للعقود القادمة معالجات واسعة للأثر السلبي للتغيرات البيئية والمناخية الناجمة عن الانبعاثات الضارة في قطاع الصناعة، ومن أهم تلك المعالجات:

- العمل على تغيير نظام الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، من خلال التحول التدريجي إلى استخدام تقنيات حديثة في القطاع الصناعي تعمل بالطاقات المتجددة أو الغاز الطبيعي أو النظم المزدوجة.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في معالجة الغازات التي تتولد عن النشاط الصناعي وإعادة تعبئتها وحفظها في أماكن آمنة.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة للحد من كميات الإسمنت المتطاير، وإعادة تدويره في العملية الإنتاجية.
- إقامة محطات معالجة خاصة بالمخلفات الصناعية السائلة والصلبة، مع مراعاة التباعد بين المناطق الصناعية التي تتخصص في الصناعات المختلفة منعاً للتأثير السلبي بعضها على بعض.
- إعادة توطين الصناعات في إطار مناطق صناعية بعيدة عن التجمعات السكنية والزراعية وخدمات المياه والصحة والتعليم، وحسب المواصفات التي يحددها خبراء البيئة.
- وضع خطط للحد والاستغناء التدريجي للصناعات عالية الآثار والمخاطر على البيئة والصحة العامة، بغرض توفير بيئة صحية وآمنة لكل شركاء الحياة مع الإنسان من الحيوانات والطيور والنباتات والأحياء النهرية والبحرية.
- تبنى سياسة الصناعة الخضراء في مواجهة التغيُّرات المناخية والبيئية ولضمان استدامة النمو والتنمية من خلال استخدام تكنولوجيا ووقود آمنة وصديقة للبيئة.
- العمل على تطوير المدن إلى مدن تقنية ومدن ذكية تكاملية ومستدامة تشكل مجتمعات المستقبل الحضرية المتكاملة.
- اعتماد تشريعات ونظم صارمة للنشاط الصناعي تحمي البيئة والمستهلك والمنتج والأخذ بآليات التكيف المرنة والسريعة في معالجة المتغيرات السلبية في النشاط الصناعي، والحفاظ على جودة وسلامة المنتج الصناعي العربي والتحفيز الإيجابي المستمر للمصانع في الحفاظ على البيئة والمحتكم إلى الحوكمة والشفافية في نشاطه الصناعي.
- الأخذ بمعايير البناء التي تراعي متطلبات الاستدامة من خلال تطبيق نظام المعايير العالمية للاستدامة (GSAS).

وحيث إن أثر التغيُّرات المناخية والبيئية سلبيٌ في قطاعات اقتصادية حيوية كالمياه والزراعة والأحياء البحرية والبيئة والسياحة، ويترتب على ذلك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وكل مؤشرات الاقتصاد والحياة الاجتماعية، فإن تطوير قطاع الصناعة التحويلية هو بديل أساسي لتعويض هذه الخسائر وضمان استمرارية التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم لمجتمعنا العربي.

قضايا التنمية الصناعية

دور المدن والمناطق الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في الدول العربية

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وضمن مساعي وجهود التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وضعت العديد من الدول العربية قضايا التنمية الصناعية في مقدمة أولوياتها، حيث عملت على إنشاء مناطق صناعية، تشكل حاضنات فعالة للتنمية الصناعية، حيث تم توفير الأرض والخدمات اللازمة للنشاط الصناعي في موقع واحد، وبذلك توفر على المستثمر الجهد والوقت والتكاليف. كما تسهل المناطق والمدن الصناعية على الدولة القيام بمهام الدعم والعناية والتحفيز والسلامة والحماية والرقابة البيئية والصناعية، بما أسهم في جذب الاستثمارات والخبرات وعززت من فرص تحقيق أهدافها التنموية، التي تتضمن توطين التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، وتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات الصناعية، وزيادة الصادرات الصناعية، ورفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

تضمنت الجهود الحكومية في الدول العربية في مجال التنمية الصناعية استحداث مناطق صناعية عديدة ونماذج حديثة، حيث بلغ عدد المدن والمناطق والمجمعات الصناعية التي أنشئت في الدول العربية حتى نهاية عام 2021 حوالي 250 منطقة صناعية عامة أو لصناعات محددة يخضع عملها لقوانين المناطق الصناعية أو لقوانين الاستثمار، وبعضها لقوانين خاصة كالمناطق الحرة. وتعد تجربة مصر هي الأقدم والأكبر في إنشاء وعمل المناطق الصناعية، حيث توجد فيها حوالي 75 منطقة صناعية لمختلف الصناعات، تليها السعودية بأكثر من 30 منطقة صناعية وحوالي 30 منطقة صناعية في تونس، و20 منطقة صناعية في المغرب، و10 مناطق في الكويت، و9 مناطق في كل من الإمارات واليمن، و8 مناطق في سورية، و7 مناطق في عمان، و5 مناطق في كل من الجزائر والسودان والعراق وليبيا، فيما يتراوح العدد بين منطقة واحدة و4 مناطق صناعية في بقية الدول العربية، وهي غالباً مناطق صناعية تقليدية.

على الرغم من التقدم الحاصل في عدد من المدن الصناعية التي تم إنشاؤها في الدول العربية، لا يزال هناك فارق كبير بين هذا العدد، وعدد المدن المماثلة التي تم إنشاؤها في الدول المتقدمة صناعياً. مع ذلك، تظل مساهمة المناطق الصناعية العربية في التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الصناعية على وجه الخصوص إيجابية ومشجعة للانطلاق نحو آفاق أوسع في هذا المجال. تتفاوت مساهمة المدن الصناعية التي تم إنشاؤها في الدول العربية في التنمية الصناعية وتوفير فرص العمل وتنمية الصادرات، وهو ما يعزى إلى التحديات التي تواجه بعض المدن الصناعية العربية، في مقدمتها عدم كفاية مستوى توفير الخدمات الصناعية كتوفير الطاقة بانتظام وبالكم المطلوب، وكذلك تعاني بعض المدن الصناعية العربية من ارتفاع أسعار الكهرباء، وضعف آليات وأطر معالجة المشكلات البيئية وتكاليفها الباهظة، فضلاً عن القيود القانونية والإجرائية الكثيرة التي تواجه المستثمرين الصناعيين للحصول على الأرض والخدمات، وإنهاء المعاملات الضريبية، وضعف آليات الحماية من المنافسة غير المتكافئة والإغراق التي تتعرض لها الصناعات الوطنية العربية في مواجهة المنتجات الصناعية المستوردة.

من أجل زيادة فرص تحقيق المناطق الصناعية أهدافها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتسريع التنمية والنمو الصناعي، فإن هناك حاجة مُلحة لتكثيف الجهود الحكومية الرامية لمساعدة المستثمرين الصناعيين على مواجهة التحديات والصعوبات الإجرائية واللوجستية والقانونية التي تعانيها الكثير من المناطق الصناعية العربية، بل والأهم العمل على تحويلها من مناطق صناعية تقليدية إلى مناطق ومدن صناعية ذكية وتقنية ومستدامة.

من جانب آخر، تمثل **المدن الصناعية الذكية والتقنية** مرحلة متقدمة من مراحل تطور المناطق الصناعية، حيث تجتمع فيها ثلاث مكونات هي الصناعة، والتكنولوجيا والعلم، مما يوفر بيئة مواتية يترابط فيها الإنتاج والبحث العلمي، والتطوير، وتوفير التمويل والخدمات الصناعية، وكفاءة قوة العمل، وبذلك يساهم هذا النوع من المدن في زيادة الإنتاج والابتكار والتنافسية والتسويق وتتميز عن المدن الصناعية التقليدية بكثافة التكنولوجيا المستخدمة فيها، وتكاملها العلمي والمعرفي والتقني، وارتفاع مستوى الابتكار والتكامل في أدائها.

قدمت بعض دول شرق آسيا نماذج ناجحة للمدن الصناعية المتكاملة التي تجتمع فيها الأنشطة الصناعية والتجارية والسكنية والتعليمية، المخدومة بالبنية الأساسية الكاملة التي تستهدف استقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية الساعية للاستثمار في صناعات وتقنيات استراتيجية وأكثر تنافسية وابتكاراً وتسهم بصورة أكبر في توفير فرص عمل نوعية، وصناعات تشكل جزءاً هاماً من سلاسل الإنتاج العالمية لشركات كبرى تعتمد على المصانع الذكية قليلة الأثر البيئي والمخلفات الصناعية، وقادرة على تخفيض العوادم ومنع التلوث والإنتاج الأنظف، وتتكامل بشكل كبير مع النظم الإيكولوجية الطبيعية. وتسعى بعض الدول العربية للحاق بهذا النموذج الحديث للتنمية الصناعية.

فيما يخص **المناطق الصناعية التقنية**، فهي المناطق المحددة للتجمعات العلمية التي توفر لها البنية التحتية والخدمات اللازمة لتكوين وسط متطور للبحث العلمي والابتكار والتصميم والاختراع والإبداع العلمي والمعرفي والتقني والخدمي بحيث تشكل مراكز لتنمية وإنتاج الصناعات المعرفية والتكنولوجية الحيوية وحاضنات للأعمال الصغيرة والمتوسطة والإبداعات الإنتاجية.

وبالنسبة **للمدن الصناعية المستدامة**، فهي المدن التي تتخصص في الصناعة المستدامة وفي إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الجيل الراهن دون أن تمس قدرة الأجيال القادمة على تأمين احتياجاتها المستقبلية من السلع والخدمات. والصناعة المستدامة هي الصناعة التي تجمع بين ثلاث مزايا، اقتصاد قابل للاستمرارية، التوافق البيئي، والمسؤولية الاجتماعية.

وتهدف الصناعة المستدامة للإنتاج الصناعي قليل التكاليف عالي الربحية وبالاعتماد على الموارد المتجددة مرتفعة الفعالية وقليلة الأثر البيئي، وتساهم في تنمية ما يسمى بالصناعة الخضراء كرديف مكمل للصناعات الذكية التقنية والمستدامة. وتعرف الصناعة الخضراء بأنها الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالبيئة وتُسهم في ديمومة الموارد الطبيعية.

تعتبر مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة من المدن الذكية والتقنية التي انطلقت في النمو كمنطقة اقتصاد حر، من مدينة صغيرة محدودة السكان تفتقر إلى الحد الأدنى من البنية الأساسية لتنتقل بفضل السياسة الاقتصادية والإدارة الرشيدة والمثابرة في العمل لتصبح أحدث وأسرع وأغنى المدن العربية، بفضل تسهيلات استقطاب التجارة والاستثمارات الأجنبية، بحيث تحولت المدينة إلى أهم منفذ تجاري ومالي وخدمي إقليمي ومحطة دولية هامة للتبادل السلعي والسياحي، وغدت مدينة عالمية توفر مئات الآلاف من فرص العمل، وتوطن أحدث الخبرات والتجارب والمعارف التي كرّستها لتكون مركزاً إقليمياً ودولياً للتجارة والخدمات، حيث تحتضن الإمارات نحو 37 منطقة حرة 23 منها في دبي وتستحوذ على 39 في المائة من صادرات الإمارات، ويوجد بها ما يزيد عن 38 ألف شركة تضم 330 ألف عامل وموظف، وتساهم بحوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقق نتائج اقتصادية كبيرة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمدينة في العام 2018 حوالي 107 مليارات دولار، وبأعلى معدل نمو اقتصادي في المنطقة تجاوز 6 في المائة سنوياً.

وفي الخطط المستقبلية الطموحة للعديد من الدول العربية يتم العمل للأخذ بنموذج التنمية الشاملة للمدن ذات المزايا النسبية، ومن ذلك جهود المغرب لتطوير مدينة طنجة التي تقع على مسار الملاحة الدولية بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وهي نقطة اتصال بين أفريقيا وأوروبا، وللمدينة تاريخ تجاري وعلاقات تجارية عريقة، لذلك عملت الحكومة المغربية على توسعة وتعميق الميناء وتعزيز البنية التحتية للمدينة وربطها بشبكة مواصلات حديثة من طرق وسكك الحديد السريعة إلى المدن المغربية، وأضحت المدينة تحتل المرتبة الثالثة في الاقتصاد المغربي، وثاني منصة اقتصادية بالعالم بعد دبي حسب تصنيف المناطق الاقتصادية الأكثر جذباً للاستثمار في العام 2020، وفيها يجري تطوير المنطقة الصناعية على مساحة تصل إلى 2000 هكتار وتضم ست مناطق تصنيع مخصصة لصناعة السيارات والطائرات واللوجستيك والنسيج والتجارة، وساهمت في صادرات المغرب بما قيمته 85 مليار درهم في العام 2019، ووفرت 80 ألف فرصة عمل.

كما تعمل الحكومة اليمنية على إعادة إحياء التاريخ التجاري الكبير لمدينة عدن الواقعة على خط الملاحة الدولية الذي تمر فيه أكثر من 30 في المائة من حجم الملاحة الدولية، وشهدت ازدهاراً في منتصف القرن السابق حتى كان ميناؤها بين أهم موانئ العالم، ولديها اليوم 5 موانئ متخصصة في عدن وبأعماق تستقبل أكبر السفن والناقلات العالمية، وتعد المدينة الاقتصادية الأولى باليمن وثاني مدنها من حيث السكان، وفيها مصفاة نفط ومطار دولي ومنطقة حرة.

وفي عُمان تعمل الحكومة باهتمام على إنشاء وتطوير منطقة اقتصادية خاصة في الدقم المطلة على المحيط الهندي والقريبة من خطوط الملاحة الدولية، حيث تمثل المنطقة الاقتصادية بالدقم نموذجاً للتكامل الاقتصادي، ذلك لأنها تعمل على إنشاء عدة مناطق تطوير اقتصادي وخدمي في وقت واحد، بحيث تضم ميناء متعدد الأغراض، وحوضاً جافاً لإصلاح السفن، وميناء للصيد، ومصفاة، ومطاراً دولياً، ومناطق صناعية وسياحية ولوجستية، ومدينة تعليمية، ومدينة سكنية حديثة، ومنطقة استثمار صينية، وجميعها مخدومة بشبكة نقل متنوعة الوسائط، وشبكة طرق نقل بري وبحري وجوي تربط الدقم بمحافظات السلطنة المختلفة ودول مجلس التعاون، ومن ثم منطقة الشرق الأوسط، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا وبقية دول العالم.

والعمل جارٍ على إنجاز مشروعات المدينة المخططة على مساحة 2000 كم^2، فقد أنجزت الموانئ وحوض صيانة السفن وبأعماق 18 متراً وأنجز المطار الدولي بالدقم وشبكة الطرق والعديد من المنشآت السياحية والصناعية، وتكتسب المنطقة أهميتها من موقعها على البحار المفتوحة والبعيدة عن المخاطر. وقد انطلق المشروع في الخطة الخمسية (2006-2010) وتمتد المرحلة الأولى منها حتى 2025 والمخطط أن تصل الاستثمارات بنهاية المرحلة الأولى إلى حوالي 9 مليارات ريال عماني حكومية وخاصة، وتوقعت دراسة الجدوى أن تساهم المدينة بتوفير 24 ألف فرصة عمل ثابتة بحلول عام 2035، وأن يصل سكان المنطقة إلى 67 ألف نسمة.

وفي المنطقة الحدودية المشتركة بين السعودية ومصر والأردن شمال البحر الأحمر، تقود السعودية مشروع نيوم (المستقبل الجديد) في إطار رؤيتها 2030. يقع المشروع على سواحل البحر الأحمر وبمساحة 26 ألف كم^2، يحرص القائمون على المشروع أن يكون مشروعاً صديقاً للبيئة عالي التقنية، وسيجمع المشروع بين مكوناته، الاستثمارات في إنشاء مدن حديثة سياحية وعقارية وصناعية وخدمات النقل الحديثة البرية والجوية والبحرية، وتبلغ كلفة المشروع كاملاً حوالي 500 مليار د.أ. سيتكفل بها صندوق الاستثمارات العامة السعودية، ومن المخطط أن ينتهي العمل بالمرحلة الأولى من المشروع في عام 2025.

وتعمل الأردن لتسريع تنمية منطقة العقبة كمنطقة اقتصادية وخدمية أساسية، وفي مصر الرائدة

والأكثر خبرة في المناطق الصـــناعية يجري بناء عشـــرات المدن الحديثة في مجالات العقارات والصناعة والسياحة وتربية الأسماك، ومصر بحكم موقعها المميز بين قارات أفريقيا وآســـيا وأوروبا، وبفضـــل الكثافة الســـكانية والخبرات التراكمية الكبيرة التي تتمتع بها مصـــر وشـــعبها، مؤهلة لانطلاقة تنموية كبيرة، والحال كذلك في الجزائر وتونس وغيرها من الدول التي تبنت خطط تنموية طويلة ومتوسطة المدى.

إطار 2. الصناعة العربية ما بعد كوفيد-19: تداعيات الأزمة وتعزيز فرص التعافي

خلفت جائحة كوفيد-19 في معظم الدول العربية تأثيرات سلبية واسعة النطاق في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي والذي يعد من أبرز القطاعات المتضررة بسبب تعطل سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج نتيجة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة حيث تأثّرت خاصة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الخارجية والصناعات كثيفة العمالة، حيث كشفت الجائحة عن ضعف سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات العربية بالعالم الخارجي، وما يحمله من المخاطر، ولا سيما مخاطر انقطاع الحصول على مستلزمات الإنتاج. ورغم التأثيرات السلبية التي تسببت فيها الجائحة بمعظم القطاعات الصناعية، إلا أن بعض الصناعات استطاعت التكيف بسرعة مع هذه المستجدات والعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية لمواكبة الظروف الاستثنائية، على غرار قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية، وصناعة تقنية المعلومات، وصناعة النسيج والأقنعة الواقية والمعقمات وأجهزة التنفس الاصطناعي والأكسجين، وقد حرصت العديد من الدول والشركات المنتجة لهذه المستلزمات على زيادة إنتاجها وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم إتاحة الفائض منها للتصدير. كما كان لتكنولوجيا المعلومات دور كبير في مواجهة تداعيات الأزمة من خلال تفعيل العمل والتعلم عن بعد، ومساعدة القطاع الصحي من خلال التطبيقات الالكترونية على اكتشاف الحالات والتعامل معها عن بعد وكذلك شراء المنتجات عبر الإنترنت وغيرها من المعاملات الإلكترونية.

وفي ضوء تداعيات هذه الجائحة، ولتعزيز فرص التعافي ما بعد كوفيد-19، يتوجب على الدول العربية إعادة تشكيل اقتصادها وتحسين قدرته التنافسية، ليصبح أكثر تنوعاً ودعماً للقطاع الصناعي وخاصة الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على ثرواتها الطبيعية والتي أصبحت بحاجة إلى العمل على تنويع وتوسيع مصادر دخلها من خلال التحول نحو اقتصاد يؤمن احتياجاتها الغذائية والدوائية، واعتبار القطاع الصناعي قطاعاً استراتيجياً لا يقل أهمية عن القطاعات الرئيسية الأخرى، من خلال تبني سياسات وآليات تشجع الإنتاج في هذه القطاع وفق التقنيات الحديثة، وتشجيع الابتكار والاستثمار في توطين هذه التقنيات وتطويرها، مع التركيز على الصناعات المستقبلية والمنتجات الذكية، التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة، والتي سيكون هناك طلب متزايد عليها، مع تعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات العامة ودعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تكون محركاً حيوياً لمرحلة التعافي الاقتصادي بعد كورونا. وبالرجوع إلى انعكاسات الجائحة على سلاسل توريد المدخلات الصناعية عالميا وما تسببت به من تعطل كبير لسلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، بإمكان الدول العربية خلال مرحلة ما بعد كوفيد-19 مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بربط الصناعات الوطنية بسلاسل التوريد العالمية لتكون جزءاً منها، وجذب استثمارات محلية وعالمية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية، ولعل التحدي الحقيقي يكمن في احتلال مكان متميز في هذه السلاسل، وتجنب مخاطر انقطاع هذه السلاسل التي انهارت بسبب جائحة كورونا.

إن المرحلة القادمة تتطلب قيام الدول العربية بالتوجه نحو الصناعات التي أظهرت الجائحة ضرورة المسارعة بتنميتها، وخاصة الصناعات الدوائية والمنتجات العلاجية والوقائية وصناعة تكنولوجيا المعلومات والمنتجات عالية التقنية، مع العمل أيضا على تطوير الصناعة الخضراء التي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية، من خلال التركيز على التكنولوجيا الحديثة التي تخفض التكاليف، وترشّد استخدامات الطاقة والمياه، وتقلل الآثار البيئية، والتحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، والتوسع في تقنيات إعادة التدوير والاستخدام لهذه الموارد، وذلك من أجل زيادة قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة ولتكون أكثر قابلية للتدوير وأقل ضررًا على البيئة، وتحويل المخلف إلى منتج ثانوي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الصناعي.

يعد تعزيز القدرة التنافسية السبيل الأمثل لمواجهة الأزمات والتعافي منها، ولكي تحقق الدول العربية تنافسية أعلى في صناعاتها لا بد من السعي إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عبر تحسين الإنتاجية ودعم الابتكار وزيادة تصنيع المنتجات عالية التقنية، ورفع المستوى التكنولوجي في مجالي الميكنة وتعزيز المعرفة التقنية، والتوجه نحو الصناعات التي أظهرت الجائحة ضرورة المسارعة بتنميتها، وخاصة الصناعات الدوائية والمنتجات العلاجية والوقائية.

تنافسية الصناعات التحويلية

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية

ما زالت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية محدودة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى حيث لم تتجاوز حوالي 1.93 في المائة خلال عام 2021 على الرغم من تطورها الطفيف بالمقارنة مع عام 2020 حيث كانت المساهمة في حدود 1.89 في المائة، وهو ما يستدعي الرفع من القدرة الإنتاجية لمختلف الدول العربية وتعزيز تموقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية لمختلف الصناعات وخاصة الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

كما يلاحظ تواصل تراجع نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية خلال السنوات الأخيرة إلى حدود 50.5 في المائة خلال عام 2021 مقابل 60.3 في المائة خلال عام 2010، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة مجموع الدول النامية لتبلغ خلال عام 2021 حوالي 49.5 في المائة مقابل 39.7 في المائة خلال عام 2010، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة دول آسيا وخاصة منها الصين التي بلغت نسبة مساهمتها حوالي 30.5 في المائة خلال عام 2021 مقابل 21.6 في المائة خلال عام 2010، الشكل (4).

الشكل (4): التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2010-2021

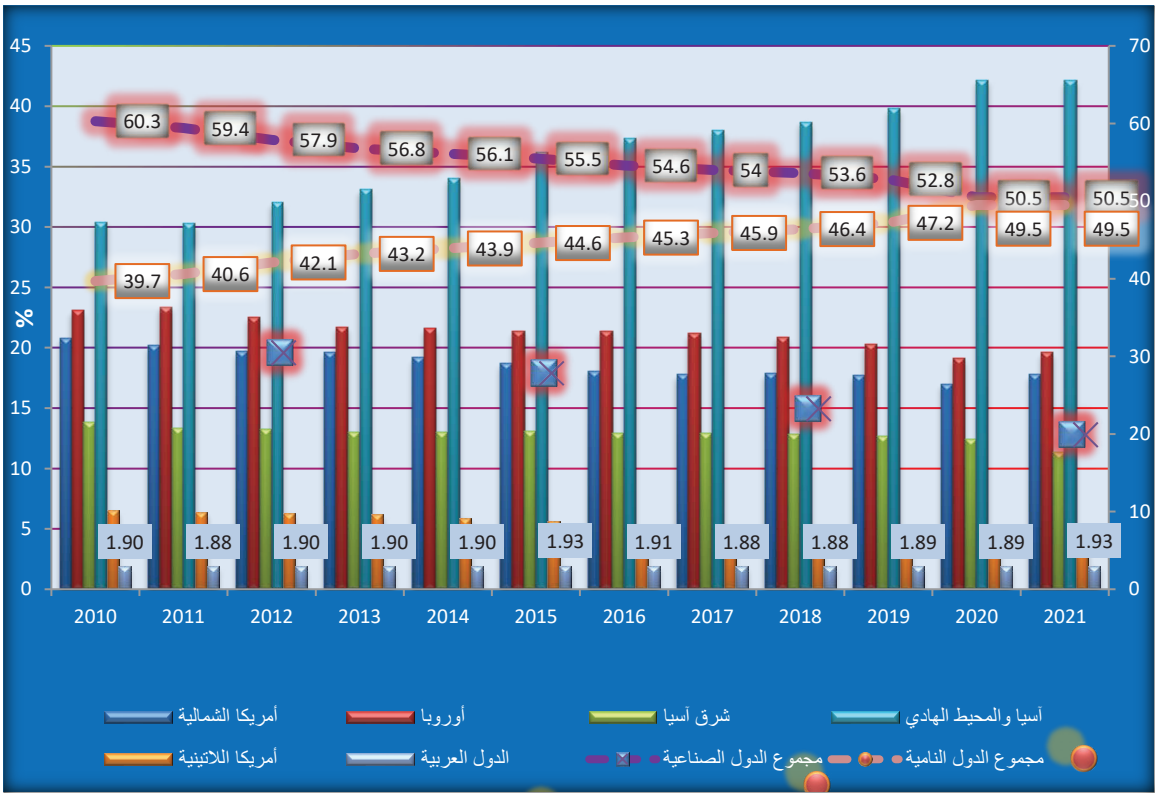

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، قاعدة المعلومات، أبريل 2022.

صادرات الصناعة التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية في عام 2021 حوالي 325 مليار دولار أمريكي مقارنةً بحوالي 244 مليار دولار أمريكي في العام 2020، أي بزيادة بلغت حوالي 33.2 في المائة عما كانت عليه في عام 2020، ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد-19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد. وشكلت صادرات الصناعة التحويلية حوالي 23.3 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، مقارنة بحوالي 32.3 في عام 2020. ويعود هذا التراجع إلى تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة ارتفاع الطلب على النفط والغاز الطبيعي وارتفاع أسعارها العالمية.

وتحتل الإمارات المرتبة الأولى من حيث قيمة صادرات الصناعات التحويلية، إذ بلغت صادراتها حوالي 142.5 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 43.9 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العربية بفضل التطور الهام في مجال إعادة التصدير، تليها السعودية بحوالي 69.0 مليار د.أ. ثم المغرب بحوالي 19.9 مليار د.أ.، الشكل (5). أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 77.5 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 71.6 في المائة ثم المغرب بحوالي 70.2 في المائة، الشكل (6) والملحق (4 /11).

الشكل (5): توزيع صادرات الصناعة التحويلية خلال عام 2021

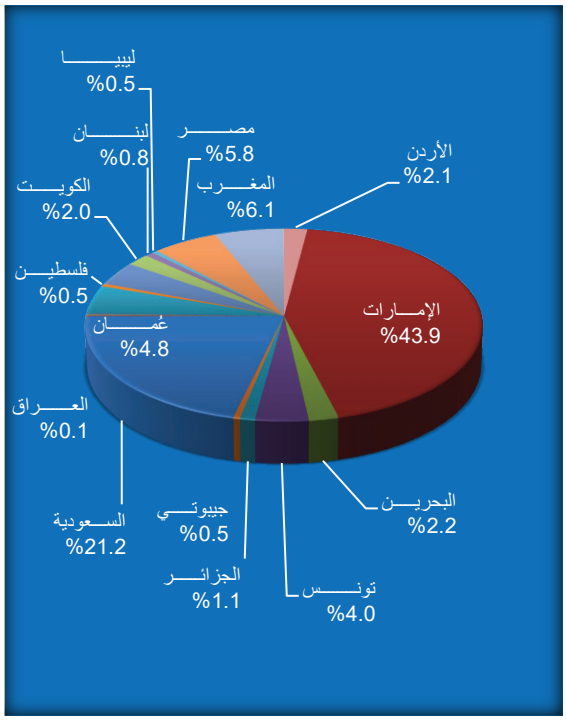

الشكل (6): نسبة صادرات الصناعات التحويلية حسب الدول العربية إلى إجمالي الصادرات عام 2021

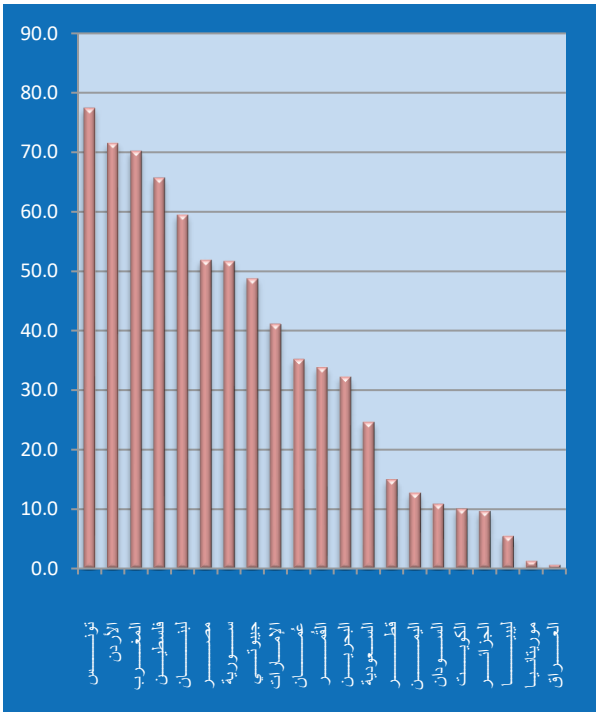

المصدر: مصادر وطنية متنوعة، قاعدة بيانات البنك الدولي، فبراير 2022.

ما يزال نصيب الدول العربية من الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومن سوقها العالمي ضئيلاً جداً، ولم يشهد تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع ما شهدته مناطق أخرى من العالم في ظل التطور التكنولوجي الهائل خلال السنوات الأخيرة، مما

يبين ضرورة تطوير وزيادة صادرات الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات الكثافة العالية من حيث التطوير والبحوث مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة الكهربائية.

مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

تشير نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (*UNIDO*) والذي شمل 17 دولة عربية من بين 152 دولة تمّت دراستها، إلى ضعف وتراجع قيمته بصفة عامة مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة وكذلك بالمتوسط العالمي البالغ (0.067). وتعتبر الإمارات الأكثر تحسنا في هذا العام حيث تقدمت بخمسة مراكز عن العام السابق بفضل تحسن مجالات البنية التحتية وبيئة الأعمال الصناعية والمؤشرات المتعلقة باستخدام المنتجات عالية التقنية، فيما تقدمت الأردن بثلاثة مراكز وسورية بمركزين، وعُمان وليبيا بمركز واحد. في ذات الوقت، شهدت كل من السعودية وقطر والكويت وتونس ولبنان، والجزائر وفلسطين والعراق، تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، فيما حافظت بقية الدول العربية على ترتيبها. ويقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، فكلّما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة، الجدول (2).

الجدول(2): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2021

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2020	
		عربياً	دولياً		
الإمارات	0.111	1	30	35	↑
السعودية	0.082	2	39	37	↓
قطر	0.059	3	48	43	↓
البحرين	0.059	4	50	50	----
الكويت	0.046	5	58	54	↓
عمان	0.041	6	60	61	↑
المغرب	0.041	7	62	62	----
مصر	0.039	8	64	64	----
تونس	0.036	9	68	67	↓
الأر د ن	0.029	10	75	78	↑
لبنان	0.017	11	96	94	↓
الجزائر	0.014	12	100	99	↓
فلسطين	0.010	13	111	108	↓
سورية	0.009	14	120	122	↑
ليبيا	0.006	15	125	126	↑
العراق	0.001	16	150	147	↓
اليمن	0.001	17	152	152	----
دول المقارنة					
ألمانيا	0.459		1	1	----
اليابان	0.351		4	5	↑
تركيا	0.124		28	28	----

المصدر: تقرير مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لعام 2021، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

يعتبر رفع القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية أحد التحديات التي تواجهها هذه الدول في ظل التطورات الدولية الراهنة حيث نلاحظ من خلال دراسة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية الصناعية، ضعف حصة هذه الصناعات من حيث القيمة المضافة والصادرات إلى إجمالي الصناعات العالمية مع وجود تفاوت كبير في تنافسية الأداء الصناعي بين الدول العربية، الشكل (7). كما نلاحظ أيضاً ضعف مساهمات الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة والعالية، سواء حصتها من أنشطة القيمة المضافة، أو من حيث الصادرات، وهو ما يعكس محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها بالمقارنة مع الدول الأخرى، خاصة الدول الصناعية التي كانت الأقدر على مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، مما يستوجب على الدول العربية التوجه نحو تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادياتها والتركيز على تعزيز الصناعات التي أظهرت الجائحة ضرورة المسارعة بتنميتها، على غرار الصناعات الدوائية والوقائية والصناعات الحديثة والمستدامة التي تعتمد على التطور التقني وتكنولوجيا المعلومات.

الشكل (7): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية لعام 2021

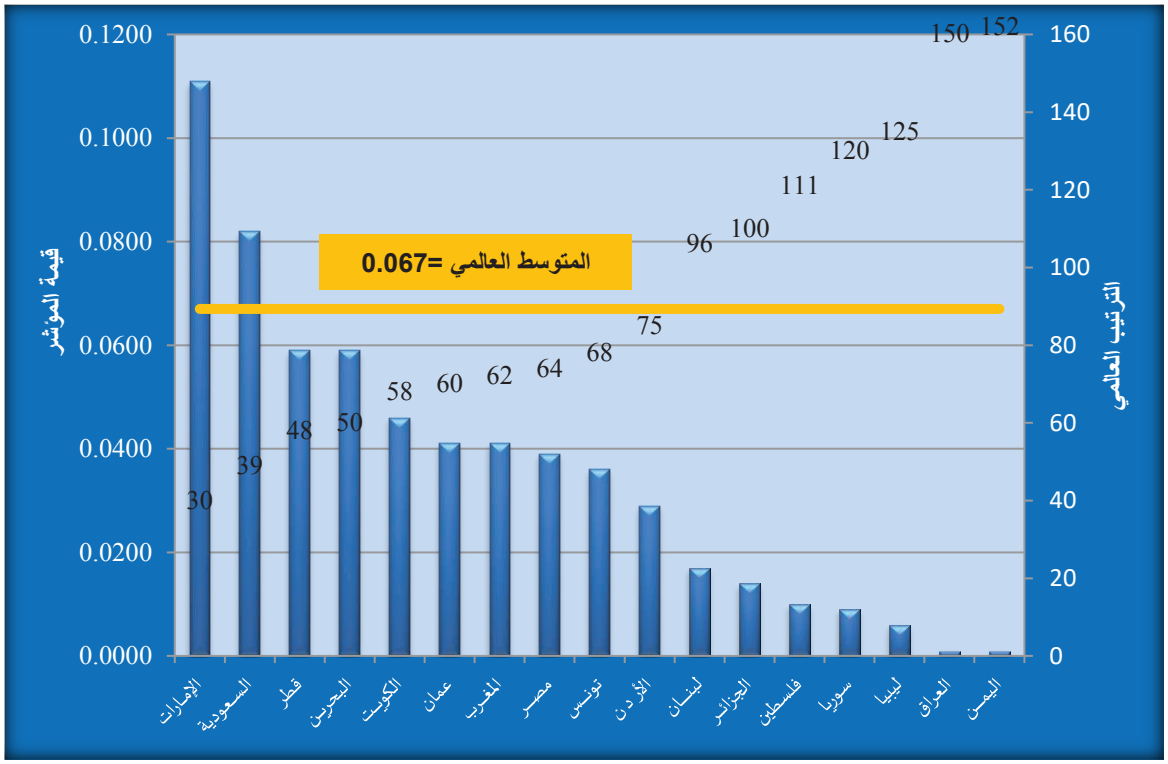

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2021.

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[1]

يتبين من خلال استخدام هذا المؤشر أن ستّ عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2020، وهي المنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وعمان وقطر، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وقطر، والمنتجات الصيدلانية في الأردن، والمنتجات الجلدية في تونس، والأسمدة في الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر ولبنان ومصر والمغرب، والملابس الجاهزة في الأردن وتونس ومصر والمغرب، والأجهزة الإلكترونية في تونس والمغرب، والمنتجات الأسمنتية في مصر وفلسطين وسورية، والألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر ، والمنتجات الحديدية في البحرين وعمان وليبيا، والزيوت والشحوم في الإمارات وتونس ، الملحق (12/4).

الميزة النسبية للمنتجات العربية[2]

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية يستخدم أيضا مؤشر الميزة النسبية، حيث تشير النتائج إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2019 و2020 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية، نذكر من أهمها، ارتفاع قيمة هذا المؤشر بالنسبة لصناعة الألمنيوم في البحرين وقطر ومصر وفلسطين وعُمان حيث بلغت على التوالي 25.58 و2.48 و2.23 و3.48 و2.62 خلال عام 2020 مقابل 15.39 و1.98 و1.89 و3.33 و2.27 خلال عام 2019، والأسمدة في الأردن والمغرب وقطر والجزائر وعمان حيث بلغت على التوالي 35.99 و38.49 و8.07 و13.29 و10.39 خلال عام 2020 مقابل 33.13 و31.34 و6.16 و7.42 و8.26 خلال عام 2019، والكيماويات غير العضوية في الأردن والجزائر ولبنان وقطر والسعودية حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 13.03 و2.75 و2.09 و2.08 و1.90 خلال عام 2020 مقابل 9.38 و2.16 و1.87 و1.3 و1.39 خلال عام 2019، ويشير ذلك إلى تحسن القدرة التنافسية لتلك البلدان في هذه المنتجات. بالمقابل شهد هذا المؤشر انخفاضا بالنسبة إلى عدد من المنتجات أهمها صناعة الأسماك في موريتانيا حيث بلغت قيمة المؤشر 35.22 خلال عام 2020 مقابل 50.14 خلال عام 2019، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 42.84 و8.67 خلال عام 2020 مقابل 48.00 و14.80 خلال عام 2019، والأجهزة الإلكترونية في تونس والمغرب حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 1.74 و1.06 خلال عام 2020 مقابل 1.85 و1.24 خلال عام 2019، مما يدل على تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه البلدان، الملحق (4 /13).

الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم[3]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الأسواق العالمية بالنسبة لكل من الأردن وقطر وعمان والسعودية حيث بلغت 1.40 في المائة و2.04 في المائة و1.77 في المائة و1.93 في المائة عام

---

[1] يقيس هذا المؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فاذا كان المؤشر موجباً فهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}*100$

[2] يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فاذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزّة نسبية في صادرات ذلك المنتج.

ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$

حيث إن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

[3] يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

2020 مقابل 1.22 في المائة و1.99 في المائة و1.48 في المائة و1.59 في المائة عام 2019 على التوالي، وحصة صادرات المنتجات البلاستيكية في الإمارات حيث بلغت 1.14 في المائة عام 2020 مقابل 0.9 في المائة عام 2019، وحصة صادرات صناعة الكيماويات غير العضوية في السعودية لتبلغ 1.91 في المائة خلال عام 2020 مقابل 1.81 في المائة عام 2019، وحصة صادرات منتجات الملابس الجاهزة في تونس حيث بلغت 1.12 في المائة عام 2020 مقابل 0.79 في المائة عام 2019، وحصة صادرات منتجات الألمنيوم في البحرين والسعودية حيث بلغت 1.71 في المائة و1.28 في المائة عام 2020 مقابل 1.15 في المائة و1.19 في المائة عام 2019 على التوالي، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في هذه المنتجات. وفي مقابل ذلك انخفضت الحصة السوقية لصناعة الألمنيوم في الإمارات حيث بلغت 2.72 في المائة خلال عام 2020 مقابل 3.11 في المائة خلال عام 2019، وحصة صادرات صناعة الكيماويات العضوية وصناعة البلاستيك بالسعودية حيث بلغت حصتهما 2.33 في المائة و2.65 في المائة عام 2020 مقابل 2.83 في المائة و2.96 في المائة عام 2019 وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

ولتحقيق تنافسية أعلى للصناعات العربية يُوصى بالسعي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، والرفع من جودة المنتجات وتصميمها بما يتناسب مع المواصفات الدولية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات عالية التقنية، والحد من العقبات التي تواجه عمليات التصدير من خلال دعم ومساندة المؤسسات المصدرة على اقتحام الأسواق الخارجية وتيسير وصول منتجاتها لتعزيز قدراتها التصديرية وفتح أسواق خارجية جديدة.

نظرة عامة

شـهد **سـوق النفط العالمي** تطورات إيجابية خلال عام 2021 بدعم من التعافي في أداء الاقتصـادات من تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19، رغم عدم اسـتقرار هذا التعافي، وسـط حالة من عدم اليقين سببها ظهور متحورات جديدة من الفيروس وتقلبات في سـلاسـل التوريد. سـاهمت حملات التطعيم وتسارع وتيرتها في تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل المرتبطة بالجائحة، وسـاعدت على إحراز تقدم كبير في استئناف النشاط الاقتصادي لترتفع حركة التجارة العالمية في السـلع مسـجلة أعلى مستوى فصلي لها على الإطلاق خلال الربع الثالث من عام 2021، كما تحسن نشاط الصناعات التحويلية العالمية وإن كان بشكل نسبي، وسجل الطلب العالمي على النفط أكبر ارتفاع سـنوي له على الإطلاق ليصـل إلى نحو 96.8 مليون برميل/يوم في عام 2021، غير أنه ما زال دون مستوياته قبل الجائحة.

في إطار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاسـتقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، اتخذت **مجموعة دول أوبك+** عدداً من القرارات الهامة التي ساهمت في تقييد إمدادات النفط الخام العالمية خلال عام 2021، ومن ثم التخلص من تخمة المخزونات النفطية التي تسـببت فيها جائحة كوفيد-19، حيث ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى 95.1 مليون برميل/ يوم، وارتفعت إمدادات دول أوبك بمقدار 723 ألف ب/ي لتصـل إلى 31.5 مليون ب/ي على خلفية تقليص دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج"، والزيادة المطردة في إنتاج ليبيا التي لا يشـملها إتفاق دول أوبك+، فضـلاً عن ارتفاع إنتاج إيران وفنزويلا رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية، وارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بمقدار 590 ألف ب/ي لتصل إلى 63.6 مليون ب/ي. كما سـجلت المخزونات النفطية العالمية أدنى مسـتوى لها منذ نهاية الربع الثالث من عام 2018. من ناحية أخرى، حصـل انخفاض طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبته 1 في المائة و0.9 في المائة على التوالي، تزامناً مع تراجع الاكتشافات الجديدة إلى أقل مستوى لها منذ عقود بسبب انخفاض حجم الاستثمارات.

على وقع تلك المعطيات، ارتفعت المعدلات السنوية لأسـعار النفط الخام العالمية في عام 2021 بأعلى وتيرة لها مُنذ عام 2011، لتصـل إلى 69.9 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى لها مُنذ عام 2014.

فيما يخص نشـاط الاسـتكشـاف في الدول العربية، فقد تم تحقيق 10 اكتشافات نفطية، واكتشافان للغاز خلال عام 2021، واسـتحوذت الدول العربية على نحو 55.2 في المـائـة من تقـديرات الاحتيـاطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.9 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واسـتأثرت بنسـبة 27.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشـكلت حصـتها من كميات الغاز الطبيعي المسـوق 16 في المـائـة من الإجمـالي العالمي في عام 2021. في المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2021 بنحو 291 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسـبة 1.9 في المائة ليصـل إلى نحو 15.8 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصـدرين الأسـاسـيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.9 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

هذا وشـهدت المعدلات السـنوية لأسـعار نفوط التصـدير الرئيسـية في الدول العربية، ارتفاعاً ملحوظاً في مسـتوياتها خلال عام 2021 بنسـب متفاوتة تراوحت ما بين 62.6 و72.2 في المائة،

لترتفع قيمة صادراتها النفطية بشكل كبير وتعود إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات

شهد عام 2021 تحسناً ملحوظاً في صناعة النفط والغاز العالمية مدفوعاً بالعودة التدريجية للطلب على الطاقة إلى مستويات تقارب ما كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19 في مطلع عام 2020، وترافق ذلك مع الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الخام، وقد انعكس هذا التحسن إيجاباً على عوائد الشركات النفطية، إلا أن الاستثمارات في مجال الاستكشاف والإنتاج قدرت بنحو 341 مليار دولار خلال عام 2021، مما يمثل تراجعاً بنسبة 23 في المائة مقارنة بالفترة ما قبل كوفيد-19. رافق ذلك تراجع الاكتشافات الجديدة إلى أقل مستوى لها منذ عدة عقود، إذ قدر إجمالي حجم الاكتشافات العالمية الجديدة بنحو 4.7 مليار برميل مكافئ نفط خلال العام مثّل النفط منها نحو 66 في المائة.

النشاط الاستكشافي والتطويري

شهدت الصناعة النفطية في الدول العربية نشاطات متنوعة خلال عام 2021. فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في **الإمارات العربية المتحدة**، أعلنت "مؤسسة نفط الشارقة الوطنية" عن بدء الإنتاج من حقل "محاني" عبر البئر "محاني-1" الذي وضع على الإنتاج بعد ثمانية أشهر فقط من اكتشافه، وهو أول اكتشاف بري جديد في إمارة الشارقة منذ 37 عاماً، كما أعلنت شركة "أدنوك" عن استثمارات تصل إلى 6 مليارات دولار لتعزيز النمو في مجال أنشطة الحفر، في إطار مساعيها لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط الخام إلى 5 مليون ب/ي بحلول عام 2030، وتمكين دولة الإمارات من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز. وفي **المملكة العربية السعودية**، أرست شركة "أرامكو" مقاولات بقيمة 10 مليار دولار للمرحلة الأولى من حقل الغاز غير التقليدي "الجافورة"، وهو أكبر حقل غاز حرٍ في المملكة، ومن المتوقع أن تصل نفقاته الرأسمالية إلى 68 مليار دولار خلال الأعوام العشر الأولى من التطوير، كما يتوقع أن يصل معدل الإنتاج اليومي من الحقل في عام 2030 إلى أكثر من 56 مليون م^3/ي من الغاز الطبيعي (ميثان)، علاوة على 12 ألف م^3/ي من غاز الإيثان، ونحو 630 ألف ب/ي من المتكثفات. وفي **مملكة البحرين**، بدأت شركة (*Eni*) في حفر أول بئر استكشافية في القاطع البحري رقم 1 الواقع في شمال المملكة. في **جمهورية الجزائر**، وقّعت شركة سوناطراك على مذكرة تفاهم مع شركة (*Equinor*)، لبحث سبل التعاون في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز، وفي مجال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإدارة الكربون. وفي **دولة ليبيا**، منحت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية عقد خدمات استشارية لشركة (*Saipem*) لتطوير مركز بنغازي الفني للنفط، كما أعلنت المؤسسة أن شركة "زلاف ليبيا" قد وقعت عقداً بقيمة 100 مليون دولار مع شركة (*Petrofac*) ضمن المرحلة الأولى لتطوير حقل "إيراون" النفطي. وفي **جمهورية مصر العربية**، تم طرح جولة مزايدات عالمية للتنقيب عن النفط والغاز، كما تم التشغيل الفعلي لبوابة مصر للاستكشاف والإنتاج وهي علامة فارقة في مجهودات التحول الرقمي، وتم وضع حقل (*Raven*) على الإنتاج ضمن المرحلة الثالثة من مشروع "تطوير غرب النيل" الذي تقدر تكلفته بنحو 9 مليار دولار، ويتضمن 5 حقول للغاز. وفي **دولة قطر**، تم منح عقد هندسة وشراء وتشييد وتركيب لشركة (*Saipem*) بهدف العمل على تطوير استدامة إنتاج حقل الشمال، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 مليون طن سنوياً، حيث من المتوقع قطف أولى ثمار المشروع في عام 2023. وفي **دولة الكويت**، منحت "شركة نفط الكويت" عقداً لشركة (*Halliburton*) لتوسيع مجال التحول الرقمي من خلال تنفيذ حلول تهدف لزيادة الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاج، وتم إطلاق المركز الجديد للتحكم بالنفط الخام التابع لشركة نفط الكويت، وهو عبارة

عن دمج شبكتي تحكم كبيرتين موجودتين مسبقاً، حيث يتم عبر المركز الجديد التحكم في مزج النفط الثقيل من حقل "الرتقة" مع خامات أخف تنتج من الحقول الواقعة جنوب البلاد. وفي **جمهورية العراق** تم التوقيع مع شركة (*Total*) على عقد بقيمة 27 مليار دولار لبناء مشاريع عملاقة للطاقة في محافظة البصرة جنوبي البلاد، منها مشروع تطوير حقل "أرطاوي" النفطي، إضافة إلى مشروع إنشاء مجمع غاز "أرطاوي" بهدف استثمار الغاز المحروق من حقول النفط، ما يؤدي إلى تقليل استيراد الغاز من دول الجوار. وفي **الجمهورية العربية السورية**، جرى العمل على مشروع تركيب أربع ضواغط غازية في "جنوب المنطقة الوسطى" وهو مشروع يتوقع أن يساهم في رفع معدل إنتاج الغاز بنحو 500 ألف م^3/ي. كما تم وضع بئر "جحار7" (شمال غرب مدينة تدمر) على الإنتاج، بطاقة تبلغ 100 ألف م^3/ي.

فيما يخص **نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري**، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم تراجعاً من 1351 حفارة عام 2020 إلى 1342 حفارة عام 2021، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 1 في المائة. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه خلال عام 2021 تم تحقيق 91 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 12 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 10 اكتشافات للنفط واكتشافان للغاز الطبيعي.

ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، في **الإمارات العربية المتحدة**، تحقق اكتشاف عملاق للهيدروكربون في "القاطع البري 4" وقدرت احتياطاته الجيولوجية بنحو 1 مليار برميل، بينما تشير البيانات الأولية إلى أن الاحتياطيات القابلة للإنتاج قد تصل إلى 480 مليون برميل. وفي **دولة الكويت**، تم تحقيق أربع اكتشافات جوراسية، منها اثنان للنفط. وفي **جمهورية مصر العربية**، تم الإعلان عن سبع اكتشافات منها اكتشاف محدود للنفط حققته شركة (*Pharos*) عبر البئر (*Batran-1X*) في امتياز "الفيوم" تراوحت تقديرات الاحتياطي الجيولوجي فيه بين 0.43-4.3 مليون برميل. وأعلنت شركة (*Eni*) عن تحقيق اكتشاف للنفط في امتياز "مليحة" عبر البئر (*Arcadia 9*) الذي أنتج بمعدل 5500 ب/ي عند وضعه على الاختبار.

الاحتياطيات

انخفضت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2021، لتصل إلى 1304 مليار برميل، أي بنسبة تراجع 1 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول العربية، فقد استقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2021 عند نفس المستوى المحقق في نهاية العام السابق وهو 719.3 مليار برميل. والجدير بالذكر أن نسبة 92.7 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي استأثرت بحصة 36.4 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 20.6 في المائة، والإمارات بنسبة 14.9 في المائة، والكويت بنسبة 14.1 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.2 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2021

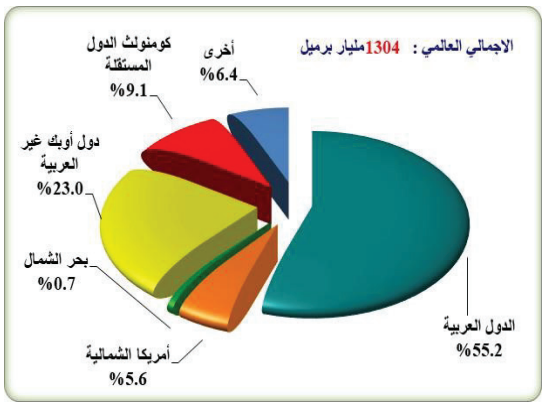

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

كما انخفضت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2021 بنسبة 0.9 في المائة لتصل إلى 205.4 تريليون متر مكعب. فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية لعام 2021، فقد استقرت عند نفس المستوى المحقق في نهاية عام 2020، وهو 55.2 تريليون متر مكعب. الجدير بالذكر أن نسبة 72.4 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية تتركز في ثلاث دول عربية هي قطر التي استأثرت بحصة 43.1 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، تليها السعودية بنسبة 15.3 في المائة، فالإمارات بنسبة 14 في المائة، وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 26.9 في المائة من الاحتياطيات العالمية، كما يوضح الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2021

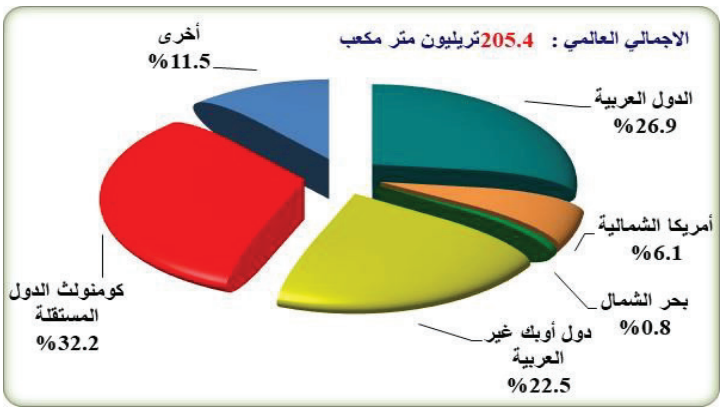

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

من ناحية أخرى، ارتفعت **تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري** لعام 2020 بنسبة 0.4 في المائة لتصل إلى نحو 1074 مليار طن، ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

أما فيما يخص القدرات المتاحة من الطاقات المتجددة عالمياً فقد ارتفعت في عام 2021 بنسبة 9.1 في المائة مقارنة بعام 2020 لتصل إلى نحو 3064 جيجاواط. استحوذت الطاقة الكهرومائية على حصة 44.4 في المائة من الإجمالي، تليها الطاقة الشمسية بحصة 27.7 في المائة وطاقة الرياح بحصة 26.9 في المائة، وباقي الطاقات المتجددة بحصة 1 في المائة. بالنسبة للدول العربية، ارتفعت قدراتها المتاحة من الطاقات المتجددة في عام 2021 بنسبة 5.9 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 23 جيجاواط، أي ما يمثل حوالي 0.8 في المائة فقط من الإجمالي العالمي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من الإمارات والسعودية والأردن والمغرب وعمان والسودان، إلى جانب ارتفاع قدرات توليد طاقة الرياح في مصر والأردن والمغرب.

الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية ارتفاعاً بنحو 1.3 مليون برميل/ يوم في عام 2021، أي بنسبة 1.4 في المائة مقارنة بعام 2020 ليصل إلى 95.1

مليون برميل/ يوم. ارتفع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بمقدار 590 ألف برميل/يوم أي بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 63.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2021 وهو ما يمثل نحو 66.9 في المائة من الإجمالي العالمي. كان المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع هو زيادة الإمدادات النفطية من كندا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

يذكر في هذا السياق، أن إنتاج كندا قد ارتفع خلال عام 2021 تزامناً مع رفع حكومة مقاطعة ألبرتا (*Alberta*) الكندية قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، فضلاً عن الزيادة الملحوظة في إنتاج النفط الخام التقليدي. كما ارتفع إنتاج روسيا على خلفية تقليص دول أوبك+ لتخفيضات اتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج"، كما ارتفع إنتاج الصين بدعم من المشاريع البحرية الجديدة، وشهد إنتاج النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً نسبياً في ظل تأثّره الملحوظ بالتقلبات المناخية الحادة خلال عام 2021، حيث تراجع الإنتاج خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر فبراير بمستوى قياسي بلغ 1.1 مليون ب/ي، وسط موجة طقس بارد غير مسبوقة اجتاحت ولاية تكساس مركز صناعة النفط الأمريكي وعدداً كبيراً من الولايات الأخرى، وتسببت في انقطاع تاريخي للتيار الكهربائي، مع تجمُد النفط عند رؤوس الآبار وفي خطوط الأنابيب. يأتي ذلك قبل أن يسجل الإنتاج انخفاضاً قياسياً جديداً بلغ 1.5 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في الثالث من شهر سبتمبر، على خلفية تداعيات الإعصار إيدا (*Ida*) الذي اجتاح خليج المكسيك الأمريكي وتسبب في أضرار جسيمة بالبنية التحتية لقطاع الطاقة البحري الأمريكي تعد هي الأكثر تكلفة مُنذ عام 2005.

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2017-2021) (مليون ب/ي)

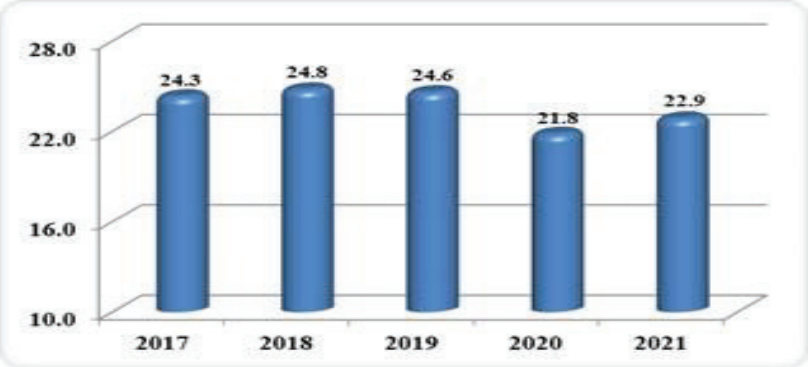

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

ارتفعت الإمدادات النفطية لدول أوبك بمقدار 723 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.3 في المائة لتصل إلى 31.5 مليون برميل/يوم، وهو ما يمثل نحو 33.1 في المائة من الإجمالي العالمي، وذلك على خلفية تقليص دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج"، والزيادة المطردة في إنتاج ليبيا التي لا يشملها إتفاق دول أوبك+ ليصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2012، فضلاً عن ارتفاع إنتاج إيران وفنزويلا رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية. هذا وبذلت دول أوبك جهوداً مكثفة بغية الحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية العالمية خلال عام 2021، لاسيما في ظل استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19 على أداء الاقتصاد العالمي التي كان لها دور في الحد من انتعاش أداء السوق النفطية العالمية.

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 22.9 مليون برميل/يوم في عام

2021، بـارتفـاع بلـغ 1.0 مليون برميـل/يوم بالمقارنة مع عام 2020، أي بنسـبة زيادة بلغت 4.6 في المائة. وسـاهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 27.4 في المائة مـن إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2021، مقارنة بنسـبة بلغت 26.4 في المـائـة خلال العـام السـابق، الملحق (3/5) والشكل (3).

على مسـتوى **الدول العربيـة فرادى**، ارتفع إنتاج النفط الخام خلال عام 2021 في ست دول عربية، حيث ارتفع في ليبيا بمقدار 798 ألف ب/ي ليصـل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، وفي السـعودية بنسـبة 1.7 في المائة ليصـل إلى نحو 9.3 مليون ب/ي، وفي الجزائر بنسبة 9.6 في المائة ليصل إلى 919 ألف ب/ي، وفي مصـر بنسـبة 10.6 في المائة ليصـل إلى 561 ألف ب/ي، وفي قطر بنسـبة 3.6 في المائة ليصل إلى 611 ألف ب/ي، وفي البحرين إلى 200 ألف ب/ي مقابل 194 ألف ب/ي في عام 2020، بينما إنخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2021 في خمس دول عربيـة، حيث انخفض في الإمارات بنسـبة 1.4 في المائة ليصـل إلى 2.7 مليون ب/ي، وفي عُمان بنسـبة 2.6 في المـائة ليصـل إلى 748 ألف ب/ي، وفي السودان من 86 ألف ب/ي إلى 67 ألف ب/ي أي بنسـبة 22.1 في المائة، وفي الكويت بنسـبة 1 في المائة ليصـل إلى 2.4 مليون ب/ ي، وفي تونس بنسـبة 16.7 في المائة ليصل إلى 28 ألف ب/ي. واستقر إنتاج النفط الخام في كل من العراق وسـورية واليمن عند نحو 4 مليون ب/ي و25 ألف ب/ي و66 ألف ب/ي على الترتيب.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[1]، فقد ارتفع بنسـبة 0.6 في المائة ليصـل إلى نحو 13.4 مليون برميل/يوم. وبلغ **إنتـاج الـدول العربيـة** نحو 4.8 مليون برميل/يوم، لتسـتأثر بنحو 35.4 في المائة من الإجمالي العالمي، وتشـير التوقعات إلى ارتفاع الإمدادت النفطية العالمية خلال عام 2022 انعكاساً لاتفاق دول أوبك+ الذي يقضـي بالتخلص من تخفيضات الإنتاج البالغة 5.8 مليون برميل/يوم بحلول شـهر سبتمبر 2022، وارتفاع إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسـيا والبرازيل، وكندا، وكازاخستان، والنرويج.

خلال النصف الأول من عام 2022، ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 3.5 مليون برميل/ يوم مقارنة بمستوى عام 2021، ليصل إلى 98.6 مليون ب/ ي. ويعزى ذلك بشـكل رئيسـي إلى الزيادة الشـهرية التدريجية التي أقرتها مجموعة أوبك+ على إنتاجها، فضـلاً عن عودة الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى قرب مستوياتها قبل جائحة كوفيد-19.

من المتوقع ارتفاع الإمدادات العالمية لتصـل إلى 100.1 مليون ب/ي مع نهـاية عـام 2022، كمـا يتوقع أن تظل تلك الإمدادات متجاوزة حاجز 100 مليون ب/ي في عام 2023.

وفيمـا يخص **الغـاز الطبيعي المسـوق**[2] **على المسـتوى العالمي**، ارتفعت الكميات المسـوقة منه خلال عام 2021 بحوالي 5.8 في المائة لتصل إلى نحو 4145.7 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 228.3 مليار متر مكعب. شـكلت حصـة الدول العربيـة مُجتمعة نحو 16 في المـائة من الإجمالي العالمي، وهو تقريباً نفس المسـتوى المحقق خلال العام السـابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسـوق في الـدول العربية قـد ارتفع من 624 مليار متر مكعب في عـام 2020 إلى 661.5 مليـار متر مكعب في عـام 2021، أي بـارتفـاع قـدره 37.5 مليـار متر مكعب، ما يُشكل ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة. وعلى مسـتوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسـوقة في قطر بنسـبة 0.6 في المائة لتصـل إلى

[1] سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

[2] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

207 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 1.2 في المائة لتصل إلى 120.5 مليار متر مكعب، وفي الجزائر بنسبة 23.4 في المائة لتصل إلى 105 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 13.8 في المائة لتصل إلى 70.3 مليار متر مكعب، وفي عُمان بنسبة 0.9 في المائة لتصل إلى 36 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 15.8 في المائة لتصل إلى 24.2 مليار متر مكعب، وفي البحرين بنسبة 4.9 في المائة لتصل إلى 17.2 مليار متر مكعب، وفي كل من العراق وسورية واليمن بنسبة 30 و7.4 و33.3 في المائة لتصل إلى 9.6 و2.9 و0.4 مليار متر مكعب على الترتيب. في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز في الإمارات بنسبة 1.1 في المائة لتصل إلى 54.5 مليار متر مكعب، وفي الكويت بنسبة 1.2 في المائة لتصل إلى 12.7 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز في كل من تونس والأردن والمغرب عند نفس المستويات المحققة خلال العام السابق، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم ليصل إلى حوالي 4003 مليون طن مكافئ نفط عام 2021 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 5.6 في المائة مُقارنةً بعام 2020. وقد جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2021 إلى نحو 2034 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 50.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. وفيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 604.6 مليون طن مكافئ نفط في عام 2021 مُسجلةً ارتفاعاً بنسبة 3.6 في المائة مقارنةً بعام 2020. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 961.6 مليون طن مكافئ نفط في عام 2021، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2020. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى [1] فقد ارتفع بنسبة 14.7 في المائة ليصل إلى 953.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2021.

[1] تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

إطار 1. اتفاق دول أوبك+ ودوره في تحقيق استقرار وتوازن السوق النفطية العالمية

في ظل وضع متقلب شهدته السوق النفطية العالمية، بعدما تسبب فائض الإمدادات في تراجع كبير في الأسعار منذ منتصف عام 2014، ما أدى إلى تكبُد الدول المنتجة خسائر كبيرة في عائداتها النفطية، عُقدت سلسلة من الاجتماعات بين دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها، أسفرت عن ظهور مجموعة أوبك+ التي توصلت إلى اتفاق خلال اجتماعها الوزاري الأول الذي عقد في 10 ديسمبر 2016 بشأن خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون ب/ي اعتباراً من 1 يناير 2017، كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة وزارية مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاق تكون مهمتها الرئيسة هي الرصد للتنفيذ والامتثال لهذا الاتفاق. شكل هذا الاتفاق تحولاً هاماً في سياسة منظمة أوبك. قامت دول أوبك+ منذ إنشائها بعقد 23 اجتماعاً وزارياً حتى نهاية عام 2021 تم خلالها اتخاذ قرارات كان لها الأثر الواضح على تحقيق استقرار وتوازن السوق النفطية العالمية، وفيما يلي انعكاسات اتفاق دول أوبك+ على السوق النفطية العالمية خلال عامي 2020 و2021:

التطورات في السوق النفطية العالمية خلال عام 2020

مع ظهور جائحة كوفيد-19 وتزايد التوقعات السلبية بشأن الاقتصاد العالمي والطلب على النفط، انخفض متوسط سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 إلى 51.5 دولار/برميل وهو أدنى مستوى مسجل منذ الربع الثاني من عام 2017، مع تحقق فائض إمدادات بلغ نحو 6.7 مليون ب/ي، وارتفاع مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الفترة (2015-2019) إلى 88.6 مليون برميل في نهاية شهر مارس. يأتي ذلك على الرغم من قرار دول أوبك+ إجراء خفض إضافي بمقدار 500 ألف ب/ي على مستويات الإنتاج المتفق عليها، اعتباراً من شهر يناير 2020 وحتى نهاية مارس من نفس العام، ليصبح إجمالي إنتاج دول أوبك+ المتفق على خفضه 1.7 مليون ب/ي. وفي ظل تفاقم جائحة كوفيد-19، توصلت دول أوبك + خلال شهر أبريل 2020 إلى إتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج بمشاركة بعض منتجي النفط الآخرين من خارجها، وبموجب الإتفاق تم إجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط بمقدار 9.7 مليون ب/ي مطلع مايو 2020 لفترة أولية انتهت في 30 يونيو، كما أعلنت السعودية عن خفض إنتاجها من النفط لشهر يونيو بكمية إضافية طوعية تبلغ 1 مليون ب/ي، كما أعلنت كل من الكويت والإمارات عن خفض إنتاجهما من النفط طواعية بمقدار 80 ألف ب/ي و100 ألف ب/ي على الترتيب خلال نفس الشهر. على الرغم من ذلك، انخفض متوسط سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الثاني إلى 26.6 دولار/برميل وهو أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2003، كما ارتفع فائض الإمدادات النفطية العالمية إلى مستوى غير مسبوق بلغ نحو 8.4 مليون ب/ي، وارتفعت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الخمس أعوام السابقة بمقدار 291.2 مليون برميل في نهاية شهر يونيو. ساهم قرار تمديد المرحلة الأولى من تخفيضات الإنتاج البالغة 9.7 مليون ب/ي إلى نهاية شهر يوليو 2020، والانتقال إلى المرحلة الثانية البالغة 7.7 مليون ب/ي، في ارتفاع متوسط سعر سلة خامات أوبك إلى 43.4 دولار/برميل خلال الربع الثالث، وتحقق عجز في الإمدادات النفطية العالمية بلغ نحو 1 مليون ب/ي، وتراجعت الزيادة في مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 212 مليون برميل في نهاية شهر سبتمبر، يأتي ذلك تزامناً مع التحسن التدريجي في الطلب وتخفيف تدابير الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وبدء موسم العطلات. ومع استمرار المرحلة الثانية من تخفيضات الإنتاج ارتفع متوسط سعر سلة خامات أوبك إلى 44 دولار/برميل خلال الربع الرابع، وارتفع عجز الإمدادات النفطية العالمية إلى نحو 2.1 مليون ب/ي، وواصلت الزيادة في مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجعها عن متوسط الخمس أعوام السابقة لتصل إلى 143.4 مليون برميل في نهاية شهر ديسمبر، يأتي ذلك وسط مؤشرات إيجابية حيال لقاحات فيروس كورونا.

التطورات في السوق النفطية العالمية خلال عام 2021

مع بدء تطبيق قرار دول أوبك+ بشأن تقليص تخفيضات الإنتاج بمقدار 500 ألف ب/ي اعتباراً من بداية شهر يناير 2021 لتصبح 7.2 مليون ب/ي، وإجراء تعديلات على مستوى تخفيضات الإنتاج لشهري فبراير ومارس 2021 لتصبح 7.125 مليون ب/ي و7.050 مليون ب/ي على الترتيب، وإعلان السعودية عن إجراء تخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي تبلغ 1 مليون ب/ي خلال شهري فبراير ومارس. ارتفع متوسط سعر سلة خامات أوبك إلى 60 دولار/برميل خلال الربع الأول 2021، مع انخفاض عجز الإمدادات النفطية العالمية إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، وتراجع الزيادة في مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الفترة (2016-2020) إلى 37.8 مليون برميل في نهاية شهر مارس. كما ساهمت قرارات دول اوبك+ التي تضمنت الإبقاء على مستويات الإنتاج لشهر أبريل 2021 دون تغيير عن الشهر السابق باستثناء روسيا وكازاخستان اللتان سمح لهما بزيادة الإنتاج بمقدار 130 ألف ب/ي و20 ألف ب/ي على الترتيب، وزيادة الإنتاج

للشهور مايو ويونيو ويوليو بمقدار 350 ألف ب/ي، وزيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف ب/ي خلال الفترة (أغسطس – ديسمبر) 2021، في الحد من عجز الإمدادات النفطية العالمية الذي ارتفع بشكل مضطرد وملحوظ ليصل في الربع الرابع إلى نحو 2.4 مليون ب/ي وسط قوة أساسيات سوق النفط رغم ظهور المتحور أوميكرون سريع الانتشار من فيروس كورونا.

تجدر الإشارة إلى أن دول أوبك+ قد اتفقت على تمديد القرار المتخذ في الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ (أبريل 2020) حتى نهاية ديسمبر 2022، مع التقليص التدريجي لتخفيضات الإنتاج بمقدار 3.6 مليون ب/ي في الفترة من أغسطس 2021 إلى أبريل 2022، وذلك بإضافة 400 ألف ب/ي كل شهر خلال هذه الفترة، ورفع خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج لكلاً من السعودية وروسيا بمقدار 500 ألف ب/ي، وللإمارات بمقدار 332 ألف ب/ي، وللكويت والعراق بمقدار 150 ألف ب/ي. وخلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2021، عُقدت 4 اجتماعات وزارية لدول أوبك+، تم خلالها إعادة التأكيد قرار تعديل الإنتاج الشهري الإجمالي بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي حتى شهر يناير 2022.

خلال النصف الأول من عام 2022 عقدت دول أوبك+ عدة اجتماعات وزارية قررت خلالها إعادة التأكيد على آلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي في الشهور فبراير ومارس وأبريل 2022، وبمقدار 432 ألف ب/ي في شهري مايو ويونيو 2022، مع توزيع زيادة الإنتاج المخططة لشهر سبتمبر بالتساوي على مدى شهري يوليو وأغسطس 2022 لتصبح زيادة الإنتاج المقررة لكلاً منهما 648 ألف ب/ي.

قدمت القرارات التي اتخذتها دول أوبك+ مُنذ بدء تشكيلها وحتى الفترة الحرجة الحالية دليلاً حياً على الدور المهم الذي لعبته في تحقيق توازن واستقرار سوق النفط العالمي المتقلب، وهو دور من المرجح أن تستمر أوبك+ في أدائه بشكل جيد في المستقبل، في حالة إذا ما تم استمرار التعاون بين دول المجموعة بعد عام 2022، لما له من أهمية في التوصل إلى نتائج فعالة لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية دون أن يكون هناك انتهاج لسياسات فردية من شأنها أن تؤدي إلى العديد من المخاطر وعلى رأسها التقلبات في أسعار النفط والتي بدورها سيكون لها أثر بالغ الأهمية على السوق النفطية بشكل خاص وعلى مراحل الصناعة النفطية بشكل عام.

الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2021 نحو 14.2 مليار طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 285.2 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة ارتفاع حوالي 5.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2020. استأثرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحصة 38.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 61.4 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 31 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2021، وبلغت حصة الفحم 26.9 في المائة، والغاز الطبيعي 24.4 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.8 في المائة، والطاقة النووية 4.3 في المائة، والطاقة المتجددة 6.7 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2021 مسجلاً أكبر زيادة سنوية له على الإطلاق بلغت 5.7 مليون برميل/يوم مقارنة بإنكماش قياسي بلغ نحو 9.1 مليون برميل/يوم عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، ليصل إلى 96.8 مليون برميل/يوم. يعزى ذلك إلى تعافي أداء الاقتصاد العالمي من تداعيات الجائحة، ونموه بمعدل بلغ 6.1 في المائة، بدعم من إطلاق حملات التطعيمات وتسارع وتيرتها، مما ساهم في تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر. سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أفضل أداء له مُنذ عام 1984، وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمواً هو الأكبر على الإطلاق، كما انتعش الاقتصاد الياباني بأعلى وتيرة له مُنذ عام 2017، وارتفع أداء اقتصاد مجموعة دول وسط وشرق أوروبا بأكبر وتيرة له مُنذ عام 2007، وحقق كل من الاقتصاد الصيني والاقتصاد الهندي أعلى معدل نمو لهما منذ عامي 2011 و 2010 على الترتيب. في الوقت ذاته، ارتفع أداء اقتصادات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بمعدل قياسي، وشهدت اقتصادات دول الشرق الأوسط ووسط آسيا نمواً هو الأكبر مُنذ عام 2007، كما ارتفع الأداء الاقتصادي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء بأكبر معدل له منذ عام 2014، الشكل (4).

شكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2017-2021)

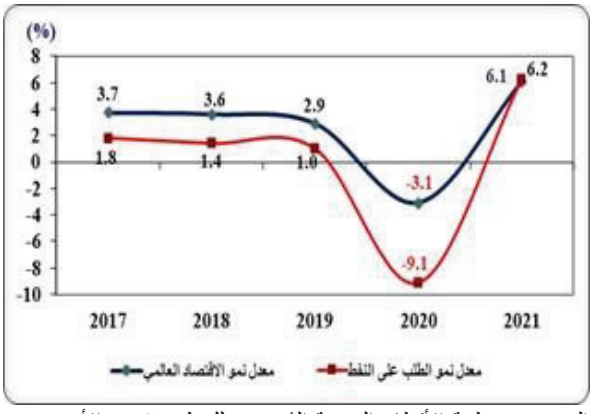

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.6 مليون ب/ي خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 44.7 مليون ب/ي. كما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بنحو 3.1 مليون ب/ي، ليصل إلى 52.1 مليون ب/ي.

ورغم تغير مستويات الطلب لكل مجموعة، لم تختلف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2021 عن العام السابق، إذ استقرت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند 46.2 في المائة، بينما استقرت حصة بقية دول العالم عند 53.8 في المائة، الجدول (1).

خلال النصف الأول من عام 2022، ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكل ملحوظ بلغ نحو 1.3 مليون ب/ي مقارنة بمستوى عام 2021، ليصل إلى 98.2 مليون ب/ ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي النشاط الاقتصادي العالمي عقب إنهاء عمليات الإغلاق ورفع القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

هذا ومن المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى 100.3 مليون ب/ي مع نهاية عام 2022، وتخضع هذه التوقعات لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، والتحديات المتعلقة بعودة ظهور فيروس كوفيد 19، والاختناقات في سلاسل التوريد، ومستويات التضخم المرتفعة.

جدول (1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2017 - 2021)

	2017	2018	2019	2020	2021[1]
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
مليون ب/ي	**47.7**	**47.7**	**47.8**	**42.1**	**44.7**
الزيادة السنوية (في المائة)	1.3	0.1	0.1	(11.8)	6.2
دول العالم الأخرى [2]	**50.0**	**51.5**	**52.4**	**49.0**	**52.1**
مليون ب/ي	2.4	3.0	1.8	(6.5)	6.3
الزيادة السنوية (في المائة)					
اجمالي العالم	**97.7**	**99.2**	**100.2**	**91.1**	**96.8**
مليون ب/ي	1.8	1.4	1.0	(9.1)	6.2
الزيادة السنوية (في المائة)					

(1) بيانات تقديرية.

(2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران حوالي 97.9 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2021 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المُتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 1.9 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى 15.8 مليون (ب م ن/ي) بالمقارنة مع 15.5 مليون (ب م ن/ي) في عام 2020 بدعم من تعافي اقتصادات الدول العربية من تداعيات جائحة كوفيد-19، الشكل (5).

شكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2017 - 2021)، (مليون ب م ن/ي)

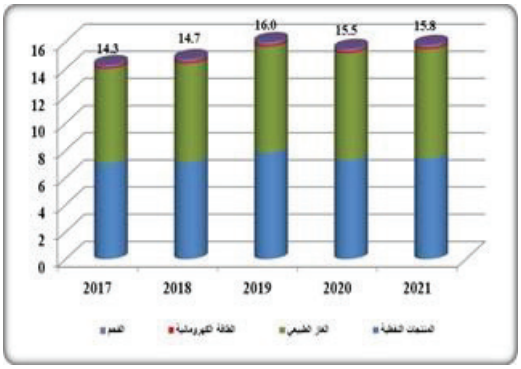

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

جاء هذا الارتفاع بصورة رئيسية في خمس دول عربية وهي: مصر بمقدار 62.8 ألف ب م ن/ ي، السعودية بمقدار 59.8 ألف ب م ن/ ي، وقطر بمقدار 31.3 ألف ب م ن/ ي، والجزائر بمقدار 28.9 ألف ب م ن/ ي، والامارات بمقدار 28.4 ألف ب م ن/ ي. ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 32.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2021، يليها مصر بنسبة 11.6 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 9.8 في المائة. ويُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

إطار 2. بوادر أزمة طاقة في الاقتصادات الرئيسية

برزت خلال الربع الثالث من عام 2021 بوادر أزمة طاقة، كمنت جذورها في عدم كفاية إمدادات الطاقة لتلبية الطلب القوي بعد التعافي النسبي في الأداء الاقتصادي من تداعيات جائحة كوفيد-19 في كافة أنحاء العالم، لاسيما مع اقتراب فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الشمالي والذي يشهد تزايد الطلب على الطاقة وخاصة لأغراض التدفئة. هذا التطور دفع بالحكومات إلى اتخاذ إجراءات استباقية محاولة منها للحد من تأثير أزمة الطاقة على المستهلكين، وسط تسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار الغاز الطبيعي والفحم، والتي كان لها انعكاسات سلبية على سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية.

ففي **أوروبا**، أدى فصل الشتاء الطويل وشديد البرودة إلى استنفاذ مخزونات الغاز الطبيعي التي وصلت إلى 30 في المائة في شهر مارس 2021، كما تسبب تخفيف القيود المرتبطة بجائحة كوفيد 19 في ارتفاع الطلب على الطاقة مما أعاق عملية إعادة التخزين التي عادة ما تتم خلال فصلي الربيع والصيف، وفي الوقت ذاته انخفضت عمليات الصيانة لحقول الغاز الطبيعي وتراجعت الاستثمارات أثناء الجائحة، لترتفع أسعار الغاز الطبيعي بشكل قياسي، ويتم تداوله في أوروبا بسعر يعادل أكثر من 200 دولار/ برميل مكافئ نفط وهو مستوى مرتفع بأكثر من ثمانية أضعاف على أساس سنوي. يعزى جزء من أزمة الطاقة في أوروبا إلى سعيها نحو التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري بسرعة في إطار سياستها بشأن التحول الأخضر وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي بنسبة 55 في المائة على الأقل قبل نهاية العقد الحالي. هذا ومن المتوقع استمرار تعرض الاتحاد الأوروبي لمخاطر تقلب أسعار الطاقة في الأعوام القادمة، قبل أن يحقق التحول الأخضر الاستقرار المتوقع في السوق الأوروبي.

أما في **الصين**، فقد وجهت شركاتها الحكومية بتوفير الإمدادات المطلوبة لتوليد الطاقة خلال فصل الشتاء، بأي تكلفة كانت، كما وجهت 72 منجماً للفحم بزيادة الإنتاج بحوالي 100 مليون طن، مع ارتفاع أسعار الطاقة، ووسط استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي كانت القيود على استهلاكه أحد أسباب انكماش نشاط المصانع في الصين خلال شهر سبتمبر 2021 للمرة الأولى منذ بدء جائحة كوفيد 19. هذا وقد وجهت الصين الصناعات الكبيرة كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الصلب والألمنيوم والأسمنت، لخفض الإنتاج. وارتفعت العقود الآجلة للفحم في الصين عند مستوى قياسي جديد يعادل حوالي 219 دولار/طن بعد أن اضطر 60 منجماً في أكبر منطقة منتجة للفحم في البلاد إلى الإغلاق وسط طقس سيئ وفيضانات وانهيارات أرضية، مما أدى إلى تفاقم أزمة إمدادات الطاقة. وفي هذا السياق، أصدرت مقاطعة (*Liaoning*) الصناعية ثاني أعلى مستوى تأهب لنقص الطاقة، محذرة من أن النقص قد يصل إلى ما يعادل 10-20 في المائة من إجمالي الطلب على الطاقة.

وفي **الهند**، سعت مصافي تكرير النفط إلى رفع معدلات التشغيل إلى طاقتها الكاملة، وتدافعت محطات الطاقة للحصول على الفحم لتوليد الكهرباء التي تعاني بعض الولايات من انقطاعها، حيث تم إصدار تحذيرات من أن إمدادات الفحم لمحطات الطاقة الحرارية التي تحول الحرارة من الفحم إلى الكهرباء قد انخفضت بشكل خطير، علما نحو 63 من أصل 135 محطة طاقة تعمل بالفحم في الهند كان لديها إمدادات تكفي لمدة يومين فقط على الأكثر، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة غير المسبوقة في الطلب على الكهرباء بسبب انتعاش الاقتصاد، وهطول أمطار غزيرة في مناطق تواجد مناجم الفحم خلال شهر سبتمبر 2021، وزيادة أسعار الفحم المستورد إلى مستوى قياسي يجعله غير اقتصادي، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الفحم المحلي، وعدم بناء مخزون كافي من الفحم قبل بداية الرياح الموسمية.

وفي شرق آسيا، انخفضت مخزونات زيت الوقود في سنغافورة، مركز التخزين الرئيسي، إلى أدنى مستوياتها منذ شهر سبتمبر 2019، مع تزايد استخدامه لتوليد الكهرباء، بدلاً من الغاز الطبيعي الذي ارتفعت تكلفته في تلك المنطقة، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ 13 عاماً.

وشهدت **الولايات المتحدة الأمريكية** ارتفاعاً في أسعار الغاز الطبيعي، وارتفعت أسعار الغازولين إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، كما أدى التدافع على الفحم إلى ارتفاع أسعاره أيضاً. يأتي ذلك في الوقت الذي تتزايد فيه المطالبات لتسريع تحول الطاقة، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

تسببت أزمة الطاقة في تنامي المخاوف لدى البنوك المركزية والمستثمرين بأن يساهم الارتفاع في أسعار الطاقة في زيادة معدلات التضخم العالمية، في الوقت الذي يحاول فيه الاقتصاد العالمي التعافي من الآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19. وكان صندوق النقد الدولي قد أشار إلى أن التعافي الاقتصادي أدى إلى إذكاء الزيادة المتسارعة في التضخم خلال عام 2021 بالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، مدفوعاً بتسارع معدلات الطلب، ونقص المعروض، وأسعار السلع الأولية المتصاعدة بشكل سريع.

تؤكد أزمة الطاقة التي أدت إلى نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي في بعض الدول، وبما لا يدع مجالاً للشك، على صعوبة تقليص اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري بهذه الوتيرة المتسارعة المنتهجة، وسيظل الوقود الأحفوري مستحوذاً على جزء كبير من مزيج الطاقة المستهلكة في المستقبل. في هذا السياق، يمكن التأكيد مرة أخرى على أهمية استمرار الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في دفع وتعزيز الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط والغاز الطبيعي للحد من التقلبات المستقبلية في أسواق الطاقة العالمية، حيث يسبب انخفاض حجم الاستثمارات العالمية في النفط والغاز الطبيعي والتي تقدرها منظمة أوبك بنحو 11.8 تريليون دولار خلال الفترة (2021 – 2045)، في جعل الإمدادات أكثر عرضة للظروف الاستثنائية المختلفة، ومن ثم فإن أي حديث عن وقف هذه الاستثمارات يشكل مخاطر كبيرة على أمن الطاقة العالمي.

ومن ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال عام 2021، فقد استقر عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق البالغ 13.1 برميل مكافئ نفط (ب م ن)، ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 3.8 ب م ن في سورية و159.7 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن مجموعة الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2021 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي لعام 2021 والمقدر بنحو 13.3 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2021 مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى.

كثافة الطاقة في الدول العربية

من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة (*Energy Intensity*) الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من إجمالي الناتج المحلي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة.

والجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وقد أدى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية بوتيرة أكبر من الارتفاع في إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2021، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ حوالي 0.89 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2021 مقارنة بنحو 0.95 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في العام السابق.

وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي المقدر بنحو 0.71 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعة أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي، الشكل (6).

الشكل (6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية عام 2021

(برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية 2011)

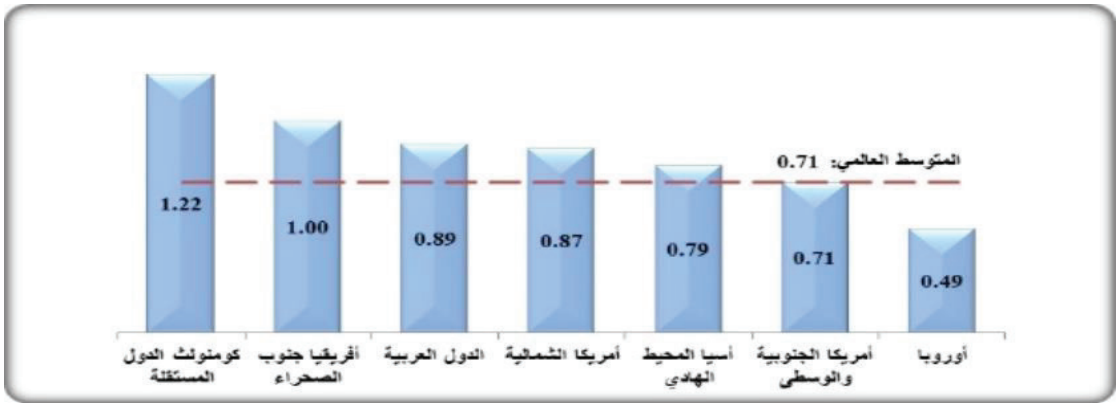

المصدر: مشتق عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2022 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2022 لشركة بريتش بتروليوم.

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 50.9 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2021. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 47.1 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيسي في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لم تتجاوز حصتها معاً 2.1 في المائة في عام 2021، الجدول (2).

الجدول (2): الطلب على الطاقة في الدول العربية (2017-2021)

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

	2017	2018	2019	2020		*2021	
				الكمية	%	الكمية	%
وفق المصدر							
المنتجات النفطية **	7,097	7,153	7,837	7,282	47.0	7,428	47.0
الغاز الطبيعي	6,928	7,260	7,814	7,881	50.9	8,027	50.9
الطاقة الكهرومائية	101	102	104	103	0.7	105	0.7
الفحم	178	224	241	230	1.4	227	1.4
إجمالي المصادر	14,304	14,739	15,996	15,496	100	15,787	100
نسبة التغير (%)		3.0	8.5	(3.1)		1.9	

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.

** المنتجات النفطية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2021.

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد احتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة خلال السنوات الأخيرة (باستثناء عام 2020 بسبب جائحة كوفيد 19)، ليصل إلى 8 مليون ب م ن/ ي في عام 2021 أي بنسبة ارتفاع 1.8 في المائة مقارنة بالعام السابق. ولكن رغم ذلك الارتفاع فقد حافظ على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 50.9 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2021.

يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. واستحوذت هذه الدول على 76.6 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2021. واستهلكت الدول العربية 10.7 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2021، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 44.5 في المائة، مقابل 44.8 في المائة لباقي دول العالم.

المنتجات النفطية

شهد استهلاك المنتجات النفطية بالدول العربية في عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 2 في المائة ليصل إلى 7.4 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع 7.3 مليون ب م ن/ ي في عام 2020. جاء الجزء الأكبر من الارتفاع في حجم الاستهلاك العربي من المنتجات في عام 2021 بشكل أساسي من أربع دول، وهي: مصر التي بلغ حجم الارتفاع فيها 40.5 ألف ب م ن/ ي، والسعودية 20.6 ألف ب م ن/ ي، والامارات بنحو 18 ألف ب م ن/ ي، وارتفاع بمقدار 13.5 ألف ب م ن/ ي في العراق. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الأربع سالفة الذكر من المنتجات النفطية يشكل 76.3 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2021، حيث استحوذت السعودية على 47.7 في المائة من الإجمالي العربي، تليها العراق بحصة 12.7 في المائة، ومصر بحصة 11.1 في المائة، والامارات بحصة 4.8 في المائة.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية في عام 2021 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 31.9 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 27.1 في المائة، ثم منتج زيت الوقود بنسبة 18.2 في المائة، ثم منتج غاز النفط المُسال بحصة وصلت 8.6 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 5.3 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.7 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 8.2 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات النفطية خلال العام، الجدول (3).

الجدول (3): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية، 2021

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2369.5	31.9
الغازولين	2013.0	27.1
زيت الوقود	1351.9	18.2
غاز النفط المسال	638.8	8.6
وقود الطائرات	393.7	5.3
الكيروسين	52.0	0.7
منتجات أخرى	609.1	8.2
الإجمالي	**7428.0**	**100.0**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2021.

هذا وبلغت حصة الدول العربية 8.6 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2021، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية 45.6 في المائة، مقابل 45.8 في المائة لباقي دول العالم.

الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية، وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. وقد بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 105 ألف ب م ن/ ي في عام 2021. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.7 في المائة. واستهلكت الدول العربية 0.5 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2021، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 33.7 في المائة، مقابل 65.8 في المائة لباقي دول العالم.

هذا وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2021 بنسبة 5.9 في المائة مقارنة بعام 2020 ليصل إلى نحو 23 جيجاواط، أي ما يمثل 0.8 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 3064 جيجاواط خلال نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية على حصة تقدر بنحو 43.5 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية بحصة 37.4 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 17.6 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.5 في المائة.

الفحم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في مزيج الطاقة المستهلكة عربياً، وفي عدد قليل من الدول هي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر، يقدر إجمالي استهلاكها بنحو 227 ألف ب م ن/ ي في عام 2021 أي ما يعادل 1.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية نحو 0.3 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2021، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 18.5 في المائة، مقابل 81.2 في المائة لباقي دول العالم.

آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عربياً

فيما يخص آفاق مزيج الطاقة في الدول العربية، يتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040. حيث من المتوقع أن يستحوذ الغاز الطبيعي على حصة تبلغ نحو 49.7 في المائة من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة حتى عام 2040، بينما ستبلغ حصة النفط نحو 44.9 في المائة، يليها الطاقات المتجددة بحصة 3.9 في المائة، والطاقة النووية بحصة 1.3 في المائة، والفحم بحصة 0.2 في المائة.

ومن المتوقع أن يتجاوز النمو في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2040، لتساهم بما يقارب من ربع الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على النفط ونحو 12.6 في المائة من الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي. بينما يتوقع أن يحقق الطلب على الطاقات المتجددة أسرع معدلات النمو بين المصادر الأولية الأخرى للطاقة في الدول العربية، وسيأتي الجزء الأكبر من النمو من المغرب ومصر والسعودية والجزائر والإمارات والكويت. إلا أنه من المتوقع أن تكون مساهمة الدول العربية في الزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2040 ضئيلة مقارنة بالمجموعات الدولية الرئيسية الأخرى نظراً

للأســـاس المتدني في حصـــة الدول العربية من إجمـالي الاســـتهلاك العـالمي لمصـــادر الطـاقـة المتجددة.

المخزون النفطي

شـــهد عام 2021 انخفاضـــاً ملحوظاً في **إجمـالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** وسط تشديد المعروض النفطي في الأسـواق، وتعافي الطلـب العـالمي على النفط عقـب تخفيف القيود وإجراءات الإغلاق المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد-19، ليصـــل إلى 8.66 مليار برميل في نهاية عام 2021 وهو أدنى مسـتوى له مُنذ الربع الثالث من عام 2018، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 719 مليون برميل، أي بنسبة 7.7 في المائة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020.

في هذا السـياق، انخفض **المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية إلى** 2.93 مليار برميل في نهاية الربع الأول من عام 2021، وواصل انخفاضـه بعد ذلك ليصـل إلى 2.64 مليار برميل في نهاية الربع الرابع مقترباً من أدنى مستوى له في نحو سبع سنوات. يذكر أن الوصـول بالمخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة (2016-2020)، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. وتجـدر الإشـــارة إلى أن الزيـادة في المخزون عن هذا المتوســط قد تقلصـــت في الربع الأول من عام 2021 لتصـل إلى 37.8 مليون برميل في نهـاية شـــهر مـارس. قبل أن يتراجع مســـتوى المخزون عن متوســـط الأعوام الخمس الســـابقة في شـهر أبريل، للمرة الأولى مُنذ شـهر سبتمبر 2018، وبنحو 25.2 مليون برميـل. وواصـــل المخزون تراجعه عن المتوسـط بدعم من تعافي الطلب، ليصـل مقدار هذا التراجع إلى 210 مليون برميل في نهـاية ديسمبر 2021.

يذكر أن كفـاية المخزون التجـاري في دول منظمـة التعاون الاقتصـادي والتنمية في نهاية عام 2021 قد بلغت حوالي 56.7 يوم اسـتهلاك، وهو مسـتوى أقل من المسـجل في نهاية العام السـابق البالغ 69.3 يوم من الاستهلاك.

فيما يخص **المخزون الاســـتراتيجي الأمريكي** فقد انخفض في نهـاية الربع الأول من عـام 2021 إلى نحو 638 مليون برميل، وهو أدنى مســـتوى له مُنذ شـــهر أبريل 2020. وواصـــل انخفاضـــه بعد ذلك ليصـــل إلى نحو 594 مليون برميل في نهاية عام 2021 وهو أدنى مستوى له منذ الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2002، الملحق (5/5).

تجدُر الإشارة إلى أن إعلان وزارة الطاقة الأمريكية في شـهر أغسطس 2021 عن بيع ما يصـل إلى 20 مليون برميل من المخزون الاسـتراتيجي كجزء من برنـامجها لتمويل الإنفاق، وتمت عمليات التســـليم خلال الربع الأخير من عام 2021. كما اعلنت في نهاية شـهر نوفمبر عن عزمها بيع ما يصـل إلى 32 مليون برميل من مخزون النفط الاسـتراتيجي، على أن تتم عمليات التســـليم بين نهاية ديســـمبر 2021 وأبريل 2022. يـأتي ذلـك قبـل أن يتم الاعلان في نهـاية عـام 2021 عن خطـة لبيع 50 مليون برميل من مخزون النفط الاستراتيجي، والتنسيق مع بعض الدول المستهلكة الرئيسية، بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية للســـحب من مخزوناتها، في محاولة للحد من ارتفاع أسعار النفط.

ارتفع إجمـالي المخزونـات النفطيـة العـالميـة (التجارية والإستراتيجية) خلال النصـف الأول من عام 2022، ليصـــل إلى 8.812 مليار برميل، كما أعلن أعضـــاء وكالـة الطاقة الدولية (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية) عن أكبر ســـحب على الإطلاق من مخزوناتها الاســـتراتيجية يصـــل إلى 120 مليون برميل على مدى الفترة (مايو – أكتوبر 2022)، بـهـدف التـخفيف من نقص الإمـدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية.

الأسعـــار

أسعار النفط الخام

ارتفعت أســعار النفط العالمية خلال عام 2021 بأعلى وتيرة مُنذ عام 2011. حيث بلغ المتوســط الســنوي لســعر ســلة خامات أوبك 69.9 دولار/برميل وهو أعلى مســتوى لـه مُنذ عـام 2014، مشــكلاً بذلك ارتفاعاً بحدود 28.4 دولار/برميل، أي مـا يعـادل ارتفـاعـاً نسـبتـه 68.5 في المـائـة بالمقارنة مع مستويات عام 2020.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط الخام، فقد ارتفع معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2021 بشــكل ملحوظ بلغ 16 دولار/ برميل، أي ما يعادل نحو 36.4 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من العام الســابق ليصــل إلى 60 دولار/برميل، ثم ارتفع خلال الربع الثاني مســجلاً 67.3 دولار/برميل، وواصــل ارتفاعه خلال الربع الثالث ليصل إلى 72.6 دولار/ برميل، قبل أن يسجل أعلى مستوى له مُنذ الربع الثالث من عـام 2014 وهو 79 دولار/برميـل خلال الربع الأخير من عام 2021، الشكل (7).

الشكل (7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2020 – 2021)، (دولار/برميل)

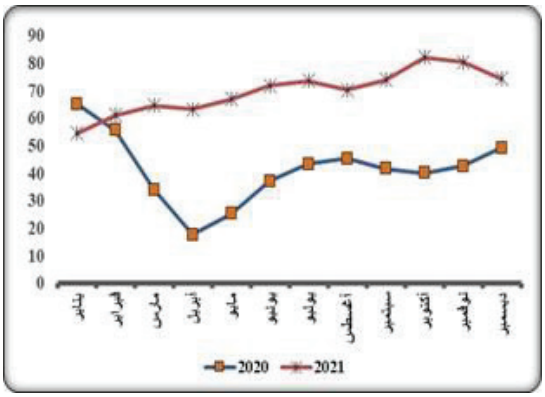

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، 2021.

يذكر أن حركة أســعار النفط العالمية تتأثّر بجملة من العوامـل المتنوعـة والمتـداخلـة وبـاتجـاهـات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تباين اتجاه أســعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2021 ما يلي:

- ســاعدت التطورات الإيجابية في أســاســيات سوق النفط الفورية وأسواق العقود الآجلة في ارتفاع أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2021. فعلى جانب الطلب، ارتفع اســتهلاك زيت التدفئة على خلفية الشــتاء قارس البرودة في أجزاء كبيرة من نصــف الكرة الأرضــية الشــمـالي. وعلى جـانـب الإمـدادات، قُيـدت إمدادات النفط الخام العالمية، حيث واصــلت دول أوبك+ إظهار مســتويات توافق قوية مع تعديلات إتفاق خفض الإنتاج، وأجرت المملكة العربية السعودية خفضـاً إضـافياً وطوعياً على إنتـاجهـا بمقـدار 1 مليون ب/ي على مـدى شــهري فبراير ومارس، وتعطلت الإمدادات الأمريكية بشكل قياسـي بسـبب موجة الطقس البارد غير المسبوقة، كما تعطلت تدفقات النفط الخام العالمية بشكل مؤقت بسبب جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السـويس وهو ما أدى إلى تعليق حركـة الملاحـة بـالقنـاة. كمـا تلقت أســعـار النفط الخـام دعمـاً من الانخفـاض المســتمر في المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصــادي والتنمية. في حين حد من الارتفاع في الأســعار، تجدد قيود الإغلاق في أوروبـا لاحتواء موجـة ثـالثـة من كوفيـد 19، وتعثر جهود توزيع اللقاحات بســبب أزمة الإمـدادات النـاجمـة عن تـأخر الشــحنـات، وارتفاع صــادرات النفط الخام الإيرانية رغم العقوبات الاقتصادية الأمريكية.
- انخفضـت أسـعار النفط في شـهر أبريل 2021 متأثرة بارتفاع عدد الاصــابات بفيروس كوفيد 19 في أجزاء عديدة من العالم (لا ســيما الهند وأمريكا اللاتينية واليابان)، وانخفاض الطلب على النفط بســبب اســتمرار عمليات الإغلاق في أوروبا، فضـلاً عن الصـيانة الموسـمية في بعض مصافي التكرير الآسيوية.
- ارتفعت أســعار النفط الخام خلال الفترة (مايو – يوليو) 2021 بـدعم من تزايـد عمليـات

الشراء لمصافي تكرير النفط في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا بشكل ملحوظ، وتقلص المخزونات النفطية المتراكمة بما في ذلك مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت انتعاش عمليات تشغيل المصافي، وتعافي الطلب في قطاع النقل خلال موسم السفر والقيادة الصيفي تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيمات ضد فيروس كوفيد 19 وتخفيف القيود على حركة التنقل، إلى جانب تنامي مخاطر نقص إمدادات الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا التي زادت من توقعات نمو الطلب على النفط ومنتجاته.

- تسبب تباطؤ عمليات الشراء القوية من المصافي الصينية في انخفاض أسعار النفط خلال شهر أغسطس 2021، يأتي ذلك في ظل حصص استيراد محدودة لمصافي التكرير المستقلة من النفط الخام، وانخفاض عمليات تشغيل المصافي بسبب إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل وسوء الأحوال الجوية. إلى جانب تراجع الطلب على وقود النقل في العديد من الدول الآسيوية الرئيسية الأخرى المستهلكة للنفط بما في ذلك اليابان.
- ارتفعت أسعار النفط خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2021 بدعم من علامات انتعاش الطلب في آسيا، وتعطل الإمدادات في العديد من المناطق بسبب الانقطاعات المخطط لها وغير المخطط لها بما في ذلك تقلبات إنتاج النفط الخام الأمريكي في خليج المكسيك عقب الإعصار (*Ida*)، وصيانة الحقول في بحر قزوين، وبرامج التحميل المنخفضة للعديد من خامات غرب أفريقيا، والتعطل المؤقت في الصادرات الليبية، فضلاً عن توقعات ارتفاع الطلب على النفط في أشهر الشتاء بسبب التحول من استخدام الغاز مرتفع السعر إلى النفط ومشتقاته، وتعزيز هوامش التكرير والانخفاض المستمر في مخزونات النفط في المناطق المستهلكة الرئيسية.
- كان لظهور المتحور أوميكرون (*Omicron*) سريع الانتشار من فيروس كوفيد 19، دور في انخفاض أسعار النفط خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021، حيث انخفضت أسواق العقود الآجلة بشكل حاد، وسط مخاوف بشأن ارتفاع قياسي في حالات الإصابات بهذا الفيروس في العديد من الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، مما قد يؤدي إلى إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل، ومن ثم تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي والطلب على وقود النقل.

وانعكس التطور في الأسعار خلال عام 2021 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي أخذت نفس الاتجاه بشكل عام، حيث شهدت ارتفاعاً بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد ارتفع خام العربي الخفيف السعودي بنسبة 68.2 في المائة ليصل إلى 70.5 دولار/برميل خلال عام 2021، كما ارتفع كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام مربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي إلى 70.7 و69.9 و70.3 دولار/برميل، أي بنسبة ارتفاع 67.9 في المائة و62.6 في المائة و69.4 في المائة على الترتيب. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 72.2 في المائة ليصل إلى 69 دولار/ برميل، والبصرة العراقي بنسبة 67.7 في المائة ليصل إلى 69.7 دولار/برميل، في حين ارتفع الخام البحري القطري بنسبة 69.1 في المائة ليصل إلى 70.5 دولار/برميل خلال العام، وخام عُمان بنسبة 39.8 في المائة ليصل إلى 64.3 دولار/برميل، الجدول (4).

الجدول (4): أسعار بعض النفوط العربية (2020-2021) - (دولار / برميل)

أنواع الخامات	متوسط عام 2020	2020				متوسط عام 2021	نسبة الارتفاع (2020 / 2021) (في المائة)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	41.9	60.5	68.2	73.5	79.7	70.5	68.2
خام مربان الإماراتي	43.0	60.1	67.5	72.3	79.8	69.9	62.6
خليط الصحراء الجزائري	42.1	61.1	68.0	73.4	80.3	70.7	67.9
خام التصدير الكويتي	41.5	60.3	67.9	73.3	79.8	70.3	69.4
السدرة الليبي	40.1	59.2	66.4	71.9	78.4	69.0	72.2
البصرة العراقي	41.6	60.4	67.4	72.5	78.4	69.7	67.7
البحري القطري	41.7	60.6	68.0	73.5	80.1	70.5	69.1
خام عُمان	46.0	49.5	62.8	70.3	74.2	64.3	39.8

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2021.

هذا ويتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الإسمية والذي بلغ حوالي 28.4 دولار/برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث ارتفعت بنحو 21.3 دولار/برميل خلال عام 2021، أي بنسبة تبلغ 63.7 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 54.8 دولار/برميل، الملحق (6/5).

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من عام 2022 إلى أعلى مستوياتها في عدة أعوام، ليصل معدلها إلى 105 دولار للبرميل، بدعم رئيسي من المخاوف المتزايدة بشأن نقص الإمدادات وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، لا سيما أوروبا الشرقية، وتذبذب الإمدادات في بحر قزوين، ونقص إمدادات الغازولين والديزل خلال موسم القيادة الصيفي. في حين كان للمخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، دور في الحد من الارتفاع في الأسعار، على خلفية أسوأ موجة انتشار لفيروس كوفيد 19 منذ عامين. وتشير بعض التوقعات إلى أن مستويات أسعار النفط الخام ستظل متجاوزة حاجز 100 دولار للبرميل حتى نهاية العام الجاري 2022، وربما حتى العام القادم 2023.

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2021 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل **سعر الغازولين** في الخليج الأمريكي 91.4 دولار/ برميل في عام 2021، مرتفعاً بنحو 39.5 دولار/ برميل، أي بنسبة 76.1 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 85.9 دولار/برميل، بارتفاع قدره 34.6 دولار/برميل، أي بنسبة زيادة بلغت 67.4 في المائة. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال عام 2021 إلى 80.5 دولار/برميل، بارتفاع بلغ 35.1 دولار/ برميل، بما يشكل نسبة زيادة 77.3 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 80.3 دولار/برميل، بارتفاع قدره 33.7 دولار/ برميل، بما يمثل حوالي 72.3 في المائة مقارنة بمستوى عام 2020، الجدول (5).

الجدول (5): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية، (2017 – 2021)، دولار/برميل

	2017	2018	2019	2020	2021
الغازولين الممتاز					
سوق سنغافورة	68.0	79.9	72.5	46.6	80.3
سوق روتردام	75.1	87.3	79.6	51.3	85.9
سوق البحر المتوسط	66.6	79.1	71.4	45.4	80.5
سوق الخليج الأمريكي	74.4	85.8	79.7	51.9	91.4
زيت الغاز					
سوق سنغافورة	66.3	84.7	77.8	49.2	77.4
سوق روتردام	66.4	85.9	79.5	49.2	78.3
سوق البحر المتوسط	66.9	85.7	79.1	48.6	77.7
سوق الخليج الأمريكي	62.3	81.0	74.6	44.9	73.9
زيت الوقود					
سوق سنغافورة	51.6	65.2	57.3	39.6	75.7
سوق روتردام	48.7	62.3	60.2	40.9	69.1
سوق البحر المتوسط	49.6	63.5	63.4	43.6	70.5
سوق الخليج الأمريكي	47.1	58.9	52.6	34.7	59.8

المصدر: منظمة أوابك، "تقرير الأمين العام السنوي" 2021.

يظهر جلياً أن أسعار الغازولين في السوق الأمريكية هي الأعلى من بين الأسواق الأربعة الرئيسية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نشاط التنقل القوي في ظل تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة كوفيد 19 وتخفيف القيود المرتبطة بتلك الجائحة، وهو ما أدى إلى تسجيل الطلب المحلي الأمريكي على الغازولين لمستوى قياسي أسبوعي بلغ نحو 10 مليون ب/ي. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع الصادرات إلى أمريكا الجنوبية والوسطى والمكسيك، وتأثّر عمليات مصافي التكرير الأمريكية سلباً بتقلبات الطقس الحادة خلال عام 2021.

شهد عام 2021 ارتفاعاً في المتوسط السنوي **لأسعار زيت الغاز** بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 78.3 دولار/برميل خلال عام 2021 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 59.2 في المائة مقارنة بمعدل عام 2020، تلتها سوق البحر المتوسط بمعدل سعر 77.7 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 60.1 في المائة، ثم سوق سنغافورة بمعدل سعر 77.4 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 57.2 في المائة، وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 73.9 دولار/ برميل خلال عام 2021 وبنسبة ارتفاع 64.6 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ارتفعت **أسعار زيت الوقود** خلال عام 2021 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 75.7 دولار/برميل، بارتفاع بنحو 91.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر إلى 70.5 دولار/برميل بارتفاع 61.7 في المائة، ووصل إلى 69.1 دولار/برميل في سوق روتردام بارتفاع قدره 68.9 في المائة. أما في السوق الأمريكي، فقد بلغ السعر 59.8 دولار/برميل بارتفاع 72.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص **أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية خلال عام 2021**، فقد تم رفع أسعار المنتجات في السوق المحلية ببعض الدول العربية مقارنة بالعام السابق وبنسب متفاوتة. يأتي ذلك على خلفية تعافي الاستهلاك المحلي عقب تخفيف القيود والإجراءات التي تم فرضها لمواجهة جائحة كوفيد 19، فضلاً عن قيام بعض الدول العربية بتحرير أسعار الوقود خلال السنوات الأخيرة عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما إنعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي والإجتماعي بهذه الدول، الجدول (6).

الجدول (6): تطور أسعار المنتجات النفطية في بعض الدول العربية، عامي 2020 و2021

(لتر/دولار أمريكي)

	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز النفط المسال*	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الاردن	1.47	1.72	0.95	1.18	0.68	0.87	0.69	0.96	9.87	9.87
الإمارات	0.52	0.75	0.47	0.70	...	...	0.56	0.75	10.0	**10.0
البحرين	0.53	0.53	0.37	0.37	...	...	0.48	0.48	3.19	3.19
تونس	0.68	0.75	0.52	0.58	...	...	...	...	2.74	2.76
الجزائر	0.36	0.34	0.34	0.32	0.17	0.16	0.23	0.21	0.81	0.76
السعودية	0.41	0.62	0.38	0.58	0.19	0.19	0.14	0.14	...	...
سورية	0.60	1.36	0.46	0.22	0.16	0.07	0.20	0.08	2.73	***1.14
العراق	0.71	0.59	0.37	0.31	0.12	0.10	0.37	0.31	4.15	3.45
قطر	0.37	0.58	0.36	0.55	...		0.36	0.56	4.12	4.12
الكويت	0.54	0.58	0.28	0.28	0.38	0.35	0.31	0.35	2.46	2.49
ليبيا	0.108	0.033	...	...	0.07	0.02	0.07	0.02	1.08	0.33
مصر	0.53	0.59	0.39	0.44	0.34	0.43	0.42	0.43	4.06	4.13

(...) بيان غير متاح (*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم. (**) للأسطوانة عبوة 25 رطل. (***) للأسطوانة عبوة 10 كجم.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للنفط (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2020، 2021"، والملحق (9 / 11).

أسعار الشحن

تراجعت أسعار شحن النفط خلال عام 2021 بخلاف التوقعات التي كانت تشير إلى تعافيها من الآثار المرتبطة بجائحة كوفيد 19، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تلبية الطلب المتزايد على النفط بشكل أساسي من خلال عمليات السحب من المخزونات المتراكمة التي وصلت إلى مستويات قياسية في أعقاب تهاوي أسعار النفط الخام خلال عام 2020. ومن ناحية أخرى، تأثّرت أسواق الشاحنات بعمليات إعادة استئناف النشاط الاقتصادي والإغلاق غير المتكافئة على مستوى العالم. يذكر أن الربع الأخير من عام 2021 قد بدأ بشكل إيجابي لأسعار شحن النفط، تزامناً مع حفاظ دول أوبك+ على آلية زيادة الإنتاج الشهرية البالغة نحو 400 ألف برميل/يوم، فضلاً عن انتعاش الطلب على نطاق واسع عبر القطاعات في آسيا. ومع ذلك، فإن زيادة حركة الشحن من الشرق الأوسط إلى آسيا لم تسهم بشكل كاف في ارتفاع أسعار الشحن، حيث انخفضت تدفقات النفط الخام من المحيط الأطلسي إلى آسيا على خلفية الانخفاض الهيكلي

في حجم الشحنات من غرب إفريقيا على وجه الخصوص وانخفاض حجم الشحنات من المنتجين في بحر قزوين.

وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2021 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) إلى نحو 8.2 دولار/طن، بانخفاض مقداره 5.9 دولار/طن، بنسبة تمثل حوالي 41.8 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2020. كما انخفضت أيضاً أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها خلال عام 2021 إلى 6.4 دولار/طن، وبانخفاض مقداره 5.2 دولار/طن، تمثل 44.8 في المائة مقارنة بعام 2020. بينما ارتفع معدل أسعار الشحن للشحنات ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85

ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها خلال عام 2021 إلى نحو 7.1 دولار/طن، وبارتفاع طفيف مقداره 0.6 دولار/طن، أي بنسبة 9.2 في المائة مقارنة بعام 2020، كما يوضح الجدول (7).

جدول (7): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه (2017 - 2021)

(دولار/ طن)

من/ إلى	2017	2018	2019	2020	2021
الشرق الأوسط/ الشرق	8.2	9.4	13.0	14.1	8.2
الشرق الأوسط/ الغرب	4.8	4.7	7.8	11.6	6.4
البحر المتوسط/ البحر المتوسط	5.7	6.8	7.9	6.5	7.1

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2021 ارتفاعاً حاداً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب (باستثناء الغاز الكندي) أو الغاز الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، ارتفع سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 93.1 في المائة ليصل إلى 3.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 120 في المائة ليبلغ 8.9 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 362 في المائة ليبلغ 15.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، كما ارتفع في كندا بنسبة 74.1 في المائة ليصل إلى 2.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفيما يتعلق بالغاز المسال، ارتفع سعره الواصل إلى اليابان بنسبة 29.4 في المائة ليصل إلى 10.1 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وارتفع سعره الواصل إلى كوريا بنسبة 324 في المائة ليصل إلى 18.6 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (8).

جدول (8): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2015-2021)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب				الغاز الطبيعي المسال	
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	كوريا
2015	6.7	6.5	2.6	2.0	10.3	7.4
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.9	5.7
2017	5.6	5.8	3.0	1.6	8.1	7.1
2018	6.7	8.1	3.1	1.2	10.1	9.8
2019	5.0	4.5	2.5	1.3	9.9	5.5
2020	4.1	3.4	2.0	1.6	7.8	4.4
2021	8.9	15.8	3.8	2.8	10.1	18.6

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.
المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2022.

الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 67 مليون ب/ي في عام 2021، مرتفعة بحوالي 2 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 3.1 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 42.4 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 20.6 و15.5 في المائة تباعاً، ثم دول أسيا والمحيط الهادئ بحصة 9.9 في المائة. وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 31.8 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 21.3 مليون ب/ي في عام 2021، بارتفاع 2.9 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2020. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 78 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2021، الجدول (9).

جدول (9): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، (2020 - 2021)

(مليون برميل في اليوم)

	2020	2021
أمريكا الشمالية	13.8	13.8
أمريكا اللاتينية والوسطي	3.5	3.0
الدول الأوروبية	2.7	3.0
كومنولث الدول المستقلة	9.9	10.4
الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:	27.5	28.4
الدول العربية	20.7	21.3
دول آسيا الهادئ (لا تشمل اليابان)	6.1	6.6
بقية دول العالم	1.5	1.8
الإجمالي العالمي	**65.0**	**67.0**
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	**31.8**	**31.8**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، والتقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك، يونيو 2022.

صادرات الغاز الطبيعي

انخفض إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2021 بحوالي 2 في المائة ليبلغ 1220.6 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1245.9 مليار متر مكعب في عام 2020. فقد انخفضت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 6.8 في المائة لتصل إلى 704.4 مليار متر مكعب في عام 2021، مشكلة حصة 57.7 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2021 مقارنة بحصة 60.7 في المائة في عام 2020. بينما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 5.3 في المائة لتبلغ 516.2 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 42.3 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2021 مقارنة بحصة 39.3 في المائة خلال 2020.

شهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2021 لتصل إلى حوالي 218 مليار متر مكعب مقابل 195.8 مليار متر مكعب في عام 2020، أي بنسبة ارتفاع 11.3 في المائة، مستحوذة على نسبة 17.9 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 127.9 مليار متر مكعب أي ما نسبته 58.7 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2021، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 55 مليار متر مكعب بحصة بلغت 25.2 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 6.5 في المائة، ومصر بحصة 4.1 في المائة والإمارات بحصة 4 في المائة، وأخيراً ليبيا بحصة 1.4 في المائة.

ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 52.1 مليار متر مكعب عام 2020 إلى 63.1 مليار متر مكعب عام 2021، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 29 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 9 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 143.7 مليار متر مكعب في عام 2020 إلى 154.9 مليار متر مكعب عام 2021 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 71 و30 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2021 على التوالي. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 61.6 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 68.9 في المائة، الجدول (10).

جدول (10): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2020 - 2021)

(مليار متر مكعب)

	2020			2021		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	26.1	14.6	**40.7**	38.9	16.1	**55.0**
عُمان	–	13.2	**13.2**	–	14.2	**14.2**
ليبيا	4.2	–	**4.2**	3.1	–	**3.1**
مصر	–	1.8	**1.8**	–	9.0	**9.0**
قطر	21.8	106.5	**128.3**	21.1	106.8	**127.9**
الإمارات العربية المتحدة	–	7.6	**7.6**	–	8.8	**8.8**
إجمالي الدول العربية	**52.1**	**143.7**	**195.8**	**63.1**	**154.9**	**218.0**
الاجمالي العالمي	**755.8**	**490.1**	**1245.9**	**704.4**	**516.2**	**1220.6**
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	**6.9**	**29.3**	**15.7**	**9.0**	**30.0**	**17.9**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2021 ويونيو 2022.

قيمة صادرات النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية[1]

كان لكل من الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2021 وبواقع نحو 28.4 دولار/برميل أي بنسبة 68.5 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2020، فضلاً عن تقليص دول أوبك+ لتخفيضات اتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج"، انعكاساً إيجابياً واضحاً على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد الداعم الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والمصدر الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. حيث تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول العربية إلى قرب مستويات ما قبل جائحة كوفيد 19 مسجلة 440.8 مليار دولار في عام 2021، بالمقارنة مع 251.1 مليار دولار في عام 2020، أي بزيادة قدرها 189.7 مليار دولار، ما يُعادل 75.5 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عام 2021، إضافة إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من 17 مليون ب/ي في عام 2020 إلى 17.4 مليون ب/ي في عام 2021، أي بنحو 2.4 في المائة، تزامناً مع قرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن زيادة الإنتاج.

هذا وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2017 – 2021) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة، الشكل (8).

[1] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

أما بالنسبة للمعدلات الربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع السابق على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال نفس الفترة لترتفع إلى 87 مليار دولار، وواصلت قيمة الصادرات ارتفاعها خلال الربع الثاني والربع الثالث بنسبة 16.2 في المائة و16.7 في المائة لتصل إلى 101.2 مليار دولار و118.2 مليار دولار على الترتيب بدعم من استمرار الارتفاع في أسعار النفط، قبل أن تصل خلال الربع الرابع من العام إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2014 وهو 134.4 مليار دولار. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 40.7 في المائة في عُمان و488.7 في المائة في ليبيا التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الإنتاج بلغ 798 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي في عام 2021، عقب الانقطاعات بسبب حالة القوة القاهرة التي فُرضت على الحقول والموانئ النفطية خلال العام السابق. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد ارتفعت من 202.5 مليار دولار في عام 2020 إلى 345.4 مليار دولار في عام 2021، ما يُمثل ارتفاعاً بنسبة 70.6 في المائة، الملحق (7/5)

الشكل (8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2017 - 2021)

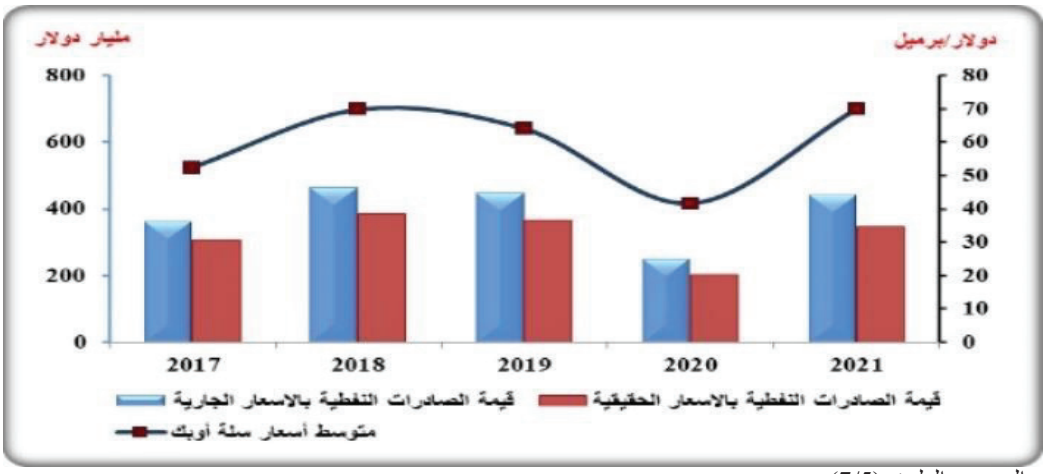

المصدر: الملحق (7/5)

هذا وقد انعكس ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية إيجابياً على مستويات أدائها الاقتصادي خلال عام 2021، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 14.6 في المائة في عام 2021 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 13 في المائة في عام 2020. كما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 49.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بحوالي 47.1 في المائة في عام 2020. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط (خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي شهدت وتيرة مكثفة لعمليات التطعيم ضد فيروس كوفيد 19) قد استفادت من تعافي الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، حيث قدر تحسن النشاط النفطي بنسبة 5.3 في المائة خلال عام 2021، وهو ما يعكس ارتفاع إنتاج النفط في ليبيا

والزيادة التدريجية الشهرية في إمدادات دول أوبك+. كما ساهم نشر اللقاحات وارتفاع أسعار النفط في دعم الثقة والنشاط في القطاع غير النفطي الذي شهد نمواً هو الآخر وبنسبة مقدره بلغت 3.9 في المائة خلال نفس العام. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع احتواء خسائر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل أكبر في الدول المصدرة للنفط مقارنة بالمجموعات الأخرى.

وبشكل عام، تباين تأثير ارتفاع أسعار النفط على خطط التنمية بالدول العربية، فقد استفادت الدول العربية المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال ارتفاع عائدات الصادرات، وتحسن موازين التجارة والمالية العامة، مما كان له انعكاس إيجابي على النشاط النفطي وكذلك على النشاط غير النفطي في إطار التوجه نحو تنويع اقتصاداتها. وفي المقابل مثل ارتفاع أسعار النفط أحد أبرز التداعيات على الموازنات العامة للدول العربية المستوردة، هذا وقد قدر معهد التمويل الدولي أن إجمالي التكاليف الإضافية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز في الدول العربية المستوردة خلال عام 2021 بلغ حوالي 8 مليار دولار.

وعلى مستوى التوقعات، يشير تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2022، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستحقق نمواً أفضل من المتوقع في عام 2022، بدعم من ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، وارتفاع إنتاج النفط الخام بما يتماشى مع اتفاق دول أوبك+، واستمرار تحسن نمو القطاع غير النفطي. كما يشير أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي في شهر أبريل 2022 بشأن "المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في ظل سيناريو عدم اليقين الشديد الذي تخيم عليه المخاطر الجيوسياسية، إلى أنه من المرجح أن تستفيد الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال ارتفاع عائدات الصادرات، وزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة، وتحسن موازين التجارة والمالية العامة. حيث يتوقع نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط في المنطقة بنسبة 5.4 في المائة بفضل التعافي من جائحة كوفيد 19، والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط الخام وارتفاع أسعاره.

الآفاق المستقبلية لاستثمارات الطاقة في الدول العربية

تشير التوقعات إلى ارتفاع استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2022 لتصل إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كوفيد 19، بدعم من ارتفاع أسعار النفط والغاز المتوقع استمراره، على الرغم من تقلبات أسواق السلع الأساسية بسبب آثار جائحة كوفيد 19 وضبابية الرؤى لسياسات الاقتصاد الكلي وتعطّل سلاسل الإمدادات. في هذا السياق، تشير الشركة العربية للاستثمارات النفطية "أبيكورب" إلى أن استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستسجل نمواً خلال السنوات الخمس القادمة يفوق المستوى المتوقع خلال الفترة (2021-2025) البالغ 805 مليار دولار. كما تتوقع شركة أبيكورب استمرار التوجه في قطاع البتروكيماويات نحو إحداث المزيد من التكامل والترشيد في الاستثمارات، في ظل تحول العديد من مصانع البتروكيماويات إلى التركيز على المنتجات ذات هوامش الربحية المرتفعة خلال جائحة كوفيد 19. بينما يتوقع استمرار انتعاش الاستثمارات في قطاع الكهرباء، مع ميل المشروعات بشكل متسارع باتجاه مصادر الطاقة المتجددة.

تجدر الإشارة إلى أن بوادر أزمة إمدادات الطاقة في بعض مناطق الاستهلاك الرئيسية خلال عام 2021 والتي تمثلت في عجز الإمدادات عن تلبية الطلب المتزايد وسط التعافي الاقتصادي المتزامن من تداعيات جائحة كوفيد 19، تظهر الحاجة إلى دعم الاستثمارات في قطاع النفط والغاز لتعود إلى

مستويات ما قبل الجائحة التي تسببت في انخفاض تلك الاستثمارات بنسبة 30 في المائة خلال عام 2020، مع العمل على خفض البصمة الكربونية بهذا القطاع، جنباً إلى جنب مع تشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين.

إطار 3. الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون

يعتبر الاقتصـــاد الدائري مفهوماً ناشـــئاً يمكن أن يدعم التخفيف من آثار تغير المناخ. هناك العديد من التعريفات المختلفة لمصـــطلح الاقتصـاد الدائري، إلا أن المتداول على نطاق واسع هو أن هذا المصطلح يشير إلى نظام اقتصـادي بأقل قدر من الخسـائر في الموارد والطاقة من خلال مبادئ "التخفيض، وإعادة الاسـتخدام، وإعادة التدوير" أو ما يعرف بـــ (*3Rs*) (*Reduce-Reuse-Recycle*)، فالاقتصاد الدائري هو نهج جديد، يأخذ في الاعتبار دورة حياة أي نظام أو منتج من حيث استخدامه للموارد والطاقة، بهدف تقليل الآثار البيئية وتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي. ونظرًا لأن سياسات الاقتصاد الدائري تتطور لقطاعات مختلفة في العديد من الدول، فقد أعتبر هذا النهج أيضًا ملائماً لأنظمة الطاقة الأكثر استدامة. يوفر التحَول نحو اقتصاد دائري للكربون فرصاً تمكن من تطوير أنظمة طاقة جديدة قائمة على الابتكار والتقنيات التي تســتخدم جميع مصـــادر الطاقة، مع زيادة تحقيق أهداف التنمية المســتدامة (*SDG*)، ومعالجة تغير المناخ.

مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية، من المفترض أن يكون الاقتصـاد أكثر دائرية على أسـاس "أربع اسـتراتيجيات 4Rs" أي بإضـافة إستراتيجية "الإزالة" *Remove* إلى الاستراتيجيات الثلاث "3Rs" المشار إليها أعلاه. تتمثل الاستراتيجيات الأربع للاقتصاد الدائري للكربون في التالي:

1. **التخفيض (Reduce):** أي تقليل مسـتوى الانبعاثات التي تدخل النظام باسـتخدام أنواع الوقود ذات الأثر البيئي المنخفض وكفاءة الطاقة.
2. **إعادة الاســتخدام (Reuse):** أي تحويل الانبعاثات إلى مواد أولية صـــناعية مفيدة دون تغيير حالة الكربون كيميائيًا (مثل التقاط الكربون واستخدامه "*CCU*").
3. **إعادة التدوير (Recycle):** أي إعادة تدوير الانبعاثات لإنشـــاء منتجات جديدة ذات قيمة مضـــافة عن طريق تغيير حالة الكربون كيميائيًا من خلال التحلل والاحتراق والعمليات الطبيعية (مثل الوقود الحيوي والهيدروجين الأزرق).
4. **الإزالـة (Remove):** أي إزالـة الانبعـاثـات من النظـام من خلال المصـــارف الطبيعيـة، واحتجـاز الكربون وتخزينـه (*Carbon Capture and Storage*).

تحقيقًا لذلك، يمكن التقاط ثاني أكسـيد الكربون الناتج عن احتراق الهيدروكربون وإعادة اسـتخدامه وإعادة تدويره في أشـكال أخرى من الطاقة أو منتجات ذات قيمة مضـافة أو تخزينه تحت الأرض لإغلاق دورة الكربون بكفاءة. ويوضـح المخطط التالي الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري للكربون:

علاوة على ما سـبق، يمكن للاقتصـاد الدائري للكربون دعم أهداف التنمية المسـتدامة 2030 من خلال ضـمان حصـول الجميع على الطاقة (الهدف 7)، والنمو الاقتصادي والعمل اللائق (الهدف 8)، وتعزيز الابتكار (الهدف 9)، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف 12) وتعزيز العمل لمكافحة تغير المناخ (الهدف 13).

وإقراراً بالحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، أطلقت المملكة العربية السعودية خلال رئاستها لمجموعة العشرين مفهوم الاقتصـــاد الدائري للكربون "*CCE*" والذي تمت الموافقة عليه من مجموعة العشـــرين *G20* كإطار متكامل وشـــامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات الدفيئة وإدارتها بشـتى التقنيات المتاحة، كما أقر وزراء الطاقة في مجموعة العشـرين بأهمية الإسـراع في تطوير ونشـر تقنيات مبتكرة وقابلة للتطوير وذات كفاءة للنهوض بالطاقة للجميع. وبالتالي، يعتبر التسـريع التطوعي للتحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون وسيلة شاملة لتعزيز الفرص المتعلقة باستراتيجياته الأربع (*4Rs*).

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر بحلول عام 2060، وذلك باستثمارات تبلغ نحو 187 مليار دولار، كما أعلنت **جمهورية مصر العربية** عن خطة للانتقال نحو الاستخدام الأنظف للطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية كجزء من رؤيتها للتنمية المستدامة (مصر 2030). تأتي أهمية مثل هذه المبادرات العربية لتؤكد على إمكانية تحقيق التوازن بين الاستخدام الرشيد للنفط والغاز، وبين المحافظة على بيئة نظيفة خالية من الانبعاثات الكربونية، مع ضرورة تبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون كمنهج يسهم في معالجة الانبعاثات الكربونية بطريقة مستدامة، وإدراجه ضمن الإسهامات الوطنية لكل دولة من الدول العربية، بما يتماشى مع ظروفها وأولوياتها.

نظرة عامة

شهدت أوضاع المالية العامة في الدول العربية تحسناً خلال عام 2021 بعد تراجعها بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020. فقد أدى تعافي النشاط الاقتصادي خلال عام 2021 إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية في ظل التحسن النسبي في مستويات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية. كذلك أدى خروج عدد من الدول العربية كلياً أو جزئياً من سياسات التحفيز المالي التي تبنتها بإطار التصدي لتداعيات الجائحة، إلى تحسّن إيرادات الضرائب والرسوم الحكومية، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2021 في زيادة الإيرادات النفطية، ما دعم بشكل كبير أوضاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط.

في ضوء ذلك، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 15.5 في المائة ليصل إلى حوالي 796.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ما يمثل حوالي 27.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كمحصلة لزيادة الإيرادات النفطية بنسبة بلغت حوالي 24.0 في المائة لتصل إلى حوالي 402.6 مليار دولار أمريكي، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 16.5 في المائة لتصل إلى حوالي 292.6 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور.

وسجل إجمالي الإنفاق العام ارتفاً طفيفاً بنسبة بلغت حوالي 0.9 في المائة، (أي بحوالي 8.1 مليار دولار)، ليصل إلى حوالي 901.9 مليار دولار أمريكي، ما مثل حوالي 31.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 3.1 في المائة، مقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 10.7 في المائة خلال عام 2021.

كمحصلة لذلك، تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 105.2 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 204.0 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 0.09 في المائة ليصل إلى حوالي 766.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 766.0 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020. وتراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5.2 نقاط مئوية، ليصل إلى حوالي 108.8 في المائة في نهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 114.0 في المائة في نهاية عام 2020.

الإيرادات العامة والمنح

ارتفع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح** للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 15.5 في المائة ليصل إلى نحو 796.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 689.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020. كما ارتفعت الإيرادات العامة والمنح كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 27.6 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 27.8 في المائة في عام 2021، الجدول (1) والملحق (1/6).

ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 50.5 في المائة في عام 2021 مقارنة بحوالي 47.1 في المائة في عام 2020. كما ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية من حوالي 36.4 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 36.7 في المائة في عام 2021. بالمقابل تراجعت نسبة الإيرادات غير الضريبية من حوالي 14.8 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 11.7

في المائة في عام 2021. أما نسبة الدخل من الاستثمار في إجمالي الإيرادات، فقد شهدت تراجعاً من حوالي 1.4 في المائة إلى حوالي 0.7 في المائة بين العامين المذكورين، الجدول (1) والملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6).

جدول 1. الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2020 - 2021)

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	2020	2021*		2020	2021*	2020	2021*
الايرادات النفطية	324.7	402.6	**24.0**	47.1	50.5	13.0	14.1
الايرادات الضريبية	251.1	292.6	16.5	36.4	36.7	10.0	10.2
الايرادات غير الضريبية	101.7	93.3	-8.4	14.8	11.7	4.1	3.3
دخل الاستثمـــــار **	9.7	5.8	-40.0	1.4	0.7	0.4	0.2
إجمالي الايرادات العـــامة	**687.3**	**794.2**	**15.6**	**99.6**	**99.7**	**27.5**	**27.7**
المنح	2.5	2.4	-3.7	0.4	0.3	0.1	0.1
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**689.8**	**796.7**	**15.5**	**100.0**	**100.0**	**27.6**	**27.8**

المصدر: الملاحق (1/6) (2/6) (4/6).
* بيانات فعلية أولية.
** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

الشكل (1): نمو عناصر الايرادات العامة (2019-2021)*

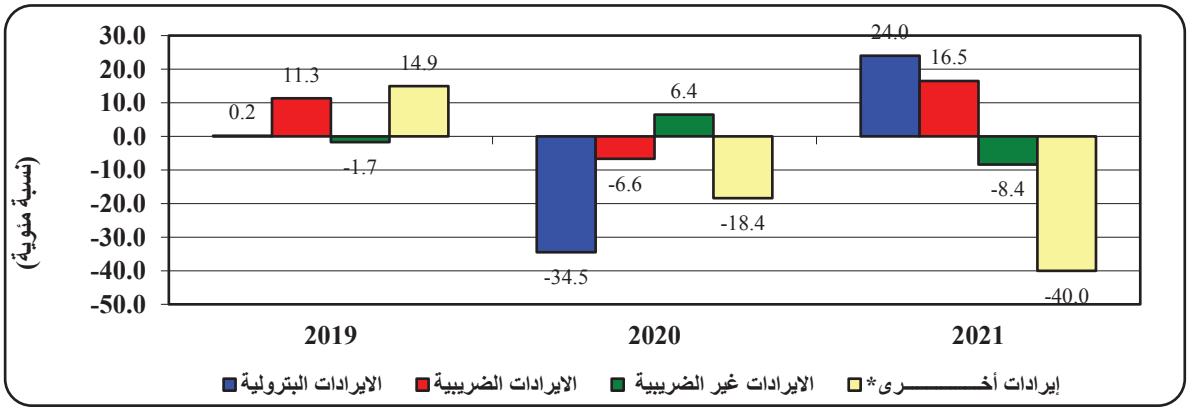

(*) إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6) - (4/6).

فيما يتعلق **بنسب عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي**، فقد ارتفعت الإيرادات النفطية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى حوالي 14.1 في المائة في عام 2021 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 13.0 في المائة في عام 2020. بينما سجلت العناصر الأخرى تغيرات طفيفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية من حوالي 10.0 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 10.2 في المائة في عام 2021. كما سجلت الإيرادات غير الضريبية نسبة بلغت حوالي 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 4.1 في المائة خلال عام 2020. أما الدخل من الاستثمار، فقد سجل نسبة بلغت 0.2 في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل نسبة بلغت حوالي 0.4 في المائة في عام 2020.

بالنسبة **للمنح الخارجية**، فقد تراجعت من حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021. بلغت نسبة مساهمة المنح في إجمالي الإيرادات حوالي 0.3 في المائة في عام 2021 مقارنة بحوالي 0.4 في المائة في عام 2020، بينما بلغت نسبتها حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين[1].

بالنسبة **لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فُرادى**[2]، فقد سجلت أغلب الدول العربية النفطية[3] ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما ترتب عنه من زيادة في الإيرادات النفطية في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي. أيضاً يعكس زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وحصيلة الرسوم الحكومية في عدد من هذه الدول بإطار جهود تنويع مصادر الإيرادات العامة.

سجلت **ليبيا والعراق** أعلى نسب ارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة، خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020، بحوالي 43.7 في المائة و41.9 في المائة، على التوالي. ثمّ **عُمان والبحرين والسعودية** بنسب ارتفاع بلغت حوالي 29.3 في المائة، و25.6 في المائة و23.5 في المائة، بينما سجلت **الإمارات وقطر** نسب ارتفاع بلغت حوالي 17.2 في المائة و16.3 في المائة على التوالي. أما **الجزائر**، فقد سجلت ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة بنسبة بلغت حوالي 7.3 في المائة بين العامين المذكورين، بالمقابل سجلت الكويت تراجعاً بنسبة بلغت نحو 39.2 في المائة عام 2021، الشكل (2)، والملحق (1/6).

الشكل (2): نمو الايرادات العامة والمنح في الدول العربية (*2021-2020)

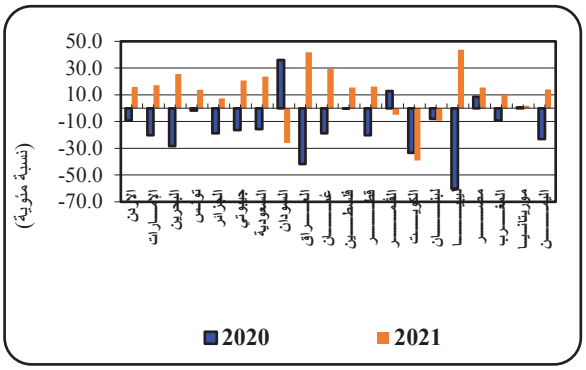

المصدر: (6/1).

فيما يتعلق بالدول العربية غير النفطية، فقد شهدت معظمها ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020. يعكس ذلك تحسّن التحصيل الضريبي وارتفاع حصيلة الإيرادات غير الضريبية في ظل التعافي الاقتصادي المُحرز وتخفيف الإجراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في **جيبوتي** بنسبة بلغت حوالي 20.6 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، بسبب ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 26.4 في المائة، بينما سجلت الإيرادات غير الضريبية زيادة بحوالي 8 في المائة بين العامين المذكورين. جديرٌ بالذكر أن الإيرادات غير الضريبية تساهم بنسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، بلغت حوالي 30 في المائة خلال عام 2021، تتمثل بدرجة أساسية في الإيرادات المتأتية

[1] تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2021، الأردن (حوالي 33 في المائة من إجمالي المنح)، السودان (18.4 في المائة)، فلسطين (13.2 في المائة)، تونس (7.8 في المائة)، مصر (7.7 في المائة)، المغرب (7.7 في المائة)، موريتانيا (4.5 في المائة)، القمر (3.9 في المائة)، جيبوتي (3.2 في المائة)، ولبنان (0.5 في المائة).

[2] السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

[3] تشمل الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراق والجزائر وليبيا. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

من خدمات ميناء جيبوتي الدولي وايجار أراضي بموجب معاهدات ثنائية، بينما بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية حوالي 60 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال العام المذكور.

تلت الدولتين المشار إليهما أعلاه من حيث نسب الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة والمنح، **الأردن ومصر واليمن وتونس**، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في هذه الدول بنسب بلغت حوالي 15.9 في المائة، و15.4 في المائة، و14.1 في المائة، و13.8 في المائة، على التوالي، بين عامي 2020 و2021. في **موريتانيا**، سجل إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسبة زيادة بلغت حوالي 1.9 في المائة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020.

تعود الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول المشار اليها أعلاه (الأردن ومصر وتونس واليمن وموريتانيا) إلى تحسن التحصيل الضريبي بفضل بدء التعافي الاقتصادي خلال عام 2021 مقارنة بضعف النمو الذي شهدته خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، وزيادة بند الإيرادات غير الضريبية في هذه الدول مثل الرسوم وتحويلات الأرباح وعوائد الهيئات والمؤسسات العامة خلال عام 2021، وارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية في عدد من الدول المصدرة للنفط ضمن هذه الدول (مصر وتونس)، هذا مقابل تراجع تدفقات المنح الخارجية بالنسبة لكلٍ من الأردن ومصر وتونس وموريتانيا (غير متوفر بيانات للمنح الخارجية بالنسبة لليمن غير أنه متوقع أن تكون قد ارتفعت خلال عام 2021 في ظل الدعم الخارجي من بعض الدول في ظل الظروف الداخلية غير المواتية التي تشهدها الدولة).

وارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في **المغرب** بنسبة بلغت حوالي 10.0 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، ذلك بفضل زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 8.8 في المائة بين العامين المذكورين، حيث تمثل الإيرادات الضريبية نسبة تبلغ حوالي 87.6 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية. كذلك تعزى زيادة الإيرادات العامة في المغرب إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة تبلغ حوالي 19.6 في المائة، علماً أن الإيرادات غير الضريبية تساهم بحوالي 12.4 في المائة من اجمالي الإيرادات الحكومية، وتشمل حصيلة بيع المساهمات والأملاك الحكومية وعائدات المؤسسات العامة والمساهمات المالية للدولة.

في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في **السودان** بنسبة بلغت حوالي 25.9 في المائة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، في ضوء تراجع حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 45.5 في المائة وكذلك تراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت حوالي 14.2 في المائة بين العامين المذكورين، حيث تشمل الإيرادات غير الضريبية عائدات رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان ومساهمة الهيئات والشركات الحكومية في الموازنة العامة للدولة. تساهم الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة تبلغ حوالي 36 في المائة من الإيرادات الحكومية، بينما تساهم الإيرادات الضريبية بحوالي 45 في المائة من الإيرادات الحكومية.

تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الموازنة العامة في السودان شهد عدداً من التحديات خلال عام 2021 ما انعكس سلباً على حصيلة الإيرادات الحكومية خلال العام المذكور. تمثلت هذه التحديات في تداعيات توحيد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار وإلغاء العمل بالدولار الجمركي وتحرير منتجات البنزين والجازولين وزيادة فئات استهلاك الكهرباء بإطار جهود الإصلاح الاقتصادي. هذا إلى جانب التحديات التي واجهت تدفقات المنح الخارجية لبرامج الدعم الحكومي متمثلة في ضعف السحب على برنامج "ثمرات" الذي يمثل حوالي 20 في المائة من إجمالي المنح النقدية، وتعليق المنحة الخاصة بدعم الموازنة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي من المؤسسات التمويلية والتي تمثل حوالي 40 في المائة من إجمالي المنح النقدية، وضعف السحب على المنح العينية الأمريكية، إضافة إلى ضعف انسياب المنح الأجنبية لمشروعات التنمية.

كما ساهم اغلاق الميناء الرئيس في البلاد (ميناء بورتسودان) لفترة طويلة خلال العام المذكور، في ظل التطورات الداخلية غير المواتية، في تراجع الواردات السلعية وبالتالي تراجع حصيلة الرسوم الجمركية بحوالي 53 في المائة خلال العام المذكور.

أيضاً تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في **لبنان** بنسبة بلغت حوالي 9.4 في المائة بسبب تراجع الإيرادات الضريبية بحوالي 0.4 في المائة والإيرادات غير الضريبية بحوالي 28.8 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. حيث شهدت الدولة عدد من التحديات خلال عام 2021 كان لها انعكاساتها على حصيلة الإيرادات الحكومية، منها التهرب الضريبي ومواصلة تراجع النشاط الاقتصادي بحوالي 11 في المائة في عام 2021 مقارنة بتراجع بحوالي 21.4 في المائة في عام 2020، وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم.

كذلك تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في **القُمر** بحوالي 4.9 في المائة في ضوء انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 32.2 في المائة، مقابل نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 8.8 في المائة بين العامين المذكورين.

الإيرادات النفطية

سجلت الدول العربية كمجموعة ارتفاعاً في الإيرادات النفطية بنسبة بلغت 24.0 في المائة خلال عام 2021 لتصل إلى حوالي 402.6 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بحوالي 324.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020. يُعزى ذلك بدرجة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 68.4 في المائة ليسجل حوالي 70 دولار أمريكي للبرميل في عام 2021، مقابل حوالي 41 دولار أمريكي للبرميل في عام 2020، وكذلك لزيادة الإنتاج النفطي لمجموعة الدول العربية بحوالي 4.7 في المائة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 75.6 في المائة لتسجل حوالي 441 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 251 مليار دولار أمريكي في عام 2020[4].

بالنسبة للدول العربية فُرادى، ارتفعت الإيرادات النفطية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا)، خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020.

سجلت ليبيا أعلى نسبة زيادة في الإيرادات النفطية بلغت حوالي 507.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، لتصل الإيرادات النفطية إلى حوالي 23 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقابل حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020. يعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية لليبيا بنسبة بلغت حوالي 489 في المائة في ضوء جهود المصالحة الوطنية الشاملة وما تمخض عنها من استقرار على الأصعدة الأمنية، حيث ارتفع الإنتاج النفطي بحوالي 189.4 في المائة ليصل إلى حوالي 1.2 مليون برميل/اليوم وهو أعلى مستوى يسجل على مدى خمس سنوات ماضية، ذلك بعد التراجع الكبير في انتاج النفط المسجل لعام 2020 بحوالي 422 ألف برميل/يوم. هذا إلى جانب التداعيات الإيجابية لزيادة أسعار النفط العالمية على قيمة الصادرات وايرادات الموازنة العامة من النفط والغاز.

ارتفعت الإيرادات النفطية بنسب متفاوتة في الدول الأخرى ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط للأسباب المشار إليها أعلاه المتمثلة في ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بسبب المكاسب المحققة على صعيد ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2021، وارتفاع إنتاج النفط والغاز في عدد من هذه الدول. سجلت البحرين

[4] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

والعراق والسعودية والإمارات وقطر والجزائر وعُمان نسب زيادة في الإيرادات النفطية في عام 2021 مقارنة بعام 2020، بلغت حوالي 44.7 في المائة، و43.9 في المائة، و36.1 في المائة، و30.6 في المائة، و20.2 في المائة، و17.5 في المائة، و15.1 في المائة و11.1 في المائة، على التوالي. بالمقابل تراجعت الايرادات النفطية في الكويت بنحو 43.1 في المائة.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط (تونس ومصر واليمن والسودان)، فقد سجلت تونس ارتفاعاً في الإيرادات النفطية بنسبة بلغت حوالي 86.8 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مقابل تراجع الإنتاج النفطي لتونس بحوالي 17.6 في المائة، كما ارتفعت الإيرادات النفطية في مصر بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة بين العامين المذكورين، مدفوعاً بتطورات أسعار النفط الإيجابية وكذلك ارتفاع الانتاج النفطي بحوالي 10.6 في المائة. أما بالنسبة لليمن والسودان، فقد تراجعت الإيرادات النفطية بحوالي 44.9 في المائة و31.5 في المائة للدولتين على التوالي، خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020.

تمثل الإيرادات النفطية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، في ظل جهود تنويع الإيرادات الحكومية، حيث بلغت نسبة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 50.5 في المائة خلال عام 2021، مقابل حوالي 47.1 في المائة في عام 2020.

تجاوزت مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2021 نسبة 80 في المائة في ليبيا والعراق والكويت، وسجلت نسب بلغت حوالي 78.7 في المائة و71.3 في المائة في قطر والبحرين، على التوالي، بينما سجلت حوالي 61.6 في المائة، و58.2 في المائة، و40 في المائة، و39.7 في المائة، و36.2 في المائة، في كلٍ من عُمان والسعودية والإمارات والجزائر واليمن، على التوالي.

شكّلت الإيرادات النفطية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كلٍ من السودان وتونس ومصر، حيث بلغت هذه النسبة خلال عام 2021 حوالي 7.6 في المائة، و4.5 في المائة، و0.4 في المائة، على التوالي.

الإيرادات الضريبية

سجلت حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة ارتفاعاً بنسبة بلغت حوالي 16.5 في المائة لتصل إلى حوالي 292.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 251.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

يأتي هذا التطور الإيجابي كانعكاس لبداية التعافي الاقتصادي الذي شهده عدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية خلال عام 2021 في ظل تخفيف الإجراءات الاحترازية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19 في عدد من الدول العربية، ما أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على السلع والخدمات والتجارة الخارجية، والتي تعتمد حصيلتها على نشاط الاستهلاك وحركة التجارة الخارجية.

كما أن عدداً من الدول العربية بدأت سياسة الخروج كلياً أو جزئياً من الحزم المالية التحفيزية التي تم تبنيها خلال عامي 2020 و2021 لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19، ما ترتب عنه تحسُّن في تحصيل الإيرادات الضريبية المرتبطة بهذه الإجراءات مثل ضرائب أرباح الشركات وعوائد الرسوم الحكومية. حيث كانت الدول العربية قد تبنت حزم مالية تحفيزية تضمنت تدابير ارتبطت بجانب الإيرادات العامة وكذلك جانب النفقات الحكومية. بالنسبة لجانب الإيرادات العامة، لجأ عدد كبير من الدول العربية إلى تأجيل الاستحقاقات الضريبية وتمديد فترة تقديم الاقرارات الضريبية (حوالي 69 في المائة و62 في المائة من الدول على التوالي) لتعزيز

وضع السيولة لدى المنشآت واحتواء تداعيات الجائحة على الاقتصاد. أيضاً قام نحو 46 في المائة من الدول العربية بتيسير الإجراءات الضريبية والجمركية بما يوفر الوقت المستغرق والكلفة لإنجاز المعاملات. هذا إلى جانب تطبيق تدابير أخرى في ذات السياق بدرجاتٍ مختلفة، شملت تخفيض أو إعفاء الاستحقاقات الضريبية وتسريع استرداد ضريبة القيمة المضافة وتأجيل مستحقات الضمان الاجتماعي. بحسب نوع الضريبة، تركزت جهود التحفيز المالي بشكلٍ أكبر في نطاق ضرائب دخل الشركات (69 في المائة من الدول) والقيمة المضافة (46 في المائة) والممتلكات (46 في المائة).[1]

ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للدول العربية مجتمعة خلال عام 2021 بنسبة بلغت حوالي 33.0 في المائة، لتصل إلى حوالي 134.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 101.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة بلغت حوالي 9.9 في المائة لتصل إلى نحو 53.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 48.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

كذلك ارتفعت عائدات الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة بلغت حوالي 8.2 في المائة، لتصل إلى حوالي 47.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 44 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

بالنسبة لعائدات الرسوم والضرائب الأخرى، فقد تراجعت بنحو 0.6 في المائة لتصل إلى حوالي 59 57.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 57.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020، الجدول (2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

فيما يتعلق بتطور الإيرادات الضريبية للدول العربية فُرادى، فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في جميع الدول العربية خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 (باستثناء ليبيا والسودان والعراق ولبنان).

سجلت عُمان أكبر نسبة زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية بلغت حوالي 90.8 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. حيث ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل والأرباح بحوالي 72 في المائة لتصل إلى حوالي 781 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بحوالي 455 مليون دولار أمريكي في عام 2020، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية بحوالي 77 في المائة لتسجل حوالي 873 مليون دولار أمريكي مقارنة بحوالي 474 مليون دولار أمريكي بين العامين المذكورين. جديرٌ بالذكر أنّ عُمان بدأت في شهر أبريل 2021 تطبيق ضريبة القيمة المضافة على معظم السلع والخدمات والسلع المستوردة، مع بعض الاستثناءات المحدّدة في قانون الضريبة. ومتوقع أن يظهر الأثر المالي بشكلٍ كامل لهذه الضريبة خلال عام 2022.

كما ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في كلٍ من اليمن والسعودية في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسب بلغت حوالي 43.7 في المائة، و40.1 في المائة على التوالي. تلتها جيبوتي وفلسطين بنسب زيادة بلغت حوالي 26.4 في المائة و21.2 في المائة على التوالي. بينما تراوحت نسب ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بين 16.4 في المائة و10.9 في المائة في موريتانيا ومصر وتونس والبحرين والجزائر والأردن. أما في المغرب والقمر والامارات وقطر فقد سجلت نسب زيادة الإيرادات الضريبية أقل من 10 في المائة بين العمين المذكورين.

في المقابل، تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية في ليبيا والسودان والعراق والكويت ولبنان في عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020، بنسب بلغت حوالي 60.8 في المائة، و45.5 في المائة، و21 في المائة، و11.1 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي.

---

(1) أحمد بدوي والمصطفى بنتور وطارق عبدالقادر، تحديات وخيارات السياسة المالية في الدول العربية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، موجز سياسات، العدد (26)، فبراير 2022، صندوق النقد العربي.

جدول 2. البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2017 - 2021)

(مليار دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021	نسبة التغير (%) 2021
الإيرادات الضريبية وهي:	207.4	241.7	269.0	251.1	292.6	16.5
الضرائب على الدخل والأرباح	80.1	44.0	46.5	48.3	53.1	9.9
الضرائب على السلع والخدمات	66.9	94.0	109.0	101.4	134.8	33.0
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	26.7	51.9	55.1	44.0	47.7	8.2
ضرائب ورسوم أخـــرى	33.7	51.7	58.4	57.4	57.1	0.6-

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

(*) بيانات فعلية أولية.

تُشكّل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيساً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 80 في المائة في تونس وفلسطين والمغرب خلال عام 2021. أيضاً ساهمت خلال العام المذكور بنسب تراوحت بين 50 و80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من مصر ولبنان والأردن وموريتانيا وجيبوتي. وساهمت بأقل من 50 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من القُمر والسودان واليمن.

بالنسبة للدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة لهذه الدول بالمقارنة مع الإيرادات النفطية، إلّا أن هذه المساهمة تسير في إتجاه تصاعدي في عدد من هذه الدول بفضل جهود تنويع الإيرادات من خلال تعزيز حصيلة الإيرادات الضريبية لرفع منعة الموازنة العامة إزاء تقلبات أسواق النفط. بلغت نسبة مساهمة حصيلة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2021 حوالي 47.4 في المائة، و41.4 في المائة، و32.8 في المائة في كلٍ من الإمارات والجزائر والسعودية على التوالي. كما شكلت في قطر والبحرين نسب بلغت حوالي 17 في المائة و15.5 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة خلال العام المذكور، على التوالي. أما في الكويت والعراق وليبيا، فقد ساهمت بحوالي 4.5 في المائة و4.2 في المائة و0.8 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، على التوالي.

تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول، وبدأ عددٌ منها في تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 2018 (الإمارات، والسعودية) والبحرين في بداية عام 2019، وعُمان في أبريل 2021. جديرٌ بالذكر أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على مبيعات المشتقات النفطية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات النفطية، ما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازناتها العامة.

بالنسبة **لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية** خلال عام 2021، يُظهر الهيكل بعض التباين، من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركّزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. فهناك دول عربية ترتفع فيها نسب مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في الإيرادات الضريبية، مثل ليبيا والعراق، حيث بلغت هذه النسب حوالي 80 في المائة و71.7 في المائة في الدولتين على الترتيب، خلال العام المذكور، الملحق (5/6).

في السعودية والبحرين والأردن والسودان والمغرب، شكّلت الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال عام 2021، بلغت حوالي 79.3 في المائة و78.1 في المائة، و70.1 في المائة، و65.2 في المائة، و51.1 في المائة، لهذه الدول على التوالي.

أما في فلسطين والقُمر والكويت، فمثلت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مصدراً هاماً للإيرادات الضريبية خلال عام 2021، بنسب مساهمة بلغت حوالي 72.5 في المائة و64.2 في المائة و62.9 في المائة، على التوالي.

من جانبٍ آخر، اتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية، مثل تونس ولبنان، بالتنوع خلال عام 2021، من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسة للضرائب، وعدم تركزها في مصدرٍ واحد.

جاءت تطورات المالية العامة خلال عام 2021 بإطار برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تم تبنيها أو المواصلة في تنفيذها في عدد من الدول العربية من خلال عدة مبادرات وتدابير لتعزيز وضع المالية العامة ورفع منعتها إزاء الصدمات المختلفة.

في **السعودية**، على سبيل المثال، تم إطلاق التوازن المالي بنهاية عام 2016، والذي أصبح يمثل الإطار الحاكم للسياسة المالية على المدى المتوسط، بهدف استدامة واستقرار وضع المالية العامة مع المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال خفض الاعتماد على النفط عن طريق تنمية الإيرادات غير النفطية المستدامة، ورفع كفاءة الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولوياته. يتضمن البرنامج كذلك وضع قواعد مالية لتحقيق الاستدامة المالية تتمثل في التحول في آلية حساب الإيرادات النفطية من التوقعات المستقبلية لسعر النفط إلى اعتماد آليات متحفظة لا ترتبط بتوقعات أسواق النفط، ودعم استدامة الإيرادات غير النفطية من خلال ربط توقعات الإيرادات غير النفطية في ميزانية الدولة بالناتج المحلي غير النفطي، بناء أسقف إنفاق أكثر استقراراً من خلال الإنفاق بالإيرادات الهيكلية للحد من الإنفاق المساير لتذبذبات/ تقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى وضع ضوابط كمية لمعدلات النمو السنوية للنفقات، والتركيز على تفادي المخاطر من خلال وضع حدود دنيا وعليا للاحتياطيات وسقف للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى وضع آليات وضوابط للتعامل مع فوائض الموازنة في حالة تحققها.

في **عُمان** أُقرت خطة التوازن المالي متوسطة المدى في شهر أكتوبر من عام 2020، لتغطي الفترة (2021- 2024)، بهدف تعزيز الإيرادات غير النفطية وإرساء قواعد الاستدامة المالية وخفض الدين العام ورفع كفاءة الإنفاق، بإطار رؤية عُمان 2040 التي تشمل 12 أولوية ملحة تمثل الاستدامة المالية إحداها. تتضمن المستهدفات الكمية للخطة خفض نسبة العجز المالي من 15.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 1.7 في المائة في عام 2024، وتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 80 في المائة في عام 2024. تشمل الخطة عدة مبادرات لزيادة الإيرادات غير النفطية منها تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع. هذا إلى جانب ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال مبادرة الشراء الاستراتيجي الحكومي الموحد ومبادرة رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي ومراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الإنفاق العام وإعادة توجيه دعم الخدمات العامة، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، إضافةً إلى رفع كفاءة إدارة المالية العامة وتعزيز الحوكمة المالية.

واصلت **البحرين** نهجها الطموح لتنفيذ مختلف المتطلبات التنموية بما يلبي تطلعات المواطنين ويساهم في خلق فرص نوعية لأبنائها. تم إطلاق خطة التعافي الاقتصادي في 31 أكتوبر 2021 والتي تضمنت عل 5 أولويات هي: خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20 ألف بحريني في الاقتصاد

سنوياً حتى عام 2024، وتسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023، وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي، وتنمية القطاعات الواعدة بهدف نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بنسبة 5 في المائة في عام 2022، بالاضافة إلى تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024، حيث واصلت البحرين جهود تنفيذ برامج التوازن المالي للفترة 2018-2022 بهدف تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات الحكومية وتعزيز الاستدامة المالية. وقد شمل البرنامج عند إطلاقه ست مبادرات رئيسة تمثلت في تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية متضمناً ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة، وتقليص المصروفات التشغيلية للحكومة، وطرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة، وزيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها بحلول عام 2022، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. وفي ظل المستجدات جراء جائحة كوفيد-19 وما ترتب عنها من تداعيات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية، تم تعزيز البرنامج بمبادرات إضافية تمثلت في زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 10 في المائة، ومبادرات تنمية الإيرادات الحكومية، ومراجعة أسعار السلع والخدمات المقدمة للشركات، وزيادة مساهمة الشركات المملوكة للحكومة في الإيرادات غير الضريبية، وخفض المصروفات التشغيلية في الجهات الحكومية، وتعزيز كفاءة ميزانية المشاريع، وضبط المصروفات المتعلقة بالقوى العاملة، إضافة إلى تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين، حيث تم استهداف تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

في **مصر**، استندت جهود الإصلاح المالي خلال العام المالي 2022/2021 على أربع ركائز أساسية تمثلت في الاستمرار في تحقيق استدامة الانضباط المالي والسيطرة على الدين العام في ظل التحديات المترتبة عن جائحة كوفيد-19، ومساندة النشاط الاقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والزراعة وكذلك الأنشطة التصديرية، والعمل على تحسين مستوى دخل ومعيشة المواطنين، والتركيز على تطوير مجالات التنمية البشرية خاصة قطاعي الصحة والتعليم. شملت أهم الإصلاحات الهيكلية الانتهاء من إعداد قانون جديد لإدارة المالية العامة بهدف تعزيز عملية إعداد الموازنة العامة، حيث شمل القانون وضع بند المسؤولية المالية لتوجيه سياسة المالية الكلية، وإعداد إطار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لإعداد الموازنة على المدى المتوسط، والعناصر الرئيسة لدورة إعداد الموازنة العامة، والحد الأدنى من محتويات وثائق الموازنة العامة، وأحكام بشأن إعادة تخصيص الاحتياطيات والاعتمادات الإضافية، وقواعد محاسبة لجميع كيانات الموازنة والهيئات الاقتصادية. كذلك شملت الإصلاحات اعتماد تقرير المخاطر المالية للموازنة العامة ونشره بهدف تعزيز عملية إعداد الموازنة العامة. كما تضمنت الإصلاحات موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط (2020/2021 – 2023/2024) التي تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية. هذا بالإضافة إلى استمرار نشر التقرير المحدّث للشركات المملوكة للدولة في إطار تعزيز الشفافية في إدارة عمليات هذه الشركات، وموافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجمارك الجديد والذي يستهدف تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة التجارة.

تم في **الأردن** خلال عام 2021 تنفيذ حزمة من الإجراءات الضريبية والجمركية منها تمديد إعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 31 مارس 2022، وتعزيز الموارد المحلية وخلق موارد مستدامة من الايرادات

الضريبية التصاعدية وفقاً لنظام ضريبي يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة ومكافحة التجنب والتهرب الضريبي والجمركي بما يمكن من توسيع القاعدة الضريبية والحد من الإعفاءات والاستثناءات، وتوحيد الجهات الرقابية على الحدود لتصبح تحت اشراف جهة واحدة وهي دائرة الجمارك بهدف زيادة تنافسية السلع والخدمات الوطنية وتخفيض كلف التجارة وإزالة المعوقات وازدواجية الإجراءات، وإعداد مشروع نظام خاص بالأسعار التحويلية للغايات الضريبية بهدف سد الثغرات في اجراءات النظام الضريبي والتي يستخدمها البعض في التهرب أو التجنب الضريبي وتحويل الأرباح، وإقرار قانون مُعدّل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2021 بهدف الانسجام مع الممارسات الدولية في مفهوم خضوع ضريبة المبيعات للسلع والخدمات من خلال إقرار مبدأ التوريد، وإجراء التعديل بما يكفل تسريع استرداد ضريبة المبيعات الأمر الذي يوفّر السيولة للقطاع الخاص دون تأخير، وإعداد مشروع قانون معدّل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2021 بهدف توحيد الإدارتين الضريبية والجمركية لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة التهرب الجمركي والضريبي، إضافةً إلى تخفيض وتوحيد التعرفة الجمركية على عدة سلع.

الإنفـاق العـام

ارتفع **إجمالي الإنفاق العام** للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 0.9 في المائة ليصل إلى حوالي 901.9 مليار دولار في عام 2021، مُقارنة بحوالي 893.8 مليار دولار في عام 2020. في حين تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2 نقطة مئوية لتصل إلى 31.5 في المائة، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 35.7 في المائة في عام 2020 على خلفية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العربية في عام 2021 مقارنة بمستواه المسجل في عام 2020. يعود الارتفاع الطفيف في مستوى الانفاق العام إلى جملة من العوامل يأتي في مُقدمتها طبيعة الأوضاع الداخلية غير المواتية التي تواجهها بعض الدول متضمنة السودان وليبيا ولبنان واليمن وانعكاساتها على التقدم في مشاريع التنمية، وكذلك الاعتبارات المرتبطة بطبيعة السياسات المالية التي انتهجتها الدول العربية فرادى طبقاً لتداعيات جائحة كوفيد-19 على أوضاعها المالية واستراتيجياتها للخروج من هذه التدابير. تجلى ذلك في ارتفاع الانفاق الجاري، مُقابل تراجع الانفاق الرأسمالي.

بالنسبة **للإنفاق الجاري**، فقد ارتفع بحوالي 3.1 في المائة ليصل إلى حوالي 777 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بحوالي 753.9 مليار دولار في عام 2020، بينما تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.0 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 27.1 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 30.1 في المائة في عام 2020.

بالمقابل تراجع **الإنفاق الرأسمالي** بحوالي 10.7 في المائة ليصل إلى حوالي 124.9 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بحوالي 140.0 مليار دولار في عام 2020، بينما تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 4.4 في المائة في عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 5.6 في المائة في عام 2020.

بالنسبة **لهيكل الإنفاق العام**، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الانفاق العام من حوالي 84.3 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 86.1 في المائة في عام 2021. بالمقابل تراجعت نسبة الانفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام من حوالي 15.7 في عام 2020 إلى حوالي 13.9 في المائة في عام 2021.

أما **صافي الإقراض الحكومي** بالنسبة للدول العربية كمجموعة، لم يحدث أي تغير يذكر عن عام 2020، الجدول (3) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

جدول 3. الانفاق العام في الدول العربية (2020 –2021)

البنـــد	الانفاق العام			هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة إلى الناتج القيمة (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	2020	*2021	2021	2020	*2021	2020	2021
الإنفاق الجاري	753.9	777.0	3.1	84.3	86.1	30.1	27.1
الإنفاق الرأسمالي	140.0	124.9	-10.7	15.7	13.9	5.6	4.4
اجمالي الإنفاق العام	**893.8**	**901.9**	**0.9**	**100.0**	**100.00**	**35.7**	**31.5**
صافي الإقراض الحكومي **	0.0	0.0	0.0	0.0	0.00	0.0	0.0
الإنفـاق العـام وصافي الاقراض الحكومي [1]	**893.8**	**901.9**	**0.9**	**100.0**	**100.0**	**35.7**	**31.5**

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

(*) بيانات فعلية أولية.

(**) يمثل الاقراض الحكومي ناقصاً السداد.

[1] يشمل إجمالي الانفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.

بالنسبة **للإنفاق العام في الدول العربية فُرادى**، فقد ارتفع مستواه بدرجات متفاوتة في غالبيتها في عام 2021 مُقارنة مع عام 2020، بينما سجلت بعض الدول العربية تراجعاً خلال العام المذكور. ارتفع الإنفاق العام بنسب تراوحت بين 10.6 و27.7 في المائة في موريتانيا وجيبوتي والقُمر ومصر والعراق، وسجلت تونس والأردن والجزائر وقطر والإمارات وفلسطين والمغرب والكويت ارتفاع بنسب أقل من 10 في المائة في عام 2021. بالمُقابل تراجع مستواه في السودان بحوالي 50.1 في المائة وليبيا بحوالي 28.6 في المائة، واليمن بحوالي 24.3 في المائة، ولبنان بحوالي 7.7 في المائة، على خلفية الظروف الداخلية غير المواتية في هذه الدول وتأثيرها على مجمل المؤشرات الاقتصادية. كما سجلت عُمان والسعودية والبحرين تراجعاً بنسب تراوحت بين 3.9 في المائة و1.7 في المائة خلال العام المذكور، على خلفية تقلص المصروفات الطارئة والمستجدة في ضوء التحسن التدريجي للأوضاع الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

بالنسبة للدول التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الإنفاق العام، جاءت موريتانيا في مقدمتها بنسبة بلغت حوالي 27.7 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020. يُعزى التوسع في الإنفاق العام في موازنة عام 2021 إلى تنفيذ نفقات لم يكن من الممكن تنفيذها بالكامل في عام 2020 بسبب محدودية القدرات والقيود المتعلقة بالجائحة، وساعد على ذلك تحسن الإيرادات العامة، وتدفقات التسهيل الائتماني الممدد والتسهيل الائتماني السريع المتعاقد عليهما مع صندوق النقد الدولي لتلبية الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات البنية التحتية مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، مما أفسح مجالا لزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية وبرامج الحماية الاجتماعية في مواجهة الجائحة وكذلك زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية. حيث ارتفع الإنفاق الجاري والرأسمالي بنسب بلغت حوالي 103.7 و90.1 في المائة على الترتيب في عام 2021، مقارنة بعام 2020.

أما بالنسبة للدول التي سجلت انخفاضاً في إجمالي الإنفاق العام، فقد جاء **السودان** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 50.1 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020، في حين ارتفع إجمالي الإنفاق العام بالعملة المحلية بحوالي 244 في المائة خلال العام المذكور. يُعزى انخفاض إجمالي الإنفاق

العام مقوماً بالدولار إلى تراجع سعر الصرف من حوالي 54 جنيه للدولار في عام 2020 إلى حوالي 372 جنيه للدولار في عام 2021.

كما سجلت **ليبيا** انخفاضاً في مستوى الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 28.6 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020، في حين ارتفع بالعملة المحلية بحوالي 130 في المائة خلال العام المذكور. جاء ارتفاع إجمالي الإنفاق العام مقوماً بالدولار كمحصلة لتراجع سعر الصرف من حوالي 1.4 دينار للدولار في عام 2020 إلى حوالي 4.5 دينار للدولار في عام 2021، ذلك في ضوء القرار المُتخذ في نهاية ديسمبر 2020 بتوحيد سعر الصرف وإزالة الفجوة بين السوق الموازية والسوق الرسمية.

أيضاً سجل **اليمن** انخفاضاً في مستوى الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 24.3 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020، في حين سجل ارتفاعاً طفيفاً بالعملة المحلية بلغ حوالي 0.6 في المائة خلال العام المذكور. لذلك يُعزى ارتفاع إجمالي الإنفاق العام مُقوماً بالدولار إلى تراجع سعر الصرف من حوالي 559 ريال للدولار في عام 2020 إلى حوالي 741 دينار للدولار في عام 2021.

كذلك سجل **لبنان** انخفاضاً في مستوى الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 7.7 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020، على خلفية تراجع الموارد الذاتية العامة وانحسار تدفق الموارد الخارجية في ضوء الظروف الداخلية غير المواتية، حيث انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح بحوالي 9.4 في المائة في عام 2021، الشكل (3) والملحق (6/6).

شكل (3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2021–2020)

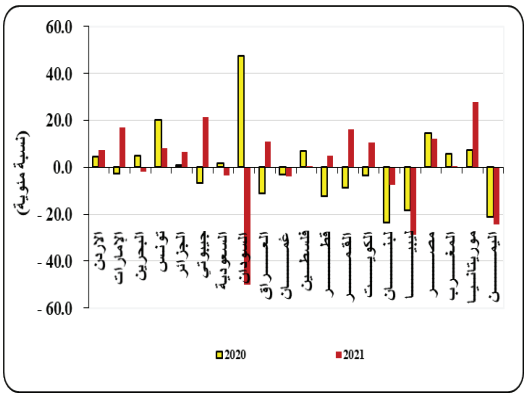

المصدر: الملحق (6/6).

الإنفاق الجاري

ارتفع **الإنفاق الجاري للدول العربية** مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 3.1 في المائة ليصل إلى حوالي 777 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بحوالي 753.9 مليار دولار في عام 2020، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبته من إجمالي الإنفاق العام بحوالي 1.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 86.1 في المائة في العام المذكور. في حين تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.0 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 27.1 في المائة في عام 2021.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً بمعدلات متفاوتة في عدد منها، بينما سجل تراجعاً في بعضها في عام 2021، مُقارنة بعام 2020. حيث ارتفع الإنفاق الجاري بنسب تراوحت بين 45.3 و10.1 في المائة في موريتانيا، والقُمر، والعراق، والمغرب، ومصر، وجيبوتي، والإمارات، وسجلت فلسطين، وقطر، وتونس، والأردن، والجزائر، والكويت والسعودية، نسب ارتفاع أقل من 10 في المائة في عام 2021. بالمقابل تراجع الإنفاق الجاري بنسب تراوحت بين 51.1 و24.1 في المائة في السودان، وليبيا، واليمن، وسجلت لبنان، وعُمان، والبحرين نسب تراجع أقل من 7 في المائة في عام 2021، الملحق (7/6).

بالنسبة للدول التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق الجاري، فقد جاءت **موريتانيا** في مُقدمتها بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 45.3 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020. جاء تسارع الإنفاق الجاري مدفوعًا بشكل أساسي بالتحويلات الجارية، وزيادة مشتريات السلع والخدمات، والصرف وارتفاع فاتورة الأجور جراء التوظيف في قطاعي التعليم والصحة وزيادة أجور العاملين في القطاع الصحي، إضافة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي على الفئات المتأثّرة بجائحة كوفيد-19.

كما سجلت **القُمر** ارتفاعاً في مستوى الإنفاق الجاري بنسبة بلغت حوالي 22.2 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020. يعُزى ذلك إلى الإنفاق غير المتوقع على اللقاحات، والتي تأمل السلطات في تعويضها من تمويل البنك الدولي للتطعيمات المعلن عنها في وقت سابق في عام 2021.

كذلك سجل **العراق** ارتفاعاً في مستوى الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 20.3 في المائة في عام 2021، مقارنة بعام 2020. يعُزى ذلك إلى الإنفاق غير المتوقع على اللقاحات، والتي تأمل السلطات في تعويضها من تمويل البنك الدولي للتطعيمات المعلن عنها في وقت سابق في عام 2021.

أما بالنسبة للدول التي سجلت تراجعاً في مستوى الإنفاق الجاري، فقد جاء السودان وليبيا في مُقدمتها بنسب انخفاض بلغت حوالي 51.1 و40.2 في المائة على الترتيب في عام 2021، مقارنة بعام 2020، في حين ارتفع بالعملة المحلية بالنسبة لهذه الدول بنسب بلغت 236.8 و92.6 في المائة على الترتيب خلال العام المذكور. بالنسبة للسودان، فيُعزى ارتفاع الإنفاق الجاري بالعملة المحلية لارتفاع بنود تعويضات العاملين، ومشتريات السلع والخدمات، والإعانات، متضمنة دعم السلع الاستراتيجية، إضافة إلى المنافع الاجتماعية في عام 2021، مع ملاحظة أن موازنة عام 2021 تتجاوز في حجمها موازنة عام 2020.

بالنسبة لليبيا، فقد جاء ارتفاع الإنفاق الجاري بالعملة المحلية مصحوباً بارتفاع الصرف على بنود الأجور والرواتب، ونفقات تسيير الوحدات الحكومية، والتحويلات، ودعم أسعار المحروقات والكهرباء والأدوية والمياه والصرف الصحي وخدمات الصحة العامة.

الإنفاق الرأسمالي

تراجع **الإنفاق الرأسمالي للدول العربية** كمجموعة بحوالي 10.7 في المائة، ليصل إلى حوالي 124.9 مليار دولار في عام 2021، مقارنة بحوالي 140 مليار دولار في عام 2020، مع تراجع نسبته من إجمالي النفقات العامة بحوالي 1.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 13.9 في المائة. تبعاً لذلك تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 4.4 في المائة في عام 2021.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد سجل الإنفاق الرأسمالي تراجعاً بمعدلات متفاوتة في عدد منها، بينما سجل ارتفاعاً في بعضها في عام 2021، مُقارنة بعام 2020. حيث تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسب تراوحت بين 52.9-24.4 في الإمارات، ولبنان، والمغرب، واليمن، والكويت، والسعودية، وسجلت العراق، وعُمان، والبحرين، والسودان، نسب تراجع أقل من 15 في المائة في عام 2021. بالمُقابل ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسب تراوحت بين 199.8 و32.1 في المائة في ليبيا، وموريتانيا، ومصر، وجيبوتي، وفلسطين، والأردن، وسجلت تونس والجزائر والقُمر، وقطر نسب ارتفاع أقل من 16 في المائة في عام 2021.

بالنسبة للدول التي سجلت تراجعاً في الإنفاق الرأسمالي، فقد سجلت كل من **الإمارات، ولبنان والمغرب**، نسب تراجع بلغت حوالي 52.9 و38.5 و9.5 في المائة، على الترتيب في عام 2021، مقارنة بعام 2020.

أما بالنسبة للدول التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الإنفاق الرأسمالي، فقد جاءت **ليبيا، ومصر** في مُقدمتها بنسب ارتفاع بلغت حوالي 199.8 و58.5

في المائة على الترتيب في عام 2021، مقارنة بعام 2020، الملحق (7/6).

فيما يتعلق **بالتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري** في الدول العربية كمجموعة، فقد انخفضت نسبة نفقات الخدمات العامة من الإنفاق الجاري في عام 2021، مُقارنة بعام 2020 بحوالي 0.5 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 35.5 في المائة، كما انخفضت نسبة نفقات الأمن والدفاع بحوالي 1.0 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 15.6 في المائة. كذلك انخفضت نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية بحوالي 1.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 30.2 في المائة، في حين ظلت هذه النفقات تستحوذ على نسبة كبيرة من الإنفاق الجاري، مُقارنة بالنفقات الأخرى.

بالمقابل ارتفعت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية في عام 2021، مقارنة بعام 2020 بحوالي 2.9 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 11.5 في المائة، كما ارتفعت حصة النفقات الأخرى بحوالي 0.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 7.3 في المائة في العام المذكور.

بالنسبة **للدول العربية فُرادى** والمتوفرة عنها بيانات، فقد انخفضت حصة نفقات الخدمات العامة في عام 2021، مقارنة بعام 2020 في الأردن، وفلسطين، وتونس، بنقاط مئوية تراوحت بين 0.2-0.4، بينما ارتفعت في موريتانيا، ومصر والبحرين، والعراق بنقاط مئوية تراوحت بين 0.1-0.4. شكلت نفقات الخدمات العامة أكثر من 39 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في العراق ومصر.

بالنسبة لحصة نفقات الأمن والدفاع من الإنفاق الجاري، فقد انخفضت في العراق، وتونس، والأردن بحوالي 0.3 و1.1 و1.9 على التوالي في عام 2021 مقارنة بعام 2020، بينما ارتفعت في موريتانيا، ومصر، والبحرين بنسب تراوحت بين 0.9 و1 بالمائة بين سنتي 2020 و2021. شكلت حصة نفقات الأمن والدفاع أكثر من 25 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في العراق والأردن.

فيما يتعلق بحصة نفقات الخدمات الاجتماعية من الإنفاق الجاري، فقد تراجعت في موريتانيا، والأردن، ومصر، بنقاط مئوية تراوحت بين 1.1 و11.1، بينما ارتفعت في تونس والعراق والبحرين وفلسطين بنقاط مئوية تراوحت بين 0.1-5.3. شكلت حصة نفقات الخدمات الاجتماعية أكثر من 50 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في تونس، وفلسطين.

أما فيما يخص نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية من الإنفاق الجاري فقد انخفضت في فلسطين، ومصر، وموريتانيا والبحرين، بنقاط مئوية تراوحت بين 0.1 و8.2، بينما ارتفعت في تونس بحوالي 1.4 نقطة مئوية وفي العراق بحوالي 9.8 نقطة مئوية. شكلت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية أكثر من 20 في المائة من إجمالي الإنفاق الجاري في موريتانيا، والأردن، وتونس، الملحق (9/6).

الوضع الكلي للموازنات العامة

شهد عجز الموازنة العامة المُجمّعة انخفاضاً ملحوظاً في عام 2021، مُقارنة بعام 2020، كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات غير النفطية في ضوء بدء التعافي التدريجي لغالبية الاقتصادات العربية نتيجة تحسن الأوضاع الصحية في ظل التوسع في تقديم اللقاحات وعودة النشاط لعدد من القطاعات الاقتصادية. كذلك جاء تقليص العجز مدعوماً باحتواء النفقات العامة في ضوء تراجع النفقات الرأسمالية، مع احتواء للنفقات الجارية في ظل تفاوت بين الدول في الخروج من حزم الدعم الاقتصادي والمالي.

في ضوء هذه التطورات، سجل عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية تراجعاً بنسبة 48.4 في المائة، ليصل إلى حوالي 105.2 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 204.0 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.2 في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020، الجدول (4) والملحق (10/6).

جدول 4. عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2020 - 2017)

(مليار دولار أمريكي)

البيـان	2017	2018	2019	2020	2021*
الدول العربية	144,288-	37,734-	33,524-	204,028-	105,231-
(%) من الناتج المحلي الاجمالي	5.7-	1.4-	1.2-	8.2-	3.7-
الدول العربية النفطية	106,124-	1,694	2,631	153,405-	57,288-
(%) من الناتج المحلي الاجمالي	5.6-	0.1	0.1	8.5-	2.7-
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	38,163-	39,427-	36,155-	50,624-	47,943-
(%) من الناتج المحلي الاجمالي	6.1-	6.8-	5.7-	7.3-	6.6-

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

(*) بيانات فعلية أولية.

جاء تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية في عام 2021، كمحصلة لتراجع عجز الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة بحوالي 96.1 مليار دولار، أي من حوالي 153.3 مليار دولار (حوالي 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020 إلى حوالي 57.3 مليار دولار (حوالي 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. كما تراجع عجز الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة بحوالي 2.7 مليار دولار أمريكي، أي من حوالي 50.6 مليار دولار (حوالي 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020 إلى حوالي 47.9 مليار دولار (حوالي 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. جاء التراجع في العجز مدفوعاً بشكل رئيس بارتفاع الإيرادات النفطية مسجلةً نمو بنسبة 24 في المائة، وارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة نمو بلغت 16.5 في المائة في العام المذكور.

بالنسبة **للدول العربية النفطية فرادى**، فقد سجل عدداً منها عجزاً في موازناتها، بينما سجلت دول نفطية أخرى فائضاً في موازناتها خلال عام 2021. بالنسبة للدول النفطية التي سجلت عجزاً، فتضمنت الكويت بعجز بلغ حوالي 33.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والجزائر بحوالي 12.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والبحرين بحوالي 6.5 في المائة، وكل من عُمان والسعودية بعجز تراوح حوالي 3.7 في المائة و2.3 في المائة في عام 2021 على الترتيب. أما بالنسبة للدول النفطية التي سجلت فائضاً، فتضمنت ليبيا بفائض بلغ حوالي 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والإمارات بحوالي 3.1 في المائة، وكل من العراق وقطر بفائض بلغ حوالي 2 و1.1 في المائة على الترتيب في العام المذكور، الشكل (4) والملحق (10/6).

الشكل (4): نسبة الفائض /العجز الكلي في في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الدول العربية في (2020-2021)

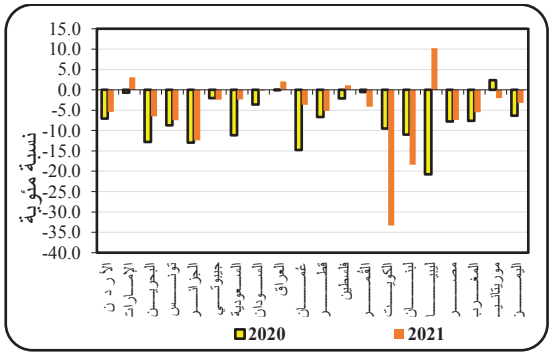

المصدر: الملحق (10/6).

فيما يتعلق **بالدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فرادى**، فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً في كل هذه الدول. حيث سجلت لبنان عجزاً بلغ حوالي 18.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت تونس، ومصر عجزاً بحوالي 7.5 و7.4 على الترتيب، وسجلت فلسطين، والأردن، والقمر، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، والمغرب، والسودان عجزاً تراوح بين 0.2-5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

بالنسبة **لتمويل عجز الموازنة العامة**، فقد اعتمدت الدول العربية التي سجلت عجزاً على الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية من خلال أدوات تمويل قصيرة وطويلة الأجل (أذونات خزينة وسندات وصكوك)، وكذلك القروض المباشرة.

استمرت الدول العربية في الاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لتلبية احتياجاتها التمويلية. حيث أصدر **الأردن** دين بقيمة إجمالية بلغت 6.6 مليار دينار أردني خلال عام 2021، منها قروض داخلية بقيمة 4.1 مليار دينار أردني، وقروض من مؤسسات دولية بقيمة 1.5 مليار دينار أردني، وقروض خارجية لتمويل مشاريع رأسمالية بقيمة 15.8 مليون دينار، إضافة إلى إصدار سندات باليورو وسندات محلية بالدولار بقيمة 1.1 مليار دينار أردني.

في **البحرين**، فقد تم الاعتماد على التمويل من الأسواق المالية الداخلية والخارجية. تضمنت مصادر التمويل الخارجية خلال عام 2021، وإصدار سندات دولية بقيمة إجمالية بلغت 2 مليار دولار أمريكي، وإصدار سندات محلية متوسطة الأجل بقيمة 650 مليون دينار بحريني، وإصدار صكوك دولية بقيمة مليار دولار أمريكي، وإصدار سندات دولية بقيمة مليار دولار أمريكي.

بالنسبة **للسعودية**، فقد بلغ إجمالي التمويل حوالي 73.4 مليار ريال سعودي في عام 2021، منها تمويل من الداخل بقيمة إجمالية بلغت حوالي 42.4 مليار ريال سعودي، وتمويل من الخارج بقيمة إجمالية بلغت حوالي 29 مليار ريال سعودي، إضافة إلى تمويل من الحساب الجاري بقيمة بلغت 2 مليار ريال سعودي.

في **تونس**، فقد بلغ إجمالي التمويل حوالي 21.1 مليار دينار تونسي في عام 2021، بلغت قيمة الاقتراض منها حوالي 20.3 مليار دينار تونسي. حيث بلغ إجمالي التمويل من خلال الاقتراض من الخارج حوالي 12.2 مليار دينار تونسي، فيما بلغ الاقتراض من الداخل حوالي 8.1 مليار دينار تونسي.

في **اليمن**، بلغ إجمالي التمويل حوالي 3.7 مليار ريال يمني في عام 2021. حيث بلغت إجمالي قيمة التمويل من خلال الاستدانة من البنك المركزي حوالي 3.5 مليار ريال يمني، بينما بلغت إجمالي قيمة التمويل من البنوك التجارية والإسلامية للحكومة حوالي 191 مليون ريال يمني.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام القائم في ذمة الدول العربية المتوفر عنها بيانات بحوالي 661 مليون دولار ليصل إلى حوالي 766.7 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 766.0 مليار دولار بنهاية عام 2020. مع ذلك، تراجعت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5.2 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 108.8 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 114 في المائة بنهاية عام 2020.

جاء ارتفاع رصيد الدين العام كمحصلة لارتفاع إجمالي رصيد الدين الداخلي بحوالي 13.4 مليار دولار أمريكي مقابل انخفاض رصيد الدين الخارجي بحوالي 12.7 مليار دولار أمريكي.

فيما يخص رصيد الدين الداخلي فقد ارتفع إلى حوالي 454.4 مليار دولار بنهاية عام 2021، مُقارنة برصيد بلغ حوالي 441 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020، أما رصيد الدين الخارجي فقد انخفض بحوالي 12.7 مليار دولار ليصل إلى حوالي 312.2 مليار دولار في عام 2021، مُقارنة برصيد بلغ حوالي 325.1 مليار دولار بنهاية عام 2020.

جاء التراجع في إجمالي رصيد الدين العام بالنسبة للدول العربية، مدفوعاً بشكل رئيس بتراجع الدين العام بالنسبة للسودان في عام 2021 مدفوعاً بتراجع الدين العام الخارجي في ضوء وصول السودان إلى نقطة القرار بإطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).

من حيث الهيكل، بلغت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام حوالي 40.7 في المائة في نهاية عام 2021، مُقرنة بنسبة بلغت حوالي 42.4 في المائة في نهاية عام 2020. بالمقابل بلغت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام حوالي 59.3 في المائة في نهاية عام 2021، مُقارنة بنسبة بلغ حوالي 57.6 في المائة في نهاية عام 2020، الجدول (5) والملحق (11/6).

جدول 5. المديونية العامة في عدد من الدول العربية (2020 – 2021)

(مليون دولار أمريكي)

الدول	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي**		الدين العام الإجمالي**		الدين العام الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%) **	
	2020	*2021	2020	*2021	2020	*2021	2020	*2021
الأردن	18,006	19,474	19,317	21,030	37,323	40,504	107.5	104.2
تونس	9,091	14,631	40,425	39,761	49,516	54,392	116.4	115.9
السودان	15,128	12,487	58,774	28,000	73,902	40,487	98.1	76.8
لبنان	59,563	61,609	33,399	38,103	92,962	99,712	376.7	687.2
مصر	271,812	269,633	129,196	137,860	401,007	407,492	110.4	101.2
المغرب	66,646	75,824	39,599	42,117	106,245	117,941	92.7	88.9
موريتانيا	721	703	4,343	5,451	5,064	6,154	63.9	63.3
المجموع	**440,967**	**454,360**	**325,052**	**312,321**	**766,020**	**766,681**	**114.0**	**108.8**

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

(*) بيانات فعلية اولية.

(**) فقط للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات عن الدين الداخلي.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، ارتفع إجمالي الدين العام بنهاية عام 2020 في كل الدول المتوفرة عنها بيانات، باستثناء السودان.

جاءت **لبنان** في مُقدمة الدول التي ارتفع لديها إجمالي الدين العام، حيث سجل رصيده ارتفاعاً بحوالي 6.7 مليار دولار ليبلغ حوالي 99.7 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 93 مليار دولار بنهاية عام 2020، كمحصلة لارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 4.7 مليار دولار، وكذلك الدين العام الداخلي بحوالي 2 مليار دولار بين العامين المذكورين.

في **مصر** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 6.5 مليار دولار ليصل إلى حوالي 407.5 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 401 مليار دولار بنهاية عام 2020، كمحصلة لارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 8.7 مليار دولار، مقابل تراجع الدين العام الداخلي بحوالي 2.2 مليار دولار بين العامين المذكورين.

بالنسبة **لتونس** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 4.9 مليار دولار ليصل إلى حوالي 54.4 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 49.5 مليار دولار بنهاية عام 2020، كمحصلة لارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 5.5 مليار دولار، مقابل تراجع الدين العام الخارجي بحوالي 664 مليون دولار بين العامين المذكورين.

في **الأردن** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 3.2 مليار دولار ليصل إلى حوالي 40.5 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 37.3 مليار دولار بنهاية عام 2020، كمحصلة لارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 1.7 مليار دولار، والدين العام الداخلي بحوالي 1.5 مليار دولار بين العامين المذكورين.

في **المغرب** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 11.7 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 117.9 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 106.2 مليار دولار بنهاية عام 2020، كمحصلة لارتفاع الدين العام الداخلي بحوالي 9.2 مليار دولار، وارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 2.5 مليار دولار أمريكي بين العامين المذكورين.

في **موريتانيا** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 1.1 مليار دولار ليصل إلى حوالي 6.2 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 5.1 مليار دولار بنهاية عام 2020، كمحصلة لارتفاع الدين العام الخارجي بحوالي 1.1 مليار دولار، مُقابل تراجع الدين العام الداخلي بحوالي 18 مليون دولار بين العامين المذكورين.

بالنسبة **للسودان**، سجل إجمالي الدين العام تراجعاً بحوالي 33 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 40.5 مليار دولار بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 73.9 مليار دولار بنهاية عام 2020. جاء ذلك كمحصلة لتراجع رصيد الدين الخارجي بحوالي 30.8 مليار دولار، في ضوء وصول السودان إلى نقطة القرار بإطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، كما تراجع رصيد الدين الداخلي بحوالي 2.6 مليار دولار في عام 2021 متأثراً بتراجع قيمة العملة الوطنية.

فيما يتعلق بنسبة **الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** خلال عام 2021، فقد تراجعت في جميع الدول المتوفرة عنها بيانات باستثناء لبنان.

في السودان تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 21.3 نقطة مئوية لتصل إلى 76.8 في المائة، والمغرب بحوالي 11.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 80.9 في المائة، ومصر بحوالي 9.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 101.2 في المائة، والأردن بحوالي 3.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 104.2 في المائة، وموريتانيا بحوالي 0.6 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 63.3 في المائة، وتونس بحوالي 0.5 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 115.9 في المائة. أما في لبنان، فقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 376.7 في المائة في عام 2020 إلى حوالي 687.2 في المائة في عام 2021، ذلك بسبب ارتفاع مستوى الدين العام، مصحوباً بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، الجدول (5)، والشكل (5).

الشكل (5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2020 - 2021)

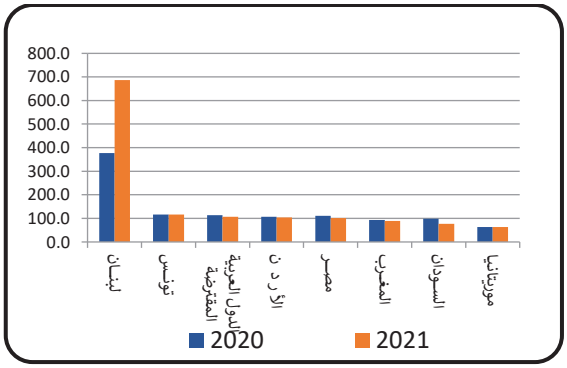

المصدر: جدول (5).

الفصل السابع

التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسوق المال في الدول العربية

نظرة عامة

حافظت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على الموقف التيسيري للسياسة النقدية لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، سواءً من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضةً أو تبني العديد من التدخلات التي من شأنها تيسير النفاذ للتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات والقطاعات ذات الأولوية. وشهد عام 2021 استمرار التنسيق ما بين السياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية بهدف ضمان أوضاع ملائمة للسيولة وحفز النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي. في المجمل، لعبت حزم التحفيز النقدي دوراً مهماً في دعم التعافي الاقتصادي في الدول العربية خلال عامي 2020 و2021 لاسيما في ظل الضغوطات التي واجهت أوضاع المالية العامة في العديد من تلك الدول نتيجة ضيق الحيز المالي. فمن بين إجمالي حزم التحفيز التي تبنتها الحكومات العربية والبالغ قيمتها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية عام 2021، شكّلت حزم التحفيز النقدي نحو 63 في المائة من هذه التدخلات.

اتسم عام 2021 بتزايد مستويات اعتماد المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على عدد من الأدوات غير التقليدية لتعزيز التوجهات التوسعية للسياسة النقدية وكان من أهمها الضمانات لزيادة مستويات الائتمان الممنوح للأفراد والشركات، واستمرار العمل ببرامج تأجيل مدفوعات القروض، وخفض أوزان مخاطر الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار متطلبات بازل لكفاية رأس المال.

ركزت الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية خلال عام 2021 على زيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة، واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية. من جانب آخر، ركزت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهودها الإصلاحية على تطوير السوق المالية وتعزيز سيولتها بهدف تشجيع المستثمرين، ومواصلة العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي وتحقيق التكامل بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية. أولت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أولوية خاصة لتشجيع الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير نُظم المدفوعات بما يواكب التطورات التقنية، وإنشاء إدارات معنية بالتقنيات المالية لدعم تطوير هذا القطاع، فضلاً عن دعم التحول الرقمي بما يشمل عن وضع الأطر التنظيمية اللازمة للسماح بترخيص البنوك الرقمية، وجهود إصدار عملات رقمية، وتقديم الخدمات المصرفية المفتوحة بهدف إيصال الخدمات المالية للعملاء بطريقة مبتكرة لتعزيز الشمول المالي.

على صعيد القطاع المصرفي، ساهم استمرار تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كوفيد-19، في تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسن إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، والقروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في عام 2021، بالمقارنة مع الحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

كما جاء أداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2021 إيجابياً بشكل ملحوظ، بالمقارنة مع عام

2020. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنحو 587.5 مليار دولار. كما سجلت قيمة التداولات ارتفاعاً (للعام الثالث على التوالي) بنحو 21.4 في المائة. على صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بالمقارنة مع عام 2020، كما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الرابع على التوالي. هذا وقد حفل عام 2021 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة.

التطورات النقدية

توجهات السياسة النقدية

يستدل على موقف السياسة النقدية (*Monetary Policy stance*) في الدول العربية بعدد من المؤشرات السعرية والكمية التي تهتم برصد وضعية السياسة النقدية خلال العام. بالرجوع إلى مؤشر التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية للسياسة النقدية يتضح استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في عدد كبير من الدول العربية استناداً إلى ثبات أسعار الفائدة الرسمية في غالبية الدول العربية عند مستويات منخفضة تماشياً مع استقرار أسعار الفائدة الرسمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي في ظل ارتباط عدد من العملات العربية بكل من الدولار واليورو، كما أبقت البنوك المركزية الأخرى التي تقوم بتبني نظم أسعار الصرف المرنة على أسعار الفائدة خلال عام 2021 عند مستوياتها المسجلة في عام 2020 رغم ارتفاع الضغوط التضخمية خلال عام 2021 بفعل نشاط مستويات الطلب الكلي والتحديات التي واجهت سلاسل الإمداد العالمية، حرصاً منها على دعم التعافي الاقتصادي وعدم رغبتها في الانسحاب المبكر من السياسات النقدية التوسعية، الشكل (1).

شكل (1): سعر فائدة السياسة النقدية (2018-2021)

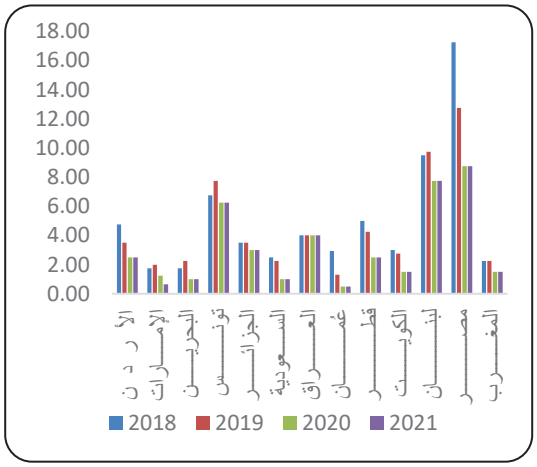

المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

استناداً إلى بعض المؤشرات الكمية التي تعكس وضعية السياسة النقدية، ومن أبرزها مؤشر معامل الاستقرار النقدي[1]، الذي يقارن بين معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، يتضح كذلك استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في كافة الدول العربية خلال عام 2021 -وإن كان بوتيرة أقل من مثيلتها المسجلة في عام 2020- بما عكس حرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تبني كافة التدخلات التي من شأنها تعزيز أوضاع السيولة المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتسريع وتيرة التعافي من جائحة كوفيد-19، حيث نمت معدلات السيولة المحلية بمعدلات تفوق معدلات

[1] يستند هذا المعامل إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي ارفنج فيشر، ويُستخدم في العديد من الدراسات للوقوف على وضعية السياسة النقدية Monetary Policy stance. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة معدل نمو السيولة المحلية على معدل نمو الناتج الحقيقي. تشير قيم المعامل القريبة من الواحد إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي. وتشير القيم الأقل من الواحد إلى سياسات نقدية تقييدية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية، ملحق (1/7) والشكل (2).

شكل (2): معدل نمو السيولة المحلية مقابل معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (2020-2021) (%)

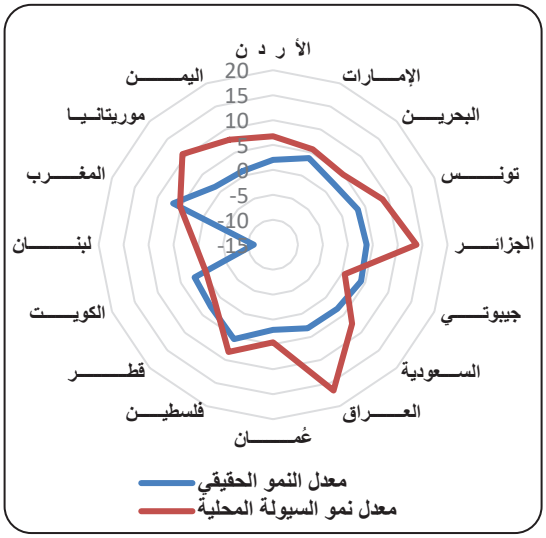

المصدر: الملحق (1/7) والفصل الثاني.

من المتوقع أن تغلب الاتجاهات التقييدية على توجهات السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2022 بما يعكس التحول المتوقع لتوجهات المصارف المركزية الدولية لاحتواء الضغوطات التضخمية، وهو ما سوف ينعكس على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول العربية في ظل تبني عدد منها لأنظمة سعر الصرف الثابت لمقابل الدولار الأمريكي واليورو. كما يتوقع كذلك حدوث تحول مماثل في بعض الدول العربية التي تتبنى نظماً مرنة لأسعار الصرف التي من المتوقع توجهها إلى رفع الفائدة في ظل الارتفاع المُسجل في معدلات التضخم، والضغوطات التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي في العديد من الاقتصادات الناشئة نتيجة الخروج المتوقع لرؤوس الأموال الأجنبية مع بدء رفع الفائدة في الأسواق المتقدمة.

أدوات السياسة النقدية

واصلت البنوك المركزية العربية إدارة السياسة النقدية خلال عام 2021 بما يساعد على دعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 حيث أبقت البنوك المركزية العربية على **أسعار الفائدة الرسمية** عند مستوياتها المنخفضة المسجلة في عام 2020 لتوفير الائتمان الملائم لدعم النشاط الاقتصادي سواءً فيما يتعلق بالدول العربية التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابت أو المرن. وفيما أبقت معظم البنوك المركزية على أسعار الفائدة بدون تغيير في عام 2021، اتجه البنك المركزي التونسي إلى خفض سعر الفائدة الرسمية بنحو نصف نقطة مئوية لتنخفض من 6.75 في عام 2020 إلى 6.25 في المائة في عام 2021 بهدف المزيد من تيسير السياسة النقدية. وفي المجمل، شهدت أسعار الفائدة الرسمية في الدول العربية انخفاضاً خلال عامي 2020 و2021 تراوح ما بين 0.75 نقطة مئوية في المغرب و4.00 نقاط مئوية في مصر.

وفي الوقت الذي استلزمت فيه الأوضاع الاقتصادية الإبقاء على الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية، واجهت البنوك المركزية التي تتبنى سياسة استهداف التضخم لاسيما مصر وتونس ضغوطات ناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 بفعل العديد من العوامل جاء على رأسها الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتقلبات سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى ضغوطات تضخمية محلية ناتجة عن عدد من العوامل من بينها الضغوطات على أسعار صرف العملات المحلية بما شكل تحدياً كبيراً لإدارة السياسة النقدية في هذه البلدان لاسيما في مصر حيث يستهدف البنك المركزي وفق سياسة استهداف التضخم بلوغ معدلات للتضخم تقدر بنحو 7 في المائة ±(2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022.

وبهدف المزيد من تعزيز الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية لدعم التعافي الاقتصادي، قامت بعض البنوك المركزية العربية بخفض **نسبة الاحتياطي الإلزامي**، أو أبقت عليها عند مستويات منخفضة، حيث تم خفض النسبة في البحرين من 5 في المائة إلى 3 في المائة ليستمر العمل بهذه النسبة

خلال الفترة (مارس 2020- يونيو 2022). وأبقت بعض البنوك المركزية على نسبة الاحتياطي الإلزامي عند مستوياتها المنخفضة المسجلة في عام 2020 التي بلغت 5 في المائة في الأردن، و1 في المائة في تونس، وصفر في المائة في المغرب. بينما تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملات الأجنبية إلى 14 في المائة مقابل 15 في المائة عام 2020. فيما واصل البنك المركزي في جيبوتي مساعيه لزيادة فاعلية السياسة النقدية من خلال تطوير أداة نسبة الاحتياطي الإلزامي لضمان إدارة أكثر كفاءة لمستويات السيولة المحلية، بينما قام البنك المركزي العراقي بإعادة نسبة الاحتياطي الالزامي إلى 15 في المائة بدلاً من 13 في المائة على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالدينار العراقي للودائع الحكومية والخاصة، فيما أبقى البنك المركزي في لبنان على نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل الخاضعة للاحتياطي الإلزامي بالليرة عند مستوى 25 بالمائة، و15 بالمائة على التوالي.

واصلت بعض البنوك المركزية في الدول العربية التي تشهد تنامياً لقطاع البنوك المتوافقة مع الشريعة تطوير أدوات للسياسة النقدية أكثر قدرة على إدارة السيولة في تلك البنوك، حيث عمل مصرف البحرين المركزي على تطوير أداة الوعد المنفرد بالصرف التي تعد آلية للوقاية من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الصرف وإدارة السيولة اليومية بطريقة قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية[1].

كما اهتمت المصارف المركزية العربية بالعمل على **تطوير سوق تعاملات ما بين البنوك لضمان الإدارة الكفؤة للسيولة المحلية**، ففي السعودية تم العمل على تطوير المنهجية الحالية لاحتساب أسعار الفائدة المرجعية لأسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك (*SAIBOR*) باستخدام أفضل الممارسات الدولية بهدف الحفاظ على جودة وسلامة أسعار الفائدة المرجعية في المملكة، وجعلها أكثر ديناميكية لتعكس أوضاع السيولة في سوق التمويل بالجملة، كما قام مصرف البحرين المركزي بإطلاق مؤشر جديد لتحديد أسعار الفائدة على الدينار لمعاملات التمويل في سوق ما بين البنوك.

في إطار التحول الدولي نحو أسعار مرجعية للعائد بديلة لسعر الفائدة بين البنوك في لندن (الليبور) الذي توقف العمل به سنة 2022، عمل مصرف البحرين المركزي على دراسة التحول من مؤشر أسعار الفائدة بين البنوك الذي يستند إلى الليبور [2] إلى مؤشر أسعار الفائدة لليلة واحدة على عمليات الإقراض المضمون في الولايات المتحدة الأمريكية (سوفر) (*SOFR*) [3]، كمعيار للمقارنة واحتساب معدلات الفائدة لأدوات السياسة النقدية.

ركز مصرف قطر المركزي على تطوير وتشجيع البنوك على المساهمة بشكل أكبر في عمليات الإقراض في سوق ما بين البنوك لزيادة مستويات كفاءة عمليات إدارة السيولة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي وانتقال أفضل لأثر التغيرات في توجهات السياسة النقدية.

عكست تطورات أسعار الفائدة في أسواق تعاملات ما بين البنوك توجهات السياسة النقدية خلال عام 2021، حيث سجل متوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة، انخفاضاً في عُمان ليصل إلى 0.391 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة مع 0.610 في المائة في شهر يناير من عام 2021، بما يعكس قرارات خفض أسعار الفائدة الرسمية التي تبناها البنك المركزي تماشياً مع قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 2021. كما انخفض متوسط سعر فائدة

[1] تم تطوير هذه الأداة استناداً إلى المعيار الخاص لأداة الوعد المنفرد بالصرف من قبل السوق المالية الإسلامية الدولية (*IIFM*) والرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات (*ISDA*)، حيث تعتبر إضافة لأدوات التحوط المتوفرة في قطاع الصيرفة المتوافقة مع الشريعة.

[2] LIBOR: London Interbank offered rates

[3] SOFR: The Secured Overnight Financing Rate

تعاملات سوق ما بين البنوك (الانتربنك) في الأردن بواقع 0.05 نقطة مئوية في عام 2021 في ظل قيام البنك المركزي بتثبيت سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 2 في المائة في عام 2021 وثبات سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع عند مستوى 5 بالمائة، كما انخفض متوسط سعر فائدة تعاملات سوق ما بين البنوك في تونس من 6.86 في المائة إلى 6.24 في المائة، على ضوء توجه البنك المركزي التونسي إلى خفض سعر فائدة السياسة النقدية إلى 6.25 في المائة عام 2021، مقارنة بنحو 6.75 في المائة في مارس 2020.

حرصت البنوك المركزية العربية على تنشيط **عمليات السوق المفتوحة** وتعزيز دورها في توفير السيولة اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي وعلى إطالة آجال تسهيلات إعادة التمويل، حيث تم في الجزائر على سبيل المثال زيادة حدود إعادة التمويل للأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول، وتمديد فترة إعادة التمويل من سبعة أيام إلى شهر واحد، وتلبية كافة طلبات إعادة التمويل المصرفي.

تشهد بعض البنوك المركزية في الدول العربية التي تواجه أوضاعاً داخلية غير مواتية للنمو الاقتصادي، تحديات على صعيد إدارة السياسة النقدية في عام 2021. في السودان، وفي ظل ما نتج عن الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية من ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 359.1 في المائة، واجهت صياغة السياسة النقدية تحدياتٍ كبيرةٍ. على الرغم من ذلك، تحرص الحكومة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي من أهمها المحافظة على إصلاح سعر الصرف، وتحييد الآثار الناتجة عنها كواحدة من أهم الأولويات، بالإضافة إلى احتواء التضخم في ظل الضغوطات التضخمية التي يفرضها ارتفاع مستويات عجز الموازنة العامة في ظل تحديات كبيرة تواجه تلك الإصلاحات استناداً إلى الأوضاع الداخلية.

كما واصلت بعض البنوك المركزية جهودها للتغلب على طبيعة التحديات ذات الصلة بالخصائص الهيكلية لاقتصاداتها، فعلى سبيل المثال يهدف البنك المركزي الموريتاني إلى استقرار المستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة في تداول الأموال خارج القنوات الرسمية. بالتالي ركز مساعيه في عام 2021 على الحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

من جانب آخر، واصلت البنوك المركزية العربية تبني عدد من **أدوات السياسة النقدية غير التقليدية** لدعم التعافي الاقتصادي في عام 2021 لتوفير الائتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم التعافي الشامل والمستدام بما ساهم في دعم السيولة في تعزيز قدرة القطاع الخاص والقطاع المالي على مواجهة الاثار المالية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتعزيز مرحلة التعافي الاقتصادي خلال العامين الماضيين. ففي السعودية، تم تمديد بعض البرامج التحفيزية لدعم القطاع الخاص، ومنها برنامج التمويل المضمون لمدة عام إضافي، حتى 14 مارس 2023. كذلك أعلن البنك المركزي عن تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى 31 مارس 2022. الجدير بالذكر، أن عدد العقود المستفيدة من برنامج تأجيل الدفعات منذ انطلاقه في 14 مارس 2020 تجاوز 107 ألف عقد، فيما بلغت قيمة الدفعات المؤجلة لتلك العقود نحو 181 مليار ريال[1]. في حين تجاوز عدد العقود المستفيدة من برنامج التمويل المضمون منذ انطلاقه في 14 مارس 2020 حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 13 ألف عقد، بقيمة تمويل إجمالية تجاوزت 11 مليار ريال [2].

[1] حتى نهاية ديسمبر 2021.

[2] حتى نهاية سبتمبر 2021.

واصل بنك الجزائر تأجيل المواعيد النهائية لدفع مدفوعات القروض المستحقة وإعادة جدولة المستحقات (بدون تخفيض تصنيف العملاء) مع ضمان استمرار التمويل للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة. إضافة إلى العمل على ادخال الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى القنوات الرسمية عن طريق إطلاق نوافذ الصيرفة المتوافقة مع الشريعة في البنوك.

واتجه عدد من البنوك المركزية العربية إلى دعم التمويل المستدام كآلية مساندة للتعافي الاقتصادي، حيث لجأ البنك المركزي الأردني إلى التحضير للبدء بإعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز التمويل الأخضر في المملكة بالتشارك مع القطاع المصرفي والمالي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، ويأتي ذلك تعزيزاً للجهود الوطنية الساعية إلى مواجهة مخاطر التغير المناخي. كما ركز مصرف قطر المركزي على دعم التمويل المستدام في ظل اهتمام القطاع المصرفي القطري بالمساهمة في تقليل حدة التغيرات المناخية، من خلال اتجاه البنوك القطرية نحو إصدار السندات الخضراء، وتبني مبادرات التمويل المستدام.

في العراق، قام البنك المركزي بطرح عدد من المبادرات لدعم التمويل المقدم من المصارف التجارية وصلت قيمتها إلى حوالي 9 تريليون دينار عراقي، تركزت أغلبها في قطاع الإسكان والقطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) وبمعدلات فائدة منخفضة، بما يشمل إصدار منتجات مالية تقليدية ومتوافقة مع الشريعة بآجال متنوعة وأسعار فائدة محددة بهدف إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، وتخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي. كما واصل البنك المركزي المصري مبادرات تشجيع مستويات الائتمان الممنوح من خلال خفض تكلفة الاقراض الموجه للقطاعات ذات الأولوية ومن بينها قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وتقديم الضمانات الداعمة للمزيد من الائتمان الموجه لهذه القطاعات، إلى جانب العمل على تنفيذ المبادرة الرئاسية الهادفة إلى رفع مستويات الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليشكل نحو 25 في المائة من محفظة التسهيلات المصرفية من خلال خفض أوزان المخاطر على القروض الموجهة للقطاع في إطار بازل لكفاية رأس المال.

من جانب آخر، ركز عدد من البنوك المركزية العربية على تطوير استراتيجيات للشمول المالي لدعم النمو والتعافي الاقتصادي، حيث تم في الأردن على سبيل المثال تطوير استراتيجية وطنية جديدة للشمول المالي للأعوام (2023-2025)، لتكون بمثابة خارطة طريق نحو تعزيز الشمول المالي لجميع السكان، وركز بنك المغرب على مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتعزيز الوصول إلى التمويل لكافة الفئات المجتمعية.

التنسيق ما بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية

واصلت البنوك المركزية العام خلال عام 2021 جهودها للمزيد من التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية من جهة، والتنسيق مع السياسة المالية من جهة أخرى بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم التعافي الاقتصادي من خلال التنسيق بين اللجان المعنية باتخاذ قرارات السياسة النقدية ولجان الاستقرار المالي. في ظل التداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية، قامت السلطات الرقابية في البنوك المركزية العربية بتفعيل كافة أدوات السياسات النقدية والاحترازية الكلية وكذلك التنسيق الفعال بينهما بغية تحصين القطاع المالي وحمايته من تداعيات هذه الأزمة. في هذا السياق، شهد عام 2021 تكثيف التنسيق الدوري بين اللجان النقدية والمالية، ولجان الاستقرار المالي لتوسيع حيز السياسات المتاح لدعم التعافي ومراقبة المخاطر الكلية.

تجدر الإشارة إلى الدور المهم الذي لعبته السياسات الاحترازية الكلية خلال أزمة جائحة كوفيد-19، حيث كان القطاع المصرفي العربي في وضع مريح نسبياً قبل الجائحة نظراً للمستويات العالية لرأس المال والسيولة، التي كانت انعكاساً للتقدم الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي في تعزيز المعايير التنظيمية للبنوك في ظل حرص البنوك المركزية العربية على تطبيق إصلاحات بازل III، ومساهمة السياسات الاحترازية الكلية في تعزيز متانة القطاع المالي في الدول العربية وتمكينه من القيام بدوره في دعم الاقتصاد، الإطار (1).

إصلاحات أسواق الصرف

انصب جانب من جهود البنوك المركزية العربية خلال العام 2021 على إصلاح أسواق الصرف الأجنبي والقضاء على الاختلالات التي تواجهها وتوحيد أسعار الصرف والقضاء على الأسواق الموازية للصرف. ففي العراق، ركز البنك المركزي على تنفيذ سياسة نقدية قائمة على تكامل إشارتي (سعر الفائدة، وسعر الصرف) بغرض تحقيق الاستقرار في السوق النقدي عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي، حيث يعتبر استقرار السوق النقدي المدخل الرئيس للسيطرة على معدلات التضخم. إلى جانب دعم قيمة العملة الوطنية من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بهدف تقليص الفجوة بين السعر الموازي والرسمي من أجل ضمان استقرار الأسعار في ظل تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتطبيق الإصلاحات المتضمنة في "الورقة البيضاء". ومن المتوقع أن يحافظ الدينار العراقي على سعره في حدود 1470 دينار مقابل الدولار لفترة تصل إلى أكثر من سنتين.

من جهة أخرى، ولخفض المخاطر الناتجة عن التضخم المستورد، أصدر البنك المركزي التونسي في شهر مايو 2021 تعليمات للبنوك تنظم استعمال أدوات التغطية طويلة المدى ضد مخاطر الصرف، وارتفاع أسعار المواد الأساسية بما يُمكن المتعاملين الاقتصاديين وخاصة في أسواق المواد الأساسية من تحديد أسعار المشتريات عند مستويات معقولة. كما قام بإعادة صياغة النصوص القانونية لسوق الصرف الأجنبي لتكون مواكبةً لتطورات الأسواق العالمية ودعم المكتسبات التي تحققت في موجة الإصلاحات السابقة. تهدف التعليمات الجديدة إلى تطوير الأدوات المشتقة طويلة المدى لتغطية مخاطر الصرف والفائدة كعقود مبادلة أسعار الفائدة والعملات. وذلك إضافة إلى الأدوات المشتقة قصيرة الأجل. يعتبر تطوير أدوات التحوط المشار إليها ضرورة لتطوير السوق المالية التونسية، بهدف تحرير أكبر للعلاقات المالية مع الخارج، وتوفير مجموعة من الأدوات المختلفة للفاعلين الاقتصاديين تخول لهم التعامل مع الأسواق المالية الدولية بأمان.

كما واصل بنك المغرب تبني إصلاحات نظام سعر الصرف ساهمت في التحسن الملحوظ لقيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي واليورو حيث ارتفعت قيمة الدرهم المغربي في مقابل العملتين في عام 2021 بواقع 5.4 في المائة، و0.8 في المائة على التوالي. من المتوقع أن يشهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضاً خلال عامي 2022 و2023 نظراً للانخفاض المتوقع لقيمة الدرهم الأسمية وكذلك لاستقرار معدل التضخم المحلي عند مستويات منخفضة، مقارنةً بمستويات التضخم لدي اهم الشركاء والمنافسين التجاريين.

التحول الرقمي

اتسم عام 2021 بتزايد ملموس في مستويات اهتمام عدد من البنوك المركزية في دراسة فرص الاستفادة من التحول الرقمي سواءً فيما يتعلق بتأسيس البيئات الرقابية الاختبارية لتنظيم قطاع التقنيات المالية الحديثة، أو ترخيص البنوك الرقمية، أو فيما يتعلق بمواصلة الجهود لدراسة إصدار عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية العربية، الإطار (2).

واصل البنك المركزي الأردني جهوده للعمل على تنظيم البنوك الرقمية المتكاملة في المملكة، ووضع الإطار التنظيمي اللازم للسماح بترخيصها، للمساهمة في دعم وتيرة وتطور القطاع المصرفي الأردني، ومواكبته للتطورات الحاصلة على نحو مستدام بالتوازي مع تلبية احتياجات ورغبات الجمهور بمختلف فئاته بعدالة وكفاءة تعزيزاً للشمول المالي. ويسعى البنك حالياً إلى وضع إطار تنظيمي خاص بالخدمات المصرفية المفتوحة، بهدف إيصال الخدمات المالية والمصرفية للعملاء بطريقة مبتكرة من خلال التطبيقات الحديثة كالهاتف النقال ومنصات الانترنت بطريقة موحدة تراعي أحكام السرية المصرفية.

كما عمل مصرف البحرين المركزي على عدد من الأولويات أبرزها، التركيز على تجربة الدينار الرقمي كوسيلة دفع رقمية بديلة وليست كأداة للسياسة النقدية، وسيحدد مصرف البحرين المركزي حجم الإصدار المقبل من العملة الرقمية (CBDC) بنفس الطريقة المتبعة حالياً في إصدار النقد التقليدي. في هذا الصدد، بدأ المصرف في دراسة تجربة إصدار العملة الرقمية التي من المتوقع أن تعزز القدرة على تنفيذ سياسة نقدية أكثر استهدافاً، لأنها ستسمح بتتبع كيفية إنفاق الأموال في الاقتصاد. يتحوط المصرف ضد أية آثار مستقبلية عند إطلاق العملة الرقمية مثل الأثر على القاعدة النقدية، باستخدام أدوات للتحكم فيها مثل تحديد الحد الأقصى للمعاملات التي تتم من خلال العملة الرقمية، أو تحديد مقدار حيازة العملة في المحفظة الرقمية. كما عمل البنك المركزي الكويتي على مواصلة العمل على وضع الأطر الفنية والتشغيلية والتنظيمية اللازمة لتأسيس بنوك رقمية في الكويت، بما يفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية، وذلك بما يتوافق مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي. إلى جانب التركيز على البيئة التنظيمية والتشغيلية للتقنيات المالية الحديثة (*Fintech*) بهدف تحسين وتطوير الأنشطة المالية، بما في ذلك استحداث منتجات وخدمات ونماذج أعمال متطورة في مجال صناعة الخدمات المالية.

السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

السيولة المحلية

سجل **معدل نمو السيولة** على مستوى الدول العربية انخفاضاً من 11.72 في المائة في عام 2020 إلى نحو 8.71 في المائة في عام 2021. يأتي ذلك كمحصلة لانخفاض مستويات التوسع في السيولة المحلية في إحدى عشرة دولة عربية مقارنة بمثيلاتها المسجلة في عام 2020، فيما زادت مستويات التوسع النقدي في ست دول عربية أخرى مقارنة بمعدلات نمو السيولة المسجلة في عام 2020. وكانت ليبيا والكويت الاستثنائين الوحيدين بين الدول العربية، حيث سجلت مستويات السيولة المحلية بهما انكماشاً بنسبة 19.9 و0.46 في المائة على التوالي خلال عام 2021.

سجلت **السيولة المحلية** ارتفاعاً في ست دول عربية على وجه الخصوص بنسب تراوحت بين 1 و64 في المائة بما يشمل كل من الأردن والإمارات والجزائر والسودان والعراق والبنان. أما بالمقارنة مع معدلات نمو السيولة المسجلة في عام 2020، سُجل أعلى معدل نمو في السيولة المحلية في السودان مع ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية بها بنحو 64 نقطة مئوية في عام 2021 ليصل إلى 153.2 في المائة مقابل معدل نمو بقيمة 88.8 في المائة في عام 2020 في ظل الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يشهدها السودان والتي أدت إلى زيادة قياسية في معدلات نمو السيولة المحلية يُعزى جانب منها إلى الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة.

في المقابل، انخفض **معدل نمو السيولة** المسجل عام 2021 مقارنة بالمستوى السابق عليه في اثنتي عشرة دولة عربية. في هذا الإطار سجل معدل نمو السيولة المحلية انخفاضاً كبيراً في جيبوتي مع

تراجعه من 22.38 في المائة في عام 2020 إلى 0.53 في المائة في عام 2021 عاكساً الإصلاحات التي تبنتها الدولة لاحتواء الزيادة في مستويات السيولة المحلية من خلال العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية. في المقابل، سجلت السيولة المحلية انكماشاً كبيراً في ليبيا بنسبة بلغت 19.85 في المائة بما يعكس الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الليبي، في حين شهدت مستويات السيولة المحلية تراجعاً طفيفاً في الكويت بنسبة 0.46 في المائة، الملحق (1/7) والشكل (3).

شكل (3): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2020-2021)

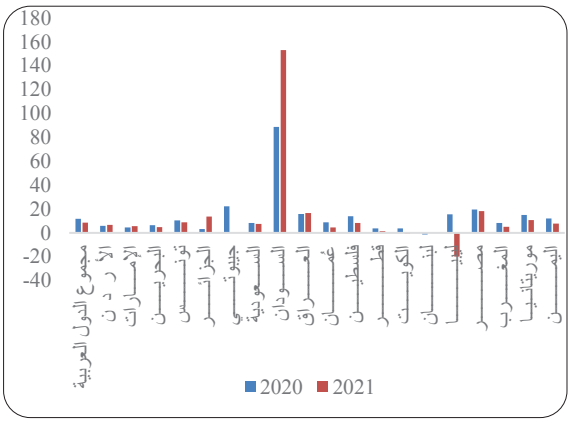

المصدر: الملحق (1/7). بيانات السعودية والمغرب تمثل M3 .

مكونات السيولة المحلية

تشير البيانات المتعلقة بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 إلى ارتفاع طفيف للأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود (الودائع غير الجارية، والودائع الآجلة والودائع بالعملات الأجنبية)، لتصل إلى مستوى 47.13 في المائة من إجمالي الكتلة النقدية على مستوى الدول العربية في عام 2021، مقابل 47.04 في المائة في عام 2020. فيما مثلت كتلة النقود نحو 52.24 في المائة في عام 2021، مقابل 52.3 في المائة في عام 2020.

على مستوى الدول العربية فرادى، يُلاحظ استمرار الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة أشباه النقود في بعض الدول العربية التي تتسم بتطور القطاع المالي وتطور وسائل الدفع بشكل ملحوظ مثل الأردن، والبحرين، وعُمان، والكويت، وقطر، ولبنان، ومصر حيث تساهم أشباه النقود في هذه الدول بنسب تتراوح ما بين 67 في المائة في الأردن و76 في المائة في مصر من مكونات السيولة المحلية. في المقابل يُشار إلى الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة النقود في سبع دول عربية بما يشمل الجزائر، والسعودية، والعراق، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن حيث تمثل ما يتراوح بين 61.57 في المائة في اليمن، 96.74 في المائة في ليبيا، الملحق (2/7).

العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

صافي الموجودات الأجنبية

كان للتغيرات في **صافي الأصول الأجنبية** أثر توسعي ملموس على معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2021 بواقع 5.3 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة انكماشية بلغت 3.1 نقطة مئوية خلال عام 2020 عاكساً تحسن الأوضاع الخارجية لعدد من الدول العربية في ظل تعافي الطلب الكلي والتحسن الاقتصادي في الدول المُصدرة للسلع الأساسية.

سجل صافي الموجودات الأجنبية ارتفاعاً في اثنتي عشرة دولة عربية تصدرتها السودان بارتفاع بلغت نسبته 447.8 في المائة مقارنة بالمستويات المُسجلة في عام 2020 في ظل التمويلات بالنقد الأجنبي التي حصلت عليها الدولة من الدائنين الدوليين.

في المقابل، شهد صافي الموجودات الأجنبية تراجعاً في سبع دول عربية. سجلت مصر أعلى معدل تراجع لصافي الموجودات الأجنبية خلال عام 2021 حيث انخفض بنسبة 86.04 في المائة بما يعكس انخفاض الموجودات الأجنبية بالخارج أو الارتفاع الكبير للموجودات الأجنبية المملوكة لغير المقيمين بالداخل أو الأمرين معاً (3/7).

أما من حيث تأثير صافي الموجودات الأجنبية على مستويات السيولة المحلية، فقد كان له أثر توسعي على معدل نمو السيولة المحلية (مساهمة إيجابية) في اثنتي عشرة دولة عربية. سجل صافي الموجودات الأجنبية أعلى تأثير توسعي له في ليبيا والسودان، حيث ساهم بنحو 194.2 و149.8 نقطة مئوية من مجمل معدل تغير السيولة المحلية المُسجل عام 2021، البالغ -19.85 في المائة في ليبيا)، و153 في المائة في السودان، الملحق (4/7).

في المقابل، كان لصافي الموجودات الأجنبية تأثيرٌ انكماشي على معدل نمو السيولة المحلية (مساهمة سلبية) في سبع دول عربية. سُجلت أعلى مساهمة سلبية لصافي الموجودات الأجنبية في قطر وبلغت 10.4 نقطة مئوية، فيما خففت المساهمة الإيجابية لصافي الائتمان المحلي بنحو 18.1 نقطة مئوية من التأثير الانكماشي لصافي الموجودات الأجنبية على معدل نمو السيولة البالغ كمحصلة نحو 1.44 في المائة عام 2021، الملحق (4/7).

صافي الائتمان المحلي

شهد **صافي الائتمان** ارتفاعاً في غالبية الدول العربية خلال عام 2021، وهو ما يرجع إلى تواصل الزيادة في مستويات الائتمان الممنوح للحكومات العربية لدعم التعافي الاقتصادي وتمويل العجوزات في الموازنات العامة، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات خلال عام 2020.

سجل صافي الائتمان المحلي أثراً توسعياً على معدل نمو السيولة المحلية في خمسة عشرة دولة عربية، جاء على رأسها كل من السودان، وقطر، والسعودية، ومصر، بمعدل نمو لصافي الائتمان المحلي خلال العام بلغ 97.1 و18.7 و15.4 و14.7 نقطة مئوية على التوالي بما يعكس النمو الكبير للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في هذه الدول.

في المقابل، كان لصافي الائتمان المحلي أثر انكماشي على نمو السيولة المحلية في ثلاث دول عربية فقط وهي ليبيا، ولبنان، والإمارات. سُجل أعلى أثر انكماشي في لبنان، حيث كان لصافي الائتمان المحلي مساهمة سلبية في معدل نمو السيولة المحلية بلغت 77 نقطة مئوية في ظل الأوضاع الاستثنائية التي شهدها الاقتصاد اللبناني خلال العام، الملحق (4/7).

صافي البنود الأخرى

استمرت الآثار الانكماشية لهذا البند في ثمان دول عربية خلال عام 2021، فيما كان لصافي تحركات هذا البند آثاراً توسعية على السيولة المحلية في إحدى عشرة دول عربية، فيما بقيت الاثار المحايدة لهذا البند في ثلاث دول عربية. تجدر الإشارة إلى أن هذا البند يتضمن جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية. يشمل ذلك رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم الأخرى غير المصنفة والحسابات المعلقة والحسابات تحت التسوية وتعديلات التقييم، الملحق (4/7) والشكل (4).

الشكل (4): مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2017-2021) (نقطة مئوية)

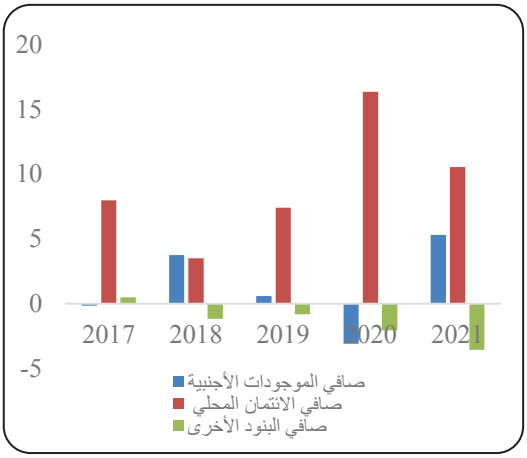

المصدر: الملحق (4/7).

إطار (1): الدروس المستفادة فيما يتعلق بإدارة جائحة كوفيد-19 على صعيد دور السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية [1]

شكلت جائحة كوفيد-19 صدمةً قويةً للاقتصاد العالمي، وألقت بظلالها على معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، كما أثّرت على سلوك المستهلكين والمنتجين والمستثمرين، ومن المستبعد أن تختفي هذه الآثار بسرعة خاصة مع وجود مخاوف من تكرر أو ظهور نفس الآفات والجوائح في المستقبل. مما لا شك فيه أن تدابير دعم التعافي الاقتصادي ومواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 قد تباينت من دولة عربية إلى أخرى. وفي المجمل لعبت حزم التحفيز النقدي دوراً مهماً في دعم التعافي الاقتصادي في الدول العربية خلال عامي 2020 و2021 لاسيما في ظل الضغوطات التي تواجه أوضاع المالية العامة في العديد من تلك الدول نتيجة ضيق الحيز المالي. فمن بين إجمالي حزم التحفيز البالغ قيمتها 341.5 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية عام 2021 مثلت حزم التحفيز النقدي نحو 63 في المائة من هذه التدخلات.

في هذا الإطار، لعبت التدخلات الاستباقية، وحزم التعافي التي تبنتها الحكومات العربية دوراً مهماً في تخفيف حدة الانكماش الاقتصادي في عدد من الدول والتقليل من الأثر السلبي للجائحة على المستوى المعيشي. بعد مرور ما يقرب من عامين على هذه الجائحة، يُمكن استخلاص أبرز الدروس المستفادة لا سيما على صعيد السياسات النقدية والاحترازية الكلية على النحو التالي:

1) **الدور المهم للسياستين النقدية والاحترازية في التحييد الجزئي لأثر الصدمات الاقتصادية وتعزيز مستويات التعافي الاقتصادي**، حيث تم الاستفادة من تفعيل أدوات هاتين السياستين بشكل فعال واستباقي بالاستفادة من متانة القطاع المالي في عدد من الدول العربية نظراً للمستويات المرتفعة لرأس المال والسيولة والتي كانت انعكاساً للتقدم الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي في تعزيز المعايير التنظيمية للبنوك خلال فترة ما قبل الجائحة التي ساهمت في تعزيز قدرة القطاع المالي واستمرار قيامه بدوره في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. وأظهرت الجائحة أهمية التدخل التنظيمي من قبل السلطات الرقابية في التخفيف من آثار الأزمة على قطاعات اقتصادية معينة من خلال استخدام أدوات السياسة التحوطية الكلية والجزئية.

2) أهمية الاستمرار في عملية تطوير القطاع المصرفي والسعي بخطوات جادة لتعزيز رصانة هذا القطاع وتعميق متانته المالية من خلال استكمال العمل بالإطار الكامل لإصلاحات بازل III، وانطلاقا من مبدأ أن المصارف تعد شريكاً رئيساً في عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يستلزم أهمية السعي نحو إعادة بناء الهوامش الوقائية للسيولة ورأس المال التي تم اللجوء إليها كلياً أو جزئياً لمواجهة الأزمة، ومضي الدول العربية قدماً في استكمال تطبيق متطلبات بازل III وفق البرنامج الزمني الموضوع لتنفيذ هذه الإصلاحات والذي يأخذ بعين الاعتبارات التحديات التي تواجه القطاع المصرفي نتيجة لجائحة كوفيد-19.

3) أهمية تفعيل دور الأدوات التي تساهم في تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي مثل ضمانات الإقراض للقطاعات ذات الأولوية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تلك الأدوات التي لعبت دوراً مهماً في تجاوز جانب من التداعيات الناتجة عن الجائحة.

4) **أهمية الاستمرار في إنجاز اختبارات الضغط الكلية والقطاعية**، حيث مكنت تلك الاختبارات الهيئات الرقابية بشكل متواصل من قياس مدى تأثّر متانة البنوك بالصدمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من تداعياتها، إضافة إلى أهمية إعادة جدولة الديون المتعثرة ودراسة إمكانية تطهير محفظة القروض البنكية.

[1] المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية العربية، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، أبريل.

إطار (2): توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية

في إطار اهتمام العديد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بفرص الاستفادة من إصدار عملات رقمية، أصدر صندوق النقد العربي دراسة لاستشراف توجهات البنوك المركزية في هذا الإطار استناداً إلى استبيان تم استيفائه من قبل 17 بنكاً مركزياً عربياً ويتطرق إلى العديد من الجوانب ذات العلاقة بهذه العملات. تكمن أهمية الدراسة في كونها توفر أساساً للرصد الدوري لمستوى تقدم عمليات إصدار مثل هذه العملات في الدول العربية، ودوافع البنوك المركزية العربية من إصدارها، وأبرز التحديات التي تواجهها في هذا الإطار، بالتالي إمكانية تتبع جهود الدول العربية في هذا الإطار عبر الزمن، ومقاربتها كذلك مع مثيلاتها من البنوك المركزية الدولية سواءً المتقدمة منها أو النامية.

أشارت الدراسة إلى أن المصارف المركزية العربية كغيرها من المصارف المركزية الدولية، تهتم باستكشاف فرص الاستفادة من قيامها بإصدار عملات رقمية، حيث تدرس حالياً 76 في المائة من المصارف المركزية العربية فرص إصدار عملات رقمية. من بين هذه المصارف هناك ثلاثة منها مشاركة في تجارب قائمة لإصدار هذه العملات، فيما لا تزال غالبية المصارف المركزية العربية في مرحلة البحث والتطوير وإثبات المفهوم لفرص إصدار مثل هذه العملات. من حيث المدى الزمني، من المتوقع نجاح مصرفان عربيان في إصدار مثل هذه العملة خلال السنوات الثلاث القادمة، فيما يتوقع 60 في المائة من المصارف المركزية العربية أن تتمكن خلال فترة تتراوح ما بين أربع إلى ست سنوات من إصدار عملة رقمية، بينما يمتد الأجل المتوقع لإصدار مثل هذه العملات في 29 في المائة من هذه المصارف إلى فترة تتراوح ما بين سبع إلى عشرة سنوات. أما من حيث أنواع العملات الرقمية التي تهتم المصارف المركزية العربية بإصدارها، فلا تزال 69 في المائة من المصارف المركزية العربية في طور تحديد نوع العملة المزمع إصدارها، في حين ينخرط 25 في المائة منها بين مشروعات/دراسات لإصدار أكثر من نوع من أنواع العملات الرقمية.

من جانب آخر، اهتمت الدراسة كذلك بالوقوف على دوافع المصارف المركزية العربية من إصدار عملات رقمية، حيث تختلف الدوافع ما بين دول العالم بحسب العديد من العوامل لاسيما ما بين الدول المتقدمة والنامية وكذلك بحسب مستوى كفاءة نظم الدفع وإدارة السياسة النقدية ومستويات الشمول المالي وكذلك من حيث أولوياتها فيما يتعلق بالتوافق مع المتطلبات التنظيمية الدولية. في هذا الإطار، جاءت اعتبارات زيادة مستويات الشمول المالي على رأس أولويات الدول العربية من إصدار عملات رقمية في مجال مدفوعات التجزئة (Retail CBDC) بنسبة بلغت 69 في المائة، يليها اعتبارات زيادة كفاءة نظم الدفع المحلية (63 في المائة)، وهو ما يتوافق مع الدوافع المثيلة المسجلة لدى عدد من الدول النامية الأخرى بحسب الاتجاهات التي قام بنك التسويات الدولية برصدها في عام 2021. في المقابل، جاءت اعتبارات تسهيل عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على رأس أولويات غالبية المصارف المركزية العربية من إصدار العملات الرقمية في مجال مدفوعات الجملة (Wholesale CBDC) بنسبة 56 في المائة. يأتي لاحقاً دافع تحسين كفاءة إدارة السياسة النقدية (50 في المائة من المصارف المركزية)، لاسيما في ضوء الدور المتوقع للعملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية حول العالم في زيادة كفاءة أنظمة مدفوعات سوق تعاملات ما بين المصارف بالاستناد إلى تقنية السجلات الموزعة.

لا يزال الطريق نحو إصدار عملات رقمية طويلاً بالنسبة لغالبية المصارف المركزية العربية، حيث تواجه العديد من التحديات في هذا الإطار، يأتي على رأسها طبيعة الأطر القانونية والتنظيمية القائمة، واعتبارات حوكمة إصدار العملات الرقمية، وتوفر الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى بعض التحديات التقنية بما يشمل توفير بعض المتطلبات الرئيسة لإنجاح مثل هذا الإصدار، وطبيعة البنية الأساسية التشاركية اللازمة لإصدار مثل هذه العملات، إضافة إلى اعتبارات القدرة على ضمان قابلية التشغيل البيني ما بين أنظمة المدفوعات القائمة، وتحديد أدوار كل من المصارف المركزية والقطاع الخاص عبر كامل حلقات إصدار وتوزيع العملات الرقمية. في ضوء ما سبق خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات لعل من أبرزها أهمية تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية على صعيد استكشاف مدى إمكانية إصدار عملات رقمية من خلال الدخول في شراكات إقليمية ودولية بهدف تبادل الخبرات والتجارب وتنفيذ عدد من المشروعات التجريبية في هذا الإطار. علاوة على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح عمليات إصدار مثل هذه العملات بما يشمل الإطار القانوني والتنظيمي الداعم لإصدارها، وضمان حماية البيانات وأمن الفضاء الإلكتروني، ووجود أطر لحوكمة عمليات إصدار العملات الرقمية من قبل المصارف المركزية، إضافة إلى تكوين شراكات ناجحة مع شركات التقنية، ودعم قدرات العاملين في المصارف المركزية العربية في كافة المجالات ذات الصلة بإصدار العملات الرقمية.

شكل (5): مدى انخراط المصارف المركزية العربية في مشروعات لإصدار عملات رقمية

(عدد البنوك المركزية)

هل البنك المركزي مشارك أو يدرس فرص إصدار عملة رقمية؟

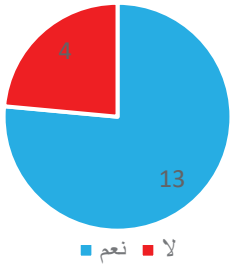

برجاء تحديد المرحلة الحالية للبنوك المهتمة باستكشاف فرص الإصدار؟

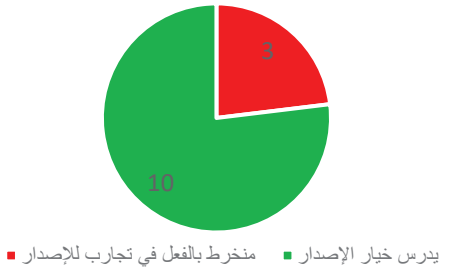

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان حول متطلبات إصدار العملات الرقمية وتداعياتها على النظام المالي والمصرفي ونظم الدفع"، أغسطس.

التطورات المصرفية

تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام الماضي، حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار الأمريكي.

من جانب آخر، استمرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2021 بتحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي. كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بإدارة مخاطر الأمن السيبراني، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة في ظل استمرار العمل "عن بُعد" للمؤسسات المالية والمصرفية، والتوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة وانتشار الهجمات الإلكترونية، إلى جانب القيام بتخفيف معظم الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. كما اهتمت السلطات الرقابية بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، إضافةً إلى الاهتمام بمراجعة وتفعيل وتقييم خطط استمرارية الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية.

تطور الودائع المصرفية

سجلت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة، نمواً خلال عام 2021، ولكن بوتيرة تقل عن تلك المحققة في العام الماضي، حيث تظهر البيانات، من واقع الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار الأمريكي لتبلغ نحو 2412.6 مليار دولار أمريكي بنهاية 2021، محققةً نمواً بنحو 4.7 في المائة مقارنة مع نسبة نمو بلغت 7.1 في المائة في العام 2020.

هذا وقد سجلت الودائع المصرفية (بالعملات الوطنية)، ارتفاعاً لدى المصارف في جميع الدول العربية، باستثناء المصارف في الكويت ولبنان وليبيا. سجل حجم الودائع المصرفية بالعملات المحلية أعلى ارتفاع في المصارف في السودان وبنسبة 213.6 في المائة، وقد ساهم في هذا التحسن، تنفيذ القرار القاضي برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، الأمر الذي عزز الثقة في الاقتصاد، وأتاح للبنوك السودانية التعامل مع المصارف العالمية، وساهم في تنشيط الحركة التجارية، وسهّل التحويلات من وإلى السودان عبر القنوات الرسمية الأمر الذي ساهم في دمج اقتصاد السودان مع العالم الخارجي، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي السوداني، والتوسع في استخدام التقنيات المالية في العمليات المصرفية. وارتفعت الودائع المصرفية في المصارف في مصر والجزائر والعراق وفلسطين بنسب 24.0 و17.5 و13.2 و12.4 في المائة على الترتيب. كما ارتفعت الودائع المصرفية بالعملات المحلية في كل من تونس والسعودية والأردن وعمان والمغرب والإمارات بنسب تراوحت بين 5.0 في المائة و10.0 في المائة خلال عام 2021. كما سجلت المصارف في كل من جيبوتي وعُمان وقطر وموريتانيا واليمن معدلات نمو في الودائع المصرفية بنسب لم تتجاوز 5.0 في المائة في العام 2021، الملحق (6/7).

أما بخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية، فقد استأثرت الودائع (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2021، شكلت ما نسبته 23.4 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 19.9 في المائة من إجمالي الودائع، ثم مصارف مصر بنحو 17.1 في المائة.

على صعيد نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة،

انخفضت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 83.7 في المائة بنهاية 2021 مقارنة مع 90.9 في المائة للعام 2020. ويعزى ذلك إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية معدل نمو قريب من نسبة 14.0 في المائة، والذي يفوق نسبة تحسن الودائع الإجمالية البالغة 4.7 في المائة. وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تظهر البيانات أن نسبة الودائع المصرفية مقومة بالعملة المحلية ومنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، سجلت أعلاها في لبنان وبنحو 1067 في المائة، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انكماش الناتج المحلي في لبنان بنحو 45.0 في المائة. كما تراوحت هذه النسبة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وقطر ومصر بين حوالي 101.3 في المائة و113.9 في المائة خلال عام 2021. وسجلت هذه النسبة مستويات بين (50 و100) في المائة لدى تونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وعُمان والكويت والمغرب. في المقابل، بلغت هذه النسبة أدنى مستوياتها لدى كل من السودان والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن، حيث لم تتجاوز 48 في المائة. (الملحق 6/7).

هذا، وقد سجلت الودائع للقطاع الخاص في الدول العربية نمواً بنحو 4.4 في المائة ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 2139 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقارنة مع نحو 2048 مليار دولار أمريكي في نهاية العام السابق. كذلك سجلت قيمة الودائع الجارية نمواً بنحو 4.3 في المائة خلال هذا العام، لتبلغ نحو 923 مليار دولار. كما نمت الودائع الادخارية بنسبة 4.5 في المائة خلال عام 2021 لتصل إلى نحو 1216 مليار دولار أمريكي، جدول (2).

النشاط الاقراضي

استمر **النشاط الإقراضي للمصارف العربية** مقوماً بالدولار الأمريكي خلال عام 2021، بالتحسن وذلك للعام الرابع على التوالي. فقد بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية عام 2021، نحو 2649.0 مليار دولار أمريكي، مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 8.8 في المائة مقابل تسجيله نمواً بنحو 9.4 و4.8 في المائة عن العامين 2020 و 2019 على الترتيب. في نفس السياق، تظهر البيانات أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف العربية بنهاية عام 2021، بلغ نحو 1702.3 مليار دولار أمريكي، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بلغ نحو 7.8 في المائة، مقابل تسجيله نمواً بنسبة 7.2 و5.9 في المائة خلال العامين 2020 و2019 على الترتيب، واستحوذ على ما نسبته 64.3 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية. كذلك ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسليفات المقدمة للقطاع العام بشكل ملموس وبنسبة 10.6 في المائة، ليبلغ نحو 946.7 مليار دولار أمريكي، ومستحوذاً على ما نسبته 35.7 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للاقتصادات العربية، الملحق (7/7) و(8/7)، والجدول (3).

في السياق نفسه، وكما سبق الإشارة، يُظهر الجدول (2) والجدول (3) أن رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2021، قد سجل نمواً بنحو 7.8 في المائة، فيما سجلت الودائع الإجمالية نمواً بنحو 4.7 في المائة، وهو ما يفسر التحسن في نسبة الائتمان المقدم لهذا القطاع إلى إجمالي الودائع خلال عام 2021 لتصل إلى نحو 70.6 في المائة، مقارنة بنحو 68.5 في المائة بنهاية عام 2020.

في المقابل، انخفضت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2021، لتبلغ نحو 59.1 في المائة، مقارنة مع نسبة 62.4 في المائة عن العام الماضي، جدول (3).

هذا، وقد شهد رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف (بالعملات المحلية)، نمواً في جميع الدول العربية خلال عام 2021، باستثناء لبنان وجيبوتي. وسجلت السودان

أعلى نسبة ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 188.1 في المائة، ويعزى هذا التحسن إلى تبعات تنفيذ القرار القاضي برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، كما هو مبين سابقاً. وفي اليمن بلغت نسبة الزيادة في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص 56.4 في المائة بفضل الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية لتعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل منح القروض والتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في السعودية والعراق وليبيا ومصر بنسب تراوحت بين 15.0 و20.0 في المائة، كما ارتفعت بنسبة تقل عن 10.0 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وعُمان وفلسطين وقطر والكويت والمغرب وموريتانيا. وبمقارنة مستويات النمو في هذه التسهيلات الائتمانية بالدولار مع مثيلاتها المسجلة في العام الماضي، يتضح ارتفاع هذه المعدلات في اثني عشر دولة عربية مقارنة بعام 2020. في حين انخفضت معدلات نمو هذه التسهيلات مقارنة بالمستويات المسجلة العام الماضي في سبعة دول عربية، الملحق (8/7).

فيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع العام في الدول العربية، فيُعزى التحسن فيه إلى أمور عدة، منها استمرار اتجاه الحكومات العربية للاقتراض المحلي وإصدار أدوات الدين بالعملة المحلية لتغطية جانب من العجوزات المسجلة في الموازنات العامة، ولمواجهة الضغوطات المالية والاقتصادية التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

القواعد الرأسمالية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2021، وبوتيرةٍ هي الأقوى بالمقارنة مع العامين السابقين، حيث تظهر البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية مقومةً بالدولار بنهاية عام 2021 قد شهدت تحسناً بنحو 6.3 في المائة ليصل إلى حوالي 483.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع نسبة ارتفاع بلغت 4.9 و4.0 في المائة خلال عامي 2020 و2019 على الترتيب، الملحق (9/7).

الجدول (2): تطور الودائع لدى المصارف العربية (2020-2021)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2020	1,163,420	884,954	2,048,374	2,303,455.0	91.1
2021	1,215,655	923,084	2,138,739	2,412,604.5	83.7
نسبة التغير (%)	**4.5**	**4.3**	**4.4**	**4.7**	

المصدر: الملحق (6/7).

الجدول (3): القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية (2020-2021)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	اجمالي الائتمان	الائتمان المُقدم للقطاع العام	الائتمان المُقدم للقطاع الخاص	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2020	2,435,224.8	856,220	1,560,384	64.8	68.5	62.4
2021	2,649,010.2	946,740	1,702,271	64.3	70.6	59.1
نسبة التغير (%)	**8.8**	**10.6**	**7.8**			

المصدر: الملحقان (7/7) و(8/7).

شهد عام 2021 ارتفاع القاعدة الرأسمالية لجميع المصارف التجارية العربية بالعملات المحلية، باستثناء لبنان. حيث سجلت المصارف في السودان واليمن ومصر، أعلى معدل زيادة وبنحو 232.4 و38.2 و21.3 في المائة على التوالي. وسجلت المصارف في كل من العراق والسعودية وفلسطين والبحرين والمغرب وليبيا معدل زيادة بنسبة 16.0 و13.9 و13.5 و11.3 و10.2 و9.9 في المائة على التوالي. ولم تتجاوز هذه النسبة 7.0 في المائة لدى المصارف في كل من الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، وعُمان، وقطر، والكويت، وموريتانيا، الملحق (9/7). أما بخصوص الأهمية النسبية، فتشكل حصة القاعدة الرأسمالية (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف في السعودية أكبر حصة في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف العربية بنهاية عام 2021، حيث بلغ حجمها نحو 126.2 مليار دولار أمريكي وشكلت ما نسبته 26.3 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 22.9 في المائة، ثم مصارف مصر بحوالي 11.5 في المائة، الملحق (9/7).

مؤشرات السلامة المصرفية

استمرت المصارف في غالبية الدول العربية بالمحافظة على مستويات معدلات كفاية رأس المال مرتفعة نسبياً في العام 2021، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة، حيث تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توفرت بياناتها لعام 2021، ما بين 16.0 في المائة في المغرب و19.9 في المائة في كل من السعودية وعُمان.

فيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض، شهدت هذه النسبة تراجعاً في معظم الدول العربية في العام 2021، فقد انخفضت هذه النسبة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية والكويت ومصر وموريتانيا، بينما شهد القطاع المصرفي في قطر والمغرب ارتفاعاً في هذه النسبة، فيما استقرت النسبة في كل من عُمان وفلسطين وليبيا. بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها لدى المصارف السعودية والكويتية بنسبة 1.9 في المائة لكل منهما، تلتها المصارف القطرية والبحرينية والمصرية بنسبة 2.4 و 3.2 و 3.6 في المائة على الترتيب، بينما سجلت أعلى نسبة لدى المصارف في موريتانيا وليبيا بنسب 22.7 و21.0 في المائة على التوالي، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة عن هذا العام.

في نفس السياق، شهدت نسبة مخصصات القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، ارتفاعاً في مصارف كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والكويت وفلسطين وقطر والمغرب، فيما كانت شهدت هذه النسبة تراجعاً في مصارف كل من ليبيا ومصر وموريتانيا، وتصل هذه النسبة أقصاها في كل من الكويت والسعودية ومصر وليبيا وقطر بنحو 232 و160 و93 و89 و85 في المائة على التوالي، يليها كل من الأردن والبحرين بنحو 80 و 70 في المائة لكل منهما، بينما تنخفض هذه النسبة في فلسطين وموريتانيا إلى نحو 58 في المائة لكل منهما، الجدول (4).

مؤشرات الربحية

تظهر البيانات المتوفرة عن المصارف العربية، ارتفاعاً كبيراً في صافي أرباح جميع المصارف العربية كمجموعة (مقومة بالدولار الأمريكي) عن عام 2021 مقارنة مع العام الماضي. يعزى السبب الرئيسي لهذا الإرتفاع إلى نجاح السياسات المالية والاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 على اقتصاداتها، وما صاحب ذلك من تحسن في أنشطة غالبية القطاعات الاقتصادية، انعكس في النمو الملموس المسجل في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة عن عام 2021، حيث سجلت المصارف الليبية والمصرية والفلسطينية والمغربية والإماراتية أكبر نسبة ارتفاع في صافي أرباحها وبنحو 93.4 و82.0 و77.3 و76.6 و76.5 في المائة على الترتيب، بينما سجلت المصارف في قطر أقل نسبة ارتفاع في صافي الأرباح، بنحو 13.7 في المائة، الجدول (4).

الجدول (4): بعض مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2020-2021) (%)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الأردن	18.3	18.0	5.5	5.0	71.5	79.9
الإمارات	18.1	17.1	8.1	7.9	58.7	61.6
البحرين	18.6	18.7	4.3	3.2	68.0	70.1
السعودية	20.3	19.9	2.2	1.9	144.9	160.2
عُمان*	18.8	19.9	4.2	4.2	63.4	68.8
الكويت	19.0	18.6	2.0	1.9	222.1	232.3
فلسطين	15.8	16.2	4.2	4.2	57.1	58.4
قطر	18.8	19.2	2.0	2.4	83.8	85.0
ليبيا	19.2	16.6	21.0	21.0	99.4	89.2
مصر	20.1	19.3	4.0	3.6	95.2	92.8
المغرب**	15.7	16.0	8.2	8.4	68.6	68.8
موريتانيا	20.7	18.1	24.1	22.7	71.7	58.4

*يتم احتساب القروض المتعثرة ومخصصاتها، عند وصول القروض إلى المرحلة الثالثة وفق المعيار (IFRS9).

** معدل كفاية رأس المال كما هو في 30 يونيو 2021.

المصدر: المصارف المركزية العربية.

فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق المساهمين، شهدت هذه المعدلات ارتفاعاً في جميع المصارف العربية التي توفرت عنها بيانات، ذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة عن العام السابق. ساهم في ارتفاع هذا المعدل، زيادة الأرباح الصافية للبنوك نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي في أغلب الدول العربية، كما هو مبين سابقاً.

هذا، ووصل هذا المعدل أعلاه لدى المصارف في ليبيا بنحو 18.5 في المائة، تلتها مصارف كل من قطر والسعودية بنسب 14.7 و10.8 في المائة على التوالي، ثم المصارف في فلسطين والإمارات والأردن والمغرب والبحرين وعُمان بنسب 9.3 و8.4 و8.3 و8.2 و7.8 و6.8 في المائة على الترتيب.

في السياق نفسه، شهدت معدلات العائد على الأصول تحسناً، بشكل عام، بالمقارنة مع مستوياتها عن العام السابق، وقد وصلت أعلاها لدى مصارف السعودية وقطر بنحو 1.8 و1.4 في المائة على الترتيب، الجدول (5).

فيما يتعلق بمعدلات ربحية البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فيشار إلى أن هذه البنوك تعتبر بنوكاً ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي (*Domestically Systemic Important Banks DSIBs*) في سبع دول عربية وهي: الأردن، والإمارات، وجيبوتي، وقطر، والكويت، والسعودية، والسودان، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15 في المائة من مجمل الأصول المصرفية، ما يجعل أنشطتها المصرفية تؤثر بشكل كبير على نشاط القطاع المصرفي في هذه الدول لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يعتبر التمويل المتوافق مع الشريعة ذو أهمية نظامية عالمية (*Globally Systemic Important Banks GSIBs*) في كل من السعودية والإمارات، حيث تستأثر بنحو 25.0 في المائة و9.8 في المائة من أصول الصناعة المصرفية على مستوى العالم.

تماشياً مع التحسن في مستويات النشاط الاقتصادي، سجلت البنوك المتوافقة مع الشريعة ارتفاعاً في مستويات العائد على الأصول في خمس دول عربية هي: الإمارات والبحرين وعُمان وفلسطين

والمغرب، فيما انخفضت في السعودية وقطر، واستقرت في كل من الأردن ومصر. على مستوى العائد على الملكية، فقد سجلت البنوك المتوافقة مع الشريعة ارتفاعاً في ست دول بما يشمل كل من: الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والمغرب فيما انخفضت في كل من فلسطين وقطر ومصر، الجدول (6).

الجدول (5): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2020-2021)

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح (%)	معدل العائد على الأصول (%) لعام 2021	معدل العائد على حقوق المساهمين (%) لعام 2021
	2020	2021			
الأردن	463	776	67.6	1.0	8.3
الإمارات	5633	9945	76.5	1.2	8.4
البحرين	2061	3496	69.6	1.1	7.8
السعودية	10320	14367	39.2	1.8	10.8
عُمان	788	993	26.1	1.1	6.8
فلسطين*	100.6	178.4	77.3	1.2	9.3
قطر	5818	6619	13.7	1.4	14.7
ليبيا	400.6	775	93.4	0.9	18.5
مصر	3744	6816	82.0	…	…
المغرب	736.6	1300.8	76.6	0.8	8.2

* تم احتساب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين وفق منهجية IMF 2006

المصدر: المصارف المركزية العربية.

جدول (6): العائد على الأصول والملكية بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة (2020-2021) (%)

الدولة	العائد على الأصول		العائد على الملكية	
	2020	2021	2020	2021
الأردن	1.10	1.10	11.1	11.6
الإمارات	0.9	1.4	5.9	10.1
البحرين	0.7	1.1	2.80	7.8
السعودية	1.96	1.95	15.00	19.4
عُمان	0.0	1.0	-0.2	7.8
فلسطين	0.76	1.07	8.46	8.14
قطر	1.85	1.67	17.54	16.53
مصر	2.0	2.0	22.0	21.0
المغرب	-2.09	-0.93	-14.55	-9.53

المصدر: المصارف المركزية العربية.

التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية

استمرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2021 بتحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل III، والمتعلقة بمخاطر تغير المناخ، والمتعلقة بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع وزيادة الهجمات الإلكترونية، والتوجه نحو ترخيص البنوك الرقمية. كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة في ظل العمل "عن بُعد" لأغلب المؤسسات المالية والمصرفية خلال فترة الجائحة، إلى جانب الاهتمام بإصدار تعليمات إدارة مخاطر التشغيل، وتحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار التي تستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمية، وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، إضافةً إلى قيام عدد من البنوك المركزية بتخفيف الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والاهتمام بمراجعة وتفعيل وتقييم خطط استمرارية الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية تحسباً لأي توقف للأعمال. أخيراً، استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

التطورات في أسواق المال العربية

جاء أداء الأسواق المالية العربية كمجموعة عن عام 2021 إيجابياً بامتياز، ذلك بالمقارنة مع عام 2020. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة في قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 587.5 مليار دولار أمريكي. كما ارتفعت قيمة التداولات - للعام الثالث على التوالي - وسجلت نمواً بنحو 21.4 في المائة. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيمة التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، وسجل صافي هذه التعاملات، صافي تدفق موجب، الملحق (10/7) - ج.

أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار

جاء أداء أسواق المال العربية، إيجابياً بشكل كبير خلال عام 2021، حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 18.2 في المائة، أي ما يقارب 587.5 مليار دولار لتصل

هذه القيمة إلى نحو 3,807 مليار دولار في نهاية عام 2021، مقارنة بالتحسن المسجل في هذه القيمة عن العام السابق والمقدر بنحو 53 مليار دولار. وقد ساهم في الارتفاع الكبير في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية عن عام 2021 بشكل أساسي إدراج أسهم عدد من الشركات، أبرزها شركة أعمال المياه والطاقة الدولية "أكوا باور" في السوق المالية السعودية، وشركتي ألفا ظبي القابضة، والياه للاتصالات الفضائية "الياه سات" في سوق أبوظبي للأوراق المالية، إلى جانب انتعاش القطاعات الاقتصادية في الدول العربية وارتفاع متوسط أسعار النفط، في ضوء استيعاب أغلب التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

على صعيد الأسواق العربية بشكل فردي، كانت بورصتا أبوظبي ودمشق أكثر البورصات العربية ارتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2021، بمعدل بلغ نحو 119 و 110 في المائة على الترتيب. وقد ساهم في ارتفاع القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، إدراج أسهم شركتي ألفا ظبي القابضة، والياه للاتصالات الفضائية "الياه سات" كما هو مبين سابقاً. وفي سوق دمشق للأوراق المالية، ساهم إعادة التداول على سهم شركة سيريتل موبايل تيليكوم، في ارتفاع القيمة السوقية. كما ارتفعت القيمة السوقية لبورصات فلسطين وبيروت والكويت بنسبة 80.0 و57.7 و28.8 في المائة على الترتيب. كذلك، ارتفعت هذه القيمة في بورصات كل من عمّان، ودبي، والبحرين، والسعودية، ومسقط، وقطر، ومصر بنسب تراوحت بين 22.0 و9.0 في المائة. أخيراً حققت البورصة الجزائرية ارتفاع بنسبة تقل عن واحد في المائة. في المقابل، تراجعت القيمة السوقية لبورصتي تونس والخرطوم بنهاية عام 2021، الملحق (10/7) - أ.

في سياق متصل، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية إيجابياً بشكل مطلق بنهاية عام 2021. حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في جميع الدول العربية. حيث سجل مؤشر الأسعار في بورصات دمشق وأبوظبي وبيروت أكبر الارتفاعات خلال عام 2021 وبنحو 116.4 و68.2 و56.1 في المائة على الترتيب. كما سجل مؤشرات أسعار بورصات كل من عمّان ودبي والبحرين والجزائر والسعودية وفلسطين والكويت والمغرب ارتفاعاتٍ تراوحت بين 18.0 و30.0 في المائة، وسجلت مؤشرات أسعار بورصات تونس والخرطوم ومسقط وقطر ومصر ارتفاعاتٍ تقل عن 13.0 في المائة، الملحق (10/7) - ب.

وقد عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً بنحو 15.8 في المائة بنهاية العام 2021، مقابل ارتفاعه بنسبة 9.0 في المائة عن العام السابق.

عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية أفضل من أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث سجل مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في أوروبا الشرقية ارتفاعاً بنحو 10.0 في المائة، فيما انخفضت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من شرق وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، بنحو 6.5 و13.1 في المائة على التوالي خلال العام. كما ارتفعت المؤشرات العالمية "كاك 40" الفرنسي (CAC 40)، و"ستاندرد أند بورز" (S&P-500) و"داو جونز" (DJI) الأمريكيين بنحو 28.9 و26.9 و18.8 في المائة على الترتيب. كذلك سجل مؤشري "داكس" (DAX) الألماني و"نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني ارتفاعاتٍ بنحو 15.8 و4.9 في المائة على التوالي، الشكل (7).

نشاط التداول ومؤشرات السيولة

عرفت الأسواق المالية العربية مجتمعةً خلال عام 2021 تحسناً في السيولة، وذلك للعام الثالث على التوالي، وذلك كما تعكسه مؤشرات التداول. حيث ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بشكل كبير وبنحو

21.4 في المائة مقارنة مع العام السابق، ووصلت هذه القيمة إلى ما يقارب 831 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنحو 146 مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2020. يُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس في مستويات السيولة في بورصتي أبوظبي، والسعودية، التي ارتفعت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 80.8 و39.5 مليار دولار على التوالي. وقد ساهم في ارتفاع قيم التداول في السوقين، إدراج وبدء التداول على أسهم عدد من الشركات الضخمة، كما هو موضح سابقاً. كما سجلت بورصات الكويت، ومصر، والمغرب، ودبي، وقطر وعمّان، ومسقط ارتفاعاتٍ تراوحت بين 10.2 و1.0 مليار دولار، وسجلت كذلك بورصات البحرين، والجزائر، وتونس، والخرطوم، ودمشق، وفلسطين، وبيروت ارتفاعاتٍ محدودة في قيم التداول تقل عن 270 مليون دولار.

من حيث نشاط الأسواق بشكل فردي، تصدرت البورصة المصرية، والبورصة السودانية، والبورصة الكويتية قائمة الأسواق المالية العربية الأكثر نشاطاً بمعدل دوران للأسهم بلغ 48.4 و36.6 و33.1 في المائة على الترتيب، تلاها بورصات أبوظبي والسعودية ودبي وقطر، وعمّان بمعدل بلغ 22.7 و22.3 و18.0 16.9 و12.7 في المائة على الترتيب، ثم بورصات الدار البيضاء وتونس وفلسطين بمعدل دوران بلغ نحو 9.2 و9.1 و7.3 في المائة على الترتيب، فيما كانت أسواق البحرين والجزائر ودمشق ومسقط وبيروت الأقل نشاطاً هذا العام بمعدل دوران لم يتجاوز 4.0 في المائة، الملحق (10/7) - ج

الشكل (7): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المالية العالمية والناشئة (2021)

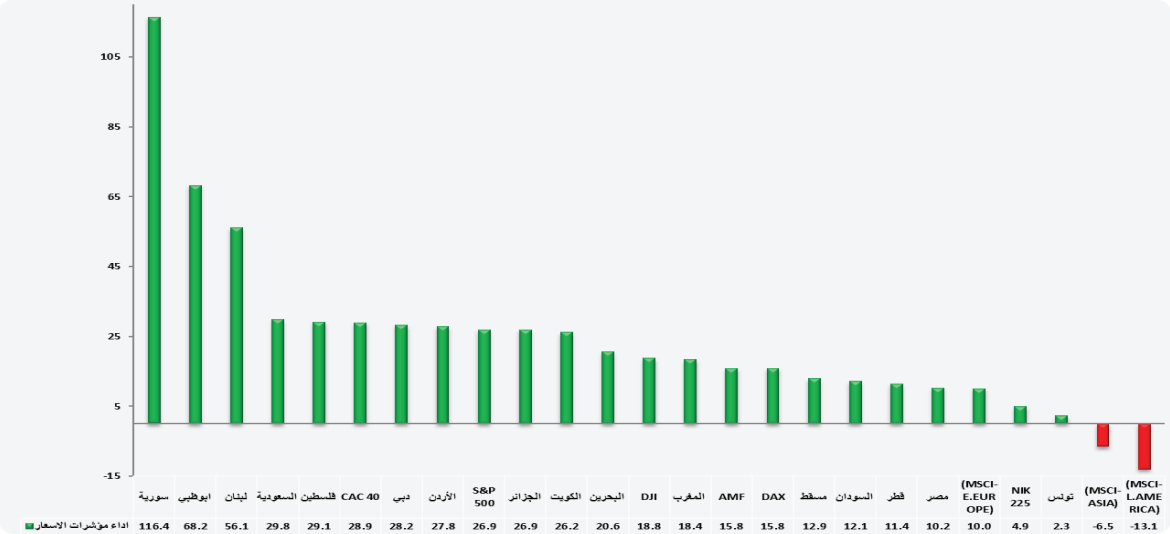

المصدر: صندوق النقد العربي، "تقارير أداء أسواق المال العربية.

تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية

لعب انحسار المخاوف المرتبطة بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والتخفيف من القيود المفروضة لمواجهة انتشار الجائحة، وارتفاع متوسط أسعار النفط العالمية، دوراً بارزاً في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية العربية، الأمر الذي أثّر إيجاباً على تعاملات المستثمرين الأجانب في الأسواق المالية العربية خلال عام 2021. حيث ارتفعت قيمة تعاملات المستثمر الأجنبي في البورصات العربية خلال 2021، مقارنة مع عام 2020، وكذلك من متوسط قيم التعاملات خلال الأعوام 2019 و2018 و2017، الشكل (8).

الشكل (8): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (2021-2017)

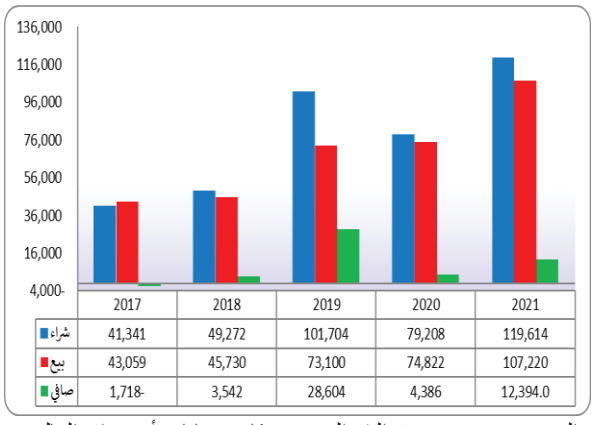

	2017	2018	2019	2020	2021
شراء	41,341	49,272	101,704	79,208	119,614
بيع	43,059	45,730	73,100	74,822	107,220
صافي	1,718-	3,542	28,604	4,386	12,394.0

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة بيانات أسواق المال العربية" والملحق (10/7).

فقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب في البورصات العربية مجتمعةً عن عام 2021، حوالي 119.6 مليار دولار، أي ما يقارب 14.4 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال 2021. ويشكل ذلك ارتفاعاً في قيمة المشتريات بنحو 40.4 مليار دولار بالمقارنة مع قيمة هذه المشتريات عن العام الماضي البالغة 79.2 مليار دولار. في المقابل، بلغت إجمالي قيمة مبيعات

الأجانب في البورصات العربية مجتمعة خلال عام 2021، حوالي 107.2 مليار دولار، أي ما نسبته 12.9 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال نفس العام. ويشكل ذلك زيادةً في قيمة مبيعات الأجانب بنحو 32.4 مليار دولار عن إجمالي مبيعاتهم في البورصات من الأسهم العربية خلال عام 2020، والبالغة نحو 74.8 مليار دولار. في المتوسط، بلغت نسبة تعاملات الأجانب في البورصات العربية نحو 13.7 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021، مقابل ما نسبته 11.2 و24.3 في المائة عن عامي 2020 و2019 على الترتيب. في نفس السياق، حققت صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية للعام 2021 صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك للعام الرابع على التوالي. حيث سجلت صافي تعاملات الأجانب (المشتريات ناقص المبيعات)، صافي تدفق موجب بنحو 12.4 مليار دولار، وذلك لمجموع البورصات العربية عن عام 2021، بالمقارنة مع صافي تدفق موجب أيضاً بنحو 4.4 مليار دولار عن عام 2020. هذا، وقد وصل صافي الشراء لتعاملات الأجانب أعلاه بين البورصات العربية عن عام 2021، لدى كل من السوق المالية السعودية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وبورصة قطر بنحو 6.1 و4.2 و2.0 مليار دولار على الترتيب. كذلك حققت صافي تلك التعاملات في سوق دبي المالي وبورصة الكويت وسوق مسقط للأوراق المالية وبورصة البحرين صافي تدفق موجب بنحو 498، و106، و11، و4 مليون دولار على الترتيب. في المقابل، سجلت الأسواق المالية في كل من مصر، وتونس، والأردن صافي تدفق سالب بنحو 278، و103، و86 مليون دولار على الترتيب، الملحق (10/7) - ج والشكل (9).

فيما يتعلق بحجم تعاملات الاستثمار الأجنبي في هذه البورصات، فقد تصدرت بورصات كل من دبي، وقطر، وأبوظبي، والبحرين البورصات العربية، حيث استحوذت قيمة تعاملات الأجانب فيها (بما يشمل مواطني الدول العربية الأخرى) خلال عام 2021، على نحو 46.1 و38.3 و29.9 و25.0 في المائة على التوالي من إجمالي قيم التعاملات، يليها بورصات مصر ومسقط والكويت وعمّان وتونس والسعودية بنسب 18.2 و 14.3 و14.2 و12.8 و10.2 و8.8 في المائة على التوالي.

التطورات التنظيمية والتشريعية

واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية في عام 2021، جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، وتنظيم وتنشيط التداول من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث منظومة التعليمات والممارسات التي تنسجم مع هذه المعايير وتعزز من الافصاح والشفافية وحماية المتعاملين. حيث حظيت موضوعات تنويع المنتجات مثل الصناديق الاستثمارية المتداولة وصناديق الاستثمار العقاري، وترخيص "صانع سوق"، والاهتمام بقضايا أمن المعلومات الإلكترونية، وتنظيم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مؤشرات جديدة، وتطوير سوق الصكوك والسندات، ورفع مستوى الوعي لدى المستثمرين، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة باهتمام العديد من السلطات خلال العام.

الشكل (9): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2021)

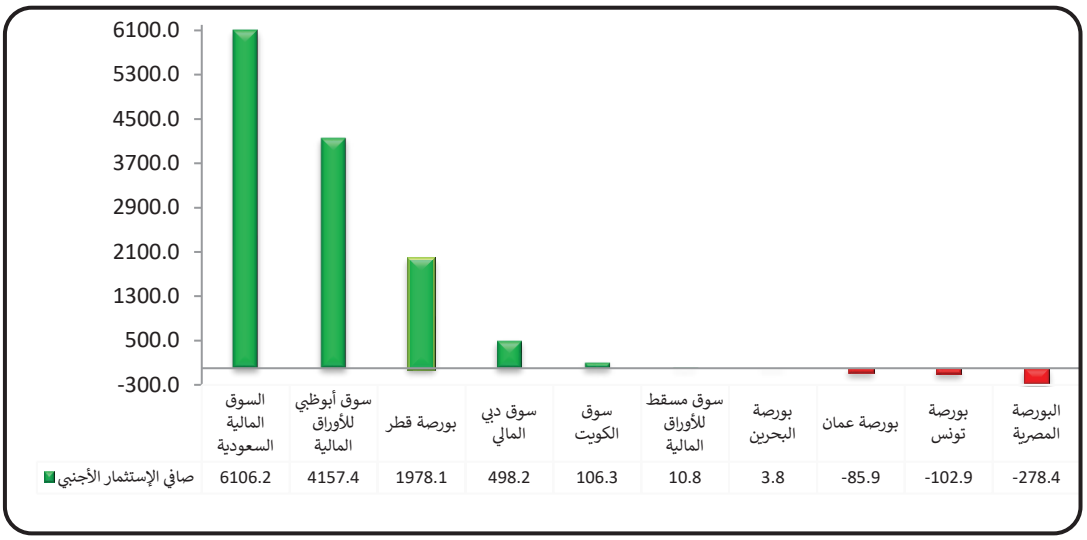

المصدر: صندوق النقد العربي، " تقارير أداء أسواق المال العربي" والملحق (10/7) - ج.

الفصل الثامن

نظرة عامة

بلغ حجم **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2021 ما قيمته 1848.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة 1501.9 مليار دولار أمريكي عام 2020 محققةً نسبة ارتفاع بلغت 23.1 في المائة، وذلك عكس توقعات المنظمات الدولية بأن يكون النمو متواضعاً خلال عام 2021 جراء تداعيات تفشي وباء كوفيد-19. كان للجهود الدولية لاحتواء الأزمة بما في ذلك تطوير اللقاحات وتوزيعها آثار واضحة على سرعة التعافي الذي كان أسرع من المتوقع. ظهرت آثار ذلك التعافي بشكل خاص على قطاع التجارة الخارجية منذ نهاية عام 2020، بالرغم من استمرار تداعيات أزمات أخرى كارتفاع كلفة الشحن الدولي وتباطؤ سلاسل الإمداد والتوريد.

شهدت **الصادرات العربية الإجمالية** ارتفاعاً لتصل إلى قيمة 1038.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بقيمة 755.6 مليار دولار عام 2020 محققةً نسبة ارتفاع بلغت حوالي 37.4 في المائة، كما شهد أداء **الواردات السلعية الإجمالية** العربية ارتفاعاً أقل من ارتفاع الصادرات في عام 2021 لتبلغ ما قيمته 810.4 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 746.3 مليار دولار عام 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 8.6 في المائة.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2021 فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت الصادرات البينية العربية 11.0 في المائة بتراجع عن العام السابق الذي حققت فيه 13.1 في المائة، في حين ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية عن العام السابق إلى ما نسبة 4.6 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، بينما انخفضت مع الاتحاد الأوروبي لتصل لنحو 10.4 بالمائة، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات لدول آسيا التي انخفضت لتصل لنحو 46.8 بالمائة محتفظة مع ذلك بالنسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين، في حين شهدت حصة باقي دول العالم ارتفاعاً ملحوظاً ومطرداً لتصل إلى نحو 27.2 في المائة.

فيما يتعلق **بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين** خلال عام 2021، احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات العربية البينية نسبة 13.7 بالمائة بارتفاع عن العام السابق الذي كانت تمثل نسبة 12.4 في المائة، بينما ارتفعت مع الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ نحو 10.7 في المائة، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي لتسجل نسبة 22.2 في المائة، ومع دول آسيا بنسبة 33.6 في المائة، بينما انخفضت مع باقي دول العالم لتصل إلى نسبة 19.8 في المائة.

بالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة**، مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية، حيث بلغت حوالي62.7 بالمائة لعام 2021 مقارنة بنسبة 55.0 في المائة عام 2020 مع انخفاض لصالح القطاعات الأخرى، كما سجلت المصنوعات ما نسبته 26.8 في المائة، أما السلع الزراعية فقد مثلت ما نسبته 7.2 في المائة من إجمالي الصادرات. فيما يتعلق بالواردات، تشير البيانات أن المصنوعات حافظت على النسبة الأكبر من الواردات العربية بنسبه 60.2 بالمائة، في حين سجلت السلع الزراعية نسبة 20.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2021، وسجلت فئة الوقود والمعادن نسبة 14.4 في المائة، بينما انخفضت السلع غير المصنفة حيث سجلت ما نسبته 5.4 في المائة مقارنة بنسبة 9.5 في المائة في عام 2020.

بالنسبة **للتجارة السلعية العربية البينية**، فقد شهد عام 2021 تحسن أداء التجارة العربية السلعية نتيجة للتخفيف النسبي للقيود المفروضة للتغلب

على جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية عام 2021.

على صعيد **الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية**، مثلت التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2021 حوالي 4.1 بالمائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. فيما يتعلق بمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، تلتها مجموعة السلع الزراعية.

فيما يخص **تجارة الخدمات**، سجل عام 2021 ارتفاعاً في العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، نتيجة لقيام الدول بتخفيف الإجراءات الخاصة بتداعيات فيروس كوفيد-19 وأثر ذلك على زيادة كل من المدفوعات والمتحصلات الخدمية، حيث ارتفعت قيمة **المدفوعات الخدمية** للدول العربية كمجموعة بما نسبته 10.6 بالمائة لتصل إلى 282.7 مليار دولار في 2021، مقارنة مع نحو 255.5 مليار دولار خلال عام 2020. يعزى ذلك للزيادة التي شهدتها المدفوعات من كل من بند السفر (السياحة)، إضافة الى ارتفاع مدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة وبند النقل، كما ارتفعت **المتحصلات الخدمية** للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بحوالي 14.8 في المائة لتسجل نحو 183.1 مليار دولار، مقابل حوالي 159.5 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020. يعكس ذلك الارتفاع الملحوظ الذي شهدته حركة السفر (السياحة) نتيجة للتخفيف الذي شهدته بعض القيود على السفر دولياً.

كمحصلة للتطورات السابقة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، ارتفع العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2021 بنسبة قدرها 3.8 بالمائة، ليصل الى حوالي 99.6 مليار دولار.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعي

انتعشت حركة التجارة الدولية بشكل ملحوظ مع بداية عام 2021، وإن كانت إلى الآن لم تعوض الخسائر المتراكمة الناتجة عن التراجع الحاصل خلال السنتين الماضيتين. إن هذا الانتعاش في حركة التجارة يعتبر مؤشراً للعودة إلى تعزيز مساهمة التجارة في النمو الاقتصادي والتنمية، خاصة بعد الجهود المبذولة لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19. شملت تلك الجهود محاولات تقصير سلاسل التوريد وتنويع الموردين، وهو ما يزيد من مرونة النظام الدولي لتفادي تداعيات أية أزمات مستقبلية. وصلت قيمة التجارة العالمية إلى 28.5 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، ما يعني زيادة بنسبة قدرت بنحو 25 في المائة عن عام 2020 وأعلى بنسبة 13 في المائة مقارنة بعام 2019 قبل انتشار الجائحة.

شهدت جميع الاقتصادات الرئيسية ارتفاعًا في الواردات والصادرات على حد سواء أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، لكن التجارة في السلع زادت بقوة أكبر في العالم النامي منها في البلدان المتقدمة خاصة خلال الربع الأخير من عام 2021، حيث زادت صادرات البلدان النامية بنحو 30 في المائة عن نفس الفترة من عام 2020، مقارنة بنسبة 15 في المائة للدول المتقدمة. يرجع الفضل في الاتجاه الإيجابي للتجارة الدولية في عام 2021 إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة تخفيف القيود الوبائية، والانتعاش القوي في الطلب بفعل حزم التحفيز الاقتصادي.

شهدت **التجارة الخارجية للدول العربية** انتعاشاً مصحوباً بعودة ارتفاع أسعار النفط، وفي ضوء ذلك ارتفعت **الصادرات السلعية العربية الإجمالية** لعام 2021 لتبلغ نحو 1038.2 مليار دولار

أمريكي مقارنة بنحو 755.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مرتفعة بنسبة 37.4 في المائة، ما أثّر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.9 في المائة في عام 2021 مقابل 4.3 في المائة خلال العام السابق، كما ارتفعت قيمة **الواردات السلعية الإجمالية العربية**، بنحو 8.6 في المائة لتبلغ 810.4 مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بنحو 746.3 مليار دولار في العام السابق، ومع ذلك انخفضت نسبتها إلى الواردات العالمية إلى نسبة 3.7 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 4.2 في المائة عام 2020، ذلك أن نمو الواردات العالمية كان أكبر. الجدول (1).

الجدول (1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2017-2021)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2017-2021) (%)
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	
الصادرات العربية	909.7	1,089.0	1,019.3	755.6	1,038.2	16.3	19.7	-6.4	-25.9	37.4	8.3
الواردات العربية	790.6	825.8	860.2	746.3	810.4	4.0	4.4	4.2	-13.2	8.6	2.1
الصادرات العالمية	17,735.1	19,465.4	19,014.7	17,582.9	21,357.1	10.6	9.8	-2.3	-7.5	21.5	5.0
الواردات العالمية	17,964.8	19,800.5	19,284.2	17,812.1	21,657.2	11.0	10.2	-2.6	-7.6	21.6	5.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.1	5.6	5.4	4.3	4.9						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.4	4.2	4.5	4.2	3.7						

*بيانات أولية
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وصندوق النقد الدولي.

على صعيد أداء **التجارة الخارجية للدول العربية** فرادى لعام 2021، سجلت ليبيا أكبر ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2021 بنسبة 198 في المائة مدفوعاً بارتفاع صادراتها من النفط، وجاءت اليمن في المركز الثاني لتسجل نسبة نمو قدره 101.8 في المائة حيث سجلت عائدات اليمن من صادرات النفط الخام ارتفاعاً ملحوظاً في 2021 هو الأول من نوعه منذ سنوات وبلغت 1.42 مليار دولار بالمقارنة مع 710.5 مليون دولار في العام السابق بزيادة 707 ملايين دولار أو 99.4 في المائة، ويأتي في المركز الثالث القُمر بنسبة ارتفاع 76 في المائة.

ارتفعت الصادرات في الدول النفطية بشكل عام لتسجل الصادرات القطرية ارتفاعاً نسبته 69.3 في المائة، وكذلك البحرين بنسبة 59 في المائة، والكويت بنسبة 57.5 في المائة والسعودية بنسبة 43.6 في المائة، وارتفعت حجم الصادرات المصرية بنسبة 48.8 في المائة وكان الجزء الأكبر منها من نصيب الصادرات غير النفطية بنسبة 71.5 في المائة، وارتفعت صادرات جيبوتي بنسبة 36.6 في المائة وقد جاءت العراق بنسبة 56.1 في المائة، وارتفعت صادرات سلطنة عمان بنسبة 23 في المائة وكذلك تونس 21.2 في المائة والأردن بنسبة 19.7 في المائة وكذلك موريتانيا 19.3 في المائة وكذلك ارتفعت صادرات المغرب بنسبة 27 في المائة، وحققت السودان أقل نسبة ارتفاع قدرها

12.5 في المائة، بينما سجلت عدد من الدول انخفاضاً في صادراتها حيث سجلت سوريا نسبة انخفاض 13.5 في المائة، وفلسطين بنسبة 17.7 في المائة ولبنان بنسبة 18.8 في المائة.

أما فيما يتعلق بأداء **الواردات السلعية للدول العربية** لعام 2021، فقد شهدت الواردات في معظم الدول العربية ارتفاعاً بلغ في مجمله نحو 8.6 في مائة مقارنة بنسبة انخفاض في العام السابق بنحو 13.2 في المائة، وحققت لبنان أكبر نسبة ارتفاع بنسبة 57.8 في المائة نتيجة للحالة الضبابية في الأوضاع الداخلية والمخاوف النقدية المتزايدة وتدهور سعر الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي حيث انخفضت بنسبة 68 في المائة، مما أدى إلى انحسار التدفقات المالية والاستثمار، وكذلك الطلب المتزايد على النفط الذي يبلغ نحو 25.6 في المائة من حجم وارداتها، فيما جاء في المركز الثاني جيبوتي بنسبة 52.6 في المائة لكون النفط أكبر وارداتها، وفي المركز الثالث القُمر حيث ارتفعت وارداتها بنسبة 43.5 في المائة، فيما ارتفعت واردات موريتانيا بنسبة 42.8 في المائة، والبحرين بنسبة 37.7 في المائة بزيادة قدرها 11 في المائة عن العام السابق، تليها ليبيا بنسبة ارتفاع 33 في المائة حيث تستورد ليبيا في المتوسط ما يزيد عن مليار دولار أمريكي من السلع الاستهلاكية الموجهة نحو المستهلك وغيرها من السلع الاستهلاكية والغذائية، بينما سجلت سلطنة عمان نسبة ارتفاع في وارداتها بنسبة 26 في المائة حيث سجلت المنتجات المعدنية أعلى حصة من وارداتها، كما ارتفعت واردات كل من الأردن واليمن وتونس بنسب قدرها 25.4 و 23.2 و22.8 على التوالي، بينما ارتفعت واردات مصر والكويت بنحو 18.5 و15.0 في المائة على التوالي، وكذلك ارتفعت واردات المغرب بنسبة بنحو 24.7 في المائة، وارتفعت واردات باقي الدول بنسب متفاوتة ومحدودة ما دون 8 في المائة، لتسجل دولة الإمارات العربية المتحدة أقل نسبة ارتفاع في حجم وارداتها بنحو 0.5 في المائة، بينما سجلت السودان الانخفاض الأكبر بنحو 9.2 في المائة الملحق (1/8) والشكل (1).

الشكل (1): التجارة الإجمالية للدول العربية عام 2021

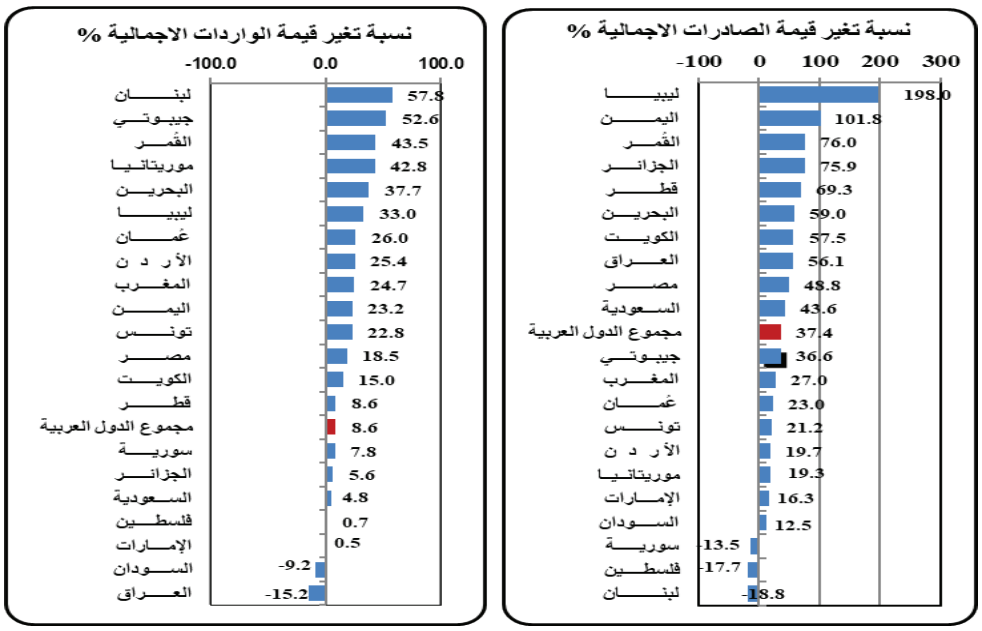

المصدر: الملحق (1/8).

اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

إن محاولات التعافي من التباطؤ التجاري الناجم عن جائحة كوفيد-19 وعودة ارتفاع أسعار النفط، أحدث تحسناً في الصادرات السلعية العربية لعام 2021 مع تغير محدود في الهيكل الجغرافي للشركاء التجاريين، حيث مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام 2021 بنسبة 46.8 مقارنة بنسبة 50.7 في المائة عام 2020، منها 7.7 في المائة لليابان، 10.1 في المائة للهند وللصين بنسبة 14.0 في المائة وباقي دول آسيا 15.0 في المائة، وبذلك مازالت آسيا هي المستوعب الأول لصادرات الدول العربية، في حين تواصل انخفاض نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات ليسجل نحو 10.4 في المائة مقارنة بما نسبته 12.4 في المائة في العام السابق، كما ارتفعت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسجل نحو 4.6 في المائة مقارنة بنسبة 3.3 في المائة عام 2020، فيما انخفضت الصادرات العربية البينية لتسجل نحو 11.0 في المائة مقارنة بنسبة 13.1 في المائة عام 2020، وشهدت مجموعة الدول الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في حصة الصادرات العربية، حيث استحوذت في عام 2021 على ما نسبته 27.2 مقارنة بنسبة 20.5 في المائة في العام السابق 2020.

فيما يتعلق **بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين** خلال عام 2021، لم يشهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية سوى تغيرات محدودة مع الشركاء التجاريين، فقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 22.2 في المائة بإرتفاع عن العام السابق الذي سجل 21.3 في المائة، بينما باقي دول العالم سجلت ما نسبته 19.8 في المائة مقارنة بنسبة 29.7 عام 2020، وذلك نتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات، في حين ارتفعت حصة التجارة العربية إلى 13.7 في المائة، واستمرت آسيا تشكل أعلى مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 33.6 في المائة مقارنة بنحو 30.4 العام السابق، حيث استأثرت الصين بنسبة 16.1 في المائة وباقي دول آسيا بنسبة 9.6 في المائة من إجمالي الواردات العربية، أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفعت إلى 10.7 في المائة، مقارنة بنسبة 6.1 العام السابق، الملحق (2/8) والشكل (2).

الشكل (2): إتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2021

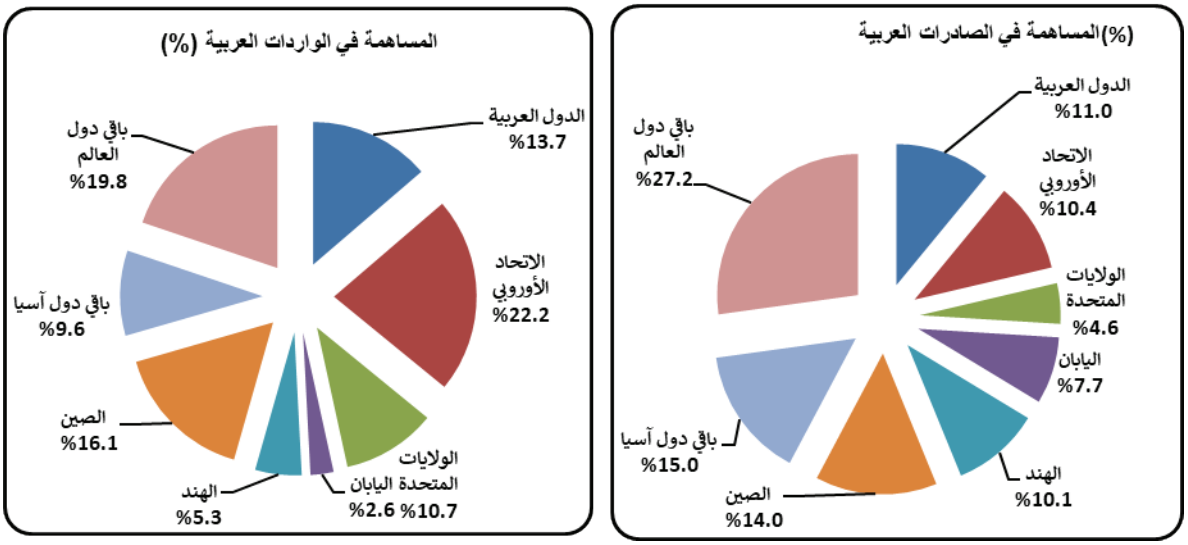

مصدر: ملحق 2/8.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية، بل عاودت الارتفاع على حساب حصة الفئات الأخرى، فقد سجلت في عام 2021 نسبة تبلغ نحو 62.7 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 55 في المائة عام 2020، في حين حافظت حصة الصادرات من المصنوعات على نسبتها 26.8 في المائة، فيما انخفضت حصة السلع الزراعية لتسجل نحو 7.2 في المائة مقارنة بنسبة 7.9 في المائة في عام 2020، بينما شهدت السلع غير المصنفة الانخفاض الأكبر لتصل إلى نسبة 3.3 في المائة مقارنة بنسبة 10.3 في المائة عام 2020.

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع انخفاض طفيف في حصتها، لتبلغ 60.2 في المائة عام 2021 مقابل60.7 في المائة عام 2020. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول لتسجل 22.0 في المائة لعام 2021 بالرغم من الانخفاض مقارنة بنسبة 27.3 في المائة في العام السابق، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية التي استأثرت بحصة بلغت 18.6 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2021 بارتفاع بلغ 17.2 في المائة مقارنة بالعام السابق، كما انخفضت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى إلى نسبة 6.8 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 8 في المائة عام 2020، في حين سجلت المواد الكيماوية ارتفاعاً ملحوظاً حيث حققت نسبة 12.8 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 8.2 في عام 2020، وهذا يرجع لارتفاع أسعار النفط العالمية، كما شهدت حصة الوقود والمعادن ارتفاعاً بنحو 14.4 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 11.8 في المائة عام 2020، كما ارتفعت حصة السلع الزراعية لتسجل 20.1 في المائة في عام 2021 مقارنة بنسبة 18.0 في المائة في عام 2020، علماً أن فاتورة الواردات الغذائية العالمية تجاوزت 1.75 تريليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسبة 14 في المائة عن العام السابق، وأعلى بنسبة 12 في المائة عن التوقعات السابقة، وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع مستويات أسعار السلع الغذائية عالمياً، وزيادة تكاليف الشحن بثلاثة أضعاف، وتمثل المناطق النامية 40 في المائة من إجمالي المناطق المتأثرة، ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة وارداتها الغذائية بنسبة 20 في المائة مقارنة بالعام السابق، مع توقع نمو أسرع في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص غذائي. الملحق (3/8) والشكل (3).

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2021

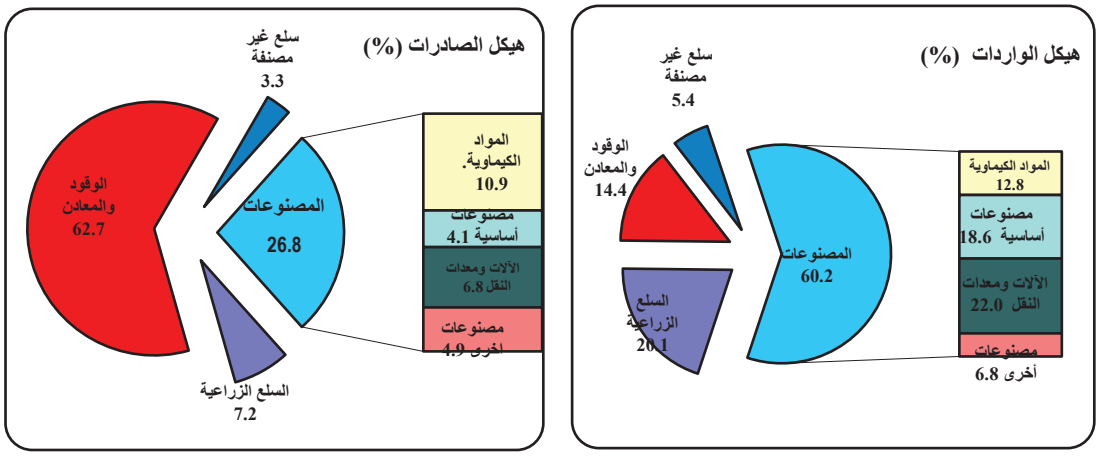

المصدر: الملحق (3/8).

تنافسية الصادرات السلعية العربية

اكتسب موضوع الارتقاء بالتجارة الخارجية أهمية خاصة في عالمنا المعاصر لما لها من آثار كبيرة على التنمية الاقتصادية، إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات، فهي عامل رئيس من عوامل تحديد الدخل القومي، وتزداد هذه الأهمية مع زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي، مما رفع من أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث أنها بلغت نحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، لذا فإن الاهتمام بتنمية صادرات الدول العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح مطلباً رئيسياً لكل الحكومات العربية، وتزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. أحد أهم محاور تنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها، ومن هنا فسوف نتناول تطور مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية، وذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع (*Diversification Index*) الذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. يتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز (*Concentration Index*)**:** لحساب التركز يتم استخدام مؤشر هيرفندال –هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين الصفر والواحد، حيث تشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

مازالت صادرات الدول العربية لم تصل إلى المستوى المأمول في نتائج مؤشر التنافسية، حيث تعاني معظم قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي إلي انخفاض تنافسيتها وازدياد ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، ومازالت الصادرات النفطية والسلع الأولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العربية، بالرغم من محاولات تنويع الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية إلا أنها مازالت تعاني من بعض التحديات مثل محدودية التكنولوجيا والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية لتلك الصناعات، لذا تأتي محاولات التنويع بنتائج محدودة الأثر على التجارة العربية. جدول (2).

الجدول (2): تنافسية الصادرات العربية (مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى)

الدول	2016			2020		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	207	0.20	0.67	213	0.21	0.65
الإمارات	258	0.22	0.55	259	0.22	0.53
البحرين	216	0.28	0.69	221	0.34	0.71
تونس	215	0.13	0.52	222	0.14	0.54
الجزائر	93	0.49	0.81	112	0.44	0.84
جيبوتي	187	0.11	0.57	189	0.11	0.59
السعودية	247	0.61	0.78	250	0.55	0.78
السودان	74	0.38	0.82	91	0.34	0.84
سورية	189	0.18	0.65	172	0.18	0.66
الصومال	26	0.69	0.82	50	0.27	0.74
العراق	131	0.69	0.83	139	0.79	0.88
عمان	224	0.36	0.73	233	0.39	0.71
فلسطين	153	0.19	0.66	156	0.17	0.67
قطر	195	0.49	0.82	200	0.43	0.81
القمر	9	0.69	0.75	13	0.58	0.79
الكويت	218	0.62	0.81	230	0.61	0.80
لبنان	217	0.14	0.62	208	0.26	0.64
ليبيا	78	0.62	0.79	99	0.62	0.84
مصر	243	0.14	0.58	231	0.14	0.60
المغرب	224	0.17	0.65	239	0.18	0.68
موريتانيا	57	0.36	0.82	132	0.43	0.89
اليمن	124	0.39	0.76	65	0.70	0.80
ماليزيا	253	0.17	0.44	254	0.24	0.45
سنغافورة	257	0.23	0.46	252	0.24	0.47
كوريا	249	0.14	0.42	247	0.18	0.43
العالم	260	0.06	0.00	260	0.06	0.00

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

أما عن أداء الدول العربية منفردة، فيلاحظ تباين أداء الدول العربية في مؤشر التركز، ولكنه يغلب عليه التحسن، فقد احتفظت العراق بأعلى درجة من التركز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.79 في عام 2020 ولكن بتحسن عن العام السابق الذي سجل 0.92، وتليها اليمن بنسب تركز 0.70 بتحسن عن العام السابق، وتليها كل من ليبيا بنسبة 0.62 بتحسن عن العام السابق الذي سجلت 0.78، والقُمر سجلت 0.58 بتحسن عن العام السابق، بينما سجلت تحسن في مؤشر التركز في الكويت لتسجل 0.61 و في السعودية 0.55 وكذلك قطر 0.43، وقد حققت المغرب 0.18 بتحسن ملحوظ عن العام السابق الذي سجل 0.37، فيما انخفضت لبنان لتسجل 0.26 مقارنة 0.19 في العام السابق، فيما حققت جيبوتي أفضل أداء في مؤشر التركز لتسجل 0.11 تليها تونس ومصر بنفس النسبة 0.14.

بالنسبة لقيمة **مؤشر التنوع في الدول العربية**، مازال أداء الدول العربية متواضعاً نسبياً في هذا المؤشر نتيجة لكون النفط والمواد الأولية تهيمن على النسبة الأكبر من صادرات الدول العربية، وقد كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر تنوعاً في صادراتها، حيث سجلت 0.53، تليها تونس بنسبة 0.54، ويلاحظ أن تلك الدول سعت لتنويع صادراتها لذا شهد هذا المؤشر لديها تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام السابقة، بينما سجلت 6 دول عربية ما يزيد عن نسبة 0.80، في حين كانت موريتانيا الأقل تنوعاً بنسبة 0.89 وهو ما يعكس تفاوت الدول العربية في جهودها لتنويع صادراتها. الجدول (2) والشكل (4).

الشكل (4): مؤشرا التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2016 - 2020)

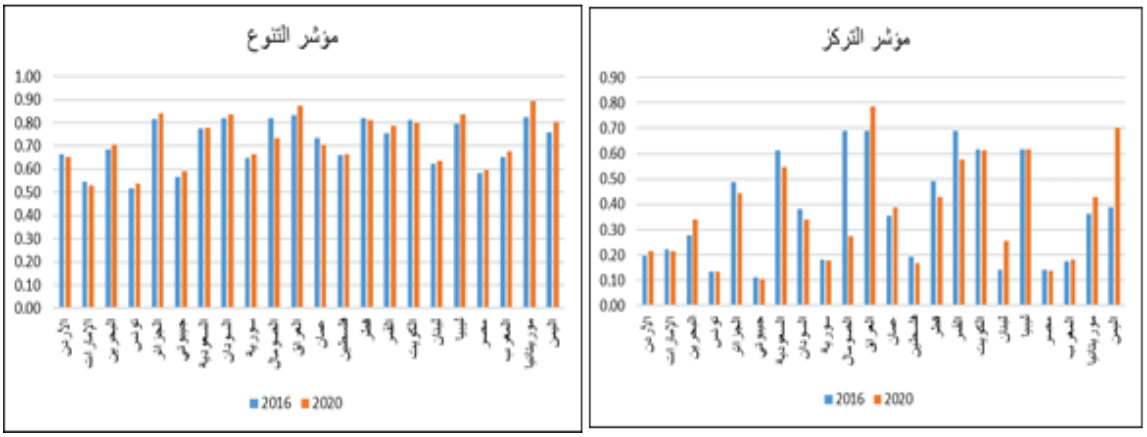

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)، (2017). "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

شهد عام 2021 تحسن أداء التجارة العربية السلعية، نتيجة للتخفيف النسبي للقيود المفروضة للتغلب على جائحة كوفيد-19، ما أدى الى تحسن حركة التجارة بين الدول العربية. ساهم في ذلك أيضا ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذا أثر بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وأثرها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية عام 2021.

نتيجة للتطورات سالفة الإشارة، ارتفع متوسط قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2021 بصورة ملموسة بلغت نسبتها حوالي 17.5 بالمائة لتسجل نحو 112.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 95.8 مليار دولار في عام 2020. حيث سجلت كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية زيادة في عام 2021 بنسب بلغت 15.3 في المائة و19.7 بالمائة، ليصل كل منهما الى حوالي 113.9 مليار دولار و111.2 مليار دولار على التوالي خلال عام 2021، الملحق (4/8) والجدول (3).

على مستوى الدول العربية فُرادى، ارتفعت الصادرات العربية البينية خلال عام 2021 في ثمانية عشرة دولة عربية بنسب تفاوتت بين نحو 0.7 بالمائة في المغرب، و92.5 في المائة بالكويت وذلك مقارنة بعام 2020.

هذا في حين، تراجعت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية في ثلاثة دول بنسب بلغت حوالي 0.5 في المائة في فلسطين، و0.8 في المائة في جيبوتي، وحوالي 2.9 في المائة في اليمن خلال عام 2021.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية البينية خلال عام 2021، فقد تراجعت تلك الواردات في العراق بنحو 15.1 بالمائة مقارنة بالعام السابق، بينما ارتفعت في بقية الدول العربية بنسب تباينت بين حوالي 0.8 في المائة في عُمان، و69.2 بالمائة في قطر عام 2021، الملحق (4/8) والشكل (5).

الجدول (3): أداء التجارة العربية البينية
(2017 - 2021)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2017-2021) (%)
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	105.5	112.6	112.8	95.8	112.5	6.0	6.8	0.1	-15.1	17.5	1.6
الصادرات البينية العربية	108.1	112.2	113.1	98.8	113.9	8.1	3.8	0.9	-12.7	15.3	1.3
الواردات البينية العربية	102.9	113.1	112.5	92.8	111.2	3.9	9.9	-0.6	-17.4	19.7	2.0

(*) بيانات أولية.
(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2
المصدر: الملحق (4/8).

الشكل (5): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%)
عام 2021

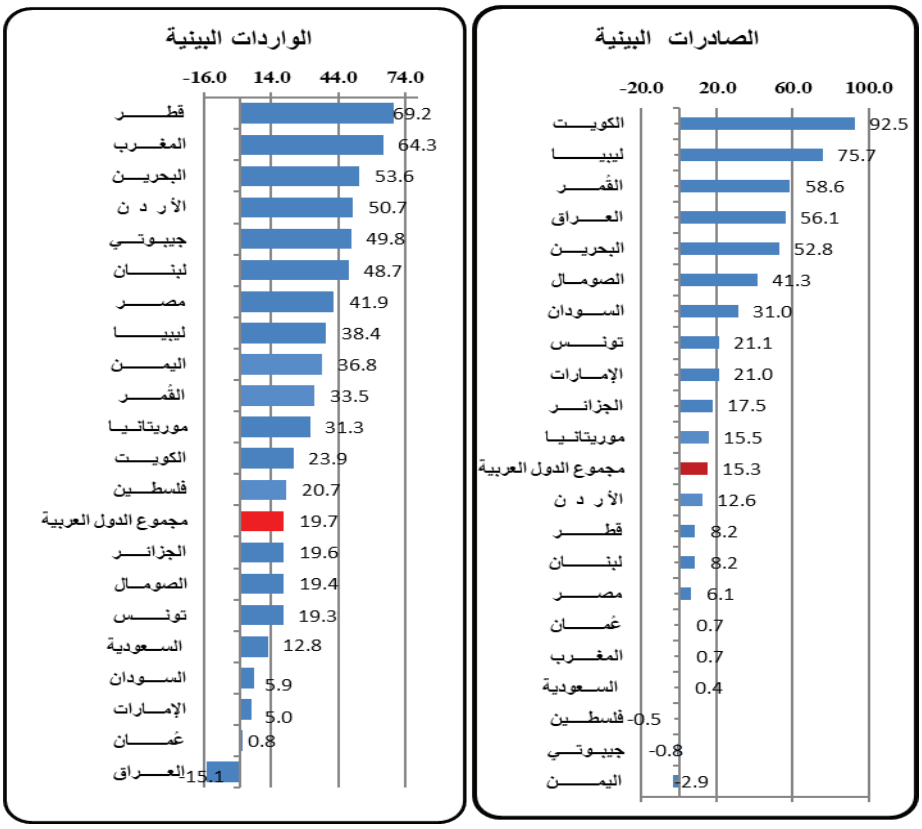

المصدر: الملحق (4/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

انخفضت حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية بنسبة بلغت حوالي 11.0 في المائة خلال عام 2021. كنتيجة لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة فاقت الارتفاع المسجل بالصادرات السلعية الاجمالية البينية للدول العربية. بينما سجل عام 2021 زيادة نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية، حيث بلغت حوالي 13.7 في المائة مقارنة بنحو 12.4 في المائة محققة خلال العام السابق، الجدول (4).

الجدول (4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2017–2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	* 2021
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	13.0	13.7	13.1	12.4	13.7

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (5/8).

بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فُرادى خلال عام 2021، حققت الصادرات البينية السلعية في تسع دول عربية نسب مساهمة في الصادرات

الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ نحو 11.0 بالمائة. سجلت السودان أكبر حصة لمساهمة الصادرات البينية، حيث بلغت حوالي 74.9 بالمائة خلال عام 2021، في حين سجلت السعودية خلال عام 2021 أقل نسبة مساهمة بلغت نحو 13.1 بالمائة.

أما فيما يخص الصادرات البينية في كل من السودان ولبنان والأردن ومصر، فتعتبر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية. حيث سجلت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات خلال عام 2021 زيادة في كل من السودان ولبنان لتصل الى نحو 74.9 في المائة و63.7 في المائة على التوالي مقارنة بعام 2020. بينما انخفضت تلك النسبة بكل من الأردن ومصر لتسجل حوالي 37.6 في المائة، و24.5 في المائة على الترتيب في عام 2021، مقارنة بنحو 40.0 و34.3 في المائة مسجلة خلال العام السابق وتراجعت الصادرات البينية في البحرين إلى 29.5 عام 2021 مقارنة بنحو 30.7 في المائة عام 2020.

هذا، وقد سجلت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق وقطر والقُمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، حصص أقل في اجمالي صادراتها خلال عام 2021، لذلك فهي تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8).

فيما يتعلق بمساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى خلال عام 2021، حققت حصة الواردات العربية البينية في واردات احدى عشر دولة عربية، حصص فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية البالغة حوالي 13.7 بالمائة. حققت عُمان أعلى حصة لمساهمة الواردات السلعية البينية في إجمالي الواردات السلعية الإجمالية، حيث بلغت نحو 45 في المائة عام 2021. في حين سجلت بقية الدول العربية نسب مساهمة منخفضة عن متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة، تراوحت بين نحو 7.1 بالمائة في فلسطين وحوالي 12.1 في المائة بجيبوتي.

هذا، ويمثل النفط الخام حصة ملموسة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة مساهمة الواردات البينية من النفط الخام خلال عام 2021 في كل من الأردن ولبنان والمغرب ومصر، بلغت نحو 12.1 في المائة و13.0 في المائة و13.4 في المائة و37.6 في المائة من إجمالي قيمة الواردات البينية لتلك الدول على التوالي، الجدول (5).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

ارتفعت حصة كل من مجموعة السلع الزراعية، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية لتسجل حوالي 20.8 في المائة و16.0 في المائة على التوالي خلال عام 2021. في حين انخفضت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 55.0 في المائة عام 2020 إلى نحو 52.7 في المائة عام 2021، الملحق (8/8) والشكل (6).

وبالنسبة لتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2021، زادت حصص كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية لتبلغ نحو 17.9 بالمائة و10.7 في المائة على الترتيب مقارنة بعام 2020. في حين انخفضت حصة كل من المصنوعات الأساسية، والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 16.8 بالمائة و7.3 في المائة على التوالي خلال عام 2021.

جدول (5): حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية (2021)

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	742.5	6,127	12.1
لبنان	228.7	1,754	13.0
مصر	4,455.9	13,286	33.5
المغرب	1887	5019	37.6

المصدر: الملاحق (4/8)، (9/8).

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

ارتفعت الصادرات البينية في كل التجمعات العربية خلال عام 2021، فقد زادت الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 15.3 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحوالي 13.4 بالمائة، ودول اتحاد دول المغرب العربي بنحو 25.7 في المائة، ودول اتفاقية أغادير بنسبة بلغت 8.0 بالمائة. فيما يخص تطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد تراجعت خلال عام 2021 تلك النسبة بكافة التجمعات العربية، الجدول (6).

على صعيد نصيب التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد حققت التجارة البينية في دول اتفاقية أغادير أكبر حصة خلال عام 2021، تليها حصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. في حين سجلت الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد دول المغرب العربي نسب مساهمة اقل، الشكل (7).

الشكل (6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) (2021)

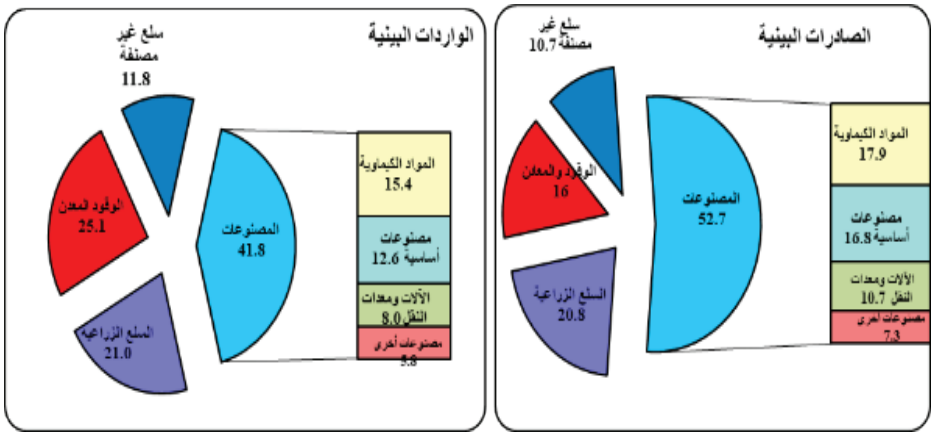

المصدر: الملحق (8/8).

الجدول (6): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2021–2017)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2021 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2021 (%)
	2017	2018	2019	2020	2021		2017	2018	2019	2020	2021	
منطقة التجارة الحرة العربية	107,654	111,613	112,586	98,390	113,435	15.3	101,233	111,500	110,837	91,594	109,473	19.5
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	81,784	86,666	84,771	73,488	83,369	13.4	68,241	69,829	70,261	59,784	66,364	11.0
اتحاد دول المغرب العربي	6,355	6,314	7,482	5,403	6,791	25.7	8,714	11,893	12,352	9,550	13,261	38.9
دول اتفاقية أغادير	15,191	15,094	15,880	15,371	16,605	8.0	19,275	24,408	22,765	18,218	26,501	45.5
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0		12.9	13.6	13.0	12.4	13.7	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	11.6	10.4	11.0	12.6	10.7		13.8	14.2	13.4	13.0	13.7	
اتحاد دول المغرب العربي	6.5	5.3	6.7	7.3	5.7		6.9	8.6	9.1	8.5	9.9	
دول اتفاقية أغادير	20.4	18.6	19.4	20.3	16.4		12.6	13.8	13.5	12.1	14.5	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2022، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

الشكل (7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2019-2021)

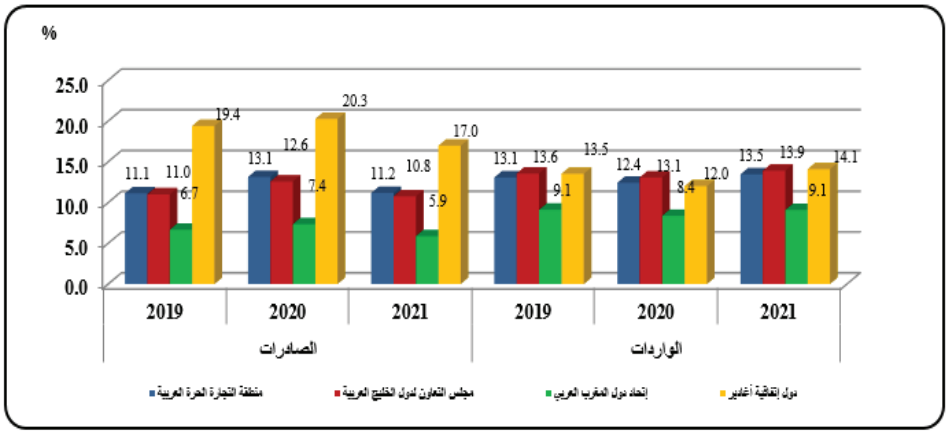

(*) بيانات أولية.
المصدر: جدول (6).

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل السلع الأولية والآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. أما على المستوى الصناعي لتلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة أهم تلك الصادرات البينية.

على صعيد أهم السلع المتبادلة في نطاق تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تمثلت في كل من السلع الأولية، والمنتجات المصنعة، والآلات، والنقل. فيما يخص طبيعة تلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة، ثم السلع ذات المهارات المتوسطة والمنخفضة، الشكل (8).

وفيما يخص اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كلاً من السلع الأولية والمنتجات المصنعة، والمواد الغذائية. أما على مستوى طبيعة تلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والمتوسطة كثيفة التكنولوجيا أهم تلك الصادرات البينية.

وفي إطار اتفاقية أغادير، تشمل أهم السلع المتبادلة بين دول المجموعة كلاً من السلع الأولية والمواد الغذائية، والمنتجات المصنعة. أما على مستوى طبيعة تلك الصادرات، فتمثل السلع ذات المهارات المتوسطة والعالية وذات التكنولوجيا المكثفة وكثيفة العمالة والموارد، شكل رقم (8) والجدول (7).

الشكل (8): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية خلال (2017-2021)

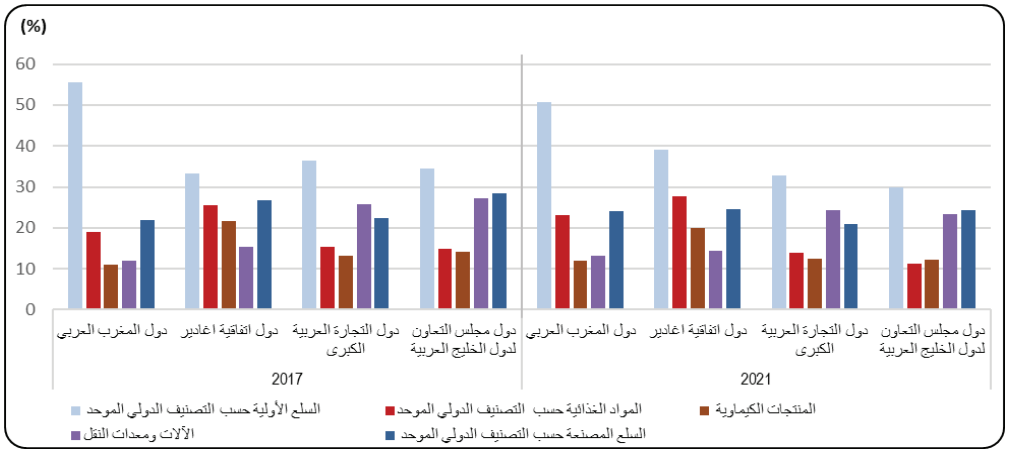

المصدر: الجدول (7).

جدول (7): حصة صادرات التكتلات العربية البينية من بعض المجموعات السلعية ودرجة الصناعات خلال الأعوام 2017 و 2021 (%)

طبيعة السلع والصناعات	2017				2021			
	دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير	دول التجارة العربية الكبرى	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير	دول التجارة العربية الكبرى	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
حصة الصادرات البينية من بعض المجموعات السلعية								
السلع الأولية (1)	55.6	33.2	36.4	34.4	50.8	39.2	32.9	29.9
المواد الغذائية (2)	19.0	25.4	15.3	14.8	23.2	27.8	14.0	11.3
المنتجات الكيماوية (3)	11.0	21.6	13.1	14.2	12.0	19.9	12.3	12.2
الآلات ومعدات النقل (4)	12.1	15.4	25.8	27.1	13.2	14.3	24.4	23.3
السلع المصنعة (5)	21.9	26.7	22.3	28.5	24.0	24.7	21.0	24.4
حصة صادرات البينية من البضائع المصنعة حسب درجة التصنيع								
الصناعات كثيفة العمالة والموارد	10.6	16.0	7.3	9.2	12.7	15.7	7.0	8.2
المصنوعات منخفضة المهارات وكثيفة التكنولوجيا	9.0	6.8	8.1	13.9	9.0	6.2	8.6	12.9
الصناعات ذات المهارات المتوسطة وكثيفة التكنولوجيا	13.8	23.9	10.0	12.1	12.0	11.4	13.2	14.0
الصناعات ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة	11.0	20.1	24.1	22.6	15.6	25.5	28.9	24.8

(1) : التصنيف الدولي الموحد (SITC) (0 + 1 + 2 + 3 + 4 + 68)

(2) : التصنيف الدولي الموحد (SITC) (0 + 1 + 22 + 4)

(3) : التصنيف الدولي الموحد (SITC) (5)

(4) : التصنيف الدولي الموحد (SITC) (7)

(5) : التصنيف الدولي الموحد (SITC) ((6 -8 ناقص 667 و 68 والفصل السابع))

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

اتجاهات التجارة البينية السلعية

على صعيد التبادل التجاري بين الدول العربية، فإنه يتركز بشكل عام في دول الجوار. بالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2021، فقد تركز نحو 58.5 في المائة من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعُمان. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وعُمان والكويت على نحو 88.0 في المائة من اجمالي صادرات البحرين إلى الدول العربية في عام 2021. وبالنسبة لتونس فقد حصلت دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 78.0 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية. وفيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس والمغرب ومصر بنسبة بلغت نحو 71.2 في المائة. وفي السودان فقد اتجه نحو 95.7 في المائة، إلى كُلٍ من الإمارات والسعودية ومصر. واستحوذت السعودية والعراق والإمارات على نصيب قدره حوالي 57.5 في المائة من الصادرات الأردنية الاجمالية للدول العربية. هذا، وقد اتجه حوالي 90.6 بالمائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية الى كُلٍ من الإمارات وعُمان والجزائر. وحصلت الامارات والسعودية ومصر على نسبة قدرها 95.7 بالمائة من صادرات العراق البينية. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وقطر على نحو 75.3 في المائة من إجمالي صادرات عُمان البينية للدول العربية خلال عام 2021.

حصلت أيضاً كل من عُمان والإمارات والجزائر على نحو 85.7 بالمائة من صادرات قطر البينية. واتجه الى الإمارات ومصر والسعودية ولبنان حوالي 85.9 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، واتجه نحو 88.6 بالمائة من صادرات ليبيا إلى الإمارات ومصر. أما بالنسبة لليمن، فقد اتجه حوالي 80.7 بالمائة من صادراتها البينية إلى كُلٍ من السعودية والإمارات ومصر وعُمان. إضافة الى ذلك، تتوزع صادرات بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر والمغرب، على حوالي خمس دول عربية أو أكثر، حيث تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً.

بالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد تركز حوالي 87.5 بالمائة من واردات الأردن السلعية في الواردات من كل من السعودية والإمارات ومصر، كما جاء حوالي 62.5 بالمائة من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعُمان والسودان والبحرين، وحصلت السعودية والإمارات ومصر على حوالي 89.1 في المائة من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 82.2 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية ومصر والإمارات في عام 2021.

كما استحوذت كل من الإمارات وعُمان والبحرين ومصر على نحو 77.3 في المائة من الواردات السلعية البينية للسعودية، وكل من الامارات والسعودية ومصر على حوالي 93.1 بالمائة من واردات السودان البينية، وتركزت واردات الصومال البينية في عُمان ومصر والسعودية وجيبوتي بنسبة قدرها نحو 95 في المائة، وقد جاءت واردات العراق البينية من كل من الأردن والسعودية ومصر بنسبة 82.5 بالمائة. وجاء نحو 69.8 في المائة من الواردات البينية لقطر من عُمان والسعودية والأردن، ونسبة 74.1 بالمائة من الواردات البينية لعُمان من الإمارات، ونسبة 77.4 بالمائة من الواردات البينية للكويت من كل من والسعودية الإمارات وقطر. وبالنسبة للواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من الإمارات ومصر وتونس بنسبة بلغت نحو 89.4 في المائة.

جاء حوالي 80.9 بالمائة من الواردات البينية لمصر من كل من السعودية والإمارات والكويت، وحوالي 75.5 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات والكويت، وتركز حوالي 84 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا في الامارات والمغرب. كما جاءت نسبة 89.7 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل

من الإمارات والسعودية وعُمان ومصر. وفيما يتعلق بالواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (5/8) و(6/8) و(7/8).

التجارة البينية للبترول الخام

شهد عام 2021 ارتفاع قيمة التجارة البينية للدول العربية في البترول الخام بصورة ملحوظة بلغت نسبتها نحو 66.7 بالمائة لتصل الى حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 4.6 مليار دولار مسجلة خلال العام 2020. حافظت حصة التجارة البينية في البترول الخام في عام 2021 على نفس النسبة لعام 2020 والبالغة حوالي 4.1 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية.

تركزت الصادرات البينية للبترول الخام خلال عام 2021 في ثلاث دول مصدرة رئيسة إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، والكويت والإمارات. استحوذت كل من مصر والأردن والمغرب على حصة قدرها 91.6 في المائة من إجمالي الواردات البينية العربية للبترول الخام خلال عام 2021، الملحق (9/8) والجدول (8).

الجدول (8): التجارة البينية للبترول الخام (2017-2021)

	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار)	5,095	6,564	6,090	4,638	7,731
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية [1] (%)	4.8	5.8	5.4	4.1	4.11

[1] (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.
المصدر: الملحقان (4/8) و(9/8).

بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البترول الخام خلال عام 2021، فتمثل حصة الصادرات البينية للبترول الخام نسبة ضئيلة في اجمالي الصادرات العربية للبترول الخام. ففيما يخص الدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام، فقد بلغت هذه الحصة نحو 3.4 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام، و4.1 في المائة بالنسبة للجزائر، و2.9 في المائة بالنسبة للإمارات.

على صعيد حصة الواردات البينية النفطية في اجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2021، تستوفي كل من الأردن ولبنان احتياجاتهما من البترول الخام من الدول العربية، بينما تبلغ واردات مصر والمغرب من البترول الخام من الدول العربية حصة قدرها 74.4 في المائة و 22.4 في المائة من إجمالي وارداتهما من النفط خلال عام 2021، الشكل (9).

تجارة الخدمات في الدول العربية

ارتفع أداء التجارة الدولية للخدمات خلال عام 2021 بنحو 21.0 في المائة بعد تراجع بلغ حوالي 14.5 في المائة خلال العام السابق، نتيجة لتخفيف القيود والإجراءات التي اتخذتها الدول بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث زادت قيمتها الإجمالية لتسجل نحو 5942 مليار دولار أمريكي. وارتفعت حصة مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية إلى حوالي 29.4 في المائة خلال عام 2021، مقابل حصة قدرها حوالي 26.0 في المائة عام 2020. وقد بلغت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي حوالي 4.8 بالمائة خلال عام 2021، مقارنة مع نسبة قدرها 4.9 بالمائة خلال العام السابق، جدول (9).

الشكل (9): حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2021)

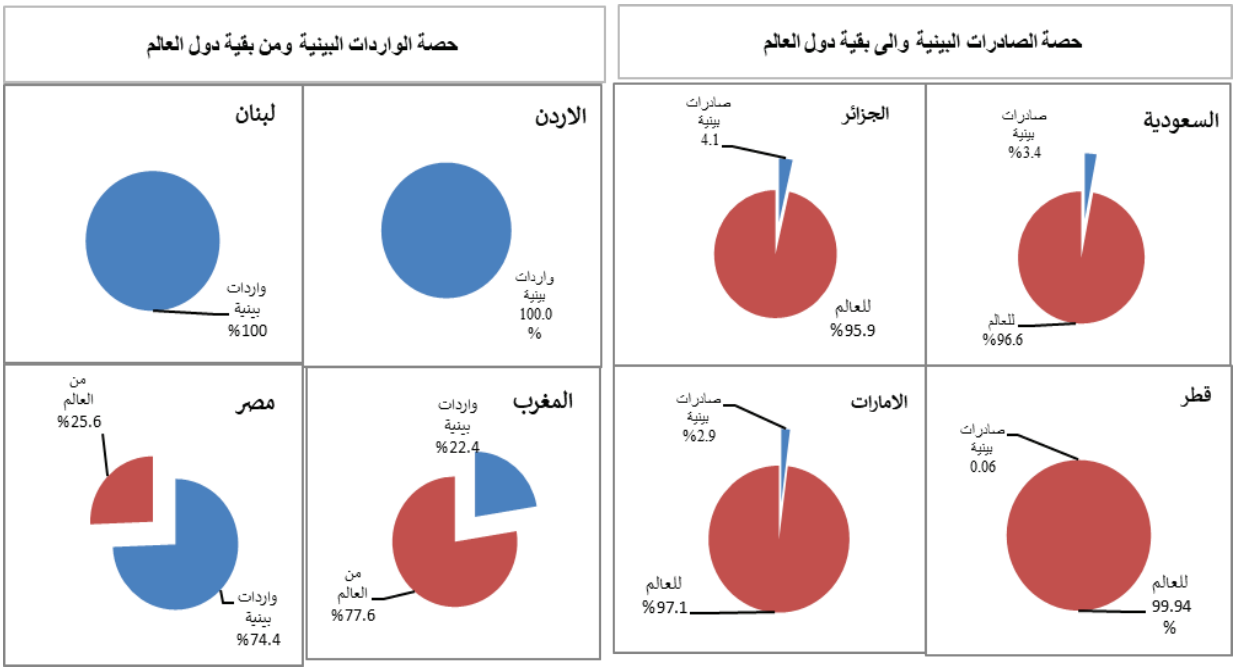

المصدر: الملحق (9/8).

الجدول (9): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2021-2017)

(%)

الاقاليم	إجمالي تجارة الخدمات										
	المدفوعات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات (2021-2020)	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات (2021-2020)
	2017	2018	2019	2020	2021		2017	2018	2019	2020	2021	
الدول النامية، منها	37.8	40.9	41.2	26.0	29.4	36.8	29.6	32.6	33.2	23.9	24.1	20.0
- الدول العربية	6.0	5.9	5.8	4.9	4.8	8.6	3.7	3.7	3.7	3.4	3.3	12.9
- الاسواق الناشئة	13.8	13.8	13.9	11.1	12.2	32.8	11.2	11.4	11.7	8.8	9.1	23.5
العالم (مليار دولار أمريكي)	5,213	5,612	5,745	4,910	5,942	21.0	5,421	5,906	6,025	4,671	5,561	19.1

المصدر: جدول رقم (8/10)، قاعدة بيانات UNCTAD.

الشكل (10): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية (%) عام 2021

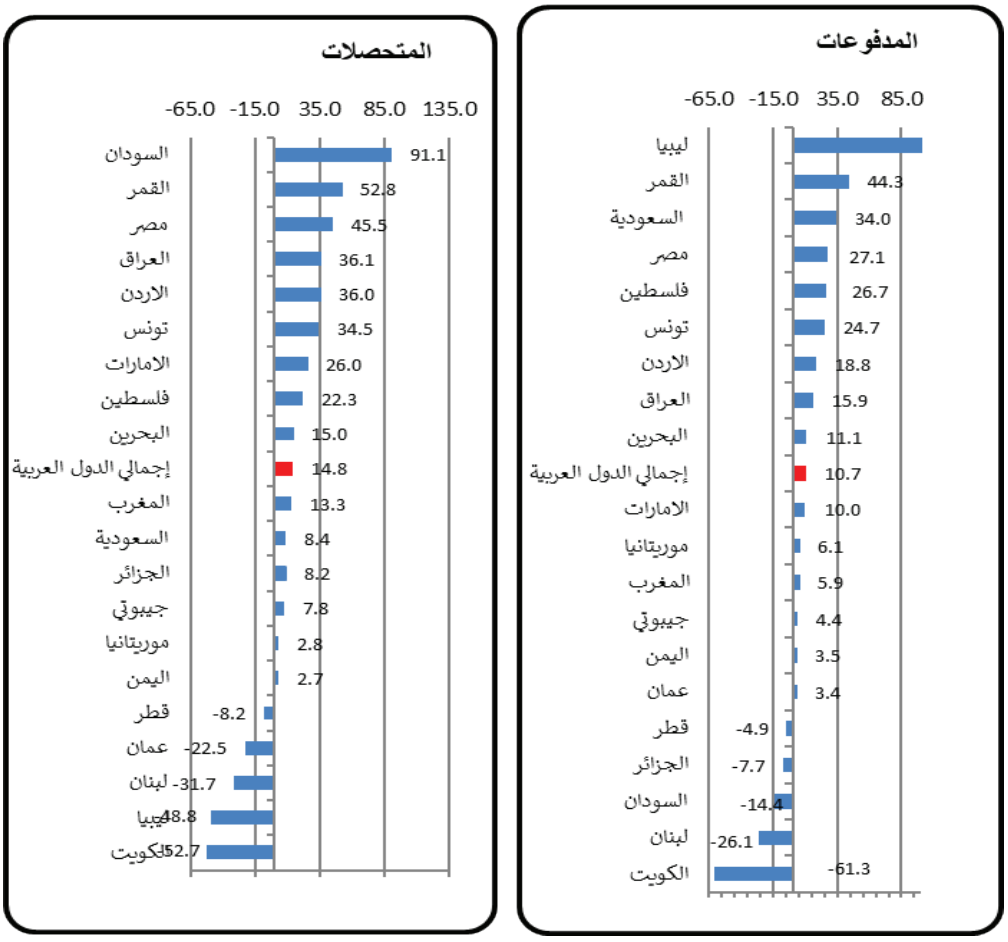

المصدر : الملحق (8/10) "أ"

بالنسبة للتطورات في أداء تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية، سجل عام 2021 ارتفاعا في العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، كنتيجة لقيام الدول بتخفيف الإجراءات الخاصة بتداعيات فيروس كوفيد-19 وأثره على زيادة كل من المدفوعات والمتحصلات الخدمية. فقد ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 10.6 بالمائة لتصل إلى 282.7 مليار دولار أمريكي في 2021، مقارنة مع نحو 255.5 مليار دولار محققة خلال عام 2020. يعزى ذلك للزيادة التي شهدتها المدفوعات من كل من بند السفر (السياحة)، إضافة الى ارتفاع مدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية كمجموعة وبند النقل. كما ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بحوالي 14.8 في المائة لتسجل نحو 183.1 مليار دولار، مقابل حوالي 159.5 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020. يعكس ذلك الارتفاع الملحوظ الذي شهدته حركة السفر (السياحة) نتيجة للتخفيف الذي شهدته بعض القيود على السفر دوليا. كمحصلة لتلك التطورات السابقة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، ارتفع العجز المسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2021 بنسبة قدرها 3.8 بالمائة، ليصل الى حوالي 99.6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 95.9 مليار دولار عجز محقق خلال العام السابق، الشكل (11).

الشكل (11): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2017-2021)

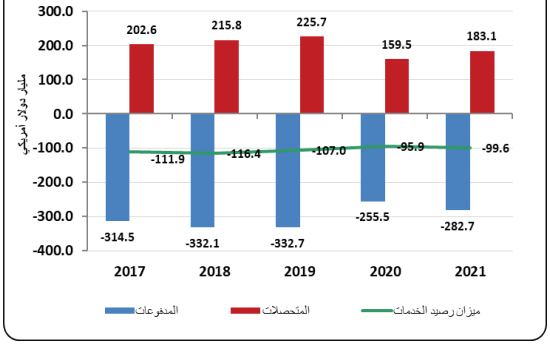

على مستوى الدول فرادى، فقد تراجع عجز الميزان الخدمي خلال عام 2021 في سبع دول عربية، بنسب تفاوتت بين مستويات 0.7 بالمائة في قطر و88.9 في المائة بالسودان مقارنة بعام 2020. وارتفع العجز في كل من ليبيا والسعودية، والقُمر وفلسطين، وعُمان، وموريتانيا، واليمن، بنسب بلغت 290.7 في المائة و39.7 بالمائة و31.4 بالمائة و30.5 بالمائة، و17.9 بالمائة و7.3 بالمائة، و4.2 بالمائة على الترتيب. وتحول العجز في الإمارات المسجل في عام 2020 إلى فائض بلغ نحو 5 مليار دولار أمريكي عام 2021. في حين تحول الفائض المسجل في لبنان إلى عجز بلغ حوالي 223 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021. وارتفع الفائض في كل من البحرين، وتونس، وجيبوتي، والمغرب خلال عام 2021، ملحق (10/8) "أ".

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

خلال عام 2021 ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في اجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة لتبلغ حوالي 29.8 بالمائة مقارنة مع حوالي 29.6 بالمائة مسجلة بعام 2020 وتراجع نصيب المتحصلات من بند النقل إلى حوالي 33.4 بالمائة خلال عام 2021 مقارنة نسبة مساهمة قدرها 35.2 في المائة محققة خلال العام السابق. في حين ارتفعت مساهمة

الخدمات الأخرى من نحو 35.2 بالمائة مسجلة عام 2020 إلى 36.8 بالمائة مسجلة عام 2021.

فيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد ارتفعت حصة بند السفر من إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية ليسجل نحو 22.9 بالمائة خلال عام 2021، مقابل حوالي 20.5 في المائة بالعام المقابل. وتراجع نصيب المدفوعات من بند النقل في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية ليسجل 30.0 بالمائة خلال عام 2021 مقارنة بنحو 31.2 مسجلة في عام 2020. هذا، في حين زاد نصيب المدفوعات من بند الخدمات الأخرى في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية ليسجل 47.1 بالمائة خلال عام 2021، مقارنة بنحو 48.3 في المائة مسجلة عام 2020، الشكل (12).

الشكل (12): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2021)

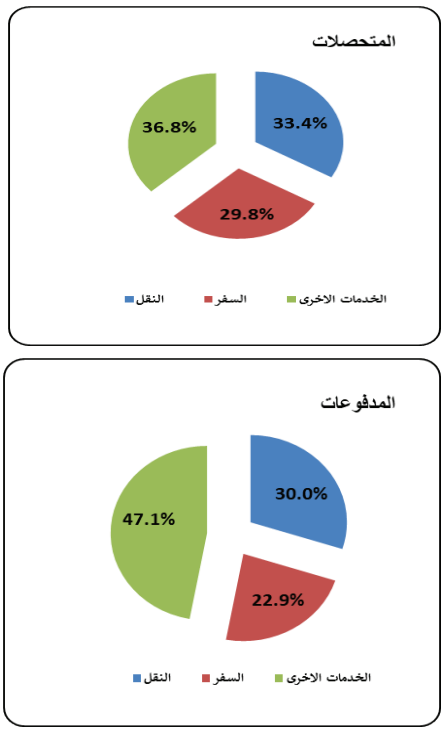

المصدر: الملحق (10/8 أ)، (10/8 ب)، (10/8 ج)، و(10/8 د).

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

نظراً لتخفيف القيود على حركة النقل الدولي بكافة أنواعه، فقد زاد كل من المتحصلات والمدفوعات الخاصة بهذا البند بنسب متفاوتة. فقد ارتفع العجز في الميزان الخدمي لبند لنقل خلال عام 2021 بنسبة قدرها 0.7 بالمائة ليصل الى نحو 23.6 مليار دولار مقارنة بعجز بلغ نحو 23.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع المدفوعات والمتحصلات الخدمية لبند النقل بنسب متقاربة في عام 2021. فبالنسبة للمدفوعات فقد زادت بقيمة قدرها 5.0 مليار دولار أمريكي لتسجل حوالي 84.7 مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت قيمة المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية

كمجموعة بقيمة قدرها 4.9 مليار دولار لتبلغ نحو 61.1 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

على مستوى الدول فرادى، ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية لبند النقل في معظم الدول العربية خلال عام 2021 بنسب تفاوتت بين نحو 0.7 في المائة في موريتانيا وحوالي 0.9 بالمائة في البحرين وحوالي 2.5 بالمائة في جيبوتي وحوالي 4.8 بالمائة في فلسطين وفي حدود 5 في المائة في الجزائر وعُمان. وارتفعت بنحو 6.7 في المائة في الإمارات وحوالي 9.8 بالمائة في القُمر. بينما ارتفعت بين حوالي 12 بالمائة إلى 72.3 بالمائة في كل من السعودية والأردن ومصر وتونس والمغرب وليبيا مقارنة بعام 2020. بينما تراجعت قيمة المدفوعات بنسب متفاوتة تراوحت بين حوالي 11.6 بالمائة و19.5 في المائة عام 2021 مقارنة مع عام 2021 في كل من لبنان والعراق وقطر واليمن حققت كل من فلسطين، قطر، موريتانيا، واليمن.

فيما يخص المتحصلات الخدمية لبند النقل، سجلت غالبية الدول العربية ارتفاعا بنسب تراوحت 2.3 بالمائة في البحرين و2.5 بالمائة في قطر و3.6 بالمائة في جيبوتي و6.5 في المائة في الكويت و7.1 بالمائة في الإمارات و7.6 بالمائة في الجزائر و9.7 بالمائة في موريتانيا و12.3 بالمائة في عُمان. في حين ارتفعت بين 15.2 بالمائة إلى 50 بالمائة في كل من مصر وفلسطين والمغرب والسعودية والأردن وتونس على الترتيب عام 2021. في حين ارتفعت المتحصلات من بند النقل بحو 100 في المائة في القُمر عام 2021. هذا، سجلت كل من ليبيا والسودان، والعراق ولبنان تراجعاً في المتحصلات من بند النقل عام 2021 مقارنة بنفس المستوى المحقق خلال العام السابق، الملحق (10/8 ب).

بند السفر

تأثّر بند السفر خلال عام 2021 بالإجراءات التي اتخذتها الدول العربية، حيث تم تخفيف بعض القيود على حركة السفر بعد أن وضعت الدول شرط أخذ جرعات اللقاح على المسافرين. كمحصلة لتلك الإجراءات ارتفع مستوى العجز في ميزان بند السفر للدول العربية كمجموعة بنحو 98.0 بالمائة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020. جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي المدفوعات بقيمة أكبر من اجمالي المتحصلات المسجلة في بند السفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة بعام 2021.

في جانب المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية، فقد سجلت ارتفعاً بنحو 7.3 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021 وبنسبة بلغت نحو 15.5 في المائة لتبلغ حوالي 54.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع نحو 47.3 مليار دولار محققة خلال عام 2020. على مستوى الدول فرادى، حققت معظم الدول العربية ارتفاعاً في جانب المتحصلات من بند السفر خلال عام 2021 بنسب تراوحت بين نحو 1.3 في المائة في كل البحرين وحوالي 91.1 بالمائة في السودان. وتراجعت المتحصلات خلال عام 2021 في كل من السعودية بنحو 5.4 بالمائة وحوالي 5.9 في المائة في المغرب وحوالي 35.6 بالمائة في لبنان وحوالي 83.9 بالمائة في الكويت مقارنة بعام 2020.

فيما يتعلق بجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة، فقد ارتفعت بنسبة بلغت حوالي 23.6 في المائة خلال عام 2021 لتصل الى نحو 64.9 مليار دولار، مقابل حوالي 52.5 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020. على مستوى الدول العربية فرادى، فقد ارتفعت في أغلب الدول العربية باستثناء موريتانيا، والجزائر، ولبنان، والكويت، حيث تراجعت بنسب تفاوتت بين حوالي 6.5 بالمائة و69.2 بالمائة عام 2021 مقارنة بعام 2020. وسجلت السودان وليبيا اكبر معدل نمو عام 2021، فقد بلغت النسبة حوالي 560 و 223.5 بالمائة على الترتيب عام 2021 مقارنة بعام 2020. في حين سجلت معظم الدول العربية ارتفاعا في بند المدفوعات بين 0.9 بالمائة كما هو في البحرين و98.5 بالمائة في الأردن

خلال عام 2021 من بند السياحة والسفر عن نفس المستوى المحقق خلال عام 2020. ملحق (10/8ج).

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي

إن الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية" منوطة بمتابعة استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، وكذلك تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، كما يوكل إليها السعي نحو الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية للوصول لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وفيما يلي الإنجازات المتحققة في هذا الإطار:

تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية:

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الركيزة الأساسية لتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، لمتابعة تطورات المنطقة، فقد واصلت **لجنة التنفيذ والمتابعة** [1] عقد اجتماعاتها لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومناقشة أية عقبات قد تواجه الصادرات العربية في إطار المنطقة وكذلك الاطلاع على التقارير القطرية لتطبيق أحكام المنطقة وكذلك على تقرير اتحاد الغرف العربية لاستشراف رأي القطاع الخاص في العقبات التي تواجه الصادرات العربية، كما واصلت اللجنة عملها في الإشراف على اللجان والفرق المنبثقة عنها، حيث انتهت اللجان المستحدثة الخاصة بتطوير الإطار التشريعي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من عملها وستعرض الملاحق الأربع الخاصة بتسهيل التجارة والقيود الفنية والملكية الفكرية والقيود الفنية على التجارة على الدورة 110 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد واتخاذ ما يراه مناسبا، علما بأن المجلس في دورته 109 أصدر قراراً بأن تكون كافة الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي إلزامية وأن يتم دخولها حيز النفاذ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسوة بالبرنامج التنفيذي ذاته، كما تم اعتمد آلية المعالجات التجارية وأصدر قراراً بأن تطبق بشكل استرشادي لمدة ثلاث سنوات على أن تطبق بشكل إلزامي اعتبارا من 2025/1/1، وذلك بقرار في دورته 108.

فيما يخص قواعد المنشأ:

استكمالاً لتسهيل التجارة بين الدول العربية، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 108 الموافقة على أن تكون شهادة المنشأ الصادرة الإلكترونية بنفس المواصفات التي أقرها المجلس باستثناء أن تكون الخلفية بيضاء عوضاً عن الخضراء اعتبارا من 2022/1/1 على أن تتضمن رابط التحقق من صحة شهادة المنشأ الصادرة الإلكترونية (المدرج بها الختم والتوقيع الإلكتروني) من قبل الدول العربية، كما تم اعتماد دليل المستخدم لقواعد المنشأ العربية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقامت الأمانة العامة بطباعته وتعميمه على الدول العربية الأعضاء لتعظيم الاستفادة منه.

في مجال حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية:

استكمل الفريق اجتماعاته حيث تم الانتهاء من إعداد خطة عمل لتنفيذ بروتوكول التعاون في مجال المنافسة بين الدول العربية، كما تم إعداد القانون الاسترشادي العربي للمنافسة ليكون نموذجا

[1] اللجنة الدائمة المعنية بمتابعة تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقا لبرنامجها التنفيذي.

تسترشد به الدول الأعضاء في إعداد أو تعديل قوانينها الوطنية الخاصة بالمنافسة، وأخيراً تم الترحيب بمبادرة جهاز حماية المنافسة المصري بإنشاء شبكة المنافسة العربية حيث تم اطلاقها في مارس 2022 برعاية كريمة من معالي الأمين العام ومشاركة عدد من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وتعتبر هذه الشبكة منصة لتبادل المعلومات والتجارب وتعزيز الروابط بين الدول العربية في مجال حماية المنافسة.

كما شهد مجال حماية المستهلك تطورات من خلال الفريق العربي للخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم الانتهاء من الدليل الاسترشادي لحماية المستهلك في إطار المنطقة، وتم عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده.

أما في مجال التعاون الجمركي: شهد بداية عام 2022 تصديق الملكة المغربية على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، ليبلغ بذلك عدد الدول الموقعة 7 دول عربية [1]، حيث أودعت وثائق التصديق كل من المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية ويتنظر إيداع مملكة البحرين وثائق التصديق لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ خلال عام 2022، كما وافقت لجنة مدراء الجمارك بالدول العربية على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور ترانزيت(المعدلة) وتم رفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي اعتمدها في دورة فبراير 2022، رغم وجود استثناء على الفقرة (1) من المادة الخامسة من كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق.

تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

اكتسب التعاون العربي بعداً جديداً بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتباراً من 14 أكتوبر 2019، حيث أصبحت الاتفاقية سارية في حق خمس دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما قامت سلطنة عمان بالتصديق على الاتفاق، وقد شجع ذلك مملكة البحرين لتتقدم بجداول التزاماتها للانضمام إلى الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثالثة عشر التي تقدم جدول التزاماتها، وقد عقدت لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية اجتماعاتها، حيث وافقت على خطة عمل لتفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتمكين الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقية.

الاتحاد الجمركي العربي:

واصلت لجنة الاتحاد الجمركي العربي عقد اجتماعاتها، حيث تم استعراض الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي من شانها تسهيل عملية التفاوض في الموضوعات المنوط بها لجنة الاتحاد لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي، والتي سبق أن طلبتها لجنة الاتحاد الجمركي العربي من أجل المساعدة في مرحلة التفاوض، وهي: آلية توزيع الحصيلة الجمركية، وآلية تعويض الدول المتضررة من تخفيض نسبة الرسوم الجمركية جراء الانضمام إلى الاتحاد الجمركي العربي، وآلية دعم الصناعة الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي، وآلية حمايته الصناعة المحلية في إطار الاتحاد الجمركي العربي، المرونة والتدرج في الانضمام للاتحاد الجمركي العربي، وذلك بمشاركة الخبراء معدي

[1] الدول الموقعة على اتفاقية التعاون الجمركي العربي: المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية

الدراسات للإجابة عن استفسارات الدول التي تم إدراجها في النسخة النهائية من الدراسات التي عرضت على اللجنة والدول الأعضاء، كما تابعت اللجنة عملها في الإشراف على لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة، حيث تم مناقشة التحديات التي تواجهها اللجنة في توحيد الرسوم الجمركية العربية، ومنهجية التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية العربية.

نظرة عامة

شهد عام 2021، تحسن **أداء موازين مدفوعات الدول العربية** كمجموعة تماشياً مع التحسن النسبي الذي شهده أداء الاقتصاد العالمي وانعكاسه على زيادة مستويات الطلب، كنتيجة لقيام الدول بالتخفيف النسبي للإجراءات السابق اتخاذها في ظل جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الأثر الناتج عن زيادة الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية. في ضوء ذلك، تضاعف فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2021 ليسجل حوالي 296.5 مليار دولار أمريكي. بينما زاد خلال عام 2021 العجز المسجل بميزان الخدمات بنسبة 8.6 بالمائة، وتضاعف صافي فائض ميزان الدخل الأولي ليبلغ نحو 4.2 مليار دولار أمريكي. كما زاد العجز بميزان الدخل الثانوي بنسبة قدرها 9.5 في المائة خلال عام 2021. انعكاساً لتلك التطورات تحول العجز المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة في عام 2021 إلى فائض قدره 135.3 مليار دولار، يمثل حوالي 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. كمحصلة للتطورات المذكورة، فقد زاد الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 70.0 مليار دولار، مقارنة مع فائض قدره 3.1 مليار دولار أمريكي مسجل خلال عام 2020.

تراجع **إجمالي رصيد الدين العام الخارجي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.6 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض نسبته 1.0 في المائة، ليصل إلى حوالي 366.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 370.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020. بالمُقابل، ارتفع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 2.0 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 35.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 33.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020.

سجلت نسبة **إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة تراجعاً بحوالي 2.7 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 37.7 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 40.5 في المائة بنهاية عام 2020. كذلك سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة تراجعاً بحوالي 3.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 14.2 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 17.7 في المائة بنهاية عام 2020.

عكست **أسعار صرف العملات العربية** المثبتة مقابل الدولار الأمريكي التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2021، حيث تحسنت قيمتها خاصة مع تدخلات بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان ضمن الحدود المُعلن عنها. في المقابل، ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل اليورو خلال 2021، بينما انخفضت قيمة عملات الدول العربية الأخرى مقابل اليورو سوى تلك المثبتة مقابل الدولار أو المرنة.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

ارتفع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بشكل ملحوظ، حيث تضاعف ليصل إلى حوالي 296.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع فائض بلغ نحو 73.1 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. يعزى للزيادة الملحوظة التي شهدتها الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية كمجموعة، حيث ارتفعت بنسبة قدرها 42.4 بالمائة لتصل إلى نحو 1068.4 مليار دولار خلال عام 2021. جاء ذلك كمحصلة للتحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي وأثره على زيادة مستويات الطلب، وكذا الارتفاع الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية. أيضا شهدت الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2021 زيادة، وإن كانت بنسبة أقل من تلك المسجلة في الصادرات، حيث ارتفعت بنسبة 13.9 بالمائة لتبلغ نحو 771.9 مليار دولار. في ضوء التطورات السابقة، زادت خلال عام 2021 نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة لتصل إلى حوالي 10.3 بالمائة مقابل نسبة بلغت 2.9 في المائة مسجلة خلال العام السابق، الملحقان (1/9 أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة (2017 – 2021)

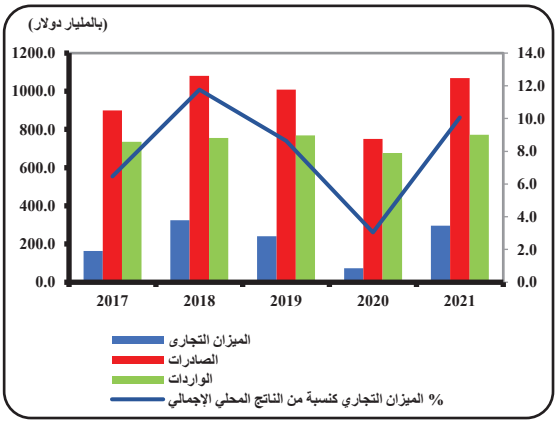

*بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).

على صعيد تطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، شهد عام 2021 ارتفاع مستوى الفائض المحقق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1] بما يفوق الضعف ليصل إلى نحو 341.4 مليار دولار مقابل قيمة قدرها 160.5 مليار دولار مسجلة بالعام السابق. جاء ذلك تماشياً مع الزيادة الملحوظة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2021.

هذا وقد جاءت تلك الزيادة في فائض الميزان التجاري خلال عام 2021 انعكاساً للارتفاع الذي سجلته قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول والذي بلغت نسبته 39.3 بالمائة لتبلغ نحو 816.4 مليار دولار. وبالنسبة لقيمة المدفوعات عن الواردات السلعية الإجمالية لدول المجلس خلال عام 2021 فقد ارتفعت بنسبة بلغت 11.6 بالمائة لتسجل حوالي 475 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 425.6 مليار دولار محققة خلال عام 2020.

فيما يخص دول المجموعة فرادى، فقد زادت خلال عام 2021 نسبة فائض الميزان التجاري في معظم دول المجموعة إلى الناتج المحلى الإجمالي لتسجل نسب تفاوتت بين نحو 16.4 في المائة بالسعودية و33.6 بالمائة في قطر، بينما شهدت البحرين خلال

(1) تتضمن كلاً من الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت.

عام 2021 تحول العجز إلى فائض بلغ حوالي 12.6 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، الشكل (2).

الشكل (2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادى (2020-2021*)

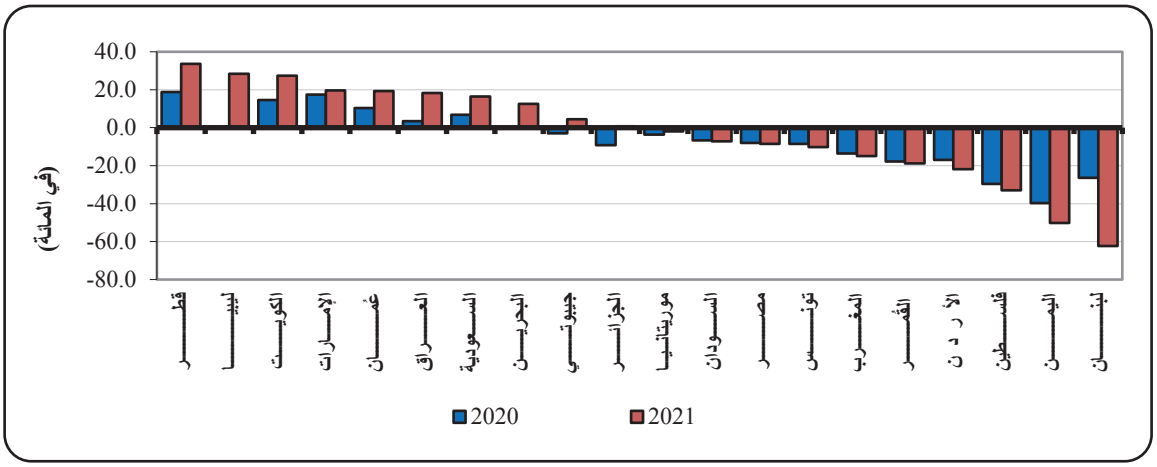

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط [1]، شهد عام 2021 تحول عجز الميزان التجاري إلى فائض قُدر بنحو 43.2 مليار دولار. كنتيجة لزيادة حصيلة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2021 بنسبة قدرها 79.1 بالمائة لتصل إلى حوالي 141.5 مليار دولار، مقابل حوالي 79.0 مليار دولار خلال عام 2020. يرجع ذلك بصفة اساسية إلى زيادة الصادرات النفطية تماشيا مع الارتفاع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط. ارتفعت أيضا خلال عام 2021 قيمة الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنسبة أقل بلغت 4.7 بالمائة لتصل إلى نحو 98.3 مليار دولار.

على مستوى دول المجموعة فرادى، ارتفع الفائض بالميزان التجاري في كل من العراق وليبيا خلال عام 2021 ليحقق نسباً قدرها 18.3 في المائة و28.5 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي في كل منهما على الترتيب، في حين تحول العجز بالميزان التجاري في الجزائر إلى فائض بلغ 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وزاد العجز المسجل باليمن ليصل إلى نحو 50.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021.

بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط [2]، فقد زاد العجز بالميزان التجاري خلال عام 2021 في هذه المجموعة من الدول بنسبة بلغت 21.4 بالمائة ليصل إلى نحو 88.1 مليار دولار. فقد ارتفعت قيمة المتحصلات من الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنسبة 29.4 في المائة لتصل إلى حوالي 110.6 مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بالعام المقابل.

كما زادت خلال عام 2021 قيمة الواردات السلعية بنسبة قدرها 25.7 بالمائة لتسجل نحو 198.6 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي يعكس الارتفاع المسجل بالأسعار العالمية لكل من النفط والغذاء خلال عام 2021.

على مستوى الدول فرادى، زاد العجز بالميزان التجاري خلال عام 2021 في كل من الأردن وتونس

[1] تتضمن كلاً من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.

[2] تتضمن كلاً من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، وسورية (لا تتوفر لها بيانات)، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2017-2021*)

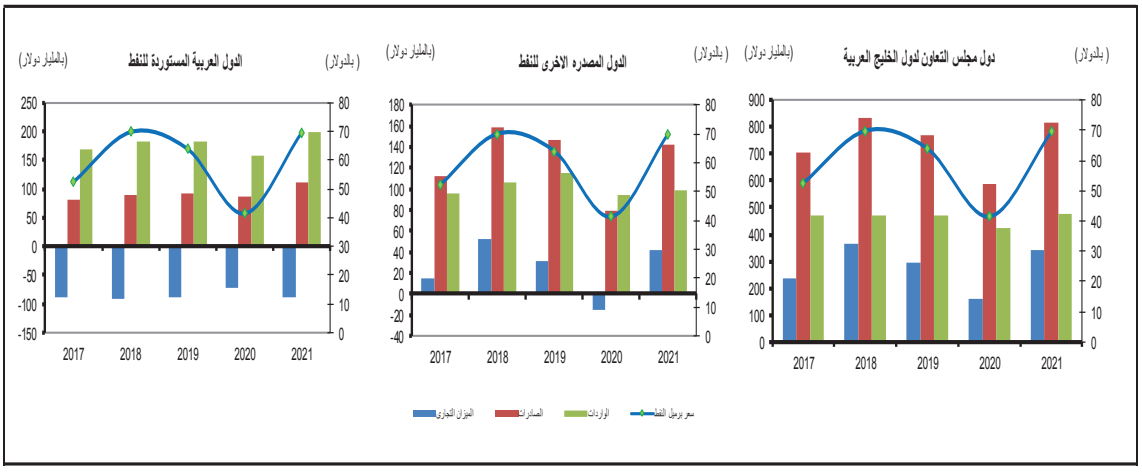

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

ولبنان وفلسطين والقمر ومصر والمغرب ليسجل نسباً تراوحت بين 8.6 في المائة و62.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراجع العجز بالميزان التجاري في موريتانيا والسودان ليحقق نسباً بلغت 2.0 في المائة و7.1 بالمائة خلال عام 2021، وتحول العجز في جيبوتي إلى فائض بلغ نحو 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي

على صعيد أداء ميزان الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021، فقد زاد العجز بحوالي 8.6 في المائة ليسجل نحو 98 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 90.3 مليار دولار مسجلة خلال عام 2020. يرجع ذلك للتخفيف النسبي للإجراءات المفروضة على حركة السفر على المستوى العالمي التي سبق فرضها في ظل جائحة كوفيد-19، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين من ناحية أخرى. نتج عن ذلك تعافٍ نسبي في المتحصلات من بند السفر (السياحة) بصورة خاصة في الدول العربية التي تتمتع بإمكانيات سياحية، الملحق (1/9 "أ").

على مستوى الدول العربية كمجموعات، اتسع العجز بميزان الخدمات خلال عام 2020 بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 17.8 بالمائة ليسجل حوالي 86.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع عجز بحوالي 73.4 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق.

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، انكمش العجز المحقق بميزان الخدمات في عام 2021 بنسبة بلغت 5.2 في المائة ليبلغ نحو 19.1 مليار دولار، مقارنة بالعام السابق.

بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، ارتفع الفائض المحقق بميزان الخدمات خلال عام 2021 في هذه المجموعة من الدول بنسبة بلغت حوالي 133.2 بالمائة ليسجل حوالي 7.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 3.2 مليار دولار بالعام المقابل.

فيما يخص **ميزان الدخل الأولي** بالدول العربية كمجموعة، زاد الفائض المسجل خلال عام 2020 والبالغ نحو 1.1 مليار دولار إلى حوالي 4.2 مليار دولار خلال عام 2021، حيث سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة في مستوى الفائض المسجل بميزان الدخل الأولي خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 26.7 مليار دولار أمريكي مقارنة مع حوالي 19.1 مليار دولار مسجلة خلال العام 2020، بسبب زيادة المتحصلات من دخل الاستثمار.

فيما يتعلق بأداء **ميزان الدخل الثانوي**، الذي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناته،

فقد زاد خلال عام 2021 العجز بصافي ميزان الدخل الثانوي للدول العربية كمجموعة بنحو 9.5 في المائة ليصل إلى حوالي 67.4 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 61.6 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. جاء ذلك بصفة أساسية نتيجة لزيادة إجمالي العجز المسجل خلال عام 2021 بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 11.3 مليار دولار، بنسبه بلغت 9.2 في المائة، ليسجل حوالي 133.7 مليار دولار. في حين زاد الفائض خلال عام 2021 في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 5.5 مليار دولار، تمثل نسبه قدرها 9.0 في المائة، ليقتصر على نحو 66.3 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرادى، فقد زاد العجز في ميزان الدخل الثانوي في كل من الإمارات والسعودية وقطر والكويت خلال عام 2021 بنسب بلغت حوالي 3.7 في المائة و18.6 في المائة و23.0 في المائة و4.3 بالمائة على التوالي. بينما تراجع العجز خلال عام 2021 في باقي دول المجموعة.

أما الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد زاد العجز بميزان الدخل الثانوي في بعام 2021 في كل من ليبيا والعراق، بنسب قدرها 19.4 في المائة و138.9 في المائة على التوالي. بينما تراجع الفائض في ميزان الدخل الثانوي في كل من الجزائر واليمن خلال عام 2021 ليسجل حوالي 1.9 مليار دولار و4.3 مليار دولار على التوالي.

في جانب الدول العربية المستوردة للنفط، زاد الفائض المسجل خلال عام 2021 في ميزان الدخل الثانوي بنسب تفاوتت بين نحو 2.6 في المائة و125.8 في المائة بمعظم دول المجموعة، كنتيجة أساسية لارتفاع مستوى التدفقات الواردة من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. ذلك فيما عدا جيبوتي والقُمر وموريتانيا حيث انخفض الفائض بميزان الدخل الثانوي بنسب بلغت 39.1 بالمائة و14.2 في المائة و16.6 بالمائة على التوالي خلال عام 2021.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

في ظل التطورات سالفة الذكر في كل من الميزان التجاري، والخدمي، والدخل الأولي، والدخل الثانوي، شهد عام 2021 تحول العجز المحقق في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة والمسجل خلال العام السابق، والبالغ نحو 77.7 مليار دولار أمريكي، إلى فائض بلغ نحو 135.3 مليار دولار. يعزى ذلك للتحسن النسبي الذي شهده أداء الاقتصاد العالمي وانعكاسه على ارتفاع مستويات الطلب، والزيادة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، إضافة إلى قيام الدول بتخفيف الإجراءات والقيود السابق اتخاذها أثناء جائحة كوفيد-19 وأثرها على ميزان الخدمات خاصة النقل والسفر (السياحة). كمحصلة لما سبق ذكره، بلغت نسبة الفائض في الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.7 بالمائة خلال عام 2021، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017-2021*)

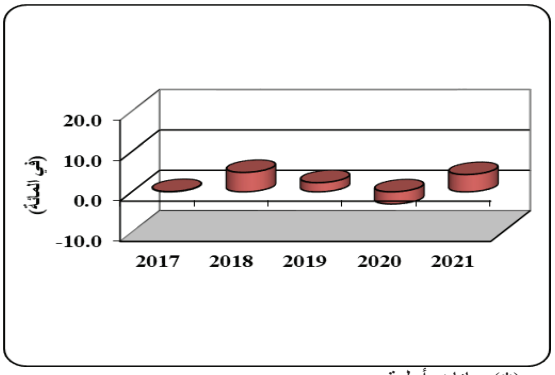

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

على مستوى الدول العربية كمجموعات، تحول العجز المحقق في ميزان المعاملات الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغ حوالي 16.2 مليار دولار والمسجل خلال عام 2020، إلى فائض بلغ نحو 147.9 مليار دولار خلال عام 2021. فقد تحول العجز المحقق إلى فائض في كل من البحرين السعودية وقطر، قُدر بنحو 6.7 في المائة و5.3 في المائة و14.6 بالمائة

من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بعام 2021. في حين ارتفع الفائض خلال عام 2020 بكل من الإمارات والكويت ليبلغ نحو 9.7 في المائة و25.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على الترتيب. وتحسن العجز بالميزان الجاري في عُمان ليصل إلى حوالي 5.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021.

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تحول العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول، إلى فائض قُدر بنحو 22.2 مليار دولار خلال عام 2021. على مستوى الدول فرادى، فقد تحول العجز بالميزان الجاري بكل من العراق وليبيا إلى فائض قدره حوالي 13.9 في المائة و6.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على الترتيب خلال عام 2021. وتحسن العجز بالجزائر ليصل إلى نحو 2.9 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، وبينما زاد العجز في اليمن ليبلغ نحو 31.3 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017-2021*)

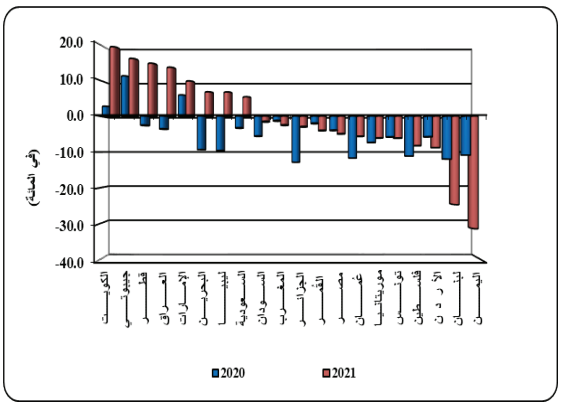

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

على صعيد مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، سجلت تلك المجموعة من الدول زيادة بالعجز الجاري خلال عام 2021 ليصل إلى نحو 34.8 مليار دولار، مقابل عجز قدره 29.8 مليار دولار مسجل بعام 2020.

على مستوى دول المجموعة فرادى، فقد ارتفع العجز الجاري في كلٍ من الأردن وتونس والقُمر ولبنان ومصر والمغرب ليحقق نسباً تفاوتت بين نحو 2.4 في المائة و24.6 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2021. في حين تحسن العجز الجاري في كل من السودان وفلسطين وموريتانيا، وزاد الفائض الجاري في جيبوتي في عام 2021.

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية:

فيما يخص **موازين الحسابات الرأسمالية** للدول العربية كمجموعة، فقد تراجع خلال عام 2021 صافي التدفق للداخل بنحو 62.2 في المائة ليسجل نحو 4.2 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 11.1 مليار دولار تمثل صافي تدفق للخارج خلال عام 2020. جاء ذلك كمحصلة لزيادة صافي التدفق للخارج المسجل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021 بنسبة قدرها 63.5 بالمائة ليصل إلى حوالي 385 مليون دولار أمريكي، في حين تراجع بصورة ملحوظة صافي التدفق للداخل المحقق بالدول العربية المستوردة للنفط ليقتصر على نحو 4.7 مليار دولار خلال عام 2021، مقابل حوالي 11.4 مليار دولار تمثل صافي تدفق للداخل مسجلة خلال العام السابق. اما بالنسبة للدول الأخرى المصدرة للنفط فقد سجلت زيادة في صافي التدفقات للخارج بنسبة قدرها 11.1 بالمائة لتصل إلى حوالي 141 مليون دولار خلال عام 2021.

على صعيد **موازين الحسابات المالية** بالدول العربية كمجموعة، فقد تحول صافي التدفق للخارج والمسجل خلال عام 2020، والبالغ نحو 13.4 مليار دولار، إلى صافي تدفق للداخل قُدر بنحو 20.8 مليار دولار خلال عام 2021. جاء ذلك كمحصلة لزيادة التدفقات الخارجة في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية، وارتفاع التدفقات الداخلة في كل من مجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط ومجموعة الدول العربية المستوردة للنفط.

بالنسبة لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع صافي التدفق للخارج المسجل

خلال عام 2020 والمقدر بنحو 38.3 مليار دولار، ليسجل حوالي 47 مليار دولار تمثل صافي تدفق للداخل في عام 2021.

فيما يخص التطورات على مستوى دول المجموعة فرادى، فقد ارتفع صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي في الكويت بأكثر من الضعف والامارات بنحو 27.3 بالمائة. في حين تحول صافي تدفق للداخل المسجل بكل من البحرين وقطر إلى صافي تدفق للخارج. وتراجع صافي التدفق للداخل المسجل بالحساب المالي خلال عام 2021 في عُمان بنسبة 59 بالمائة ليسجل حوالي 5.2 مليار دولار. أما في السعودية فقد تحول صافي التدفق للخارج إلى صافي تدفق للداخل بلغ نحو 41.6 مليار دولار خلال عام 2021، الملحق (1/9 "ج").

على صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، زاد بصورة ملحوظة صافي التدفقات الداخلة في الحساب المالي من نحو 344 مليون دولار، مسجل خلال العام السابق، ليصل إلى حوالي 33.0 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021 نتيجة لتحول صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي في العراق، المقدر بحوالي 7.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، إلى صافي تدفقات للداخل قدره 24.9 مليار دولار أمريكي مسجلة عام 2021، بينما ارتفعت التدفقات الداخلة بالحساب المالي خلال عام 2021 في الجزائر بنحو 25.1 في المائة لتسجل نحو 3.0 مليار دولار أمريكي. في حين تراجعت تلك التدفقات الداخلة بالحساب المالي في ليبيا بقدر طفيف بلغت نسبته 1.3 بالمائة لتسجل نحو 4.8 مليار دولار في عام 2021. وفيما يخص اليمن فقد استقرت تلك التدفقات الداخلة عند نفس المستوى المسجل بالعام السابق.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد زاد خلال عام 2021 صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي بنحو 41.7 في المائة لتصل إلى حوالي 34.8 مليار دولار. يعزى ذلك للارتفاع الذي شهدته تلك التدفقات الواردة بالحساب المالي في كل من مصر وموريتانيا بنسب قدرها 170.1 في المائة و22.5 بالمائة على التوالي في عام 2021 مقارنة بالعام المقابل.

هذا، بينما تراجع صافي التدفقات الداخلة في عام 2021 بكل من تونس ولبنان والمغرب ليسجل حوالي 2.2 مليار دولار و6.6 مليار دولار و4.0 مليار دولار على التوالي. في حين تراجع صافي تدفق للخارج خلال عام 2021 في كل من الأردن وجيبوتي والسودان، وزادت تلك التدفقات في فلسطين. إضافة إلى ذلك فقد تحول صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي في القُمر إلى الداخل خلال عام 2021 ليبلغ حوالي 60.4 مليون دولار أمريكي.

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، زاد الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بصورة ملحوظة ليصل إلى حوالي 70.0 مليار دولار، مقارنة مع فائض بلغ نحو 3.1 مليار دولار بالعام 2020، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2017-2021)

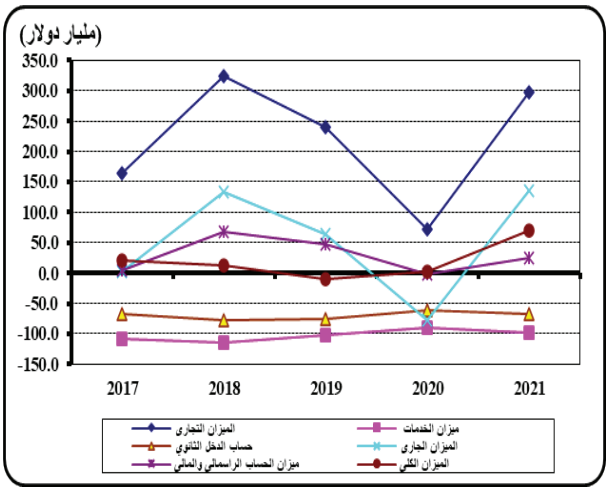

المصدر: الملحق (1/9 "أ")، (1/9 "ج")، (1/9 "د").

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

شهد عام 2021 تراجعاً طفيفاً في إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بنسبة بلغت نسبته نحو 0.3 في المائة لتبلغ حوالي 983.7 مليار دولار، مقارنة مع احتياطيات قدرها 986.5

مليار دولار محققة في العام السابق. كما تراجعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة من مستوى بلغ نحو 17.5 شهراً، لتصل إلى حوالي 15.3 شهراً في عام 2021. وقد جاء ذلك بسبب زيادة الواردات وتراجع الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021، الملحقان (4/9) و(5/9).

فيما يخص الدول العربية فرادى، فقد سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021 زيادة في قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية بنحو 3.4 بالمائة لتصل إلى حوالي 689.1 مليار دولار مقارنة مع حوالي 666.7 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. فقد زادت تلك الاحتياطيات في كل من البحرين وعُمان والإمارات وقطر والسعودية بنسب قدرها 110.5 في المائة، و31.5 في المائة، و12.7 في المائة، و7.3 في المائة، و0.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2021. بينما تراجعت تلك الاحتياطيات في الكويت بحوالي 6.3 في المائة خلال عام 2021.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، تراجعت تلك الاحتياطيات الخارجية في هذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 13.3 بالمائة لتبلغ حوالي 150.7 مليار دولار في عام 2021مقارنة مع العام السابق. كنتيجة لانخفاض تلك الاحتياطيات في كل من العراق والجزائر واليمن بحوالي 36.8 في المائة و11.7 في المائة و15.1 بالمائة على الترتيب خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق. بينما سجلت تلك الاحتياطيات زيادة في ليبيا بنحو 5.9 بالمائة لتبلغ حوالي 71.3 مليار دولار خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجعت الاحتياطات الخارجية في هذه المجموعة من الدول بنسبة 1.5 في المائة لتصل إلى حوالي 143.9 مليار دولار في عام 2021، مقارنة مع نحو 146.1 مليار دولار مسجلة في عام 2020. جاء ذلك كنتيجة لتراجع الاحتياطيات في كل من لبنان وتونس بنسب بلغت حوالي 17.2 في المائة و5.5 في المائة في عام 2021. بينما ارتفعت تلك الاحتياطيات خلال عام 2020 في باقي دول المجموعة بنسب تراوحت بين نحو 2.1 في المائة في مصر وحوالي 68.1 بالمائة في السودان.

على صعيد نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[1]، فقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات خلال عام 2021 في كل من ليبيا لتحقق 54.2 شهراً، ولبنان لتصل إلى 33.9 شهراً، والسعودية لتسجل 39.1 شهراً، والعراق لتصل إلى نحو 12.6 شهراً، والمغرب لتسجل حوالي 7.1 شهراً، والجزائر لتبلغ 13.3 شهراً، ومصر لتبلغ حوالي 6.7 شهراً، وتونس لتصل إلى 4.9 شهراً، والأردن إلى حوالي 11.2 شهراً، واليمن 1.6 شهراً، وقطر لتبلغ نحو 19.6 شهراً، والكويت لتسجل حوالي 17.1 شهراً، وعُمان لتسجل 8.4 شهراً، وجيبوتي لتحقق 1.8 شهراً.

وقد زادت تلك النسبة بعام 2021، في كل من السودان لتسجل 2.8 شهراً، والبحرين إلى 3.2 شهراً، وموريتانيا لتبلغ 5.9 شهراً، والقُمر لتبلغ 15.5 شهراً. هذا في حين استقرت تلك النسبة في كل من الإمارات وفلسطين لتسجل نفس المستوى المسجل بالعام السابق.

تطورات الدين العام الخارجي

سجل إجمالي رصيد الدين العام الخارجي القائم[2] في ذمة الدول العربية كمجموعة والمتوفرة عنها بيانات تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 1.0 في المائة، أي بحوالي 3.6 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 366.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 370.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020. جاء ذلك في جزء منه كمحصلة لتراجع

[1] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

[2] يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة ومتوسطة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

مديونية جمهورية السودان بنحو 30.1 مليار دولار أمريكي نتيجة لتطبيق الآلية التقليدية لتخفيف المديونية بعد وصول السودان إلى نقطة القرار بإطار المبادرة المعزّزة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل (*HIPC*) في يونيو 2021. كذلك جاء تراجع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي للدول العربية مدعوماً بتراجع احتياجات التمويل في ضوء تراجع عجز الموازنة في عدد من الدول، حيث تراجع عجز الموازنة للدول العربية مجتمعة من 204 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020 إلى حوالي 105.2 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، الملاحق (10/6) و(10/9) والجدول (1).

الجدول (1): الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات عامي (2020 و2021)

(مليون دولار أمريكي)

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2020	2021*	2020	2021*
الأردن	19,317.2	21,029.7	2,935.0	3,195.2
تونس	40,425.0	39,761.0	2,916.0	3,753.0
الجزائر	3,466.0	3,800.5	238.4	261.4
جيبوتي	2,485.0	2,718.9	133.7	146.3
السودان	58,774.0	28,000.0	150.8	71.8
عمان	38,257.0	40,550.4	289.3	270.1
القمر	312.6	357.2	8.4	9.3
لبنان	33,399.0	38,103.0	4,584.0	4,295.3
مصر	123,409.5	137,859.6	17,190.8	15,863.9
المغرب	39,599	42,117	3,379.3	3,264.1
موريتانيا	4,342.6	5,451.0	283.5	197.0
اليمن	6,170.4	6,675.9	315.4	341.3
الدول العربية المقترضة	370,038.3	366,424.3	33,337.1	35,268.5

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

على صعيد **الدول العربية فرادى**، فقد تراجع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي في تونس والسودان، بينما سجل ارتفاعاً في بقية الدول العربية المتوفر عنها بيانات.

من بين الدول التي شهدت تراجعاً في مديونيتها الخارجية سجل السودان أعلى نسبة انخفاض في إجمالي رصيد الدين الخارجي بلغت حوالي 52.3 في المائة، ليصل إلى حوالي 28 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 58.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020.

كذلك سجلت تونس تراجعاً في إجمالي رصيد مديونيتها الخارجية بنسبة بلغت حوالي 1.6 في

المائة، أي بحوالي 664 مليون دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 39.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 40.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020. يُعزى ذلك في جزء منه إلى تراجع عجز الموازنة بحوالي 185 مليون دولار أمريكي في عام 2021، لتصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 7.5 في المائة، مُقارنة بنسبة بلغت حوالي 8.7 في المائة في عام 2020.

بالنسبة للدول التي ارتفع لديها إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، فقد سجلت مجتمعة زيادةً في رصيد مديونيتها الخارجية بحوالي 27.8 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 298.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مقارنة برصيد بلغ حوالي 270.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020. مثل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 81.5 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2021.

من بين الدول التي شهدت ارتفاعاً في مديونيتها الخارجية، سجلت موريتانيا أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 25.5 في المائة بنهاية عام 2021، ليصل إجمالي رصيد الدين الخارجي لديها إلى حوالي 5.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مُقارنة بحوالي 4.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، على خلفية تحول فائض الموازنة العامة المسجل في عام 2020 والبالغ حوالي 188 مليون دولار أمريكي (حوالي 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى عجز بحوالي 199 مليون دولار أمريكي (حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021.

كذلك سجلت كل من عُمان والقُمر ولبنان نسب زيادة تراوحت بين 14.5 و14.1 في المائة، بينما سجلت كل من الجزائر وجيبوتي والأردن واليمن ومصر نسب أقل تراوحت بين 9.7 و6.7 في المائة بنهاية عام 2021.

بالنسبة لخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 5.8 في المائة، أي بحوالي 1.9 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 35.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021، مقارنة بحوالي 33.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، سجل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي ارتفاعاً في كل من تونس والقُمر والجزائر وجيبوتي والأردن واليمن ومصر، بينما سجل تراجعاً في كل من السودان وموريتانيا وعُمان ولبنان والمغرب ومصر بنهاية عام 2021.

بالنسبة للدول التي ارتفعت لديها خدمة الدين العام الخارجي فقد سجلت مجتمعة ارتفاعاً بحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 17.7 في المائة بنهاية عام 2021. شكل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 21.9 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بنهاية العام المذكور.

من بين الدول التي شهدت ارتفاعاً في خدمة الدين العام الخارجي، سجلت تونس أعلى نسبة ارتفاع بحوالي 28.7 في المائة، وسجلت كل من الجزائر وجيبوتي والأردن واليمن نسب ارتفاع تراوحت بين 9.7 و8.2.

بالنسبة للدول التي تراجعت لديها خدمة الدين العام الخارجي فقد سجلت مجتمعة انخفاضاً بحوالي 1.9 مليار دولار أمريكي، مسجلة نسبة انخفاض بلغت حوالي 7.4 في المائة بنهاية عام 2021. يُشكل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 33 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفر عنها بيانات بنهاية العام المذكور. سجل السودان وموريتانيا أعلى نسبة انخفاض بلغت حوالي 52.4 و30.5 في المائة على الترتيب، وسجلت كل من مصر وعُمان ولبنان والمغرب نسب انخفاض تراوحت بين 7.7 و3.4 في المائة بنهاية عام 2021.

أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المتوفر عنها بيانات، فقد تم احتساب نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء

الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في الوفاء بتلك الأعباء. كذلك تم احتساب نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، لقياس قدرة عائدات الصادرات على تغطية خدمة المديونية الخارجية.

فيما يتعلق **بنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي**، فقد سجلت تراجعاً بالنسبة للدول العربية المتوفر عنها بيانات كمجموعة بحوالي 2.8 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 37.7 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 40.5 في المائة بنهاية عام 2020.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، فقد سجلت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في كل من السودان وتونس والمغرب وعُمان، وسجلت ارتفاعاً في كل من مصر ولبنان واليمن والأردن وجيبوتي والقُمر وموريتانيا، بينما ظلت مستقرة في الجزائر. بالنسبة للدول العربية التي تراجعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تباينت مستويات الانخفاض، حيث سجل السودان أعلى انخفاض بلغ 24.9 نقطة مئوية، وسجلت تونس وعُمان انخفاضاً بنسب بلغت حوالي 10.3 و4.5 نقطة مئوية، فيما سجلت المغرب انخفاضاً بلغ 2.8 نقطة مئوية.

أما بالنسبة للدول العربية التي ارتفعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت لبنان أعلى زيادة بلغت حوالي 191.5 نقطة مئوية بنهاية عام 2021، ذلك بسبب انكماش قيمة الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة تراجع قيمة الليرة اللبنانية، بوتيرة أعلى من انخفاض خدمة الدين الخارجي خلال العام المذكور. كذلك سجلت اليمن والأردن وجيبوتي والقُمر وموريتانيا زيادة تراوحت بين 6.6 و1.3 نقطة مئوية بنهاية عام 2021 وارتفعت هذه النسبة في مصر بحوالي 0.3 في المائة، في حين ظلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنهاية العام 2021 عند مستواها المسجل بنهاية عام 2020 والبالغ 2.4 في المائة، الملحق (8/9) والجدول (2).

الجدول (2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات عامي (2020 و2021) (نسبة مئوية)

	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2020	*2021	2020	*2021
الأردن	44.2	46.4	19.6	29.2
تونس	95.0	84.8	16.1	19.8
الجزائر	2.4	2.4	0.9	0.6
جيبوتي	72.2	74.4	4.1	3.5
السودان	78.1	53.1	3.3	1.4
عمان	51.7	47.2	0.8	0.7
القمر	26.1	27.5	7.8	9.4
لبنان	178.3	369.9	26.2	53.4
مصر	33.9	34.2	36.1	35.5
المغرب	34.5	31.7	7.5	7.0
موريتانيا	54.8	56.1	10.0	5.9
اليمن	32.6	39.2	34.5	16.4
الدول العربية المقترضة	40.5	37.7	17.7	14.2

* بيانات أولية.

المصدر : الملحقان (9/8) و (9/9).

بالنسبة **لتغطية عائدات الصادرات السلعية والخدمية لخدمة الدين العام الخارجي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة، فقد تراجعت بحوالي 3.6 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 14.2 في المائة بنهاية عام 2021، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 17.7 في المائة بنهاية عام 2020.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً في كل من اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي ومصر والجزائر، وعُمان والمغرب، بينما سجلت ارتفاعاً في كل من لبنان، والأردن، وتونس، والقُمر.

بالنسبة للدول العربية التي تراجعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تباينت مستويات الانخفاض، حيث سجل اليمن أعلى انخفاض بلغ 18.2 نقطة مئوية، وسجلت موريتانيا انخفاضاً بلغ 4.1 نقطة مئوية، فيما سجل كل من السودان وجيبوتي ومصر والجزائر، وعُمان، والمغرب انخفاضاً أقل تراوح بين 1.8 و0.1 نقطة مئوية بنهاية عام 2021.

أما بالنسبة للدول العربية التي ارتفعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت لبنان أعلى زيادة بلغت حوالي 27.2 نقطة مئوية، وسجل الأردن وتونس زيادة بلغت 9.6 و3.6 نقطة مئوية على الترتيب، فيما سجلت القُمر زيادة بلغت 1.6 و0.1 نقطة مئوية بنهاية عام 2021، الملحق (9/9) والجدول (2).

نظم الصرف في الدول العربية

تبين الممارسات العملية للترتيبات الفعلية *de facto* لأسعار صرف العملات الأجنبية في الدول العربية أن هذه الدول تتبنى نظامين للصرف هما **نظام سعر الصرف الثابت** والذي يحوي بداخله كل من التثبيت مقابل الدولار الأمريكي واليورو، التثبيت مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، أو التثبيت مقابل سلة خاصة من العملات (غير معلنة)، أما النوع الثاني فهو **نظام سعر الصرف العائم** وينقسم هذا النوع بدوره إلى فرعين، فإما أن يكون تعويماً مُداراً موجهاً بواسطة البنك المركزي، أو أن يكون تعويماً حراً مستقلاً يخضع لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

بالنسبة لسعر الصرف الثابت، عادة ما تلجأ الدول لتبني هذا النظام بغرض استخدامه كمرتكز اسمي للسياسة النقدية وفي هذا النظام يتم ربط سعر الصرف الرسمي للدولة بعملة دولة أخرى أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، وذلك بغرض الحفاظ على قيمة العملة ضمن نطاق محدد يتم تحديده وفقاً لرؤية البنك المركزي الذي يتحمل مسؤولية المحافظة على هذا السعر ضمن النطاق المُعلن من خلال قيام البنك المركزي بشراء وبيع عملته الخاصة في سوق الصرف الأجنبي مقابل العملة التي يرتبط بها. على مستوى الدول العربية، يشير الملحق (1) إلى أن عدد الدول العربية التي تبنت ترتيبات أسعار الصرف الثابتة يبلغ عددها 13 دولة عربية معظمها من الدول العربية المصدرة للنفط ماعدا الأردن وسوريا والمغرب. هناك تسع دول تقوم بتثبيت عملتها مقابل الدولار الأمريكي واليورو مثل الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والعراق، وعُمان، وقطر، ولبنان، بينما تقوم كل من سورية، وليبيا بتثبيت قيمة عملاتها مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، في حين يتم تثبيت الدينار الكويتي والدرهم المغربي مقابل سلة من العملات الأجنبية.

أحد الترتيبات التي تتبناها البنوك المركزية في الدول العربية **نظام سعر الصرف المرن**، وفيه يتم تحديد سعر الصرف المرن وفقاً لآلية العرض والطلب التي تعمل لإزالة التشوهات في سوق الصرف الأجنبي، وينقسم هذا النظام إلى النظام المرن المدار الذي في إطاره يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي جزئياً، والنظام المرن الحر، وفيه تحمل قوى السوق بشكل مطلق في ظل المنافسة الكاملة في بيع وشراء العملات.

أما الدول التي تتبنى ترتيبات سعر الصرف المرن، فيصل عددها إلى ست دول بعضها مدار وموجه بواسطة البنك المركزي مثل تونس والجزائر والسودان ومصر موريتانيا، والبعض الآخر يتبع التعويم الحر المعتمد على آلية السوق مثل اليمن.

التطورات في أسعار الصرف العربية مقابل الدولار الأمريكي

نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية والآثار الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19، ونتيجة لاستجابة البنوك المركزية العالمية والعربية لمواجهة الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة وانعكاساتها على أسعار الصرف، شهدت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار تحسنا خلال عام 2021 مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان ضمن الحدود المُعلن عنها. يُشار إلى أن المصارف المركزية في بعض الدول العربية قد سعت خلال عام 2021 إلى تعزيز تدخلاتها في أسواق الصرف الأجنبي بهدف ضمان توفير مستويات مريحة من السيولة من النقد الأجنبي لتخفيف حدة الركود الاقتصادي، ودعم التعافي الاقتصادي من خلال السحب من الاحتياطيات الأجنبية، فيما ساعدت مرونة نظم الصرف في بعض هذه الدول من تخفيف الضغوطات على أسواق الصرف الأجنبي.

شكل (7) التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (%)

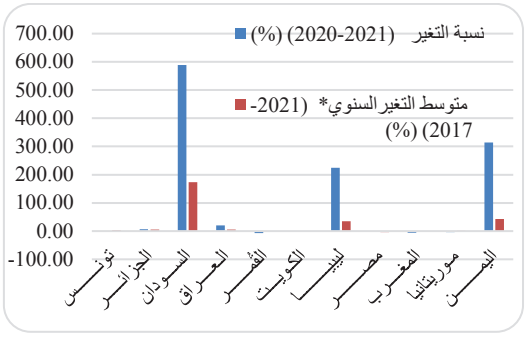

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 وصندوق النقد الدولي.

في العام 2021، تحسنت قيمة العملة المحلية في عدد من الدول العربية على الرغم الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن جائحة كوفيد-19 وما استتبعها من إجراءات احترازية، فضلاً عن تأثر عدد من القطاعات الرئيسة التي تعتبر مصدراً مهماً للعملات الأجنبية مثل قطاع النقل، والسياحة، والسفر، وغيره. على سبيل المثال، تحسنت قيمة الفرنك القُمري، والجنيه المصري، والدرهم المغربي، والأوقية الموريتانية. وذلك من واقع استمرار بعض هذه الدول في تعزيز مرونة أسعار الصرف من خلال أجراء إصلاحات اقتصادية، مثل موريتانيا مصر وتونس، والمغرب، وجزر القُمر، والكويت.

في مصر على سبيل المثال، نفذت الحكومة المصرية خلال الخمس سنوات الماضية برنامج إصلاح اقتصادي في العام 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ركز البرنامج في أحد جوانبه على تعزيز مرونة سعر صرف الجنيه المصري لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية ما يساهم في تحسين موقف ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي بناء احتياطيات من النقد الأجنبي كافية لتغطية 3 أشهر أو أكثر من الواردات، بينما لجأت المغرب إلى إجراء إصلاحات في سوق الصرف الأجنبي من خلال اعتماد أوزان[1] بما يتناسب وحجم

[1] (بواقع 20 في المئة للدولار و80 في المئة لليورو وخفض قيمة الدرهم ب 5 في المائة) . وفى عام 2015 تم تغيير هذه الأوزان إلى 40 في المئة للدولار و60 في المئة لليورو

التجارة الدولية بين المغرب والشركاء التجاريين حيث تم تعديل هذه الأوزان في عام 2015 دون تخفيض لقيمة العملة مع السماح لسعر الصرف بالتقلب ضمن نطاق (±2.5) في المئة، كما سُمح للبنك المركزي بالتدخل لمنع التقلبات الحادة في سعر الصرف والمحافظة عليه مستقراً في الحدود المعلنة. في نفس السياق، استفادت تونس من السياسة النقدية الانكماشية التي انتهجتها السلطات النقدية. أما في موريتانيا، فقد كان التحسن نتيجة لقيام البنك المركزي الموريتاني بمجموعة من الإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي ونظام سعر الصرف.

من ناحية أخرى، شهدت قيمة العملة المحلية لبعض الدول العربية الأخرى مثل السودان وسورية وليبيا واليمن والجزائر والعراق تراجعاً كبيراً نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها الأوضاع الداخلية، وكذلك بعض العوامل الخارجية. ففي السودان على سبيل المثال، شهدت قيمة الجنية السودان تراجعاً بحوالي 588 في المئة عام 2021، بينما انخفضت قيمة الريال اليمن بحوالي 314 في المئة، والدينار الليبي بحوالي 224 في المئة، وتراجعت الليرة السورية بحوالي 140 في المائة.

شكل (8): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو (%)

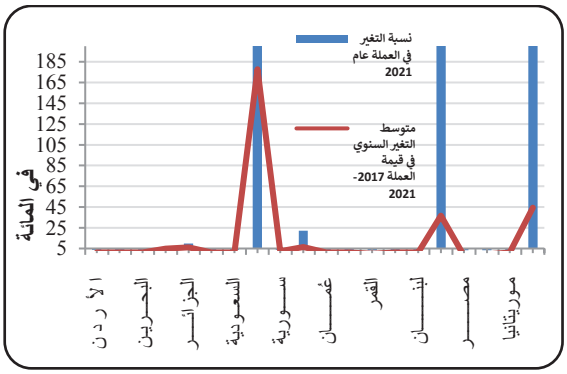

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 وصندوق النقد الدولي.

في المقابل، ارتفعت قيمة العملات العربية المثبّتة مقابل اليورو خلال 2021، مثل الفرنك القُمري والدرهم المغربي، بينما انخفضت قيمة عملات الدول العربية الأخرى مقابل اليورو سوى تلك المثبتة مقابل الدولار أو تلك المرنة. في هذا السياق، شهدت عملات كل من السودان واليمن وليبيا تراجعاً ملحوظاً، بينما كان الانخفاض في العملات العربية الأخرى طفيفاً. أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبّتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي تراجعاً مقابل الدولار واليورو.

على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد تراجعت قيمة عملاتها مقابل اليورو، وكذلك تراجعت الليرة السورية والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو بنسبة 3.63 في المائة، كما ارتفعت قيمة بعض من هذه العملات أمام وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2021 حيث ارتفعت قيمة الفرنك القُمري بحوالي 1.24 في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة والدرهم المغربي بنسبة 3.47 في المائة، فيما انخفضت قيمة العملات العربية الأخرى بنسب متفاوتة تراوحت بين 0.74 في المائة للدينار الكويتي و259 في المائة للجنيه السوداني.

فيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2017-2021) فقد سجلت عملات ثماني دول عربية تراجعا مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنيه السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار الأمريكي بنسبة تقارب 173.16 في المائة خلال الفترة، تليه الليرة السورية والريال اليمني والدينار الليبي بنسب 45.34 و42.62 و34.95 في المائة على التوالي. بالمقابل، شهدت عملات كل من مصر والمغرب وجزر القُمر والكويت تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2017-2021) حيث ارتفعت قيمة الجنيه المصري بنسبة 3.15 في المائة والدرهم المغربي بنسبة 1.86 في المائة والفرنك القُمري

بنسبة 1.20 في المائة والدينار الكويتي بنسبة 0.13 في المائة.

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة (2017-2021) فقد شهد الجنيه المصري والدرهم المغربي والفرنك القُمري تحسناً بنسب 2.01 و0.76 و0.21 في المائة على التوالي، بينما تراجع متوسط أسعار صرف باقي الدول العربية مقابل اليورو.

الفصل العاشر

تراوحت الجهود والمؤتمرات الدولية حول التغيّر المناخي بين العلمي والدبلوماسي الرفيع، وكرست بشقيها للبحث عن آليات مشتركة قانونية ومؤسسية للحفاظ على بيئة مستدامة ومناخ معتدل. كان من أبرز ما تمخضت عنه تلك الجهود تكوين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ التي باشرت عملها في عام 1988، والتي لعبت دوراً جوهرياً في تبيان الأبعاد العلمية والاقتصادية والاجتماعية لتغيّر المناخ وأسبابه وتأثيراته وبرامج التصدي له. وقد خلصت التقارير التي أصدرتها الهيئة المذكورة إلى خارطة طريق لما يمكن تنفيذه من أجل استدامة الحياة على كوكب الأرض.

لقد أسفرت المؤتمرات الدولية حول التغيّر المناخي عن انجاز اتفاقيات عديدة، منها بروتكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ. غير أن هذه الاتفاقيات واجهت تحديات تمثلت في التضارب بين القناعات المشتركة بأهمية العمل من أجل خفض درجة حرارة الأرض من خلال تقليل إنبعاثات الغازات الدفيئة من جهة وبين الأعباء التي ستتحملها الدول المسئولة عن تلك الانبعاثات من جهة أخرى. في حين تمثلت الإنجازات في هذا المجال في إثبات حق الدول المتضررة في التعويض عن الأضرار التي لحقت وتلحق بها. علماً أن مساهمة الدول العربية في الانبعاثات السنوية من الغازات الدفيئة تمثل حوالي 5.3 في المائة من إجمالي الانبعاثات في العالم التي بلغت في عام 2018 حوالي 50 بليون طن مكافئ من غاز ثاني أكسيد الكربون. وتعتبر خمس دول هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا واليابان مسئولة عن أكثر من 60 في المائة من هذه الانبعاثات.

واستناداً إلى النماذج المناخية التي تمت دراستها في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثار التغيّر المناخي في المنطقة العربية (المعروفة بـRICCAR)، يتوقع أن تصبح المنطقة أكثر جفافاً نتيجةً لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض التساقطات المطرية بما يتراوح بين حوالي 10 و 30 في المائة، الأمر الذي يضع الأمن المائي والأمن الغذائي امام تهديد متزايد خصوصاً بالنسبة للزراعة المطرية حيث يتوقع انخفاض إنتاج الغذاء إلى مستويات مقلقة.

إن المسؤولية عن انبعاثات الغازات الدفيئة هي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي لكنها متباينة في حجم ما تتحمله كل دولة وفقاً للظروف المحيطة. تمثل الدول العربية جزءاً من الحل في مواجهة التغيّر المناخي، وهي تبذل جهوداً حثيثةً وتوظف الاستثمارات للقيام بدورها في هذا الإطار. تتركز تدابير تخفيف الانبعاثات في الدول العربية في تنفيذ مشاريع إزالة الكربون من قطاع إنتاج الكهرباء، وخفض الطلب على استهلاك الطاقة من خلال إجراءات رفع الكفاءة، والتحول إلى وسائل توليد الطاقة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون مثل الطاقات المتجددة. من المتوقع أن يبلغ إجمالي القدرات المتجددة في الدول العربية حتى عام 2035 حوالي 160 ألف ميجاوات، وتقدر تكلفة إنشائها بحوالي 100 مليار دولار أمريكي.

إن التعاون العربي في مجال التغيّر المناخي تقتضيه الظروف المناخية المتشابهة والطبيعة العابرة للحدود للآثار والتداعيات التي يسببها التغيّر المناخي، مما يعني تشابه التحديات ومن ثم الحاجة لحلول مشتركة. لهذا، فإن هناك حاجة لتحفيز التعاون العربي في مجال التغيّر المناخي، حيث يقترح لهذا الغرض أن تقوم صناديق التمويل العربية بدراسة إمكانية تبني مبادرتين، يقترح أن تكون الأولى في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية والثانية في مجال المشاريع الخضراء.

تعريف ظاهرة التغيّر المناخي[1]

يحدث التغيّر المناخي عندما تؤدي التغيُّرات في نظام الأرض إلى ظهور أنماط مناخية جديدة، يمكن التحقق منها بطرق إحصائية، قد تستمر لعدة عقود وقد تمتد لملايين السنين. وتحدث هذه التغيُّرات نتيجة لعوامل طبيعية مثل التغيُّرات في البقع الشمسية أو الانفجارات البركانية، أو نتيجة للتأثيرات المتواصلة للنشاط البشري في تكوين غلاف الأرض الجوي أو في استخدامات الأراضي.

وقد تم تعريف تغيّر المناخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) بكونه "تغيُّراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغيّر في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة".

لوحظ ارتفاع متوسط درجة حرارة سطح الأرض من خلال استخدام أربع مجموعات من بيانات متوسط درجة حرارة الأرض ومقارنتها مع متوسط درجة الحرارة خلال الفترة الزمنية 1850-1900، والذي ظل محصوراً في نطاق (-0.2 إلى 0.1+) درجة مئوية حول المتوسط كما هو مبين بالشريط المظلل في الشكل (1)، بينما لوحظ في الفترة ما بعد حوالي عام 1920 أن التغيّر في درجة الحرارة قد بدأ بالارتفاع إلى أن بلغ متوسطه حوالي 1.26 درجة مئوية عام 2020. ويبين الشكل (2)[2] أن الارتفاع في متوسط تغيّر درجة الحرارة غير مرتبط بمعدل الإشعاع الشمسي حيث اتجه الأخير للانخفاض خلال ال 60 عاماً الأخيرة في حين ارتفع متوسط التغيّر في درجة الحرارة خلال ذات الفترة.

وقد برهن العديد من علماء القرن التاسع عشر[3][4] على دور ظاهرة البيت الأخضر في رفع درجة حرارة الأرض. وقاموا باستشراف كمي للاحترار العالمي الناتج عن تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي[5].

ومثل التقارير التي سبقته، فقد أكد التقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC)، والصادر في عام 2021، أن الأنشطة البشرية هي بلا شك المتسببة في الزيادات الملحوظة في تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي منذ حوالي عام 1750. فمنذ عام 2011 استمرت الزيادة في تركيزات هذه الغازات لتصل في عام 2019 إلى (410 أجزاء في المليون) لغاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، وإلى (866 جزءاً في البليون) لغاز الميثان (CH_4)، و (332 جزءاً في البليون) لغاز أكسيد النايتروز (N_2O). وأكد

---

(1) الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ
IPCC, 2021: Summary for Policymakers. In: Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) [Masson-Delmotte, V., et. al. (eds.)]. Cambridge University Press. In Press.

(2) The Causes of Climate Change https://climate.nasa.gov/causes/.

(3) John Tyndall, Heat Considered as a Mode of Motion (500 pages; year 1863, 1873) (https://archive.org/details/heatconsideredas00tynduoft)

(4) Fourier, J. (1824). "Remarques Generales sur les Temperatures Du Globe Terrestre et des Espaces Planetaires" .*Annales de Chimie et de Physique* (in French). **27**: 136–167. https://web.archive.org/web/20200802195946/https://books.google.com/books?id=1Jg5AAAAcAAJ&pg=PA136.

(5) *On the influence of carbonic acid in the air upon the temperature of the ground* Prof. Svante Arrhenius, pages 237-276 | Published online: 08 May 2009 . https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14786449608620846

التقرير أن تلك الأنشـطة هي التي سـببت احترار الغلاف الجوي والمحيطات والأرض.

كما بين التقرير أن كل عقد من العقود الأربعة الماضية كان أكثر دفئاً على التوالي من العقد الذي سبقه منذ عام 1850. فقد كانت درجة حرارة سطح الأرض خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين (2001-2020) أعلى بحوالي 0.99 درجة مئوية مما كانت عليه خلال الفترة 1850-1900، وأعلى بحوالي 1.09 درجة مئوية خلال الفترة (2011-2020) مما كانت عليه خلال الفترة 1850-1900.

مؤثرات وآثار التغيّر المناخي

تعززت الأدلة على دور الإنسان في تغيّر المناخ، حيث أبرزت تقارير الهيئة هذه الأدلة التي تم التوصل إليها بعد الحصول على بيانات حديثة من عدة مصادر ومقارنتها مع معلومات محسنة عن المناخ القديم (Paleoclimate). كما لعبت التحسينات التي أدخلت على نماذج استشراف المناخ دوراً هاماً في تعزيز هذه الأدلة. ويتمثل دور الإنسان في التغيّر المناخي في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تغيّر من الخصائص الإشعاعية للغلاف الجوي وتؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، وهي الانبعاثات التي تنجم عن أنشطة عديدة، بما في ذلك عوامل مناخية قصيرة العمر، مثل تغيّر استخدامات الأراضي، وخصوصاً اجتثاث الغابات لصالح التوسع الحضري.

شكل (1): التغيّر المرئي في المتوسط العالمي لدرجة حرارة سطح الأرض (Global Mean Surface Temperature GMST) كما في الفترة 1850-1900 باستخدام أربع مجموعات بيانية

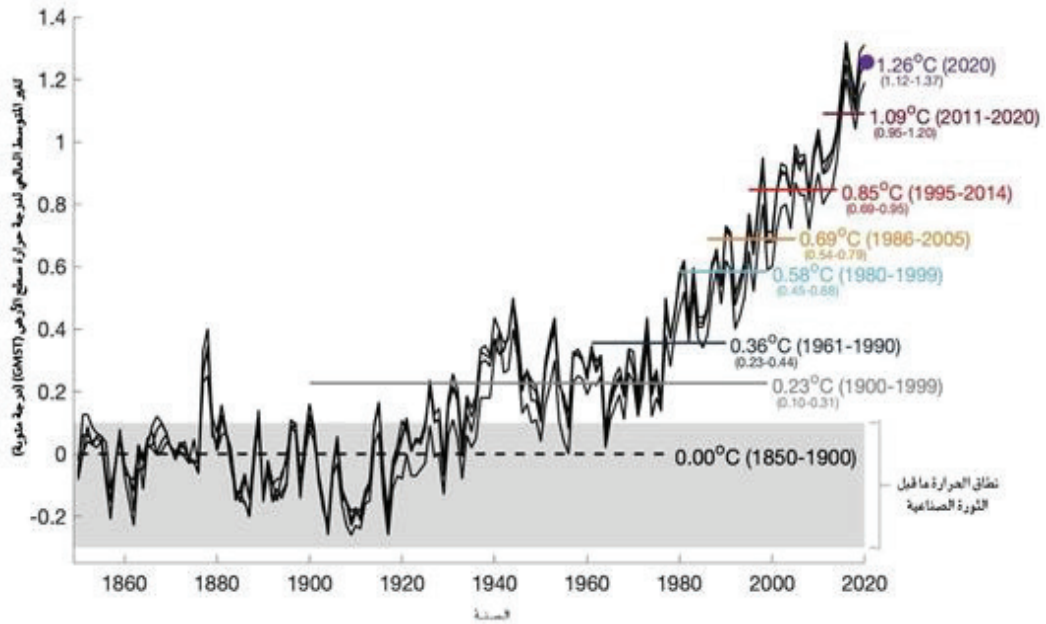

المصدر: الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (مرجع 1).

الشكل (2): درجة الحرارة والأنشطة الشمسية

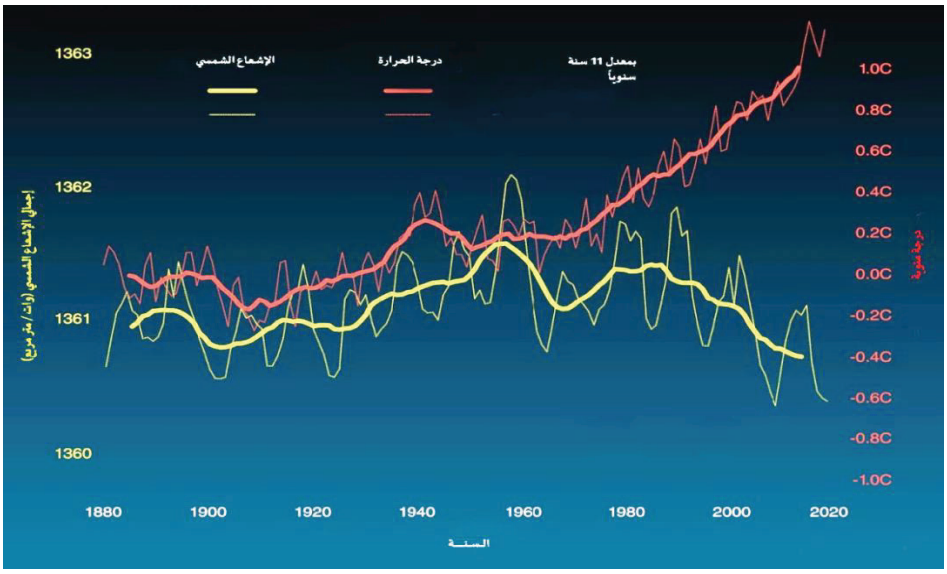

المصدر: أسباب تغيّر المناخ – وكالة الفضاء الأمريكية (المرجع 2).

التأثير في درجات حرارة الهواء وسطح الأرض:

تؤكد القياسات والأرصاد الجوية أن حرارة الهواء على سطح الأرض قد ارتفعت وبسرعة أكبر من ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض نفسه، وذلك منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وأنه من المرجح أن هذا الفارق بين درجتي حرارة الهواء وسطح الأرض سوف يستمر في المستقبل. كما أن تواتر وشدة الظواهر المناخية المتطرفة وشدة موجات الحرارة قد زادت منذ حوالي منتصف القرن العشرين، وأنه من المتوقع أن تستمر بالازدياد حتى لو استقر الاحتباس الحراري العالمي عند 1.5 درجة مئوية. ومن تداعيات تلك الظواهر تزايد وتيرة وشدة الأمطار الغزيرة في أغلب القارات.

التأثير على الغلافين الحيوي والجليدي للأرض:

منذ حوالي نصف قرن، ظهر تغيّر في الخصائص الرئيسية للغلاف الحيوي للأرض، إذ إن ذلك يتوافق مع التأثير الواسع للاحتباس الحراري، حيث تغيّرت المناطق المناخية في القطب الشمالي، وزادت فترة الموسم الزراعي في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية.

من المرجح أن تكون المحيطات قد امتصت منذ عام 1970 حوالي 90 في المائة من الحرارة الزائدة في الأرض، وأن سرعة ارتفاع حرارة مياه المحيطات قد تضاعفت منذ عام 1993. أدى امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون إلى ارتفاع حموضة مياه سطح المحيطات، مما يتسبب في استنزاف ثاني كربونات الكالسيوم التي تستخدمها الكائنات البحرية الصدفية لتكوين أصدافها للحماية، كما تتأثر الشعاب المرجانية التي تعتبر مكوناً هاماً من مكونات الحياة البحرية سلباً بارتفاع درجة حرارة مياه المحيطات ودرجة حموضتها.

من جهة أخرى لوحظ خلال العقود الأخيرة فقدان واسع النطاق للعديد من عناصر الغلاف الجليدي، وهي ظاهرة لم تشهدها الأرض منذ قرون. من الأرجح أن التأثير البشري هو المحرك الرئيس للتناقص الملحوظ في مساحات الجليد البحري في القطب الشمالي، وفي ظل مسارات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالية، هناك احتمالية لعدم استمرار الجليد البحري طوال فصل الصيف -على نحو ما هو عليه حالياً-، بل قد يختفي بنهاية القرن الحالي.

ارتفع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر بمقدار 200 مم خلال الفترة 1901-2018. ومنذ ستينات

القرن العشرين، تسارعت وتيرة ارتفاع مستوى سطح البحر لتصل خلال الفترة 2006-2018 إلى حوالي 3.7 مم سنوياً، ومن المحتمل أن يكون الاحتباس الحراري هو المحرك الرئيس لارتفاع مستوى سطح البحر.

التوزيع الجغرافي والقطاعي لمصادر الانبعاثات الغازية

يبين الشكل (3) المساهمات النسبية الحالية، القطاعية والجغرافية، للانبعاثات الغازية الناجمة عن الأنشطة البشرية المتسببة في القوى المناخية قصيرة المدى، حيث يتبين أن قطاع حرق الوقود الأحفوري وقطاع الصناعة ينتجان معاً حوالي 80 في المائة من ثاني أكسيد الكربون. وينتج كل من قطاع إنتاج وتوزيع الوقود الأحفوري والزراعة حوالي 40 في المائة من غاز الميثان. ويبين الشكل أيضاً أن ما يزيد عن حوالي 50 في المائة من الغازات الدفيئة مصدرها دول شرق آسيا، وأن مساهمة دول الشرق الأوسط من الغازات الدفيئة تبقى بحدود 5 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة.

طرق التعايش مع التغيّر المناخي – التكيف والتخفيف

التكيف

المقصود بالتكيف هو التعامل مع تأثيرات ونتائج التغيّر المناخي من خلال اتخاذ خطوات مناسبة لخفض أو تجنب الأضرار الناتجة عنه، وحتى استغلال الفرص المفيدة التي قد تنشأ عن هذا التغيّر وتأثيراته. أما التخفيف فيُعنى بالتعامل مع أسباب التغيّر المناخي من خلال اتخاذ الخطوات التي من شأنها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة أو إيجاد وسائل لاستغلالها، أو عزلها وتخزينها للحد من تأثيرها في المناخ في المستقبل.

وتأخذ إجراءات التكيف أشكالاً عدة تتفاوت بحسب طبيعة التأثيرات المستهدفة. فللتكيف مع ارتفاع مستوى البحر مثلاً، تقوم بعض المدن الساحلية المهددة ببناء الجدران للحماية من مياه البحر، أو الابتعاد عن المناطق الساحلية المنخفضة. وللتكيف مع النقص في مصادر المياه الطبيعية، يتم إدخال التعديلات على سياسات الإمداد بالمياه وعلى التعرفة وتطوير مصادر جديدة للمياه وترشيد استهلاكها. وفي مناطق الزراعة المطرية يتم مواجهة النقص في مياه الأمطار باللجوء إلى زراعة محاصيل أكثر تحملاً للجفاف. أما في المناطق المهددة بازدياد حرائق الغابات فيتم اللجوء إلى الحرق المتحكم به لمساحات من الأرض يتم تحديدها بإحكام بحيث تمنع انتشار الحرائق ووصولها إلى المناطق المراد حمايتها.

التخفيف

تأخذ إجراءات التخفيف أشكالاً متعددة تتفاوت بحسب حجم الانبعاثات الصادرة من الدولة المعنية. فعلى سبيل المثال يمكن للدول التي تسهم بشكل كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة استخدامها لكميات كبيرة من الوقود الأحفوري، وبالخصوص الفحم وزيت الوقود الثقيل، أن تستبدل هذا الوقود بمصادر نظيفة ومتجددة للطاقة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الحرارة الجوفية. كما تتجه معظم الدول إلى إصدار تشريعات وتسهيلات ضريبية تشجع على استبدال وسائل النقل التي تستخدم الوقود الأحفوري بوسائل نقل تستخدم الكهرباء أو الهيدروجين. ومن جانب آخر، تلجأ دول كثيرة لبرامج التشجير لزيادة مساحات الغابات فيها والإسهام في خفض تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو. إن الأمثلة الواردة أعلاه لإجراءات التكيف والتخفيف هي أمثلة قليلة للإجراءات الكثيرة والمتنوعة التي يجري تنفيذها في مواجهة التغيّر المناخي. ولقد أكدت الهيئة الحكومية في تقريرها السادس أن "العديد من خيارات أو إجراءات التكيف والتخفيف يمكن أن تساعد في معالجة تغيّر المناخ، وأنه لا يوجد خيار واحد كافٍ بمفرده للنهوض بهذا الغرض. ويعتمد التنفيذ الفعال لإجراءات التكيف والتخفيف على السياسات الحكومية ذات العلاقة وعلى درجة التنسيق والتعاون على مختلف المستويات، ويمكن

تعزيزه من خلال الاستجابات المتكاملة التي تربط بين إجراءات التخفيف والتكيف".

من المتوقع أن ينتج عن تأثيرات التغيّر المناخي ومختلف الإجراءات التي ستتخذ للتكيف معه أو للتخفيف من مسبباته، تغيرات تتفاوت في معدلاتها وحجمها تشمل مختلف النظم البيئية والغذائية، والبنية التحتية، والمناطق الساحلية والحضرية والريفية، وصحة الإنسان وسبل العيش. عليه، فإن الاستجابات التكيفية لتغيّر المناخ تتطلب إجراءات تتراوح في طبيعتها من إجراءات تدريجية إلى إجراءات جوهرية يتم إدخالها على الطرق التي تتبعها الدول والمجتمعات البشرية في إنتاج واستخدام الطاقة وخصوصا الوقود الأحفوري، وفي استغلال الأراضي في الزراعة والإنتاج الحيواني.

إن الشواهد على تغيّر المناخ تعتمد على أكثر من مجرد زيادة حرارة سطح الأرض، إذ إنَّ مجموعة واسعة من المشاهدات في أنحاء الأرض وغلافها الجوي إنما تؤدي إلى الاستنتاج بأن البشرية تشهد في العصر الحالي تغيّرات سريعة في الغلاف الجوي، وفي المحيطات، وفي الغلاف الجليدي، والمحيط الحيوي، رصدتها مجموعات كبيرة من العلماء والباحثين، وكلها ترسم صورة واقعية لعالم يزداد احتراراً. ويبين الشكل (4) خلاصة، وإن كانت غير كاملة، لنتائج التغيّر الكبير الملحوظ في النظام المناخي على مدى العقود العديدة الماضية.

الشكل (3): المساهمات النسبية الحالية، القطاعية والجغرافية، للانبعاثات الغازية الناجمة عن الأنشطة البشرية المتسببة في القوى المناخية قصيرة المدى

أ- المساهمات القطاعية

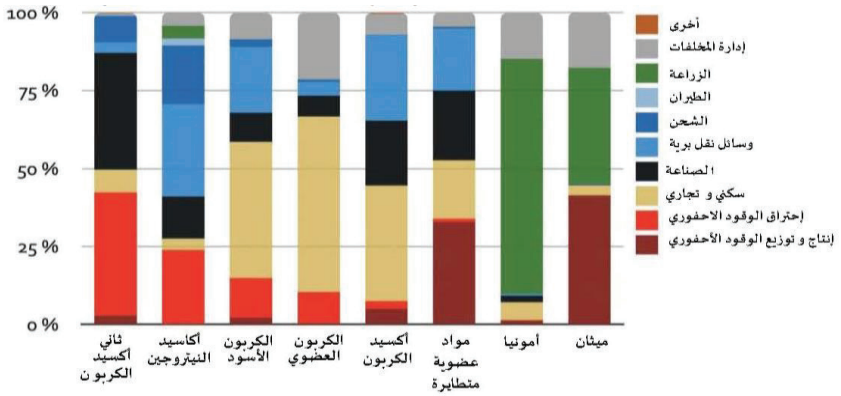

المصدر: الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ (مرجع رقم 1).

ب- المساهمات الجغرافية

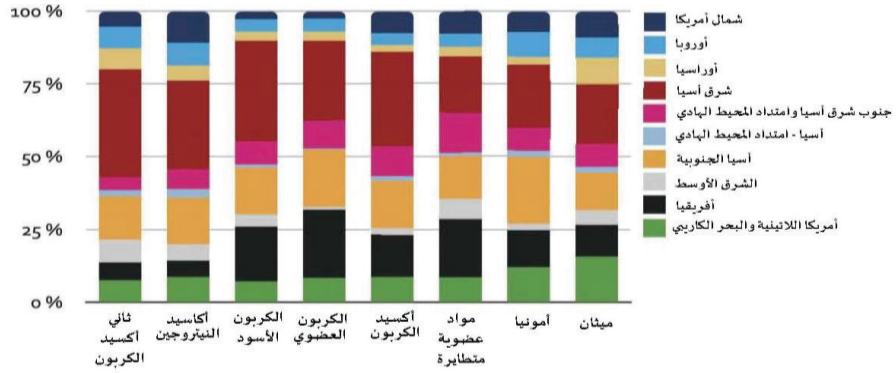

المصدر: الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ (مرجع رقم 1).

بيانات الانبعاثات مأخوذة من نظام الانبعاثات المجتمعية. ويتم تجميع الانبعاثات في القطاعات على النحو الآتي: إنتاج وتوزيع الوقود الأحفوري (تعدين الفحم، إنتاج النفط والغاز، الغاز الخارج من شعلة الغاز في حقول إنتاج النفط، شبكات توزيع الغاز)، حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة (محطات الطاقة)، السكنية والتجارية (استخدام الوقود الأحفوري والوقود الحيوي للطبخ والتدفئة)، الصناعة (الاحتراق وعمليات الإنتاج، وخسائر استخدام المذيبات من الإنتاج والاستخدام النهائي)، النقل (مركبات الطرق والطرق الوعرة)، الشحن (بما في ذلك الشحن الدولي)، والطيران (بما في ذلك الطيران الدولي)، الزراعة (الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل)، وإدارة المخلفات (المخلفات الصلبة، بما في ذلك مطامر القمامة وحرق المخلفات المكشوفة ومياه الصرف الصحي والصناعي) وغيرها.

الشكل (4): خلاصة عن التغيّر الكبير في النظام المناخي على مدى العقود العديدة الماضية

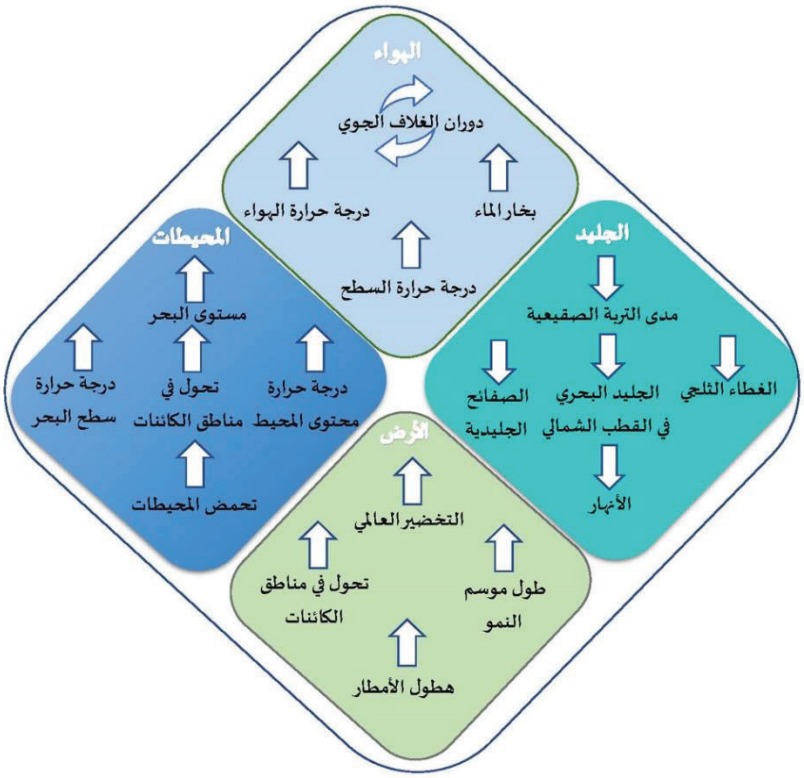

المصدر: الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ (مرجع رقم 1).

الجهود الدولية في مواجهة التغيّر المناخي

كان الاعتقاد السائد في مطلع السبعينيات من القرن العشرين أن الأرض في طريقها، في غضون بضعة آلاف من السنين، إلى عصر جليدي. وكان أساس هذا الاعتقاد هو تزايد كميات الايروسول أو "الهباء" الجوي[1] في جو الأرض. بالمقابل طرحت العديد من الدراسات أن الأرض في طريقها للاحترار بسبب الاحتباس الحراري وتأثير غاز ثاني أكسيد الكربون. غير أن لجاناً علمية عديدة توصلت إلى أن هناك حاجة لمزيد من البحث العلمي لتحديد ما إذا كانت الأرض في طريقها للبرودة أو للاحترار.

يطرح بعض الباحثين[2] أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (مؤتمر الأرض)، الذي انعقد في العاصمة السويدية خلال الفترة 5-16 يونيو 1972، وما سبقه من مؤتمرات علمية حول قضايا بيئية، كان له تأثيرٌ ملموسٌ في السياسات البيئية لدول السوق الأوروبية المشتركة (التي شكلت لاحقاً الاتحاد الأوروبي)، مما مهد الطريق لمزيد من الفهم لظاهرة احترار الكرة الأرضية، علاوة على دوره في تأسيس الاهتمام الحديث بالبيئة.

---

(1) الهباء الجوي هو الدقائق السائلة أو الصلبة العالقة في الهواء والتي تسبب ارتداد أشعة الشمس وتمتص الطاقة الشمسية.

(2) Björn-Ola Linnér and Henrik Selin The Thirty Year Quest for Sustainability: The Legacy of the 1972 UN Conference on the Human Environment, Paper presented at Annual Convention of International Studies Association, Portland, Oregon, USA, February 25 – March 1, 2003, as part of the panel "Institutions and the Production of Knowledge for Environmental Governance" (co-author Henrik Selin).p. 3

خلال نصف القرن المنصرم منذ مؤتمر الأرض، تراوحت الجهود والمؤتمرات الدولية بين العلمي والدبلوماسي الرفيع، وكرست بشقيها للبحث عن آليات مشتركة قانونية ومؤسسية للحفاظ على بيئة مستدامة ومناخ معتدل. وكان من أبرز محطات الجهود العلمية إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (الهيئة) التي باشرت عملها في عام 1988 ولعبت دوراً هاماً في تقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغيّر المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغيّر، وذلك من خلال المراجعة الشاملة والدورية لما يصدر عن المجتمع العلمي من دراسات ومقالات علمية منشورة تتناول حالة الغلاف الجوي والمناخ واليابسة والأغلفة المائي والحيوي والجليدي وكل ما يتعلق بتأثر هذه الأغلفة بالانبعاثات الغازية واحترار الأرض. ونالت الهيئة على هذا الدور جائزة نوبل للسلام في العام 2007.

وقد أنجزت الهيئة منذ تأسيسها ستة تقارير تقييمية كان أولها في عام 1990 وأحدثها في عام 2021. وهي تقارير شاملة تتناول حالة المعرفة العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة تغيّر المناخ، وتأثيراتها، والمخاطر المستقبلية المتوقعة، والخيارات المطروحة لإبطاء سرعة التغيّر المناخي.

وقد رسمت التقارير التي أصدرتها الهيئة خارطة طريق لما يمكن للعالم عمله من أجل استدامة الحياة على كوكب الأرض، ووضعت أمام أصحاب القرار جدول أعمال عالمي كبير تقوم الأمم المتحدة فيه بدور المنظم والمنسق، تواكبها في ذلك تطورات تقنية متواصلة لتطوير منتجات صديقة للبيئة كالسيارات الكهربائية ووسائل توليد الطاقة المتجددة وغيرها. ساهمت الهيئة في التحضير للموضوعات العلمية التي بحثت في قمة الأرض عام 1992 والقمم اللاحقة حول المناخ.

قمة الأرض- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر ريو دي جانيرو) 1992:

استهدف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) البحث في أهم التحديات البيئية العالمية، وشهدت جلساته مناقشات ومداولات وحوارات واسعة أفضت إلى اعتماد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي تضمن 27 مبدأً[1] تحدد حقوق ومسؤوليات الدول في التعامل مع البيئة. وفيما يتعلق بالغلاف الجوي والمناخ فقد تضمن الإعلان مبدأ العمل لحماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، ومبدأ مكافحة التصحر والحد من إزالة الغابات، ومبدأ قيام الدول الغنية والمتقدمة بدعم الدول الفقيرة للحد من الآثار المدمرة لمقومات الحياة فيها من جراء التغيرات المناخية والتلوث البيئي. كما تناول الإعلان حقوق ومسؤوليات الدول تجاه قضايا بيئية أخرى.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيّر المناخي 1992:

استندت الاتفاقية إلى نتائج أعمال مؤتمري ستوكهولم وريو دي جانيرو، ونتائج أعمال اللجان وفرق العمل الدبلوماسية والعلمية والقانونية التي عملت على موضوعات المناخ والبيئة. أطّرت الاتفاقية المبادئ التي تضمّنها إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية وذلك في 26 مادة. هذا بالإضافة إلى اتفاق الدول بشأن تثبيت انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي بحلول عام 2050 بحيث يتم الحفاظ على درجة الحرارة عند مستوى 1.5 درجة مئوية أعلى من مستواها قبل مرحلة الصناعة، ودون السماح بأي تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. كما حددت الاتفاقية[2] التزامات الدول وأبرزها الآتي:

[1] المصدر: إعلان ريو دي جانيرو الصادر عن مؤتمر قمة الأرض عام 1992.

[2] الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيّر المناخي: 1992.

- وضـــع قوائم وطنية للحد من الانبعاثات الغازية الناجمة عن النشـاط البشـري بما في ذلك جميع الغـازات الـدفيئـة التي لا يحكمهـا بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون.
- إعداد برامج وطنيـة وإقليميـة للتخفيف من آثـار تغيّر المناخ.
- العمـل والتعـاون لنقـل وإحلال وتوطين التقنيـة التي تحد من الانبعاثات الغازية.
- تعزيز التنمية المســتدامة وإعداد برامج التكيف الوطنية.
- دعم الدول الصـــناعية للدول النامية لتمكينها من مواجهة أضرار تغيّر المناخ.

بروتوكول كيوتو المتعلق بالتغيّرات المناخية:

امتـداداً لمؤتمر قمـة الأرض المنعقـد في ريو دي جـانيرو، وتعزيزاً وتنفيـذاً لاتفـاقيـة الأمم المتحـدة الإطارية بشـأن التغيّر المناخي، تم في العام 1997 توقيع بروتوكول كيوتو كبرنـامج تنفيـذي لاتفـاقيـة قمـة الأرض. وقـد حـدد بروتوكول كيوتو الواقع المنـاخي في 28 مـادة، التزامـات الـدول للحـد من انبعاثات الغازات الدفيئة المشـمولة بالاتفاق. ودخل حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005. وقد وصـل عدد الدول والأطراف الموقعة عليه حتى يوليو 2020 إلى 192 دولة.

انقسـمت التزامات الدول بموجب بروتوكول كيوتو إلى قسـمين: قسـم ملزم لكل الدول، والآخر خاص بالتزامات الدول الصـــناعية وافقت بموجبه على خفض الانبعـاث الكلي للغـازات الـدفيئـة بنحو 5.2 في المائة مقارنة بمستوياتها في عام 1990.

تضـــمنـت الالتزامـات العـامـة، حمـايـة الغـابـات للمساهمة في امتصاص الانبعاثات الغازية، وإجراء دراســـات وبحوث معمقة في كيفية خفض انبعاثات الغـازات الـدفيئـة، والتعـاون في تطوير برامج التدريب والتوعية العامة في هذا المجال، والعمل لتطوير تقنيات بـديلـة صـــديقـة للبيئـة، والتعـاون المشـترك بين الدول الصـناعية والدول النامية بما يســمى "آلية التنمية النظيفة" التي تدعم بموجبها الدول الصـــناعية الدول الفقيرة لمســاعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة. ويعد بروتوكول كيوتو من أنجح الاتفاقيات الدولية حتى الآن بفضـل إســهامه الكبير في التغلب على ظاهرة تآكل طبقة الأوزون.

مؤتمرات الأطراف (COP15, COP16):

امتداداً للمداولات والاتفاقات الدولية السـابقة بشـأن المنـاخ، انعقـد في كوبنهـاجن في العـام 2009 المؤتمر الخـامس عشـــر للأطراف الموقعـة على الاتفاقية الاطارية (COP15) والذي تمخض عنه اتفاقية كوبنهاجن التي فشل المؤتمرون في اعتمادها وتركت للانضـمام الفردي للدول، لذلك يتم التعامل معها كاتفاقية ســياســية لا قانونية. ويعود الســبب الأســاســـي في ذلك إلى خلافات بين بعض الدول المتقـدمـة وبعض الـدول النـاميـة حول بعض النصـــوص الخلافية في الاتفاقية المقترحة، والتي تعذر إلحاقها بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيّر المناخي أو في بروتوكول كيوتو أو في نتائج اجتماع بالي في العام 2007، لذلك تم ترحيل الأمر برمته إلى مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي عقد في (كـان كون) بـالمكســيـك في عـام 2010 (COP16)، لمزيد من التشـــاور. ورغم ذلك فقد فشـــلت تلك الجهود في تذليل الخلافات، حيث اتفق المشـــاركون على تمديد عمل فريق العمل الذي يســـعى لتقريب وجهات النظر لســـنة أخرى إلى المؤتمر الذي يليه.

اتفاق باريس حول التغيّر المناخي- قمة المناخ (COP21):

جـاء هـذا الاتفـاق ثمرةً لمؤتمر الأطراف الحـادي والعشـرين للتغير المناخي (قمة المناخ) المنعقد في باريس في عام 2015 (COP21).

يهدف اتفاق باريس حول التغيّر المناخي إلى توحيد جهود العالم لاحتواء الارتفاع العالي للحرارة على الأرض إلى ما دون درجتين عما كانت عليه قبل الثورة الصـــناعية، وذلك من خلال خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وإعادة تشجير

الغابات، وتنفيذ توصيات مؤتمرات قمة الأرض وقمة المناخ بضرورة دعم الدول النامية بحد أدنى قدرة 100 مليار دولار أمريكي كمساعدات سنوية لمواجهة آثار احترار الأرض في اقتصاداتها، وعلى أن يعاد النظر في قيمة المبلغ بالرفع في العام 2025. كما تم الاتفاق على مراجعة التعهدات الإلزامية للدول بموجب اتفاق باريس كل خمس سنوات، وستتم أول مراجعة في العام 2025. وعزز اتفاق باريس المسؤولية المشتركة بين الدول في معالجة الاختلالات البيئية والمناخية.

مؤتمر غلاسكو للتغيّر المناخي COP26:

انعقد في مدينة غلاسكو في الأول من شهر نوفمبر 2021، المؤتمر السادس والعشرون لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP26)، بمشاركة رؤساء وممثلي 197 دولة.

وقد شكل التقرير التقييمي السادس لحالة المناخ الذي أصدرته الهيئة في شهر أغسطس (آب) 2021، واعتمدته 195 دولة عضواً، واشترك في إعداده فريق مكون من 234 من العلماء والباحثين المرموقين في علوم الأرض والمناخ بالاستناد إلى جهود آلاف العلماء والباحثين الذين قاموا بدراسة 14 ألف ورقة بحثية حول علوم الأرض والمناخ والمحيطات والموضوعات ذات الصلة[1]، شكل هذا التقرير مرجعية لمؤتمر غلاسكو. تركزت مناقشات المؤتمر حول أربع نقاط رئيسة هي:

- خفض الانبعاثات الغازية إلى الصفر بحلول منتصف القرن والحفاظ على درجة حرارة 1.5 مئوية فوق مستواها قبل المرحلة الصناعية
- تكيف أكبر لحماية المجتمعات من آثار التغيّر المناخي في النظم البيئية
- حشد التمويل من الدول الصناعية للدول الفقيرة بحدود ما اتفق عليه في المؤتمرات السابقة والبالغ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً لمساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية.
- العمل معاً لتحقيق الأهداف.

اختتم المؤتمر ببيان ختامي أكد على توافق الأطراف المشاركة على خفض مستويات الاحتباس الحراري بحلول منتصف القرن الحالي، بما يكفل عدم تجاوز الارتفاع في درجة الحرارة 1.5 درجة مئوية، وخفض الانبعاثات الغازية إلى النصف بحلول عام 2030. كما لم تظهر الدول الصناعية أي جدية في الالتزامات المالية السابقة نحو الدول النامية. كما جاء الاتفاق حول شراء حقوق فائض الانبعاثات الغازية ضعيفاً، ولم يصل المؤتمر إلى اتفاق أكثر تحديداً والتزاماً.

إنجازات ومعوقات الجهود الدولية في مجال التغيّر المناخي

منذ بدء الاهتمام الدولي بالبيئة والتغيرات المناخية عام 1972 بانطلاق أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة البشرية حتى مؤتمر الأطراف السادس والعشرين المنعقد في نوفمبر 2021، دارت حوارات دبلوماسية واسعة ومضنية أضحت تعرف بدبلوماسية المناخ، ومعها جرت نقاشات وبحوث ودراسات علمية كثيرة وجهود قانونية واسعة أثمرت عشرات الاتفاقيات والبرتوكولات الإقليمية والدولية. وقد أنجزت اتفاقيات دولية أساسية كالاتفاقية الإطارية، وبرتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ، ولقد تحققت بفضل هذه الجهود نتائج وإنجازات هامة. إلا أن هذه الاتفاقيات تواجه أيضاً تحديات ومعوقات كثيرة. تمثلت أهم الإنجازات الأممية حول المناخ والبيئة فيما يأتي:

- الإقرار بأن تغيّر المناخ هو ظاهرة عالمية تستوجب جهوداً قصوى وعملاً مشتركاً من جميع الدول والمنظمات، وعملاً يتسم بالفعالية والشعور بالمسؤولية والتضامن، وضمن خطط وبرامج تكاملية وتحت مظلة الأمم المتحدة

(1) المصدر: تقرير https//www.IPCC.ch/languages-2/Arabic.

وميثاقها، وبما يوائم بين حق الدول في استثمار مواردها من جهة وحق الآخرين والأجيال اللاحقة في العيش في بيئة صحية ومستدامة من جهة أخرى. كما ساهمت هذه الجهود في إثبات حق الدول الضعيفة والمهمشة في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها من ممارسات الدول الصناعية الضارة بالبيئة ومناخ الأرض.

- وقف تآكل طبقة الأوزون وتعافيها، وهذا الإنجاز الدولي المشترك يشجع ويعزز فرص نجاح الجهود الدولية نحو وقف وخفض درجات حرارة الأرض.
- أسهمت الخبرات والتجارب التي تراكمت خلال العقود السابقة في توضيح الرؤية لطبيعة مشكلة احترار الكرة الأرضية وأسبابها ونتائجها والشركاء في حدوثها وفي معالجتها. كما أصبح الهدف واضحاً وهو السيطرة على انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات محددة. كما أضحت المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقات أكثر تحديداً، وأهمها:

أ- حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة وصحية، وحقهم في ديمومة الموارد الطبيعية.

ب-حق الدول والفئات المتضررة من التغيّر المناخي وبخاصة الدول النامية في الحصول على تعويضات مناسبة من الدول الصناعية الغنية المتسببة بالأضرار.

ج- الإقرار بأن جميع الدول والأطراف معنية بالتغير المناخي وبضرورة اتخاذ التدابير التي تضطلع من خلالها بمسؤوليتها في خفض الانبعاثات الغازية الضارة.

د- الشراكة الدولية في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالمناخ والبيئة من خلال خطط وبرامج دولية تضامنية.

تتمثل أهم المعوقات التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ والبيئة في الآتي:

- تضارب المصالح بين القناعات المشتركة بأهمية العمل من أجل خفض درجة حرارة الأرض من خلال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من جهة وبين الأعباء التي ستتكبدها الدول من أجل تحقيق ذلك من جهة أخرى، وخاصة الدول المنتجة لمدخلات الطاقة من الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز).
- تعي الدول العربية وغيرها من الدول المصدرة للنفط والغاز حجم الأضرار في الحالتين، في حال استمرار الوضع المناخي الراهن أو خفض إنتاجها من النفط والغاز، ورغم أن الدول المنتجة للنفط والغاز بما فيها الدول العربية قد وقعت جميعها على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ والبيئة، فإنها تعلم أن العالم سيظل بحاجة إلى النفط والغاز لعقود طويلة، بل إن مؤشرات وتقديرات الطلب في حالة نمو مستمر، ففي حين بلغ الاعتماد على الطاقة الأحفورية في العام 2015 حوالي 80 في المائة، فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى زيادة كبيرة مستقبلاً في الطلب، فحسب منظمة الأوبك سيرتفع الطلب على النفط من 100.8 مليون برميل في اليوم عام 2022 إلى 106.6 مليون برميل في اليوم عام 2030، وإلى 108.2 في عام 2045، وسيرتفع الطلب على الغاز الطبيعي من 3999 (مليار متر مكعب) عام 2020 إلى 4554 (مليار متر مكعب) عام 2030 و 5113 (مليار متر مكعب) عام 2050[1]، فيما سينخفض الطلب على الفحم بحدود 12.2 في المائة بين عامي 2020 و2030، و 11 في المائة بين عامي 2030 و2050، حسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة (*IEA*)، وهذا مسار عكسي للجهود والضغوط في الاتفاقات

[1] source: IEA, world energy outlook 2021 OPEC Oil Demand (MBD).

الدولية بشـــأن خفض الانبعاثات الغازية إلى الصفر بحلول منتصف القرن الحالي.

- تقاربت في الســـنوات الأخيرة تكلفة محطات التوليد بالطاقة الشـــمســـية من تكلفة محطات الدورة المركبة، مما يجعل من محطات الطاقة المتجددة بدائل ممكنة عند الحاجة للتوسع. غير أن استبدال محطات الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري بمحطات طاقة متجددة مازال مكلفاً للغاية ويصعب تنفيذه خاصة بالنسبة إلى الدول النامية. هذا فضـــلاً عن أن الطاقة المتجددة محكومة بعوامل أخرى كانتظام المصـــادر التوليدية كالشـــمس والرياح، ومعالجة تحديات تخزين الطاقة المتولدة، لذلك فالتقديرات تشير إلى أن أعلى مســـتوى ممكن من إنتاج الطاقة المتجددة سيصل إلى 50 في المائة من إجمالي الطلب على الكهرباء والنصـف الآخر سيظل معتمداً على الطاقة الأحفورية ما لم تحدث طفرات علمية تقنية جديدة في هذا المجال.
- معارضة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاعات إنتاج وتجارة الوقود الأحفوري، وفي المجالات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك معارضـــة شـــرائح القوى العاملة في تلك القطاعات، خوفاً من شـــبح البطالة وخســـران الوظائف.
- عدم كفاية الموارد المالية للدول النامية لعدم وفاء الدول الصـــناعية بالتزامها بتقديم الدعم المالي تعويضـاً لها عما لحق بها من الأضـرار البيئية والاقتصـادية ولمسـاعدتها على التكيف وإعداد الخطط الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية، إضـــافة إلى عدم إلزامية التقييم العالمي لأداء الأطراف الموقعة على تلك الاتفاقيات، بشأن مستويات الانبعاثات الغازية، وعلى تقدير الخسائر والأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية وتنفيذ المعالجات.
- يعيق التطبيق الفعال للاتفاقيات الدولية بشـــأن المناخ والبيئة، كونها اتفاقيات اختيارية التنفيذ ولا تخضـــع لالتزامات وبرامج ملزمة، ولا تنص على قواعد رقابية أو عقابية خشية تدخل محكمة العدل الدولية في بحث المســـؤولية التاريخية والراهنة عن قضـــايا التلوث البيئية والتغيرات المناخية ودفع التعويضـــات عنها. هذه المرونة تجعل هذه الاتفاقيات تحت رحمة قناعات القيادات الســـياســـية للدول، وخاصـــة الدول الصـناعية الكبرى المسؤولة عن التلوث الصناعي.

لقد نجحت الأمم المتحدة بدبلوماســـية الصـــبر والمثابرة والبناء على ما يتفق عليه خلال نصـــف قرن من العمل، في تأمين الوعي الكافي بخطورة التدهور المناخي والبيئي على الجميع، وبتوفير الأســـاس القانوني للتعامل مع هذا التدهور. لكنه أساس غير مكتمل، إذ لا تنظمه قواعد الإلزامية أو عقوبات على المتسبب بالضرر، وتنقصه العدالة والموارد المالية اللازمة والقدرات التقنية البديلة للإحلال. وربما كان ذلك أمراً طبيعياً نظراً إلى حجم ومشـــقة وتكلفة هذا التحول وتعارض المنافع والمصـــالح فيه. لذلك ســـيحتاج وقف التدهور إلى وقت أطول وعمل دؤوب ومشـــترك، إنها قضـــية القرن الحادي والعشرين.

ســـيظل الرهان معقوداً على البرامج والخطط الوطنية للتعامل مع تداعيات التغيّر المناخي والبيئي. كما أن نجاح الجهود الدولية ســـوف يعتمد على ما يتم تحقيقه من اختراقات علمية وتقنية في إنتاج التقنيات البديلة كالســـيارات التي تعمل بالكهرباء أو بالوقود الأخضر.

كما أن من الحلول العلمية والاقتصـــادية للحد من الانبعاثات الغازية التي ماتزال قيد التداول استخدام تقنيات استعادة الكربون ودفنه في الأرض، وتطوير تقنية إنتاج غاز الهيدروجين الأخضـــر وهي تقنية تخفض الانبعاثات الغازية إلى 30 في المائة وتعمل دول عدة على إنتاجها ومنها مصـــر التي تســـعى لإنشاء أكبر مصنع لإنتاج هذا الغاز الصديق للبيئة. إلى جانب دول عربية أخرى مثل الإمارات والجزائر والعراق وقطر وعُمان والمغرب وموريتانيا. إطار (1).

إطار 1. استغلال الهيدروجين في الدول العربية: الفرص والتحديات

تزايدت أهمية الهيدروجين على المستوى العالمي، ولاسيما الهيدروجين الأخضر، كأحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية، وذلك في إطار السعي لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 والحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بما لا يزيد عن 1.5 درجة مئوية. ويتوقع أن يستحوذ الهيدروجين على حصة كبيرة من الطلب العالمي النهائي على الطاقة بحلول عام 2050، وأن تستحوذ تجارته العالمية على أكثر من 30 في المائة من اجمالي إنتاجه في نفس التاريخ.

جرى خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ (COP 26) الذي عقد في عام 2021 الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي و 32 دولة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا وتشيلي، على العمل سوياً لتسريع تطوير ونشر الهيدروجين النظيف وضمان "توفر الهيدروجين المتجدد ومنخفض الكربون على مستوى العالم بحلول عام 2030".

وتتمتع الدول العربية بموقع جيد جغرافياً بالقرب من الأسواق في أوروبا وآسيا، مع توافر مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة، وبنية تحتية واسعة النطاق للطاقة تشمل المصافي ومرافق التخزين والتزويد بالوقود وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي التي يمكن إعادة توظيفها لنقل الهيدروجين، مما يعني أن انتاج الهيدروجين وخاصةً الأزرق الذي يعتمد على الغاز الطبيعي لإنتاجه يمكن أن يكون أفضل من الناحية الاقتصادية في الدول العربية من في مناطق أخرى من العالم. وسوف يتطلب ذلك عدداً من الخطوات تتمثل فيما يأتي:

- تطوير التشريعات والاطر التنظيمية التي تركز على الهيدروجين، وإنشاء بيئة تنظيمية داعمة،
- اعتماد المخصصات وتوفير فرص تمويل للاستثمار في مشروعات الهيدروجين والبنية التحتية،
- استغلال مزايا وفرة الطاقة الشمسية والاستثمار في محطات الطاقة الشمسية على المستوى الصناعي، وتطوير التقنيات لزيادة إنتاج الهيدروجين الأخضر،
- إنشاء البنية التحتية لتخزين ونقل الهيدروجين الأخضر من خلال استغلال الموانئ والبنية التحتية الصناعية القائمة،
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية للإنتاج والتصدير،
- دعم استخدام الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في مختلف الصناعات الرئيسية في الدول العربية،
- تطوير أنظمة تسعير الكربون الإقليمية والمحلية من أجل تسهيل الاستخدام الإقليمي للهيدروجين الأخضر وتحقيق قدرته على إزالة الكربون من الصناعات الملوثة،
- الاهتمام بتحديد وتطوير العلاقات مع الأسواق المحتملة في مراكز الطلب الرئيسية مثل أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا،
- ضمان وجود بيئة داعمة يمكن من خلالها بناء قطاع هيدروجين تنافسي وعروض تصدير.

شهد عام 2021 نشاطاً كبيراً من جانب عدد من الدول العربية، شملت كل من الامارات والسعودية والجزائر والعراق وقطر ومصر وعمان والمغرب وموريتانيا، في إطار سعيها نحو تنفيذ مشروعات عملاقة وتوقيع مذكرات تفاهم لتحقيق الريادة في الهيدروجين.

من المعالجات المطروحة حماية الغابات وإعادة زراعة ما تضرر منها بل والتوسع في الغطاء النباتي للمساهمة في امتصاص جزء من الانبعاثات الغازية. وكذلك معالجات اقتصادية كتسعير فائض حصة الدول من الانبعاثات الغازية وإلزام الدول بإعادة بيعها أو دفع ضرائب عنها يعاد توظيف حصيلتها لصالح تعويض المتضررين وبرامج تخفيف الانبعاثات الغازية وآثارها السلبية. هذه وغيرها من الحلول ماتزال مطروحة على جداول البحث الدولية والوطنية.

وعلى أهمية المعالجات والحلول والتوقعات الدولية بشأن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، فإن المسؤولية الأساسية في تحقيق ذلك تقع على عاتق الدول، من خلال تبني استراتيجيات وخطط وطنية وفي مقدمتها الدول الصناعية والدول المنتجة للوقود الأحفوري، ومنها الدول العربية المنتجة للنفط والغاز التي من المهم أن تعتمد استراتيجيات وطنية لتكوين اقتصادات بديلة والمساهمة المدروسة والمتوازنة بين مصالحها الاقتصادية والالتزامات والجهود الدولية الرامية لتخفيض الانبعاثات الغازية الدفيئة.

التغير المناخي في الدول العربية

بالاستناد إلى تقديرات الهيئة الحكومية، يتوقع أن تتأثر معظم الدول العربية بتغيّرات المناخ من حيث ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض المتساقطات المطرية خاصة في الدول التي تقع في مناطق جافة وشبه جافة، وتوجد فيها أكبر رقعة صحراوية في العالم، وتتصف بقلة الأمطار وارتفاع معدلات الفاقد من الأمطار عن طريق التبخر على مدار السنة.

نمذجة التغيّر المناخي في المنطقة العربية

تستند توقعات تغيّر المناخ في المنطقة العربية إلى النماذج المناخية التي تمت دراستها في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثار التغيّر المناخي في المنطقة العربية (*RICCAR*)، وخصوصاً إلى اثنين من مسارات التركيز التمثيلي (*Representative Concentration Pathways - RCP*)، وضعتهما الهيئة الحكومية واستخدمتهما في تقريرها التقييمي الخامس، وهما: التركيز التمثيلي (RCP 4.5) الذي يمثل المسار المتوسط لتغيّر المناخ، ومسار التركيز التمثيلي (RCP 8.5) الذي يمثل المسار الأسوأ. استخدم هذان المساران لاستقراء درجات الحرارة والمتساقطات المطرية المتوقعة في فترة 20 عاماً من 2046-2065 (منتصف القرن) ومن 2081 إلى 2100 (نهاية القرن) وذلك بالمقارنة مع الفترة الأساسية المرجعية الممتدة من 1986 إلى 2005.

ويعرف المسار المتوسط لتغيّر المناخ (RCP 4.5) بأنه المسار الذي يتوقع أن يكون القسر الإشعاعي (*Radiative Forcing*) في عام 2100 عند 4.5 وات/م^2 ويستقر عند هذا الحد، ويصل تركيز مكافئات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 630 جزء في المليون، ويتوقع أن ترتفع درجة الحرارة بحوالي 2.6 درجة مئوية بالمقارنة مع الفترة 1986-2005، بينما يعرف المسار الأسوأ لتغيّر المناخ (RCP 8.5) بأنه المسار الذي يتوقع أن يكون القسر الإشعاعي في عام 2100 عند 8.5 وات/م^2، ويصل تركيز مكافئات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 1313 جزء في المليون، ويتوقع أن ترتفع درجة الحرارة بحوالي 4.8 درجة مئوية بالمقارنة مع الفترة 1986-2005. وحسب هذا المسار سوف يستمر انبعاث الغازات الدفيئة ويستمر بالتالي ارتفاع درجة الحرارة والقسر الإشعاعي.

التغيرات في درجة الحرارة:

تشير التوقعات إلى ارتفاع الحرارة في المنطقة العربية خلال القرن الحالي (الشكل 5)، حيث يقدّر أن تشهد درجة الحرارة في منتصف القرن الحالي ارتفاعاً يتراوح بين 1.2 و1.9 درجة مئوية بالنسبة للمسار المتوسط، وبين 1.7 و1.9 درجة مئوية بالنسبة للمسار الأسوأ، وسيكون معدل الارتفاع الأعلى في المناطق غير الساحلية، مع توقع أن

تكون نسب الارتفاع الأقصى من نصيب منطقة الصحراء الكبرى. أما في نهاية القرن الحالي فتشير التوقعات إلى ارتفاع الحرارة في المنطقة العربية بحوالي 1.5 إلى 2.3 درجة مئوية بالنسبة للمسار المتوسط، وبحوالي 2.3 إلى 4.8 درجة مئوية بالنسبة للمسار الأسوأ.

الشكل (5): التغير في متوسط درجة الحرارة السنوية (درجة مئوية)
في منتصف ونهاية القرن الحالي للمسارين المتوسط (RCP 4.5) والأسوأ (RCP 8.5)

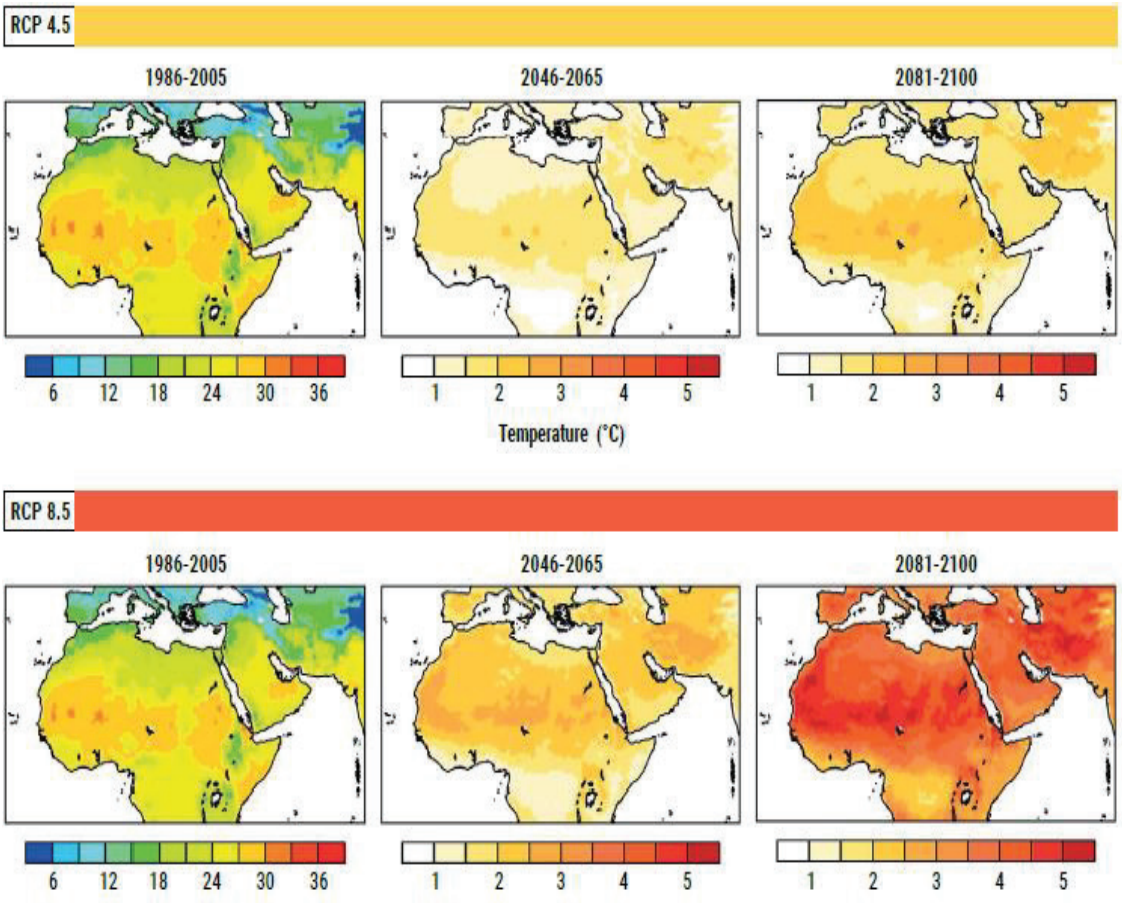

المصدر: RICCAR – Arab Climate Change Assessment Report, 2017

التغيرات في هطل الأمطار السنوية: تتفاوت التغيرات المتوقعة في هطل الأمطار بشكل كبير عبر المنطقة العربية مع عدم وجود اتجاه محدد للنتائج الموسمية والسنوية، حيث يمكن ملاحظة اتجاه هطل الأمطار للتناقص في معظم المنطقة العربية بحلول منتصف القرن (الشكل 6)، وبوجه الخصوص انخفاض يقدر بحوالي 90 ملليمتر لمتوسط الهطل المطري السنوي في محيط جبال الأطلس في إطار المسار الأسوأ، كما يتوقع في كل من المسارين انخفاض المتوسط السنوي لهطل الأمطار بحوالي 90 - 120 ملليمتر بشكل رئيس في محيط جبال الأطلس غرباً وأعالي حوضي نهري دجلة والفرات شرقاً، كما أن التوقعات تشير إلى اتجاه هطل الأمطار للتزايد في المناطق الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية وبعض مناطق الساحل.

الشكل (6): متوسط التغيّر في هطل الأمطار السنوي (ملليمتر/ الشهر)
في منتصف ونهاية القرن الحالي للمسارين المتوسط (RCP 4.5) والأسوأ (RCP 8.5)

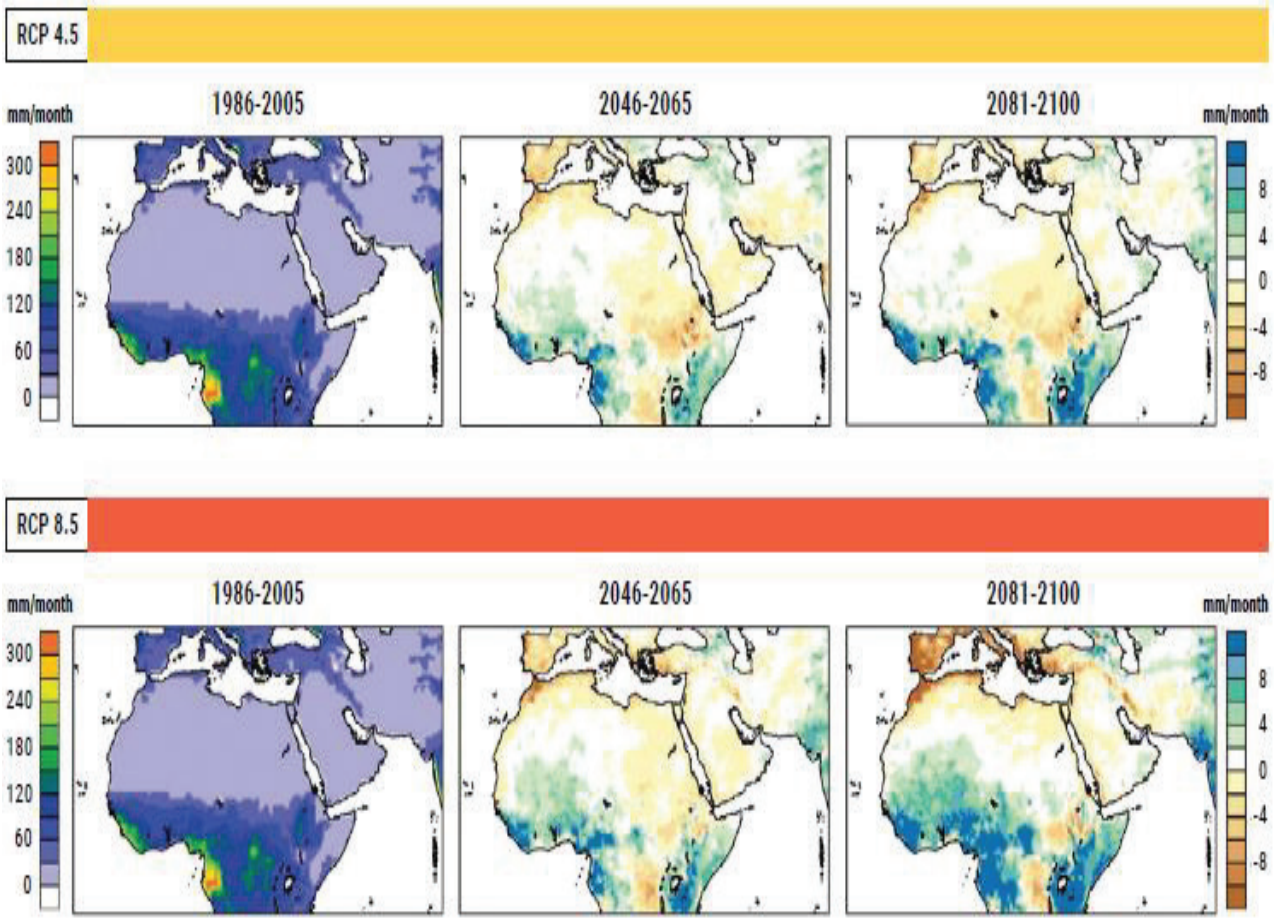

المصدر: RICCAR – Arab Climate Change Assessment Report, 2017

التغيرات في مؤشرات المناخ الموسمية والمتطرفة:

إن المعدل السنوي لدرجة الحرارة والهطل المطري غير كافية بشكل عام لتقييم تأثير تغيّر المناخ في المنطقة العربية، ولابد من النظر إلى مؤشرات المناخ الموسمية والظواهر المناخية المتطرفة من حيث ازدياد وتيرتها وحدتها حيث تسجل مستوى أعلى من المعدل الوسطي بالمقارنة مع الفترة المرجعية، ومع أن هذه الظواهر تتفاوت بشكل كبير بين أجزاء المنطقة العربية، إلا أنها يمكن أن تؤدي بشكل عام إلى تفاقم الجفاف في المنطقة وتقلب مناخها.

تشير النماذج المناخية للمنطقة العربية إلى تغيير في عدد الأيام التي تزيد فيها درجة الحرارة القصوى عن 40 درجة مئوية في جميع أنحاء المنطقة وخاصة في الصحراء الكبرى ووسط شبه الجزيرة العربية، مع انخفاض في درجة الحرارة القصوى في المناطق الساحلية، هذا بالإضافة إلى زيادة في عدد الأيام لدرجات الحرارة الدنيا وخاصة في شمال أفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية بالنسبة للمسار الأسوأ (الشكل 7).

الشكل (7): متوسط التغيّر في عدد أيام الصيف التي تتجاوز فيها درجة الحرارة 40 درجة مئوية في منتصف ونهاية القرن الحالي للمسارين المتوسط (RCP 4.5) والأسوأ (RCP 8.5)

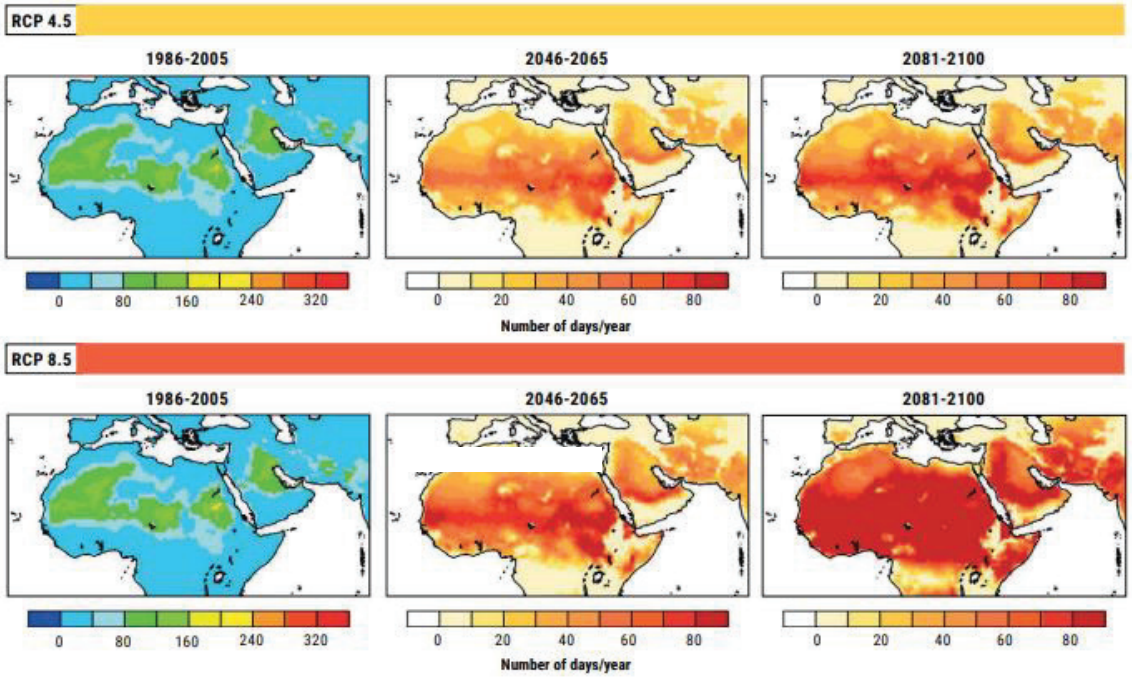

المصدر: RICCAR – Arab Climate Change Assessment Report, 2017

التغيرات في موجات الجفاف وعدد الأيام الممطرة:
تظهر التوقعات توجهاً نحو ظروف أكثر جفافاً مع زيادة في عدد أيام الجفاف، لاسيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط والأجزاء الشمالية والغربية من شبه الجزيرة العربية بحلول نهاية القرن الحالي، ويعكس ذلك زيادة في فترة موسم الصيف في هذه المناطق بشكل خاص (الشكل 8)، كما تشير التوقعات إلى تراجع إجمالي عدد الأيام الممطرة التي تزيد فيها كمية الهطل المطري عن 10 ملليمتر، بالإضافة إلى نتائج مشابهة للأيام ذات الهطل المطري الغزير من حيث التراجع في عدد الأيام التي تتجاوز فيها كمية الهطل المطري 20 ملليمتر (الشكل 9). كما تعتبر الأعاصير من الظواهر المناخية المتطرفة التي تشكل وتيرتها المتزايدة خطراً متنامياً وخاصة في الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية.

الشكل (8): متوسط التغيّر في المدة القصوى لموجات الجفاف
في منتصف ونهاية القرن للمسارين المتوسط (RCP 4.5) والأسوأ (RCP 8.5)

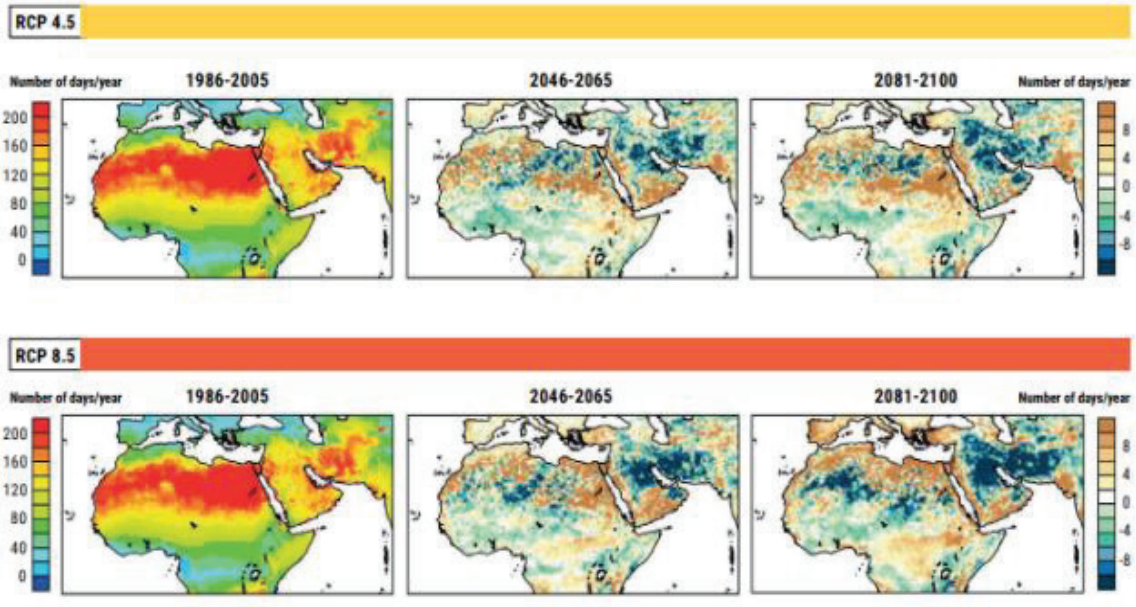

المصدر: RICCAR – Arab Climate Change Assessment Report, 2017

الشكل (9): متوسط التغيّر في عدد الأيام الممطرة التي تزيد فيها المتساقطات عن 20 مم
في منتصف ونهاية القرن للمسارين المتوسط (RCP 4.5) والأسوأ (RCP 8.5)

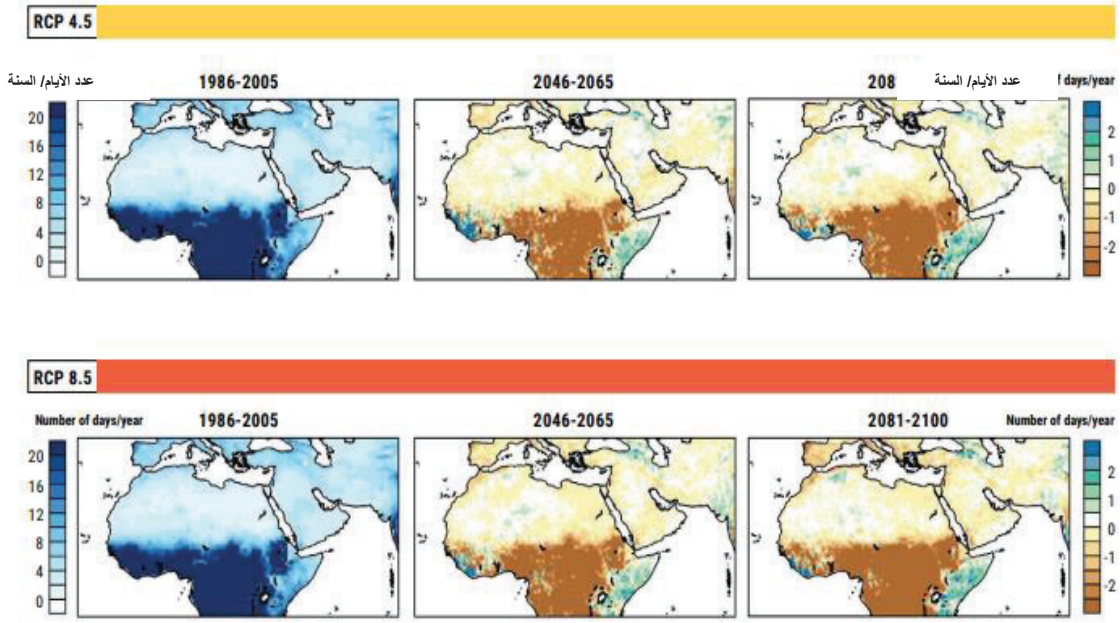

المصدر: RICCAR – Arab Climate Change Assessment Report, 2017

تأثير تغيّر المناخ على القطاعات المختلفة في الدول العربية

تشير التوقعات المستخلصة من نماذج تغيّر المناخ في المنطقة العربية إلى الاتجاه نحو مزيد من الاحترار وظروف أكثر جفافاً، مع زيادة عامة في تواتر الأيام الحارة في فترات الصيف، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على القطاعات التنموية في الدول العربية، على وجه الخصوص قطاعي المياه والزراعة. إذ تؤدي التغيرات في درجات الحرارة وكميات هطل الأمطار ومواسمها وإطالة فترات الجفاف إلى زيادة في المقننات المائية للمحاصيل نتيجة ارتفاع معدلات التبخر ومن ثم ازدياد الاحتياجات المائية للري.

تأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية:

تعتبر ندرة المياه في المنطقة العربية أحد المحددات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المتوقع أن يؤدي التغيّر المناخي إلى تفاقم هذا الوضع. ذلك أنه حتى بدون تأثير التغيّر المناخي في الموارد المائية، وبسبب النمو السكاني وتغير أنماط معيشة السكان واستهلاكهم للمياه، فإن التوقعات تشير إلى أن المعدل السنوي لنصيب الفرد في الوطن العربي من المياه المتجددة، المقدر حجمها بحوالي 260 مليار $م^3$ سنوياً، سوف ينخفض من حوالي 600 $م^3$ في عام 2020 إلى حوالي 500 $م^3$ في عام 2030، والذي يعتبر حد العجز أو الفقر المائي الخطير. كما أنه من المتوقع أن ينخفض هذا المعدل مجدداً إلى حدود 400 $م^3$ في السنة بحلول عام 2050، علماً أن هذه المعدلات تخفي تفاوتاً بين الدول العربية.

يتوقع أن تنخفض كميات الموارد المائية المتجددة بسبب انخفاض المعدل السنوي للهطل المطري في المنطقة العربية بما يتراوح بين حوالي 10 في المائة و 30 في المائة[1]، علاوة على تأثير ارتفاع درجات الحرارة وازدياد تسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية الساحلية، بما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدلات حصة الفرد، كما ستزيد التغيرات الهيدرولوجية الناجمة عن تغيّر المناخ من صعوبات الإدارة المستدامة للموارد المائية، خصوصاً لجهة عدم انتظام إمدادات المياه على مدار السنة. ورغم وجود إجماع حول ارتفاع درجات الحرارة في ضوء النماذج المناخية التي تمت دراستها، إلا أن مثل هذا الاجماع لا يتوافر حول الاتجاهات المتوقعة لهطل الأمطار من حيث الكم ومدى التأثير في توافر الموارد السطحية والجوفية المتجددة، ذلك بسبب عدم توافر النماذج الهيدرولوجية على مستوى الأحواض المائية السطحية والجوفية، بحيث يمكن دراسة تأثير التغيّر المناخي على مستوى الأحواض.

إن اتجاهات الظواهر المناخية الشديدة والمتطرفة، كموجات الحرارة والفيضانات والجفاف الممتد لفترات طويلة، هي أوضح من الاتجاهات الخاصة بكميات الأمطار الموسمية والسنوية. وتجمع التوقعات على أن تزايد وتيرة وحجم هذه الظواهر سوف يزيد من مخاطر تلوث المياه وتركيز الملوثات أثناء فترات الجفاف ويعرض النظم الإيكولوجية لهذه المخاطر. كما تتعرض للمخاطر، البنى التحتية للمياه كشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات المعالجة والسدود القائمة، التي تتطلب إعادة التقييم لسلامتها.

وحيث إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع قطاعاتها، وصحة الإنسان وأمنه الغذائي، شديدة الاعتماد على توافر المياه، فإن هذه التنمية قد تتعرض للآثار السلبية لتغيّر المناخ. لذلك فإن التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتحوط في إمدادات المياه كماً ونوعاً وتحسين الإدارة المائية لمواجهة هذه السلبيات، يعتبر أمراً

[1] الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة. جامعة الدول العربية. 2020.

بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

تأثير تغيّر المناخ على الزراعة:

يعتبر التغيّر المناخي في مقدمة التحديات الرئيسة التي تواجه القطاع الزراعي وتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من سكان الدول العربية، الذين يتوقع أن يصل عددهم في عام 2050 إلى حوالي 675 مليون نسمة. يواجه الأمن الغذائي العربي تحدياً، خصوصاً أن النظام الزراعي السائد في معظم الدول العربية ترتكز على الزراعة البعلية المعتمدة على هطل الأمطار. حيث سيكون للتغيرات المناخية المتمثلة بانخفاض متوسط مياه الأمطار، وازدياد درجة الحرارة ومن ثَمَّ ارتفاع كميات المياه اللازمة للمحاصيل، آثار سلبية على الإنتاج الزراعي وبالتالي انخفاض إنتاج الغذاء. تشير بعض التوقعات إلى انخفاض الهطل المطري وزيادة معدلات التبخر بنسبة قد تصل إلى 25 في المائة مع نهاية القرن الواحد والعشرين، بما يؤدي إلى انخفاض متوسط إنتاجية المحاصيل في المتوسط بحوالي 20 في المائة.

تشير بعض نتائج نمذجة المحاصيل إلى أن تغيّر المناخ له تداعيات سلبية على إنتاجية المحاصيل بحلول عام 2050. حيث يتوقع أن تنخفض إنتاجية المحاصيل بنحو30 في المائة لكل ارتفاع في درجة الحرارة يتراوح بين 1.5 و2.5 درجة مئوية، وبحوالي 60 في المائة في حال تراوح ارتفاعها بين 3 و4 درجات مئوية، مع وجود تفاوت بين المحاصيل والدول.

إن التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي في القطاع الزراعي لن تقتصر على انخفاض إنتاج المحاصيل، وإنما من الممكن أن تتقلص المساحات الزراعية، بما في ذلك المراعي الطبيعية، نتيجة الجفاف وانجراف التربة والتصحر من جهة، وبسبب السيول والفيضانات الناجمة عن الزخات المطرية الشديدة في فترات زمنية قصيرة. يخضع الأمن الغذائي العربي لضغوط اقتصادية واجتماعية وبيئية، فحالات الجفاف السائدة، والموارد المائية المحدودة، والأنماط الزراعية المضطربة، والرعي الجائر، والنمو السكاني وانخفاض مستويات المعرفة والتقنية، تؤثر كلها في نظام إنتاج الغذاء في الدول العربية. تشير الدراسات إلى أن التغيّر المناخي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بما يؤثر سلبياً على الأمن الغذائي.

تأثير تغيّر المناخ على الصحة:

يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة تفشي الأمراض المعدية مثل الملاريا والبلهارسيا في بعض الدول، كما يؤثر في التركيزات الموسمية لبعض المواد المثيرة للحساسية في الغلاف الجوي مما يسبب ردود فعل مثيرة للحساسية وأمراضاً رئوية. كما أن موجات الحر التي أصبحت أكثر شدة وتكراراً وأطول مدة تؤثر على الصحة.

تأثير تغيّر المناخ على البنى التحتية:

من المتوقع أن يؤثر تغيّر المناخ في البنى التحتية للمياه والنقل والطاقة التي تكون معرضة للضرر تحت تأثير شدة وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة كموجات الحر، والعواصف، والأعاصير، والأمطار الغزيرة والسيول والفيضانات، إضافة إلى ارتفاع مستويات البحار. من المتوقع أن تتأثر البنية التحتية للنقل بهذه الظواهر، مثل منظومات إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي بسبب الزخات المطرية الغزيرة التي تقع خلال فترات قصيرة. كما يؤثر ارتفاع درجات الحرارة في كفاءة التوربينات الغازية وفي شبكات نقل الطاقة وتوزيعها.

تأثير تغيّر المناخ على مستويات البحار:

ارتفع مستوى سطح البحر في المتوسط بحوالي (15-25) سنتيمتراً خلال الفترة 1901-2018، حيث بلغ حوالي 1.3 (0.6-2.1) مليمتر سنوياً خلال الفترة 1971- 1990، وارتفع إلى نحو 1.9 (0.8- 2.9) ملليمتر في السنة خلال الفترة 1971-2006، كما ازداد نسق ارتفاعه ليصل إلى 3.7 (3.2-4.2) مليمتر في السنة خلال الفترة 2006-2018.

عليه، فإن المناطق الساحلية العربية المقدر طولها بحوالي 34 ألف كيلومتر، والتي تبلغ نسبة المسكون منها حوالي 50 في المائة، مهددة بارتفاع مستويات البحار، حيث تشير بعض نماذج المحاكاة إلى أن حوالي 42 ألف كيلو متر مربع سوف تتأثر بشكل مباشر بهذا الارتفاع بما يؤدي إلى نزوح السكان من هذه المناطق. علماً بأن درجات تأثر الدول العربية بارتفاع مستويات البحار سوف تتفاوت من دولة إلى أخرى.

الانبعاثات الغازية وجهود الدول العربية في مواجهة التغيّر المناخي

استناداً إلى قاعدة بيانات مؤسسة موارد العالم (World Resource Institute)[1]، بلغ متوسط انبعاثات الغازات الدفيئة السنوية للفترة 2016-2018 حوالي 48.1 مليار طن مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون، وبلغ متوسط انبعاثات الدول العربية السنوية من تلك الانبعاثات حوالي 2.5 مليار طن، أي ما يعادل حوالي 5.3 في المائة من متوسط إجمالي الانبعاثات للفترة المذكورة. ويشكل متوسط انبعاثات السعودية ومصر والإمارات والجزائر والعراق حوالي 65 في المائة من متوسط إجمالي انبعاثات الدول العربية، الشكل (10-أ). وتبلغ نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون من متوسط إجمالي الغازات الدفيئة حوالي 74 في المائة، الشكل (10-ب). ويعتبر متوسط انبعاثات السعودية ومصر من غاز ثاني أكسيد الكربون الأعلى نظراً إلى وجود أكبر منظومتي توليد كهرباء حرارية لديهما في الوطن العربي، الشكل (10- ب، د).

وتبلغ نسبة غاز الميثان من متوسط إجمالي الغازات الدفيئة 17 في المائة. والمعروف أن المصدر الرئيس لغاز الميثان هو الإنتاج الحيواني والزراعي، يليه في ذلك إنتاج الوقود الأحفوري. وتتصدر كل من السودان ومصر انبعاثات غاز الميثان حيث تبلغ نسبة متوسط إنتاجهما على التوالي 17 في المائة و16.4 في المائة من متوسط إجمالي انبعاثات غاز الميثان في الدول العربية، وتأتي بعد ذلك الإمارات والجزائر والسعودية، بسبب إنتاج الغاز الطبيعي. ويمثل متوسط انبعاثات الدول الخمس حوالي 75 في المائة من إجمالي انبعاثات غاز الميثان، الشكل (10-ج). وتتضمن الملاحق (1/10) إلى (5/10) جداول تبين انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية للفترة 2006-2018.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من انخفاض حصة الدول العربية من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة مقارنة بانبعاثات دول مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا واليابان، إلا أنها كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغير المناخي، وشكلت غالبية هذه الدول وزارات وإدارات ولجان لتقوم بدور التخطيط المستقبلي لتحقيق الحياد المناخي.

كما التزمت غالبية هذه الدول بحدود الانبعاثات المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة والمقرة في مؤتمري باريس (COP21) في عام 2015 وغلاسكو (COP26) في عام 2021. في هذا السياق كانت دولة الإمارات قد استضافت خلال شهر نيسان (أبريل) 2021، أعمال الحوار الإقليمي للتغير المناخي الذي صدر عنه بيان أكد على الالتزام بضمان نجاح اتفاقية باريس والتحضير لقمة قادة المناخ ومؤتمر الأطراف (COP 26).

كما شملت جهود الدول العربية قيام السعودية برعاية انعقاد القمة الأولى لمبادرة الشرق الأوسط الخضراء التي عقدت في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2021 للإسهام في تحقيق أهداف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، لدعم الجهود والتعاون في المنطقة من أجل خفض الانبعاثات الكربونية.

---

[1] https://www.climatewatchdata.org/ghg-emissions?end_year=2018&start_year=1990

يلخص الإطاران (2) و (3) جهود الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة للنفط في التخفيف من آثار الاحتباس الحراري، كما تتضمن الملاحق (6/10) إلى (11/10) نبذة عن برامج وإجراءات التخفيف في عدد من الدول العربية.

الشكل (10): المتوسط السنوي لانبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية للفترة 2016-2018

أ- توزيع انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية

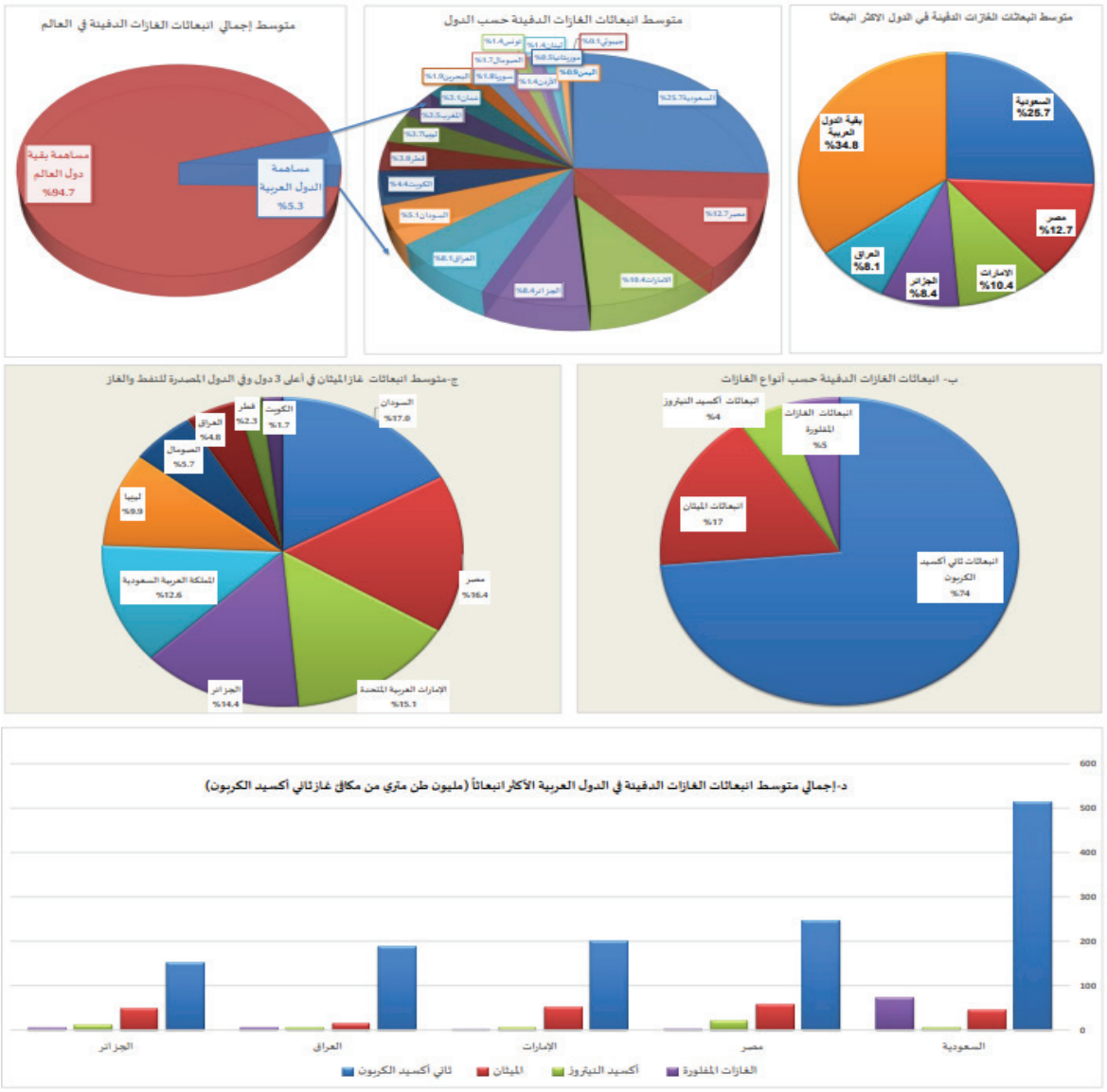

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة موارد العالم (World Resources Institute) – أنظر الملاحق (1/10 إلى 5/10).

إطار2. نموذج عن الجهود الوطنية لمواجهة التغيّر المناخي في الدول العربية غير المصدرة للنفط

للتغلب على آثار التغيّر المناخي، وضعت غالبية الدول غير المصدرة للنفط منذ أكثر من عشرة أعوام مجموعة من التدابير والخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وللتكيف مع تغيّر المناخ، وشرَعت عدداً من القوانين والمراسيم لدعم حماية البيئة، ومحاربة التلوث والحفاظ على مصادر المياه، والتزمت بالحدود المنصوص عليها لانبعاثات الغازات الدفيئة لعام 2030. وتتركز غالبية الجهود في قطاعات الطاقة والمياه والزراعة، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية كما هو مبين أدناه:

قطاع الطاقة:

- وضعت غالبية الدول أهدافاً لتطوير منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، الشكل (11).
- تتضمن خطط الدول برامج لتقليل استهلاك الطاقة بنسب مختلفة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة من خلال سياسات وإجراءات لتعديل السلوكيات في استهلاك الطاقة، والإدخال السريع للوائح التي تحدد الحد الأدنى المقبول لكفاءة الطاقة للأجهزة الكهربائية، واعتبار كفاءة الطاقة حجر الزاوية في فك الارتباط بين الطلب على الطاقة والنمو الاقتصادي، وإصلاح سياسات دعم الطاقة.
- تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحسين جاذبية تعرفة الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة،
- تشجيع استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه، وتنفيذ قوانين المباني الخضراء من خلال وضع معايير واضحة للبناء.
- إطلاق جهود شاملة تغطي جميع المصادر الرئيسية لانبعاث الغازات الدفيئة، واستخدام تقنيات التوليد الحرارية المتقدمة الملائمة محلياً والأكثر كفاءة وأقل نسبة انبعاث للغازات، مثل تشغيل وحدات الدورة المركبة بالغاز الطبيعي أو الهيدروجين.
- تعزيز برامج تجديد المركبات، وتشجيع استخدام السيارات الكهربائية ذات الانبعاثات الصفرية.
- زيادة معدل إعادة تدوير النفايات الصلبة والسائلة.

قطاع المياه:

- زيادة حجم تعبئة الموارد المائية، وتحسين تقنيات الري، واستخدام تقنيات الري الموضعي، وتعميم التعرفة المفروضة على مياه الري من خلال اعتماد تعرفة تقوم على حساب الحجم المستهلك من المياه.
- زيادة إمكانات امتصاص ثاني أكسيد الكربون من خلال توسعة التشجير واختيار الأشجار ذات سعة الامتصاص الأعلى، وبحيث تستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وتطوير محطات تحلية مياه البحر باستخدام الطاقات المتجددة، ودعم معدل إعادة التشجير في الأحراج.
- تركز المغرب على استراتيجية بناء السدود من منتصف القرن الماضي. ويهدف مخطط العمل للفترة 2010-2030 إلى بناء 59 سداً كبيراً، وحوالي 1000 سدٍّ من صغير ومتوسط.

قطاع الزراعة:

- تطوير الأنظمة والبرامج والسياسات لحماية المجتمع الريفي ودعم قدرته على التكيف مع الاتجاه المتوقع في تغيّر استخدام الأراضي والإنتاج الزراعي والحيواني والهجرة الداخلية بسبب تغيّر المناخ.
- تحقيق التنوع البيولوجي لجميع عناصر الثروة الحيوانية والسمكية والدواجن لحمايتها وضمان الأمن الغذائي.
- تفعيل التنوع الجيني للمحاصيل لتحقيق أعلى قدر من الإنتاجية.

تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية:

- وضع سياسات لتعزيز القدرات البشرية والتقنية وتأهيل نظام الإنذار بحدوث الكوارث المناخية قبل حدوثها (مثل الفيضانات وموجات الحر الشديد والبرد القارس)، بالإضافة إلى تعزيز شبكة مراقبة الأرض والمرتفعات واستخدام وسائل الاستشعار عن بُعد، وتطوير النماذج الرقمية للاستشراف على المدى القصير.
- تعزيز القدرة على التكيف لدى سكان الريف المعرضين لمخاطر التغيّرات المناخية ودعم قدرته على التكيف مع الاتجاه المتوقع في تغيّر استخدام الأراضي والإنتاج الزراعي والحيواني والهجرة الداخلية بسبب تغيّر المناخ، وذلك من خلال توفير وتطوير الخيارات التقنية والأدوات المؤسساتية المدعومة بالسياسات المناسبة.
- إنشاء أنظمة مؤسساتية فعالة لإدارة الكوارث والأزمات الناتجة عن التغيّر المناخي.
- ضمان تنفيذ وفعالية البرامج الوطنية للرصد الجوي.
-

إطار 3. نموذج عن الجهود الوطنية لمواجهة التغيّر المناخي في الدول العربية المصدرة للنفط

تتركز جهود الدول العربية المصدرة للنفط لتخفيف آثار التغيّر المناخي على مجموعة من السياسات والإجراءات التنموية التي تهدف إلى خفض انبعاثات الميثان في حقول الإنتاج واعتماد تقنيات اصطياد وتخزين ثاني أكسيد الكربون والتوسع في مشاريع الطاقات المتجددة وأنظمة كفاءة الطاقة. ولتحقيق تلك الأهداف تعتمد الدول على القواعد الرئيسية الآتية:

1- إنشاء هيئات ومؤسسات وطنية معنية بالتغيّر المناخي.
2- وضع نظام وطني لرصد وقياس الغازات الدفيئة وتحديد آليات للتحقق والإبلاغ والمتابعة لمصادر مختلف أنواع الغازات في حقول الإنتاج ومصافي التكرير ومصانع البتروكيماويات ومحطات التوليد.
3- رسم خارطة طريق وطنية لبلوغ هدف صفرية الانبعاثات والمدى الزمني لبلوغه.

وأطلقت **السعودية** برنامج اقتصاد الكربون الدائري، الذي يتكون من نموذج من أربع طرق (4 Rs) لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وإزالتها (Reduce, Reuse, Recycle, and Remove). وتبنت مفهوم الكربون الدائري هذا كطريقة جديدة لتحقيق الأهداف المناخية، ولتشجيع الجهود الهادفة للحد من تراكم انبعاثات الكربون والاستفادة منها. ويشمل برنامج الاقتصاد الدائري الكربوني الاستثمار في البنية التحتية لإنتاج الهيدروجين الأزرق من مصادر الوقود الأحفوري المنتج في المملكة، وتصديره عالمياً كمصدر للوقود وهو خال من غازات الاحتباس الحراري. وبالنظر إلى دور غاز الميثان بالاحتباس الحراري، فإن إدارة انبعاثات الميثان هو عنصر أساسي من المجهودات الهادفة لتخفيف التغيّر المناخي. تشمل تدابير إدارة الميثان عدم حرق الغاز في صناعة النفط والغاز، والاستعادة والاستخدام اللاحق لتوليد الطاقة وإنتاج البتروكيماويات.

كما أعلنت السعودية عن برنامج لزراعة 450 مليون شجرة في عام 2030. ويتم حالياً إنشاء مشروع رائد في الجزء الشمالي الغربي من السعودية وهو مدينة نيوم (NEOM) الخضراء الذي يهدف إلى توسع حضري بطول حوالي 170 كم، بمجمعات متعددة ومتصلة بشكل كبير، مع أحياء متكاملة من الحدائق العامة ومدعومة بالطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة. وسيعمل المشروع على بناء واحدة من أكبر منشآت الهيدروجين الخضراء في العالم.

تستهدف دولة **الإمارات** ضمن استراتيجية الطاقة حتى عام 2050 مزيجاً من مصادر الطاقة المتجددة والنووية والنظيفة، لضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية باستثمارات تبلغ 600 مليار درهم حتى أفق 2050، لضمان تلبية الطلب على الطاقة. كما تهدف الاستراتيجية إلى رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40 في المائة. وبفضل الاستثمار في الطاقات المتجددة، ودورها كبلد مضيف للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا IRENA)، تتبوأ دولة الإمارات مركزاً رياديا في تفعيل مبادرات الطاقة النظيفة.

واعتمدت الإمارات معايير البناء الأخضر ومعايير البناء المستدام ليتم تطبيقها في جميع أنحاء الدولة. وأصدرت حكومة دبي مجموعة من قوانين البناء الأخضر الخاص بإنشاءات القطاع الخاص بغرض تقليل استهلاك الطاقة والموارد، ويعد هذا القانون ملزمًا لكلّ المباني الجديدة. ولمكافحة الآثار الجوهرية لتغيّر المناخ في النظم البيئية الطبيعية، بالإضافة إلى المسطحات المائية، بدأت وزارة التغيّر المناخي والبيئة في استخدام تكنولوجيا الزراعة بدون تربة في مشروعات زراعية متعددة. وتساعد هذه التكنولوجيا في التحكم في المناخ المحلي الداخلي مثل عوامل (الحرارة، والرطوبة، والتهوية) وبيئة الجذور. وتؤدي هذه التكنولوجيا إلى زيادة كفاءة استهلاك المياه، واستخدام الأسمدة، وحلول مشكلات التربة ونوعها.

وقامت **الجزائر** بإقرار برنامج طموح لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة والذي يهدف إلى تحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها 15000 ميغاواط في أفق عام 2035، وإنجاز برنامج لاستبدال إنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية (ديزل والغاز) بالطاقات المتجددة (الشمسية) على مستوى 56 موقعاً نفطياً لشركة سوناطراك والموجودة في جنوب البلاد، وإطلاق برنامج تهجين جميع محطات الطاقة (50 ميغاواط) الموجودة في الجنوب، بهدف الحد من استهلاك الوقود الأحفوري خاصة في المواقع البعيدة جداً عن شبكة الكهرباء، وتحويل 150000 مركبة إلى غاز النفط المسال عام 2021، وخفض التسريبات والحد من شعلة الغاز الطبيعي إلى أقل من 1 في المائة بحلول 2030، وتحسين كفاءة الطاقة للمنشآت التابعة لقطاع الطاقة، وتكثيف غرس الأشجار ذات الإمكانات العالية لامتصاص الغازات الدفيئة.

دور الدول العربية في التخفيف من آثار التغيّر المناخي: قطاع الطاقة نموذجاً

توصل فريق العمل الثالث في الهيئة الحكومية للتغير المناخي[1] لعام 2014 إلى أن حوالي 25 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة تنتج عن أنشطة إنتاج الكهرباء، وأن حوالي 9.6 في المائة من الانبعاثات تنتج عن مصادر الطاقة الأخرى. وحدد الفريق[2] ثلاث فئات من التدابير لتخفيف الانبعاثات تتمثل الأولى في إزالة الكربون من قطاع إنتاج الكهرباء، والثانية في خفض الطلب على استهلاك الطاقة، والثالثة في التحول إلى وسائل توليد الطاقة من مصادر الطاقة منخفضة الكربون. ويتبين من مسارات التخفيف[3] بأن العامل الأساسي في الحصول على تركيز مقبول لثاني أكسيد الكربون دون مستوى 580 جزءاً بالمليون بحلول عام 2100، يكون عبر إزالة الكربون من مصادر الطاقة.

تعتبر الطاقة النووية حالياً إحدى مصادر الطاقة الرئيسة التي لا ينبعث منها غاز ثاني أكسيد الكربون، وتمثل إجراءات تحسين كفاءة الطاقة، الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها خفض استهلاك الطاقة. تعتبر مصادر الطاقات المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية، والجوفية الحرارية، والطاقة الهوائية والطاقة الشمسية، من مصادر الطاقة النظيفة والخالية من الكربون.

بينت الأبحاث أن جهود تخفيف انبعاث الغازات الدفيئة لها منافع صحية حيث اعتبر الباحثون[4] (Naik, et-al 2020) أن الاستراتيجية العالمية لتحقيق توجيهات منظمة الصحة العالمية بخصوص جودة الهواء لا يمكن أن تعتمد فقط على التحكم في تلوث الهواء، ولكن أيضاً على مجموعة من السياسات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، وتشمل هذه الإجراءات تحسينات في كفاءة الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من الإجراءات ذات المنافع المناخية التي تسهم في خفض الاحتباس الحراري[5].

كفاءة الطاقة

ينتج عن رفع كفاءة الطاقة مجموعة من المنافع الاقتصادية والبيئية، نذكر منها:

- خفض استهلاك الطاقة مما ينعكس في خفض بند الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي.
- خفض التكلفة الاقتصادية في بند دعم أسعار الطاقة بمختلف أشكالها.
- المساهمة في الجهود الهادفة لإزالة الكربون والإسهام في الوفاء بالالتزامات الدولية بشأن انبعاثات الغازات الدفيئة.

تقديراً لفائدة وأهمية رفع كفاءة الطاقة، قام عدد من الدول العربية بسن القوانين والأنظمة التي تهدف إلى رفع كفاءة الطاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والاستهلاكية. من أهم تلك الإجراءات إصدار الأنظمة بشأن الحدود الدنيا المقبولة لكفاءة الطاقة لبعض الأجهزة مثل مكيفات الهواء، وتقديم حوافز مالية للقطاعات التجارية والصناعية، وكود الطاقة للأبنية. يبين الشكل (11-أ) مستويات التقدم الذي أحرزته الدول العربية في إجراءات وتدابير رفع كفاءة الطاقة بحسب تقييم البنك الدولي (*Regulatory Indicators for Sustainable*

---

(1) Edenhofer O., et-al, 2014: Technical Summary. In: Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, Page 44.

(2) Ibid, Page 65,

(3) Ibid, Page 66

(4) Naik, V., S. Szopa, 2021, Short-Lived Climate Forcers. In: *Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* [Masson-Delmotte, et-al Cambridge University Press.

(5) Amann, M. et al., 2020: Reducing global air pollution: the scope for further policy interventions. *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences*, **378(2183)**, 20190331, *20 doi:*10.1098/rsta.2019.0331.

Energy, RISE)[1]، ويتضح من الشكل أن الإمارات والأردن وتونس قد حازت أعلى تقييمات بين الدول العربية في المؤشر الإجمالي لكفاءة الطاقة.

الطاقات المتجددة

يمثل نشر واستخدام الطاقة المتجددة بمختلف أشكالها أحد أهم الوسائل التي ارتكزت عليها الدول بما فيها الدول العربية للتخفيف من مسببات الاحتباس الحراري. تشير منظمة الدول المصدرة للنفط إلى أن استخدام الطاقة المتجددة سوف يشهد أكبر نمو من حيث القيمة المطلقة والنسبة المئوية لترتفع حصتها إلى ما يزيد عن 10 في المائة من مزيج الطاقة العالمية بحلول عام 2045. أحرز عدد من الدول العربية تقدماً ملموساً في تهيئة ظروف أفضل لزيادة استثمارات الطاقات المتجددة من مستثمري القطاع الخاص، أو في توفير شبكات نقل الكهرباء من مناطق التوليد المعزولة أو غير المرتبطة بالشبكة، أو توفير الأراضي لمشاريع الطاقة المتجددة، أو إصدار قواعد ربط المشروعات الجديدة بالشبكات، واعتمدت عدة دول سياسة شراء الطاقة من المولدين الخواص (تعرفة التغذية Feed-in-Tariff)، كما اعتمدت آليات صافي القياس (Net-Metering)، لتحفيز الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في أنظمة الطاقة المتجددة وخصوصاً تقنيات الطاقة الشمسية الضوئية.

يبين الشكل (11-ب) مستويات التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة. حسب تقييم البنك الدولي[29]، يتبين أن تونس والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب قد حازت أعلى تصنيف إجمالي فيما يخص مشاريع الطاقة المتجددة.

بالاستناد إلى إحصاءات الوكالة الدولية للطاقات المتجددة (*IRENA*) لعام 2021[2]، بلغ مجموع قدرات الطاقة المتجددة الكهرومائية، والشمسية والرياح والضخ والتخزين في الدول العربية حوالي 22750 ميجاوات. الملاحظ أنه في عام 2021 فاق إجمالي قدرات التوليد بالطاقة الشمسية والرياح في الدول العربية البالغ حوالي 11678 ميجاوات إجمالي قدرات التوليد الكهرومائي البالغ حوالي 10368 ميجاوات.

يتبين من الشكل (11-ج) أن قدرات الطاقة المتجددة في مصر هي الأعلى مقارنة مع باقي الدول العربية، يليها المغرب، ويعتبر مجمع "بنبان" للطاقة الشمسية في مصر الرابع عالمياً من حيث الحجم (ملحق 8/10)، وتمتاز منظومة المغرب من الطاقة المتجددة عن باقي الدول العربية بارتفاع القدرات الشمسية الحرارية بالإضافة إلى أعلى قدرة مركبة لوحدات الرياح، ويعتبر مشروع "أفورار" للضخ والتخزين الذي ساهم في تمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أحد أكبر مشاريع التوليد الكهربائي في الوطن العربي، كما تمتاز منظومة دولة الإمارات العربية المتحدة بارتفاع قدرات التوليد الشمسية الضوئية التي تبلغ حوالي 2400 ميجاوات.

تأكيداً لاهتمام الدول العربية بالمساهمة في مكافحة الاحتباس الحراري، وضعت غالبية الدول أهدافاً طموحة في مخططات إنشاء ونشر محطات الطاقة المتجددة حتى أفق عام 2030، حيث من المتوقع أن يبلغ إجمالي القدرات المتجددة في الدول العربية حتى عام 2035 حوالي 160 ألف ميجاوات[3]، تقدر تكاليفها الإجمالية بحوالي 100 مليار دولار أمريكي، ويبين الشكل 12، مخططات بعض الدول العربية حيث من المتوقع أن تتراوح نسب قدرات إنتاج الطاقة المتجددة حتى عام 2035 بين 10 في المائة و52 في المائة. تهدف كل من السعودية ومصر إلى رفع قدرات الطاقة المتجددة إلى حوالي 30 في المائة و42 في المائة من إجمالي قدرات المركبة.

[1] RISE https://rise.esmap.org/analytics

[2] IRENA https://www.irena.org/publications/2021/March/Renewable-Capacity-Statistics-2021

[3] تفاعلات أسواق الطاقة المتجددة العربية، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة https://www.rcreee.org

الشكل (11): كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الدول العربية

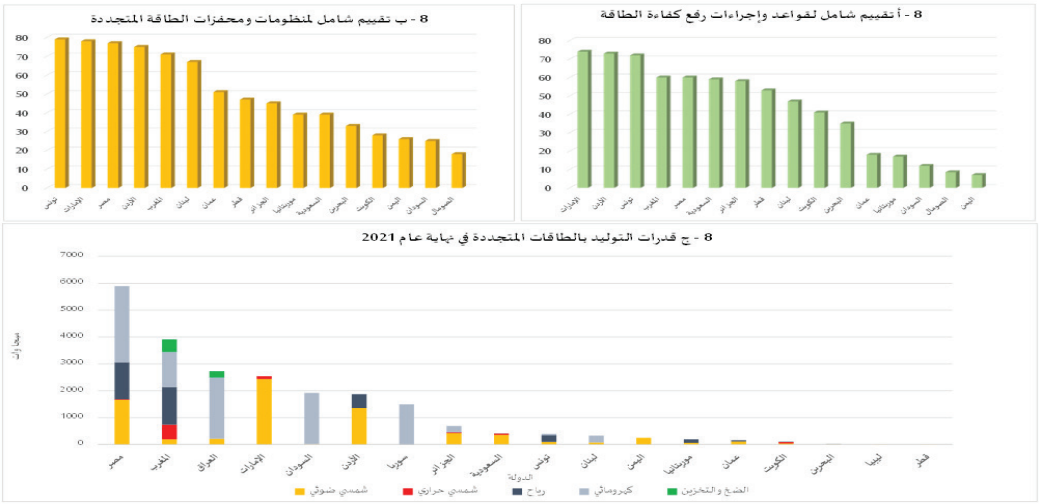

المصدر: RISE https://rise.esmap.org/analytics.

الشكل (12): القدرات المتجددة في الدول العربية والأهداف المستقبلية لزيادتها(*)

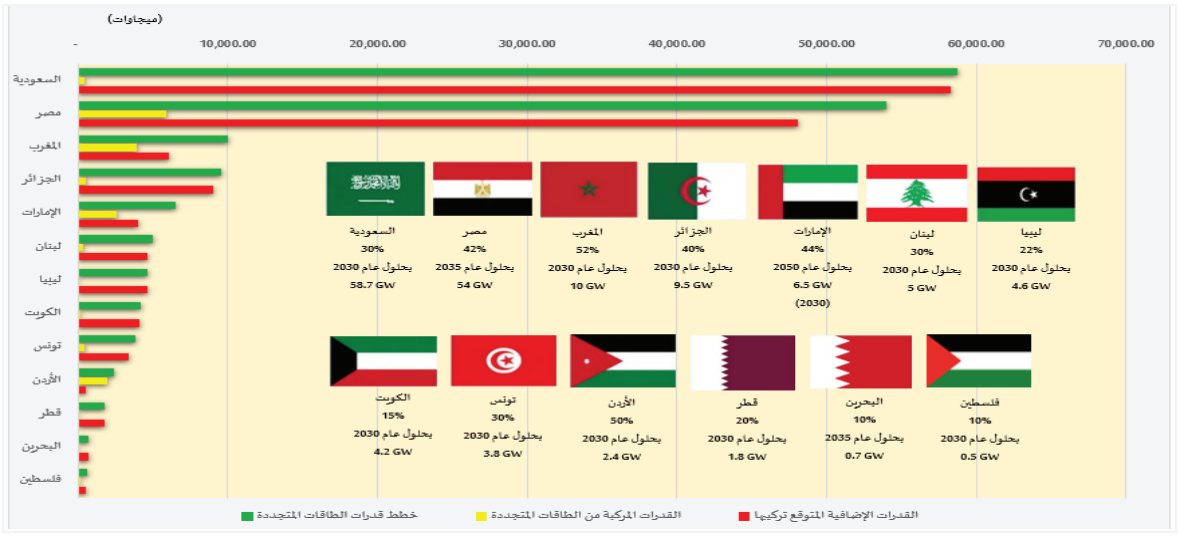

(*) وردت الأهداف المستقبلية لتطوير منظومات الطاقة المتجددة في المرجع رقم (21).

المصدر: تفاعلات أسواق الطاقة المتجددة العربية، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (https//www.rcreee.org).

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية والبيئية في الدول العربية

أعدت معظم الدول العربية دراساتٍ وبحوثاً تناولت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة نتيجة التغيّرات المناخية والبيئية، وخلصت إلى أن تلك الآثار ستطال كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وشكلت نتائج هذه الدراسات حافزاً للدول العربية للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرامية إلى الحد من تأثيرات التغيّر المناخي، حيث أعدت تلك الدول الخطط الوطنية الهادفة إلى الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عن هذه التغيرات. يقدر بأن تكون المنطقة العربية ضمن أكثر مناطق العالم تأثراً بالتغيّر المناخي حيث إنها تطل على البحار والمحيطات، ومعظم شواطئها منخفضة.

لا تقف الآثار السلبية للتغيّرات المناخية والبيئية عند ارتفاع مناسيب مياه المحيطات والبحار، بل تتعدى ذلك إلى التأثير في بيئة الحياة البحرية. على سبيل المثال لا الحصر أظهرت دراسة أجريت لمعرفة تأثير التغيّرات المناخية والبيئية في نمو ووفرة "الروبيان" في مياه الخليج العربي أن ارتفاع حرارة سطح المحيطات سيؤدي إلى تسريع معدلات نمو يرقات "الروبيان" في مراحل الحياة المبكرة بحيث تصل إلى أحجام الروبيان الأكبر سناً في خلال وقت قصير، ولكن مع انخفاض معدلات البقاء على قيد الحياة. يسري هذا على سائر الكائنات البحرية تقريباً وإن بتفاوت.

من المتوقع أن تلحق الآثار الناجمة عن التغيّرات المناخية أضراراً بقطاعي الزراعة والمياه، ولها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، إذ يتوقع حدوث انخفاض في الإنتاجية الزراعية في الدول العربية.

تشير الدراسات التي أعدتها بعض الدول العربية إلى أن الآثار السلبية سوف تمتد إلى قطاعات السياحة والعمران والخدمات، لاسيما الخدمات الصحية، إذ يتوقع أن يزداد انتقال الأمراض الوبائية وزيادة المخاطر الصحية والتكاليف. كما تؤثر التغيّرات المناخية والبيئية طويلة الأجل سلباً على الإنتاج والإنتاجية، وترفع من تكاليف معالجة الأضرار الناجمة عنها، وتزيد أيضاً من تكاليف الاستثمار والنفقات الحكومية والخاصة، الرامية إلى تخفيف أثر تغيّر المناخ والتكيف مع مستجداته. أثرها السلبي يمتد أيضاً إلى المصادر التي تحصل منها البلدان المتضررة على العملة الصعبة، بسبب انخفاض الصادرات الزراعية والسمكية وتدهور النشاط السياحي وارتفاع الطلب على استيراد الأغذية من الخارج لتعويض النقص الناشئ عن التغيّر المناخي.

تبعات التخلص من الوقود الأحفوري بحلول عام 2050:

يشكل قطاع النفط والغاز العمود الفقري لاقتصادات عدد كبير من الدول العربية، ويشمل النطاق الكامل لسلسلة القيمة في قطاع النفط والغاز بما في ذلك عمليات التنقيب والإنتاج والتجهيزات والتسويق والبيع المتعلقة بالنفط والغاز، والغاز الطبيعي المسال[1] وغيرها من المشتقات. ويُعدّ التخلي عن هذا القطاع ذا آثار ممتدة على الاقتصاد العربي، فطبقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، ساهم قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية بنحو 40 في المائة عام 2012 و25 في المائة عام 2019 من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وإذا توقف إنتاج النفط والغاز العربي بحلول 2050 كما هو في اتفاقيات مكافحة التغيّرات المناخية، فإن الانخفاض المباشر وغير المباشر المترتب عن ذلك في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سيتراوح بين 40 في المائة و 60 في المائة وسيرتفع إلى حوالي 80 في المائة في بعض الدول العربية المعتمدة على النفط والغاز بشكل أساسي،

[1] قطر: خطة المساهمة بشأن التغيّر المناخي، 2020، الملخص التنفيذي، ص4.

فضـــلا عما قد يترتب عنه من تحديات اقتصـــادية واجتماعية.

لقد أدى تراجع تكاليف إنشـاء محطات توليد الطاقة المتجـددة إلى مسـتويـات متقـاربـة مع تكـاليف المحطـات العـاملـة بـالوقود الأحفوري (بـالـذات الدورات المركبة) إلى تيسـير التوجه نحو الطاقات المتجددة في المشـاريع الجديدة، وأيضـاً في الإحلال التدريجي محل محطات التوليد التقليدية التي ينتهي عمرها الافتراضي.

الأثر الاقتصادي للتغير المناخي:

تقدر المنظمات الدولية أن ارتفاع الحرارة بدرجة واحدة يقابلها انخفاض في نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا بنسب تصل إلى 5 في المائة[1]. يبين الجدول (1) تقديرات البنك الدولي لتأثير ارتفاع درجات الحرارة في الناتج المحلي العالمي في ثلاث نقاط زمنية.

الجدول (1): متوسط تأثير ارتفاع درجات الحرارة في الناتج المحلي في العالم[2]

السنة	ارتفاع درجة الحرارة	الانخفاض في الناتج المحلي %
2030	1.6	2.4
2050	2.4	10
2100	4.4	18

لن يتوقف الأمر عند الجانب الاقتصـادي وحسـب، بل يتوقع حسب تقديرات البنك الدولي أن يدفع تغيّر المناخ بحلول 2030 بحوالي 132 مليون شـخص للفقر المدقع[3]، ويقدر أن الأثر الاقتصـــادي في الدول العربية، عند هذه المسـتويات من ارتفاع درجة الحرارة، سـوف يكون أعلى ويتراوح بين 3 و20 في المائة، ولن تتوقف الآثار عند ذلك بل ستكون الأزمات أكثر حدة في المياه والبطالة والفقر والاستقرار، وحسب النظريات الاقتصادية سيقود التغيّر المناخي إلى ارتفاع مسـتويات التضـخم السعري على نطاق واسع ودائم.

تشـكّل التغيّرات المناخية والبيئية خطراً حقيقياً على فرص نجاح الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تؤثر بصورة كبيرة في أهم تلك الأهداف، كهدف القضـاء على الفقر بجميع أشكاله، وهدف القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، وهدف توفير المياه النظيفة، والعمل اللائق، وحماية البيئة البرية والبحرية وغيرها من أهداف التنمية المستدامة.

في ضـوء ما سـبق، الدول العربية مدعوة لتبني استراتيجيات وخطط تجمع بين المساهمة الإيجابية في جهود مكافحة التغيّرات المناخية والبيئية في إطار كل دولة وعلى المسـتوى العربي من خلال خطط تحرص على تخفيف الآثار السـلبية على مقومات الحياة في البحر والبر والهواء، وتضـمن اسـتدامتها، والعمل على تأمين شـروط وظروف الاسـتقرار والتنمية المسـتدامة في بيئة سـليمة، ووضع خطط لبدائل اقتصادية أخرى، كالتوسع في الصـناعات التحويلية من جهة، ومن جهة أخرى الدفاع الإيجابي عن مصـالحها، لاسـيما ما يتصـل بـالتزامـات التخلص من الوقود الأحفوري، بتبني بديل التحول التدريجي عبر كل السـبل التقنية التي تسـاهم في خفض الانبعاثات من الوقود الأحفوري كالنفط والغاز الذي يشـكل عماد الاقتصـاد العربي، والعمل على تنويع المكونات الاقتصـادية بالتحول إلى الاقتصـادات البديلة المتنوعة وخفض معدلات الاعتمـاد العـاليـة على هـذا المكون في تركيبـة اقتصـادات العديد من الدول العربية عبر خطط

---

[1] المصـدر: World Bank: Revised Estimates of the Impact of Climate Change on Extreme Poverty by 2030.

[2] المصدر: FEMISE, The Cconomic Costs of Climate Change in MENA.

[3] المصدر: المرجع السابق

شـــاملة وجادة وتكاملية مع بقية الدول العربية وغيرها من الدول.

التعاون العربي في مجال التغيّر المناخي

للدول العربية تجربة لا بأس بها في التعاون لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة ذات صلة بالتغيّر المناخي، من أبرزها مشاريع الربط الكهربائي سواءً فيما بين بعض الدول العربية (مصـــر - الأردن، الأردن - سوريا، سوريا - لبنان، مصر - ليبيا، ليبيا - تونس، الســـعودية - مصـــر) أو بين بعض الدول العربية ودول الجوار (سـوريا - تركيا، المغرب - إسـبانيا، موريتانيا - مالي - السنغال). وهي مشاريع ساهمت في تقليص الحاجة لإضـــافة قدرات إنتاج جديدة في الـدول العربيـة المعنيـة وخففـت نتيجـة ذلـك من الانبعاثات.

كما أن للدول العربية مشـــاريع مشـــتركة يمكن اعتبارها في مجال التكيف المناخي، منها إنشـــاء المركز العربي لـدراســـات المنـاطق الجـافـة والأراضي القاحلة (المعروف اختصاراً بـ"أكساد") الذي أسـس بقرار من جامعة الدول العربية في عام 1968 بهدف توحيد جهود تطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشـــبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هـذه المنـاطق. كمـا ترتبط مراكز البحوث الزراعية في 10 دول عربية بأنشـــطة بحثية مع المركز الـدولي للبحوث الزراعيـة في المنـاطق الجـافـة (إيكـاردا ICARDA) بهـدف تطوير ســـلالات من البذور للتكيف مع الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

إن تعزيز التعاون العربي في مجال التغيّر المناخي يمكن أن يحســـن من قدرات الدول العربية على مواجهـة تـداعيـات التغيّر المنـاخي ويقلص من التكاليف بوجه عام. ذلك أن معظم هذه التأثيرات وتـداعيـاتهـا تكون عـابرة للحـدود تمثـل تحـديـات مشـــتركة تســـتوجب معالجاتٍ وحلولاً مشـــتركة، وخصـــوصـــاً أن معظم الدول العربية تشـــترك في العديد من الخصـــائص البيئية شـــديدة التأثر بالتغيّر المناخي، مثل ندرة المياه وتكرار دورات الجفاف وتدهور الأراضي والتربة واتساع ظاهرة التصحر وانكماش مسـاحات الغابات. ويمكن لهذا التعاون أن يشـمل مختلف المجالات، مثل تنسـيق السـياسـات، وتنفيذ الدراســـات والبحوث المشـــتركة، وتبادل المعلومات والخبرات، وبناء القدرات. كما أن لهذا التعاون أهمية خاصـة من أجل تنسـيق المواقف في المحـافل الدولية لتوحيد وجهات النظر العربية أو على الأقل تقريبها، بما يخدم المصـــالح العربية، خصوصاً بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

الواقع الراهن للتعاون العربي:

هناك بالفعل بنية مؤســـســـية قائمة وآليات عديدة للتعـاون العربي في مجـال التغيّر المنـاخي يمكن البناء عليها لتعزيز هذا التعاون والتوسع فيه. وتضم هـذه البنيـة عـدداً كبيراً من المنظمـات والكيـانـات والتجمعات على مســـتويات مختلفة إقليمية وشـــبه إقليمية.

تضـــم جامعة الدول العربية مجلســـين وزاريين معنيين بـالمنـاخ والتغيّر المنـاخي، همـا: مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والذي تكون في عـام 1986، ومجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد والمناخ. ويختص كل من هذين المجلسين بمهام معينة وتدعمهما لجان خبراء متخصـــصـــة في قضـــايا بيئية محددة كالتصـــحر والتنوع البيولوجي والمعلومات الفنية للأرصـــاد، وغيرها، وقد صـــدرت عن مجلس الوزراء العرب المســـؤولين عن شـــؤون البيئة مبادرات وخطط وأدوات تنظيميـة عـديـدة، من أهمهـا: الإعلان الوزاري بشأن التغيّر المناخي 2007، وقرار القمة العربية حول تغيّر المناخ 2010، والاســـتراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وخطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضـــايا تغيّر المناخ 2010-2020. كما أصـــدر مجلس الوزراء العرب المعنيين بشـؤون الأرصـاد والمناخ "الاسـتراتيجية المتكـاملـة لخـدمـات الأرصـــاد الجويـة العربيـة ومخططهـا التنفيـذي 2018-2030. كمـا تبنـت الجامعة العربية تكوين آلية إقليمية لتنســيق مواقف

الدول العربية في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هي "المجموعة العربية لمفاوضات تغيّر المناخ". يشمل هذا التعاون أيضاً، الدور الذي تقوم به منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تضم في عضويتها 11 دولة وتعمل على تنسيق مواقف الدول الأعضاء في اجتماعات تغيّر المناخ الدولية، وتصدر النشرات والدراسات والبحوث حول التغيّر المناخي.

كما يشمل هذا التعاون أيضاً لجان ومكاتب وبرامج الأمم المتحدة الإقليمية، ذلك من خلال ثلاثة كيانات، هي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) التي أنشأت "المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ"، والذي تندرج تحته مختلف أنشطة اللجنة في مجال تغيّر المناخ، ومنها الدراسة التي نفذتها بعنوان المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ في مصادر المياه (RICCAR)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، الذي يرأس "مجموعة العمل بشأن تغيّر المناخ" تحت قيادة الإسكوا، والمكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي صدرت عنه في عام 2012 "المبادرة العربية لمواجهة آثار تغيّر المناخ" (ACRI). ويجري التعاون العربي في إطار المؤسسات شبه الإقليمية، من خلال 1) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم 6 دول ويتضمن هيكله التنظيمي لجنة معنية بتغير المناخ قامت بإصدار لوائح عامة للبيئة؛ 2) والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والتي تضم 7 دول وقامت في عام 2013 بإصدار دراسة حول التكيف المناخي؛ 3) واتحاد المغرب العربي الذي يضم 5 دول وصدر عنه في عام 1992 "ميثاق المغرب العربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة"؛ 4) المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (*RCREEE*) وهو الذراع الفني لإدارة الطاقة في جامعة الدول العربية ويضم 17 دولة عربية؛ 5) ومنظمة التعاون الإسلامي وتشترك فيها جميع الدول العربية وقد تبنت عدة مبادرات في مجال التغيّر المناخي مثل برنامج الاستفادة من صناديق التكيف وآليات التنمية النظيفة، واستراتيجية دعم كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة التي صدرت عام 2009، واستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث وتداعيات تغيّر المناخ في العالم، وغيرها؛ 6) والاتحاد من أجل المتوسط الذي يضم الدول العربية في جنوب وشرق المتوسط (15 دولة) مع دول الاتحاد الاوروبي (28 دولة) وصدر عنه إعلان وزاري في عام 2014، بالإضافة إلى دعم تنفيذ مشروعات في هذا المجال من خلال برنامج (*ClimaMed*) الذي أطلق في عام 2019.

الآفاق المستقبلية للتعاون العربي في مجال التغيّر المناخي:

تبدي الدول العربية اهتماماً متزايداً بقضية التغيّر المناخي، حيث تعدى هذا الاهتمام إعداد التقارير الوطنية، إلى المشاركة الفعالة في مؤتمرات الأطراف واستضافة بعضها إذ استضاف المغرب مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (*COP 22*) في عام 2016، ومصر المؤتمر السابع والعشرين (*COP 27*) في عام 2022، والإمارات العربية المتحدة المؤتمر التاسع والعشرين (*COP 28*) في عام 2023، وإلى القيام بتعديل مسميات وزارات البيئة في بعض هذه الدول لإبراز قضية المناخ (وزارة التغيّر المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة، ووزارة "البيئة والشؤون المناخية" في سلطنة عمان، ووزارة "البيئة والتغيّر المناخي" في قطر). كما أقرّت هذه الدول برامج وسياسات وخططاً وطنية للتخفيف من آثار التغيّر المناخي أو للتكيف مع تداعياته، وعملت على إدماجها في السياسات التنموية، الملاحق (10/5).

على الصعيد العملي، تبذل كثير من الدول العربية جهوداً ملحوظة في مجالي التخفيف من التغيّر المناخي والتكيف مع آثاره، إذ تم وضع برامج وخطط وطنية وضخ استثمارات كبيرة في مجالات توليد الطاقة النظيفة (الشمسية والرياح) وتوليد الطاقة الكهرومائية، ورفع كفاءة الطاقة وكفاءة استخدام المياه، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي بعد معالجتها والتشجير، وتقوم بالإعداد لمشاريع

حصـــاد الكربون وتخزينه، بالإضـــافة إلى تبني سياسات اقتصادية مواتية مثل تقديم الحوافز والدعم من خلال تحسين جاذبية تعرفة الكهرباء المولدة من المصـــادر المتجددة، وتشـــجيع اقتناء الســـيارات الهجينة والتحول إلى استخدام الغاز الطبيعي وغير ذلك من مشـروعات وسـياسـات تصـب في اتجاه التخفيف من التغيّر المناخي والتكيف مع آثاره.

بالرغم من هذه التوجهات الإيجابية إلا أن الجهود العربية المشتركة في مجال التغيّر المناخي مازالت محدودة، خصوصاً أن هذه الدول ستكون من أكثر الدول تضـــرراً من التغيّر المناخي، وهي لذلك بحاجة ماســـة لمزيد من التعاون للتخفيف من آثار التغيّر المناخي وللتكيف مع تداعياته.

في ذات الســـياق، مازالت الدول العربية محدودة المساهمة في أبحاث تغيّر المناخ مما يفقدها إمكانية المشـــاركة الفاعلة والتأثير في المســـيرة الدولية الخاصـــة بالتغيّر المناخي وهناك احتياج كبير لمعالجة هذا القصـــور الذي سـيتطلب اسـتثمارات كبيرة من أجل بناء القدرات العلمية في الجامعات والمراكز البحثية والاهتمام بالنشر العلمي للحصول على التقدير الدولي للمســـاهمة العربية في هذا المجال.

دور مؤسسات التمويل العربية:

يمكن لمؤسسات التمويل العربي دراسة إمكانية أن توســـع دورها في دعم التعاون العربي ليشـــمل التعاون في مجال التغيّر المناخي من خلال قيامها بإرســـاء آليات عملية لتحفيز هذا التعاون ودعمه على المســـتوى الإقليمي وشـــبه الإقليمي والثنائي، بحســـب احتياجات الدول وأولوياتها، وذلك عن طريق تبني مبادرات لمشاريع عربية مشتركة حيث يمكن مبدئياً اقتراح مبادرتين: مبادرة بناء القدرات، ومبادرة المشروعات الخضراء.

تنبع أهمية بناء القدرات من أن قضـــية التغيّر المناخي ليســـت بالقضـــية الآنية التي يمكن أن يتجاوزها العالم في بضـــع ســـنين، بل هي قضـــية مستمرة ما استمر النشاط البشري وما دامت الحاجة للحفاظ على المناخ، ولهذا فإن الدول العربية بحاجة لجهود مستمرة لبناء قدراتها المؤسسية والبشرية للتعامل السـليم مع هذه القضـية. يمكن أن تشـمل مبادرة بناء القدرات عدة برامج، يمكن للدول العربية أن تشـارك فيها، كل بحسـب احتياجاته وأولوياته. من هذه البرامج، بناء القدرات العلمية للجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في مجال التغيّر المناخي وتوفير التمويل اللازم للتدريب وبناء القدرات البشرية وإجراء الدراسات والبحوث والنشـــر العلمي، وبرامج التوعية بالتغيّر المناخي وتداعياته سواءً لمتخذي القرار أو في أوساط العامة وخصـــوصـــاً في المدارس والمناهج الدراســـية، وبرامج الـدراســـات الإقليمية لتقييم آثـار التغيّر المناخي على غرار الدراســـة التي أجريت للمنطقة العربية والمعروفة بـــ (RICCAR)، ويشـــمل مشروعاً لإعداد نموذج مناخي للدول العربية يسهم بصـــورة ديناميكية في تحديد أفضـــل التدابير والإجراءات للتعامل مع مسـتجدات التغيّر المناخي وتحســين قدرة الدول العربية على اســتقراء مدى تأثرها والتداعيات المحتملة وتحديد الإجراءات المناسـبة للتخفيف أو للتكيف خصـوصـاً لظواهر الأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة التي تواترت في السنوات الخيرة، برنامج لدراسـة التأثيرات الاقتصـادية والاجتماعية للتغيُّر المنـاخي (الخســـائر والحوافز والتمويـل) لتغطية النقص الحاد في البيانات في الدول العربية في هذه المجالات.

وعلى صـــعيد المشـــروعات الخضـــراء، يمكن لمؤســـســـات التمويل العربية دراســـة إمكانية أن تتضـــافر جهودها في اثنين من أهم القطاعات في أجندات التنمية والنشـاط الاقتصـادي لجميع الدول العربية، وهما قطاع الطاقة وقطاع المياه، وذلك عن طريق تبني برنامج للطاقة والمياه يتم من خلاله توفير المزيد من التمويل للتوسـع في مشـروعات الطـاقـة المتجـددة بمـا في ذلـك الطـاقـة الجوفيـة الحرارية، والطاقة الكهرومائية من السـدود، ودعم مشـــروعات رفع كفاءة اســـتخدام الطاقة والمياه، واســـتغلال غاز الميثان المنتج في مصـــافي النفط وفي محطات معالجة مياه الصـــرف الصـــحي

ومكبات النفايات المؤهلة. ويمكن أيضاً تبني برنامج لتحفيز الاقتصادات الوطنية للتوسع في استخدام التقانات الحديثة الموفرة للطاقة أو التي تعتمد على الطاقة المتجددة وإصدار دليل للاستثمارات في المجالات المتاحة وتهيئة البنية التحتية الملائمة والتشريعات المحفزة لذلك، ومن بينها سهولة انتقال رأس المال، وتبني إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، وتقوية وبناء قدرات قطاع شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية العربية العاملة في هذا المجال. كما يمكن لمؤسسات التمويل العربية دراسة إمكانية منح بعض المزايا النسبية في شروط تمويلها للمشاريع الخضراء بوجه عام.

إن المضي قدماً في تحديد ما يمكن أن تقدمه مؤسسات التمويل العربي قد يتطلب رعاية عقد مؤتمر عربي حول "تحديات التغيّر المناخي في الدول العربية" يتم فيه استطلاع الاستعداد للانخراط في مبادرات مشتركة، وتحديد أنواع التدخلات المطلوبة في مختلف المجالات.

الفصل الحادي عشر

نظرة عامة

يتسم العون العربي بتقديم الدعم للدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع الممولة.

تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية والإقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

تعتبر الصناديق الوطنية للتنمية القناة الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الثنائية الميسرة للدول المستفيدة وعبر الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق[1] وهي محور هذا الفصل.

أحدثت جائحة كوفيد-19 صدمة اقتصادية دفعت إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدت إلى تباطؤ في جهود التنمية في الوطن العربي، حيث تم التركيز خلال عامي 2020 و2021 على مساعدة القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة.

ساهمت التمويلات المسرعة التي أقرتها مؤسسات مجموعة التنسيق، في إطار المبادرة التي أعلنت عنها في عام 2020 لمساعدة الدول الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، على سد الاحتياجات ذات الأولوية، خاصةً في القطاع الصحي، مع تقديم مساعدات مالية إضافية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى المتضررة منها الزراعة والطاقة والتعليم والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلى جانب دعم المؤسسات التمويلية المحلية وموازين المدفوعات. بلغ عدد العمليات التمويلية لمؤسسات المجموعة خلال عامي 2020 و2021 الخاصة بمواجهة جائحة كوفيد-19، 264 عملية بمبلغ إجمالي قدره 10.6 مليار دولار أمريكي.

بخصوص المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2021، بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية للمجموعة حوالي 8.4 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض نسبته حوالي 41.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، وبذلك بلغ المجموع التراكمي من بداية نشاط مؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2021 حوالي 253.5 مليار دولار أمريكي.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2021 الاهتمام المتواصل بدعم الدول النامية ومساعدتها لاحتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وتحقيق التعافي الاقتصادي. بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لمشروعات قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي تشكل حوالي 44.6 في المائة من إجمالي الالتزامات المسجلة في عام 2021، كما وصل عدد مشروعات قطاع الصحة التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها خلال الفترة 2017-2021 إلى حوالي 348 مشروعاً بقيمة

[1] مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، صندوق قطر للتنمية.

إجمالية بلغت حوالي 3.4 مليار دولار استفادت منها 86 دولة، بالإضافة إلى جهات وهيئات دولية أخرى.

يهدف العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق لتعزيز الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة منها الهدف السادس المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، حيث يركز الإطار الاستراتيجي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق على القطاعات والمشاريع التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. بلغ عدد العمليات التي خصصتها مؤسسات المجموعة لقطاع المياه والصرف الصحي خلال الفترة 2017-2021 حوالي 127 عملية بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 4.1 مليار دولار أمريكي.

حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2021

بلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق 416 عملية خلال عام 2021، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 8.4 مليار دولار أمريكي أي بانخفاض بلغت نسبته نحو 41.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2020. استفادت 100 جهة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) من إجمالي هذه العمليات، وبلغت نسبة مساهمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه العمليات 45.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 17.8 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 11.6 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 9.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 7.7 في المائة، وصندوق قطر للتنمية 3.6 في المائة، وصندوق النقد العربي 2.4 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 0.9 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 0.4 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) 0.1 في المائة، الملحق (1/11).

التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2021 حوالي 44.9 في المائة مقابل 54.6 في المائة في عام 2020، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 29.6 في المائة مقابل 17.9 في المائة عام 2020، ومجموعة الدول الأسيوية حوالي 17.3 في المائة مقابل 21.6 في المائة عام 2020، والهيئات والمنظمات حوالي 3.6 في المائة مقابل 5.1 في المائة عام 2020، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.3 في المائة مقابل 1.0 في المائة عام 2020، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.3 في المائة خلال عام 2021 مقابل 0.8 في المائة عام 2020، الملحق (1/11). فيما يلي توزيع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية عام 2021 نحو 136 عملية بلغت قيمتها 3.8 مليار دولار أمريكي، واستفادت مصر من 15 عملية بمبلغ يعادل حوالي 1.8 مليار دولار أمريكي، أي بنحو 47.8 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. يبين التوزيع القطاعي أن حوالي 53.6 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في مصر وجهت لتمويل مشاريع قطاع الطاقة.

مجموعة الدول الأفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية 151 عملية قيمتها حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي. واستفادت منها بوركينا فاسو بعدد 11 عملية بمبلغ يعادل حوالي 254.2 مليون دولار

أمريكي أي بنسبة حوالي 10.3 في المائة من إجمالي التمويل المقدم للدول الإفريقية. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا إلى تصدر القطاعات الأخرى (التي تشمل الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات)، بنسبة 49.6 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في القارة الأفريقية، ثم قطاع الطاقة الذي استحوذ على حوالي 18.5 في المائة من إجمالي عمليات مجموعة التنسيق في هذه القارة.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في القارة الآسيوية 67 عملية بقيمة تقدر بحوالي 1.4 مليار دولار أمريكي، استفادت منها باكستان بعدد 12 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 397 مليون دولار أمريكي، تليها بنغلاديش بعدد 8 عمليات بمبلغ إجمالي قدره حوالي 297 مليون دولار أمريكي. يتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الآسيوية أنها أولت اهتماماً خاصاً لقطاع الطاقة (الكهرباء، الغاز، النفط والطاقات المتجددة) حيث تشير الأرقام إلى أن حوالي 41.1 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية 23 عملية بقيمة قدرها حوالي 274.9 مليون دولار أمريكي. استفادت منها السلفادور بثلاث عمليات منها بقيمة 75.0 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 27.3 في المائة، كما استفادت هندوراس بعمليتين بقيمة 45.0 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 16.4 في المائة من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية.

مجموعة الدول الأخرى

بلغ عدد العمليات في الدول الأخرى 9 عمليات بقيمة 110.7 مليون دولار أمريكي. استفادت منها بابوا غينيا الجديدة بعملية واحدة بمبلغ قدره حوالي 50.0 مليون دولار أي بنسبة 45.2 في المائة، كما استفادت ألبانيا أيضاً بعملية واحدة بمبلغ قدره 30.0 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 27.1 في المائة من مجموع المساعدات لمجموعة الدول الأخرى.

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 30 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 303.4 مليون دولار أمريكي، وقد وجهت معظم هذه العمليات إلى القطاعات الأخرى (التي تشمل قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، ودعم موازين المدفوعات).

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ نصيب القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 44.6 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2021، يليها قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 30.5 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 13.8 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بحوالي 9.0 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 1.3 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة، والتعدين بحوالي 0.8 في المائة، الملحق (2/11).

عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2017 - 2021

امتد نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2017-2021 إلى 146 جهة استفادت من تنفيذ 2695 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 69.1 مليار

دولار أمريكي. شملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، الجدول (1) والشكل (1).

جدول (1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها للفترة 2017 – 2021 (مليون دولار أمريكي)

مؤسسات التنمية	عمليات القروض		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات أخرى		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الإجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1- البنك الاسلامي	47	636	428	180	156	6,494	386	24,632	8	93.93	-	-	1025	32,037
2 - صندوق ابوظبي	28	2,291	79	2,113	-	-	-	-	-	-	-	-	107	4,404
3 - صندوق الأوبك	128	3,500	142	47	-	-	65	1,873	45	1,098	-	-	380	6,517
4 - الصندوق السعودي	96	3,560	61	4,275	-	-	-	-	-	-	-	-	157	7,836
5 - الصندوق العربي	50	5,799	149	122	-	-	-	-	2	15	-	-	201	5,936
6 - الصندوق الكويتي	96	3,712	52	385	-	-	-	-	-	-	-	-	148	4,097
7 - المصرف العربي	67	1,258	124	38	-	-	28	918	21	304	-	-	240	2,518
8. أجفـــند	-	-	98	17	-	-	-	-	-	-	-	-	98	17
9. صندوق النقد العربي	13	2,421	-	-	-	-	-	-	-	-	6	427	19	2,848
10. صندوق قطر	6	180	314	2701	-	-	-	-	-	-	-	-	320	2,881
المجموع الكلي	531	23,357	1,447	9,879	156	6,494	479	27,423	76	1,511	6	427	2,695	69,092

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل (1): توزيع العمليات التمويلية وفقا لمصادر تمويلها للفترة 2017 - 2021

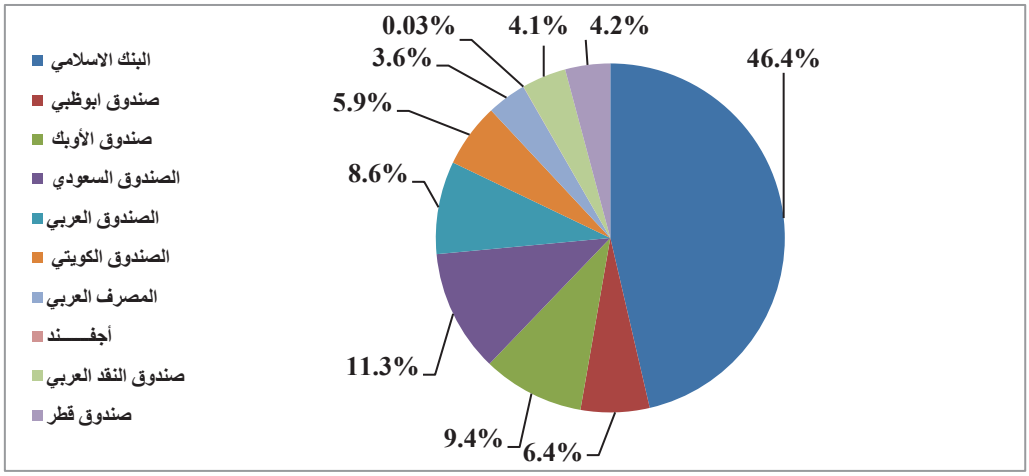

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2017-2021

وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2017-2021 لتمويل المشاريع في القطاعات الآتية:

- **البنى الأساسية**: تشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. قد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 698 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 34.7 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 50.2 في المائة من إجمالي التمويل الممنوح.
- **القطاعات الإنتاجية**: تشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين. بلغ عدد

العمليات 325 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 7.6 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 11.0 في المائة من التمويل الممنوح.

- **القطاعات الاجتماعية**: تشمل التعليم، والصحة، والإسكان، وبلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 678 عملية بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 6.9 مليار دولار أمريكي أي بنسبة تبلغ نحو 10.0 في المائة من إجمالي التمويل الممنوح.
- **القطاعات الأخرى**: تشمل القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى. بلغ عدد العمليات فيها 994 عملية بمبلغ إجمالي مقداره حوالي 19.9 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 28.8 في المائة من إجمالي التمويل الممنوح، الجدول (2).

جدول (2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة 2017 - 2021 (مليون دولار أمريكي)

القطاعات الاقتصادية	2017		2018		2019		2020		2021		الإجمالي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) قطاعات البنى الأساسية:												
- النقل والاتصالات	71	3,526	49	1,529	47	1,540	36	2,377	31	751	234	9,723
- الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	91	6,049	67	3,133	84	5,391	52	3,747	43	2,548	337	20,868
- المياه والصرف الصحي	30	829	38	1,328	35	856	15	995	9	104	127	4,112
مجموع فرعي	**192**	**10,404**	**154**	**5,990**	**166**	**7,787**	**103**	**7,118**	**83**	**3,404**	**698**	**34,703**
(2) القطاعات الإنتاجية:												
- الزراعة والثروة الحيوانية	86	1,461	48	1,469	63	1,067	52	953	33	1,156	282	6,106
- الصناعة والتعدين	11	374	11	670	9	188	7	165	5	68	43	1,465
مجموع فرعي	**97**	**1,835**	**59**	**2,140**	**72**	**1,255**	**59**	**1,117**	**38**	**1,223**	**325**	**7,570**
(3) قطاعات إجتماعية:												
- قطاع التعليم	96	642	62	498	60	505	32	584	47	202	297	2,431
- قطاع الصحة	52	718	36	389	70	862	111	944	79	489	348	3,402
- قطاع الإسكان	6	196	9	243	11	497	4	28	3	83	33	1,047
مجموع فرعي	**154**	**1,556**	**107**	**1,130**	**141**	**1,863**	**147**	**1,556**	**129**	**774**	**678**	**6,880**
(4) قطاعات أخرى:												
- قطاع مصرفي	61	2,068	51	1,522	76	1,519	50	2,011	68	2,188	306	9,308
- قطاعات أخرى	189	3,832	143	3,137	133	510	125	2,384	98	769	688	10,631
مجموع فرعي	**250**	**5,900**	**194**	**4,658**	**209**	**2,029**	**175**	**4,395**	**166**	**2,957**	**994**	**19,939**
المجموع الكلي	**693**	**19,696**	**514**	**13,918**	**588**	**12,934**	**484**	**14,186**	**416**	**8,357**	**2,695**	**69,092**

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الجهات المستفيدة من العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2017-2021:

استفادت 146 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2017 إلى 2021، منها 946 عملية خصصت للدول العربية بقيمة تقدر بحوالي 32.0 مليار دولار أمريكي، ما يمثل حوالي 46.3 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة المذكورة، و834 عملية للدول الأفريقية بقيمة حوالي 14.7 مليار دولار أمريكي (21.3 في المائة)، و519 عملية للدول الآسيوية بقيمة 18.5 مليار دولار أمريكي (26.7 في المائة)، و126 عملية للدول اللاتينية بقيمة حوالي 1.8 مليار دولار (2.6 في المائة)، بالإضافة إلى 70 عملية في دول أخرى بقيمة 0.5 مليار دولار أمريكي (0.7 في

المائة)، و200 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي (بنسبة 2.3 في المائة)، الجدول (3) والشكل (2).

جدول (3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة 2017-2021 (مليون دولار أمريكي)

مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	2017			2018			2019			2020			2021			المجموع		
	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) البلدان العربية	21*	228	8,513	21*	175	7,328	21*	215	4,814	21*	186	7,601	19*	136	3,751	21*	946	32,008
(2) البلدان الأفريقية	30*	210	3,459	33*	163	3,018	30*	172	3,260	32*	137	2,536	36*	151	2,468	43*	834	14,741
(3) البلدان الآسيوية	22*	136	6,889	23*	96	2,715	27*	131	4,356	20	88	3,063	18	67	1,448	29*	519	18,471
(4) البلدان اللاتينية	19*	34	442	14*	23	537	9*	31	361	10*	15	149	18	23	275	28*	126	1,764
(5) بلدان أخرى	2*	6	38	13	25	177	8*	11	60	13	19	108	9	9	111	25*	70	494
(6) الهيئات والمنظمات*	-	71	354	-	32	143	-	28	83	-	39	728	-	30	303	-	200	1,612
المجموع الكلي	**94***	**685**	**19,696**	**104***	**514**	**13,918**	**95***	**588**	**12,934**	**96***	**484**	**14,185**	**100***	**416**	**8,356**	**146***	**2,695**	**69,091**

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة 2017-2021

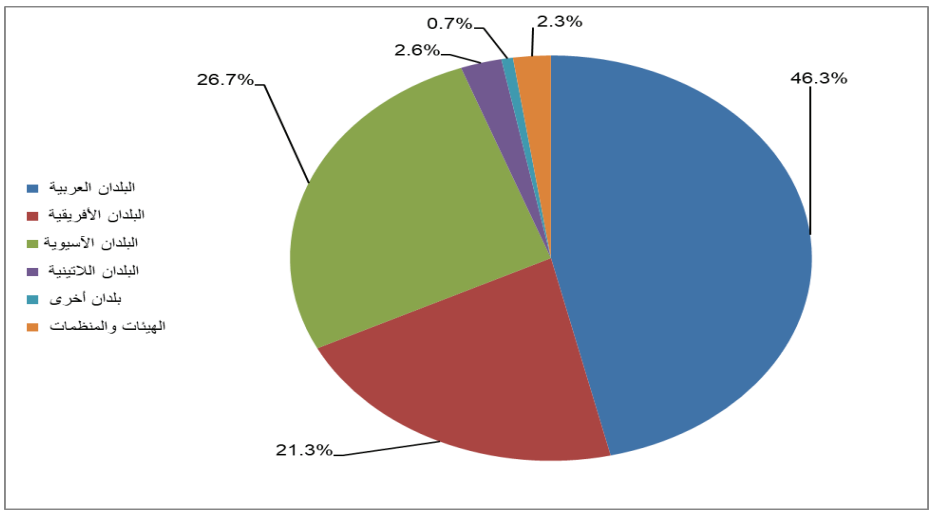

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2021 (*)

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق من بداية النشاط الإقراضي لمؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2021 حوالي 253.5 مليار دولار أمريكي. تنوعت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، كما بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 131.5 مليار دولار أمريكي (51.9 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 65.2 مليار دولار أمريكي (25.7 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 45.4 مليار دولار أمريكي

(*) الملاحظات في الملحق (3/11).

(17.9 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 5.1 مليار دولار أمريكي (2.0 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 4.1 مليار دولار أمريكي (1.6 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي (0.9 في المائة)، الملحق (3/11) والشكل (3).

الشكل (3): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية 2021)

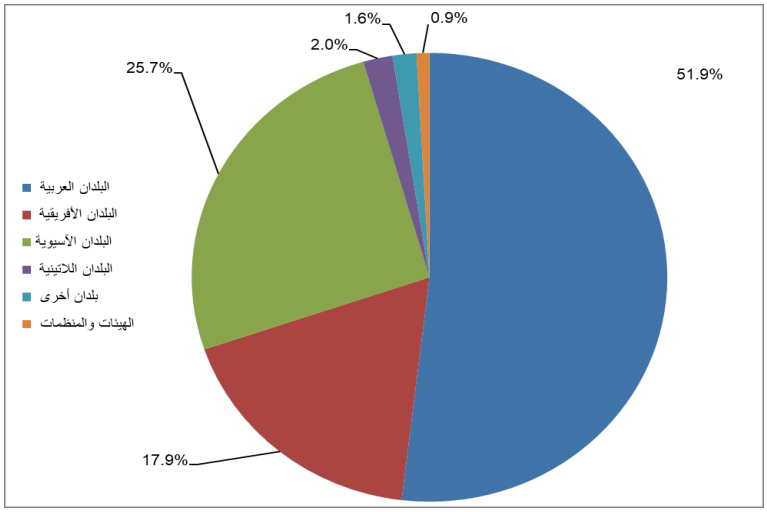

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بلغت نسبة الالتزامات التمويلية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية حوالي 42.8 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2021، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 14.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 10.3 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 10.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.5 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 4.8 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 4.7 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 2.9 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 1.1 في المائة وأجفند بنسبة 0.01 في المائة.

استأثرت قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الإنتاجية، بحوالي 72.6 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وتتصدر الطاقة قطاع البنى الأساسية، حيث حازت على نسبة 29.6 في المائة من إجمالي التمويل، يليها قطاع النقل والاتصالات بنسبة 19.5 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.8 في المائة. بلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 15.7 في المائة منها حوالي 10.3 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 5.4 في المائة للصناعة والتعدين. وبلغت حصة القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 27.4 في المائة، الملحق (4/11) والشكل (4).

الشكل (4): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2021)

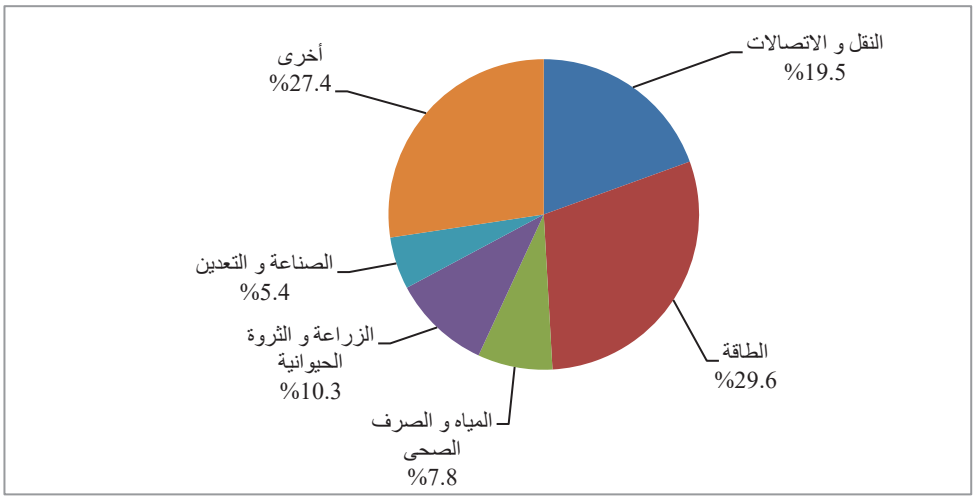

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق لمواجهة جائحة كوفيد-19

سارعت مجموعة التنسيق إلى تقديم المساعدات للتصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال تقديم دعم عاجل وميسر للدول الأكثر تضرراً من الجائحة. أعلنت المجموعة في عام 2020 عن مبادرة مشتركة بتخصيص 10 مليار دولار أمريكي لمساعدة الدول النامية على مواجهة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. وافقت مؤسسات المجموعة خلال عامي 2020-2021 على تخصيص مساعدات مالية لمواجهة جائحة كوفيد-19 بلغت قيمتها الإجمالية 10.63 مليار دولار. ساعدت هذه التمويلات الدول المستفيدة على تغطية الاحتياجات المختلفة مثل إمدادات الرعاية الصحية الفورية والحرجة، وتعزيز قدرة نظم الرعاية الصحية على التكيف وسرعة توسيعها (زيادة عدد أسّرة المستشفيات وأخصائي الرعاية الصحية المدربين)، والتكيف مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأطول أمداً للجائحة من خلال تعزيز البنية التحتية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم المؤسسات التمويلية المحلية والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة 2030: "المياه النظيفة والنظافة الصحية"

يترجم اهتمام مؤسسات المجموعة بقطاع المياه حرصها على دعم الجهود العالمية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة لاسيما في مجال تعزيز البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية التي تخفف المعاناة الإنسانية، وتحقيق هدف حصول السكان بسهولة على إمدادات مياه الشرب الآمنة والحد من التلوث وتعزيز استدامة النظم البيئية للمياه الجوفية ومياه الأمطار والأنهار لتحقيق الاستفادة الأمثل منها والحد من استنزافها.

يعتبر غياب إمدادات وشبكات توزيع المياه أحد أبرز التحديات التنموية التي تواجه السكان في العديد من الدول النامية، مع اضطرارهم للسير مسافات طويلة لنقل احتياجاتهم اليومية من المياه. ومعاناتهم من التداعيات الصحية المرتبطة بنقص المياه وأساليب تخزينها.

يوجه الإطار الاستراتيجي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى القطاعات والمشاريع التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. حيث تمول هذه

المؤسسات التنمية المستدامة في قطاعات عديدة منها قطاع المياه والصرف الصحي.

مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية من خلال دعم قطاع المياه والصرف الصحي خلال الفترة 2017-2021:

ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي في عدة دول عبر العالم، حيث استفادت 43 جهة من عمليات مؤسسات المجموعة المسجلة في الفترة 2017-2021 بقيمة إجمالية بلغت حوالي 4.1 مليار دولار أمريكي كما هو موضح في الجدول (4):

جدول (4): توزيع عمليات قطاع المياه والصرف الصحي حسب مجموعة الدول المستفيدة للفترة 2017-2021

(مليون دولار)

مجموعة الدول/ الهيئات والمنظمات	قطاع المياه والصرف الصحي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات
الدول العربية	52	2,821
الدول الأفريقية	51	652
الدول الآسيوية	12	202
الدول اللاتينية	9	421
دول أخرى	1	15
الهيئات والمنظمات	2	1
الإجمـالـي	127	4,112

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي.

إطار 1. الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: "المياه النظيفة والنظافة الصحية"

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.
- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث بإلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.
- زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات بشكل ملموس وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شُحَ المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.
- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، وأيضاً من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.
- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030.
- تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

إطار2. نماذج من المشروعات التي ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويلها في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي

- مداخلات الصندوق في تمويل 51 سداً بلغ إجمالي سعاتها حوالي 41.8 مليار م^3 من المياه لأغراض الشرب والصناعة وتوليد الطاقة والخدمات.
- خدمات مياه الشرب: ساهم الصندوق في تمويل مشروعات حفر الآبار ومنصات ضخ المياه ونقلها وتخزينها في كل من مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، جيبوتي ولبنان. ومن ذلك تزويد حوالي 7 ملايين مواطن بمياه الشرب بالقاهرة، ومشروع دمشق لتوفير 160 مليون م^3 من المياه لتزويد حوالي 1.3 مليون نسمة، ومشاريع مياه الشرب في عُمان التي تزود مناطق واسعة كالسيب ومحافظتي الشرقية، ومشروع مياه جيبوتي الذي يوفر 2.1 مليون م^3 سنوياً، ومشروع تزويد 240 قرية محرومة من المياه في مصر، وحوالي 500 قرية في موريتانيا وغيرها.
- خدمات مجال الصرف الصحي: ساهم الصندوق العربي في تمويل 5 مشاريع للصرف الصحي بكلفة إجمالية بلغت حوالي 232 مليون د.ك. تركزت في المشاريع الآتية:
  - مشروع بحر البقر في مصر، وهو من أكبر وأهم المشاريع، إذ تبلغ تكلفته حوالي 835 مليون دينار كويتي يساهم الصندوق في تمويله بنحو 140 مليون دينار كويتي. يستهدف المشروع تنمية شبه جزيرة سيناء من خلال نقل مياه مصرف بحر البقر الملوثة من غرب قناة السويس إلى شرقها ومعالجتها لتوفير 5 مليون م^3 يومياً من المياه المعالجة الصالحة لري 300 ألف فدان لإنتاج المحاصيل الزراعية وتربية الماشية وزيادة الإنتاج السمكي من بحيرة المنزلة.
  - تمويل ثلاثة مشاريع للصرف الصحي في صنعاء، وعدن، وسيئون باليمن بكلفة حوالي 70 مليون دينار كويتي تخدم حوالي 4 ملايين مواطن.
  - مشروع الصرف الصحي بجوار مصرف الرهاوي غرب الجيزة – مصر بقرض قيمته 45 مليون دينار كويتي يخدم حوالي 3.5 مليون مواطن.

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

وفقاً للبيانات الرسمية الأولية التي تضمنها تقرير لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في إبريل 2022، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء هذه المنظمة (30 عضواً)، حوالي 178.9 مليار دولار في عام 2021 مدعومة بالإنفاق الإضافي الذي تم حشده لمساعدة الدول النامية لمواجهة جائحة كوفيد-1، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4.4 في المائة مقارنة بعام 2020. في هذا الإطار، يشير التقرير إلى أنه تم صرف 18.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021 على الأنشطة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وإلى ارتفاع نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية إلى 0.33 في المائة مقارنة بحوالي 0.32 المائة في عام 2020 وهي نسبة بالرغم من تحسنها، تبقى بعيدة عن النسبة العالمية المطلوبة وهي 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة. وتعزى الزيادة في النسبة جزئياً إلى انكماش الدخل القومي الإجمالي لمعظم الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية.

الجدول (5): أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية الدولية خلال عام 2021

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	42.31	لوكسمبورغ	0.99
ألمانيا	32.23	النرويج	0.93
اليابان	17.62	السويد	0.92
المملكة المتحدة	15.81	ألمانيا	0.74
فرنسا	15.45	الدنمارك	0.70

* من بين الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر

تشير بيانات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول العربية بلغت عام 2020 حوالي 32.8 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 16.8 في المائة من المجموع الكلي للمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية بزيادة نسبية قدرها 9.0 في المائة مقارنة بعام 2019.

على صعيد حصة الدول العربية فرادى من المساعدات الدولية، فقد انخفضت بشكل ملحوظ في اليمن بنسبة 32.3 في المائة، وفي فلسطين بنسبة 11.5 في المائة، وفي مصر بنسبة 8.5 في المائة، وفي جيبوتي بنسبة 2.4 في المائة. في المقابل زادت المساعدات الرسمية إلى باقي الدول العربية المستفيدة من المساعدات الدولية، وخاصة في المغرب، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 143.2 في المائة، كما تم تسجيل زيادات هامة في القُمر والصومال بنسبة 81.1 في المائة و76.8 في المائة على التوالي، الملحق (5/11) والشكل (5).

الشكل (5): تطور المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2019-2020)

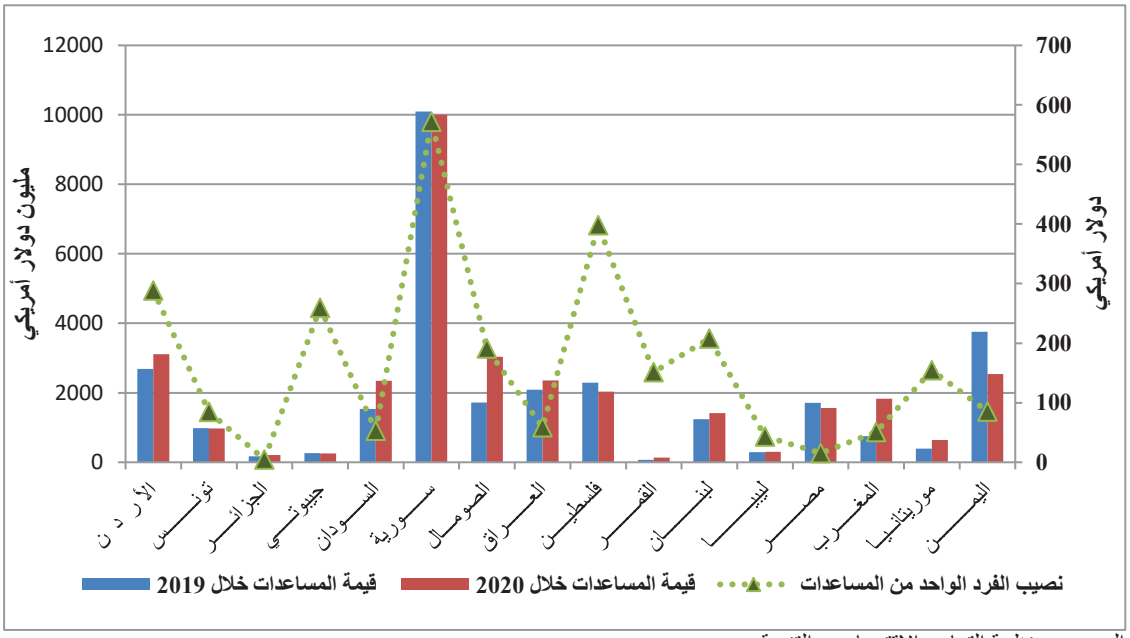

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة 1990-2020 حوالي 474.6 مليار دولار أمريكي. حصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ مقدارها 84.1 مليار دولار أمريكي (17.7 في المائة)، يليه سورية بمبلغ قدره 68.8 مليار دولار أمريكي (14.5 في المائة)، ومصر بمبلغ قدره 63.2 مليار دولار أمريكي (13.3 في المائة)، وفلسطين بمبلغ قدره 43.3 مليار دولار أمريكي (9.1 في المائة)، والأردن بمبلغ قدره 34.6 مليار دولار أمريكي (7.3 في المائة)، والمغرب بمبلغ قدره 33.3 مليار دولار أمريك (7.0 في المائة)، والسودان بمبلغ قدره 32.4 مليار دولار أمريكي (6.8 في المائة)، واليمن بمبلغ 32.3 مليار دولار أمريكي (6.8 في المائة). الملحق (5/11).

الفصل الثاني عشر

نظرة عامة

يرتبط نظام البنية التحتية للجودة ارتباطاً وثيقاً بالأداء الاقتصادي للدول، من خلال تأثيره المباشر على حركة المبادلات التجارية، حيث يغطي هذا النظام جوانب عديدة عبر مكوناته الأساسية المتعلقة بكل من ميادين علم القياس، والتقييس، وتقييم المطابقة والاعتماد. تعد تلك المكونات أهم المرتكزات التي تسهم في دعم الصناعة الوطنية، وتعزز متطلبات الجودة للسلع والمنتجات والخدمات من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية وكذلك تهيئة بيئة أعمال تجارية مناسبة وجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، كما أنها تسهم في بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات عدّة بما فيها حماية المستهلك وتحقيق التنمية الصناعية، وزيادة التنافسية التجارية في الأسواق الخارجية، والاستخدام الفاعل للموارد الطبيعية والبشرية، كما أنها تأخذ في الاعتبار معايير السلامة الغذائية، والصحة، والبيئة، والتغيّر المناخي، مما يجعلها تتداخل مع أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر إنشاء منظومة متكاملة للبنية التحتية للجودة هاماً للاستفادة من فوائد التجارة العالمية، كما يمتد أثرها ليشمل حماية المستهلك الذي يرغب في الوصول إلى مطابقة المنتجات والخدمات لرغباته دون ضرر بصحته و أمنه، وحماية البيئة، ذلك أن العيش في بيئة نقية وصحية يعتبر من اشتراطات جودة المنتج، كما أنها مؤشر لمدى تبني الدولة للتقنيات المتقدمة في الإنتاج والتصنيع، وقدرتها على تعزيز صادراتها إلى الأسواق العالمية، كما أنها تسهم بشكل واضح في استحداث فرص وظيفية نوعية تعتمد على العلوم والتقنية التي تتسق مع أفضل وأحدث الممارسات العالمية، ما من شأنه تحسين نوعية الحياة ومستوى رفاهية المجتمع.

اهتمت الأوساط التجارية في مختلف أنحاء العالم منذ مراحل مبكرة بالبنية التحتية للجودة، ولم تكن الدول العربية خارج هذا السياق، فقد اهتمت بتطوير منظومة البنية التحتية لديها في مجالات القياس والتقييم والمطابقة والاعتماد، بل وتعاونت مع بعضها في تلك المجالات من خلال عدد من المنظمات والأجهزة المتخصصة منها: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التي تتولى التنسيق بين الدول العربية في مجال المواصفات القياسية والمترولوجيا وغيرها من المجالات ذات العلاقة، والجهاز العربي للاعتماد الذي يقوم بدوره بالتخطيط والتنسيق والتطوير لنشاط اعتماد جهات تقييم المطابقة بالدول العربية، ودعم القدرات العربية في مجال الجودة بما يسهم في دعم التجارة العربية البينية، والتجارة بين الدول العربية وبقية دول العالم، ورفع القدرات التنافسية وخلق الثقة في المنتجات العربية. يتناول هذا الفصل بالتفصيل والإيضاح ما يتعلق بالبنية التحتية للجودة، ومتطلباتها، وأهميتها، ودور المؤسسات والمنظمات العربية التي تعمل في هذا المجال.

ماهية البنية التحتية للجودة

يعد مصطلح **البنية التحتية للجودة** حديثاً نسبيًا، وغير مألوف لدى غير أهل التخصص. إن مصطلح البنية التحتية للجودة لا يعني جودة البنى التحتية مثل الطرق والموانئ أو شبكات الكهرباء، إنما يشير إلى ضمان جودة المنتجات والخدمات، ويمتد معناه ليشمل تفاصيل عمليات إنتاج للسلع ومعايير تقديم الخدمات بما يضمن تلبية حاجات ورغبات العملاء.

تعريف البنية التحتية للجودة

تطور مفهوم الجودة واتسع نطاقه ومجالات الأنشطة والأعمال التي يشملها، حيث تعرف

المؤسسة الدولية للمقاييس (الأيزو) [1] **الجودة** أنها مجموعة السمات التي تميز المنتج/ الخدمة/ النشاط/ المؤسسة والتي تجعله متوافقاً مع احتياجات وتوقعات العميل/ المواطن، بينما عرفت **نظام البنية التحتية للجودة** على أنه "تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً". تشمل وظائف البنية التحتية للجودة تطوير المعايير ومراقبة المطابقة ودرجة الامتثال للمعايير واللوائح ذات العلاقة بالمنتجات والخدمات بداية من عملية التصنيع حتى الوصول إلى المستهلك.

إن البنية التحتية للجودة هي الإطار المؤسسي (العام والخاص) المطلوب لتقديم دليل مقبول على أن المنتجات والخدمات تلبي المتطلبات المحددة. عادةً ما يتم تحديد هذه المتطلبات من قبل السلطات الحكومية (على سبيل المثال في شكل لوائح فنية)، أو يتم تنفيذها على أساس طوعي لتلبية متطلبات السوق، من خلال المكونات الأساسية المتعارف عليها أنها تشكل البنية التحتية للجودة، من ذلك: التوحيد القياسي والعلمي والصناعي والمترولوجيا القانونية والاعتماد، وكذلك خدمات تقييم المطابقة (الفحص والاختبار وشهادة المنتج والنظام والموظفين) التي تعتبر ضرورية لدعم هذه البنية التحتية الأساسية، ويتم تقديم هذه الخدمات عادةً على أساس تجاري من قبل المنظمات العامة أو الخاصة.

عرفت الشبكة الدولية للبنية التحتية للجودة (*INetQI*)[2]، **البنية التحتية للجودة (QI)** على أنها نظام يشمل عمل المنظمات (العامة والخاصة) جنبًا إلى جنب مع السياسات والإطار القانوني والتنظيمي ذو الصلة، والممارسات اللازمة لدعم وتعزيز الجودة والسلامة البيئية للسلع والخدمات والعمليات، ويتسع هذا التعريف ليشمل تعزيز قبول البنية التحتية للجودة عالمياً، ما يسهم في خلق فوائد إضافية لأصحاب المصلحة بما في ذلك استخدامها كأساس للتنمية المستدامة.

يمكن اعتبار البنية التحتية للجودة أساس التجارة الدولية على غرار البنية التحتية المادية، فهي تستهدف في الأساس رضا العميل أخذاً بالاعتبار تغير متطلبات العملاء مع مرور الزمن، واختلاف القوة الشرائية وخاصة مع التطورات المتلاحقة والإبداع والابتكار في الإنتاج وشكل المنتجات والغرض منها، لذا فهي تحدد المعايير التي تمكّن الشركات من تحسين عمليات الإنتاج والمنتجات والخدمات داخل وخارج الدولة، عن طريق نظام يطبق من خلال المؤسسات الحكومية أو من خلال منظمات غير هادفة للربح. لذا تعتبر البنية التحتية للجودة عنصراً حاسماً في تعزيز التنمية الاقتصادية واستدامتها وتحقيق رفاهية المجتمع، والحصول على الاعتراف الدولي الذي يسهّل الوصول إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال تحسين الإنتاجية وابتكار منتجات جديدة.

المكونات الأساسية للبنية التحتية للجودة

ظهر مصطلح البنية التحتية للجودة وحظي بقبول دولي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث بدأ الخبراء في استخدام اختصار مثل MSTQ (القياس، المعايير، الاختبار، ضمان الجودة) أو SQAM (المعايير، ضمان الجودة،

(1) منظمة المعايير الدولية ISO: هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى العالم في شتى المجالات ماعدا الإلكترونيات حيث توجد هيئة خاصة بهذا المجال تسمى IEC، وتضم هذه المنظمة ممثلين من معظم دول العالم، المركز الرئيسي للمنظمة في جنيف بسويسرا ويتكون هيكلها التنظيمي من 176 لجنة فنية رئيسية تتبعها 630 لجنة فرعية، 1827 مجموعة عمل18 فريق للبحث والدراسة.

(2) الشبكة الدولية للبنية التحتية للجودة INetQI هي مبادرة لجمع المنظمات المتخصصة التي تعمل على المستوى الدولي والتي تنشط في تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمترولوجيا والاعتماد والتقييس وتقييم المطابقة كأدوات للتنمية الاقتصادية المستدامة.

الاعتماد والقياس) لمكونات البنية التحتية للجودة، حيث لا يمكن للبنية التحتية للجودة أن تعمل بشكل صحيح إلا عندما تعمل كل الأطراف بفعالية وكفاءة وبتنسيق فيما بينها، وإذا كان أي من الأجزاء المكونة غائبًا أو غير فعال، فسيتم اختراق النظام بأكمله، مما يؤثر سلباً على الأعمال والتجارة والأهداف المتعلقة بالاستدامة.

إن تطوير وتحسين البنية التحتية للجودة، وتفعيل الدور الحيوي الذي تلعبه الحكومات في إنشائها وإبقائها على المدى الطويل كحزمة واحدة كاملة لتوفير الثقة للأفراد وللشركاء التجاريين، لضمان تلبية المنتجات والخدمات المقدمة لاحتياجاتهم وتوقعاتهم، يتأتى من خلال إيجاد شبكة معقدة من الإجراءات والعمليات. يوضح الشكل (1) العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين عناصر تحسين الجودة على المستوى الوطني من خلال المؤسسات الوطنية والدولية ذات العلاقة:

شكل (1) المكونات الأساسية للبنية التحتية للجودة

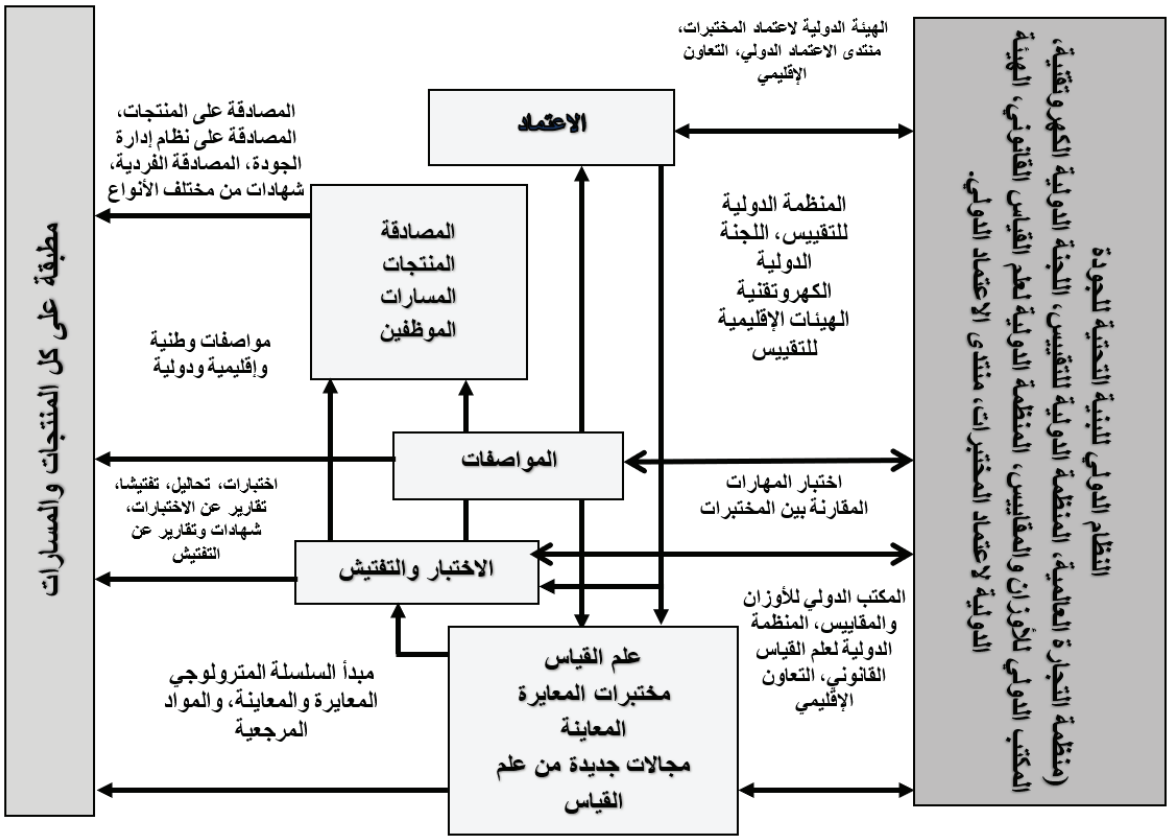

المصدر: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

تطورت مكونات البنية التحتية للجودة لتشمل نطاقات أوسع في جدول أعمال التنمية المستدامة، حيث امتدت لتشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تم دمج القضايا المتعلقة بالاستدامة في المعايير الأساسية التقليدية (على سبيل المثال من خلال تضمين اعتبارات دورة الحياة في معايير المنتج)، ومن خلال تطوير معايير وأساليب تقييم المطابقة التي تتعلق بقضايا الاستدامة المحددة، مثل الطاقة والانبعاثات البيئية، الأمر الذي انعكس على زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من خلال كافة المنظمات الدولية المعنية. فيما يلي

نستعرض بشكل موجز أهم مكونات البنية التحتية للجودة:

أ- المواصفات القياسية

تعتبر المواصفة القياسية (*Standard Specifications*) بمثابة معيار للتفاهم ولغة مشتركة يتم الاحتكام إليها، فهي تضع المواصفات أو الإرشادات للمنتجات أو الخدمات والعمليات الإنتاجية وغيرها، لتصبح وثيقة مدونة تحتوي على وصف دقيق للمادة أو السلعة سواء كانت أولية أو وسيطة أو منتجاً نهائياً لتكون صالحة للاستعمال، أو الاستخدام لتلبي الأغراض التي وضعت من أجلها.

تُعرف المواصفات القياسية [1] بأنها "وثيقة توضع بالاتفاق العام وتقرها جهة معترف بها، وتوفر لغرض الاستخدام العادي والمتكرر- قواعد وإرشادات أو خصائص للأنشطة أو نتائجها بهدف تحقيق الدرجة المثلى من المعطيات في سياق/إطار/محيط معين، ويجب أن تستند المواصفات القياسية على النتائج الأكيدة للعلم والتقنية والتجربة، وأن تهدف إلى تحقيق الفوائد المثلى للمجتمع.

تتمثل **فوائد المواصفات القياسية** في كونها الوسيلة التي تضمن حصول المستهلكين على مستوى الجودة الملائم الذي ينعكس بدوره على مستويات الثقة لدى المستهلكين، كما أنها وسيلة للانفتاح على رغبات المستهلكين التي تمثل المطور للمنتجات والخدمات، فضلاً عن كونها سبيل الوصول إلى الأسواق العالمية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، حيث تدعم المواصفات القياسية والجودة الأعمال بشكلٍ أو بآخر وتعزّز من التنافسية، ويمكنها خفض التكاليف من خلال استعمال أجزاء ومواصفات وأساليب موحدة لزيادة الإنتاجية، كما أنها تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد وكذلك استخدام الأساليب التقنية الحديثة في عملية التصنيع والإنتاج .

تتعدد **أنواع المواصفات القياسية** وفقا لطبيعة أهدافها، ويوضح الجدول (1) أنواع المواصفات والغرض منها:

جدول (1): أنواع المواصفات القياسية والغرض منها

أنواع المواصفات	وصف الغرض
مواصفات المصطلحات والتعاريف	تعتبر وسيلة للاتصال والتفاهم حيث أنها توحد اللغة المستخدمة بين الجهات ذات العلاقة، حيث يتم تعريف المصطلحات المستخدمة في الوثائق القانونية والفنية، لإزالة أي التباس أو عدم وضوح.
المواصفات الأساسية	تشمل العديد من الحقول التقييسية والمنتجات مثل مواصفة الوحدات الدولية الصادرة عن (الأيزو) حيث إنها تستخدم في المجالات الهندسية والطبية وفي الكثير من المجالات الأخرى.
مواصفات الأبعاد والقياسات	تحدد الأبعاد والقياسات لتستخدم في الصناعة لتكون بشكل موحد في جميع أنحاء العالم وكلغة مشتركة بين المصممين والمنتجين.
مواصفات الأداء	تحدد فيها متطلبات الأداء للمنتج ولا تتدخل في خصائص التصميم - نص دستور الممارسة الجيدة لإعداد وتطبيق المواصفات (الملحق 3 من اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (*TBT*) الصادرة عن منظمة التجارة العالمية على أن تقوم كل دولة عضو بوضع مواصفاتها الوطنية حسب متطلبات الأداء وليس متطلبات التصميم.
المواصفات القياسية لطرق الاختبار	تختتم بطرق الاختبار، وأحياناً تلحق بها اشتراطات أخرى تتعلق بطرق الاختبار مثل أخذ العينات واستخدام الطرق الإحصائية وتسلسل الاختبارات.

(1) دليل ISO/IEC رقم 2: 2004- link:https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso-iec:17000:ed-1:v1:en

مواصفة المنتج	تحدد المتطلبات التي يتعين على المنتج أو مجموعة المنتجات الوفاء بها لإثبات ملاءمتها لغرض الاستخدام.
مواصفات خاصة بعملية الإنتاج	تحدد الاشتراطات الواجب توافرها في عملية الإنتاج.
مواصفة الخدمة	تحدد متطلبات تقديم الخدمة ومدى ملاءمتها مع الغرض منها.

المصدر: GCC STANDARDIZATION ORGANIZATION (GSO)

مستويات التعاون في مجال التقييس:

تتعدد مستويات التقييس وتتدرج بشكل هرمي على النحو التالي:

- **المستوى الدولي (International level):** يقصد به التقييس الذي تكون إمكانية المشاركة فيه مفتوحة للجهات ذات العلاقة من جميع دول العالم، ومن أمثلتها (المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس ISO- اللجنة الدولية للشؤون الكهروتقنية IEC- الاتحاد الدولي للاتصالات ITU - المكتب الدولي للأوزان والمقاييس BIPM - المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية OIML).
- **المستوى الإقليمي (Regional level)** التقييس الذي تكون إمكانية المشاركة فيه مفتوحة للجهات ذات العلاقة من بلاد تنتمي لمنطقة جغرافية أو سياسية أو اقتصادية واحدة في العالم، وتكون المواصفات الصادرة عن هذه البلاد مستخدمة من أجل المنافع المتبادلة بينها. ومن الأمثلة على هذه الهيئات الإقليمية لجان المواصفات الأوروبية (CEN) ولجنة المواصفات الأمريكية Pan-American COPANT) Standard Commission) وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO) وغيرها.
- **المستوى الوطني (National Level):** هو التقييس الذي يتم على مستوى دولة واحدة فقط، حيث تكون المواصفات الصادرة والمستخدمة داخل بلد ما معتمدة من قبل هيئة وطنية مختصة مخولة رسميا بنشر مثل هذه المواصفات وذلك بعد الوصول إلى اتفاق عام حولها من قبل جميع الجهات ذات العلاقة. ومن بين المواصفات القياسية الوطنية التقليدية، تلك الخاصة بالمعهد القومي الأمريكي للتقييس (ANSI)، والمواصفات القياسية البريطانية (BS)، والمواصفات القياسية الألمانية (DIN)، والمواصفات القياسية المصرية (ES)، وغيرها.
- **المواصفات القياسية الخاصة (Private Standards)**

يتم إصدار العديد من المواصفات القياسية خارج رعاية الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية للمواصفات القياسية. أسباب وضع هذه المواصفات القياسية كثيرة ومختلفة، وقد ينتهي الحال ببعض المواصفات القياسية الخاصة بتبنيها كمواصفات قياسية عامة إذا كانت أهميتها السوقية المتنامية تبرر ذلك. ويمكن تقسيم المواصفات القياسية الخاصة إلى أربع مجموعات:

أ) **المواصفات القياسية للائتلافات في مجالات الغذاء وإنتاج البساتين.** من أمثلتها: الممارسات الزراعية العالمية الجيدة (GLOBAL G.A.P) لمجموعة شركات تجارة التجزئة الأوروبية، والمواصفات القياسية لاتحاد شركات تجارة التجزئة البريطانية (BRC).

ب) **المواصفات القياسية لشركات تجارة التجزئة.** تتمتع المواصفات القياسية لشركات تجارة التجزئة بأثر هائل على من يُورِّدون إلى سلاسل تجارة التجزئة الكبيرة والمتعددة الجنسيات مثل: (Carrefour Metro Wal-Mart). وضعت هذه الشركات المواصفات القياسية الخاصة بها للمنتجات الزراعية والأغذية المُصنّعة بغرض المنافسة وحماية علامتها التجارية، وتتوسع في مواصفاتها القياسية لتشمل مجالات أخرى في المستقبل.

ج) **مواصفات قياسية متعلقة بالسلامة البيئية والعدالة الاجتماعية**. المواصفات القياسية الخاصة مهمة في الأسواق الأكثر تقدمًا حيث يهتم العديد من المستهلكين بمسائل مثل (عمالة الأطفال، وحماية البيئة، والتجارة العادلة، والأغذية المحورة جينيًا وغيرها). قد يصرّ المشترون على كون المنتجات الموجهة إلى مثل هذه الأسواق قد أنتجت بأسلوب لا ينتهك مخاوفهم الاجتماعية أو البيئية، حيث تأتي التوصيات ذات الصلة من منظمات متخصصة مثل: منظمة المساءلة الاجتماعية الدولية التي وضعت المواصفة الخاصة بالمساءلة الاجتماعية (SA8000)، من أجل السلوك الاجتماعي الجيد في الصناعة، وعلى المستوى الدولي، نشرت منظمة الأيزو المواصفة الدولية (ISO 26000:2010)، إرشادات حول المسؤولية المجتمعية.

د) **المواصفات القياسية للائتلافات في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة**: تمثل مجموعة من المواصفات القياسية الخاصة ذات الأهمية في قطاعات معينة، هي التكنولوجيا المتطورة. مثال ذلك المواصفات القياسية للنظام العالمي للهواتف الجوالة (GSM).

ب- تقييم المطابقة

تقييم المطابقة (*Conformity Assessment*) هو مصطلح جماعي لعدد من الخدمات في منظومة البنية التحتية للجودة (QI)، يشمل عدة عناصر محددة خاصة بمطابقة المنتج والأنظمة والأشخاص أو الخدمة أو الجهات للمتطلبات الفنية المنصوص عليها بشكل عام، حيث يتم دعم خدمات الاختبار والتفتيش ومنح الشهادات عن طريق المترولوجيا والمعايرة بهدف ضمان صحة القياسات[1]، فهو بذلك عنصر أساسي للتوافق الواضح مع المعايير التي تضمن التأكد من تمتع مقدمي خدمات تقييم المطابقة بالكفاءة الفنية المطلوبة، بينما **جهات تقييم المطابقة (Conformity Assessment Bodies)** هي تلك الجهات التي تطبق عملية تقييم المطابقة، والتي تقوم بعدد من العمليات، نذكر منها:

1. **عملية الاختبار:** هي عملية فنية لتحديد خاصية واحدة أو أكثر من خصائص موضوع المطابقة وفحصها وفقاً لإجراء أو اختبار معين، وذلك في سياق تحسين الجودة وتقييمها، ناتج من معمل الاختبار الذي هو تقرير اختبار أو شهادة اختبار. لا يرتبط إجراء الاختبار بالضرورة بتقييم المطابقة بل يتعلق جزء كبير منه بتجميع البيانات أكثر من مجرد مطابقة المنتج. على الرغم من أن الاختبار يُنظر إليه عادةً على أنه يحدث في المختبر، إلا أنه يمكن إجراؤه أيضاً في الميدان أو في الموقع بعد التسليم والتركيب، كما قد يرتبط قدر من الاختبار بأمور مثل المقاييس البيئية التي قد لا يكون لها علاقة بمنتج معين ومع ذلك قد يكون لها تأثير على التجارة في هذا المنتج، مع ازدياد التعقيد الفني للسلع المصنعة وازدياد صرامة متطلبات السوق، قد يصبح الاختبار عائق تجاري أمام تدفق السلع من خلال اشتراط بعض الدول اختبارات معنية لدخول المنتج إلي أسواقها.
2. **عملية التفتيش (Inspection)**: تتضمن المفاهيم الخاصة بتجميع المعلومات (الاختبار، القياس) والمراقبة للحالات وإصدار أحكام بشأن الملائمة للاستخدام أو الالتزام بالمتطلبات العامة، حيث يعد التفتيش الأداة الوحيدة لمنح الشهادة ولا يستخدم لضبط جوانب الجودة الفنية للصادرات والواردات فحسب، بل لضبط الجوانب الكمية والتغليف والمناولة والإمداد والتجهيز لضمان مراقبتها في عملية التجارة، حيث لا يقتصر التفتيش على عمليات التصنيع والمنتجات النهائية، بل يمكن استخدامه أيضا في أنشطة متنوعة مثل التحقق من التصميم،

---

(1) link:https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso-iec:17000:ed-1:v1:en

وتركيب وتشغيل المعدات، والمراقبة أثناء الخدمة، والشؤون التنظيمية، والمراجعة المالية، والتحقيق في الإخفاق، لذلك يشمل التفتيش مفاهيم جمع المعلومات (التي يمكن أن تشمل الاختبار والقياس)، والملاحظة (بما في ذلك الشروط)، وتشكيل حكم بشأن مدى ملاءمة الاستخدام أو الامتثال للمتطلبات الإنتاج.

3. **عملية منح الشهادات (Certification):** هي عملية إصدار ومنح شهادة بواسطة طرف محايد وفقاً لنظام وآلية تقوم بموجبها إحدى منظمات منح الشهادات، تفيد بأن اختبار المنتجات أو العمليات أو الأنظمة أو الأشخاص، قد تم وفقا لمعايير محددة وبناء عليه يؤخذ قرار المراجعة (التقييم/التدقيق)، فقد بدأ إصدار الشهادات في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين معنيًا في الأصل بهيئات منح شهادات المنتجات التي يمكن تحديد نطاقاتها بسهولة من حيث المنتجات والمعايير وفيما يتعلق بالأداء أو السلامة، ثم تم تطوير اعتماد هيئات إصدار الشهادات لمعايير نظام الإدارة في التسعينيات من القرن العشرين مع ظهور ISO 9001 (أنظمة إدارة الجودة - المتطلبات)، وقد اتسع نطاق منح الشهادات لتشمل كافة الأنشطة الخاصة بعملية الصناعة، حيث يتم اتباع مخططات إصدار الشهادات لمعايير النظام الأخرى - مثل (ISO 14001) (أنظمة الإدارة البيئية) و(ISO 22000) (أنظمة إدارة سلامة الأغذية) والتحليل للمخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP). ويأخذ تصديق منظمة منح الشهادات شكل شهادة تدعمها علامة منح الشهادة للمنتج التي يتم إلصاقها على المنتج من جانب الشركة المصنعة أو من جانب المنتج بعد منحه ترخيصا للقيام بذلك. وبالتالي فإن منظمة منح الشهادات تقدم ضمان بجودة المنتج، وتتوافر أدلة دولية لمنح الشهادات حسب نوع المنتج أو الخدمة.

4. **المترولوجيا (Metrology):** هو علم القياس وتطبيقه، ويشير إلى الأنشطة والإجراءات المتعلقة بعمليات القياس كجزء لا يتجزأ من سلسلة قيمة البنية التحتية للجودة، وهو الأقدم من بين أساسيات البنية التحتية للجودة، ويشمل توفر معايير القياس الوطنية لبلد ما، الأساس لأنشطة تقييم المطابقة الأخرى، مثل خدمات المعايرة وخدمات المقاييس التجارية واختبار المطابقة فيما يتعلق باللوائح الفنية والاختبار والاعتماد وما إلى ذلك، ويشتمل علم القياس على مجموعة مهام رئيسة هي: تعريف وحدات القياس المقبولة دوليا، وتحقيق وحدات القياس بالطرق العلمية في معايير القياس، وإمكانية التتبع، وربط القياسات التي تم إجراؤها عملياً المعايير. تهدف أنشطة المترولوجيا التي تقوم بها معاهد القياس الوطنية (NMIs) إلى تطوير وصيانة ونشر معايير القياس الوطنية المناسبة للاحتياجات الوطنية، وتطوير تكنولوجيا القياس الجديدة ونقلها إلى المستخدمين في كل من القطاعين التنظيمي والتطوعي، وعلى المستوى الدولي يتم التنسيق في علم القياس القانوني من قبل المنظمة الدولية للقياس القانوني (OIML)، ويتم تطبيقها عندما تكون هناك متطلبات قانونية أو تشريعية يتعين الوفاء بها، وتشمل مجالات المترولوجيا ما يلي:

أ) **المترولوجيا العلمية أو العامة:** يتطرق هذا النوع إلى التحديات الشائعة في جميع المسائل المترولوجية بغض النظر عن الكمية نفسها. على سبيل المثال، يتناول التحديات النظرية والعملية العامة المتعلقة بوحدات القياس ومشكلة أخطاء القياس والخصائص المترولوجية لأجهزة القياس.

ب) **المترو لوجيا الصناعية** يركز هذا التخصص على عمليات القياس في الإنتاج وضبط الجودة. ومن المسائل التقليدية التي يتناولها، إجراءات المعايرة وضبط عمليات القياس وإدارة أجهزة القياس.

ج) **المترو لوجيا القانونية** يتعلق هذا المصطلح بالمتطلبات الفنية الإلزامية. وتقوم خدمة المترو لوجيا القانونية بفحص الالتزام بهذه المتطلبات لضمان الإجراء الصحيح لعمليات القياس في المجالات التي تهم المصلحة العامة، مثل التجارة والصحة والبيئة والسلامة (المصطلحات الدولية للمترو لوجيا القانونية 2000).

5. **المعايرة (Calibration):** هي أحد عناصر علم القياس الثلاثة فهي عملية قياس يتم فيها مضاهاة أو مقارنة الجهاز المراد معايرته بجهاز آخر أكثر منه دقة، وهي تعني منح الثقة في تجانس ومعقولية في وجود علاقة معروفة بين القياسات وأئمة القياس[1]، فالأنظمة الأساسية وأدوات أو أنظمة القياس قد لا تكون دقيقة دائمًا، أو لا تحافظ على دقتها بمرور الوقت، بسبب تأثيرات البيئة التي تتعرض لها، من تآكل أو تمزق، أو التعرض إلى حمل زائد أو الاستخدام غير السليم، ومن ثم يجب معايرتها من وقت لآخر لتحديد دقتها الحالية والتأكد من أن نتائجها يمكن تتبعها إلى معايير القياس المعروفة، بمعنى أن المعايرة تحدد خصائص أداء المقياس أو نظامه أو مرجعية الأداء، وعادة ما يتم تحقيق المعايرة عن طريق المقارنة المباشرة مع معايير القياس، أو المواد المرجعية المعتمدة CRMs وهي ضوابط ومعايير تستخدم لتحقق من جودة المنتج، أو طريقة مرجعية ذات ترتيب أعلى، وكلها بها ارتياب في القياس أصغر من الوحدة المراد معايرتها، لذا هناك أربعة أسباب رئيسية لمعايرة الآلة:

- لتأسيس وإثبات إمكانية التتبع.
- للتأكد من أن القراءات من الجهاز متوافقة مع القياسات الأخرى (مقارنة القياسات).
- لتحديد دقة قراءات الجهاز.
- لتأسيس موثوقية الأداة المستخدمة.

6. **اختبارات الكفاءة:**

إن اختبارات الكفاءة (*Proficiency Testing*) ضرورة حتمية لتلبية متطلبات أجهزة الاعتماد، حيث يحدد اختبار الكفاءة أداء المختبرات الفردية لاختبارات أو قياسات محددة ويستخدم لمراقبة الأداء المستمر للمختبرات، ويسمى اختبار الكفاءة أيضاً المقارنة بين المختبرات. كما يوحي هذا المصطلح، يقارن اختبار الكفاءة نتائج القياس التي حصلت عليها المختبرات المختلفة، بحيث تتم مقارنة النتائج التي يبلغ عنها كل مختبر لقياس ما مع القيمة المرجعية لهذا القياس. يمكن تحديد القيمة المرجعية بطرق مختلفة، فإن المشاركة الناجحة في اختبار الكفاءة (أو التصحيح الفعال للمشاكل المكتشفة كنتيجة وأخيرا للمشاركة غير الناجحة) توفر للجهات الرقابية وأجهزة الاعتماد ثقة في نتائج المختبرات التي تصادق عليها. والفائدة الأبرز لمشاركة المختبرات هو النظر إليها كمؤسسات كفؤة، إلا أن الفوائد الأهم للمشاركة في اختبارات المهارة هي الفوائد الداخلية للمختبر والعاملين فيه، وإدارته بحيث تمثل اختبارات الكفاءة وسيلة للمحافظة على الثقة وتحسين الأداء سواء أكان المختبر يشارك لتحقيق متطلبات الاعتماد أو لا.

ج- الاعتماد

الاعتماد (*Accreditation*) عملية يقوم بها طرف ثالث محايد للتأكد من أن جهات تقييم المطابقة تحقق مطالب محددة ولديها الكفاءة لتطبيق أنشطة تقييم المطابقة، وهو المكون الأكثر حداثة من بين مكونات البنية التحتية للجودة، فهو اعتراف رسمي بكفاءة المختبرات وجهات التفتيش وجهات منح الشهادات، بحيث تعترف هيئات الاعتماد أن

(1) أئمة القياس هي أجهزة بالغة الدقة مصنوعة من مواد خاصة مشهود بصحتها من معهد عالمي وتستعمل في معايرة مرابط القياس من وقت لآخر للتأكد من تماثلها مع مرابط القياس الأخرى في كافة أنحاء الدولة.

المنتجات التي تم اختبارها أو اعتمادها من قبل جهاز الاعتماد المعتمد لن تحتاج بعد الآن إلى الخضوع لجولة أخرى من الاختبار ويمكن قبولها بسهولة في الدول المستوردة، مما يوفر الوقت والمال والجهد للشركات التي لم تعد مضطرة إلى إنفاقها على خدمات إضافية للاختبار أو الاعتماد.

تُعرف جهات الاعتماد (Accreditation Bodies) بأنها الجهات المخول لها سلطة الاعتماد وتستمد هذه السلطة من الحكومة، وهي جهات مستقلة مسؤولة عن تقييم الأداء للجهات الأخرى طبقا لمواصفات معنية تحدد بصورة رسمية، وقد أُنشئت أجهزة الاعتماد لضمان وجود إشراف على عمل جهات تقييم المطابقة من قبل الجهات الرسمية، هذه الأجهزة تقوم بدورها بتقييم جهات المطابقة واعتمادها بناءً على المعايير المتعلقة بكل نشاط تقييم المطابقة، كما توقع اتفاقيات إقليمية ودولية لتثبت كفاءة عملها بحيث تدعم هذه الاتفاقيات حسن تقديم الخدمات المحلية والوطنية كضمان سلامة الأغذية والماء والتزويد بالطاقة بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والحفاظ على بيئة غير ملوثة. كما تمكن هذه الاتفاقيات من قبول المنتجات والخدمات عبر الحدود الوطنية وبالتالي تساهم في دعم التجارة الدولية من خلال إزالة العوائق الفنية، لذلك يضيف الاعتماد قيمة إضافية لجهات تقييم المطابقة ومصداقية دولية ومزيد من ثقة العملاء في كفاءة ونزاهة عمليات تقييم المطابقة.

يلعب الاعتماد أدوارًا مهمة في ترويج الأعمال التجارية وحماية المستهلك، فبالنسبة للشركات الكبرى، يعد عاملاً يساعد في إزالة الحواجز أمام التجارة عبر الحدود، كما يساعد في سهولة ممارسة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (MSMEs) إلى الدخول إلى أسواق جديدة من خلال ترتيبات الاعتراف المتبادل وترتيبات الاعتراف متعددة الأطراف (MRAs / MLAs)، من خلال استخدام الخدمات المعتمدة، حيث يتأكد المستهلكون من منتجات آمنة وعالية الجودة، فإن خدمات تقييم المطابقة المعتمدة تبني ثقة المستهلك وتخلق ميزة تنافسية للأعمال على المستوى الإقليمي والدولي.

اتفاقيات الاعتراف المتبادل هو توقيع اتفاقية بين الأطراف المتفاوضة البلدان و/أو التكتلات التجارية، تضمن كفاءة طرف لتقديم خدمة محددة، ويطلق على الاتفاقية ثنائية الأطراف (MRA) واتفاقية الاعتراف المتبادل المتعددة الأطراف (MLA)، والغرض منهم هو تسهيل التجارة عبر جعل إجراء تقييم المطابقة في بلد المنشأ مقبولا في بلد الاستيراد دون أي تكرار غير ضروري لهذه الأنشطة.

د- الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة

تتداخل مكونات البنية التحتية للجودة مع بنود اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة واتفاقية الصحة والصحة النباتية في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي تعد مكملتان لبعضهما البعض، حيث وضعت القواعد الدولية لإنشاء وتطبيق المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة وإجراءات الصحة واللوائح التنظيمية لضمان عدم تسبب تلك الإجراءات إلى ظهور عوائق تعسفية أو غير ضرورية أمام حركة التجارة.

حيث تفرض اتفاقية القيود الفنية على التجارة إقرار اللوائح الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة لأهداف حماية البيئة ومنع ممارسات المخادعة وتسري الاتفاقية على المنتجات الصناعية والزراعية، بينما اتفاقية الصحة والصحة النباتية تطبق مجموعة محددة من المتطلبات الرسمية لحماية حياة وصحة الأنسان أو الحيوان أو النبات بشرط ألا تشكل هذه الاشتراطات عوائق غير ضرورية أمام حركة التجارة، وتسري الاتفاقية على المنتجات الغذائية والزراعية ولا ترتبط بمسألة الجودة.

مما سبق، فإن مصطلح البنية التحتية للجودة هو مصطلح يتسم بالتعقيد والتشابك بين العديد من

المكونات والعناصر، كلها ذات طبيعة فنية وتفاصيل لا نهائية، ولكن تأثيراتها مباشرة على التجارة وعلى تنافسية الدولة وعلى مدى قدرتها على الاندماج في حركة التجارة العالمية خاصة مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، وكذلك ديناميكية التجارة والتغيّرات التي تلاحقت بالساحة التجارية الدولية.

الأثر الاقتصادي لتطوير البنية التحتية للجودة

تعد الثقة عاملاً حاسماً في التجارة العالمية، وقد تصبح الشهادة المعتمدة أداة مهمة لثقة السوق في خصائص المنتج والخدمات ليس على مستوى المستهلكين فحسب، بل في الكثير من العمليات الإنتاجية للشركات الأجنبية التي تتطلبها مستويات عالية من الجدارة بالثقة فيما يتعلق بتفاصيل المدخلات والأطر الزمنية للتسليم. كل هذا يعني أن الاندماج في الأسواق العالمية أصبح الآن أكثر انتقائية وذو أبعاد متعددة على المستوى الفني، حيث يطور تحسين الجودة الأسواق الناشئة ويساعد على استبعاد المنتجات الأقل جودة، وتمكين التكنولوجيا من توفير ضمانًا بتحقيق الأداء المطلوب، مما يجعل البنية التحتية المتطورة عاملا لجذب رأس المال الأجنبي، وخلق فرص العمل، وأداة لتحقيق وفورات الحجم وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفيما يلي نرصد أثر تطوير تلك المنظومة على اقتصاد الدول.

أطلق البنك الدولي تقريره تحت عنوان "شريان الحياة: فرصة البنية التحتية المرنة" في عام 2019، الذي أشار فيه أن البنية التحتية للجودة لها دوراً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي تحققاً أو غياباً ما دامت تشكل جزءاً كبيراً من المناخ الاستثماري، فهي النظام المطبق لضمان سلامة المنتجات والخدمات وذات جودة عالية. من خلال التقييس وتقييم المطابقة (الاختبار والتفتيش وإصدار الشهادات) إلى الاعتماد والقياس ومراقبة السوق، وهو ما يخلق شفافية وقدرة على التنبؤ مما ينعكس على الأداء التجاري للدولة، كما أنها تلعب دورًا حيويًا في الأعمال والابتكار والتجارة - على الصعيدين الوطني والدولي.

الأثر على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)

إن المشاركة في التجارة العالمية يتطلب الامتثال لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإنتاج والتصنيع، ووجود بنية تحتية فعالة للجودة (QI)، كأداة للتغلب على الحواجز الفنية للتجارة العالمية بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، لتقليل التكلفة وجني فوائد التجارة الدولية، وخطوة أساسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. كل هذا يتطلب توفير بيئة تجارية تتسم بالشفافية والثقة وتتوافق مع أحدث الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

تقوم الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية بتحديد كيفية تنظيم الإنتاج، من حيث الجودة والأسعار والمتطلبات الأخرى، وتضع المعايير المتعلقةبالامتثال للفحص والاختبار، وإصدار الشهادات، فبدو الامتثال لتلك المتاطلبات، ستكون فرص المشاركة الفعالة في التجارة الدولية محدودة، لذا لم يعد تحسين الجودة اختياريا بل ضرورة تفرضها حركة التجارة العالمية، وشرطًا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

واستناداً على مبدأ أن ما يمكن قياسه يمكن فهمه والتحكم فيه والتنبؤ به وتغييره، فإن بنية الجودة تساعد على فهم ديناميكيات النظام التجاري والقدرة على تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتحديد أفضل الممارسات، حيث يساهم تحسين منظومة الجودة في الابتكار وزيادة القدرة التنافسية للدول وفي رفع قدرتها على تنفيذ برامج التنمية، كما يمكن أن تكون أساسًا لنظام قياس الأداء الذي يشجع التحسين والتعلم المتبادل، ويعتبر جزءًا أصيلاً في نظام مراقبة وتقييم الأسواق، وهنا تكمن أهمية البنية التحتية للجودة. يؤدي انعدام كفاءة بنية الجودة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات وانخفاض القدرة التنافسية للشركات التي بدورها تنعكس على

تدفقات التجارة والاستثمارات وبالتالي تؤثر على القدرة على التقدم.

الأثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

حددت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبعة عشر هدفاً تمثل خارطة طريق للقضاء على الفقر وحماية كوكبنا وضمان حياة ملؤها السلام والرخاء لجميع الشعوب، وتوسّع البعد الإنمائي لأنشطتها ومداولاتها توسعاً كبيراً حيث جعل التجارة من أولويات العمل الإنمائي. وفقًا لتقرير مجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) "التجارة والحد من الفقر: أدلة جديدة على التأثيرات في البلدان النامية"، فإن التجارة قادرة على الحد من الفقر في البلدان النامية التي نجحت خلال العقود القليلة الماضية في الاستفادة من الأسواق العالمية، واستخدمت التجارة لدفع النمو السريع وزيادة القيمة المضافة للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونظراً لما شهدته الساحة التجارية من تغيّرات في طبيعة المشاركة في الاقتصاد العالمي بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح البيع في السوق العالمية معقدًا بشكل كبير، خاصة بعد التطور التكنولوجي الهائل وظهور مجال البحث والتطوير (*R&D*) الذي يربط التصميم والإنتاج والتسويق والمبيعات في سلسلة من العلاقات المتشابكة، ومع وجود أطر دولية و إقليمية تحكم معايير المنتجات والخدمات (من خلال مواصفات قياسية وتقييم المطابقة، الذي يتم ضمان كفاءته من خلال المقاييس والاعتماد)، أصبح التواجد في الأسواق العالمية يتطلب منظومة متكاملة لحركة التجارة، حيث تعد مكونات البنية التحتية للجودة ارتكازاً محورياً لعملية الصناعة والإنتاج وبالتالي التجارة، فالدول الصناعية والدول النامية تسعى إلى تطوير هذه المنظومة كوسيلة لفتح أسواق جديدة وتحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، علاوة على كونها تدعم وتحافظ على الأسواق المحلية، وتدفع لتشجيع الإبداع والتنافسية، والتي في النهاية تنعكس بشكل كبير على المستهلك ومدى رضائه عن المنتج أو الخدمة المقدمة، كما أنها تمثل إحدى أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال توفير فرص لجعل المنتج المحلي والخدمات المحلية أكثر قدرة على التنافس في كل من الأسواق الوطنية والدولية، من خلال اتباع ممارسات دولية تهدف إلى بناء الثقة في مجالات الاختبار ومختبرات المعايرة التي تنعكس على خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري وبالتالي تحقيق التنمية.

في السنوات الأخيرة، أصبح من الواضح أن البنية التحتية للجودة أداة قد تساهم في تحقيق أهداف السياسة الحكومية في مجالات أخرى غير تجارة المنتجات والخدمات، بما في ذلك التنمية الصناعية والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والبشرية وسلامة الأغذية والصحة والبيئة، وتغير المناخ، وغيرها من الموضوعات التي تم تضمينها في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة (*SDGs*) لعام 2030، وقد تحتاج الدول النامية التركيز على واحد أو مجموعة من الأهداف التالية:

- تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لتحسين كفاءة وفاعلية الجودة، وتعزيز الفرص التجارية عن طريق إزالة الحواجز غير الجمركية غير الضرورية.
- الحواجز التقنية أمام التجارة من خلال تنسيق اللوائح الفنية والاعتراف المتبادل بتقييم المطابقة.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- تحسين الجودة الشاملة للمنتجات والخدمات.
- تشجيع المنتجات المبتكرة.
- زيادة الإنتاجية والاستخدام الفعال للموارد.
- توفير حماية أكبر للمستهلك.

يؤدي تحسين خدمات البنية التحتية للجودة لتعزيز الإنتاجية عن طريق خفض تكاليف التجارة من خلال تقليل الازدواجية في عمليات الاختبار والتفتيش، وتقليل اللوائح التقييدية، وكذلك الاستفادة من وفورات الحجم من خلال أساليب عمل محسنة

وموحدة وإمكانية التشغيل البيني بين الشركات المصنعة على طول سلسلة القيمة؛ وتعزيز الابتكار ونشر التكنولوجيا؛ وتعزيز أهداف السياسة العامة من خلال الإنفاذ الفعال للوائح الفنية المتعلقة بالصحة والسلامة العامة وحماية المستهلك والبيئة الاجتماعية، وبالتالي الوصول إلى الأسواق العالمية، وتنويع المنتجات، وزيادة فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

التعاون الدولي والإقليمي في مجالات البنية التحتية للجودة

التعاون الدولي في مجالات البنية التحتية للجودة

نتيجة للثورة الصناعية في مطلع القرن العشرين، تم إنشاء أقسام الأوزان والمقاييس مع ظهور أساليب إنتاج جديدة تتسم بالحداثة والتطور، حيث تطلبت التجارة الدولية أسساً ومعايير تضمن عدم إعاقة حركتها، ومن ثم بدأت تظهر هيئات التقييس الوطنية التي كان أولها هيئة وطنية للتوحيد القياسي في بريطانيا وهي مؤسسة المعايير البريطانية (BSI) في عام (1901)، تبعها المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) في عام 1901، والمعهد الألماني للتوحيد القياسي (DIN) في عام 1917، واللجنة الفرنسية الدائمة للتوحيد القياسي (AFNOR) في عام 1918.

كنتيجة حتمية للمتغيرات الدولية التي أصبحت تحكم عمليات التبادل التجاري بين دول عالم، ظهرت الحاجة إلى التنسيق الدولي في مجال المعايير، ففي عام 1906 تأسست اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) كأول منظمة معايير دولية، تبع ذلك في عام 1926 إنشاء الاتحاد الدولي لجمعيات التقييس الوطنية (ISA) لتعزيز التعاون الدولي لجميع المعايير والمواصفات الفنية على المستوى الدولي، التي تسمي اليوم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (*ISO*).

وكرد فعل طبيعي ظهرت أشكال من التعاون الإقليمي في مجال المواصفات والمقاييس، حيث أنشئت اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي (CNE)، واللجنة الأوروبية للتقييس الكهروتقني (CENELEC)، المعهد الأوروبي للاتصالات ETSI، المجلس الأوروبي الآسيوي المشترك للتقييس والمقاييس (EASC)، وشهادة لجنة المعايير للبلدان الأمريكية (COPANT)، المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي (ARSO)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO)، منظمة المعايير الإقليمية لجنوب آسيا (SARSO)، مؤتمر معايير منطقة المحيط الهادئ (PASC)، التي تعمل على التنسيق والتعاون في مجال المواصفات والمقاييس لتسهيل التجارة الإقليمية والدولية من خلال تجنب تكرار الاختبارات وزيادة التكلفة.

وقد تطلب تطور نظام الجودة الدولي قياسات قابلة للمقارنة، لذا نشئت في عام 1955 المنظمة الدولية للقياس القانوني (OIML) وهي منظمة حكومية دولية لتعزيز التنسيق العالمي لإجراءات المترولوجيا القانونية التي تدعم التجارة الدولية وتسهلها، وفي 20 مايو 1875، اتفقت سبعة عشر دولة على نظام قياس متري وأنشأت مؤسستها الخاصة، المكتب الدولي للأوزان والمقاييس (*Bureau International des Poids et Measures*، أو *BIPM*)، وقد تم تنسيقها منذ ذلك الحين من قبل النظام الدولي (IS). في السنوات التالية، أنشأت الدول الموقعة على اتفاقية المترولوجيا معاهدة وطنية للقياس (PTB) (تأسست باسم PTR في 1887).

يضم المكتب الدولي للمقاييس والموازين (*BIPM*) اليوم 63 دولة عضوًا وأربعين دولةً واقتصادًا منتسبًا، أما على مستوى المنظمات الإقليمية للقياس (RMOs) وهي عبارة عن اتحادات إقليمية للمعاهد الوطنية للقياس، تمثل المناطق الرئيسة المعترف بها على هذا النحو من قبل (BIPM) ومنظمات القياس دون الإقليمية التي تم إنشاؤها كنتيجة

لقرارات سياسية لمواءمة أنشطة المترولوجيا عالميا.

تعود أصول **الاعتماد** إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1947، إلا أن تأسيس الرابطة الوطنية الأسترالية لسلطات الاختبار (NATA) كان منذ الستينيات من القرن الماضي. كما أنشأت دول أخرى هيئات اعتماد ذات اختصاصات محددة، إلى أن وصل عدد هيئات الاعتماد لأكثر من مائة هيئة معترف بها دولياً، مما أظهر الحاجة إلى مستوى جديد من التعاون الدولي. من هنا ظهرت منظمتان دوليتان مسؤولتان عن الاعتراف متعدد الأطراف باعتماد هيئات تقييم المطابقة: حيث أسس التعاون الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC) الذي تبنى شعار "معتمدة مرة واحدة، مقبولة في كل مكان"، ومنتدى الاعتماد الدولي (IAF) وهو الاتحاد العالمي لهيئات الاعتماد في أنظمة الإدارة والمنتجات والخدمات والموظفين وبرامج الشهادات المماثلة الأخرى وبرامج التحقق. وتتعاون كلتا المنظمتين بشكل وثيق على كافة المستويات، وفي الجمعية العامة المشتركة في فرانكفورت في أكتوبر 2019، قررتا الاندماج لغلق نظام موحد عالمي أكثر كفاءة لإدارة ترتيبات الاعتراف العالمي بالاعتماد. يوضح الشكل (2) شبكة العلاقات الدولية التي تتعامل مع عناصر البنية التحتية للجودة.

شكل (2): الشبكة الدولية للتعاون في مجالات البنية التحتية للجودة

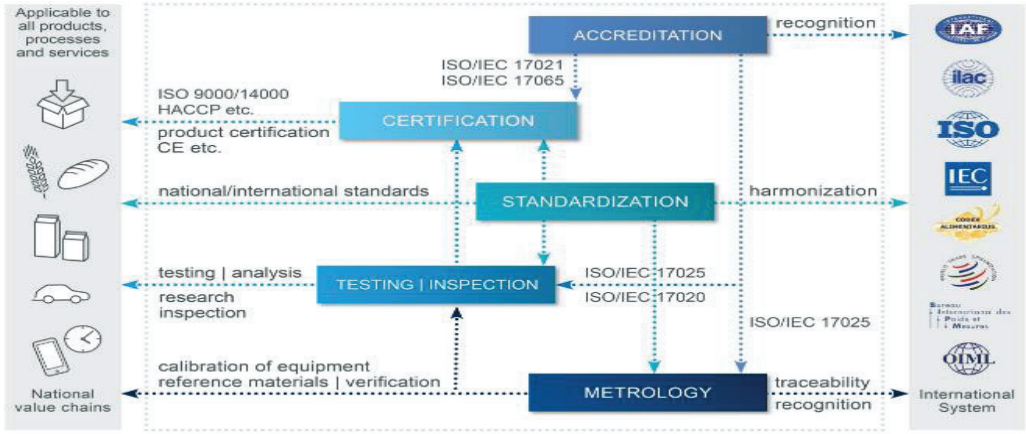

المصدر: https://www.unido.org/sites/default/files/files/2018-06/QP_PRACTICAL_GUIDE_0806201

يظهر الشكل السابق المكونات الرئيسية للبنية التحتية للجودة (الاعتماد والتوحيد والمقاييس والشهادة والاختبار والتفتيش) وتتبادل تلك المكونات الفردية الخدمات لتشكل نظامًا شاملاً، فعلى الجانب الأيمن، يتم تمثيل الاعتراف الدولي بالعضوية في المنظمات المهنية الدولية، وعلى الجانب الأيسر، يظهر مستخدمو النظام في شكل سلسلة قيمة للمنتجات.

2. التعاون الإقليمي في مجالات البنية التحتية للجودة

إن ربط منظومة البنية التحتية للجودة بمستوياتها الهرمية من المستوى القطري والإقليمي، بالمستوى الدولي من خلال مؤامة المواصفات القياسية الوطنية مع المواصفات الدولية وتوفير الاعتراف الدولي بنظام تقييم المطابقة وبنظام الاعتماد الوطني وبالنظام الوطني للقياس، يعزز التنافسية والابتكار في كافة المجالات باعتبارها تستند إلى المرجعية الدولية عند تقييم الجودة والسلامة والأداء للمنتجات، كما أنها تعد بوابة الاندماج في الأسواق

الدولية، حيث تعتبر مكونات البنية التحتية للجودة أكثر إرهاقًا بالنسبة لمعظم المصدرين، وكذلك التحديات في الامتثال للمعايير واللوائح الفنية (اتفاقية TBT)، وتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO). يُنظر إلى الامتثال للمعايير على أنه طوعي، في حين أن الامتثال للوائح الفنية إلزامي، والاتجاه نحو تذليل تلك العقبات أصبح هدف العديد من المنظمات الدولية التي لعبت دوراً هاماً في وضع إطار مرجعي لكفاءة هذه المنظومة ذات الأثر المباشر على حركة التجارة. كما تم إنشاء عدد من أجهزة التعاون الإقليمية في مجالات الاعتماد منها: منظمة التعاون لآسيا والمحيط الهادئ للاعتماد (*APAC*)، ومنظمة التعاون الأوروبي للاعتماد(*EA*)، ومنظمة التعاون لبلدان جنوب أفريقيا في مجال الاعتماد (*SADCA*)، ومنظمة التعاون الأمريكية للاعتماد (*IAAC*)، ومنظمة التعاون الأفريقية للاعتماد (*AFRAC*)، والجهاز العربي للاعتماد (*ARAC*).

كما أن هناك عدداً كبيراً من الشركات متعددة الجنسيات التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات في مجالات عدة منها المشاركة في إعداد المواصفات القياسية للمنتجات، وكذلك في تقديم خدمة تقييم المطابقة في العديد من البلدان، حيث تعد البنية التحتية المتطورة عالية الجودة شرطًا أساسيًا للوصول إلى الأسواق الدولية، وبالرغم من أن العديد من الخدمات المنتجة في البلدان النامية قد تكون ذات جودة عالية، إلا أن الدول النامية تواجه صعوبات في تسويقها دولياً، إذا كانت البنية التحتية للجودة الوطنية لا تعمل بشكل جيد، وفقًا لأحدث الممارسات الدولية.

التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة

إن اعتماد مواصفات قياسية متوائمة مع المواصفات الدولية وتوفير الاعتراف الدولي بنظام تقييم المطابقة يعزز التنافسية والابتكار في كافة مجالات الإنتاج و التصنيع، ذلك لكونها تستند إلى المرجعية الدولية عند تقييم الجودة والسلامة والأداء للمنتجات، وتمكن القطاعات المختلفة من زيادة القيمة الوطنية المضافة للصناعات الوطنية، وتبني استخدام التقنيات المتقدمة في الإنتاج والتصنيع، وقد أدركت الدول العربية أهمية تطوير مكونات البنية التحتية للجودة، لذا شهد هذا المجال العديد من محاولات التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية، لربط هذه المنظومة القطرية مع المستوى الإقليمي والمستوى الدولي.

التصنيف الدولي للدول العربية في مجالات البنية التحتية للجودة

للتعرف على واقع الدول العربية في مجالات البنية التحتية للجودة، لابد من الاطلاع على تصنيفها في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية (GQII)[1] كمقياس لمستوى التطور في تحسين بنية الجودة على المستوى الدولي، حيث يرصد المؤشر التطور النسبي في QI بناءً على المعادلة من خلال إحتساب درجة لكل اقتصاد بناءً على موقعه في التصنيفات الفرعية الثلاثة للقياس والمعايير والاعتماد، فالاقتصاد الذي يحتل المرتبة الأولى في جميع المجالات يحقق درجة 100، وقد حقق الاقتصاد الألماني أعلى درجة. يوضح الجدول التالي تصنيف الدول العربية في المؤشر العالمي للبنية التحتية للجودة (GQII).

(1) مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية (GQII)هو مؤشر يعمل على تجميع وتحليل معلومات 184 دولة حول العالم، حيث يقيس أداء الدول في مكونات البنية التحتية للجودة الثلاثة، من خلال جمع وتحليل البيانات من المصادر الوطنية والمنظمات الدولية للقياس والتقييس والاعتماد وتقييم المطابقة.

جدول (2) تصنيف الدول العربية في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية (GQII)

الدول العربية	GQII 2020	ترتيب الدول في مؤشر البنية التحتية للجودة 2020	مؤشر متر ولوجي	مؤشر المواصفات	مؤشر الاعتماد
المملكة الأردنية الهاشمية	61.2	84	135	72	78
دولة الإمارات العربية المتحدة	77.4	51	62	53	51
مملكة البحرين	60.1	90	103	80	96
الجمهورية التونسية	71.7	61	59	63	71
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	65.9	73	122	58	73
جمهورية جيبوتي	28.1	177	157	169	160
المملكة العربية السعودية	77.2	52	62	45	72
الجمهورية العربية السورية	40.9	139	100	118	160
جمهورية السودان	54.5	110	102	99	122
جمهورية الصومال	28.0	178	157	170	160
جمهورية العراق	55.7	106	71	71	143
سلطنة عُمان	64.3	75	91	61	102
دولة فلسطين	38.9	146	157	135	142
دولة قطر	68.3	68	79	67	86
دولة الكويت	60.0	92	84	93	101
الجمهورية اللبنانية	57.1	100	155	91	92
دولة ليبيا	33.3	157	132	152	155
جمهورية مصر العربية	83.9	44	41	43	48
المملكة المغربية	68.1	68	79	59	84
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	32.2	161	157	146	160
الجمهورية اليمنية	31.5	176	137	166	154

المصدر: GQII REPORT 2020

الجدول السابق، يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر البنية التحتية للجودة، حيث احتلت مصر والإمارات المرتبتين الأولى والثانية على مستوى الدول العربية.

شكل (3): تصنيف الدول العربية في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية (GQII) 2020

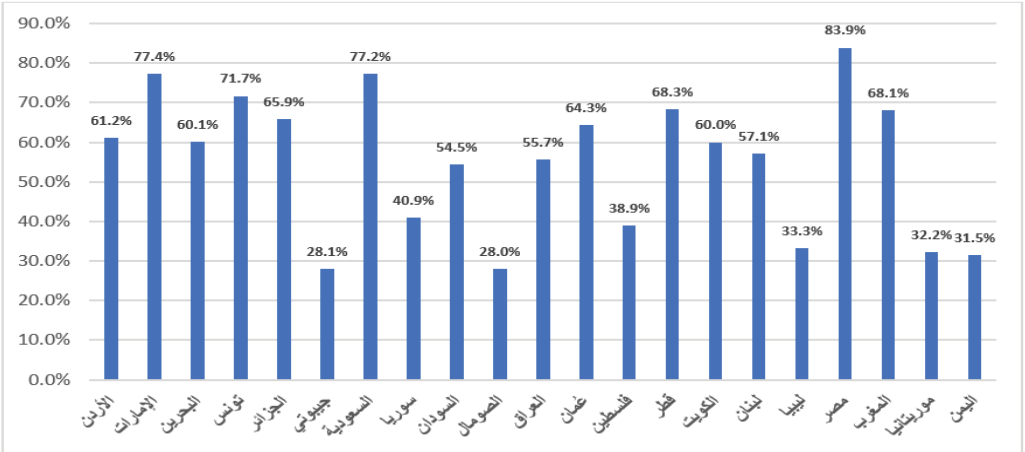

المصدر: GQII REPORT 2020

المؤسسات الفاعلة في التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة

نظراً لما تشكله البنية التحتية للجودة من أهمية كجزء كبير من المناخ الاستثماري وذات تأثير مهم على اقتصادات الدول، حرصت الدول العربية على تعزيز التعاون فيما بينها في تلك المجالات بالشكل الذي يعمل على تدفق التجارة العربية البينية، وعليه أوكلت تلك المهام إلى عدد من المنظمات العربية المتخصصة، كما أنشئت بعض الأجهزة لتحقيق مزيد من التنسيق فيما بينها، وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم تلك المؤسسات وأهم إنجازاتها.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDMO)

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDMO) [1] تأسست في عام 1968، هي واحدة من المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، حيث تم دمج ثلاث منظمات عربية متخصصة وهي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للثروة المعدنية، والمنظمة العربية للمواصفات، وقد أنيطت بالمنظمة عدة مهام تهدف لرفع كفاءة وتنافسية الصناعات العربية وتطوير قطاعاتها الإنتاجية بما يساهم في تسهيل التبادل التجاري وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة ويدعم الاقتصاد العربي ومن اختصاصاتها ما يلي:

- إصدار المواصفات القياسية العربية الموحدة واللوائح الفنية.
- إصدار واعتماد تسجيل العلامات والرموز التي تدل على مطابقة المنتجات والمواد والأجهزة والمعدات للمواصفات القياسية.
- توحيد الرموز والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات الفنية.
- تدريب وتأهيل الكوادر الفنية في مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.
- مساعدة الدول العربية على تطوير نشاطات التقييس لديها.
- تنسيق أعمال المترولوجيا في الدول العربية.
- تسهيل تبادل الخبرات بين الدول العربية فيما يتعلق بأنشطة التقييس.
- التنسيق مع المنظمات الإقليمية والعربية في مجال التقييس للاستفادة منها في تطوير أنظمة التقييس العربية.

وقد أعدت المنظمة بالتعاون مع الدول الأعضاء إستراتيجية أطلق عليها مسمى "الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة" لدعم مكونات البنية التحتية للتقييس والجودة في الدول العربية، وهي: المواصفات واللوائح الفنية ونظم تقييم المطابقة (الفحص، التفتيش، إصدار الشهادات) والمترولوجيا والاعتماد.

يتم إعداد الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة كل خمس سنوات، وقد تم تنفيذ النسخة الأولى منها للفترة 2014-2018، ثم تحديثها حيث يتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية للفترة 2019-2023 ويتم متابعة النسخة الثانية من قبل لجنة فنية تتكون من عدد من ممثلي الدول الأعضاء تحت مسمى "لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2019-2023، وقد قسمت الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2019-2023 إلى عدة محاور وفق ما ترتئيه المنظمة والدول العربية ضروريا لخدمة العمل العربي المشترك في مجال البنية التحتية للجودة للفترة أعلاه وفائدة الدول العربية الأعضاء، كما يلي:

- المواصفات القياسية العربية الموحدة
- تقييم المطابقة والجودة.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- العلاقة مع المنظمات الإقليمية والدولية.

[1] Link: https://aidmo.org/

- المترولوجيا.
- الاعتماد.
- تطوير وتنمية الموارد المالية.
- التقييس وحماية المستهلك العربي.

أهم الإنجازات المتحققة في التعاون العربي في مجالات البنية التحتية للجودة

في مجال **المواصفات القياسية:** أنشئت المنظمة اللجنة الاستشارية العليا للتقييس التي تم تعديل أسمها فيما بعد ليكون "اللجنة العربية العليا للتقييس" حيث فوضت من الجمعية العامة لاعتماد المواصفات العربية الموحدة بشكل نهائي وكذلك اعتماد اللوائح الفنية العربية بشكل نهائي دون الرجوع لمستويات أعلى، حيث تتشكل هذه اللجنة من مسؤولي رؤساء الأجهزة الوطنية للتقييس في الدول العربية، وتتولى اللجنة مهام اعتماد مشاريع المواصفات العربية الموحدة وكذلك اللوائح الفنية العربية، كما تضع اللجنة مقترحاتها لمساعدة الدول العربية في تطوير منظومة التقييس، وقد أصدرت دليل عمل فني لمركز المواصفات و المقاييس، فضلا عن اعتماد وتبني وتحديث عدد من مواصفات قياسية عربية موحدة وصل إلى 8744 مواصفة قياسية بلغتها الأصلية و2688 مواصفة قياسية باللغة العربية، كما قامت بتطوير قواعد وضع المواصفات القياسية العربية الموحدة، وقد تم اعتماد إحياء اليوم العربي للتقييس يوم 25 مارس من كل عام.

في مجال **تقييم المطابقة**، قامت المنظمة بتشكيل اللجنة العربية لتقييم المطابقة التي تضم في عضويتها ممثلي الدول العربية في هذا المجال، وتختص هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ المنظومة العربية لتقييم المطابقة التي تتضمن توفيق اللوائح الفنية وتوحيد إجراءات تقييم المطابقة بين الدول العربية الأعضاء، حيث أصدرت اللجنة دليل إصدار اللوائح الفنية العربية، وقد قامت بتشكيل فرق عمل لإعداد ومراجعة اللوائح الفنية العربية، وإنشاء منصة إلكترونية تتضمن جهات منح شهادات المطابقة في الدول العربية، وشاركت في العمل على وضع آلية عربية لتوحيد إجراءات تقييم المطابقة من خلال: تنفيذ دراسة مقارنة لأهم الآليات الوطنية لتقييم المطابقة (أوجه التقارب والاختلاف) لبعض الدول الأعضاء، وكذلك إعداد قائمة بالتشريعات والإجراءات والأدلة الفنية اللازمة بما فيها الاتفاق على قائمة أولية من التشريعات الأفقية والأدلة (السلامة العامة للمنتجات، المسؤولية عن المنتجات المعيبة، دور ومسؤوليات الجهات المنوط بها التصريح بشارة المطابقة...إلخ)، واعتماد شارة المطابقة العربية، كما قامت بإعداد نظامين أحدهما لمنح شارة المطابقة العربية والآخر لمنح علامة الجودة العربية وفق المتطلبات الدولية خاصة ISO17067 و ISO17065.

في سياق متصل، شكلت الإستراتيجية فريق نقاط اتصال (من نقاط الاستعلام الوطنية) لتبادل الإخطارات فيما يتعلق باللوائح الفنية من خلال منتدى إلكتروني تفاعلي ضمن موقع مركز المواصفات والمقاييس بالمنظمة، وقامت المنظمة بتنفيذ دورتين للجائزة العربية للجودة التي تمنح للمنشآت الصناعية المتميزة على مستوى الوطن العربي، كما قامت المنظمة بإنشاء البرنامج العربي للحلال لمنح شهادة وعلامة الحلال العربية ضمن منظومة للاعتراف متعدد الأطراف بين الدول العربية بشهادة وعلامة الحلال العربية، حيث قامت المنظمة بما يلي:

- إصدار البرنامج العربي للحلال.
- إصدار علامة الحلال العربية.
- وضع خارطة طريق لتطبيق البرنامج العربي للحلال بالتعاون مع الدول العربية.

أما في مجال **المترولوجيا**، فقد قامت المنظمة بإنشاء "اللجنة الاستشارية للمترولوجيا"، وكذلك إنشاء التجمع العربي للمترولوجيا (ARAMET) ونشاط تقييم المطابقة من خلال اللجنة العربية لتقييم المطابقة بما يصب في صالح تعزيز دور الاعتماد في المنطقة العربية. شكلت لجان فنية متخصصة وهي: " لجنة قياس الكتلة، لجنة قياس الأبعاد، لجنة قياس الحرارة، لجنة قياس الإشعاع المؤين، لجنة قياس التردد والزمن، لجنة الجودة، لجنة الكهرباء والمغناطيسية، اللجنة

الفرعية للطاقة والقدرة، لجنة الكيمياء المعنية بتنفيذ برامج للمقارنات البينية في الخطة التنفيذية للتجمع العربي للمترولوجيا لدعم قدرات القياس لمعاهد المترولوجيا في الدول العربية.

الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة بمراحلها المتتالية تهدف لمواءمة المتطلبات الفنية للسلع والمنتجات العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA) من خلال تحقيق التنسيق اللازم في كافة مكونات البنية التحتية للجودة، والسعي نحو أيجاد أطر للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية على النحو الذي يحقق انسياب حركة التجارة العربية البينية.

الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)

لم تغفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عن أهمية نشاط الاعتماد ضمن منظومة البنية التحتية للجودة، فقد ضمنت محور الاعتماد في الإستراتيجية العربية للتقييس المعدة من قبلها، حيث تم إنشاء **الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)** [1] كمنظمة تعاون إقليمية عربية في مجال الاعتماد منذ 2011/6/12 ليكون معني بالتنسيق وتطوير البنية التحتية لأنشطة الاعتماد في الدول العربية، ذلك بعد إقراره من قبل المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين خلال دورته العشرين التي عقدت في دمشق في الفترة 14-2008/6/18، قرار رقم (376)، حيث يعد هذا الجهاز أحد أهم أعمدة البنية التحتية للجودة في الدول العربية التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتسهيل التجارة وكذلك المساهمة في حماية الصحة والسلامة والبيئة، وقد حصل الجهاز على الاعتراف الدولي عام 2017 من قبل المنتدى الدولي للاعتماد (IAF) والمنظمة الدولية لاعتماد المختبر(ILAC) ، وبذلك أصبح كمنظمة إقليمية معترف بها من قبل المنظمات الدولية، وبالتالي يصبح أعضائها معترف بهم دوليا بموجب اتفاقيات الاعتراف التابعة للمنظمتين (IAF MLA) و(ILAC MRA). ولدى منظمات التعاون الإقليمي الأخرى المعترف بها ثقة كاملة في نظام تقييم النظراء الخاص بالجهاز العربي للاعتماد[2]، ويتشكل الهيكل التنظيمي للجهاز كالتالي:

الشكل (4): الهيكل التنظيمي للجهاز العربي للاعتماد

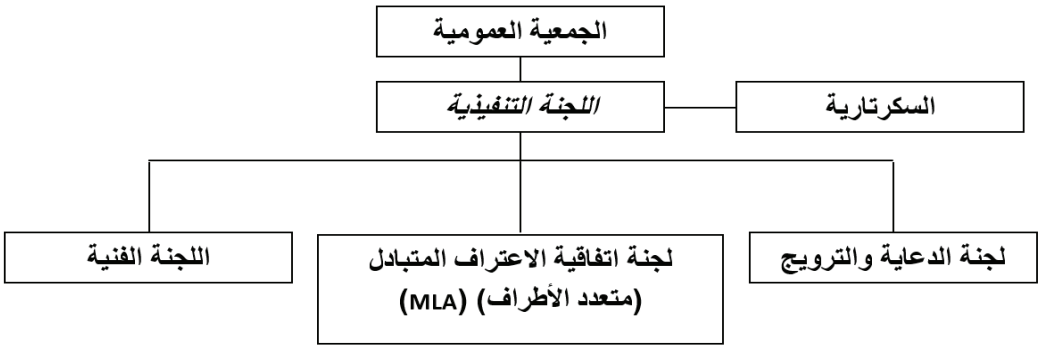

المصدر: Link: https://arab-accreditation.org/ar

(1) عضوية الجهاز العربي للاعتماد تغطي 17 دولة عربية وهي الأردن، الأمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، الصومال، مصر، موريتانيا واليمن، منهم 15 عضوا من ذوي العضوية الكاملة، ومن بينهم خمسة أجهزة موقعة على اتفاقية الاعتراف المتعددة الأطراف للجهاز.

(2) link: https://arab-accreditation.org/ar

أدى الاعتراف بالجهاز العربي للاعتماد كشبكة لهيئات الاعتماد الوطنية في المنطقة العربية من قبل منظمتي التعاون الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF) إلى تسهيل عمل هيئات الاعتماد الوطنية في المنطقة العربية مقارنة مع اتفاقيات الإعتراف الإقليمية الأخرى، حيث يوفر الجهاز العربي للاعتماد الطريق الأسرع لتحقيق الاعتراف بسبب انخفاض وقت الانتظار وكذلك القواسم المشتركة لأعضائه بما في ذلك اللغة والتاريخ، والقيم المشتركة، والجغرافيا المتصلة، والثقافة.

أنشطة الاعتماد المعترف بها دوليا تعزز الثقة بنتائج وأعمال جهات تقييم المطابقة من مختبرات فحص ومعايرة وجهات التفتيش والمختبرات الطبية وجهات منح الشهادات، وهو ما يضمن الثقة في المنظومة التجارية والصناعية في الدول العربية عبر تأكيد مطابقة منتجاتها للمتطلبات المحلية والدولية ويسهل من انسيابية تدفق السلع والبضائع إلى الأسواق الخارجية، حيث يوفر الجهاز الفوائد التالية لكل من الجهات التالي ذكرها:

للحكومات والجهات التنظيمية الأخرى:

- يسهل تبادل السلع والخدمات داخل المنطقة العربية مدعمة بتقارير وشهادات تقييم مطابقة، من خلال تزويد الحكومات بإطار موثوق به وقوي فنيا لمتابعة تطوير وتعزيز اتفاقيات التجارة الحكومية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- يساعد الاعتماد واتفاقية الاعتراف متعددة الأطراف الخاصة بالجهاز العربي للاعتماد، الجهات التنظيمية والتشريعية على الإيفاء بمسؤولياتهم القانونية الخاصة من خلال توفير نظام معترف به عالميًا لقبول النتائج الصادرة عن هيئات تقييم المطابقة المعتمدة.
- يقلل التكلفة عن طريق تقليل الازدواجية في العمل وتقليل المخاطر. تعمل الاتفاقية متعددة الأطراف بمثابة "ختم موافقة" معترف به دوليًا لإثبات المطابقة والامتثال للمعايير والمتطلبات المتفق عليها. وبالتالي، يتم تقليل الازدواجية إلى الحد الأدنى حيث يمكن تقييم بيانات الاختبار والمعايرة والتفتيش وغيرها من بيانات المطابقة المطلوبة للموافقة على المنتج دون إعادة الفحص أو التحقق. كما يتم تقليل المخاطر أيضًا، من خلال الاعتماد على نتائج موثوقة.
- تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد داخل المنطقة العربية من خلال الاعتماد على خدمات تقييم المطابقة المعتمدة المتوفرة ضمن نطاقها.

للصناعة والأعمال:

- تضمن الاتفاقية متعددة الأطراف أن الأعمال التي تعتمد على بيانات تقييم المطابقة لديها ثقة أكبر في دقة الخدمات والتقارير أو الشهادات التي تشتريها، ويعود هذا كونها نتجت عن هيئات تقييم مطابقة تم تقييمها من قبل الجهاز أنها كفؤة للقيام بمثل هذه الأنشطة.
- تحسين القدرة التنافسية لهيئات تقييم المطابقة المعتمدة ضمن الاتفاقية متعددة الأطراف نتيجة الامتثال والجودة الأفضل والحيادية.
- إن الاعتماد المقدم من هيئات الاعتماد المعترف بها ضمن اتفاقية الجهاز العربي للاعتماد له تأثير إيجابي على التجارة داخل المنطقة العربية، كونه يؤدي إلى دعم التجارة الثنائية وأنظمة تقييم المطابقة الوطنية.
- تحسين التصدير من خلال فتح فرص جديدة للسوق في المنطقة، مدعومة بحقيقة أن اللغة المشتركة والتاريخ والقيم المشتركة والجغرافيا المرتبطة والثقافة أنتجت احتياجات مماثلة للمستهلكين، فلها تأثير إيجابي على الأسواق الدولية أيضًا من خلال تسهيل تجارة الاستيراد وإعادة التصدير نظرًا للاعتراف الدولي المكتسب من خلال توقيع اتفاقية الاعتراف متعددة الأطراف الخاصة بالجهاز العربي للاعتماد.

للمستهلكين والمستخدمين النهائيين:

- توفر الاتفاقية متعددة الأطراف لعامة الجمهور والمستهلكين ثقة إضافية في العينة أو السلعة أو المنتج الذين يشترون خدمات تقييم مطابقة أجريت عليها.
- إن الإصرار على الحصول على نتائج تقييم المطابقة من هيئات تقييم مطابقة معتمدة يوفر الثقة لدى المستهلكين والمستخدمين النهائيين بأن هيئة تقييم المطابقة قد تم تقييمها من قبل هيئة اعتماد مستقلة، والتي بدورها تم الاعتراف بها على أنها تلبي معايير الكفاءة الدولية.

لهيئات الاعتماد وهيئات تقييم المطابقة في المنطقة العربية:

- تبادل المعرفة وبرامج بناء القدرات بين الأعضاء باللغة المحلية.
- تمثيل أفضل وأقوى لهيئات الاعتماد الوطنية العربية في الفعاليات الدولية، وبالتالي تسهيل وتعزيز التبادل العالمي للمعلومات والثقة في نظام تقييم النظراء الخاص بالجهاز العربي للاعتماد والوثوق بشكل أفضل في الاتفاقية متعددة الأطراف الخاصة به.
- حصول أعضاء الجهاز العربي للاعتماد على الاعتراف وفقا للمعايير الدولية وخضوعهم لتقييم متكرر من قبل مقيمي نظراء أكفاء، أكسبهم نظام إدارة فعال، وخدمات محسنة، مما تسبب في تخفيض شكاوى العملاء، وتقوية الميزة التنافسية لهم.
- دعم الاعتراف بأنظمة تقييم المطابقة العالمية والمحلية أيضا.

التعاون في مجالات البنية التحتية بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقق **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** العديد من الإنجازات في مجال التعاون والتنسيق في هذا الصدد، حيث أنشئ هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1] بقرار من المجلس الأعلى للمجلس في دورته (22) (مسقط، 30-31 ديسمبر 2001)، وباشرت أعمالها في شهر مايو 2004، وهي منوطة بتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء في المجلس من خلال توحيد أنشطة التقييس وتطبيقها الفاعل، لضمان سلامة المنتجات وكفاءة الخدمات وسهولة انتقالها في السوق الخليجية المشتركة، وحماية المستهلك لتحسين جودة الحياة في الدول الأعضاء وتقوية اقتصاداتها للمنافسة في الأسواق العالمية، ومن ضمن إنجازاتها في مجال المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية اعتماد 23500 مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية موحدة تغطي العديد من القطاعات الحيوية في الدول الأعضاء، إلى جانب المنظومة الخليجية للتحقق من المطابقة في السوق الخليجية المشتركة، كما أنشئت في 2010 التجمع الخليجي للمترولوجيا (GULFMET) للتعامل مع قضايا المقاييس، وقد حصل على الاعتراف الدولي المشروط كهيئة إقليمية مترولوجية في أكتوبر 2015. أما في مجال المطابقة، فقد أنشأ التجمع الخليجي للمختبرات وهو شبكة مفتوحة للمختبرات والشركات المساندة لها والعاملة في الدول الأعضاء بهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تم أنشاء مركز الاعتماد الخليجي والتجمع الخليجي للمختبرات والمنظومة الخليجية لضبط سلامة المنتجات في السوق الخليجية المشتركة ومركز التدريب الخليجي للتقييس وكل ذلك بهدف تحقيق التعاون والتنسيق في مجالات البنية التحتية الخليجية للجودة على النحو الأمثل.

[1] (link: https://www.gso.org.sa/ar/)

رؤية مستقبلية حول بنية الجودة في الدول العربية

ركز الفصل بشكل أساسي على استكشاف ماهية البنية التحتية للجودة ومكوناتها ودورها في تعزيز حركة التجارة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التعرف على الإطار الدولي للتعامل مع مكونات الجودة، ثم التطرق إلى التعاون العربي في مجال تحسين الجودة وتسهيل التجارة العربية البينية.

في هذا السياق، يجدر التأكيد على أن البنية التحتية للجودة محور أساسي لخلق الثقة بين الشركاء التجاريين، وركن أساسي لزيادة حجم المبادلات التجارية، لذلك يعتبر التعاون الدولي والإقليمي ضرورة أساسية لتحسين مستوى الجودة، وقد أصبح ضرورة في ظل ما يشهده العالم من قفزات حضارية وتحولات تمثل طفرات نوعية غير مسبوقة وجذرية وسريعة ومتلاحقة خلال الأعوام الأخيرة، وكذلك أدت الأزمات الاقتصادية العالمية إلى تغير في مجمل الفكر الإنساني وجميع الأنساق والنظم المجتمعية المتعارف عليها، فالتطور المستمر والمتصاعد في التقنيات وما صاحبه من تغير في الخارطة التجارية وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والتطور المستمر في مجالات البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وظهور موجات جديدة للحدائق العلمية (Parks Science)، وحاضنات الأعمال والتكنولوجيا (Technology & Incubators Business)، ومراكز التقدم التقني، وظهور المنظومات الوطنية للإبداع (Systems Innovation National- NIS)، وتطور أساليب نقل وتوطين المعرفة، وتنامي الاهتمام العلوم والتخصصات الفنية، والاقتصاد التنافسي، والحاجة إلى أنماط جديدة من المتعلمين للوفاء بمتطلبات مجتمع واقتصاد المعرفة والاقتصاد الأخضر (Green Economy) واقتصاد الإبداع (Innovative Economy)، وتطور معايير ونظم الجودة والتميز، وغيرها، كل ذلك يشكل بدوره تحديات يجب أن يتعامل معها المعنيون بمنظومة التجارة والتعاون العربي في هذا المجال لمواكبة تلك الاتجاهات الحديثة والمتشابكة.

لذا لابد من زيادة الإنفاق الموجه لتعزيز البنية التحتية للجودة وتوسيع مستويات التعاون العربي في شتى مجالات للارتقاء بمستوى التكامل التجاري بين الدول العربية، حيث تمثل البنية التحتية للجودة الهيكل المنظم واللازم لزيادة تدفق التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية للدول العربية، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود لوضع الركائز الأساسية لحركة المبادلات التجارية بما يتوافق مع أحد الممارسات الدولية، والبدء في إزالة العوائق التي تحول دون تدفق التجارة العربية البينية مرورا باستيفاء المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية الأساسية التي تكون ضامنة لتعميق التكامل الاقتصادي العربي، والسعي نحو الرقمنة لكافة مكونات البنية التحتية للجودة لضمان نسق متكامل قادر على المنافسة الدولية مما يزيد من فرص الدول العربية في الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن التعاون في مجال البنية التحتية للجودة يعد ضرورة لتحقيق التقارب ولتقليل الفجوات بين طبيعة الهياكل الاقتصادية المتباينة، ووسيلة لرفع تنافسية السلع وأداة لتنويع القواعد التصديرية ولزيادة القيم المضافة للسلع والمنتجات، ويحقق قدر من المرونة لتلك الهياكل وتلك المنتجات لتكون جسرا للانخراط في سلاسل القيم العالمية.

الفصل الثالث عشر

نظرة عامة

حقق **الاقتصاد الفلسطيني** تعافياً نسبياً خلال العام 2021 مع تراجع جائحة كوفيد-19، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين ارتفاعاً نسبته 7.1 في المائة خلال عام 2021. بالرغم من تراجع الدعم الخارجي للموازنة، والعدوان على الأراضي الفلسطينية، واستمرار اقتطاع سلطات الاحتلال جزء من عائدات المقاصة، فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته 4.5 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

اتسم الاقتصاد الفلسطيني قبل جائحة كوفيد-19 بضعف الإنتاجية، والتفتت الجغرافي وتشتت الأسواق، والقيود على استيراد المدخلات والتقنية، وفقدان الأراضي الفلسطينية والمياه والموارد الطبيعية لصالح المستوطنات، واستنزاف الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحصار والعدوان المستمر. ما تزال سلطات الاحتلال تسيطر على عوامل الإنتاج الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي يحد من قدرته على خلق فرص عمل، وهو ما أجبر السكان على التخلي عن العمل في عدة قطاعات حيوية، لا سيما القطاع الزراعي، الذي كان مصدراً رئيساً للتوظيف.

أدى توسيع المستوطنات إلى شل الاقتصاد الفلسطيني، حيث خلقت سلطات الاحتلال فجوة هيكلية ملحوظة في تكاليف الإنتاج بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد الاحتلال ولصالح الأخير، ما أدى إلى زيادة نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية، وساهم في زيادة مطردة في عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

ما يزال النمو الاقتصادي وإيرادات السلطة الفلسطينية أقل من إمكاناتهما بسبب القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على حركة تنقلات الفلسطينيين داخل أرضهم واستخدام الأراضي، ما أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني ومنع إحداث تنمية حقيقية، الأمر الذي يستدعي إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال فيما يتعلق بحرية التجارة.

المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية

عدد السكان والفقر والأمن الغذائي

بلغ عدد الفلسطينيين في العالم بنهاية عام 2021، حوالي 14 مليون فلسطيني، بواقع 5.3 مليون في دولة فلسطين (37.8 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم)، منهم 3.2 مليون نسمة في الضفة الغربية (59.6 في المائة)، و2.1 مليون في قطاع غزة نسمة (40.4 في المائة). من جانب آخر، بلغ عدد الفلسطينيين في أراضي عام 1948 حوالي 1.7 مليون فلسطيني بنسبة 12.0 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. كذلك بلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 6.3 مليون بنسبة 44.9 في المائة، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 749 ألف نسمة بما نسبته 5.3 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم في عام 2021. ومن المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين مع سكان دولة الاحتلال مع نهاية عام 2022، حيث سيصبح عدد كل منهما حوالي 7.1 مليون نسمة.

بلغت **معدلات الفقر** في فلسطين مستويات عالية نسبياً، مع محدودية آفاق توفر فرص العمل والأمن والصحة، بسبب العيش تحت سلطة الاحتلال، وما تزال نسبة الفقر في فلسطين تشهد ارتفاعاً، حيث تزيد نسبة الفقراء في قطاع غزة عن نصف عدد السكان.

أدى الوضع الاقتصادي الصعب والأزمة المالية غير المسبوقة في فلسطين بسبب الاحتلال

وممارساته إلى ارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية التجارة، وتقييد الوصول إلى الموارد، ومن المتوقع أن يزداد الوضع الاقتصادي سوءًا بسبب تداعيات الأزمة في شرق أوروبا التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود.

يعاني حوالي 1.79 مليون شخص يمثلون ما نسبته 35 في المائة من السكان في دولة فلسطين من انعدام الأمن الغذائي، منهم 1.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ومن المتوقع أن يحتاج اثنان من كل خمسة فلسطينيين إلى نوع من المساعدة الإنسانية في عام 2022، ذلك بسبب الحصار الذي يفرضه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية.

مؤشرات سوق العمل والبطالة

ارتفع **حجم القوى العاملة الفلسطينية** خلال العام 2021 بنسبة 9.9 في المائة مقارنة بعام 2020، ليصل إلى 1,338 ألف فرد، كما ارتفع عدد العاملين بنسبة 9.3 في المائة، ونسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 43.8 في المائة مقارنة مع 41.3 في المائة في عام 2020، مع تسجيل تفاوت في نسب القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة 46.9 في المائة في الضفة الغربية في عام 2021، مقابل 39.4 في المائة في قطاع غزة.

توزع العاملون حسب مكان العمل في العام 2021 بواقع 60.8 في المائة في الضفة الغربية، و25.1 في المائة في قطاع غزة مقابل 14.1 في المائة في الأراضي المحتلة والمستوطنات (يشكلون 18.8 في المائة من العاملين في الضفة الغربية)، فيما بلغت نسبة العاملين من قطاع غزة في دولة الاحتلال 0.1 في المائة في العام 2021، علما أنه لم يتمكن أي عامل من قطاع غزة من العمل في دولة الاحتلال والمستوطنات خلال الفترة من 2007 حتى نهاية عام 2019

على صعيد توزيع العاملين حسب القطاع، فقد بلغت نسبتهم في القطاع العام (القطاع الحكومي الفلسطيني) حوالي 20.1 في المائة في فلسطين، بواقع 35.1 في المائة في قطاع غزة، مقابل 15 في المائة في الضفة الغربية خلال العام 2021.

ارتفع **معدل البطالة** في فلسطين إلى 27.6 في المائة في عام 2021 مقارنة مع 27.2 في المائة في عام 2020. ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 46.9 في المائة مقارنة مع 46.6 في المائة في عام 2020، أما في الضفة الغربية، فقد وصل معدل البطالة إلى نحو 16.5 في المائة مقارنة مع 16.8 في المائة في عام 2020.

شهدت الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في عدد العاملين في فلسطين خلال العام 2021 مقارنة بعام 2020، إذ سجلت أنشطة الإنشاءات أعلى ارتفاع بنسبة 19.7 في المائة، تلتها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والزراعة بنسبة 11.6 في المائة لكل منها، وأنشطة الصناعة بنسبة 7.4 في المائة، وأنشطة الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 2.9 في المائة. وبالرغم من التفاوت في نسب التغير في عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال العام 2021، فقد بقي التوزيع النسبي للعاملين فيها قريباً لما كان الوضع عليه في عام 2020، وتركز العاملون في فلسطين بشكل كبير في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى.

بلغت نسبة العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي حوالي 6.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بنحو 6.4 في المائة عام 2020، وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الصناعي لتصل إلى حوالي 12.4 في المائة عام 2021 مقارنة بعام 2020، وفي المقابل ارتفعت في قطاع البناء والتشييد لتصل إلى نحو 18.8 في المائة في عام 2021 مقارنة بنسبة 16.8 في المائة في عام 2020، كما انخفضت نسبة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى بسبب الأزمة المالية الفلسطينية لتبلغ حوالي 62.1 في المائة عام 2021 مقارنة مع 63.7 في عام 2020.

تضاعفت قوة الفلسطينيين الديموغرافية أكثر من خمس مرات خلال الفترة 1967-2020، وبلغ أكثر من نصفهم تقريبًا سن العمل (15 سنة فأكثر)، حيث لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب هذه القوة الديموغرافية. عليه فإن تحسين وصول الفلسطينيين إلى المنطقة (ج) والسماح لهم بتلبية احتياجاتهم التنموية، سيكون له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وخاصة في قطاعات الزراعة، والمعادن، والتعدين، والبناء، والسياحة، والاتصالات.

سلطة الاحتلال على قطاع غزة، واستمرارها في اقتطاع جزء من عائدات المقاصة.

حقق الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بالأسعار الجارية بنسبة 16.1 في المائة مقارنة بعام 2020، وعليه سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً نسبته 4.5 في المائة مقارنة بعام 2020، ليصل إلى 3045.3 دولار أمريكي عام 2021 مقارنة مع 2913.6 دولار أمريكي عام 2020.

جدير بالذكر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في قطاع غزة يمثل 27.5 في المائة من نظيره في الضفة الغربية في

شكل (1): التوزيع النسبي لعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2021

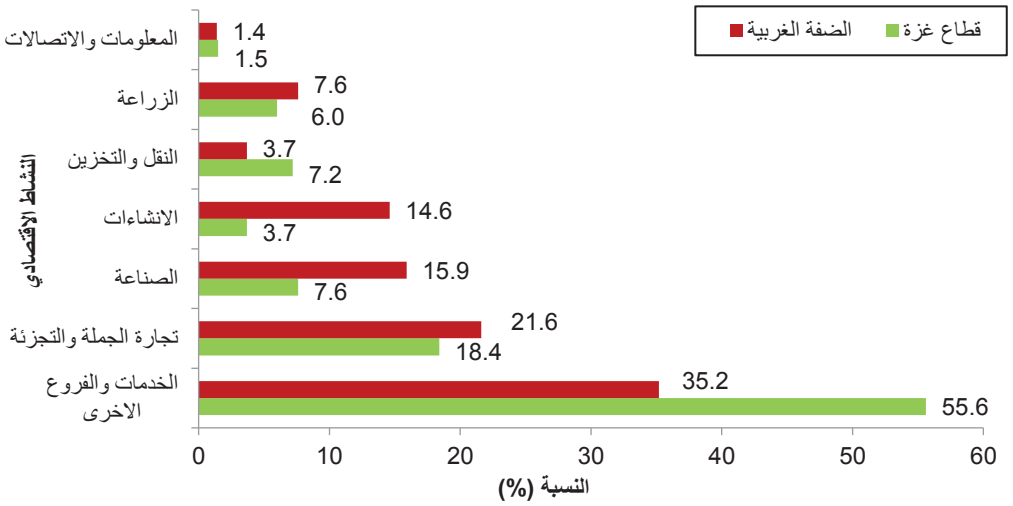

البيانات لا تشمل العاملين من فلسطين في اسرائيل والمستوطنات والخارج.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021، مايو 2022.

الناتج المحلي الاجمالي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الثابتة بنسبة 7.1 في المائة خلال عام 2021 مع بقائه أقل من المستوى الذي كان عليه قبل جائحة كوفيد 19، بالرغم من تراجع الدعم الخارجي المخصص لتمويل عجز الموازنة، وكذلك عدوان

عام 2021، أقل بكثير عن النسبة التي كان عليها في عام 1994 والتي بلغت حينها 96.5 في المائة، ذلك بسبب استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، ومنع تصدير السلع الزراعية ذات الميزة التنافسية العالية، والحصار والعدوان على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

القطاعات الاقتصادية

شهد القطاع الصناعي الفلسطيني نمواً خلال العام 2021 بنسبة 16.1 في المائة مقارنةً بعام 2020، ومن حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت لتصل إلى 11.5 في المائة في عام 2021 مقارنة بنسبة 11.4 في المائة في عام 2020، أدى التفاوت في نسب التغير بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تغير نسب المساهمة، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى 13.2 في المائة، بينما ارتفعت في قطاع غزة إلى 7.2 في المائة خلال العام 2021.

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الزراعي** في عام 2021 ارتفاعاً بنحو 15.4 في المائة مقارنةً بعام 2020، أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فلم تتغير مساهمته حيث بقيت في حدود 7.1 في المائة.

بالنسبة **لقطاع البناء والتشييد**، فقد عرف كغيره من الأنشطة الاقتصادية تقلباتٍ كبيرة، حيث ارتفعت قيمته المضافة في عام 2021 لتصل إلى نحو 21.1 في المائة مقارنة بعام 2020 (ارتفعت بنسبة 12.2 في المائة و1.8 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي). بالنسبة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت إلى 4.3 في المائة مقارنة بحوالي 4.1 في المائة في العام 2020، وقد أدى الاختلاف في نسب النمو حسب المنطقة إلى تباين نسب المساهمة، حيث ارتفعت النسبة في الضفة الغربية إلى 4.8 في المائة، وسجلت ثباتاً في قطاع غزة عند 4.6 في المائة في عام 2021.

الاستهلاك والاستثمار والادخار

يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفع في عام 2021 بنسبة 17.3 في المائة مقارنة مع عام 2020، ليصل إلى 20,45 مليون دولار أمريكي. ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 78.7 في المائة.

نتيجةً لبدء التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 على مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ارتفعت قيمة إجمالي الاستثمار لتصل إلى حوالي 23.1 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في عام 2021 مقارنة بنسبة 17.8 في المائة مع عام 2020، لتصل إلى 4,65 مليون دولار أمريكي، ويُشكل الاستثمار في الإنشاءات ما نسبته 56.1 في المائة من إجمالي الاستثمار.

ارتفعت قيمة إجمالي الادخار في فلسطين بنسبة 61.9 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 لتصل إلى 2,72 مليون دولار أمريكي، نتيجة الارتفاع في الدخل القومي المتاح بنسبة أكبر من الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

شكل (2): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق، 2021 بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)

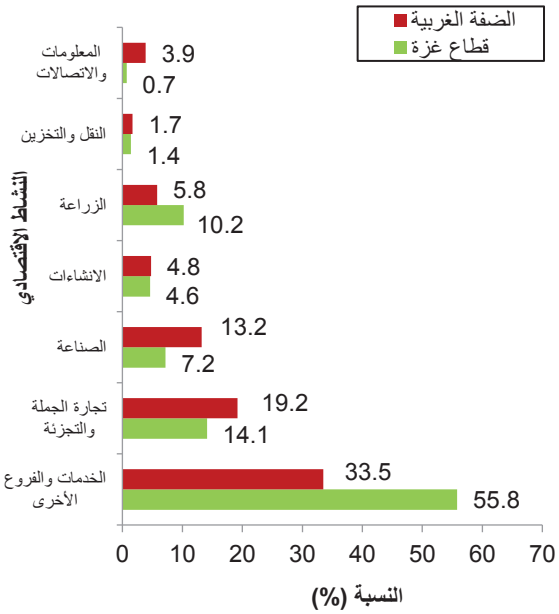

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2021، مايو 2022.

المؤشرات المالية

ارتفع صـــافي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2021 بنســبة 15.6 في المائة مقارنة بعام 2020 يصــل إلى 4,549.5 مليون دولار أمريكي، نتيجة للارتفاع في إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 27.6 في المائة، وارتفاع إيرادات المقاصــة بنسبة 22.1 في المائة. وقد شكل صافي الإيرادات العامة والمنح مـا نســبتـه 25.2 في المـائـة من النـاتج المحلي الإجمالي بالأســعار الجارية لعام 2021 مقارنة مع 25.3 في المائة لعام 2020.

شكل إجمالي الإيرادات المحلية ما نسبته 36.3 في المائة من صـــافي الإيرادات العامة، لتصـــل إلى 1537.0 مليون دولار أمريكي في عـام 2021 مسـجلاً ارتفاعاً نسـبته 27.6 في المائة مقارنة مع عام 2020، وذلك بســبب الارتفاع في الإيرادات الضـريبية بنسبة 35.2 في المائة التي وصـلت إلى 994.3 مليون دولار أمريكي والتي مثلت مساهمتها من مجموع صـافي الإيرادات العامة نحو 23.5 في المـائـة في عـام 2021. أمـا بـالنســبـة لإيرادات المقاصـــة، فقد ســجلت ارتفاعاً خلال العام 2021 بنســبة 22.1 في المائة مقارنة بعام 2020، حيث بلغت 2879.3 مليون دولار أمريكي، وتســـاهم بنحو 68.0 في المائة في صافي الإيرادات العامة.

بشأن المنح، فقد سجلت انخفاضـاً خلال عام 2021 مقارنة مع العام 2020 بنسبة 30.8 في المائة لتبلغ قيمتها 321 مليون دولار أمريكي، وذلك بســبب تراجع المنح المخصـــصـــة لدعم الموازنة بنســبة 45.2 في المائة والتي بلغت 189.4 مليون دولار أمريكي.

شكل (3): مجموع التمويل الخارجي (المنح) في فلسطين 2017-2021

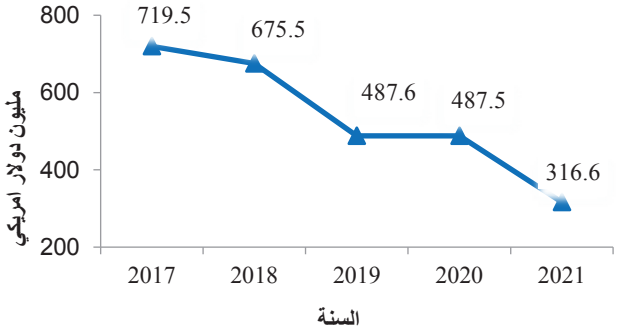

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021، مايو 2022.

فيما يتعلق بمجموع النفقات العامة، فقد ســجلت ارتفاعاً خلال عام 2021 لتصـل إلى 5490 مليون دولار أمريكي أي بارتفاع بلغت نســبته 10.3 في المائة مقارنة بعام 2020، بســبب ارتفاع قيمة النفقات الجارية بنســبة 9.1 في المائة، وكذلك ارتفاع النفقات التطويرية بنســبة 42.7 في المائة، في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

بلغت قيمة النفقات الجارية وصـــافي الاقراض حوالي 5248.6 مليون دولار أمريكي في عـام 2021 مقارنة بمبلغ 4808.7 مليون دولار في عام 2020. في المقابل اسـتمر ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور بنســبة 19.8 في المائة لتصـــل إلى 2406.1 مليون دولار أمريكي، ما يمثل 45.8 في المائة من النفقات الجارية مقارنة بنحو 41.8 في المائة في عام 2020.

العجز الجاري والميزان التجاري

سجل الرصيد الجاري للحكومة الفلسطينية في عام 2021 عجزاً قيمته 1015.7 مليون دولار أمريكي مقارنة مع عجز بلغ 1359.1 مليون دولار أمريكي في عـام 2020، أي بـانخفـاض نســبتـه 25.3 في المائة، ويعود ذلك إلى ارتفاع صـــافي الإيرادات العامة بنسبة 22.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، بـالرغم من ارتفـاع النفقـات الجـاريـة

وصـــافي الإقراض بنســـبة 9.1 في المائة. وعلى مســـتوى نســـبة العجز الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضـــت في عام 2021 إلى 5.6 في المائة مقارنة مع 8.7 في المائة في العام 2020 بســـبب انخفاض قيمة العجز عام 2021 وارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

يواجه الاقتصـــاد الفلســـطيني تحديات عدة، ويعتبر الميزان التجـــاري الفلســـطيني دليلاً على قوة أو ضـــعف الاقتصـــاد، فخلال العام 2021 اســـتمر الانخفاض الحاد في عجز الحســـاب الجاري في فلسطين بنسبة 21.9 في المائة مقارنة بعام 2020، ليصـــل إلى 1486.0 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى الارتفـاع الملموس في فـائض التحويلات الجارية وفي فائض حساب الدخل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نســـبته من الناتج المحلي الإجمـالي لتصـــل إلى 8.2 في المائة، مقارنة مع 12.3 في المائة في عام 2020.

كما ارتفع عجز الميزان التجاري بنســـبة 24.4 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، ليصـــل إلى 7064.0 مليون دولار أمريكي، نتيجة ارتفاع الواردات من الســـلع والخدمـات بنحو 27.0 في المائة لتصل إلى 10245.0 مليون دولار أمريكي، في حين ارتفعت الصـــادرات من الســـلع والخدمات بنســـبة 33.4 في المائة، لتبلغ نحو 3181.0 مليون دولار أمريكي. من جانب آخر، سجلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الواردات انخفاضـاً لتصل إلى 69 في المائة في عام 2021، مقارنة مع بنحو 70.4 في المائة في عام 2020.

جدير بالذكر أن قيمة الاســـتيراد الفلســـطيني من الخارج وصـــلت إلى أكثر من ثلاثة أضـــعاف قيمة الصـــادرات الفلسـطينية من السـلع والخدمات، وهو ما يعكس الفجوة التجارية في الميزان التجاري، إذ أن أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية يخضـع لأحكام السياسة التجارية لسلطة الاحتلال.

شـــهد **الدين العام** الفلســـطيني ارتفاعاً بنحو 5.4 في المائة بنهاية عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث وصـــلت قيمته إلى 3848.0 مليون دولار أمريكي بنهـايـة عـام 2021، بواقع 2528.5 مليون دولار أمريكي للدين العام المحلي (ما نســـبته 65.7 في المائة من إجمالي الدين العام بنهاية عام 2021) الـذي ارتفع بنحو 8.8 في المـائـة مقـارنـة بعـام 2020، و1319.6 مليون دولار أمريكي للـدين العام الخـارجي (مـا نســـبتـه 34.3 في المـائـة من إجمالي الدين العام بنهاية عام 2021) الذي ســـجل بدوره انخفاضـــاً نســـبته 0.4 في المائة مقارنة بعام 2020.

شـــهدت نســـبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأســـعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2017- 2021، حيث تراجعت من 15.8 في المائة في عام 2017 إلى 14.6 في المائة في عام 2018 ولترتفع في عام 2020، لتصـــل إلى حوالي 23.5 في المائة، قبل أن تعاود الانخفاض في عام 2021 وتصل إلى نحو 21.3 في المائة.

شكل (4): اتجاه مجموع الدين العام المحلي والخارجي لدولة فلسطين (2017- 2021)

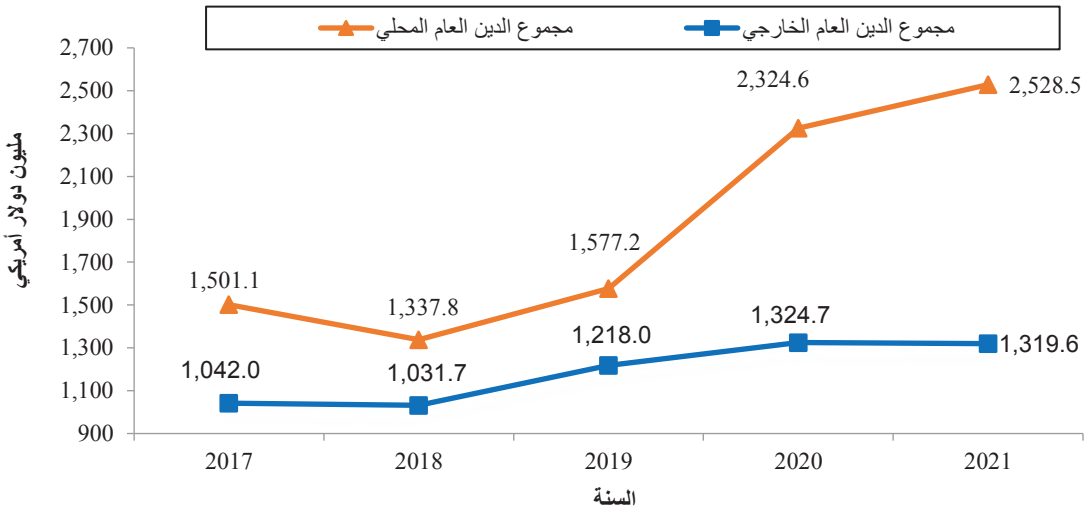

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2021، مايو 2022.

إطار 2. تأثير العمالة الفلسطينية في دولة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني

يساهم العمال الفلسطينيون في دولة الاحتلال في تحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بنحو 3.25 مليارات دولار أميركي سنويًا، وبمتوسط 271 مليون دولار أميركي شهريًا، وبمعدل 71 دولارًا أميركيًا للعامل في اليوم الواحد. يشار إلى أن الحد الأدنى للأجور يبلغ في الضفة الغربية حوالي 400 دولار أمريكي شهريًا، في حين بلغ الحد الأدنى للأجور في غزة نحو 206 دولار أميركي، وهذا يعني أن متوسط الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في دولة الاحتلال والمستوطنات يساوي أكثر من ضعف متوسط الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية، وأكثر من أربعة أضعاف متوسط الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في القطاعين العام والخاص في قطاع غزة. تحظى عائدات هؤلاء العمال بأهمية قصوى في تعزيز أداء الاقتصاد الفلسطيني، وأي تأثير على دخول هؤلاء العمال من قبيل خسارة الفلسطينيين وظائفهم، يؤثر مباشرة على مئات الآلاف من العائلات الفلسطينية التي تعتمد على هذا الدخل. انخفض عدد العمال الفلسطينين في دولة الاحتلال والمستوطنات نهاية عام 2020 بحوالي 34 ألف عامل، وخاصة في قطاع البناء والإنشاءات الذي يصل عدد العاملين الفلسطينيين فيه إلى نحو 70 ألفًا، بنسبة 15 في المائة من مجموع العاملين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وخسر قطاع الزراعة نحو 8 آلاف عامل.

أثّر انخفاض عدد العاملين الفلسطينيين في دولة الاحتلال وتقلص أجورهم وتعويضاتهم بسبب جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملموس، حيث شكلا ثلث خسائر الاقتصاد الفلسطيني في عام 2020، التي وصلت إلى 2.5 مليار دولار أميركي. وعلى الرغم من أن القدرة على العمل في دولة الاحتلال والمستوطنات، سمحت للفلسطينيين بالعثور على فرص عمل وكسب دخل أعلى (وإن كان في المتوسط أقل من نصف الحد الأدنى للأجور في دولة الاحتلال) وتحسين ظروفهم الاقتصادية، إلا أن هؤلاء العمال يعانون من ظروف عمل سيئة وهو ما يخالف القوانين الدولية والإنسانية واتفاقيات جنيف، إذ يفتقر العمال إلى تدابير السلامة والتأمين المناسبين، وغالبًا ما يتعرضون للانتهاكات وحرمانهم من تطبيق قوانين العمل الخاصة بدولة الاحتلال، ومعايير ومواثيق العمل الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالأجور، وساعات العمل، وسياسات الإجازة.

يعمل في دولة الاحتلال حوالي 80 ألف عامل بناء وحوالي 12 ألف عامل صناعي وخدمي فلسطيني من الضفة الغربية، إضافة إلى الآلاف الذين يعملون دون تصريح، ونحو 25 ألف فلسطيني يعملون في المستوطنات، يشكلون في مجملهم نصف القوى العاملة في الضفة الغربية. في الآونة الأخيرة، بدأت المحادثات حول تجديد تصاريح عمل الفلسطينيين من غزة للعمل في دولة الاحتلال، علماً ان الفلسطينيين يعملون في المستوطنات وفي دولة الاحتلال بأجور الحد الأدنى، وأحيانا يناضلون حتى من أجل هذا الحق.

من الممكن أن يسبب تدفق المزيد من العاملين خاصة المؤهلين منهم إلى اقتصاد دولة الاحتلال أضراراً بالاقتصاد الفلسطيني من خلال الحد من استقلاليته نظراً لسياسات سلطة الاحتلال التي تهدف لجعل اقتصاد الدولة الفلسطينية تابعاً لاقتصادها.

العلاقات الاقتصادية بين دولة فلسطين ودولة الاحتلال

تبلورت التفاهمات حول العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دولة الاحتلال في عام 1994 فيما عُرف باتفاقية باريس الاقتصادية، أو بروتوكول باريس، الذي ينظم العلاقة بالنسبة لعدة قطاعات تشمل الاتحاد الجمركي الذي تشرف عليه سلطة الاحتلال، وكانت المجالات الستة الرئيسة التي نظمها البروتوكول، هي: الجمارك، والضرائب، والعمالة، والزراعة، والصناعة، والسياحة. كما تم الاتفاق على أن يكون الشيكل الإسرائيلي، هو العملة المتداولة في المناطق الفلسطينية.

اتخذت دولة فلسطين سلسلة من الإجراءات على طريق الانفكاك عن اقتصاد الاحتلال، كان أبرزها منع استيراد العجول والمواشي من المربين في دولة الاحتلال، ونقل ملف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الأردنية والمصرية، والتوقف عن استيراد المياه المعدنية والعصائر والخضار والفواكه الآتية من الأراضي المحتلة. كما دخلت السلطة الفلسطينية في مشاورات مع عدد من الدول العربية، من بينها العراق، لبحث إمكانية توريد مشتقات نفطية منها. في المقابل، ردت سلطة الاحتلال بوقف إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواقه، ومنْع تصدير هذه المنتجات عبر موانئها، وهو القرار الذي ما لبث الاحتلال أن تراجع عن تطبيقه بعد ضغوط دولية.

عند تقييم العلاقة التعاقدية مع الاحتلال منذ دخول اتفاقية باريس الاقتصادية حيز التنفيذ، نجد أن بنوده كانت إجرائية تتعلق بتسيير التبادل التجاري الذي يوافق عليه الاحتلال، ولا يضر بمصالحه، ليس ذلك فحسب، بل إن الاحتلال لم يلتزم بجميع بنود الاتفاقية، واستغل الثغرات التي تضمنها بصورة مضرة بالتجارة الفلسطينية بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. فسيطرة الاحتلال على المعابر الفلسطينية والحدود مع الأردن ومصر مكنته من تعطيل التجارة الخارجية الفلسطينية تصديراً واستيراداً، وبالتالي الحد من إمكانية قيام السلطة الفلسطينية بصياغة سياسات تجارية مستقلة.

لتعزيز استقلالية ومناعة الاقتصاد الفلسطيني، يجب تعزيز مرونة القاعدة الإنتاجية لدولة فلسطين، والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تنجم عن إيقاف استيراد المنتجات من دولة الاحتلال التي لا يتوفر لها بديل من المنتجات الفلسطينية.

في هذا الصدد، أشارت دراسة للبنك الدولي في العام 2013 إلى أن بإمكان الفلسطينيين زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي سنويّاً بنحو 704 مليون دولار أمريكي (7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في حال سُمح لهم باستغلال أراضيهم الواقعة في المنطقة (ج). كما بإمكانهم مضاعفة القيمة المضافة للقطاع الصناعي، في حال حصلوا على حقهم في استغلال أملاح البحر الميت بنحو 918 مليون دولار أمريكي، ما يمثل 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بإمكانهم كذلك زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي بنحو 2% أي بواقع 241 مليون دولار أمريكي و126 مليون دولار من استغلال الموارد السياحية في المنطقة (ج) ما يمثل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. جدير بالذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" قدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنحو 58 مليار دولار أمريكي جراء إغلاقات دولة الاحتلال خلال الفترة 2000-2019.

إن توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية يعتبر في الوقت الراهن خياراً إستراتيجيّاً لتعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني ويحمل آفاقاً واعدة وحقيقية لتنميته، حيث من المرجح أن يصل حجم الصادرات الفلسطينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى 650 مليون دولار أمريكي من المتوقع كذلك أن يصل حجم التبادل التجاري مع مصر إلى مليار دولار أمريكي.

كما يتطلب الانفكاك عن اقتصـــاد الاحتلال اتباع سياسات جمركية مختلفة عن السياسة السائدة في دولة الاحتلال، بحيث تكون الرســوم والتعريفات أعلى من نظيرتها في دولة الاحتلال في مجال السلع الاستهلاكية، وأقل في مجال السلع الرأسمالية والمواد الخام والوســيطة، وذلك بغض النظر عن نقطة العبور إلى المناطق الفلســطينية، طالما أن مصدر هذه السلع هو طرف ثالث. وقد يترتب على هذا فرض رسوم جمركية على الواردات الفلسطينية من الســلع النهائية، من طرف ثالث غير دولة الاحتلال، وتوفير آليات للحد من تدفق بدائل لتلك السلع بأسعار منخفضة، وفي حالة عدم توفر ذلك، فإن تلك السياسة لن يكون لها جدوى، ولا يتوقع لها أن تزيد الإيرادات الجمركية لتمويل الخزينة.

البدائل الاقتصـــادية لاتفاقية باريس الاقتصادية

إن اســتمرار ســيطرة الاحتلال على الحدود الفلسطينية والموارد الطبيعية والشؤون التجارية، وعلى السياسات النقدية والضريبية، يحول دون تحقيق الرؤية الاقتصـــادية للفلســطينيين، ويمنع تحقيق مستوى النمو الاقتصادي الممكن، وهذا هو الســبب في الدعوة إلى تغيير اتفاقية باريس في مجملها، واعتماد إطار اقتصادي جديد يفضي إلى الاستقلال الكامل والراسخ للاقتصاد الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من خارطة الطريق الفلسطينية نحو إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة.

بذلت الدولة الفلسطينية الكثير من الجهود من أجل حمل دولة الاحتلال على الســماح بحرية الحركة التجارية للفلسطينيين، والسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في المناطق المحتلة، وإزالة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وفتح المعابر الحدودية مع مصر والأردن، وإنهاء حالات التسرب الضريبي، ودفع الإيرادات المالية للدولة الفلســطينية في الوقت المناســب، إلا أن ســلطة الاحتلال لم تســمح للجنة الاقتصــادية المشــتركة بالعمل بشكل فعّال والقيام بالدور المنوط بها. قامت سلطة الاحتلال بتقييد الحركة التجارية الفلسطينية داخلياً وخارجياً، وحدت من المساحات الخاضعة للإدارة الفلسطينية، واتخذت سلسلة من الإجراءات من جانب واحد لإقامة نظام جديد يصب في مصلحة اقتصاد الاحتلال.

أثبتت تقارير البنك الدولي وصــندوق النقد الدولي والامم المتحدة الأخيرة، أن النمو الاقتصـــادي المســتدام في الدولة الفلســطينية يتطلب إطلاق امكانات القطاع الخاص الفلســطيني، بما في ذلك قدرته على ممارســة التجارة الحرة، وهذا لا يمكن أن يتحقق في إطار الاتفاق الاقتصــادي الحالي كما هو منصوص عليه في اتفاقية باريس، خاصة بعد التغييرات الجذرية التي أوجدتها ســلطة الاحتلال على الأرض، ولتعزيز اســتقلالية الاقتصـــاد الفلسطيني، يمكن:

- صياغة العلاقة الاقتصادية مع دولة الاحتلال باتفاقية مختلفة تقوم على حرية التجارة، وتضمن التوازن معها والانفتاح على العالم.
- تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يدعم القطاعات الإنتاجية مثل الصــناعة والزراعة، ويســهل التجارة، ويعمل على تنظيم السوق الداخلي.
- تشــجيع اســتثمارات جديدة في القطاعات الحيوية.

ويكون أهم عناصــر هذه المحاور دعم المنتج الوطني والقطاعات الإنتاجية خاصــة الصــناعية والزراعية، وزيادة ثقة المســتهلك بالمنتج الوطني، وتعزيز قدرته التنافســية وتنمية صــادراته، ورفع حجم مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الصناعة والزراعة، وفي مقدمتها تشجيع الاستثمار وبناء البنية التحتية الممكنة لعمل هذه القطاعات، خاصة في مجال الطاقة الذي يعتبر من أبرز مصــادر عدم التوازن مع دولة الاحتلال. وكذلك تنظيم الســوق الداخلي للحد من تدفق الســلع والبضــائع المتأتية من المناطق المحتلة التي تغرق السوق الفلسطيني، إضافة إلى توفير الحماية للمنتج

الوطني من الإغراق في ظل توفر منتج وطني قادر على المنافسة ويتحلى بجودة عالية.

بحسب اتفاقية باريس، فإن الاقتصاد الفلسطيني يقع ضمن الاتحاد الجمركي مع دولة الاحتلال، بالتالي تطبق السلطة الفلسطينية نفس معدلات الضرائب التي تفرضها دولة الاحتلال على مواطنيها، بما فيها ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات والجمارك سواءً على السلع المحلية أو المستوردة، في ظل تفاوت كبير بين معدل الأجور في الاقتصادين. من سلبيات الترتيبات الحالية التي تنص عليها اتفاقية باريس، آلية جمع الإيرادات من الضرائب على الواردات الفلسطينية، حيث تعتمد بشكل رئيس على ما يعرف بمبدأ الوجهة النهائية للسلع المستوردة، التي تشير إلى أنه في حالة استيراد الفلسطينيين لسلع عن طريق شركات من دولة الاحتلال، فلا يتم دفع إيرادات الضريبة على هذه السلع للسلطة الفلسطينية، إلا إذا أشارت وثائق الاستيراد بشكل واضح ومحدد، إلى أن الوجهة النهائية لهذه السلع هي مؤسسات مسجلة لدى السلطة الفلسطينية من جهة، وتمارس نشاطها في الضفة الغربية أو قطاع غزة من جهة أخرى. وبما أن الكثير من التجار الفلسطينيين يفضلون استيراد السلع من خلال وكلاء أو شركات إسرائيلية تفادياً للإجراءات الأمنية والبيروقراطية المفروضة من قبل دولة الاحتلال، فإن ذلك يعني حرمان خزينة الدولة الفلسطينية من إيرادات الضرائب على هذه السلع، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب ضريبي، وهذا ما يؤكده البنك الدولي، إذ يشير إلى أن أكثر من 50 في المائة من الواردات الفلسطينية هي واردات غير مباشرة، عن طريق وكلاء الشركات من دولة الاحتلال.

أدت اتفاقية باريس إلى ضعف هيكل الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح التشوه واضحاً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أدى عدم قدرة الفلسطينيين على حماية قاعدتهم الإنتاجية لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة، إلى زيادة الاعتماد على القطاعات الاقتصادية غير القابلة للتبادل، وذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل قطاعي الخدمات والبناء، اللذين يشكلان أكثر من 80 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي حد بشكل كبير من قدرة السلطة الفلسطينية على التحكم باقتصادها وإدارته بفعالية، وتنويع علاقاتها التجارية مع العالم، ما أدى بدوره إلى إضعاف قاعدتها الإنتاجية وزيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد الاحتلال. من أجل بناء اقتصاد فلسطيني مستقل يتطلب الأمر:

- السيطرة الفلسطينية على حركة الأشخاص والسلع والخدمات من فلسطين وإليها من خلال المعابر البرية والبحرية والجوية.
- السيطرة الفلسطينية على الموارد الطبيعية لفلسطين.
- السيطرة على سياسات وعلاقات فلسطين التجارية مع العالم الخارجي، مع إنشاء نظام جمركي فلسطيني مستقل.
- حرية وضع سياسة ضريبية ونقدية فلسطينية مستقلة، بما في ذلك إصدار عملة فلسطينية.

إن السيطرة الفلسطينية الكاملة ودون أية عوائق على الشؤون الاقتصادية الفلسطينية يعتبر أمراً أساسياً لبناء اقتصاد مستدام ومزدهر ومستقل، ومع ذلك، فإن الرؤية الفلسطينية حول الاستقلال الاقتصادي لا تعني العزلة الاقتصادية، على العكس من ذلك، سوف يسمح الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني بتبني السياسات القائمة على مبادئ السوق الحرة والعادلة والمنفعة المتبادلة في العلاقات التجارية والاقتصادية مع شركائها وجيرانها.

تكبد اتفاقية باريس الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالية تتجاوز المليار دولار أمريكي سنويًا، وهذا يعود إلى عدم التزام دولة الاحتلال بالبنود التي تضمنها الاتفاق، كقيامها بحجز أموال المقاصة لعدة أشهر، ما يعني عملياً أن السلطة تفقد 70 بالمائة من مواردها، واقتطاع جزء كبير منها، إضافة لتحكم سلطات الاحتلال بسياسات الاستيراد

والتصـــدير، بما يحقق لها مكاســـب تجارية على حساب الفلسطينيين، وذلك مرتبط بنسب الجمارك المرتفعة التي تفرضـــها على المواد الخام والســـلع نصـــف المصـــنعة التي تحتاجها الصـــناعات الفلسطينية.

علاوةً على ما ســـبق، تشـــترط ســـلطة الاحتلال الالتزام بعملة الشـيكل كعملة أسـاسـية للتداول في الســـوق المحلية، ما يعني حرمان ســـلطة النقد الفلســـطينية من اســـتخدام معظم أدوات الســـياســـة النقدية الضـرورية لتوجيه الاقتصـاد، وعليهِ يستفيد الاحتلال جراء ذلك من وجود ســـوق إضـــافي، يســـتطيع من خلاله التحكم في نســـب الســـيولة، وأســـعار الصـــرف، علماً أن 90 في المائة من الصـــادرات، و80 في المائة من الواردات تتم مع دولة الاحتلال، ما زاد من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، كما أدى الحصـــار والعدوان إلى جعل المســـاعدات تركز على الإغاثة والاحتياجات الأســـاســـية بدلاً من أن تتوجه لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نخلص مما ســـبق، أن اتفاقية باريس الاقتصـــادية جاءت أســـاســـاً لتخدم مرحلة انتقالية تنســـجم في جوهرها وتفاصـــيلها مع القواعد التي وضـــعتها اتفاقيه "أوسـلو" على الصـعيد السـياسـي والأمني. باتت الاتفاقية غير صـــالحة، لأنها صـــيغت على أساس وضع لم يعد قائماً حالياً، ما يستدعي صياغة اتفاقية جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية. ســـبق للدولة الفلســـطينية أن طالبت بتعديل 14 بندًا من اتفاقية باريس الاقتصـــادية، لكن الاحتلال قابل ذلك بالرفض، وهذه المطالب تمحورت في إنشاء مناطق جمركية تخص الجانب الفلســـطيني للتقليل من الاعتماد على الاحتلال في إيرادات المقاصـــة، ومد خط مباشر لنقل النفط ومشتقاته إلى دولة فلسطين، للحد من تكاليف النقل.

إطار3. السيطرة على المياه في الأراضي العربية المحتلة

ما تزال الإجراءات التي تقوم بها دولة الاحتلال، التي تحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية خصوصاً منها المياه، وتجبرهم على تعويض النقص بشراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي إلى 84.2 مليون م^3 عام 2019، ما يمثل حوالي 20 بالمائة من كمية المياه المتاحة التي بلغت 417.9 مليون م^3.

تعتمد دولة فلسطين بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية، والتي تبلغ نسبتها 79 بالمائة من مجمل المياه المتاحة، ويعود السبب الرئيس للضعف في استخدام المياه السطحية لسيطرة الاحتلال على مياه نهر الأردن والبحر الميت. منع الاحتلالُ الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن التي تقدر بنحو 250 مليون متر مكعب منذ عام 1967. علاوة على ذلك، تتناقص حصة دولة فلسطين ويتناقص نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، نتيجة سيطرة الاحتلال المطلقة على المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية، حيث بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية ما نسبته 15 بالمائة فقط، في حين أن باقي الحصة 85 بالمائة يذهب لسكان دولة الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية. في قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18 بالمائة فقط، بينما بلغت حصة سكان دولة الاحتلال 82 بالمائة. تستغل دولة الاحتلال ما نسبته 90 بالمائة من كمية المياه النقية المتجددة المتوفرة في الأراضي الفلسطينية، مقابل 10 بالمائة فقط للفلسطينيين.

بلغت حصة الفرد في دولة الاحتلال من المياه العذبة سبعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني، ففي حين تبلغ حصة الفرد الفلسطيني من مياه الشرب يوميّاً نحو 70 لتراً، فإنها تصل لنحو 500 لتراً للفرد من دولة الاحتلال، وتزيد الفجوة بين الجانبين لتسعة أضعاف في المياه المستخدمة لأغراض الري والزراعة. كما أدى بناء جدار الفصل العنصري إلى حجز الكثير من آبار المياه، وحرمان الفلسطينيين من مصدر مهم من المياه الجوفية، حيث يخسر الفلسطينيون ما يقارب 10 ملايين متراً مكعباً سنوياً من المياه خلف الجدار، وهذا يؤدي على المدى البعيد إلى فصل الفلسطينيين عن مناطق إنتاجهم المستقبلي للمياه على طول الأراضي التي ابتلعها الجدار، وهي مناطق أساسية للمياه. فالمياه في الضفة الغربية غير متوفرة بشكل كاف ومستمر، وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 660 ألف فلسطيني لا يحصلون على المياه إلا بشكل محدود، وقد كان للمستوطنات الإسرائيلية تأثير كبير على وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية، لا سيما نتيجة تحويل الموارد المائية، كما استولت المستوطنات الإسرائيلية على موارد المياه الطبيعية، والعشرات من ينابيع المياه الفلسطينية بمساعدة جيش الاحتلال، كما يتمتع المستوطنون الإسرائيليون بإمدادات مياه تبلغ أربعة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون في القدس الشرقية.

في قطاع غزة، باتت نسبة ضئيلة من مياه الحوض الساحلي صالحة للشرب، حتى وصل الحال اليوم إلى مستويات لا يمكن تحملها، حيث وصلت نسبة المياه الجوفية غير الصالحة للشرب في قطاع غزة إلى 97 بالمائة، في حين يتم ضخ ما يزيد على 115 مليون لتر في اليوم من المياه العادمة الخام إلى شاطئ بحر غزة دون معالجة، ما يؤدي إلى تدمير البيئة البحرية.

في منطقة الأغوار المهددة بالضم، بدأت سلطات الاحتلال بحفر آبار في أعماق الأرض تجاوزت ألف متر، ما تسبب بتجفيف نحو 60 نبع ماء، إضافة إلى 13 بئر ماء في المناطق المختلفة بالأغوار. ما فعلته سلطات الاحتلال هو إجبار الفلسطينيين في 36 قرية وفي الأغوار على التوجه لأخذ المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" التي تعطيهم المياه بالقدر القليل، بما يصل إلى 18 بالمائة فقط من احتياجاتهم، كما يقوم الاحتلال بضخ كميات كبيرة من المياه للمستوطنات بالأغوار، في محاولة لترحيل المواطن الفلسطيني تمهيدًا للقضاء على وجوده في الأغوار. في مقابل ذلك، يحصل المستوطن في الأغوار، على كمية المياه التي يريدها، ويقوم بالاستيلاء على أراضي السكان هناك وزراعتها، حيث يعاني المزارع الفلسطيني في الأغوار بشكل كبير بسبب عدم توفر المياه لري الأراضي الزراعية، ما دفع بالكثير منهم لتقليص مساحة الأرض المزروعة.

خاتمة

فرض الاحتلال منذ سيطرته على الأراضي الفلسطينية عام 1967، نظام الاتحاد الجمركي أحادي الجانب على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى إلى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني وتوجيهه لخدمة أهداف السياسات الاقتصادية والتجارية لدولة الاحتلال. كانت العلاقة الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد دولة الاحتلال غير متكافئة نتيجة للقوة العسكرية والسياسية والأمنية، التي مارسها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، حيث ما زالت النسبة الأكبر من الصادرات الفلسطينية موجهة لسوق دولة الاحتلال والنسبة الأكبر من الواردات الفلسطينية تأتي منه، الأمر الذي كان له وما يزال الأثر المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وميزاني التجارة والمدفوعات، وتشكل أحد أكبر التحديات أمام الحكومة الفلسطينية.

من الضرورة إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع دولة الاحتلال باتفاقية مختلفة متوازنة تقوم على حرية التجارة، وتضمن التوازن معها والانفتاح على العالم، ومن ثم تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يدعم القطاعات الإنتاجية ويشجع الاستثمار في القطاعات الحيوية، ويؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال دعم المنتج الوطني والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية المختلفة، والعمل على تنمية التبادل التجاري بين دولة فلسطين والدول العربيّة، والاستفادة قدر الإمكان من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما توفره من فرص واعدة للاقتصاد الفلسطيني، والعمل على جذب وتشجيع عودة رأس المال الفلسطيني المستثمر في الخارج. ما سبق، يتطلب فتح الطريق أمام تنمية فلسطينية مستدامة واقتصاد وطني فلسطيني قادر على النمو والتطور وفق شروط وطنية.

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

(1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتّبعه غالبية البلدان العربية، كالتالي:

الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

الصناعات الاستخراجية

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد

ويشتمل هذا القطاع بصورة رئيسة على المقاولين العامين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربية الإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

الغاز والماء والكهرباء

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسة بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصنّع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. وهذه القطاعات الفرعية تبيع خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

التجارة والمطاعم والفنادق

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي. الخ، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

المصارف والتأمين

ويشمل هذا القطاع، قطاعين فرعيين هما:

المؤسسات المالية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي:

- **المؤسسات النقدية**

(المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع).

- **المؤسسات المالية الأخرى**

(مصارف الادخار- جمعيات البناء- اتحادات التوفير والقروض- مؤسسات الائتمان الزراعي- مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية – المكتتبون).

- **الخدمات المالية**

(المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيس في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - والمتعاملون والمكتتبون).

صناديق التأمين والتقاعد

وتشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين، كما تشمل أيضاً أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أنشئت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

الإسكان

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

الخدمات الحكومية

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

الخدمات الأخرى

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، وكذلك الخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

(3) الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالإضافة إلى طريقة القيمة المضافة، يستخلص الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، التي يتم فيها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية الاستهلاك النهائي بشقيه التي أنفق عليها القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي نورد تعريفاً مختصراً لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك الخاص

الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

الاستهلاك العام

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

الاستهلاك النهائي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

الاستثمار

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون حيث:

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:**

الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

- **التغير في المخزون:**

صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

الواردات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحوّلة بين الحكومات.

فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

(4) الناتج القومي الإجمالي

يعطي تجميع قيم بنود الإنفاق سالفة الذكر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هناك جهات عديدة شاركت في إحداث هذا الناتج داخل الدولة المعنية. هذه الجهات خليط من عوامل الإنتاج الوطنية وعوامل الإنتاج الأجنبية. لذلك فإن الحصول على رقم للناتج يرتبط بالمقيمين داخل الوطن خلال فترة زمنية هو أمر هام. وهذا يجعلنا نتطرق إلى ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي وكيفية إيجاده. ويتسنى لنا ذلك عن طريق تحديد:

- **صافي عوامل الإنتاج من الخارج**

يقصد به الفرق بين الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الأخرى والدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد المعني.

ومن ثم فإن: الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

ثانياً: النقود والمالية العامة

(1) النقـود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(2) شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية، والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

(3) السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

(4) النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية

العملة المصدرة، وهي تتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.

(5) الاحتياطيات المصرفية

العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.

(6) الودائع المصرفية

الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

(7) المكرر النقدي

نسبة السيولة المحلية إلى القاعدة النقدية.

(8) الائتمان المحلي

صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.

(9) صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي

القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.

(10) صافي الموجودات الأجنبية

الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، ناقصاً المطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

(11) صافي البنود الأخرى

بنود متفرقة منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

(12) الإيرادات الحكومية

جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد. وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

(13) المنح

المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.

(14) النفقات الحكومية

جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

(15) صافي الإقراض الحكومي

الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.

(16) رصيد الحساب الجاري الادخار الحكومي

الإيرادات الحكومية والمنح ناقصاً الإنفاق الجاري. ويختلف ذلك عن الادخار الحكومي الذاتي الذي يمثل الإيرادات بدون المنح المقبوضة ناقصاً الإنفاق الجاري، ويقيس جهد الحكومة الذاتي للادخار.

(17) العجز الكلي

زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.

(18) الفائض الكلي

زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

(19) التمويل

التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالتسديدات اللازمة لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض ولكن بعلامة جبرية عكسية.

والتمويل على نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي، يشتمل على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الائتمان الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصيلة إصدار السندات وأذون الخزانة.

وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

(20) صافي الاقتراض المحلي

اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

(21) مجمل المتحصلات الخارجية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

(22) مجمل المتحصلات المحلية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من قِبَل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

ثالثاً : التجارة والمدفوعات

(1) ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:

أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.

ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.

ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

(2) الميزان التجاري

يُعرّف بأنه:

(إجمالي الصادرات السلعية) ناقصاً (إجمالي الواردات السلعية) حيث أنه يتم تقييم:

أ- إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب).

ب- إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

(3) ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل:

- الميزان التجاري، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية كما يتضمن ميزان الدخل ويشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.
- التحويلات الجارية: هي القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

(4) الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

(5) الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وعلى ذلك فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

(6) الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

(7) تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

رابعاً: أسعار الصرف

الربط بعملة مفردة

يربط البلد عملته بعملة رئيسة مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي. ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معوّمة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي ترتكز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

خامساً: الدين العام الخارجي

مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل.

ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قِبَل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

الديون من المصادر الرسمية، وتتضمن:

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

سادساً: العون الإنمائي

المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتاة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض الأقساط والفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

معدلات القيد في مراحل التعليم

معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

القوة العاملة

السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

نسبة الإعالة

نسبة السكان تحت سن 15 سنة، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.

العمر المتوقع عند الولادة

عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل القراءة والكتابة بين الكبار

النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.

انخفاض الوزن عند الولادة

النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون أقل من 2.500 جرام.

متوسط عدد سنوات الدراسة

متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.

الإنفاق العسكري

ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية.

المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي

هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.

الكثافة السكانية

مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

خط الفقر

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.

التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، ووظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

الحصول على المياه المأمونة

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.

العلميون

هم الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني - ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي - ويشتغلون بأعمال مهنية في الأنشطة البحثية والإنمائية.

التعليم الثانوي

التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد مالا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. والتعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما – مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين التي هي من هذا المستوى والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.

الفنّيون

الأشخاص المشتغلون بالبحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنياً أو فنياً لما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.

المستوى الثالث من التعليم

التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا - التي تتطلب حداً أدنى للقبول والانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.

البطالة

يشمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

الملاحق الإحصائية

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

(2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	**3.7**	**3.6**	**2.9**	**-3.1**	**6.1**
الدول المتقدمة	**2.5**	**2.3**	**1.7**	**-4.5**	**5.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	2.9	2.3	-3.4	5.7
منطقة اليورو	2.6	1.8	1.6	-6.4	5.3
المملكة المتحدة	2.1	1.7	1.7	-9.3	7.4
اليابان	1.7	0.6	-0.2	-4.5	1.6
كندا	3.0	2.8	1.9	-5.2	4.6
الدول المتقدمة الأخرى*	2.9	2.5	1.9	-3.9	5.5
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.7**	**4.6**	**3.7**	**-2.0**	**6.8**
إفريقيا جنوب الصحراء	3.0	3.3	3.1	-1.7	4.5
وسط وشرق أوروبا	4.1	3.4	2.5	-1.5	6.7
الدول النامية الآسيوية	6.6	6.4	5.3	-0.8	7.3
الصين	6.9	6.8	6.0	2.2	8.1
الهند	6.8	6.5	3.7	-6.6	8.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.8	2.0	1.7	-3.3	5.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي **	1.4	12.0	0.1	-7.0	6.8
البرازيـل	1.3	1.8	1.2	-3.9	4.6
المكسيـك	2.1	2.2	-0.2	-8.2	4.8

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي : مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

المصدر: صندوق النقد الدولي (أبريل 2022)، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي".

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم(*)
(2017-2021)

(نسبة منوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
الدول المتقدمة	**1.5**	**1.7**	**1.4**	**0.7**	**3.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.9	2.4	1.8	1.2	4.7
منطقة اليورو	1.1	1.5	1.2	0.3	2.6
اليابان	0.1-	0.0	0.5	0.0	0.3-
المملكة المتحدة	2.7	2.5	1.8	0.9	2.6
كندا	1.6	2.3	1.9	0.7	3.4
الدول المتقدمة الأخرى	1.9	1.7	1.4	0.6	2.5
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.4**	**4.9**	**5.1**	**5.2**	**5.9**
إفريقيا جنوب الصحراء	10.6	8.3	8.1	10.2	11.0
وسط وشرق أوروبا	5.6	6.4	6.6	5.3	9.5
الدول النامية الأسيوية	2.4	2.7	3.3	3.1	2.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7.0	11.1	8.2	11.2	14.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.3	6.6	7.7	6.4	9.8

(*): معدل التضخم المقاس بمؤشر التغير في أسعار المستهلكين.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2017-2021)

(نسبة منوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة					
الدول المتقدمة	**5.7**	**5.1**	**4.8**	**6.6**	**5.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	4.4	3.9	3.7	8.1	5.4
منطقة اليورو، ومنها:	9.1	8.3	7.6	8.0	7.7
ألمانيا	3.8	3.4	3.2	3.8	3.5
فرنسا	9.4	9.0	8.4	8.0	7.9
إيطاليا	11.3	10.6	9.9	9.3	9.5
المملكة المتحدة	4.4	4.1	3.8	4.5	4.5
اليابان	2.8	2.4	2.4	2.8	2.8
كندا	6.4	5.9	5.8	9.6	7.4
نمو التوظيف					
الدول المتقدمة	**1.3**	**1.5**	**1.2**	**-2.7**	**1.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.3	1.6	1.1	-6.2	3.2
منطقة اليورو، ومنها:	1.6	1.6	1.3	-1.5	1.1
ألمانيا	1.1	0.7	0.9	-1.0	-0.7
فرنسا	0.9	0.6	0.6	-0.7	1.8
إيطاليا	1.2	0.9	0.7	-3.1	0.8
المملكة المتحدة	1.0	1.2	1.1	-0.8	-0.5
اليابان	1.0	2.0	0.9	-0.2	0.2
كندا	2.1	1.6	2.2	-5.1	4.8

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة في الدول المتقدمة
(2021-2017)

(نسبة منوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الفائدة قصير الأجل					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.277	2.367	2.338	0.603	0.173
اليابان	0.016-	0.053-	0.081-	0.066-	0.085-
منطقة اليورو	0.329-	0.322-	0.356-	0.425-	0.544-
المملكة المتحدة	0.359	0.723	0.808	0.295	0.099
كندا	1.061	1.791	1.890	0.635	0.199
سعر الفائدة طويل الأجل (1)					
الولايات المتحدة الأمريكية	2.330	2.910	2.144	0.894	1.458
اليابان	0.052	0.071	0.098-	0.003	0.048
منطقة اليورو	1.170	1.265	0.584	0.213	0.200
المملكة المتحدة	1.236	1.461	0.936	0.374	0.768
كندا	1.784	2.278	1.589	0.753	1.273

(1) العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ملحق (5/1) : نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري
(2021-2017)

(نسبة منوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
معدلات نمو حجم التجارة (للسلع والخدمات)					
إجمالي التجارة العالمية	5.6	4.0	0.9	7.9-	10.1
الدول المتقدمة					
الصادرات	4.9	3.6	1.3	9.1-	8.6
الواردات	4.8	3.8	2.1	8.7-	9.5
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى					
الصادرات	6.5	4.1	0.4	4.8-	12.3
الواردات	7.5	5.1	1.1-	7.9-	11.8
معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلعي)					
الدول المتقدمة	0.2-	0.4-	0.2	0.8	0.7
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	1.5	1.1	1.3-	1.2-	1.4

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات
(2021-2017)

(مليار دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	2021
الدول المتقدمة	**488.9**	**401.2**	**337.9**	**207.8**	**379.3**
الولايات المتحدة الأمريكية	361.7-	438.2-	472.1-	618.1-	806.6-
منطقة اليورو	402.1	392.4	306.7	250.0	345.2
اليابان	203.5	177.8	176.0	148.8	141.7
الدول المتقدمة الأخرى	333.2	331.6	349.2	409.1	602.3
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**22.5-**	**52.2-**	**0.7**	**160.1**	**365.3**
إفريقيا جنوب الصحراء	34.8-	39.7-	57.0-	49.1-	20.8-
وسط وشرق أوروبا	20.0-	66.1	50.0	0.3	71.1
الدول النامية الآسيوية	166.4	51.3-	92.9	319.5	247.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	19.4-	130.5	41.8	86.3-	154.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	94.9-	142.1-	107.7-	8.9-	82.0-

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : الاحتياطيات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة *
(2021-2017)

(مليار دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	2021
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**7,454.7**	**7,582.5**	**7,753.7**	**7,834.7**	**8,346.0**
إفريقيا جنوب الصحراء	196.2	201.0	207.2	197.2	224.4
وسط وشرق أوروبا	433.7	481.1	574.3	570.9	705.3
الدول النامية الآسيوية، ومنها :	4,762.6	4,785.5	4,882.5	5,050.2	5,302.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,141.0	1,091.0	1,110.8	942.1	1,168.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	892.0	903.5	871.2	883.4	933.7

(...) غير متوفر.

* بدون الذهب.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2017-2021)

	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)					
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**9,672.1**	**10,124.6**	**10,590.5**	**11,287.0**	**11,936.1**
إفريقيا جنوب الصحراء	610.3	656.4	694.8	717.8	743.6
وسط وشرق أوروبا	1,920.2	1,813.5	1,836.7	1,918.5	1,973.4
الدول النامية الآسيوية	3,375.2	3,672.5	3,849.1	4,262.7	4,645.1
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	1,518.0	1,643.0	1,809.9	1,977.0	2,076.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,248.4	2,339.1	2,400.0	2,410.9	2,497.8
مدفوعات خدمة الدين (%)					
(كنسبة مئوية من قيمة الصادرات من السلع والخدمات)					
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**36.9**	**38.6**	**41.7**	**47.8**	**38.7**
إفريقيا جنوب الصحراء	22.9	27.7	27.9	32.8	29.5
وسط وشرق اوروبا	45.0	44.0	41.7	49.2	38.3
الدول النامية الآسيوية	37.9	42.8	47.3	50.2	43.6
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	19.6	18.8	21.7	30.0	20.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	48.4	45.1	49.9	59.5	41.7

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة (متوسط الفترة) (2017-2021)

(دولار مقابل وحدة عملة رئيسة)

	2017	2018	2019	2020	2021
الجنيه الإسترليني	1.288	1.336	1.277	1.283	1.376
الين الياباني	0.0089	0.0091	0.0092	0.0094	0.0091
اليورو	1.129	1.181	1.120	1.141	1.184

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (1/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2000 و 2010 و 2017-2021)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2000	2010	2017	2018	2019	2020	2021 (*)
الأ ر د ن	5,999	19,265	29,400	30,482	31,597	31,025	32,123
الإمـــارات	383,179	1,064,244	1,416,136	1,550,585	1,532,224	1,317,946	1,542,000
البحريـــن	3,018	9,668	13,338	14,214	14,534	13,056	14,615
تونـــس	29,433	63,055	102,012	112,986	122,578	119,566	130,894
الجزائـــر	4,123,514	11,991,564	18,575,761	20,393,500	20,501,100	18,383,800	21,378,000
جيبوتـــي	98,795	200,678	491,728	535,438	594,702	611,325	649,305
الســعودية	710,681	1,980,777	2,582,198	3,062,170	3,013,561	2,637,629	3,125,780
الســودان	33,771	160,647	815,855	1,318,000	1,950,300	4,066,000	19,616,400
ســورية	904,623	2,834,517	8,317,173	9,588,167	11,904,318	23,808,640	39,785,000
العـــراق	40,470,980	137,051,310	207,621,134	249,574,276	254,443,953	208,788,748	304,389,688
عُمـــان	7,501	21,883	27,140	30,679	29,350	28,442	33,017
فلسطـين	4,314	9,682	16,128	16,277	17,134	15,532	18,037
قطـــر	64,646	455,445	586,401	667,339	641,991	525,657	653,638
القُمـــر	107,811	336,947	469,217	490,958	512,300	525,300	542,800
الكويـــت	11,570	33,079	36,611	41,731	41,349	32,445	45,089
لبنـــان	26,020,000	57,954,190	79,939,000	82,764,000	80,196,000	95,700,000	162,690,000
ليبيـــا	17,669	87,375	93,604	104,674	96,836	69,931	193,295
مصـــر	340,100	1,206,590	3,470,000	4,437,400	5,322,100	5,820,000	6,341,000
المغـــرب	412,897	784,624	1,063,045	1,108,463	1,152,806	1,089,521	1,193,002
موريتانـيا	42,517	155,297	243,407	262,320	289,478	294,389	351,700
اليمـــن	1,756,999	6,786,814	5,190,032	11,579,000	12,606,000	14,012,000	16,745,000

(*) بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعُدة للتقرير.

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2000 و 2010 و 2017-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2017	2018	2019	2020	2021 (*)
مجموع الدول العربية	**722,956**	**2,098,395**	**2,539,653**	**2,764,211**	**2,789,052**	**2,528,886**	**2,881,103**
الأ ر د ن	8,458	27,164	41,455	42,980	44,552	43,746	45,307
الإمـــارات	104,337	289,787	385,605	422,215	417,216	358,869	419,877
البحريـــن	8,028	25,713	35,474	37,802	38,653	34,723	38,869
تونـــس	21,459	44,014	42,162	42,688	41,791	42,533	46,915
الجزائـــر	54,772	161,159	167,391	174,909	171,675	145,040	158,356
جيبوتـــي	556	1,129	2,767	3,013	3,346	3,440	3,654
الســعودية	189,515	528,207	688,586	816,579	803,616	703,368	833,541
الســودان	13,422	79,844	122,065	40,847	42,614	75,299	52,718
ســورية	18,937	60,957	16,902	21,966	27,272	26,033	18,101
العـــراق	20,969	117,138	175,652	211,146	215,268	175,134	209,924
عُمـــان	19,507	56,913	70,586	79,789	76,332	73,971	85,869
فلسطيـــن	4,314	9,682	16,128	16,277	17,134	15,532	18,037
قطـــر	17,760	125,122	161,099	183,335	176,371	144,411	179,571
القُمـــر	202	904	1,077	1,179	1,200	1,200	1,300
الكويـــت	37,708	115,337	120,727	138,182	136,152	106,377	149,400
لبنـــان	17,261	38,444	53,027	54,901	53,198	24,677	14,510
ليبيـــا	34,574	68,799	67,341	76,404	69,168	49,951	42,859
مصـــر	99,590	218,387	234,325	251,069	303,167	363,092	402,859
المغـــرب	38,948	93,159	109,705	118,098	119,872	114,662	132,703
موريتانـيا	1,775	5,629	6,818	7,348	7,888	7,919	9,715
اليمـــن	10,864	30,907	20,760	23,486	22,568	18,909	17,017

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (3/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2021)*

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى**				
مجموع الدول العربية	154,580	660,865	309,953	186,755	60,244	1,372,397	321,456	209,046	139,076	669,577	209,151	375,175	157,745	742,071	2,777,083	104,020	2,881,103
الأ ر د ن	2,377	1,079	7,821	1,221	849	13,347	4,166	3,794	2,097	10,058	5,068	6,433	4,827	16,327	39,732	5,575	45,307
الإمـــارات	3,354	97,486	37,196	36,802	17,468	192,306	62,176	35,204	37,672	135,052	30,600	29,431	32,488	92,519	412,916	6,961	419,877
البحريـــن	110	6,161	7,819	2,879	556	17,524	2,127	2,356	6,603	11,086	1,905	4,892	2,427	9,224	37,834	1,035	38,869
تونـــس	4,291	1,256	6,316	504	637	13,004	6,710	3,265	1,867	11,842	2,010	10,601	5,664	18,275	43,121	3,794	46,915
الجزائـــر	21,110	33,003	7,197	19,845	1,813	82,968	18,001	15,956	654	34,612	1,255	23,334	4,687	29,275	146,855	11,501	158,356
جيبوتـــي	50	27	116	318	148	659	954	763	120	1,837	143	495	274	913	3,409	245	3,654
الســعودية	19,267	213,998	108,820	45,513	11,114	398,712	76,680	45,672	35,008	157,360	56,773	154,939	12,519	224,231	780,304	53,238	833,541
الســودان	10,423	3,711	4,912	1,914	245	21,206	8,964	4,836	10,168	23,968	...	2,784	4,761	7,545	52,718	غ.م.	52,718
ســورية	7,114	1,682	1,588	132	107	10,622	1,891	1,552	279	3,721	...	1,618	762	2,379	16,723	1,378	18,101
العـــراق	10,477	92,880	4,008	4,887	5,619	117,872	18,916	20,557	1,482	40,955	11,597	30,019	6,901	48,517	207,343	2,581	209,924
عُمـــان	2,043	28,031	8,311	6,356	2,126	46,867	8,602	4,721	3,240	16,563	4,643	9,359	10,378	24,380	87,809	1,941 -	85,869
فلسطـين	1,281	66	2,012	770	270	4,399	3,800	914	800	5,514	1,184	2,164	2,157	5,505	15,418	2,618	18,037
قطـــر	536	66,141	15,748	24,132	1,791	108,347	14,698	10,118	7,265	32,080	15,998	12,348	9,859	38,204	178,631	940	179,571
القُمـــر	380	11	91	10	6	498	270	92	30	392	...	124	221	345	1,235	65	1,300
الكويـــت	623	60,781	10,193	3,680	3,597	78,873	7,886	11,117	4,814	23,816	15,164	19,832	21,256	56,251	158,940	9,540 -	149,400
لبنـــان	879	46	1,400	385	355	3,065	2,351	749	1,303	4,403	3,254	1,820	2,173	7,248	14,716	206 -	14,510
ليبيـــا	749	22,819	1,070	1,330	474	26,442	2,802	1,497	1,508	5,807	...	21,739	78	21,817	54,065	11,206 -	42,859
مصـــر	47,664	25,589	62,439	27,265	8,752	171,710	64,090	36,093	17,332	117,515	43,666	27,790	21,441	92,898	382,122	20,737	402,859
المغـــرب	16,782	3,540	20,479	7,656	3,902	52,359	11,885	6,703	5,905	24,493	14,199	13,018	13,497	40,714	117,566	15,137	132,703
موريتانيـا	1,951	1,554	575	405	250	4,735	1,177	573	316	2,066	500	558	985	2,044	8,845	870	9,715
اليمـــن	3,120	1,003	1,843	750	167	6,882	3,312	2,513	614	6,439	1,192	1,876	390	3,459	16,780	237	17,017

* السودان، وسورية وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات

** قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات الأخرى.

لمصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (4/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2020)*

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	152,769	429,337	271,201	178,342	57,959	1,089,608	301,654	194,486	141,429	637,568	202,255	394,754	150,816	747,826	2,468,440	60,447	2,528,886
الأ ر د ن	2,276	925	7,555	1,149	832	12,737	4,016	3,670	3,274	10,960	4,949	6,282	3,461	14,692	38,389	5,357	43,746
الإمـــارات	3,297	61,848	34,752	33,404	16,654	149,955	55,772	30,933	35,339	122,044	28,221	27,872	30,777	86,871	352,307	6,562	358,869
البحريـــن	109	4,257	6,295	2,879	546	14,086	2,087	2,315	6,222	10,624	1,887	4,747	2,386	9,019	33,729	994	34,723
تونـــس	4,333	1,041	5,457	394	631	11,856	6,081	2,839	1,762	10,682	1,679	9,635	5,248	16,562	39,099	3,434	42,533
الجزائـــر	20,501	20,587	6,988	18,919	1,843	68,838	17,207	16,127	638	33,972	1,286	24,577	4,716	30,579	133,389	11,650	145,040
جيبوتـــي	47	25	109	299	139	619	906	718	114	1,737	133	463	257	853	3,210	230	3,440
الســعودية	17,879	142,852	85,215	42,959	11,062	299,966	71,179	43,347	34,385	148,911	55,541	154,125	13,554	223,219	672,096	31,272	703,368
الســودان	14,561	3,450	7,754	2,774	343	28,883	13,172	7,161	15,344	35,677	...	3,724	7,016	10,740	75,299	...	75,299
ســورية	10,250	2,312	2,366	190	156	15,274	2,475	2,274	419	5,168	...	2,407	1,133	3,540	23,982	2,051	26,033
العـــراق	11,014	53,367	4,992	11,337	6,362	87,072	16,404	19,167	1,753	37,325	14,758	36,418	8,771	59,947	184,344	9,210 -	175,134
عُمـــان	1,897	20,386	5,901	6,822	2,011	37,017	7,544	4,272	3,001	14,816	4,241	9,564	9,740	23,545	75,378	1,407 -	73,971
فلسطـين	1,110	54	1,721	636	237	3,758	3,305	786	724	4,815	989	1,840	1,812	4,641	13,213	2,318	15,532
قطـــر	489	41,852	11,425	20,635	1,663	76,065	13,409	8,508	6,026	27,943	16,167	13,257	10,132	39,556	143,563	848	144,411
القُمـــر	351	10	85	9	5	460	244	86	28	359	...	115	206	321	1,140	60	1,200
الكويـــت	487	36,653	7,029	2,219	2,422	48,810	5,981	8,701	4,155	18,837	12,772	16,229	16,225	45,226	112,872	6,495 -	106,377
لبنـــان	2,206	82	3,023	705	543	6,559	4,284	1,304	2,161	7,748	5,366	3,197	3,745	12,308	26,615	1,938 -	24,677
ليبيـــا	1,616	9,530	1,644	2,237	796	15,823	4,724	2,320	3,726	10,770	...	40,794	100	40,894	67,486	17,535 -	49,951
مصـــر	41,786	25,661	58,794	23,174	7,850	157,264	58,159	30,666	15,759	104,583	38,572	25,061	19,329	82,962	344,810	18,282	363,092
المغـــرب	13,395	2,602	17,510	6,385	3,467	43,359	9,964	5,955	5,636	21,556	13,909	11,855	10,953	36,718	101,632	13,030	114,662
موريتانـيا	1,599	1,238	482	357	207	3,883	955	465	261	1,682	412	466	803	1,681	7,245	674	7,919
اليمـــن	3,567	605	2,106	857	191	7,325	3,786	2,872	703	7,361	1,373	2,127	452	3,952	18,638	271	18,909

* السودان، وسورية وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (5/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2021)

(مليون دولار أمريكي)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,477,829**	**520,839**	**1,998,668**	**627,449**	**1,309,248**	**1,054,262**	**254,985**	**2,881,103**	**26,007**	**2,907,109**
الأ ر د ن	39,635	8,269	47,904	5,394	13,032	21,023	7,990-	45,307	353 -	44,955
الإمـــارات	149,896	51,645	201,541	81,456	463,965	327,085	136,880	419,877	2,099	421,977
البحريـــن	13,737	5,868	19,605	10,855	26,608	18,200	8,408	38,869	2,318-	36,551
تونـــس	33,151	9,935	43,085	6,953	21,314	24,436	3,123-	46,915	1,362-	45,554
الجزائـــر	71,270	28,668	99,939	60,997	39,299	41,879	2,581-	158,356	3,304-	155,052
جيبوتـــي	2,305	769	3,075	466	5,420	5,307	113	3,654	164	3,818
الســعودية	345,914	203,664	549,578	197,093	289,815	202,945	86,870	833,541	16,000	849,541
الســودان	45,983	3,963	49,946	7,350	2,887	7,465	4,578-	52,718	69	52,787
ســورية	17,739	2,947	20,686	1,221	3,170	6,977	3,807-	18,101	622-	17,479
العـــراق	110,535	39,808	150,343	32,840	84,255	57,514	26,742	209,924	1,489 -	208,435
عُمـــان	33,562	21,961	55,523	19,433	44,839	33,927	10,912	85,869	6,868-	79,001
فلسطـين	16,099	4,355	20,454	4,648	3,180	10,245	7,065-	18,037	3,398	21,435
قطـــر	39,865	34,837	74,701	65,210	103,972	64,312	39,660	179,571	3,713-	175,858
القُمـــر	1,171	134	1,305	206	149	360	211-	1,300	1-	1,299
الكويـــت	58,784	36,839	95,623	36,044	71,156	53,423	17,734	149,400	18,224	167,624
لبنـــان	14,483	2,271	16,754	1,587	3,540	7,371	3,831-	14,510	580 -	13,930
ليبيـــا	23,744	2,272	26,015	729	25,201	9,086	16,115	42,859	516	43,375
مصـــر	358,577	31,995	390,572	49,263	44,708	81,684	36,976-	402,859	8,057	410,916
المغـــرب	79,203	27,175	106,378	38,848	56,617	69,139	12,522-	132,703	2,002 -	130,701
موريتانـيا	5,443	1,188	6,631	4,169	3,836	4,920	1,085-	9,715	146	9,862
اليمـــن	16,733	2,277	19,010	2,688	2,284	6,965	4,681-	17,017	57-	16,961

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (6/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2020)

(مليون دولار)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,417,109**	**521,084**	**1,938,193**	**595,977**	**927,582**	**932,866**	**5,284 -**	**2,528,886**	**17,853**	**2,546,740**
الأ ر د ن	38,327	8,064	46,390	5,201	10,376	18,221	7,845-	43,746	367 -	43,379
الإمـــارات	140,386	50,499	190,885	79,632	335,238	246,886	88,351	358,869	1,838	360,707
البحريـــن	14,462	6,301	20,763	11,418	23,997	21,455	2,543	34,723	2,168-	32,556
تونـــس	31,455	9,364	40,820	5,254	16,140	19,680	3,540-	42,533	1,223-	41,310
الجزائـــر	69,652	30,175	99,827	60,702	25,115	40,604	15,490-	145,040	3,377-	141,663
جيبوتـــي	2,176	720	2,896	357	5,113	4,925	187	3,440	154	3,594
الســعودية	304,053	202,966	507,019	194,315	184,162	182,128	2,034	703,368	13,828	717,196
الســودان	66,005	5,832	71,837	10,749	3,524	10,811	7,287-	75,299	1,266-	74,033
ســورية	23,963	3,738	27,701	1,653	3,131	6,452	3,321-	26,033	823-	25,211
العـــراق	103,170	40,718	143,889	35,322	50,182	54,258	4,076-	175,134	1,822 -	173,312
عُمـــان	31,393	20,577	51,970	16,596	32,352	26,946	5,406	73,971	5,881-	68,091
فلسطـين	13,798	3,640	17,437	3,775	2,385	8,066	5,680-	15,532	2,493	18,024
قطـــر	37,513	31,706	69,220	63,323	70,933	59,065	11,869	144,411	3,052-	141,359
القُمـــر	1,078	123	1,202	190	121	313	192-	1,200	1-	1,199
الكويـــت	54,669	34,564	89,233	13,731	47,607	44,193	3,413	106,377	14,193	120,570
لبنـــان	26,157	3,867	30,024	2,356	6,934	14,638	7,704-	24,677	1,114 -	23,563
ليبيـــا	57,743	11,788	69,532	2,597	17,733	39,911	22,178-	49,951	898	50,849
مصـــر	311,529	28,941	340,470	50,184	47,870	75,432	27,563-	363,092	7,174	370,266
المغـــرب	66,853	23,936	90,789	32,621	40,048	48,795	8,747-	114,662	1,697 -	112,965
موريتانـيا	4,509	1,014	5,522	3,308	3,150	4,061	911-	7,919	130	8,049
اليمـــن	18,218	2,551	20,769	2,693	1,472	6,025	4,553-	18,909	63-	18,846

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (7/2): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي* ($1.9 في اليوم)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)
الأردن	2018/2017	15.70	0.10	33.70
الإمارات	2018			26.00
البحرين	2015	0.00	0.00	60.00
تونس	2018	15.20	0.20	
الجزائر	2019/2018	5.50	0.40	
القُمر	2014	42.00	19.07	45.33
جيبوتي	2017	21.10	17.01	41.59
السودان	2014	46.50	12.16	34.24
سورية	2013			35.80
الصومال	2017		68.62	36.82
العراق	2018	18.90	1.70	29.50
عمان	2000			39.90
فلسطين	2017	29.20	0.83	33.69
	2020/2019	29.20	0.80	
قطر	2013			41.10
الكويت	1999			36.00
لبنان	2012/2011	27.40	0.00	31.83
مصر	2017	32.50	3.81	31.53
المغرب	2018/2017	4.80	0.90	
موريتانيا	2015	31.00	6.00	32.60
اليمن	2014	48.60	18.27	36.71

* خط الفقر 1.9 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2011.

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ومصادر وطنية رسمية ودولية متفرقة.

ملحق (8/2): عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية
(2000 و 2010 و 2017 - 2021)

(ألف نسمة)

	2000	2010	2017	2018	2019	2020	2021 *	معدل النمو (%) 2021 - 2020	نسبة التغير (%) 2021-2010
مجموع الدول العربية	280,721	359,252	409,283	417,418	425,706	433,319	440,909	1.75	1.88
الأردن	4,857	6,698	10,053	10,309	10,554	10,806	11,057	2.32	4.67
الإمارات	3,155	8,271	9,304	9,367	9,504	9,282	9,384	1.10	1.16
البحرين	638	1,229	1,501	1,503	1,484	1,472	1,518	3.13	1.94
تونس	9,552	10,566	11,435	11,560	11,658	11,747	11,835	0.75	1.04
الجزائر	30,416	35,978	41,389	42,578	43,424	43,850	44,280	0.98	1.91
جيبوتي	718	835	948	962	976	988	1,000	1.21	1.65
السعودية	20,476	27,563	32,613	33,414	34,218	35,013	35,826	2.32	2.41
السودان [1]	31,081	42,200	40,783	41,985	43,222	44,495	45,807	2.95	0.75
سورية	16,411	21,019	17,096	16,945	17,070	17,501	17,943	2.52	-1.43
الصومال	8,872	12,044	14,589	15,008	15,443	15,893	16,356	2.91	2.82
العراق	24,086	32,490	37,139	38,124	39,128	40,150	41,191	2.59	2.18
عُمان	2,402	2,773	4,560	4,602	4,618	4,603	4,479	-2.69	4.46
فلسطين	3,053	4,023	4,733	4,854	4,977	5,101	5,228	2.49	2.41
قطر	614	1,715	2,725	2,760	2,799	2,834	2,869	1.25	4.80
القُمر	542	690	814	832	851	870	889	2.23	2.34
الكويت	2,217	2,933	4,082	4,227	4,420	4,464	4,336	-2.87	3.62
لبنان	3,843	4,953	6,819	6,859	6,856	6,825	6,794	-0.45	2.92
ليبيا	5,356	6,198	6,581	6,679	6,777	6,871	6,966	1.39	1.07
مصر	63,860	78,685	95,203	97,147	98,902	100,604	102,061	1.45	2.40
المغرب	28,466	31,894	34,852	35,220	35,586	35,951	36,313	1.01	1.19
موريتانيا	2,645	3,341	3,894	3,984	4,077	4,172	4,270	2.33	2.26
اليمن	17,461	23,154	28,170	28,499	29,162	29,826	30,505	2.28	2.54

* بيانات عام 2021 تقديرات أولية.

[1] بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد الانفصال في 2011/7/9

المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

ملحق (9/2): المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (فرد/كم2))		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)				النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)					
				2010		2020		2010			2020		
	2021	2010	2021	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأ ر د ن	89,318	75	124	82.6	17.4	90.3	9.7	37.0	59.3	3.7	34.3	62.0	3.7
الإمـــارات	71,024	116	132	84.1	15.9	86.8	13.2	13.4	85.9	0.7	15.0	84.0	1.0
البحريـــن	786.5	1612	1913	100.0	0.0	100.0	0.0	20.2	77.7	2.1	20.4	76.4	3.3
تونـــس	163,610	65	72	66.0	34.0	69.3	30.7	24.9	67.6	7.5	20.5	71.1	8.4
الجزائـــر	2,381,741	15	19	52.1	47.9	73.8	26.2	27.2	67.3	5.5	31.0	62.0	7.0
جيبوتـــي	23,200	36	43	76.0	24.0	78.0	22.0	34.8	61.5	3.7	29.0	66.0	5.0
الســعودية	2,149,700	13	17	77.3	22.7	84.2	15.8	32.8	63.9	3.3	25.0	72.0	3.0
الســودان [1]	1,865,813	23	25	33.1	66.9	34.9	65.1	43.0	53.7	3.3	40.0	57.0	3.0
ســورية	185,180	114	97	55.7	44.3	54.8	45.2	36.4	60.2	3.4	31.0	64.0	5.0
الصومـال	637,657	19	26	30.1	69.9	45.8	54.2	47.7	49.7	2.6	46.0	51.0	3.0
العـــراق	435,052	75	95	66.2	33.8	69.9	30.1	41.7	55.0	3.3	38.0	59.0	3.0
عُمـــان	309,500	9	14	66.3	33.7	85.9	14.1	25.7	71.6	2.7	22.0	75.0	3.0
فلسطيـــن	...	...	...	68.4	31.6	77.1	22.9	42.4	54.9	2.7	38.0	58.0	4.0
قطـــر	11,627	148	247	93.5	4.0	99.2	0.8	13.7	85.9	0.4	14.0	85.0	1.0
القُمـــر	1,861	371	478	27.9	72.1	29.2	70.8	41.0	56.0	3.0	39.0	58.0	3.0
الكويـــت	17,818	165	243	98.3	1.7	100.0	0.0	23.2	74.8	2.0	21.0	76.0	3.0
لبنـــان	10,452	474	650	83.0	17.0	88.9	11.1	23.7	67.9	8.4	25.0	67.0	8.0
ليبيـــا	1,759,500	4	4	76.0	24.0	81.1	18.9	28.4	67.4	4.2	28.0	68.0	4.0
مصـــر	1,001,450	79	102	43.0	57.0	42.7	57.3	32.1	63.1	4.8	34.0	61.0	5.0
المغـــرب	710,850	45	51	57.7	42.3	63.4	36.6	27.5	66.6	5.9	26.1	66.6	7.3
موريتانـيا	1,030,700	3	4	39.0	61.0	54.9	45.1	41.2	55.7	3.1	40.0	57.0	3.0
اليمـــن	527,968	44	58	31.7	68.3	37.8	62.2	42.5	54.8	2.7	39.0	58.0	3.0

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، يناير 2022

ملحق (10/2): معدلات القيد في مراحل التعليم
(أ) معدل القيد الإجمالي*

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	2010			2020			2010			2020			2010			2020		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأردن	82.7	81.8	81.9	80.9	79.3	80.4	79.4	82.5	80.9	66.8	68.8	67.8	34.9	39.7	37.3	30.3	36.9	33.6
الإمارات	96.9	98.92	97.9	114.8	115.9	115.4	[1] 91.0	[1] 93.9	[1] 92.4	102.7	104.0	103.4	10.71	29.92	17.0	46.4	66.3	53.7
البحرين	94.1	95.7	94.9	98.3	97.7	98.0	92.2	93.5	92.9	93.2	101.5	97.1	33.6	57.5	44.0	45.3	78.5	60.3
تونس	109.0	105.3	107.2	114.3	112.5	113.4	87.5	93.4	90.4	87.3	99.6	93.1	27.8	42.6	35.2	22.6	41.7	32.2
الجزائر	118.9	111.4	115.2	113.0	109.5	111.3	95.3	98.7	97.0	[2] 97.8	[2] 101.5	[2] 99.6	24.4	35.3	29.8	39.2	66.4	51.4
جيبوتي	64.2	69.3	66.5	75.3	72.2	73.8	42.1	39.4	40.9	53.5	55.2	54.3	4.1	3.1	3.6	[2] 6.0	[2] 4.6	[2] 5.3
السعودية	106.5	105.6	106.1	99.3	101.2	100.2	103.3	97.9	100.6	116.7	108.3	112.6	34.0	39.1	36.5	67.9	73.6	70.6
السودان	75.8	68.1	72.0	81.7	76.1	79.0	45.6	39.6	42.7	46.2	46.8	46.5	14.7	17.3	16.0	[3] 16.8	[3] 17.1	[3] 16.9
سورية	120.8	116.5	118.7	[2] 77.3	[2] 80.2	[2] 78.7	72.3	72.4	72.3	[2] 49.3	[2] 49.3	[2] 49.3	27.8	24.0	25.9	40.5	45.7	43.0
الصومال	[1] 42.0	[1] 23.1	[1] 32.6	[1] 42.0	[1] 23.1	[1] 32.6	[1] 10.6	[1] 4.9	[1] 7.7	[1] 10.6	[1] 4.9	[1] 7.7	...	...	...	...	...	...
العراق	[1] 113.1	[1] 95.4	[1] 104.5	[1] 113.1	[1] 95.4	[1] 104.5	[1] 60.3	[1] 45.1	[3] 52.9	[1] 60.3	[1] 45.1	[1] 52.9		[1] 11.4	[1] 15.4	[1] 15.4	[1] 8.4	[1] 12.0
عُمان	102.5	102.7	102.6	101.4	107.8	104.5	101.8	100.7	101.3	111.6	102.6	107.1	19.7	28.5	23.3	35.6	57.4	45.5
فلسطين	91.9	90.1	91.0	96.6	96.2	96.4	82.4	89.0	85.7	86.5	95.0	90.7	41.1	54.9	47.9	32.7	53.8	43.1
قطر	104.7	105.9	105.3	102.2	105.7	103.9	99.2	103.3	101.2	77.3	96.3	85.6	4.8	25.6	9.9	8.0	58.8	20.8
القُمر	116.9	98.9	108.0	99.6	99.4	99.5	[1] 52.1	[1] 39.3	[1] 45.8	57.6	61.4	59.5	6.6	4.9	5.8	[3] 9.9	[3] 8.0	[3] 9.3
الكويت	103.0	101.5	102.3	82.5	93.0	87.3	96.8	99.0	97.8	[3] 94.9	[3] 101.0	[3] 97.8	[1] 11.0	[1] 25.6	[1] 17.6	43.5	81.8	61.1
لبنان	109.5	100.0	104.7	97.3	89.5	93.4	74.5	76.1	75.3	63.6	63.0	63.3	47.4	49.3	48.4	...	...	38.1
ليبيا	[1] 113.0	[1] 107.6	[1] 110.4	[2] 117.0	[2] 112.0	[2] 114.0	[1] 86.3	[1] 101.1	[1] 93.5	[1] 86.3	[1] 101.1	[1] 93.5	[1] 56.0	[1] 61.0	[1] 58.0	[1] 50.7	[1] 49.9	[1] 50.3
مصر	105.1	102.0	103.6	106.0	106.9	106.4	70.1	68.2	69.2	89.9	89.0	89.5	31.5	28.9	30.2	38.0	39.8	38.9
المغرب	112.8	106.2	109.6	116.8	113.4	115.2	67.5	58.8	63.2	84.5	80.3	82.5	15.2	13.7	14.5	39.6	41.7	40.6
موريتانيا	94.2	98.3	96.2	97.4	103.5	100.4	21.8	18.6	20.2	38.4	40.4	39.4	6.1	2.5	4.4	7.2	4.5	5.9
اليمن	99.5	81.2	90.5	98.6	87.1	93.6	53.4	33.2	43.5	59.6	43.3	51.6	14.6	6.4	10.6	[2] 14.0	[2] 6.2	[2] 10.2

* تعرَّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة .

[1] البيانات لعام 2006- 2010 [2] البيانات لعام 2011 - 2013 [3] البيانات لعام 2014 -2015

المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو 2022 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2022

" تابع" ملحق (10/2): معدلات القيد في مراحل التعليم

(ب) معدل القيد الصافي *

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية					
	2010			2020			2010			2020		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأ ر د ن	81.4	80.0	80.7	80.4	79.4	79.9	75.3	77.9	76.6	52.0	56.6	54.2
الإمـــارات	83.1	84.8	83.9	100.0	96.7	99.8	[2]81.4	[2]84.0	[2]82.6	97.5	98.3	98.1
البحريـــن	89.3	91.2	90.2	98.1	97.2	97.7	85.9	89.3	87.6	81.9	93.7	87.3
تونـــس	...	...	98.9	98.2	100	99.2	[2]67.1	[2]75.6	[2]71.3	[2]67.1	[2]75.6	[2]71.3
الجزائـــر	...	...	97.2	100.0	99.4	99.8	[1]64.5	[1]68.0	[1]66.2	[1]64.5	[1]68.0	[1]66.2
جيبوتـــي	47.8	47.9	47.9	68.4	65.4	67.0	23.10	17.50	20.40	47.6	47.5	47.5
الســـعودية	96.8	96.4	96.6	94.6	95.0	94.8	78.4	83.04	80.7	98.8	93.3	96.5
الســـودان	[2]62.1	[2]55.3	[2]58.7	61.1	58.9	60.0	32.3	30.7	31.5	46.5	50.3	48.4
ســـورية	...	...	92.9	[3]68.9	[3]67.0	[3]68.0	41.0	41.4	41.2	[3]48.9	[3]48.1	[3]48.5
الصومـــال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	[1]83.5	[1]71.2	[1]77.4	[2]97.7	[2]86.6	[2]92.3	58.5	42.3	50.7	[2]49.4	[2]39.9	[2]44.8
عُمـــان	94.9	95.5	95.2	95.6	100.0	98.3	88.3	89.3	88.8	92.3	83.1	90.1
فلسطيـــن	87.7	85.7	86.7	95.4	95.1	95.3	67.1	82.9	74.9	67.7	81.7	74.6
قطـــر	90.27	92.3	91.3	96.6	99.7	98.2	92.4	89.7	91.1	68.5	85.4	75.8
القُمـــر	[2]90.7	[2]83.8	[2]87.3	81.9	81.8	81.8	43.6	45.2	44.4	48.6	51.9	50.1
الكويـــت	93.4	91.7	92.6	75.3	91.5	82.8	72.9	80.9	76.7	84.5	88.7	86.5
لبنـــان	95.2	88.4	91.8	89.1	83.5	86.3	68.5	69.6	69.0	[3]64.8	[3]65.0	[3]64.9
ليبيـــا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصـــر	...	...	97.2	98.6	100.0	99.3	[2]36.2	[2]36.4	[2]36.3	77.3	75.9	76.6
المغـــرب	92.8	91.6	92.2	99.2	100.0	99.6	58.7	48.6	53.7	75.9	69.9	72.2
موريتانـيا	68.6	71.2	69.9	75.0	78.8	76.9	18.5	16.3	16.9	36.9	41.2	39.0
اليمـــن	88.0	72.6	80.4	88.2	77.7	84.2	47.2	28.6	38.1	54.7	40.2	47.6

* تعرَّف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

[1] البيانات لعام 2006- 2010 [2] البيانات لعام 2011 - 2013 [3] البيانات لعام 2014 -2015

المصدر: مصادر الملحق (10/2) - أ.

"تابع" ملحق (10/2): معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(ج) دليل المساواة (*) بين الجنسين في التعليم

	دليل المساواة بين الجنسين في التعليم					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
	2010	2020	2010	2020	2010	2020
الأردن	0.99	0.98	1.04	1.03	1.14	1.22
الإمارات	1.02	1.01	(1)1.03	1.01	2.79	1.43
البحرين	1.02	0.99	1.01	1.09	(1)2.45	1.73
تونس	0.97	0.98	1.07	1.14	1.53	1.85
الجزائر	0.94	0.97	1.04	(2)1.04	1.44	1.69
جيبوتي	1.08	0.96	0.94	1.03	0.76	(2)0.77
السعودية	0.99	1.02	0.95	0.93	1.40	1.08
السودان	0.90	0.93	0.87	1.01	1.17	(3)1.02
سورية	0.96	(2)1.04	1.00	(2)1.00	0.86	1.13
الصومال	(1)0.55	(1)0.55	(1)0.46	(1)0.46	...	...
العراق	(1)0.84	(1)0.84	(1)0.75	(1)0.75	(1)0.59	(1)0.55
عُمان	1.00	1.06	0.99	0.92	1.44	1.61
فلسطين	0.98	1.00	1.08	1.10	1.34	1.65
قطر	1.01	1.03	1.04	1.25	5.32	7.35
القُمر	0.85	1.00	(1)0.75	1.07	0.74	(3)0.81
الكويت	0.99	1.13	1.02	(3)1.06	(1)2.33	1.88
لبنان	0.91	0.92	1.02	0.99	1.04	(3)1.16
ليبيا	(1)0.95	(2)0.96	(1)1.17	(1)1.17	(1)1.09	(1)0.98
مصر	0.97	1.01	0.97	0.99	0.92	1.05
المغرب	0.94	0.97	0.87	0.95	0.90	1.05
موريتانيا	1.04	1.06	0.85	1.05	0.41	0.63
اليمن	0.82	0.88	0.62	0.73	0.44	(2)0.44

(*) دليل المساواة : معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور .

(1) البيانات لعام 2006- 2010 (2) البيانات لعام 2011 - 2013 (3) البيانات لعام 2014-2015

المصدر : مصادر الملحق (10/2) - أ.

ملحق (11/2): عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في مرحلة التعليم الأولى

	عدد سنوات الدراسة المتوقعة						معدلات التسرب (%)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
	2010			2020			2020		
الأ ر د ن	11.5	11.7	11.6	10.5	10.8	10.6	19.6	20.5	20.1
الإمـــارات	12.9	13.9	13.3	15.2	16.5	15.7	0.2	0.3	0.2
البحريـــن	13.1	14.3	13.6	15.6	17.0	16.3	1.9	2.8	2.4
تونـــس	13.8	15.2	14.5	14.3	15.8	15.1	...	...	0.4
الجزائـــر	13.8	14.2	14.0	14.4	14.8	14.6	...	1.4	0.2
جيبوتـــي	6.5	6.5	6.5	6.9	6.7	6.8	31.6	34.6	33.0
الســعودية	13.4	13.4	13.4	16.1	16.2	16.1	5.4	5.0	5.2
الســودان	7.5	6.9	7.2	8.3	7.7	7.9	37.1	38.2	38.0
ســورية	11.9	11.6	11.7	8.8	8.9	8.9	32.3	33.1	32.7
الصومـال	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	11.4	8.7	10.1	12.2	10.4	11.3	...	...	...
عُمـــان	13.3	13.7	13.4	14.5	15.0	14.6	1.4	1.0	1.2
فلسطيـــن	12.3	14.0	13.4	12.5	14.3	13.4	4.6	4.9	4.7
قطـــر	13.1	13.6	13.4	12.1	14.5	12.6	3.4	0.3	1.9
القُمـــر	11.1	11.1	11.1	11.4	11.1	11.2	15.2	16.4	15.8
الكويـــت	14.2	15.2	14.6	13.2	15.2	14.2	6.7	6.9	6.8
لبنـــان	13.3	13.0	13.2	11.5	11.1	11.3	8.9	14.0	11.5
ليبيـــا	15.9	16.4	16.1	12.6	13.1	12.9	...	...	...
مصـــر	12.1	11.7	11.7	13.8	13.6	13.6	0.6	0.8	0.7
المغـــرب	11.6	10.6	11.1	14.4	13.9	14.2	1.9	2.2	0.4
موريتانـيا	7.9	7.8	7.9	9.2	9.6	9.4	25.0	21.2	23.1
اليمـــن	10.0	7.3	8.7	10.2	7.4	8.8	11.5	22.1	16.0

...غير متوافر.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة المعلومات، يناير 2022، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020.

ملحق (12/2): الإنفاق على التعليم

	الانفاق العام على التعليم			
	من الدخل القومي الإجمالي %		من الإنفاق العام الإجمالي %	
	2011-2008	2020	2011-2008	2020
الأ ر د ن	3.1	3.3	11.0	12.0
الإمـــارات	1.0	3.1	23.4	23.4
البحريـــن	3.1	2.3	11.7	7.2
تونـــس	6.9	1.4	20.1	5.6
الجزائـــر	4.4	6.1	20.3	16.5
جيبوتـــي	4.5	3.6	12.3	14.0
الســعودية	5.5	5.1	19.3	17.7
الســودان	0.8	2.2	8.0	10.8
ســورية	5.1	4.9	18.9	19.2
الصومـال	...	...	2.0	4.4
العـــراق	...	...	...	...
عُمـــان	4.6	5.4	9.0	12.2
فلسطيـــن	4.6	5.3	15.5	17.7
قطـــر	2.4	3.2	8.2	9.3
القُمـــر	7.6	4.3	...	15.3
الكويـــت	4.7	6.6	[1] 12.9	11.9
لبنـــان	1.6	2.6	5.7	9.9
ليبيـــا	…	3.3	…	…
مصـــر	3.7	3.8	11.9	8.4
المغـــرب	5.4	4.9	25.7	18.5
موريتانـيا	3.8	1.9	12.9	9.7
اليمـــن	6.7	4.6	17.1	15.5

[1] البيانات لعام 2006 - 2007.

المصدر : مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2022 - البنك الدولي،"مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك 2022.

ملحق (13/2): معدل الأمية في الدول العربية
(أ): معدل الأمية (%)

	معدل الأمية (%)											
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						الفئة العمرية (15 - 24)					
	2010			2020			2010			2020		
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
الأ ر د ن	3.7	10.3	7.0	1.4	2.2	1.8	1.2	1.2	1.2	0.8	0.5	0.7
الإمـــارات	9.7[1]	11.3[1]	10.2[1]	2.0	3.1	2.4	1.7[1]	3.9[1]	2.6[1]	2.5	0.9	1.8
البحريـــن	3.86	8.38	5.44	0.85	3.57	1.78	1.38	2.42	1.84	0.59	0.62	0.61
تونـــس	...	...	18.0[2]	10.4	25.8	18.2	1.9[1]	4.2[1]	3.2[1]	1.7	2.2	1.9
الجزائـــر	15.6[1]	29.0[1]	22.3[1]	12.6	24.7	18.6	5.8[1]	9.4[1]	7.5[1]	2.4	2.7	2.6
جيبوتـــي	20.1[1]	38.6[1]	29.7[1]	20.1[1]	38.6[1]	29.7[1]	9.0[1]	15.1[1]	12.1[1]	9.0[1]	15.1[1]	12.1[1]
الســعودية	8.1	15.3	11.3	1.4	4.0	2.4	2.3	3.8	3.0	0.5	0.6	0.5
الســودان	19.9	38.0	28.9	34.6	43.9	39.3	10.4	16.4	13.3	27.5	26.5	27.0
ســورية	10.1	23.1	16.6	9.2[3]	20.8[3]	14.9[3]	3.9	6.4	5.1	3.4[3]	5.5[3]	4.4[3]
الصومـال	...	...	...	...	...	...	...	...	..	...	...	...
العـــراق	14.0	29.4	21.8	9.8	21.1	14.4	15.5	19.5	17.4	5.1	7.9	6.5
عُمـــان	10.0[1]	19.1[1]	11.7	3.0	7.3	4.3	8.2	18.4	13.3	1.6	1.0	1.4
فلسطيـــن	2.1[2]	7.4[2]	4.7[2]	1.3	3.8	2.5	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8
قطـــر	3.4[2]	4.4[2]	3.6[2]	6.9	7.6	6.5	2.4[2]	1.3[2]	2.1[2]	5.9	3.9	5.4
القُمـــر	20.3[1]	31.3[1]	25.8[1]	35.4	47.1	41.2	14.2[1]	15.3[1]	14.7[1]	21.8	21.7	21.7
الكويـــت	5.0[1]	8.2 [1]	6.1 [1]	2.9	4.6	3.5	1.4[1]	1.3[1]	1.4[1]	1.2	0.4	0.7
لبنـــان	5.6[1]	10.2[1]	7.9[1]	3.1	6.7	4.9	1.6[1]	0.9[1]	1.3[1]	0.3	0.2	0.2
ليبيـــا	4.4	17.3	10.8	3.3	14.4	9.0	0.1	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1
مصـــر	21.6[2]	38.5[2]	29.9[2]	23.5	34.5	28.8	8.4[2]	12.2[2]	10.2[2]	10.5	13.2	11.8
المغـــرب	31.1[1]	56.1[1]	43.9[1]	16.7	35.4	26.2	...	...	20.5[2]	2.0	2.6	2.3
موريتانـيا	35.1	48.8	42.0	36.3	56.6	46.5	28.7	34.7	31.7	29.1	43.2	36.1
اليمـــن	18.8	53.2	36.1	14.9	45.0	29.9	4.0	25.9	14.8	2.4	17.3	9.8

[1] البيانات من عام2005 - 2009. [2] البيانات لعام 2011. [3] البيانات لعام 2012.
المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2022.

ملحق (13/2): معدل الأمية في الدول العربية
(ب): دليل المساواة (*) بين الجنسين في معدل الأمية

	دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية			
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية (15 - 24)	
	2010	2020	2010	2020
الأ ر د ن	2.8	1.6	1.0	0.6
الإمـــارات	1.2[1]	1.6	2.3[1]	0.4
البحريـــن	2.17	4.20	1.75	1.05
تونـــس	2.2[2]	2.5	2.2[1]	1.3
الجزائـــر	1.9[1]	2.0	1.6[1]	1.1
جيبوتـــي	1.9[1]	1.9[1]	1.7[1]	1.7[1]
الســعودية	1.9	2.5	1.7	1.2
الســودان	1.9	1.3	1.6	1.0
ســورية	2.3	2.3[3]	1.6	1.6[3]
الصومـــال	...	...	...	...
العـــراق	2.1	2.2	1.3	1.5
عُمـــان	1.9	2.4	1.0[1]	0.6
فلسطيـــن	3.5[2]	2.9	0.9	1.0
قطـــر	1.3[2]	1.1	0.5[2]	0.7
القُمـــر	1.5[1]	1.3	1.1[1]	1.0
الكويـــت	1.6[1]	1.6	0.9[1]	0.3
لبنـــان	1.8[1]	2.2	0.6[1]	0.7
ليبيـــا	3.9	4.4	2.0	0.0
مصـــر	1.8[2]	1.5	1.5[2]	1.3
المغـــرب	1.8[1]	2.1	2.1[2]	1.3
موريتانـيا	1.4	1.6	1.2	1.5
اليمـــن	2.8	3.0	6.9	7.2

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.

(1) البيانات من عام2005 - 2009. (2) البيانات لعام 2011. (3) البيانات لعام 2012.

المصدر : مصادر الملحق (13/2) - أ.

ملحق (14/2): المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)			عدد الأطباء		عدد الممرضات		عدد السكان	
	(%)				لكل 100,000 نسمة							مقابل كل سرير	
	2019		2019		2020								
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	2010	2019	2010	2019	2010	2019
الأردن	7.6	10.5	51.2	48.8	98	98	98	65	50	89	78	519	720
الإمارات	4.3	7.4	52.3	47.7	98	95	98	147	250	270	570	526	714
البحرين	4.0	7.2	59.2	40.8	100	99	100	208	[3]273.74	414	[3]609.6	173	588
تونس	7.0	12.6	57.1	42.9	97	77	90	121	130	220	250	476	455
الجزائر	6.2	10.7	65.0	35.0	99	88	94	156	170	190	150	582	621
جيبوتي	1.8	4.3	53.7	46.3	73	22	61	21	21	80	70	714	714
السعودية	5.7	11.0	69.2	30.8	100	100	100	244	260	470	550	455	455
السودان	4.6	5.6	22.7	77.3	44	13	24	30	30	80	70	1250	1429
سورية	3.3	4.5	44.8	55.2	96	95	96	157	133	191	150	667	714
الصومال	[1]3.0	[1]2.4	[1]45.0	[1]55.0	52	6	23	3	3	10	10	[1]1429	1111
العراق	4.5	6.0	49.4	50.6	86	82	85	75	93	140	225	214	48
عُمان	4.1	8.0	86.4	13.6	97	95	97	211	207	462	440	556	667
فلسطين	[2]10.9	11.0	43.3	56.7	100	100	100	208	167	182	291	769	780
قطر	2.5	6.3	74.7	25.3	100	100	100	403	250	570	730	833	769
القُمر	5.2	4.1	16.1	83.9	50	30	40	20	30	70	60	455	455
الكويت	5.5	8.9	87.0	13.0	100	-	100	291	345	636	689	417	503
لبنان	8.6	13.4	49.0	51.0	100	-	100	320	210	180	170	286	370
ليبيا	5.0	4.3	69.6	30.4	97	96	97	200	210	680	650	270	313
مصر	4.7	4.7	27.8	72.2	98	94	96	76	124	139	229	43	128
المغرب	1.4	5.6	39.9	60.1	76	61	69	61	71	90	89	1408	1402
موريتانيا	3.3	7	37.5	62.5	51	9	27	20	20	80	90	[1]1892	[1]2500
اليمن	0.6	2.2	10.2	89.8	93	34	53	27	30	70	80	1429	1429

* بيانات 2021

[1] البيانات لعام 2002-2010. [2] بيانات عام 2013 [3] بيانات 2021

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة المعلومات، 2022 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات 2022

ملحق (15/2): الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الخصوبة الإجمالي		معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)		معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	
	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020
الأ ر د ن	30.1	17.4	73.0	74.3	3.8	2.7	7.0	6.0	41	25	23.0	17.0	28.0	19.0
الإمارات	13.1	10.2	77.7	77.7	1.7	1.4	1.3	1.6	12	3	7.3	4.0	8.6	7.2
البحريـــن	14.8	12.3	75.3	76.2	1.8	1.8	2.0	2.4	11	11	7.7	6.8	9.4	8.8
تونـــس	19.3	16.8	74.2	76.7	2.3	2.2	5.1	6.2	45	42	16.8	14.1	4.3	4.1
الجزائـــر	24.7	24.1	76.3	76.6	2.1	2.9	4.4	4.8	97	110	23.7	16.1	27.5	23.2
جيبوتـــي	28.9	21.1	56.1	66.5	3.6	2.6	10.2	7.2	200	247	62.5	30.6	76.5	57.3
الســعودية	23.3	17.4	73.7	74.9	3.0	2.2	3.9	3.9	14	15	16.9	3.8	19.5	6.6
الســودان	32.7	32.0	58.8	65.9	4.2	4.3	9.0	7.0	730	293	51.3	27.2	76.7	58.2
ســورية	22.8	23.2	74.6	74.3	2.8	2.7	3.5	4.9	70	31	14.0	10.9	16.3	21.5
الصومـــال	43.5	42.1	50.4	27.9	6.3	5.9	15.0	11.1	1000	828	97.2	36.9	159.2	117.0
العـــراق	35.4	29.9	68.5	74.1	4.5	3.8	5.8	5.4	63	34	31.4	18.8	38.6	35.5
عُمـــان	31.0	19.4	76.1	77.5	3.7	2.8	3.3	1.9	26	19	9.3	5.2	11.3	10.8
فلسطيـــن	32.8	29.3	72.2	73.8	4.3	3.5	4.1	3.0	...	28	19.5	10.8	23.0	19.3
قطـــر	11.4	9.1	78.2	80.0	2.2	1.8	1.1	0.9	7	9	7.7	3.3	9.0	6.5
القُمـــر	37.5	31.1	66.2	65.0	4.7	4.1	8.8	7.1	280	274	64.5	29.8	88.2	62.9
الكويـــت	18.2	11.7	77.9	78.5	2.3	2.0	3.1	2.4	14	2	9.2	5.0	10.8	7.9
لبنـــان	15.4	17.2	72.4	78.8	1.8	2.1	6.9	4.1	25	27	8.8	6.9	10.3	7.7
ليبيـــا	23.1	18.5	74.5	72.7	2.4	2.2	4.0	5.0	58	71	14.2	6.4	16.6	11.5
مصـــر	28.8	22.2	69.6	71.7	2.8	2.9	6.1	6.6	54	49	14.0	15.7	18.7	19.8
المغـــرب	18.8	16.5	72.8	75.4	2.2	2.1	5.6	5.1	112	73	28.8	18.0	36.3	22.2
موريتانـيا	33.8	33.0	57.3	64.6	4.4	4.4	9.7	7.0	510	764	62.1	32.0	97.4	72.9
اليمـــن	37.9	29.9	62.0	66.0	5.5	3.6	8.9	5.9	200	169	43.8	26.7	56.3	58.4

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2022 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 2020 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، 2022 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2021 .

ملحق (16/2): السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم *

(نسب مئوية)

	مياه شرب آمنة						صرف صحي ملائم					
	2010			2020			2010			2020		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأ ر د ن	98	92	97	99.1	97.3	99.0	98.8	98.4	98.0	97.3	95.2	97.0
الإمـــارات	100	100	...	...	...	100.0	98.0	95.0	97.0	...	...	99.0
البحريـــن	100	...	100	100	...	100.0	100.0	...	100.0	100.0	...	100.0
تونـــس	99	94	98	99.1	93.9	98.3	93.2	47.6	84.0	97.6	97.1	97.3
الجزائـــر	85	79	83	96.0	90.0	94.0	91.7	73.6	95.0	88.3	79.5	86.0
جيبوتـــي	99	54	88	84.1	47.3	76.0	57.9	11.5	50.0	79.3	21.9	67.0
الســـعودية	...	...	96	100.0	100.0	100.0	99.0	99.0	99.0	100.0	100.0	100.0
الســـودان	67	52	58	73.8	53.2	60.0	40.5	11.0	26.0	60.1	24.2	37.0
ســـورية	93	86	90	95.4	92.1	94.0	95.0	89.5	95.0	89.6	89.9	89.7
الصومـــال	66	7	29	79.1	37.1	56.0	46.5	7.1	23.0	56.4	24.7	39.0
العـــراق	91	56	79	99.8	94.8	98.0	77.4	53.7	73.0	100.0	100.0	100.0
عُمـــان	93	78	89	94.7	76.3	92.0	93.5	78.2	99.0	99.3	99.3	99.0
فلسطيـــن	96	85	94	97.6	98.7	98.0	91.6	87.1	98.9	98.9	97.9	98.8
قطـــر	100	100	100	100.0	...	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	...	100.0
القُمـــر	91	97	95	88.2	76.9	80.0	43.9	23.5	36.0	45.2	32.1	36.0
الكويـــت	100	...	100	100.0	...	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	...	100.0
لبنـــان	100	100	100	...	...	93.0	100.0	...	95.2	...	...	99.0
ليبيـــا	...	...	98	...	...	100.0	97.0	96.0	97.0	...	...	92.0
مصـــر	100	99	99	99.6	99.3	99.0	94.8	88.7	95.0	99.7	95.6	97.0
المغـــرب	94	60	78	93.5	77.4	86.3	99.0	73.3	87.5	99.8	89.9	95.8
موريتانـيا	52	48	50	89.3	49.9	72.0	34.5	7.0	26.0	74.8	18.9	50.0
اليمـــن	72	47	55	77.0	50.7	61.0	89.1	29.6	53.0	78.8	39.1	54.0

* معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوافر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2021 - منظمة الصحة العالمية، وقاعدة معلومات المنظمة، 2021، اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2021.

ملحق (17/2): العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (15+)		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)		النسبة المئوية للعمالة					
						الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2020	2020-2010	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020
مجموع الدول العربية	**50.3**	**47.6**	**1.8**	**21.1**	**19.9**	**27.3**	**15.2**	**19.5**	**22.0**	**53.2**	**62.8**
الأ ر د ن	44.8	38.0	3.8	20.1	18.3	3.5	3.0	26.4	24.4	70.1	72.6
الإمـــارات	82.5	81.8	0.8	11.5	17.5	3.4	1.4	37.2	34.2	59.4	64.4
البحريـــن	74.7	83.6	3.2	21.0	20.1	1.1	1.0	35.7	35.1	63.2	63.9
تونـــس	53.6	53.2	0.7	26.9	27.4	17.9	12.7	33.4	32.5	48.7	54.8
الجزائـــر	45.1	44.5	1.0	16.9	19.9	11.9	9.7	30.1	30.7	58.0	59.6
جيبوتـــي	36.3	33.9	1.7	24.3	39.9	40.7	32.4	11.5	13.3	47.8	54.3
الســـعودية	56.4	63.4	4.9	14.8	15.8	4.2	2.3	21.1	24.8	74.7	72.9
الســـودان	43.4	49.6	2.5	29.3	30.6	45.6	39.7	14.7	15.9	39.7	44.4
ســـورية	45.1	46.2	1.0-	15.2	16.7	14.5	10.5	31.0	26.5	54.5	63.0
الصومـــال	36.0	35.6	3.0	29.9	23.5	83.8	83.0	4.1	3.5	12.1	13.5
العـــراق	40.0	43.8	3.8	14.4	13.4	21.9	17.8	21.7	22.4	56.4	59.8
عُمـــان	72.8	76.8	6.2	15.9	15.4	5.2	4.4	36.9	32.8	57.9	62.8
فلسطيـــن	39.6	41.0	3.3	17.1	20.3	11.8	5.9	24.7	31.7	63.5	62.4
قطـــر	95.7	90.3	4.4	11.6	13.6	1.5	1.2	56.4	54.4	42.1	44.4
القُمـــر	45.5	45.4	2.7	37.5	37.7	53.7	49.9	13.7	13.0	32.6	37.1
الكويـــت	60.7	67.5	3.6	27.6	25.1	2.5	2.0	24.5	24.4	73.0	73.6
لبنـــان	46.4	47.3	3.3	24.2	24.5	14.7	13.4	25.2	22.3	60.1	64.3
ليبيـــا	50.6	50.0	1.0	34.7	34.1	19.1	18.8	27.5	21.7	53.4	59.5
مصـــر	55.5	45.4	0.1	23.5	20.6	28.3	23.3	25.4	28.2	46.3	48.5
المغـــرب	54.5	49.1	0.2	26.9	24.3	40.5	34.1	21.5	21.8	38.0	44.1
موريتانـيا	51.0	52.7	2.8	30.9	31.1	56.9	50.6	11.9	13.1	31.2	36.3
اليمـــن	40.6	38.8	2.7	12.9	7.9	24.1	28.6	19.0	10.0	56.9	61.4

المصدر: الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2022، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو 2022 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2021 - منظمة العمل الدولية - قاعدة معلومات المنظمة 2022.

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوافرة

الدولة	السنة	معدل البطالة (%)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الأردن	2021	24.1	2124.5	512.0	385.2	126.8	22.4	30.7	24.8	37.0	34.2	38.5	45.8
الإمارات *	2021	3.4	6498	218.2	128.4	89.8	2.4	8.1	41.1	27.7	57.9	76.6	...
البحرين *	2021	1.9	1008	18.9	7.9	11.0	1.0	5.6	58.1	43.0	2.2	...	...
تونس	2021	16.2	4143	762.4	463.8	298.6	16.0	24.0	39.2	42.0	30.1	53.8	71.9
الجزائر	2021	12.7	12397.8	1575.0	1043.2	531.8	10.4	22.1	33.8	27.4	30.2	50.2	65.4
جيبوتي	2021	28.4	225	63.8	40.9	22.9	24.6	39.4	35.9	30.1	...	...	...
السعودية * [1]	2021	6.9	14006	960.3	411.9	548.4	3.3	18.7	57.1	20.1	47.6	71.1	62.7
السودان	2021	19.8	13060	2586.5	1334.6	1251.9	14.6	31.8	48.4	32.9	22.9	60.7	56.0
سورية	2021	10.6	5448	576.0	342.8	233.3	7.7	23.2	40.5	38.9	11.8	66.1	...
الصومال	2021	19.9	2986	593.2	351.1	242.2	17.1	25.9	40.8	32.3	...	...	...
العراق	2021	14.2	10719	1521.3	1053.4	467.8	11.3	32.8	30.8	39.1	...	...	...
عمان*	2021	3.1	2750	85.8	56.8	29.0	1.7	12.9	33.8	34.4	36.9	80.2	
فلسطين [2]	2021	26.0	1431	372.0	254.9	117.1	22.0	43.0	31.5	27.0	43.7	61.8	25.6
قطر * [3]	2021	0.1	1968	2.8	1.4	1.4	0.1	0.4	48.8	55.4	39.8	85.4	20.0
القمر	2021	9.4	236	22.3	11.8	10.5	7.9	12.1	47.3	22.7	...	47.6	...
الكويت * [4]	2021	1.3	2798	36.9	21.5	15.4	1.1	2.0	41.7	35.1	14.2		44.5
لبنان	2021	14.5	2172	314.6	215.4	99.2	13.1	18.6	31.5	30.2	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2021	19.6	2404	470.7	240.1	230.7	15.5	26.8	49.0	19.4	...	98.0	...
مصر	2021	7.4	29358	2170.0	1359.0	811.0	5.6	16.0	37.4	33.2	39.7	47.5	26.6
المغرب	2021	11.9	12062	1438.0	974.0	464.0	10.4	17.3	32.3	30.6	28.2	50.5	74.4
موريتانيا	2021	11.5	1293	148.2	96.6	51.6	10.8	13.0	34.8	31.0	...	...	...
اليمن	2021	13.6	6911	938.1	790.1	148.0	12.4	26.3	15.8	43.0	12.2	...	...

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

* مواطنون وغير مواطنين.

(1) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2021 بحوالي **11 %** من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي **22.5%** وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 15.9**%**.

(2) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)

(3) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2021 بحوالي 0.5% من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 633 عاطل منهم 213 ذكور و420 اناث

(4) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2021 بحوالي 7.2%، وبمعدل حوالي 7.8% للذكور، وحوالي 6.6% للإناث.

ملحق (19/2): بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المؤشـــر	السنـة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2020	66.0	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2020	30.0	%
نسبة الفئة العمرية (15 - 65) سنة لإجمالي السكان	2020	65.0	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2020	5.0	%
الأمية بين البالغين	2020	24.6	%
الأمية بين الذكور البالغين	2020	18.0	%
الأمية بين الإناث البالغات	2020	31.8	%
الأمية بين الشباب	2020	13.7	%
الأمية بين الشباب الذكور	2020	11.6	%
الأمية بين الشابات الإناث	2020	15.9	%
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2020	84.1	%
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2020	85.9	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2020	82.1	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2020	0.98	
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2020	12.4	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2020	12.6	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (إناث)	2020	12.5	سنة
معدل التسرب في التعليم الأساسي (جملة)	2020	9.9	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (ذكور)	2020	8.6	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (إناث)	2020	11.3	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الدخل القومي الإجمالي	2020	3.5	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الإنفاق العام الإجمالي	2020	4.3	%
العمر المتوقع عند الولادة	2020	42.3	سنة
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2020	3.3	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2020	16.8	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2020	22	طفل
إجمالي الإنفاق على الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي	2019	5.1	%
الإنفاق العام على الصحة (%) من إجمالي الإنفاق العام	2019	9.4	%
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2020	95.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2020	98.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2020	89.0	%
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2020	92.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2020	95.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2020	84.0	%

ملحق (1/3): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية
(2010 و2018 - 2021)

(ألف هكتار)

	2010	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير %2021-2010	نسبة التغير %2021-2020
أولا : المساحة الزراعية الكلية	68,486	71,270	74,154	71,618	75,173	0.9	5.0
1- الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	13,472	14,040	13,591	13,701	3.9	0.8
أ- الزراعة المطرية	5,937	8,914	9,851	9,359	9,375	4.2	0.2
ب- الزراعة المروية	3,059	4,558	4,189	4,232	4,326	3.2	2.2
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	57,798	60,114	58,027	61,472	0.3	5.9
أ- الزراعة المطرية	35,474	34,626	39,082	36,675	39,795	1.1	8.5
ب- الزراعة المروية	10,444	11,037	10,852	10,678	10,681	0.2	0.0
(الأراضي المتروكة (بور))	13,572	12,135	10,180	10,674	10,996	-1.9	3.0
ثانيا : مساحة الغابات	94,887	37,275	38,704	37,824	37,934	-8.0	0.3
ثالثا : مساحة المراعي	494,259	487,606	414,719	386,180	379,826	-2.4	-1.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

ملحق (2/3): السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية
(2010 و 2018 - 2021)

	السكان الريفيون (ألف نسمة)							السكان الزراعيون ألف نسمة)						
	2010	2018	2019	2020	2021	النمو% 2021-2010	النمو% 2021-2020	2010	2018	2019	2020	2021	النمو% 2021-2010	النمو% 2021-2020
مجموع الدول العربية	**159,747**	**172,208**	**170,919**	**177,037**	**179,279**	1.1	1.3	**82,008**	**88,219**	**87,283**	**91,813**	**93,007**	1.2	1.3
الأ ر د ن	1,131	1,025	1,025	1,049	1,037	-0.8	-1.1	390	321	321	329	325	-1.7	-1.1
الإمـــارات	1,346	1,286	1,291	1,281	1,269	-0.5	-0.9	234	210	211	209	207	-1.1	-0.9
البحريـن	143	168	174	179	181	2.2	1.6	0.81	0.72	0.69	0.69	0.69	-1.4	0.7
تونـــس	3,622	3,621	3,596	3,597	3,594	-0.1	-0.1	2,154	2,101	2,087	2,087	2,086	-0.3	-0.1
الجزائـر	12,036	11,498	11,543	11,518	11,484	-0.4	-0.3	7,404	6,973	7,001	6,986	6,965	-0.6	-0.3
جيبوتـي	192	216	215	217	218	1.2	0.7	58	102	102	103	103	5.4	0.7
السـعودية	4,884	5,421	5,461	5,470	5,475	1.0	0.1	1,400	1,392	1,402	1,405	1,406	0.0	0.1
السودان	32,024	23,931	24,841	28,391	28,925	-0.9	1.9	22,443	21,872	22,703	25,948	26,436	1.5	1.9
سـورية	9,544	8,381	8,358	7,792	8,019	-1.6	2.9	4,080	3,572	3,562	3,321	3,417	-1.6	2.9
الصومـال	6,046	8,355	8,408	8,560	8,715	3.4	1.8	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	9,588	11,496	11,496	11,708	11,893	2.0	1.6	1,742	1,898	1,898	1,933	1,964	1.1	1.6
عُمـــان	696	747	724	707	683	-0.2	-3.4	304	268	260	254	245	-1.9	-3.4
فلسطيـن	1,038	704	1,222	1,239	1,256	1.7	1.3	...	...	...	...	...	...	...
قطـــر	24	23	23	22	21	-1.1	-4.0	13	14	14	13	12	-0.4	-4.0
القمـــر	492	591	603	614	625	2.2	1.8	479	577	588	599	610	2.2	1.8
الكويـت	52	0	-	-	-	-	-	28	33	-	-	-	-	-
لبنـــان	556	782.466	770	756	738	2.6	-2.3	77	102	100	98	96	2.0	-2.3
ليبيـــا	1,351	1,288	1,329	1,327	1,323	-0.2	-0.3	193	166	172	171	171	-1.1	-0.3
مصـــر	44,488	56,408	57,286	58,553	59,571	2.7	1.7	22,664	27,302	27,727	28,340	28,833	2.2	1.7
المغـرب	13,390	13,589	13,497	13,461	13,420	0.0	-0.3	8,260	8,123	8,068	8,046	8,022	-0.3	-0.3
موريتانيـا	1,564	2,103	2,059	2,077	2,095	2.7	0.8	741	1,102	1,079	1,088	1,097	3.6	0.8
اليمـــن	15,540	20,575	17,000	18,520	18,738	1.7	1.2	9,343	12,090	9,989	10,882	11,010	1.5	1.2

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2022، منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات 2022.

ملحق (3/3) : نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و 2018 - 2021)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار)						الكفاءة الاقتصادية الزراعية[2]%					
	2010	2018	2019	2020	2021	%النمو 2021-2020	2010	2018	2019	2020	2021	
مجموع الدول العربية	**4,818**	**5,709**	**6,109**	**6,507**	**6,409**	-1.5	**0.26**	**0.26**	**0.29**	**0.34**	**0.35**	
الأ ر د ن	8,161	37,359	40,353	43,183	44,446	2.9	0.56	0.95	1.25	1.32	1.75	
الإمـارات	13,169	31,406	33,578	26,859	37,995	41.5	0.27	0.26	0.55	0.48	0.57	
البحريـن	19,136	12,352	12,052	12,193	12,396	1.7	0.53	0.36	0.31	0.34	0.28	
تونـس	4,070	8,599	8,403	9,198	9,030	-1.8	0.34	0.53	0.84	0.89	0.72	
الجزائـر	4,112	7,841	7,863	7,675	8,028	4.6	0.28	0.81	0.58	0.64	1.37	
جيبوتـي	142	479	500	967	1,008	4.2	0.04	0.02	0.06	0.06	0.04	
السعودية	26,819	52,603	54,220	49,404	52,755	6.8	0.49	0.17	0.97	1.12	1.00	
السودان	3,800	1,912	2,095	2,824	1,947	-31.1	0.43	0.46	0.49	0.47	0.50	
سـورية	8,411	17,007	22,329	21,320	14,042	-34.1	0.78	2.76	4.28	4.23	3.74	
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
العراق	16,786	3,843	5,278	6,664	6,132	-8.0	1.07	0.84	0.26	0.39	0.28	
عُمـان	2,533	21,023	29,935	25,040	26,004	3.9	0.06	0.07	0.82	0.90	0.54	
فلسطيـن	9,372	19,833	19,726	18,379	21,239	15.6	0.91	0.85	1.09	1.12	1.20	
قطـر	18,441	15,670	14,215	17,537	17,627	0.5	0.20	0.22	0.16	0.26	0.25	
القمـر	2,316	5,183	4,664	4,803	5,042	5.0	0.43	0.60	0.91	0.92	0.59	
الكويـت	32,557	14,296	12,411	12,124	14,900	22.9	0.46	0.12	0.22	0.26	0.21	
لبنـان	51,196	67,719	65,408	84,219	28,100	-66.6	1.96	2.31	2.20	7.38	0.45	
ليبيـا	8,517	8,494	8,712	5,160	2,324	-55.0	0.27	1.62	0.31	0.24	0.09	
مصـر	4,573	5,006	5,934	7,849	8,579	9.3	0.58	0.48	0.57	0.60	0.51	
المغـرب	4,036	3,340	3,179	3,030	3,703	22.2	0.49	0.55	0.32	0.31	0.37	
موريتانيـا	1,212	5,050	4,989	4,590	5,436	18.4	0.21	0.67	0.78	0.73	0.40	
اليمـن	1,696	2,741	2,609	2,047	1,739	-15.1	0.29	0.50	0.73	0.73	0.64	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2022، منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات 2022.

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

ملحق (4/3): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(2010 و2018 - 2021)

المحصـــــول	2010			2018			2019			2020			2021*			نسبة التغير% (2020-2021)		
	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــوب	49,246	33,415	1,474	50,401	29,690	1,698	57,534	30,389	1,893	56,670	30,195	1,877	54,868	30,091	1,823	-3.2	-0.3	-2.8
(القمح)	23,848	10,360	2,302	24,154	8,996	2,685	26,125	10,972	2,381	25,968	9,281	2,798	25,415	9,749	2,607	-2.1	5.1	-6.8
(الارز)	4,707	551	8,548	5,670	658	8,612	7,781	1,048	7,424	6,555	668	9,807	6,669	792	8,424	1.7	18.4	-14.1
(الشعير)	6,459	6,364	1,015	4,309	3,917	1,100	8,626	5,528	1,560	6,811	4,482	1,519	6,582	4,642	1,418	-3.4	3.6	-6.7
(الذرة الشامية)	7,207	1,545	4,665	8,389	1,500	5,591	8,450	1,448	5,836	9,074	1,494	6,074	8,637	1,481	5,834	-4.8	-0.9	-4.0
(الذرة الرفيعة والدخن)	7,025	14,595	481	7,879	14,618	539	6,552	11,393	575	8,263	14,270	579	7,565	13,427	563	-8.5	-5.9	-2.7
الدرنيـــات	12,180	520	23,423	15,727	641	24,546	17,165	742	23,142	17,056	636	26,818	16,649	673	24,746	-2.4	5.8	-7.7
البقوليـــات	1,235	1,228	1,006	1,438	1,434	1,003	1,742	1,679	1,037	1,633	1,435	1,138	1,604	1,516	1,058	-1.8	5.6	-7.0
البـذور الزيتيـة	7,473	8,949	835	8,735	10,479	834	10,407	13,004	800	11,388	10,157	1,121	6,385	11,213	569	-43.9	10.4	-49.2
الخضـــروات	54,067	2,451	22,059	60,949	2,780	21,927	54,817	2,628	20,861	56,774	2,543	22,324	57,513	2,650	21,702	1.3	4.2	-2.8
الفاكهـــة	25,445	2,517	10,109	39,069	5,281	7,398	40,277	3,395	11,862	40,491	4,559	8,882	39,945	4,412	9,054	-1.3	-3.2	1.9
الألياف	1,029	434	2,373	449	186	2,410	674	396	1,701	661	365	1,811	595	316	1,883	-10.1	-13.5	3.9
المحاصيل السكرية	35,111	457	76,877	35,820	534	67,140	37,066	521	71,076	37,926	552	68,732	36,937	536	68,964	-2.6	-2.9	0.3
قصـب السـكر	23,285	222	104,969	20,155	248	81,165	22,712	235	96,451	21,128	223	94,582	21,332	236	90,493	1.0	5.5	-4.3
الشمنـــدر	11,826	235	50,348	15,665	285	54,929	14,354	286	50,184	16,798	328	51,149	15,606	300	52,041	-7.1	-8.7	1.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.
* تقديري

ملحق (5/3): تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي
(2010 و2018 - 2021)

الكمية: ألف طن

	2010	2018	2019	2020	2021*	نسبة التغير السنوي% 2021 - 2010	نسبة التغير% 2021-2020
الأبقار والجاموس (1)	69,163	60,704	58,129	59,616	59,483	1.4-	0.2-
الأغنام والماعز (1)	280,659	275,073	274,660	274,642	274,792	0.2-	0.1
الإبل (1)	15,774	16,366	16,547	16,401	16,438	0.4	0.2
اللحوم	8,237	9,275	9,320	9,080	9,225	1.0	1.6
(لحوم حمراء)	4,937	4,288	4,389	4,105	4,261	1.3-	3.8
(لحوم بيضاء)	3,300	4,987	4,931	4,975	4,964	3.8	0.2-
الألبان	26,506	26,608	27,241	27,411	27,087	0.2	1.2-
البيض	1,616	2,074	2,558	2,529	2,387	3.6	5.6-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

* تقديري

(1) بالألف رأس.

ملحق (6/3): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية

(2010 و2018 - 2021)

الكمية: بالألف طن

	2010	2018	2019	2020	*2021	نسبة التغير% 2021-2010	نسبة التغير% 2021-2020
مجموع الدول العربية	**3,101.0**	**4,972.8**	**5,220.9**	**5,379.5**	**5,563.2**	**5.5**	**3.4**
الأردن	0.76	2.65	2.60	1.67	1.74	7.8	4.2
الإمارات	43.12	69.40	73.07	74.92	77.95	5.5	4.0
البحرين	13.40	21.10	18.30	17.20	13.00	-0.3	-24.4
تونس	76.00	122.83	127.87	132.06	136.97	5.5	3.7
الجزائر	61.73	99.36	104.38	107.26	116.92	6.0	9.0
جيبوتي	0.20	2.10	2.27	1.35	1.46	19.7	8.1
السعودية	71.35	114.84	125.26	129.90	133.63	5.9	2.9
السودان	56.21	58.77	56.28	52.27	53.44	-0.5	2.2
سورية	9.97	4.07	4.08	5.40	4.66	-6.7	-13.7
الصومال	23.42	33.98	35.96	35.29	35.63	3.9	1.0
العراق	32.79	67.46	74.87	66.07	67.38	6.8	2.0
عُمان	341.22	549.23	579.33	592.92	618.03	5.6	4.2
فلسطين	1.41	2.82	3.94	2.95	3.07	7.4	3.9
قطر	10.74	14.67	16.94	14.14	14.18	2.6	0.3
القمر	7.18	13.83	17.60	11.32	11.58	4.4	2.3
الكويت	3.76	3.07	3.02	6.15	6.38	4.9	3.7
لبنان	7.81	4.02	2.62	4.65	4.31	-5.3	-7.2
ليبيا	....	32.28	32.45	29.69	29.69	...	0.0
مصر	775.50	1,248.25	1,310.02	1,352.94	1,397.52	5.5	3.3
المغرب	868.56	1,398.04	1,456.16	1,509.26	1,564.55	5.5	3.7
موريتانيا	620.40	998.60	1,043.84	1,078.04	1,119.13	5.5	3.8
اليمن	151.67	111.48	130.00	154.05	152.03	0.0	-1.3

لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

ملحق (7/3): الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية
(2010 و2018 - 2021)

	الناتج الزراعي "مليون دولار"					نسبة التغير%	نسبة التغير%	نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"					نسبة التغير%	نسبة التغير%	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %					
	2010	2018	2019	2020	2021	2021 -2010	2021 - 2020	2010	2018	2019	2020	2021	2021 -2010	2021 - 2020	2010	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	130,767	127,881	139,461	152,769	154,580	1.5	1.2	376.6	317.8	339.9	366.0	364.1	-0.3	-0.5	6.2	4.6	5.0	6.0	5.4
الأ ر د ن	971	2080	2189	2276	2377	8.5	4.4	145.0	201.8	207.4	210.6	214.9	3.6	2.1	3.6	4.8	4.9	5.2	5.2
الإمـارات	2212	3035	3117	3297	3354	3.9	1.8	267.5	324.0	328.0	355.2	357.5	2.7	0.6	0.8	0.7	0.7	0.9	0.8
البحريـن	77	109	109	109	110	3.3	1.0	62.3	72.4	73.2	73.8	72.3	1.4	-2.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونـس	3317	4221	4030	4333	4291	2.4	1.0-	313.9	365.2	345.7	368.8	362.6	1.3	-1.7	7.5	9.9	9.6	10.2	9.1
الجزائـر	13644	20769	21178	20501	21110	4.0	3.0	379.2	487.8	487.7	467.5	476.7	2.1	2.0	8.5	11.9	12.3	14.1	13.3
جيبوتـي	38	44	45	47	50	2.4	6.1	45.6	45.8	46.4	47.2	49.5	0.8	4.9	3.4	1.5	1.4	1.4	1.4
السـعودية	13946	17465	17654	17879	19267	3.0	7.8	506.0	522.7	515.9	510.6	537.8	0.6	5.3	2.6	2.1	2.2	2.5	2.3
السـودان	27070	7571	8611	14561	10423	8.3-	28.4-	641.5	180.3	199.2	327.3	227.6	-9.0	-30.5	33.9	18.5	20.2	19.3	19.8
سـورية	11842	8562	10846	10250	7114	4.5-	30.6-	563.4	505.3	635.4	585.7	396.5	-3.1	-32.3	19.4	39.0	39.8	39.4	39.3
العـراق	7151	6406	8808	11014	10477	3.5	4.9-	220.1	168.0	225.1	274.3	254.4	1.3	-7.3	6.1	3.0	4.1	6.3	5.0
عُمـان	811	1692	1796	1897	2043	8.8	7.7	292.3	367.7	388.9	412.1	456.1	4.1	10.7	1.4	2.1	2.4	2.6	2.4
فلسطيـن	872	1198	1209	1110	1281	3.6	15.4	216.7	246.8	242.8	217.6	245.0	1.1	12.6	9.0	7.4	7.1	7.1	7.1
قطـر	148	400	459	489	536	12.4	9.5	86.0	145.0	163.8	172.6	186.7	7.3	8.1	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3
القمـر	275	385	350	351	380	3.0	8.2	398.3	462.6	411.7	403.6	427.2	0.6	5.8	30.4	32.6	29.2	29.3	29.2
الكويـت	521	618	524	487	623	1.6	28.0	177.6	146.3	118.4	109.0	143.6	-1.9	31.8	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
لبنـان	1485	1774	1686	2206	879	4.7-	60.2-	299.8	258.7	245.9	323.3	129.3	-7.4	-60.0	3.9	3.2	3.2	8.9	6.1
ليبيـا	571	2796	2828	1616	749	2.5	53.7-	92.1	418.7	417.3	235.2	107.5	1.4	-54.3	0.8	3.7	4.1	3.2	1.7
مصـر	29135	28182	33497	41786	47664	4.6	14.1	370.3	290.1	338.7	415.3	467.0	2.1	12.5	13.3	11.2	11.0	11.5	11.8
المغـرب	12026	14428	14560	13395	16782	3.1	25.3	377.1	409.6	409.1	372.6	462.2	1.9	24.0	12.9	12.2	12.1	11.7	12.6
موريتانـيا	942	1714	1710	1599	1951	6.8	22.0	281.9	430.3	419.4	383.2	456.9	4.5	19.2	16.7	23.3	21.7	20.2	20.1
اليمـن	3715	4430	4257	3567	3120	1.6-	12.5-	160.5	155.4	146.0	119.6	102.3	-4.0	-14.5	12.0	18.9	18.9	18.9	18.3

المصدر: الملاحق (3/2) و (4/2) و(7/2)، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (8/3): الصادرات والواردات الزراعية العربية
(2010 و2017 - 2020)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية					معدل النمو السنوي %		الواردات الزراعية					معدل النمو السنوي %	
	2010	2017	2018	2019	2020	2020-2010	2020-2019	2010	2017	2018	2019	2020	2020-2010	2020-2019
مجموع الدول العربية	**19,569**	**29,251**	**29,772**	**30,397**	**28,284**	**3.8**	**7.0-**	**67,239**	**91,618**	**91,957**	**92,414**	**94,110**	**3.4**	**1.8**
الأردن	1,070	2,150	2,161	2,172	1,799	5.3	17.2-	2,425	4,395	4,401	4,413	4,452	6.3	0.9
الإمارات	4,076	5,250	5,262	5,298	4,502	1.0	15.0-	8,280	11,139	11,145	11,152	11,501	3.3	3.1
البحرين	293	562	566	570	460	4.6	19.3-	586	590	592	595	596	0.2	0.2
تونس	1,160	1,897	1,997	2,088	1,906	5.1	8.7-	2,138	2,790	2,792	2,796	2,799	2.7	0.1
الجزائر	134	538	545	552	470	13.4	14.9-	6,223	12,032	12,099	12,153	12,379	7.1	1.9
جيبوتي	80	50	51	52	41	6.5-	21.2-	143	142	142	144	143	0.0	0.7-
السعودية	2,995	4,112	4,210	4,351	4,367	3.8	0.4	17,148	21,101	21,121	21,145	21,781	2.4	3.0
السودان	462	1,035	1,039	1,045	1,048	8.5	0.3	603	332	335	338	337	5.6-	0.3-
سورية	2,550	475	467	469	401	16.9-	14.4-	3,107	1,889	1,772	1,773	1,772	5.5-	0.1-
الصومال	164	478	477	478	402	9.4	15.9-	527	439	437	436	434	1.9-	0.5-
العراق	40	79	77	80	65	5.0	18.8-	1,354	1,424	1,449	1,470	1,468	0.8	0.1-
عُمان	757	1,402	1,426	1,445	1,217	4.9	15.8-	944	989	999	1,012	1,009	0.7	0.3-
فلسطين	68	99	96	97	82	1.9	15.5-	342	234	233	233	232	3.8-	0.4-
قطر	19	44	47	50	41	8.0	18.0-	1,555	2,620	2,659	2,689	2,840	6.2	5.6
القمر	12	31	32	33	26	8.0	21.2-	74	94	95	96	95	2.5	1.0-
الكويت	122	587	592	598	512	15.4	14.4-	1,920	2,501	2,590	2,679	2,729	3.6	1.9
لبنان	518	876	895	915	860	5.2	6.0-	1,727	5,441	5,571	5,656	5,645	12.6	0.2-
ليبيا	7	15	14	15	11	4.2	26.7-	2,231	1,882	1,858	1,810	1,806	2.1-	0.2-
مصر	2,918	6,221	6,429	6,658	6,701	8.7	0.6	9,271	14,767	14,799	14,899	15,201	5.1	2.0
المغرب	1,962	3,121	3,162	3,205	3,214	5.1	0.3	4,175	4,720	4,872	5,026	5,021	1.9	0.1-
موريتانيا	43	25	26	27	20	7.4-	25.9-	94	96	97	98	97	0.3	1.0-
اليمن	119	204	201	199	139	1.6	30.2-	2,373	2,001	1,899	1,801	1,773	2.9-	1.6-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2022.

تابع ملحق (8/3): صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية

(2010 و2017 - 2020)

	صافي الواردات الزراعية					متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)				
	2010	2017	2018	2019	2020	2010	2017	2018	2019	2020
مجموع الدول العربية	**47,671**	**62,367**	**62,185**	**62,017**	**65,826**	**133**	**153**	**149**	**146**	**152**
الأ ر د ن	1,355	2,245	2,240	2,241	2,653	202	223	217	212	246
الإمـــارات	4,204	5,889	5,883	5,854	6,999	508	633	628	616	754
البحريـــن	293	28	26	25	136	239	19	17	17	92
تونـــس	978	893	795	708	893	93	78	69	61	76
الجزائـــر	6,089	11,494	11,554	11,601	11,909	169	278	271	267	272
جيبوتـــي	63	92	91	92	102	75	97	95	94	103
الســعودية	14,153	16,989	16,911	16,794	17,414	513	521	506	491	497
الســودان	141	-703	-704	-707	-711	3	-17	-17	-16	-16
ســورية	557	1,414	1,305	1,304	1,371	26	83	77	76	78
الصومـال	363	-39	-40	-42	32	30	-3	-3	-3	2
العـــراق	1,314	1,345	1,372	1,390	1,403	40	36	36	36	35
عُمـــان	187	-413	-427	-433	-208	67	-91	-93	-94	-45
فلسطيـــن	274	135	137	136	150	68	29	28	27	29
قطـــر	1,536	2,576	2,612	2,639	2,799	896	945	946	943	988
القمر الاتحادية	62	63	63	63	69	90	77	76	74	79
الكويـــت	1,798	1,914	1,998	2,081	2,217	613	469	473	471	497
لبنـــان	1,209	4,565	4,676	4,741	4,785	244	669	682	692	701
ليبيـــا	2,224	1,867	1,844	1,795	1,795	359	284	276	265	261
مصـــر	6,353	8,546	8,370	8,241	8,500	81	90	86	83	84
المغـــرب	2,213	1,599	1,710	1,821	1,807	69	46	49	51	50
موريتانـيا	51	71	71	71	77	15	18	18	17	18
اليمـــن	2,254	1,797	1,698	1,602	1,634	97	64	60	55	55

المصدر: الملحق (8/3).

ملحق (9/3): الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(2010 و 2017 - 2020)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2017		2018		2019		2020		نسبة التغير%(2010- 2020)		نسبة التغير%(2019- 2020)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالـــــي	**16,539**	**15,844**	**22,244**	**16,760**	**25,436**	**21,040**	**22,660**	**20,845**	**21,680**	**19,754**	2.7	5.2-	**4.3-**	**5.2-**
الحبوب والدقيق	2,093	1,163	2,364	962	3,241	1,242	2,118	859	1,840	673	1.3-	21.7-	13.1-	21.7-
البطاطس	592	220	1,102	233	849	284	893	338	729	310	2.1	8.3-	18.4-	8.3-
سكر خـام	2,095	1,331	4,081	2,863	3,258	1,320	2,702	1,029	3,569	1,489	5.5	44.7	32.1	44.7
بقوليـات	514	362	442	404	590	497	570	400	481	352	0.7-	12.1-	15.6-	12.1-
البذور الزيتية	527	470	561	552	529	648	573	815	648	799	2.1	1.9-	12.9	1.9-
الزيـوت النباتيـة	921	1,365	840	1,551	1,432	2,382	1,430	1,824	1,724	2,283	6.5	25.2	20.6	25.2
الخضراوات	4,251	2,672	3,292	2,622	3,380	2,744	3,921	2,959	3,668	3,407	1.5-	15.1	6.5-	15.1
الفواكه	3,977	3,066	4,821	3,254	6,834	5,450	5,027	5,944	4,841	4,095	2.0	31.1-	3.7-	31.1-
أبقار وجاموس (حية)[1]	120	34	172	61	198	107	143	60	68	33	5.5-	44.5-	52.6-	44.5-
أغنام وماعز (حية)[1]	4,016	404	8,811	811	3,600	841	8,477	974	5,648	705	3.5	27.6-	33.4-	27.6-
لحـــوم	165	378	142	462	251	543	390	1,104	264	745	4.8	32.5-	32.3-	32.5-
الألبـان ومنتجاتهـا	480	2,010	3,371	2,133	3,351	2,739	3,403	2,764	2,109	2,596	16.0	6.1-	38.0-	6.1-
البـيـض	84	234	58	100	80	86	119	66	203	99	9.3	49.4	70.9	49.4
الأسماك	841	2,135	1,170	1,624	1,642	3,105	1,514	2,742	1,604	2,906	6.7	6.0	6.0	6.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

(1) بالالف راس

تابع ملحق (9/3): الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية (2010 و 2017 - 2020)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2017		2018		2019		2020		نسبة التغير%(2010- 2020)		نسبة التغير%(2019- 2020)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالـــــي	**111,284**	**53,612**	**136,411**	**63,581**	**140,167**	**71,302**	**122,692**	**68,454**	**128,111**	**70,145**	**1.4**	**2.7**	**4.4**	**2.5**
الحبوب والدقيق	65,859	19,481	84,393	20,201	83,633	24,327	70,902	22,294	77,112	22,866	1.6	1.6	8.8	2.6
البطاطس	641	428	1,400	621	1,821	729	1,609	658	1,743	749	10.5	5.7	8.3	13.8
سكر خـام	9,538	5,219	14,074	7,293	8,565	2,768	7,088	2,518	10,078	5,142	0.6	0.1-	42.2	104.2
بقوليـات	1,428	113	2,711	1,830	2,939	1,783	3,219	1,761	2,661	1,842	6.4	32.2	17.4-	4.6
البذور الزيتية	4,413	2,695	5,394	3,581	6,834	3,639	7,354	3,985	5,494	3,448	2.2	2.5	25.3-	13.5-
الزيـوت النباتيـة	4,129	4,492	4,381	3,822	7,904	7,360	7,196	6,636	5,681	5,621	3.2	2.3	21.1-	15.3-
الخضراوات	3,249	1,848	4,471	2,062	6,145	3,209	4,372	2,592	4,836	2,785	4.1	4.2	10.6	7.5
الفواكه	5,481	3,515	5,120	3,823	7,337	5,935	7,605	6,219	6,409	6,313	1.6	6.0	15.7-	1.5
أبقار وجاموس (حية)1	941	557	1,324	950	591	780	538	962	970	969	0.3	5.7	80.2	0.7
أغنام وماعز (حية)1	12,845	1,137	10,104	1,411	11,161	1,402	10,740	1,499	10,544	1,546	2.0-	3.1	1.8-	3.2
لحـــوم	2,856	6,678	2,955	7,405	1,674	5,498	1,977	6,309	2,402	7,167	1.7-	0.7	21.5	13.6
الألبـان ومنتجاتهـا	12,723	5,674	10,364	8,161	11,543	10,210	9,626	9,082	10,241	9,264	2.1-	5.0	6.4	2.0
البـيـض	156	239	184	261	569	813	506	693	369	571	9.0	9.1	27.0-	17.5-
الأسماك	812	1,537	964	2,160	1,204	2,849	1,237	3,247	1,087	2,737	3.0	5.9	12.1-	15.7-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

ملحق (10/3): قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية (مليار دولار)

الدولة	2016			2017			2018			2019			2020			معدل النمو السنوي 2016 - 2020			معدل النمو السنوي 2019 - 2020		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
مجموع الدول العربية	18.480	16.230	34.710	15.702	14.357	30.058	20.058	21.034	41.092	19.987	20.464	40.451	19.003	19.615	38.618	0.7	4.9	2.7	-4.9	-4.1	-4.5
الأردن	0.91	1.17	2.08	0.845	0.999	1.844	0.895	1.094	1.989	0.897	1.119	2.016	1.058	1.099	2.158	3.9	-1.5	0.9	18.0	-1.7	7.0
الإمارات	2.20	3.48	5.68	2.106	2.767	4.873	1.973	7.826	9.799	2.302	8.134	10.436	1.946	8.439	10.385	-3.0	24.8	16.3	-15.5	3.8	-0.5
البحرين	0.54	0.33	0.87	0.527	0.370	0.897	0.591	0.506	1.096	0.534	0.523	1.057	0.554	0.484	1.039	0.7	10.1	4.5	3.7	-7.4	-1.8
تونس	0.14	0.38	0.52	0.097	0.377	0.474	0.194	0.508	0.702	0.197	0.402	0.599	0.110	0.147	0.257	-5.7	-21.2	-16.2	-44.0	-63.5	-57.1
الجزائر	0.31	0.17	0.48	0.259	0.161	0.420	0.199	0.166	0.365	0.213	0.157	0.370	0.202	0.183	0.385	-10.1	1.9	-5.4	-5.1	16.7	4.2
جيبوتي	0.17	0.02	0.19	0.042	0.007	0.048	0.012	0.002	0.014	0.012	0.003	0.015	0.011	0.001	0.011	-50.0	-58.7	-50.7	-11.5	-80.4	-25.2
السعودية	4.37	3.28	7.65	0.109	0.050	0.159	0.339	0.054	0.393	0.382	0.063	0.446	0.452	0.022	0.473	-43.3	-71.5	-50.1	18.1	-65.8	6.2
السودان	0.32	0.97	1.29	3.952	3.068	7.020	3.916	3.218	7.134	3.964	3.190	7.154	3.897	3.063	6.960	86.8	33.3	52.4	-1.7	-4.0	-2.7
سورية	0.26	0.38	0.64	0.345	1.229	1.574	0.335	1.361	1.697	0.279	0.971	1.250	0.372	0.594	0.966	9.4	11.8	10.9	33.4	-38.8	-22.7
الصومال	0.33	0.51	0.84	0.247	0.339	0.586	0.539	0.315	0.854	0.643	0.345	0.988	0.735	0.387	1.122	22.2	-6.7	7.5	14.2	12.3	13.5
العراق	1.28	0.00	1.28	0.425	0.225	0.649	0.668	0.250	0.918	0.709	0.120	0.829	0.830	0.099	0.929	-10.3	....	-7.7	17.1	-17.6	12.1
عُمان	2.41	1.13	3.54	0.943	0.087	1.030	2.785	0.045	2.829	2.335	0.332	2.667	1.909	0.028	1.936	-5.7	-60.5	-14.0	-18.3	-91.7	-27.4
فلسطين	0.05	0.06	0.11	1.506	0.839	2.345	2.350	1.172	3.522	1.769	0.673	2.442	1.482	0.747	2.229	133.3	87.8	112.2	-16.2	11.0	-8.7
قطر	1.20	0.02	1.22	0.122	0.043	0.165	0.111	0.062	0.173	0.110	0.069	0.179	0.139	0.055	0.194	-41.7	28.9	-36.9	26.2	-20.3	8.2
القمر	0.01	0.01	0.02	0.707	0.020	0.727	0.562	0.018	0.580	0.413	0.025	0.438	0.392	0.018	0.410	150.2	15.8	112.8	-5.1	-26.6	-6.3
الكويت	1.30	0.46	1.76	1.413	0.471	1.884	1.475	0.619	2.094	1.581	0.376	1.957	1.605	0.380	1.985	5.4	-4.7	3.1	1.5	1.2	1.4
لبنان	0.55	0.39	0.94	0.431	0.397	0.827	0.495	0.407	0.902	0.496	0.367	0.863	0.338	0.414	0.752	-11.5	1.5	-5.4	-31.8	12.7	-12.9
ليبيا	0.83	0.02	0.85	0.523	0.008	0.530	0.934	0.018	0.952	0.879	0.006	0.884	0.800	0.007	0.807	-0.9	-23.1	-1.3	-9.0	26.9	-8.8
مصر	0.63	2.71	3.34	0.415	2.294	2.710	0.756	2.529	3.285	0.811	2.710	3.520	0.712	2.487	3.200	3.1	-2.1	-1.1	-12.1	-8.2	-9.1
المغرب	0.27	0.56	0.83	0.253	0.424	0.678	0.421	0.621	1.042	0.408	0.668	1.076	0.384	0.704	1.088	9.2	5.9	7.0	-5.7	5.4	1.2
موريتانيا	0.04	0.01	0.05	0.062	0.005	0.067	0.075	0.005	0.080	0.079	0.008	0.087	0.138	0.003	0.141	36.3	-26.7	29.6	73.7	-61.5	62.0
اليمن	0.36	0.17	0.53	0.372	0.178	0.550	0.434	0.238	0.672	0.973	0.206	1.179	0.936	0.255	1.190	27.0	10.6	22.4	-3.9	23.8	1.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

ملحق (11/3): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (2010 و2017 - 2020)

(مليون دولار)

	2010	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية %	
						2020- 2019	2020- 2010
الإجمـــالي	**28,948**	**31,917**	**46,659**	**42,132**	**44,116**	**4.7**	**4.3**
الحبوب والدقيق	17,018	18,795	23,086	21,435	20,977	2.1-	2.1
(القمح والدقيق)	7,981	8,613	11,636	10,017	9,150	8.7-	1.4
(الشعير)	2,299	2,403	1,930	1,457	2,123	45.7	0.8-
(الأرز)	3,095	3,446	4,617	5,231	4,764	8.9-	4.4
(الذرة الشامية)	3,643	4,334	4,683	4,246	4,939	16.3	3.1
البطاطس	-22	276	445	320	270	15.6-	...
سكر (مكرر)	2,989	4,039	2,690	2,439	2,513	3.0	1.7-
بقوليات	507	727	1,287	1,361	1,502	10.4	11.5
زيوت وشحوم	3,987	1,334	4,978	4,498	4,139	8.0-	0.4
الخضراوات	-2,007	-1,153	464	-368	202	154.9-	...
الفواكه	-1,136	-1,771	484	275	1,982	620.1	...
لحوم	6,018	7,531	5,253	5,732	7,362	28.4	2.0
الألبان ومنتجاتها	2,088	3,687	7,472	6,318	5,004	20.8-	9.1
البيـض	5	378	756	626	531	15.2-	59.4
الأسماك	-499	-1,925	-256	-505	-366	27.5-	3.1-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

(-) تعني الفائض

ملحق (12/3): تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة بالألف طن، ونسبة الاكتفاء من السلع الغذائية الرئيسية في المائة (2010 - 2020)

ألف طن

	متوسط الفترة (2010 - 2015)				متوسط الفترة (2016 - 2020)			
	الإنتاج	الفجوة	الاستهلاك	نسبة الاكتفاء (%)	الإنتاج	الفجوة	الاستهلاك	نسبة الاكتفاء (%)
الحبوب والدقيق	53,707	69,441	123,148	43.6	51,452	76,542	127,993	40.2
القمح	26,949	35,958	62,907	42.8	24,226	41,785	66,011	36.7
الأرز	5,968	4,324	10,291	58.0	6,311	4,917	11,228	56.2
الشعير	6,236	11,298	17,534	35.6	5,478	8,354	13,832	39.6
البطاطس	14,179	179	14,358	98.8	15,048	902	15,951	94.3
البقوليات	1,397	1,121	2,518	55.5	1,498	2,214	3,712	40.4
الزيوت النباتية	2,024	3,186	5,210	38.9	2,444	4,579	7,023	34.8
الخضروات	55,052	348-	54,704	100.6	57,994	1,457	59,451	97.5
الفاكهة	32,086	1,461	33,547	95.6	38,388	1,362	39,749	96.6
سكر خام	3,440	8,174	11,613	29.6	3,763	6,802	10,565	35.6
البذور الزيتية	7,691	3,480	11,172	68.8	8,969	5,027	13,996	64.1
لحوم	8,161	3,954	12,115	67.4	9,111	2,208	11,319	80.5
الألبان ومنتجاتها	26,562	9,002	35,564	74.7	27,273	7,494	34,767	78.4
الأسماك	4,034	142	4,176	96.6	4,630	307-	4,323	107.1

المصدر: الملاحق (5/3) و (9/3).

ملحق (1/4): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	215,935	711,293	528,077	453,508	553,288	754,066	687,037	429,337	660,865
الأ ر د ن	242	699	868	724	734	823	947	925	1,079
الإمـــارات	29,987	90,141	78,140	68,931	78,961	109,717	94,591	61,848	97,486
البحريـــن	2,236	5,584	4,408	3,884	4,741	5,965	5,771	4,257	6,161
تونـــس	1,006	3,004	1,811	1,465	1,364	1,510	1,390	1,041	1,256
الجزائـــر	21,536	56,426	30,953	27,924	33,576	39,308	33,698	20,587	33,003
جيبوتـــي	3	4	8	9	9	21	26	25	27
الســـعودية	69,973	218,994	160,135	142,303	174,870	259,293	228,075	142,852	213,998
الســـودان	956	7,427	4,824	6,764	9,026	3,777	4,048	3,450	3,711
ســـورية	5,204	14,341	1,479	1,038	1,591	2,046	2,304	2,312	1,682
العـــراق	21,684	62,880	56,205	57,358	75,351	102,044	97,151	53,367	92,880
عُمـــان	9,807	27,256	23,097	17,797	21,378	29,032	26,583	20,386	28,031
فلسطيـــن	36	33	49	46	46	65	67	54	66
قطـــر	10,732	65,864	60,726	45,051	54,782	71,483	63,001	41,852	66,141
القُمـــر	12	10	10	11	10	10	10	10	11
الكويـــت	18,101	64,448	49,450	42,012	50,709	65,726	62,265	36,653	60,781
لبنـــان	0	173	235	265	247	226	161	82	46
ليبيـــا	13,646	52,599	9,026	7,847	19,928	31,926	27,608	9,530	22,819
مصـــر	6,384	29,999	42,765	26,399	22,078	26,993	34,847	25,661	25,589
المغـــرب	732	2,680	2,316	2,106	2,527	2,712	2,739	2,602	3,540
موريتانـيا	212	1,418	399	723	698	637	1,034	1,238	1,554
اليمـــن	3,445	7,311	1,172	853	665	752	722	605	1,003

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2022، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	**77,844**	**200,308**	**261,208**	**262,788**	**261,832**	**279,036**	**281,715**	**271,201**	**309,953**
الأ ر د ن	1,095	5,141	7,093	7,191	7,482	7,692	7,887	7,555	7,821
الإمـــارات	13,610	23,037	31,635	32,078	35,300	36,874	36,661	34,752	37,196
البحريـــن	914	3,724	5,398	5,835	6,565	6,661	6,811	6,295	7,819
تونـــس	3,174	6,659	5,908	5,660	5,578	5,765	5,598	5,457	6,316
الجزائـــر	3,167	6,727	7,233	7,062	7,347	7,426	7,545	6,988	7,197
جيبوتـــي	13	23	67	76	86	94	107	109	116
الســعودية	18,211	58,179	82,991	83,243	88,774	99,128	96,924	85,215	108,820
الســودان	904	6,449	5,482	7,387	8,477	4,473	3,553	7,754	4,912
ســورية	780	2,674	1,642	1,188	1,496	2,108	2,339	2,366	1,588
العـــراق	236	3,144	3,629	3,753	4,078	4,623	4,994	4,992	4,008
عُمـــان	1,117	6,068	6,779	5,965	7,046	8,370	7,989	5,901	8,311
فلسطيـــن	450	1,184	1,302	1,545	1,880	1,880	1,925	1,721	2,012
قطـــر	966	11,218	14,420	12,861	12,964	15,102	14,698	11,425	15,748
القَمـــر	9	65	70	73	75	81	84	85	91
الكويـــت	2,608	6,895	7,992	7,793	9,056	10,297	9,766	7,029	10,193
لبنـــان	1,970	2,968	4,019	4,275	5,235	4,088	3,752	3,023	1,400
ليبيـــا	2,316	3,514	525	1,825	1,890	2,141	2,015	1,644	1,070
مصـــر	18,363	35,166	55,552	56,069	38,531	40,657	48,242	58,794	62,439
المغـــرب	7,204	14,485	16,275	16,210	17,223	18,512	17,857	17,510	20,479
موريتانـيا	175	377	460	391	437	449	453	482	575
اليمـــن	561	2,611	2,736	2,308	2,312	2,616	2,514	2,106	1,843

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (3/4): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) 2021

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**660,865**	**22.9**	**309,953**	**10.8**	**970,819**	**33.7**
الأردن	1,079	2.4	7,821	17.3	8,900	19.6
الإمارات	97,486	23.2	37,196	8.9	134,682	32.1
البحرين	6,161	15.9	7,819	20.1	13,980	36.0
تونس	1,256	2.7	6,316	13.5	7,572	16.1
الجزائر	33,003	20.8	7,197	4.5	40,199	25.4
جيبوتي	27	0.7	116	3.2	144	3.9
السعودية	213,998	25.7	108,820	13.1	322,818	38.7
السودان	3,711	7.0	4,912	9.3	8,624	16.4
سورية	1,682	9.3	1,588	8.8	3,269	18.1
العراق	92,880	44.2	4,008	1.9	96,889	46.2
عُمان	28,031	32.6	8,311	9.7	36,342	42.3
فلسطين	66	0.4	2,012	11.2	2,079	11.5
قطر	66,141	36.8	15,748	8.8	81,889	45.6
القَمر	11	0.9	91	7.0	103	7.9
الكويت	60,781	40.7	10,193	6.8	70,973	47.5
لبنان	46	0.3	1,400	9.7	1,446	10.0
ليبيا	22,819	53.2	1,070	2.5	23,889	55.7
مصر	25,589	6.4	62,439	15.5	88,028	21.9
المغرب	3,540	2.7	20,479	15.4	24,019	18.1
موريتانيا	1,554	16.0	575	5.9	2,129	21.9
اليمن	1,003	5.9	1,843	10.8	2,845	16.7

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2021)

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية* الصناعية (%)
مجموع الدول العربية	**970,819**	**2,287**	**31,703**	**1.5**
الأ ر د ن	8,900	805	13,511	0.8
الإمـــارات	134,682	14,352	61,031	0.9
البحريـــن	13,980	9,295	39,463	1.0
تونـــس	7,572	640	4,686	0.5
الجزائـــر	40,199	908	9,722	0.8
جيبوتـــي	144	144	4,547	0.3
الســعودية	322,818	9,011	78,141	1.6
الســودان	8,624	188	4,097	1.0
ســورية	3,269	182	2,213	0.7
العـــراق	96,889	2,352	39,697	2.1
عُمـــان	36,342	8,114	40,178	1.3
فلسطين	2,079	398	5,061	0.4
قطـــر	81,889	28,538	68,410	0.8
القمـــر	103	115	3,276	0.6
الكويـــت	70,973	16,368	122,241	1.9
لبنـــان	1,446	213	1,431	0.3
ليبيـــا	23,889	3,429	44,489	2.6
مصـــر	88,028	863	10,359	0.8
المغـــرب	24,019	661	8,539	0.8
موريتانـيا	2,129	499	12,310	1.7
اليمـــن	2,845	93	4,032	1.7

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4) و(17/2).

* نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2021)

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب) [1]	إنتاج خام الحديد (ألف طن/سنة) [2]	إنتاج خام الزنك (ألف طن) [2]	إنتاج خام النحاس (ألف طن) [2]	إنتاج الذهب (طن) [2]	إنتاج الفضة (طن) [2]	إنتاج الكبريت (ألف طن) [2]	إنتاج الألمنيوم الأولي (ألف طن) [2]	إنتاج الملح (ألف طن) [2]	إنتاج الجبس (ألف طن) [2]
مجموع الدول العربية	**719.3**	**22867.0**	**55244.7**	**661.5**	**9009.5**	**75.8**	**128.9**	**98.8**	**192.4**	**15758.0**	**6218.9**	**7557.9**	**19895.1**
الأ ر د ن	...	...	6	0.1	...	...	...	...	...	10.0	...	49.0	200.0
الإمـــارات	107.00	2,740.0	7,730	54.5	...	...	...	...	...	6,000.0	2,579.0	...	...
البحريـــن	0.10	200.0	68.2	17.2	...	...	...	...	...	139.6	1,365.0	...	...
تونـــس	0.43	28.0	64	0.9	100.7	...	...	...	...	...	...	2,039.8	946.9
الجزائـــر	12.20	919.0	4,505	105.0	409.9	0.5	...	0.1	0.1	6.0	...	100.8	2,200.0
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	261.60	9,251.0	8,438	120.5	294.1	31.8	68.6	12.4	5.6	6,600.0	967.0	2,778.0	3,472.0
الســودان	1.50	67.0	25	...	...	...	...	57.7	1.0	...	...	263.0	193.0
ســورية	2.50	25.0	285	2.9	...	...	...	...	...	...	...	50.0	70.0
الصومـال	...	...	6	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	148.40	3,998.0	3,820	9.6	...	...	...	...	...	40.0	...	270.0	1,000.0
عُمـــان	4.74	748.0	674	36.0	...	...	...	...	...	79.1	390.5	15.0	10,663.2
فلسطيـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـــر	25.24	611.0	23,831	207.0	...	...	...	...	...	2,050.0	627.4	...	...
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	101.50	2,433.0	1,784	12.7	...	...	...	...	...	623.3	...	55.0	...
لبنـــان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	3.0	...
ليبيـــا	48.36	1,220.0	1,505	24.2	...	...	...	...	...	130.0	...	30.0	200.0
مصـــر	3.11	561.0	2,209	70.3	270.0	...	...	14.9	...	80.0	290.0	1,000.0	800.0
المغـــرب	...	...	1.4	0.1	7.1	43.5	30.7	0.2	185.7	...	...	854.3	...
موريتانـيا	...	...	28	...	7,927.7	...	29.6	13.5	...	...	...	...	130.0
اليمـــن	2.67	66.0	266	0.4	...	...	...	...	...	...	...	50.0	20.0

[1] عام 2020.

[2] عام 2019.

المصادر: مصادر وطنية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة، بيانات المسح الجيولوجي الأمريكي لسنة 2022.

ملحق (6/4): ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015-2021)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	**39,210**	**127,048**	**167,469**	**174,279**	**173,146**	**171,309**	**183,237**	**178,342**	**186,755**
الأ ر د ن	287	905	1,170	1,202	1,209	1,218	1,219	1,149	1,221
الإمـــارات	9,548	31,842	34,770	33,715	34,810	36,087	37,411	33,404	36,802
البحريـــن	259	1,914	2,299	2,544	2,871	3,101	3,181	2,879	2,879
تونـــس	326	615	504	468	409	432	407	394	504
الجزائـــر	4,449	16,899	18,776	18,953	19,858	20,126	20,868	18,919	19,845
جيبوتـــي	33	129	100	106	111	262	291	299	318
الســعودية	11,126	24,208	43,460	42,553	41,225	38,895	41,513	42,959	45,513
الســودان	460	3,648	3,056	3,765	3,653	1,358	1,524	2,774	1,914
ســورية	586	2,138	251	139	133	160	200	190	132
العـــراق	118	8,772	10,724	10,373	11,344	10,527	15,716	11,337	4,887
عُمـــان	414	3,417	5,376	5,959	5,423	5,066	4,823	6,822	6,356
فلسطيـن	314	361	665	786	862	988	955	636	770
قطـــر	640	7,555	16,674	21,176	21,714	22,692	21,504	20,635	24,132
القُمـــر	11	20	18	13	10	9	9	9	10
الكويـــت	800	2,546	3,269	3,231	3,896	3,733	3,934	2,219	3,680
لبنـــان	1,347	1,345	2,440	2,456	2,145	1,948	1,307	705	385
ليبيـــا	1,984	4,470	567	1,802	2,906	2,340	2,274	2,237	1,330
مصـــر	4,433	9,522	16,273	17,873	13,175	14,548	18,275	23,174	27,265
المغـــرب	1,627	4,905	5,572	5,906	6,160	6,359	6,425	6,385	7,656
موريتانيـا	25	175	366	306	290	398	379	357	405
اليمـــن	424	1,662	1,139	954	941	1,064	1,022	857	750

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (7/4): الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية
(2010 و 2018-2021)

(مليون طن)

الدولة	الطاقة التصميمية	الإنتاج الفعلي						الاستهلاك					
		2010	2018	2019	2020	2021*	نسبة النمو 2021-2020 (%)	2010	2018	2019	2020	2021*	نسبة النمو 2021 - 2020 (%)
مجموع الدول العربية	434.5	200.70	218.62	218.17	216.68	231.89	7.0	211.39	223.81	223.22	221.06	235.86	6.7
الأ ر د ن	9.3	4.50	4.94	3.47	3.32	3.72	12.0	3.70	4.39	3.19	2.57	2.86	11.3
الإمـــارات	45.2	17.00	17.20	16.08	14.85	15.00	1.0	12.76	11.20	11.35	11.25	11.00	-2.2
البحريـــن	1.8	0.90	1.17	0.67	0.61	0.71	16.1	1.90	2.06	1.51	1.44	1.56	8.2
تونـــس	13.3	7.90	7.51	7.73	6.82	7.65	12.2	7.18	7.24	6.65	6.06	6.95	14.7
الجزائـــر	41.1	18.70	24.48	25.37	22.50	24.00	6.7	19.00	24.48	25.16	22.00	23.00	4.5
جيبوتـــي	....	0.00	0.22	0.25	0.24	0.24	-2.1	0.08	0.30	0.32	0.30	0.31	3.3
الســعودية	84.8	42.97	42.18	44.32	53.42	58.95	10.4	41.32	40.91	42.32	51.08	57.47	12.5
الســودان	10.2	2.11	4.05	4.10	4.05	4.30	6.2	3.01	4.12	4.23	4.58	4.68	2.2
ســورية	8.2	7.00	2.15	2.20	2.40	2.50	4.2	8.50	3.60	3.70	3.70	3.80	2.7
الصومـال	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	0.10	0.53	0.56	0.58	0.61	5.2
العـــراق	41.3	7.00	24.20	26.70	28.00	29.70	6.1	11.70	25.50	27.00	28.00	29.70	6.1
عُمـــان	9.8	4.08	5.37	5.51	6.23	6.45	3.5	5.10	8.45	8.57	8.84	8.95	1.2
فلســطين	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	2.10	2.75	2.65	2.76	2.80	1.6
قطـــر	12.8	5.28	5.59	4.50	3.92	4.38	11.6	4.90	5.80	5.00	4.33	4.58	5.6
القمـــر	0.1	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	0.14	0.25	0.27	0.24	0.27	15.1
الكويـــت	11.5	2.00	3.38	3.86	3.35	3.59	7.2	4.20	5.22	5.56	4.95	5.33	7.7
لبنـــان	6.9	6.10	4.70	3.20	1.95	1.65	-15.4	5.20	4.70	3.20	1.95	1.65	-15.4
ليبيـــا	9.3	7.20	4.50	3.62	3.10	3.70	19.4	9.00	6.20	6.00	5.30	5.70	7.5
مصـــر	91.9	47.95	50.70	50.00	46.94	50.00	6.5	49.53	49.40	48.90	45.95	49.00	6.6
المغـــرب	24.9	14.70	13.38	13.69	12.31	12.56	2.0	14.60	13.29	13.63	12.26	12.50	1.9
موريتانـيا	2.5	0.46	1.02	1.00	0.97	1.00	2.9	0.63	1.02	1.00	0.97	1.00	2.9
اليمـــن	9.6	4.85	1.88	1.90	1.70	1.80	5.9	6.74	2.40	2.45	1.95	2.15	10.3

* تقديرات أولية.

المصدر: تقرير الاسمنت العالمي، الإصدار الرابع عشر.

ملحق (8/4): إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية
(2010 و2015-2021)

(ألف طن)

	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
مجموع الدول العربية	**16,503**	**20,207**	**20,214**	**21,426**	**29,457**	**29,214**	**29,164**	**32,585**
الأردن	150	300	330	330	350	350	350	350
الإمارات	500	3,006	3,149	3,309	3,247	3,327	2,722	2,997
البحرين	...	...	...	...	720	700	700	700
تونس	150	50	50	50	50	50	50	50
الجزائر	662	650	650	415	2,300	2,400	4,000	4,000
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	5,015	5,229	5,461	4,831	8,187	8,191	7,775	8,735
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	70	5	5	5	5	5	5	5
العراق	...	...	...	...	...	...	...	...
عُمان	...	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000
قطر	1,970	2,593	2,521	2,644	2,575	2,558	1,218	1,002
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	...	...	1,300	1,270	1,300	1,300
لبنان	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيا	825	352	492	422	396	606	495	652
مصر	6,676	5,506	5,036	6,870	7,807	7,257	8,229	10,294
المغرب	485	516	520	550	520	500	320	500
موريتانيا	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...

* تقديرات أولية.

المصدر: المنظمة الدولية للصلب، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب، 2021، قاعدة المعلومات، فبراير 2022.

ملحق (9/4): صناعة السكر في الدول العربية
(2010 و2019-2020)

	2010					2019					2020				
	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)
مجموع الدول العربية	**2,905**	**10,794**	**2,750**	**11,003**	**30.8**	**3,619**	**13,434**	**2,990**	**13,154**	**31.6**	**3,368**	**12,839**	**4,104**	**15,143**	**29.6**
الأردن	0	271	0	249	40.5	0	325	2	326	30.8	0	325	30	371	30.1
الإمارات	0	170	1,738	1,750	20.6	0	280	651	850	29.5	0	260	945	1,407	28.0
البحرين	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
تونس	0	356	0	330	33.7	0	460	3	369	39.5	0	445	0	488	37.9
الجزائر	0	1,235	124	1,226	34.3	0	1,750	322	2,210	40.3	0	1,750	513	2,449	39.9
جيبوتي	0	16	145	111	19.0	0	20	280	311	20.5	0	20	320	335	20.2
السعودية	0	965	246	1,347	35.0	0	1,250	480	1,735	36.5	0	1,230	321	1,718	35.1
السودان	470	1,071	20	859	25.4	481	1,765	0	1,293	40.8	468	1,398	3	1,659	31.4
سورية	147	880	127	1,141	41.9	70	570	0	504	33.4	70	550	0	478	31.4
الصومال	18	198	0	130	16.4	23	250	500	793	16.2	23	255	550	798	16.0
العراق	0	708	0	683	21.8	0	1,020	0	976	26.1	0	1,025	200	1,319	25.5
عُمان	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
فلسطين	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
قطر	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
القُمر	0	9	0	9	13.0	0	10	0	10	11.8	0	9	10		10.3
الكويت	0	89	0	72	25.0	0	125	0	127	28.3	0	126	0	141	28.2
لبنان	5	147	0	175	29.7	0	210	20	168	30.6	0	200	67	202	29.3
ليبيا	0	267	0	256	43.1	0	220	0	220	32.5	0	220	0	218	32.0
مصر	1,918	2,659	135	1,008	33.8	2,454	3,193	64	1,045	32.3	2,282	3,100	32	970	30.8
المغرب	349	1,090	0	833	33.9	591	1,197	518	1,200	33.6	526	1,141	644	1,289	31.7
موريتانيا	0	143	65	195	42.8	0	170	150	326	41.7	0	175	170	343	41.9
اليمن	0	520	150	628	22.5	0	620	0	692	21.3	0	610	300	960	20.5

المصدر: منظمة السكر العالمية، الكتاب السنوي لإنتاج السكر 2021 ومصادر الملحق (8/2).

ملحق (10/4): إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية (2010 و2015-2021)

(ألف ب/ي)

الدولة	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	عدد المصافي القائمة 2021
إجمالي الطاقة العالمية	**88,230**	**91,620**	**91,613**	**92,015**	**92,890**	**93,270**	**92,880**	**92,885**	**630**
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	**8.9**	**10.1**	**9.9**	**9.9**	**9.8**	**9.9**	**10.2**	**10.4**	**10.2**
مجموع الدول العربية	**7,833**	**9,297.9**	**9,060.0**	**9,082.0**	**9,102.0**	**9,221.0**	**9,485.9**	**9,685.9**	**64**
الأردن	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	1
الإمارات	761	1,119	1,124	1,124	1,127	1,127	1,272	1,272	5
البحرين	267	260	260	260	267	267	267	267	1
تونس	34	34	34	34	34	34	34	34	1
الجزائر	582.9	650.9	657.0	657.0	657.0	657.0	669.9	669.9	6
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	2,109	2,907	2,934	2,921	2,856	2,896	2,927	3,127	9
السودان	140	140	140	140	140	140	140	140	3
سورية	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	2
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	858	946	520	740	815	824	824	824	12
عُمان	222	222	222	222	222	304	304	304	2
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	283	283	433	433	433	433	433	433	2
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	936	936	936	736	736	724	800	800	2
لبنان *	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيا	380	380	380	380	380	380	380	380	5
مصر	725.5	769.8	769.8	784.8	784.8	784.8	784.8	784.8	8
المغرب	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	2
موريتانيا	25	25	25	25	25	25	25	25	1
اليمن	140	140	140	140	140	140	140	140	2

*توجد مصفاتان متوقفتان عن العمل نتيجة للأضرار التي أصابتهما خلال الحرب الأهلية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، قاعدة بيانات صناعة التكرير 2022.

ملحق (11/4): الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2010 و2021)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021
مجموع الدول العربية	**102,521.0**	**324,825.5**	**11.0**	**23.3**	**1.6**	**4.5**	**75.4**	**68.5**	**12.0**	**3.7**
الأردن	5,172.6	6,706.2	73.6	71.6	8.5	16.2	1.1	0.5	16.8	11.7
الإمارات	13,239.4	142,531.0	6.2	41.1	1.8	17.5	53.5	40.0	38.5	1.4
البحرين	838.4	7,218.4	5.6	32.3	18.1	22.3	74.3	44.4	2.0	1.0
تونس	12,484.5	12,921.4	76.0	77.5	1.6	3.3	14.2	5.7	8.2	13.6
الجزائر	1,027.0	3,662.0	1.8	9.7	0.3	0.2	97.3	89.6	0.6	0.5
جيبوتي	77.1	1,600.7	90.7	48.8	0.3	0.2	6.5	0.1	2.5	50.9
السعودية	27,876.9	68,958.9	11.1	24.7	0.2	0.7	87.5	73.6	1.2	1.0
السودان	34.2	445.5	0.3	10.9	0.2	45.5	94.4	8.3	5.1	35.3
سورية	3,160.6	382.7	24.7	51.7	2.7	8.6	49.9	1.2	22.7	38.5
العراق	105.0	478.9	0.2	0.6	0.0	12.3	99.7	86.9	0.1	0.2
عُمان	3,843.1	15,638.5	10.5	35.2	2.7	4.9	77.8	58.3	9.0	1.5
فلسطين	418.3	1,505.3	72.7	65.7	9.8	11.0	0.1	0.1	17.4	23.2
قطر	1,499.3	13,104.6	2.0	15.0	0.3	0.5	92.6	84.4	5.1	0.1
القُمر	6.5	10.3	31.0	33.9	0.8	0.7	0.1	…	68.1	65.4
الكويت	4,618.5	6,527.3	6.6	10.1	0.2	0.2	92.8	89.2	0.4	0.5
لبنان	3,193.4	2,491.9	63.6	59.5	10.7	7.0	0.2	0.3	25.5	33.2
ليبيا	1,125.5	1,594.2	2.3	5.5	0.0	17.7	97.7	76.6	0.0	0.2
مصر	11,474.1	18,963.5	43.4	51.9	6.3	10.7	29.8	17.6	20.5	19.8
المغرب	11,782.2	19,934.0	66.3	70.2	11.7	5.5	1.1	0.5	20.9	23.8
موريتانيا	398.7	59.0	2.2	1.3	62.9	67.8	13.1	0.4	21.8	30.5
اليمن	145.8	91.1	1.8	12.8	0.2	8.2	91.2	56.1	6.8	22.9

المصدر: مصادر وطنية، قاعدة المعلومات البنك الدولي، فبراير 2022.

ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية
(2020-2019)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	الأردن		الإمـــارات		البحـــرين		تونـــس		الجـــزائر		جيبـــوتي		السعـــودية	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
زيوت وشحوم	89.3-	89.5-	4.8-	14.6	94.4-	96.1-	48.0	71.1	99.5-	99.4-	82.1-	79.5-	58.1-	52.4-
كيماويات عضوية	90.0-	87.5-	27.7-	29.1-	41.6	30.1	95.4-	98.3-	83.2-	81.9-	98.7-	99.7-	73.0	69.0
منتجات صيدلانية	7.2	1.2	56.3-	48.4-	99.2-	99.0-	75.6-	82.5-	99.2-	98.8-	100.0-	99.7-	85.4-	86.3-
كيماويات غير عضوية	67.8	58.2	86.1-	72.6-	89.4-	91.0-	48.1	46.3	47.7	50.3	12.2-	32.6	44.8	46.6
منتجات بلاستيكية	46.7-	53.5-	12.0	24.3	25.2-	23.6-	40.6-	44.8-	99.2-	99.5-	99.3-	99.8-	70.3	66.4
الأسمدة	91.6	92.3	18.2 -	39.4 -	98.1	96.5	82.0	53.6	75.6	79.7	100.0-	100.0-	83.9	84.9
الورق	40.1-	43.4-	19.7-	15.9	17.8-	37.2-	40.6-	60.2-	96.3-	96.7-	94.7-	93.1-	45.6-	42.3-
منتجات مطاط	92.0-	89.8-	4.7-	5.2-	48.4-	46.1-	77.3-	75.2-	99.6-	95.7-	99.9-	99.8-	77.1-	75.2-
منتجات جلدية	86.3-	86.0-	45.7-	43.7-	78.0-	80.1-	47.3	58.0	99.8-	99.7-	100.0-	97.3-	99.8-	99.6-
الملابس الجاهزة	74.6	71.1	17.6-	18.6-	75.4-	79.4-	63.8	72.7	99.9-	99.9-	99.6-	99.3-	99.8-	99.7-
منتجات نسيجية	40.7-	63.0-	48.1-	45.1-	77.8-	95.0-	92.8-	92.4-	100.0-	100.0-	99.1-	99.9-	98.4-	94.6-
منتجات أسمنتية	8.1-	29.7-	41.6-	47.0-	83.5-	75.7-	36.6-	49.5-	97.3-	98.8-	100.0-	99.9-	41.1-	57.2-
منتجات حديدية	78.5-	87.8-	21.3-	21.6-	28.9	53.3	61.4-	62.5-	85.6-	90.8-	100.0-	99.6-	71.3-	76.7-
منتجات ألمنيوم	32.0-	19.3-	66.6	62.8	66.6	62.8	40.4-	52.0-	98.2-	99.6-	97.6-	94.8-	21.5	11.8
أجهزة إلكترونية	66.9-	70.1-	9.3-	7.5-	79.8-	77.3-	13.3	18.0	96.9-	99.2-	93.7-	95.8-	90.4-	90.2-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2022.

"تابع" ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2020-2019)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *													
	السودان		سورية		الصومال		العراق		عمان		فلسطين		قطر	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
زيوت وشحوم	-75.1	-58.9	-15.3	-4.6	-95.8	-92.0	-95.0	-99.0	-18.8	-21.8	-7.7	-12.5	-89.9	-87.2
كيماويات عضوية	-99.7	-99.4	-99.6	-99.0	-99.9	-100.0	-94.4	-90.4	44.2	34.2	-99.4	-98.6	69.4	70.8
منتجات صيدلانية	-99.4	-99.4	-84.9	-96.3	-99.8	-100.0	-99.9	-100.0	-68.7	-61.9	-88.5	-85.9	-99.0	-98.3
كيماويات غير عضوية	-99.8	-100.0	-92.3	-93.5	-98.5	-98.4	-99.5	-97.0	12.8	-21.9	-79.8	-82.1	16.8	44.0
منتجات بلاستيكية	-97.8	-98.1	-96.5	-95.1	-99.8	-100.0	-98.6	-99.1	13.9	4.8	-46.8	-40.0	59.2	56.3
الأسمدة	-99.9	-99.9	-99.8	-99.9	-100.0	-100.0	-99.7	-99.2	95.3	89.9	-99.9	-99.6	98.9	98.8
الورق	-98.3	-94.2	-91.5	-86.5	-81.9	-62.0	-99.9	-98.7	-75.6	-81.7	-61.0	-59.6	-78.3	-76.7
منتجات مطاط	-99.8	-100.0	-99.6	-99.3	-99.9	-99.9	-99.9	-92.7	-94.5	-93.6	-71.7	-61.4	-93.9	-94.0
منتجات جلدية	-99.9	-100.0	-67.4	-65.0	-95.1	-98.0	-100.0	-100.0	-98.5	-99.3	-73.4	-71.8	-95.1	-94.3
الملابس الجاهزة	-99.9	-100.0	-19.6	23.6	-100.0	-99.9	-99.9	-100.0	-99.7	-99.8	-91.8	-88.2	-95.8	-98.1
منتجات نسيجية	-100.0	-100.0	-98.9	-96.8	-99.5	-100.0	-100.0	-100.0	-99.4	-99.9	-56.4	-6.6	-98.3	-97.9
منتجات أسمنتية	-99.7	-100.0	-12.4	6.4	-99.3	-100.0	-99.9	-99.9	-8.0	-0.9	67.8	66.2	-98.8	-98.6
منتجات حديدية	-95.8	-99.8	-99.8	-98.8	-99.8	-99.3	-99.3	-95.4	60.9	51.4	-59.0	-49.2	19.3	-56.2
منتجات ألمنيوم	-95.9	-94.9	-76.2	-67.5	-94.8	-97.7	-95.2	-83.6	54.1	52.9	-41.1	-41.8	80.2	77.6
أجهزة إلكترونية	-99.3	-99.7	-99.3	-99.0	-95.0	-98.0	-99.8	-99.7	-79.5	-82.0	-88.3	-85.9	-91.6	-92.5

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2022.

"تابع" ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2020-2019)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	القُمـر		الكـويت		لبنـان		ليبيـا		مصـر		المغـرب		موريتـانيا		اليمـن	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
زيوت وشحوم	100.0-	100.0-	91.7-	91.8-	36.2-	41.8-	30.7-	65.1-	71.9-	60.8-	41.9-	42.3-	17.8-	62.7-	94.6-	92.5-
كيماويات عضوية	100.0-	100.0-	73.5	71.1	90.7-	91.7-	22.9-	58.8-	84.4-	79.9-	91.8-	93.0-	100.0-	100.0-	99.6-	100.0-
منتجات صيدلانية	100.0-	100.0-	93.9-	95.4-	91.1-	92.0-	100.0-	99.9-	81.1-	78.8-	70.2-	74.7-	100.0-	97.6-	100.0-	99.9-
كيماويات غير عضوية	100.0-	100.0-	58.6-	39.0-	90.7-	91.7-	64.5-	62.3-	25.2-	14.0-	56.3-	53.3-	1.5	12.7-	100.0-	100.0-
منتجات بلاستيكية	99.9-	99.6-	24.9-	13.1-	56.0-	50.2-	99.6-	99.9-	31.1-	26.5-	80.3-	77.1-	99.4-	86.8-	94.1-	96.8-
الأسمدة	100.0-	100.0-	97.4-	99.7-	12.3	1.1	56.6-	67.3-	71.8	72.5	83.3	85.5	99.9-	100.0-	97.3-	99.2-
الورق	99.9-	100.0-	66.0-	66.5-	51.6-	43.6-	99.9-	100.0-	64.3-	61.0-	77.6-	77.0-	99.8-	96.4-	100.0-	100.0-
منتجات مطاط	100.0-	100.0-	45.5-	94.8-	94.8-	76.9-	100.0-	99.6-	74.8-	72.5-	73.4-	68.9-	100.0-	98.7-	100.0-	100.0-
منتجات جلدية	99.0-	99.3-	94.4-	94.8-	72.4-	39.2-	100.0-	100.0-	97.0-	94.8-	38.0-	34.6-	100.0-	100.0-	99.9-	99.9-
الملابس الجاهزة	93.7-	94.0-	93.9-	95.2-	91.9-	73.3-	100.0-	100.0-	48.3	49.2	53.8	48.3	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	99.5-	97.9-	83.2-	61.5-	99.9-	99.7-	99.5-	92.7-	93.2-	91.9-	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-
منتجات أسمنتية	100.0-	100.0-	97.5-	96.0-	75.2-	53.9-	100.0-	100.0-	43.4	46.1	70.5-	65.3-	100.0-	100.0-	95.2-	95.7-
منتجات حديدية	99.3-	99.6-	85.0-	65.8-	69.6-	34.1-	2.0	44.3	68.0-	58.2-	90.1-	89.0-	100.0-	99.1-	89.7-	92.1-
منتجات ألمنيوم	99.1-	99.4-	74.9-	75.3-	40.3-	4.1-	52.4-	35.0-	14.2-	0.2-	64.6-	62.8-	100.0-	99.2-	80.2-	82.9-
أجهزة إلكترونية	95.8-	96.1-	88.9-	91.6-	63.7-	44.3-	98.2-	95.4-	60.4-	43.6-	3.7	0.9	100.0-	100.0-	84.4-	85.7-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2022.

الملحق (13/4): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية *
(2020-2019)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر	
		2019	2020		2019	2020
صناعة الأسماك	موريتانيا	50.14	35.22	اليمن	14.26	19.22
	المغرب	6.22	7.07	الصومال	13.12	14.29
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	7.84	11.12	فلسطين	10.93	7.16
	سوريا	35.23	22.76	لبنان	3.29	2.35
	موريتانيا	2.92	2.23	مصر	1.37	1.52
الأسمدة	الأردن	33.13	35.99	الجزائر	7.42	13.29
	البحرين	4.90	4.70	مصر	13.87	13.67
	المغرب	31.34	38.49	عمان	8.26	10.39
	قطر	6.16	8.07	تونس	5.07	2.45
الكيماويات العضوية	عمان	2.07	1.86	السعودية	2.28	2.49
الكيماويات غير العضوية	الأردن	9.38	13.03	قطر	1.30	2.08
	الجزائر	2.16	2.75	مصر	1.92	1.65
	لبنان	1.87	2.09	السعودية	1.39	1.90
	المغرب	7.15	6.48	تونس	3.78	2.96
الملابس الجاهزة	الاردن	17.23	16.17	مصر	1.55	1.40
	تونس	2.90	4.45	المغرب	2.06	1.80
الألمنيوم	البحرين	15.39	25.58	الإمارات	1.86	1.40
	قطر	1.98	2.48	فلسطين	3.33	3.48
	مصر	1.89	2.23	عمان	2.27	2.62
المنتجات البلاستيكية	مصر	1.97	1.85	السعودية	2.26	2.64
الورق	الأردن	1.69	1.47	لبنان	2.04	1.55
الأجهزة الالكترونية	تونس	1.85	1.74	المغرب	1.24	1.06
منتجات الحديد الخام	البحرين	14.80	8.67	موريتانيا	48.00	42.84
المنتجات الصيدلية	الأردن	2.32	2.00			

المصدر: International Trade Centre, UNCTAD/WTO.

* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم.

ملحق (1/5) : احتياطي النفط عربياً وعالمياً، 2017-2021
(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2017	2018	2019	2020	2021 (*)	نسبة التغير (%) 2020/2021
الإمـــارات	97.80	97.80	97.80	107.00	107.00	0.0
البحريـــن	0.09	0.09	0.10	0.09	0.09	0.0
تونـــس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0.0
الجزائـــر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
الســعودية	266.30	267.26	258.60	261.60	261.60	0.0
ســـورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العـــراق	147.20	145.02	148.40	148.40	148.40	0.0
قطـــر	25.24	25.24	25.24	25.24	25.24	0.0
الكويـــت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيـــا	48.36	48.36	48.36	48.36	48.36	0.0
مصـــر	3.30	3.19	3.15	3.11	3.11	0.0
الســودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	0.0
عُمـــان	4.74	4.74	4.74	4.74	4.74	0.0
اليمـــن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0.0
اجمالي الدول العربية	**713.8**	**712.5**	**707.1**	**719.3**	**719.3**	**0.0**
أنغـــولا	8.38	8.16	8.16	7.78	7.20	-7.1
إيـــران	155.60	155.60	155.60	208.60	208.60	0.0
فنـــزويلا	41.40	41.40	41.40	42.40	42.37	-0.1
نيجيريـــا	37.45	36.97	36.97	36.89	36.9	0.1
الغابون	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	0.0
غينيا الاستوائية	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	0.0
الكونغو	2.98	2.98	2.98	2.88	1.80	-37.4
اجمالي دول أوبك غير العربية	**248.91**	**248.21**	**248.21**	**301.65**	**300.01**	**-0.5**
اجمالي دول أوبك	**922.27**	**920.35**	**915.07**	**980.72**	**979.08**	**-0.2**
البرازيـــل	12.63	12.84	13.24	12.71	11.90	-6.5
المملكة المتحدة	2.07	2.50	2.70	2.50	2.00	-20.0
النرويـــج	7.70	8.05	8.22	8.12	7.70	-4.7
الولايات المتحدة	49.90	61.20	68.90	68.80	60.50	-12.0
المكسيـــك	7.22	6.43	5.79	5.79	6.00	3.5
كنـــدا	4.71	4.71	5.21	6.23	6.10	-1.3
كومنولث الدول المستقلة	119.79	119.79	119.79	118.89	118.89	0.0
منها : اذربيجـان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيـــا الاتحادية	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصيـــن	25.63	25.63	26.15	26.02	26.50	1.8
باقي دول العالم	79.60	74.20	66.50	46.70	44.80	-4.1
اجمالي العالم	**1269.0**	**1276**	**1272**	**1317**	**1304**	**-1.0**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**56.2**	**55.8**	**55.6**	**54.6**	**55.2**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

1- احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

2- لأغراض المقارنة مجموع دول أوبك خلال الفترة (2017-2021) لا يتضمن بيانات قطر والاكوادور اللتان جمدتا عضويتهما في المنظمة عام 2019 وعام 2020 على الترتيب، بينما يتضمن بيانات الكونغو التي انضمت إلى منظمة أوبك عام 2018.

تقديرات الاحتياطي العالمي من النفط في منظمة أوابك لا تشمل التقديرات الرسمية لاحتياطيات النفوط الثقيلة جداً والبيتومين في فنزويلا التي تضعها شركة Petroleos الفنزويلية الحكومية عند أكثر من 259 مليار برميل. كما لا تشمل احتياطيات نفط رمال القار في كندا، والتي تقدرها إدارة المصادر الطبيعية الكندية رسمياً بأكثر من 166 مليار برميل.

3-

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2021، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (2/5) : احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا، 2017-2021
(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

	2017	2018	2019	2020	2021 (*)	نسبة التغير (%) 2020/2021
الإمـــارات	6091	6091	6091	7730	7730	0.0
البحريـــن	210	192.5	81.3	68.2	68.2	0.0
تونـــس	64	64	64	64	64	0.0
الجزائـــر	4505	4505	4505	4505	4505	0.0
الســعودية	8715	9069	9423	8438	8438	0.0
ســورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3744	3729	3820	3820	3820	0.0
قطـــر	23861	23846	23831	23831	23831	0.0
الكويـــت	1784	1784	1784	1784	1784	0.0
ليبيـــا	1505	1505	1505	1505	1505	0.0
مصـــر	2221	2221	2209	2209	2209	0.0
الســودان	25	25	25	25	25	0.0
عُمـــان	705	677	674	674	674	0.0
اليمـــن	266	265	265	266	266	0.0
موريتانيا	28	28	28	28	28	0.0
الأردن	6	6	6	6	6	0.0
الصومال	6	6	6	6	6	0.0
المغرب	1	1	1.4	1.4	1.4	0.0
إجمالي الدول العربية	**54021.5**	**54299**	**54602.5**	**55244.7**	**55244.7**	**0.0**
أنغـــولا	422	383	343	343	301	-14.0
إيـــران	33810	33899	33988	34076	34076	0.0
فنـــزويلا	5707	5674	5674	5674	5674	0.0
نيجيريـــا	5627	5675	5761	5846	5846	0.0
الغابون	26	26	26	26	26	0.0
غينيا الاستوائية	42	42	39	36	36	0.0
الكونغو	285	285	284	283	283	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**45919**	**45984**	**46115**	**46284**	**46242**	**-0.1**
إجمالي دول أوبك	**72263**	**72667**	**73243**	**74066**	**74024**	**-0.1**
البرازيـــل	373	366	364	364	338	-7.7
المملكة المتحدة	183	187	187	180.7	131.4	-37.5
النرويـــج	1762	1710	1603	1544.5	1440.3	-7.2
الولايات المتحدة	9022	12278	13294	13179	12256	-7.5
المكسيـــك	196	185	178.3	180.3	195	7.5
كنـــدا	2033	2070	1995	2067.1	2353.1	12.2
كومنولث الدول المستقلة	60985	60985	64085	66205.6	66205.6	0.0
منها : اذربيجـان	980	980	1400	1699	1699	0.0
اوزبكستان	1820	1820	1820	1840.6	1840.6	0.0
تركمانستان	7420	7420	9800	1132.7	1132.7	0.0
روسيـــا الاتحادية	47270	47270	47270	47805.3	47805.3	0.0
كازاخستان	2380	2380	2380	2407	2407	0.0
الصيـــن	5830	5953	6243	6654.3	7000.6	4.9
باقي دول العالم	17145.6	17578.1	16518.6	15293	14037	-8.9
إجمالي العالم	**197470**	**201596**	**205185**	**207197**	**205444**	**-0.9**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**27.4**	**26.9**	**26.6**	**26.7**	**26.9**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

لأغراض المقارنة مجموع دول أوبك خلال الفترة (2017-2021) لا يتضمن بيانات قطر والاكوادور اللتان جمدتا عضويتهما في المنظمة عام 2019 وعام 2020 على الترتيب، بينما يتضمن بيانات الكونغو التي انضمت إلى منظمة أوبك عام 2018.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (3/5) : إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً، 2017-2021

(ألف برميل/يوم)

	2017	2018	2019	2020	2021 (*)	نسبة التغير (%) 2020/2021
الإمـــارات	2967.0	3007.2	3058.0	2780.0	2740.0	-1.4
البحريـــن	197.0	194.0	194.0	194.0	200.0	3.1
تونـــس	36.6	38.2	37.0	34.0	28.0	-16.7
الجزائـــر	993.34	970.0	954.2	839.0	919.0	9.6
الســعودية	9959.2	10315.4	9808	9100.0	9251.0	1.7
ســـورية	17.0	16.0	24.0	25.0	25.0	0.0
العـــراق	4469.0	4410.0	4576.0	3998.0	3998.0	0.0
قطـــر	605.0	600.56	650.0	590.0	611.0	3.6
الكويـــت	2704.0	2736.17	2678	2439.0	2414.0	-1.0
ليبيـــا	817.0	951.0	1097	422.0	1220.0	189.4
مصـــر	537.0	544.0	526.0	507.0	561.0	10.6
الســودان	95.0	100	102.0	86.0	67.0	-22.1
عُمـــان	897.0	870.0	845.0	768.0	748.0	-2.6
اليمـــن	31.8	38.0	61.0	66.0	66.0	0.0
إجمالي الدول العربية	**24331**	**24791**	**24610**	**21847**	**22848**	**4.6**
أنغـــولا	1632.0	1473.3	1365.4	1264.0	1118.0	-11.6
إيـــران	3872.0	3552.7	2356.2	1975.0	2414.0	22.2
فنـــزويلا	2124.0	1510.2	974.2	538.0	660.0	22.6
نيجيريـــا	1536.0	1601.6	1761.2	1464.0	1304.0	-10.9
الغابون	199.0	193.4	211.0	203.0	180.0	-11.3
غينيا الاستوائية	129.0	120.2	108.0	112.0	91.0	-18.4
الكونغو	354.0	323.5	344.0	302.0	266.0	-12.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**9846.0**	**8775**	**7120**	**5859**	**6033**	**3.0**
إجمالي دول أوبك	**31756**	**31165**	**29291**	**25436**	**26575**	**4.5**
البرازيـــل	2733.0	2695.0	2888.0	3040.0	3030.0	-0.3
المملكة المتحدة	990.4	1078.0	1107.0	1017.0	900.0	-11.5
النرويـــج	1965.0	1840.0	1737.0	2010.0	2060.0	2.5
الولايات المتحدة	13131.7	15354.0	17073.0	16460.0	16490.0	0.2
المكسيـــك	2229.0	2063.0	1923.0	1917.0	1925.0	0.4
كنـــدا	4829.0	5200.0	5378.0	5130.0	5402.0	5.3
كومنولث الدول المستقلة	14453.2	14529.0	14651.0	13396.0	13590.0	1.4
منها : اذربيجـان	793.0	798.5	722.0	695.0	685.0	-1.4
اوزبكستان	62.1	54.3	54.0	50.0	55.0	10.0
تركمانستان	277.0	276.5	236.0	233.0	220.0	-5.6
روسيـــا الاتحادية	11360.0	11357.0	11580.0	10471.0	10680.0	2.0
كازاخستان	1877.0	1956.0	1923.0	1857.0	1860.0	0.2
الصيـــن	3854.0	3778.0	3826.0	3970.0	4070.0	2.5
باقي دول العالم	7178	7148.0	6746.0	8124.0	6893.0	-15.2
اجمالي العالم	**85540**	**87250**	**87058**	**82770.0**	**83241.0**	**0.6**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**28.4**	**28.4**	**28.3**	**26.4**	**27.4**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

انتاج كل من السعودية والكويت يشمل حصتهما من المنطقة المقسومة.

لأغراض المقارنة مجموع دول أوبك خلال الفترة (2017-2021) لا يتضمن بيانات قطر والاكوادور اللتان جمدتا عضويتهما في المنظمة عام 2019 وعام 2020 على الترتيب، بينما يتضمن بيانات الكونغو التي انضمت إلى منظمة أوبك عام 2018.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (4/5) : الغاز الطبيعي المسوق عربياً وعالمياً، 2017-2021
(مليار متر مكعب / السنة)

	2017	2018	2019	2020	2021 (*)	نسبة التغير (%) 2020/2021
الإمـــارات	54.1	47.6	55.1	55.1	54.5	-1.1
البحريـــن	14.5	14.6	16.3	16.4	17.2	4.9
تونـــس	1.3	1.2	0.9	0.9	0.9	0.0
الجزائـــر	94.8	95.9	90.0	85.1	105.0	23.4
الســعودية	115.0	118.0	117.0	119.0	120.5	1.2
ســـورية	3.5	3.5	3.3	2.7	2.9	7.4
العـــراق	10.7	11.1	11.5	7.4	9.6	30.0
قطـــر	165.4	170.0	176.3	205.7	207.0	0.6
الكويـــت	17.1	17.7	14.0	12.9	12.7	-1.2
ليبيـــا	20.7	23.2	26.8	20.9	24.2	15.8
مصـــر	51.9	62.1	68.9	61.8	70.3	13.8
عُمـــان	31.3	35.7	35.9	35.7	36.0	0.9
اليمن	0.3	0.1	0.3	0.3	0.4	33.3
الأردن	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
إجمالي الدول العربية	**580.6**	**601.0**	**616.5**	**624.0**	**661.5**	**6.0**
أنغـــولا	3.1	9.6	10.5	11.3	8.8	-22.0
إيـــران	238.0	233.1	241.7	249.7	257.1	3.0
فنـــزويلا	29.8	24.8	20.6	18.0	23.7	31.6
نيجيريـــا	45.4	44.3	47.8	49.9	48.6	-2.8
الغابون	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	-9.6
غينيا الاستوائية	8.2	7.8	6.2	6.0	7.0	17.0
الكونغو	0.86	0.87	0.58	0.41	0.42	2.5
إجمالي دول أوبك غير العربية	**325.9**	**320.9**	**327.9**	**335.9**	**346.1**	**3.0**
إجمالي دول أوبك	**638.2**	**634.5**	**642.4**	**636.3**	**672.7**	**5.7**
المملكة المتحدة	41.9	40.7	40.3	39.9	32.4	-18.8
النرويـــج	127.7	126.4	119.1	116.2	116.7	0.4
الولايات المتحدة	755.1	873.2	963.0	950.0	963.5	1.4
المكسيـــك	31.6	28.3	27.0	25.6	23.9	-6.5
كنـــدا	190.6	195.5	188.0	183.5	189.1	3.0
كومنولث الدول المستقلة	831.7	873.3	831.2	774.5	933.0	20.5
منها : اذربيجـان	16.9	17.8	22.8	24.3	30.7	26.6
اوزبكستان	52.0	55.2	54.3	44.2	46.4	5.0
تركمانستان	80.5	84.4	86.7	82.7	87.7	6.0
روسيـــا الاتحادية	636.4	668.2	620.5	577.6	719.3	24.5
كازاخستان	25.8	27.0	26.5	25.7	29.4	14.5
الصيـــن	144.0	154.8	170.0	185.9	193.3	4.0
باقي دول العالم	730	716	731	682	686	0.6
إجمالي العالم	**3759.4**	**3930.2**	**4014.3**	**3917.4**	**4145.7**	**5.8**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**15.4**	**15.3**	**15.4**	**15.9**	**16.0**	

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظة:

لأغراض المقارنة مجموع دول أوبك خلال الفترة (2017-2021) لا يتضمن بيانات قطر والاكوادور اللتان جمدتا عضويتهما في المنظمة عام 2019 وعام 2020 على الترتيب، بينما يتضمن بيانات الكونغو التي انضمت إلى منظمة أوبك عام 2018.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (5/5) : مستويات المخزون النفطي العالمي في نهاية الربع الرابع للأعوام 2017 - 2021
(مليون برميل)

	2017	2018	2019	2020	2021 (*)
المخزون التجاري (**) ومنه: -	**5519**	**5786**	**5890**	**6240**	**5529**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2853	2873	2902	3037	2643
بقية دول العالم	2666	2913	2989	3203	2886
المخزون على متن الناقلات	**1172**	**1205**	**1158**	**1295**	**1348**
المخزون الاستراتيجي	**1848**	**1829**	**1825**	**1845**	**1783**
إجمالي المخزون العالمي (***)	**8539**	**8820**	**8873**	**9380**	**8661**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	60.0	59.5	63.3	69.3	56.7
كفاية المخزون التجاري العالمي (يوم)	55.8	57.6	60.5	65.3	55.6

(*) بيانات تقديرية.

(**) لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

(***) يشمل المخزون على متن الناقلات.

المصادر: أعداد مختلفة من النشرة الشهرية Oil Market Intelligence.

ملحق (6/5) : السعر الفوري لسلة خامات أوبك*، 2017-2021
(دولار/ برميل)

	2017	2018	2019	2020	2021
كانون الثاني/يناير	52.4	66.9	58.7	65.1	54.4
شباط/فبراير	53.4	63.5	63.8	55.5	61.1
آذار/مارس	50.3	63.8	66.4	33.9	64.6
نيسان/أبريل	51.4	68.4	70.8	17.7	63.2
أيار/مايو	49.2	74.1	70.0	25.2	66.9
حزيران/يونيو	45.2	73.2	62.9	37.1	71.9
تموز/يوليو	46.9	73.3	64.7	43.4	73.5
آب/أغسطس	49.6	72.3	59.6	45.2	70.3
أيلول/سبتمبر	53.4	77.2	62.4	41.5	73.9
تشرين الأول/أكتوبر	55.5	79.4	59.9	40.1	82.1
تشرين الثاني/نوفمبر	60.7	65.3	62.9	42.6	80.4
كانون الأول/ديسمبر	62.1	56.9	66.5	49.2	74.4
الربع الأول	52.0	64.7	63.0	51.5	60.0
الربع الثاني	48.6	71.9	67.9	26.6	67.3
الربع الثالث	50.0	74.2	62.2	43.4	72.6
الربع الرابع	59.4	67.2	63.1	44.0	79.0
المتوسط السنوي	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**41.5**	**69.9**

* تضم سلة أوبك المرجعية حالياً ثلاثة عشر نوعاً من النفط الخام، تمثل خامات الدول الأعضاء مقوّمة وفقاً لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (7/5) : قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية
(2017-2021)
(مليون دولار)

	2017	2018	2019	2020	2021[1]
الإمـــارات	48,987	65,815	64,937	38,967	62,006
البحريـــن	3,219	4,239	3,941	2,572	4,317
الجزائـــر	12,755	15,901	13,638	5,503	12,423
الســـعودية	170,241	194,358	178,617	106,367	178,741
العـــراق [4]	46,513	72,924	78,527	41,756	75,651
قطـــــر	6,658	8,644	9,665	6,325	10,624
الكويـــت	43,946	59,106	53,648	30,965	52,472
ليبيـــــا	11,686	18,504	20,378	3,980	23,432
مصـــــر	2,280	3,021	2,782	1,417	2,550
الســـودان [2]	322	440	474	45	...
عُمـــــان [3]	15,072	20,099	19,737	13,204	18,580
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	**361,680**	**463,052**	**446,344**	**251,101**	**440,796**
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005) [5]	**305,473**	**384,594**	**365,257**	**202,501**	**345,451**

[1] بيانات أولية.

[2] بيانات تقديرية وفقاً للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.

[3] بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان، النشرة الإحصائية الشهرية فبراير 2022.

[4] الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq.

[5] الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة والمنح
(2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	الايرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير (2020-2021) (%)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2017	2018	2019	2020	2021[1]		2017	2018	2019	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**681,057**	**846,950**	**874,998**	**689,814**	**796,688**	**15.5**	**27.0**	**30.9**	**31.7**	**27.6**	**27.8**
الأ ر د ن	10,445	11,057	10,908	9,906	11,483	15.9	25.2	25.7	24.5	22.6	25.3
الإمـــارات	112,040	133,185	133,328	106,331	124,656	17.2	28.4	31.5	30.9	29.6	29.7
البحريـــن	5,854	7,381	7,719	5,538	6,956	25.6	16.5	19.5	20.0	15.9	17.9
تونـــس	9,875	10,557	11,035	10,848	12,347	13.8	23.4	24.7	26.4	25.5	26.3
الجزائـــر	54,790	55,791	53,869	43,705	46,881	7.3	32.7	31.9	31.4	30.1	29.6
جيبوتـــي	644	688	758	635	766	20.6	23.3	22.9	22.7	18.5	21.0
الســعودية	179,358	241,213	247,159	208,489	257,463	23.5	26.0	30.7	30.8	29.6	30.9
الســودان	11,535	3,872	3,762	5,119	3,794	25.9-	9.5	9.5	8.8	6.8	7.2
ســورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصــومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العــراق	65,501	90,161	91,005	53,012	75,229	41.9	37.3	42.7	42.3	30.3	35.8
عُمـــان	22,627	28,625	27,075	22,013	28,463	29.3	32.1	35.9	35.5	29.8	33.1
فلسطـــين	4,372	4,109	3,947	3,937	4,550	15.6	27.1	25.2	23.0	25.3	25.2
قطـــر *	44,855	57,120	58,997	47,029	54,689	16.3	26.9	31.2	33.5	32.6	30.5
القُمـــر	109	203	194	219	208	4.9-	10.2	17.2	16.1	18.2	16.0
الكويـــت *	58,458	68,135	85,112	56,640	34,424	39.2-	39.6	39.5	43.9	41.6	32.5
لبنـــان	10,777	11,546	11,065	10,177	9,221	9.4-	20.3	21.0	20.8	41.2	63.6
ليبيـــا	16,071	46,203	40,975	16,297	23,419	43.7	23.9	60.5	59.2	32.6	54.6
مصـــر **	44,514	46,460	56,400	61,182	70,621	15.4	19.0	18.5	18.6	16.9	17.5
المغـــرب	26,325	27,605	28,727	26,057	28,669	10.0	24.0	23.5	24.0	22.7	21.6
موريتانـيا	1,382	1,589	1,690	1,702	1,735	1.9	20.3	21.6	21.4	21.5	17.9
اليمـــن	1,525	1,448	1,271	977	1,115	14.1	7.3	6.2	5.6	5.2	6.6

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

* تبدأ السنة المالية في أبريل وتنتهي في 31 مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (2/6) : الايـــــرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي * (2021-2020)

	الايرادات البترولية مليون دولار أمريكي		نسبة التغير (2021-2020) (%)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2020	2021[1]		2020	2021[1]	2020	2021[1]
مجمـــوع الـدول العربية	**324,724**	**402,575**	**24.0**	**47.1**	**50.5**	**13.0**	**14.1**
الإمـــارات	41,469	49,862	20.2	39.0	40.0	11.6	13.9
البحريـــن	3,279	4,743	44.7	59.2	68.2	9.4	13.7
تونـــــس	299	559	86.8	2.8	4.5	0.7	1.3
الجزائـــر	16,164	18,600	15.1	37.0	39.7	11.1	12.8
الســعودية	110,146	149,909	36.1	52.8	58.2	15.7	21.3
الســـودان	420	288	31.5-	8.2	7.6	0.6	0.4
العـــراق	45,672	65,704	43.9	86.2	87.3	26.1	37.5
عُمـــان	15,771	17,529	11.1	71.6	61.6	21.3	23.7
قطـــــر	36,618	43,022	17.5	77.9	78.7	25.4	29.8
الكويـــت	50,550	28,762	43.1-	89.2	83.6	47.4	27.0
ليبيـــــا	3,771	22,920	507.7	23.1	97.9	7.6	45.9
مصـــــر	199	260	30.3	0.3	0.4	0.1	0.1
اليمـــــن	350	404	15.5	35.8	36.2	1.8	2.1

(...) غير متوفر.
[1] بيانات فعلية أولية.
*الإيرادات البترولية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (3/6) : الإيـــــرادات الضريبية في الدول العربية (2021-2020)

	الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)		نسبة التغير (2021-2020) (%)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2020	2021[1]		2020	2021[1]	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**251,098**	**292,599**	**16.5**	**36.4**	**36.7**	**10.0**	**10.2**
الأ ر د ن	6,994	7,756	10.9	70.6	67.5	16.0	17.1
الإمـــارات	55,292	59,033	6.8	52.0	47.4	15.4	14.1
البحريـــن	995	1,078	8.4	18.0	15.5	2.9	2.8
تونـــــس	9,657	11,045	14.4	89.0	89.5	22.7	23.5
الجزائـــر	17,077	19,422	13.7	39.1	41.4	11.8	12.3
جيبوتـــي	361	456	26.4	56.8	59.5	10.5	12.5
الســعودية	60,369	84,561	40.1	29.0	32.8	8.6	10.1
الســـودان	3,116	1,698	45.5-	60.9	44.8	4.1	3.2
العـــراق	3,958	3,128	21.0-	7.5	4.2	2.3	1.5
عُمـــان	1,430	2,729	90.8	6.5	9.6	1.9	3.2
فلسطـــين	3,137	3,973	26.6	79.7	87.3	20.2	22.0
قطـــــر	8,959	9,290	3.7	19.0	17.0	6.2	5.2
القُمـــــر	92	100	8.8	42.2	48.3	7.7	7.7
الكويـــت	1,742	1,549	11.1-	3.1	4.5	1.3	1.5
لبنـــــان	6,948	6,918	0.4-	68.3	75.0	28.2	47.7
ليبيـــــا	452	177	60.8-	2.8	0.8	0.9	0.4
مصـــــر	46,143	52,986	14.8	75.4	75.0	12.7	13.2
المغـــرب	23,088	25,120	8.8	88.6	87.6	20.1	18.9
موريتانـيا	990	1,150	16.1	58.2	66.3	12.5	11.8
اليمـــــن	298	428	43.7	30.5	38.4	1.6	2.5

[1] بيانات فعلية أولية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (4/6) : هيكل الايرادات العامة في الدول العربية (2017-2021)

(نسبة منوية)

	2017	2018	2019	2020	2021 [1]
الايرادات البترولية	**52.2**	**58.4**	**56.7**	**47.1**	**50.5**
الايرادات الضريبية	**30.5**	**28.5**	**30.7**	**36.4**	**36.7**
- الضرائب على الدخل والارباح	11.8	5.2	5.3	7.0	6.7
- الضرائب على السلع والخدمات	9.8	11.1	12.5	14.7	16.9
- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	3.9	6.1	6.3	6.4	6.0
- ضرائب ورسوم أخرى	4.9	6.1	6.7	8.3	7.2
الايرادات غير الضريبية	**10.2**	**11.5**	**10.9**	**14.8**	**11.7**
إيرادات أخـــــــــرى*	**6.4**	**1.2**	**1.4**	**1.4**	**0.7**
المنـــــــــــــح	**0.7**	**0.3**	**0.3**	**0.4**	**0.3**
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مليار دولار أمريكي)	**681.1**	**846.9**	**875.0**	**689.8**	**796.7**

[1] بيانات فعلية أولية.

* تمثل الدخل من الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (5/6) : هيكل الايـــــرادات الضريبية للدول العربية (2021-2020)

(نسبة مئوية)

الدول	2020					2021[1]				
	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)
الأردن	17.4	70.7	5.5	6.3	**6,994**	22.8	70.1	5.9	1.2	**7,756**
الإمـــارات	...	8.6	48.0	43.4	**55,292**	...	10.0	48.3	41.7	**59,033**
البحريـــن	...	77.29	22.71	...	**994**	...	78.05	21.95	...	**1,078**
تونـــس	33.0	40.7	8.3	18.1	**9,657**	30.9	42.3	8.4	18.4	**11,045**
الجزائـــر	44.4	39.7	...	15.9	**17,077**	41.3	38.6	...	20.1	**19,422**
جيبوتـــي	50.0	38.0	...	12.0	**361**	4.3	51.1	...	44.6	**456**
السـعودية	8.0	72.2	7.9	11.9	**60,369**	5.6	79.3	5.9	9.2	**84,561**
الســودان	11.3	67.6	15.5	5.7	**3,116**	12.0	65.2	13.3	9.5	**1,698**
العـــراق	70.3	...	29.7	...	**3,958**	71.7	28.3	...	...	**3,128**
عُمـــان	31.8	...	33.1	35.1	**1,430**	28.6	...	30.7	40.7	**2,729**
فلسطين	6.0	9.8	78.7	5.5	**3,137**	5.6	16.0	72.5	5.9	**3,973**
قطـــر	18.4	...	22.8	58.8	**8,959**	24.9	...	31.6	43.4	**9,290**
القُمـــر	...	...	66.7	33.3	**92**	...	...	64.2	35.8	**100**
الكويـــت	28.6	...	68.4	3.0	**1,740**	34.1	...	62.9	3.0	**1,547**
لبنـــان	35.5	38.9	3.3	22.3	**6,948**	35.6	39.0	3.3	22.0	**6,918**
ليبيـــا	77.6	...	16.1	6.3	**452**	80.0	...	12.8	7.3	**177**
مصـــر	38.8	44.6	4.4	12.2	**46,143**	29.2	46.2	4.3	20.4	**52,986**
المغـــرب	18.6	44.7	3.7	33.0	**23,089**	41.3	51.3	7.1	0.3	**25,120**
موريتانـيا	35.6	48.4	15.5	0.6	**990**	31.0	49.4	17.0	2.7	**1,150**
اليمـــن	...	...	18.1	81.9	**298**	...	...	19.6	80.4	**428**

(...) غير متوفر.

(1) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (6/6) : الإنفـاق العـام وصافي الاقراض الحكومي (2017-2021)

	الإنفاق العام (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير (2021-2020) (%)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2017	2018	2019	2020	2021[1]		2017	2018	2019	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**825,345**	**884,683**	**908,521**	**893,842**	**901,920**	**0.9**	**32.7**	**32.3**	**32.9**	**35.7**	**31.5**
الأ ر د ن	11,528	12,084	12,402	12,984	13,921	7.2	27.8	28.1	27.8	29.7	30.7
الإمـــارات	110,183	113,987	118,914	108,794	111,845	2.8	28.6	27.0	25.4	30.3	26.6
البحريـــن	9,407	9,761	9,537	9,981	9,489	- 4.9	26.5	25.8	24.7	28.7	24.4
تونـــس	12,160	12,251	12,198	14,543	15,857	9.0	28.8	28.7	29.2	34.2	33.8
الجزائـــر	64,120	66,675	62,118	62,563	66,585	6.4	38.3	38.1	36.2	43.1	42.0
جيبوتـــي	676	703	753	704	854	21.4	24.4	23.3	22.5	20.5	23.4
الســعودية	247,940	287,575	282,461	286,862	277,049	- 3.4	32.0	35.2	35.1	40.8	33.2
الســودان	12,844	4,828	5,319	7,846	3,913	- 50.1	10.5	11.8	12.5	10.4	7.4
العـــراق	63,866	68,421	71,956	63,819	70,931	11.1	36.4	32.4	33.4	36.4	33.8
عُمـــان	30,429	32,511	33,974	32,926	31,644	- 3.9	43.1	40.7	44.5	44.5	36.9
فلسطـين	4,053	3,936	3,860	4,977	5,490	10.3	25.1	24.2	22.5	32.0	30.4
قطـــر *	55,823	52,959	57,258	50,125	52,692	5.1	33.5	28.9	32.5	34.7	29.3
القُمـــر	204	217	247	225	262	16.3	19.0	18.4	20.6	18.7	20.1
الكويـــت [2] *	58,426	63,720	72,168	69,533	69,674	0.2	53.4	52.8	52.2	51.1	65.8
لبنـــان	14,078	17,792	16,900	12,886	11,892	- 7.7	26.5	32.4	31.8	52.2	82.0
ليبيـــا	23,519	28,694	32,724	26,650	19,019	- 28.6	34.9	37.6	47.3	53.4	44.4
مصـــر **	70,609	71,462	78,260	89,508	100,303	12.1	30.1	28.5	25.8	24.7	24.9
المغـــرب	30,716	32,422	33,295	35,218	36,911	4.8	28.0	27.5	27.8	30.7	27.8
موريتانـيا	1,274	1,418	1,409	1,514	1,934	27.7	18.7	19.3	17.9	19.1	19.9
اليمـــن	3,489	3,267	2,771	2,185	1,655	- 24.3	16.8	13.9	12.3	11.6	9.7

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يصنف الانفاق العام في الكويت على أساس الانفاق الجاري، والانفاق الراسمالي والانفاق الانشائي، ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

* للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/6) : الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول العربية
(2021-2020)

	2020[1]				2021[1]			
	الإنفاق الجاري		الإنفاق الراسمالي		الإنفاق الجاري		الإنفاق الراسمالي	
	مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)	المجموع * (مليون دولار)	مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)	المجموع * (مليون دولار)
مجموع الدول العربية	**753,886**	**0.7**	**139,956**	**11.9-**	**893,842**	**777,001**	**3.1**	**124,919**	**10.7-**	**901,920**
الأردن	11,831	6.2	1,153	8.7-	12,984	12,397	4.8	1,523	32.1	13,921
الإمارات	96,126	7.84-	12,668	13.32-	108,794	105,876	10.14	5,969	52.88-	111,845
البحرين	9,396	6.0	585	12.7-	9,981	8,957	4.7-	532	9.1-	9,489
تونس	11,925	20.4	2,618	14.2	14,543	12,844	7.7	3,013	15.1	15,857
الجزائر	40,666	4.5	21,897	5.7-	62,563	42,000	3.3	24,585	12.3	66,585
جيبوتي	508	6.2-	196	7.3-	704	564	11.0	291	48.1	854
السعودية	245,505	3.5	41,357	8.5-	286,862	245,791	0.1	31,258	24.4-	277,049
السودان	7,684	59.3	161	252.1	7,846	3,755	51.1-	158	2.3-	3,913
العراق	46,968	8.4-	16,851	18.4-	63,819	56,498	20.3	14,433	14.4-	70,931
عُمان	29,987	7.5	2,939	51.7-	32,926	29,027	3.2-	2,617	11.0-	31,644
فلسطين	4,809	44.0	169	15.6-	4,977	5,249	9.1	241	42.7	5,490
قطر	31,328	8.8-	18,797	17.9-	50,125	33,791	7.9	18,901	0.6	52,692
القُمر	128	7.0-	96	11.3-	225	157	22.2	105	8.5	262
الكويت [2]	61,966	2.5-	7,567	12.3-	69,533	63,972	3.2	5,702	24.6-	69,674
لبنان	12,499	22.9-	387	43.3-	12,886	11,654	6.8-	238	38.5-	11,892
ليبيا	25,364	13.8-	1,286	61.2-	26,650	15,163	40.2-	3,856	199.8	19,019
مصر	87,591	18.8	1,917	56.6-	89,508	97,266	11.0	3,038	58.5	100,303
المغرب	26,520	2.1	8,698	18.8	35,218	29,040	9.5	7,872	9.5-	36,911
موريتانيا	951	0.2-	563	37.1	1,514	1,381	45.3	552	1.9-	1,934
اليمن	2,133	16.9	52	22.0-	2,185	1,618	24.1-	37	29.1-	1,655

* يمثل مجموع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي فقط.

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يتضمن الإنفاق الجاري تحويلات الضمان الاجتماعي والإنفاقات الأخرى، في حين يشمل الإنفاق الرأسمالي كل من الإنفاق الإنشائي ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	2021[1]
الإنفاق الجـــــــــــاري	80.3	82.9	82.4	84.3	86.1
الإنفاق الرأســـــــــمالي	19.7	17.0	17.5	15.7	13.9
صـــافي الإقراض الحكومـــي	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0
الإنفـــاق العـــــــــام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات العامة					نفقات الأمن والدفاع				
	2017	2018	2019	2020	2021[1]	2017	2018	2019	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**30.0**	**17.4**	**36.7**	**36.0**	**35.5**	**14.5**	**29.0**	**21.4**	**16.6**	**15.6**
الأردن	2.0	5.0	2.1	2.0	1.8	27.5	30.2	31.4	30.0	28.1
الإمارات	45.1	...	...	...	...	13.3	...	...	...	...
البحرين	5.2	5.3	6.7	5.0	6.0	32.1	30.7	30.7	28.6	29.5
تونس	4.7	8.0	9.5	9.0	8.6	24.8	14.0	14.8	15.0	13.9
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	7.1	8.0	...	...	...	32.9	28.0	...	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	33.3	36.7	37.1	35.5	39.5	28.1	38.0	37.1	25.3	25.0
عُمان	6.1	...	...	...	...	8.5	...	...	...	...
فلسطين	20.2	13.8	12.9	12.9	8.7	32.2	22.7	22.3	22.3	18.9
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	17.3	16.1	...	...	...	19.2	18.2	...	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	38.7	38.9	47.6	46.9	47.9	12.0	15.7	10.2	10.3	11.3
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	10.2	...	10.4	10.1	11.1	21.0	...	22.3	21.9	22.9
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري
(2021-2017)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات الاجتماعية					نفقات الشؤون الاقتصادية				
	2017	2018	2019	2020	2021[1]	2017	2018	2019	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**34.0**	**34.5**	**31.2**	**31.9**	**30.2**	**10.8**	**12.2**	**8.9**	**8.5**	**11.5**
الأردن	42.5	43.2	47.2	47.5	45.3	4.6	6.9	19.2	20.4	20.1
الإمارات	28.3	...	...	...	...	12.7	...	...	...	...
البحرين	12.2	12.1	13.2	12.7	13.6	11.2	9.4	7.8	7.6	4.8
تونس	...	55.0	53.1	54.0	54.1	...	23.0	21.9	22.0	23.4
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	...	35.6	36.5	...	...	...	14.3	15.6	...	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	14.3	16.0	16.1	9.1	12.2	10.1	10.0	9.5	6.3	16.1
عُمان	39.1	...	...	...	...	2.1	...	...	...	...
فلسطين	62.2	60.5	62.1	62.1	46.2	3.6	3.2	3.5	3.5	2.3
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	42.1	...	...	...	...	17.9	...	...	...	...
لبنان	22.3	22.1	...	...	...	23.4	24.5	...	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	1.7
مصر	45.9	40.7	35.6	36.3	35.2	3.0	4.7	5.4	5.3	5.1
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	38.5	...	38.1	38.7	27.6	29.0	...	28.5	28.6	20.4
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	النفقات الأخرى				
	2017	2018	2019	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**10.7**	**6.8**	**1.8**	**7.1**	**7.3**
الأردن	10.5	14.6	14.1	18.4	17.0
الإمارات	2.1	…	…	…	…
البحرين	39.3	42.4	41.6	46.2	46.0
تونس	1.0	…	0.6	…	…
الجزائر	…	…	…	…	…
جيبوتي	…	…	…	…	…
السعودية	…	9.5	11.7	…	…
السودان	…	…	…	…	…
العراق	11.8	15.6	16.2	18.1	19.5
عُمان	44.2	…	…	…	…
فلسطين	0.1	0.1	0.2	0.2	…
قطر	…	…	…	…	…
القُمر	…	…	…	…	…
الكويت	21.6	…	…	…	…
لبنان	17.8	19.1	…	…	…
ليبيا	…	…	…	…	…
مصر	0.2	0.3	1.2	1.2	1.2
المغرب	…	…	…	…	…
موريتانيا	1.3	…	0.7	0.7	0.7
اليمن	…	…	…	…	…

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (10/6) : العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2017-2021)

	العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)					النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2017	2018	2019	2020	2021[1]	2017	2018	2019	2020	2021[1]
مجموع الدول العربية	**144,288 -**	**37,734 -**	**33,524 -**	**204,028 -**	**105,231 -**	**5.7 -**	**1.4 -**	**1.2 -**	**8.2 -**	**3.7 -**
الأردن	1,083-	1,026-	1,493-	3,078-	2,438-	2.6-	2.4-	3.4-	7.0-	5.4-
الإمارات	1,857	19,199	14,414	2,462-	12,811	0.5	4.5	5.5	0.7-	3.1
البحرين	3,552-	2,380-	1,818-	4,443-	2,533-	10.0-	6.3-	4.7-	12.8-	6.5-
تونس	2,286-	1,694-	1,163-	3,695-	3,510-	5.4-	4.0-	2.8-	8.7-	7.5-
الجزائر	9,330-	10,884-	8,248-	18,858-	19,704-	5.6-	6.2-	4.8-	13.0-	12.4-
جيبوتي	32-	15-	5	69-	89-	1.2-	0.5-	0.2	2.0-	2.4-
السعودية	68,582-	46,362-	35,302-	78,373-	19,586-	10.0-	5.7-	4.4-	11.1-	2.3-
السودان	1,309-	956-	1,556-	2,727-	119-	1.1-	2.3-	3.7-	3.6-	0.2-
العراق	1,635	21,740	19,050	10,806-	4,298	0.9	10.3	8.8	0.1-	2.0
عُمان	7,802-	3,885-	6,899-	10,913-	3,181-	11.1-	4.9-	9.0-	14.8-	3.7-
فلسطين	319	172	87	1,040-	940-	2.0	1.1	0.5	6.7-	5.2-
قطر	10,968-	4,161	1,739	3,096-	1,997	6.8-	2.3	1.0	2.1-	1.1
القُمر	95-	14-	53-	6-	54-	8.8-	1.2-	4.4-	0.5-	4.1-
الكويت	32	4,415	12,944	12,893-	35,250-	13.9-	8.9-	3.1-	9.5-	33.3-
لبنان	3,301-	6,246-	5,836-	2,709-	2,671-	6.2-	11.4-	11.0-	11.0-	18.4-
ليبيا	7,449-	17,509	8,252	10,353-	4,400	11.1-	22.9	11.9	20.7-	10.3
مصر	26,095-	25,002-	21,859-	28,326-	29,682-	11.1-	10.0-	7.2-	7.8-	7.4-
المغرب	4,391-	4,818-	4,567-	9,161-	8,242-	4.0-	4.1-	3.9-	7.6-	5.5-
موريتانيا	108	171	281	188	199-	1.6	2.3	3.6	2.4	2.0-
اليمن	1,964-	1,818-	1,500-	1,209-	540-	9.5-	7.7-	6.6-	6.4-	3.2-

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (11/6) : الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (2021-2020)

(مليون دولار أمريكي)

	2020		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2021[1]		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)
	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي * (%)		الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي * (%)	
مجموع الدول العربية	**440,967**	**65.6**	**12.1**	**454,360**	**64.5**	**3.0**
الأردن	18,006	40.4	6.6	19,474	43.7	8.2
تونس	9,091	21.8	10.4	14,631	35.0	60.9
السودان	15,128	35.5	2.4	12,487	29.3	17.5 -
لبنان	59,563	112.0	2.8	61,609	115.8	3.4
مصر	271,812	89.7	16.2	269,633	88.9	0.8 -
المغرب	66,646	55.6	9.5	75,824	63.3	13.8
موريتانيا	721	9.1	13.0 -	703	8.9	2.5 -

[1] بيانات فعلية أولية.

* النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية المتضمنة في الملحق 11/6 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية*
(2021-2017)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	**9.55**	**5.66**	**6.95**	**11.72**	**8.71**
الأ ر د ن	0.25	1.22	4.83	5.84	6.75
الإمـــارات	4.14	2.53	8.00	4.63	5.71
البحريـــن	4.15	2.37	11.23	6.54	4.87
تونـــس	11.28	6.18	11.72	10.32	9.11
الجزائـــر	8.38	11.10	-0.78	3.31	13.76
جيبوتـــي	20.00	-4.54	4.97	22.38	0.53
الســعودية	0.30	2.69	7.09	8.27	7.42
الســودان	68.35	111.83	60.13	88.80	153.16
ســورية	...	...	...	...	...
العـــراق	2.64	2.73	8.44	15.92	16.66
عُمـــان	4.18	8.29	2.02	8.93	4.57
فلسطيـــن	12.73	2.46	5.54	14.02	8.27
قطـــر	21.26	-6.52	2.48	3.79	1.44
الكويـــت	3.80	4.06	1.47-	3.85	-0.5
لبنـــان	3.85	1.95	-4.85	-1.41	0.61
ليبيـــا	15.59	-0.56	-1.79	15.45	-19.85
مصـــر	20.92	13.30	13.28	19.71	18.33
المغـــرب	5.55	4.06	3.78	8.36	5.11
موريتانـيا	12.51	12.79	10.02	15.02	10.68
اليمـــن	15.81	32.37	7.28	12.16	7.76

(...) غير متوفر.

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس والجزائر والكويت ولبنان والمغرب التي تمثل المعروض النقدي M3 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 والنشرات الاحصائية للسلطات النقدية المركزية العربية.

ملحق (2/7) : مكونات السيولة المحلية
(2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017		2018		2019		2020		2021	
	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود
مجموع الدول العربية	**50.40**	**48.96**	**50.47**	**48.94**	**49.97**	**49.41**	**52.34**	**47.04**	**52.24**	**47.13**
الأ ر د ن	30.75	69.25	29.01	70.99	29.52	70.48	32.83	67.17	33.20	66.80
الإمـــارات	38.58	61.42	37.12	62.88	36.45	63.55	40.58	59.42	44.90	55.10
البحريـــن	31.67	68.33	31.55	68.45	29.15	70.85	30.23	69.77	33.49	66.51
تونـــس	45.37	54.63	44.27	55.73	43.64	56.36	46.10	53.90	45.75	54.25
الجزائـــر	68.56	31.44	68.55	31.45	66.49	33.51	69.80	30.20	70.26	29.74
جيبوتـــي	40.97	59.03	47.91	52.09	47.59	52.41	42.03	57.97	42.10	57.90
السـعودية	65.06	34.94	65.86	34.14	64.90	35.10	69.27	30.73	67.76	32.24
السـودان	59.50	40.50	53.96	46.04	63.71	36.29	67.57	32.43	55.62	44.38
سـورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	82.91	17.09	81.59	18.41	83.88	16.12	86.20	13.80	85.74	14.26
عُمـان	30.75	69.25	28.33	71.67	30.10	69.90	28.76	71.24	28.42	71.58
فلسطين	44.00	56.00	42.37	57.63	42.33	57.67	42.33	57.67	46.54	53.46
قطـر	20.40	79.60	21.11	78.89	21.57	78.43	24.41	75.59	24.37	75.63
الكويـت	26.64	73.36	26.21	73.79	26.67	73.33	31.55	68.45	32.16	67.84
لبنـان	5.09	94.91	5.48	94.52	8.21	91.79	20.13	79.87	28.86	71.14
ليبيـا	97.98	2.02	98.37	1.63	97.08	2.92	97.93	2.07	96.74	3.26
مصـر	23.03	76.97	23.04	76.96	23.56	76.44	23.24	76.76	23.74	76.26
المغـرب	63.91	36.09	65.02	34.98	66.53	33.47	68.63	31.37	69.62	30.38
موريتانيا	81.97	18.03	82.15	17.85	82.53	17.47	83.23	16.77	83.25	16.75
اليمـن	54.10	45.90	56.06	43.94	56.66	43.34	59.84	40.16	61.57	38.43

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2021-2020)

(نسبة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية		صافي الائتمان المحلي		صافي البنود الأخرى	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الأ ر د ن	0.73	3.44	7.24	7.60	0.00	0.00
الإمـــارات	6.01	20.67	3.91	2.27 -	0.00	0.00
البحريـــن	298.46-	96.16	10.27	1.09	18.49 -	8.20
تونـــس	46.11	13.61 -	9.38	10.30	13.31	7.92
الجزائـــر	14.22-	0.63	14.87	10.75	11.50	1.00 -
جيبوتـــي	26.25	0.58	7.21	5.17	0.17 -	15.09
الســعودية	8.88-	4.53 -	14.47	14.47	0.00	0.00
الســودان	55.96	447.77	149.36	118.46	1,035.54	607.53
العـــراق	2.69	15.64	123.90	14.46	74.31	11.14
عُمـــان	28.40-	31.21	15.26	1.09	2.63	5.78
فلسطين	45.41	15.06	11.51	6.90	140.61 -	21.77 -
قطـــر	64.33-	24.39 -	10.34	9.47	2.99 -	12.52
الكويـــت	8.65	13.70 -	0.41 -	9.81	0.51	3.91
لبنـــان	28.54-	15.09 -	21.99 -	18.55 -	174.64 -	41.95 -
ليبيـــا	13.70-	237.29	253.73	746.56 -	628.34 -	1,743.68
مصـــر	22.09-	86.04 -	23.09	14.72	17.78	96.77 -
المغـــرب	19.72	0.63	5.60	6.36	9.11	10.79
موريتانـيا	52.50	38.27	6.02 -	6.43	36.21 -	36.24
اليمـــن	1.17	68.10 -	65.97 -	0.08 -	559.17 -	16.25 -

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (4/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
(2021-2017)

(نقطة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية					صافي الائتمان المحلي										صافي البنود الأخرى				
						2017		2018		2019		2020		2021						
	2017	2018	2019	2020	2021	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	0.2-	3.7	0.6	3.1-	5.3	8.0	4.6	3.5	0.2-	7.9	3.6	15.8	8.3	10.5	2.6	0.5	1.2-	1.3-	1.6-	3.6-
الأ ر د ن	0.8	5.3-	0.4	0.2	0.7	0.6-	3.4-	6.5	2.3	4.4	3.0	5.7	2.8	6.0	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمـــارات	5.7	7.0	5.1	2.1	7.2	1.5-	0.7	4.5-	5.4-	2.9	4.3	2.6	2.5	1.5-	0.7-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحريـــن	2.6-	3.5-	6.5	7.4-	4.5	7.6	4.6	4.4	0.3-	3.2	5.2	11.4	9.7	1.3	2.2	0.7-	1.4	1.5	2.5	0.8-
تونـــس	1.4-	1.2-	6.6	3.2	1.2	17.3	3.6	11.0	0.2	11.6	3.4	12.5	4.4	13.6	8.3	4.6-	3.6-	6.4-	5.4-	3.3-
الجزائـــر	9.9-	11.6-	11.3-	6.5-	0.2	21.6	14.5	18.2	10.9	9.5	4.2	16.1	14.1	12.9	20.8	3.3-	4.5	1.1	6.3-	0.6
جيبوتـــي	20.0	6.5-	0.6	19.5	0.4	4.0	0.1	2.2	1.5-	4.6	1.0	2.9	0.4	1.8	0.1	4.0-	0.3-	0.2-	0.0	1.7-
الســعودية	8.0-	1.1-	1.8-	8.6-	3.7-	3.4	4.2	5.0	2.8	10.1	4.2	14.5	2.8	15.4	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الســودان	4.0	123.0	7.9	22.7	149.8	47.6	18.4	53.4	19.9	32.2	19.0	92.7	69.3	97.1	38.3	16.7	64.6-	20.1	26.6-	93.8-
ســورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
العـــراق	5.0	23.8	11.2	2.7	13.7	3.6	2.3	24.2-	21.4-	7.4	6.1	30.7	26.3	6.9	2.7	6.0-	3.1	10.2-	17.4-	3.9-
عُمـــان	1.6-	5.1	1.1-	7.9-	5.7	9.5	0.3-	5.9	2.8-	6.2	2.3	18.1	14.6	1.5	4.3-	3.7-	2.8-	3.1-	1.3-	2.6-
فلسطين	2.1	0.1-	4.9-	15.8	6.7	10.6	0.3-	5.2	0.1-	6.7	3.4	8.3	4.8	4.9	1.7	0.1-	2.7	3.7-	10.1	3.3
قطـــر	3.0-	2.5-	11.6-	17.2-	10.4-	16.2	8.1	4.2	5.4-	24.6	2.9	19.3	0.5-	18.7	0.2	8.1	8.2-	10.5-	1.8	7.0-
الكويـــت	1.4-	4.3	3.0	4.3	7.3-	5.4	2.3-	1.5	0.8	1.9-	2.4-	0.3	1.4-	8.4	2.4	0.3	1.8	2.5	0.2	1.5
لبنـــان	1.1	3.7-	2.6-	5.3-	2.0-	0.8	1.6-	1.7	3.1	6.6-	0.8-	15.4-	6.1-	10.3-	4.6-	2.0	4.0	4.3	19.4	13.0
ليبيـــا	2.6	10.6	0.3-	15.0-	194.2	8.6	9.9	13.0-	12.2-	9.7-	10.4-	19.7	19.6	77.0-	79.3-	4.4	1.8	8.2	10.8	137.0-
مصـــر	15.5	2.7-	6.1	1.9-	4.7-	6.6	1.4	16.8	10.1	8.0	6.3	23.1	13.6	14.7	6.9	1.2-	0.8-	0.8-	1.5-	8.0
المغـــرب	1.7	1.0-	1.0	3.8	1.0	4.8	2.1	5.4	2.8	5.0	0.7	5.8	2.1	5.7	1.3	1.0-	0.4-	2.3-	1.2-	1.5-
موريتانـيا	1.3	4.3	11.1	11.2	10.8	10.6	4.1	16.3	0.4-	3.3	7.8-	6.5-	8.9-	5.6	5.4	0.6	7.8-	4.3-	10.3	5.7-
اليمـــن	2.9-	6.5	7.5-	0.0	2.4-	18.7	18.5	25.5	21.6	14.6	14.6	73.5-	64.3-	0.0-	2.4-	0.1	0.4	0.2	85.6	10.2

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (5/7) : بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية (2020 و2021)

(مليون وحدة نقدية)

	2020		2021		نسبة التغير (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**3,845,287.7**		**4,095,286.5**		**6.5**
الأ ر د ن	57,037.8	80,425.5	61,057.2	85,996.1	7.0	6.9
الإمـــارات	3,188,014.0	868,077.3	3,321,488.0	905,037.6	4.2	4.3
البحريـــن	35,447.3	94,274.7	37,374.0	99,398.9	5.4	5.4
تونـــس	131,694.3	46,866.3	141,776.9	50,614.7	7.7	8.0
الجزائـــر	16,979,743.8	133,930.8	20,495,258.9	151,188.6	20.7	12.9
جيبوتـــي	413,500.0	2,326.7	432,700.0	2,434.7	4.6	4.6
الســعودية	2,979,625.3	794,566.7	3,277,846.7	874,092.5	10.0	10.0
الســودان	985,048.2	17,910.0	3,524,309.2	9,323.6	257.8	- 47.9
العـــراق	123,971,815.0	103,929.1	143,273,117.0	98,809.0	15.6	- 4.9
عُمـــان	35,814.1	93,144.6	38,521.9	100,187.0	7.6	7.6
فلسطيـــن	18,839.9	18,839.9	21,673.0	21,673.0	15.0	15.0
قطـــر	1,682,172.5	462,135.3	1,772,700.0	487,005.5	5.4	5.4
الكويـــت	73,342.1	240,465.9	77,058.3	256,861.0	5.1	6.8
لبنـــان	283,473,630.6	188,042.2	263,546,639.0	174,765.7	- 7.0	- 7.1
ليبيـــا	126,107.9	90,725.1	135,977.2	29,950.9	7.8	- 67.0
مصـــر	6,815,126.2	425,174.8	8,582,294.8	548,740.1	25.9	29.1
المغـــرب	1,550,772.8	163,239.2	1,642,014.4	183,876.2	5.9	12.6
موريتانـيا	130,580.4	3,511.2	138,400.0	3,844.4	6.0	9.5
اليمـــن	4,430,035.2	17,702.4	4,594,800.0	11,487.0	3.7	- 35.1

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (6/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية [1]
(2020 و2021)

(مليون وحدة نقدية)

	2020		2021		نسبة التغير (2021-2020) (%)		نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	2020	2021
مجموع الدول العربية		**2,303,455.0**		**2,412,604.5**		**4.7**		
الأ ر د ن	32,013.0	45,139.6	34,256.0	48,247.9	7.0	6.9	103.2	106.6
الإمـــارات	1,669,878.0	454,697.9	1,755,680.0	478,386.9	5.1	5.2	126.7	113.9
البحريـــن	13,553.4	36,046.3	14,122.7	37,560.4	4.2	4.2	103.8	96.6
تونـــس	72,110.0	25,661.9	78,599.0	28,060.0	9.0	9.3	60.3	60.0
الجزائـــر	10,432,634.0	82,289.3	12,256,151.0	90,410.7	17.5	9.9	56.7	57.3
جيبوتـــي	330,000.0	1,856.8	341,000.0	1,918.7	3.3	3.3	54.0	52.5
الســعودية	1,942,984.0	518,129.1	2,104,454.0	561,187.7	8.3	8.3	73.7	67.3
الســودان	661,482.0	12,026.9	2,074,217.0	5,487.3	213.6	54.4 -	16.3	10.6
العـــراق	96,518,286.0	80,967.5	109,262,822.0	75,353.7	13.2	6.9 -	46.2	35.9
عُمـــان	23,684.9	61,599.2	25,086.1	65,243.4	5.9	5.9	83.3	76.0
فلسطيـــن	14,605.0	14,605.0	16,421.0	16,421.0	12.4	12.4	94.0	91.0
قطـــر	660,351.0	181,415.1	664,200.0	182,472.5	0.6	0.6	125.6	101.6
الكويـــت	45,275.0	149,621.3	44,562.0	147,263.4	1.6 -	1.6 -	139.5	108.4
لبنـــان	176,783,325.0	117,269.2	165,716,732.0	109,891.7	6.3 -	6.3 -	626.1	1067.1
ليبيـــا	102,194.0	73,520.9	92,114.0	20,289.4	9.9 -	72.4 -	146.1	47.7
مصـــر	5,177,876.0	323,031.8	6,420,507.0	410,518.4	24.0	27.1	89.0	101.3
المغـــرب [2]	1,040,399.0	109,515.7	1,094,910.0	122,610.3	5.2	12.0	95.5	91.8
موريتانـيا	74,771.0	2,010.5	76,700.0	2,130.6	2.6	6.0	25.4	21.8
اليمـــن	3,516,271.0	14,051.0	3,660,200.0	9,150.5	4.1	34.9 -	25.1	21.9

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية .

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7/7) : إجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية [1]
(2020 و2021)

(مليون وحدة نقدية)

	2020		2021		نسبة التغير (2020-2021) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**2,435,224.8**		**2,649,010.2**		**8.8**
الأ ر د ن	39,706.0	55,987.0	42,410.2	59,732.7	6.8	6.7
الإمـــارات	1,596,786.0	434,795.4	1,618,957.0	441,132.7	1.4	1.5
البحريـــن	10,413.8	27,696.3	10,906.3	29,006.1	4.7	4.7
تونـــس	105,573.0	37,570.5	113,514.5	40,525.0	7.5	7.9
الجزائـــر	13,685,451.3	107,946.5	16,259,146.2	119,939.8	18.8	11.1
جيبوتـــي	119,500.0	672.4	120,000.0	675.2	0.4	0.4
الســعودية	2,301,613.7	613,763.7	2,642,990.4	704,797.4	14.8	14.8
الســودان	391,495.8	7,118.1	1,054,716.4	2,790.3	169.4	- 60.8
العـــراق	56,453,237.0	47,360.1	60,893,078.0	41,995.2	7.9	- 11.3
عُمـــان	26,519.0	68,970.1	27,698.3	72,037.2	4.4	4.4
فلسطيـــن	10,444.4	10,444.4	11,203.5	11,203.5	7.3	7.3
قطـــر	1,262,827.9	346,930.7	1,336,650.0	367,211.5	5.8	5.8
الكويـــت	39,766.5	131,416.0	42,286.7	139,744.4	6.3	6.3
لبنـــان	80,033,134.3	53,090.0	62,720,485.5	41,591.8	- 21.6	- 21.7
ليبيـــا	21,225.8	15,270.4	24,074.9	5,302.8	13.4	- 65.3
مصـــر	5,230,302.7	326,302.5	6,372,603.4	407,455.5	21.8	24.9
المغـــرب [2]	1,316,295.4	138,557.4	1,390,984.9	155,765.4	5.7	12.4
موريتانـيا	78,869.4	2,120.7	84,400.0	2,344.4	7.0	10.5
اليمـــن	2,305,440.8	9,212.6	2,303,700.0	5,759.3	- 0.1	- 37.5

(1) تشمل القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية .

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (8/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
(2020 و2021)

(مليون وحدة نقدية)

	2020		2021		نسبة التغير (2020-2021) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**1,579,004.4**		**1,702,270.7**		**7.8**
الأ ر د ن	26,238.4	36,997.2	27,535.9	38,783.0	4.9	4.8
الإمـــارات	1,108,289.0	301,780.5	1,120,745.0	305,380.1	1.1	1.2
البحريـــن	12,275.3	32,647.1	12,938.1	34,409.8	5.4	5.4
تونـــس	91,885.2	32,699.4	96,293.6	34,377.1	4.8	5.1
الجزائـــر	5,287,687.5	41,707.6	5,486,641.9	40,473.6	3.8	3.0 -
جيبوتـــي	96,000.0	540.2	95,600.0	537.9	0.4 -	0.4 -
الســعودية	1,762,440.0	469,984.0	2,034,085.2	542,422.7	15.4	15.4
الســودان	307,571.4	5,592.2	886,212.0	2,344.5	188.1	58.1 -
العـــراق	29,325,741.0	24,602.1	35,033,715.0	24,161.1	19.5	1.8 -
عُمـــان	22,912.6	59,590.6	23,435.7	60,951.1	2.3	2.3
فلسطيـــن	8,122.0	8,122.0	8,254.5	8,254.5	1.6	1.6
قطـــر	741,735.8	203,773.6	810,000.0	222,527.5	9.2	9.2
الكويـــت	41,797.1	138,126.7	44,370.0	146,629.2	6.2	6.2
لبنـــان	47,886,530.1	31,765.5	37,213,652.6	24,677.5	22.3 -	22.3 -
ليبيـــا	11,570.1	8,323.8	13,654.1	3,007.5	18.0	63.9 -
مصـــر	1,597,289.5	99,650.0	1,892,851.2	121,026.3	18.5	21.5
المغـــرب	758,103.4	79,800.4	792,921.4	88,793.0	4.6	11.3
موريتانـيا	80,543.6	2,165.7	86,500.0	2,402.8	7.4	10.9
اليمـــن	284,222.9	1,135.8	444,600.0	1,111.5	56.4	2.1 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (9/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2020 و2021)

(مليون وحدة نقدية)

	2020		2021		نسبة التغير (2020-2021) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**454,133.5**		**482,969.2**		**6.3**
الأ ر د ن	8,715.2	12,288.8	9,117.6	12,841.7	4.6	4.5
الإمـــارات	392,780.0	106,951.7	402,548.0	109,686.1	2.5	2.6
البحريـــن	3,215.1	8,550.8	3,579.6	9,520.2	11.3	11.3
تونـــس	22,006.4	7,831.5	23,107.6	8,249.5	5.0	5.3
الجزائـــر	1,440,391.0	11,361.3	1,534,530.5	11,319.9	6.5	0.4 -
جيبوتـــي	31,000.0	174.4	33,000.0	185.7	6.5	6.5
الســعودية	415,799.3	110,879.8	473,399.8	126,239.9	13.9	13.9
الســودان	75,363.7	1,370.2	250,499.4	662.7	232.4	51.6 -
العـــراق	16,778,264.0	14,076.7	17,696,513.0	12,204.5	5.5	13.3 -
عُمـــان	5,686.4	14,789.1	5,883.6	15,302.0	3.5	3.5
فلسطيـــن	1,857.1	1,857.1	2,107.5	2,107.5	13.5	13.5
قطـــر	164,844.8	45,287.0	172,932.0	47,508.8	4.9	4.9
الكويـــت	9,554.3	31,470.0	9,675.8	31,977.0	1.3	1.6
لبنـــان	30,044,817.0	19,930.2	26,810,929.1	17,779.1	10.8 -	10.8 -
ليبيـــا	6,846.3	4,925.4	7,526.7	1,657.9	9.9	66.3 -
مصـــر	711,436.7	44,384.3	862,734.6	55,162.1	21.3	24.3
المغـــرب	149,643.2	15,751.9	164,903.3	18,466.2	10.2	17.2
موريتانـيا	30,589.9	822.5	31,000.0	861.1	1.3	4.7
اليمـــن	358,046.9	1,430.8	494,900.0	1,237.3	38.2	13.5 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2021

أ- مؤشرات الحجم

السوق	عدد الشركات المدرجة		عدد الشركات غير الوطنية منها	القيمة السوقية (مليار دولار)		التغير في القيمة السوقية (مليار دولار)	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة (مليون دولار)	القيمة السوقية الى اجمالي الاصول المصرفية (2)	عدد شركات الوساطة
	2020	2021		2020	2021					
بورصة عمّان	179	172	0	18.2	21.9	3.6	48.2	127.1	27.2	59
سوق أبوظبي للأوراق المالية	69	82	2	202.2	442.9	240.7	105.5	5,401.2	23.3	29
سوق دبي المالي	67	67	14	92.9	112.1	19.2	26.7	1673.1	12.9	27
بورصة البحرين	43	42	4	24.7	28.8	4.1	74.0	257.5	30.5	12
بورصة تونس	81	78	1	8.4	8.0	-0.4	17.1	102.6	16.3	22
بورصة الجزائر	6	6	0	0.3	0.3	0.00	0.2	54.8	0.2	11
السوق المالية السعودية	203	210	0	2427.2	2669.1	242.0	320.2	12,710.0	335.9	31
سوق الخرطوم للأوراق المالية	67	67	0	1.3	0.2	-1.1	0.4	3.5	2.1	42
سوق دمشق للأوراق المالية	24	24	0	2.8	5.9	3.1	32.7	246.7	...	9
سوق مسقط للأوراق المالية	117	117	0	52.6	57.4	4.8	66.8	490.6	61.6	14
بورصة قطر	47	49	0	165.4	183.3	17.9	102.1	3,740.8	39.7	8
بورصة فلسطين	48	47	0	3.5	6.2	2.8	34.4	132.1	33.0	8
سوق الكويت	171	167	8	106.2	136.8	30.6	91.6	819.2	56.6	10
بورصة بيروت	28	28	0	6.7	10.6	3.9	102.9	378.6	5.6	14
البورصة المصرية	256	256	1	41.2	48.7	7.5	12.1	190.2	11.5	142
بورصة الدار البيضاء	75	75	1	65.7	74.5	8.8	56.1	993.3	40.1	17
الإجمالي	**1,481**	**1,487**	**31**	**3219.3**	**3806.7**	**587.5**	**179.0**	**2,560.0**	**104.9**	**455**

1- الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2021 .

2- اجمالي الاصول المصرفية لعام 2021 التقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي.

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات أسواق المال العربية.

تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2021
ب- مؤشرات الأسعار

السوق	مؤشرات الأسعار المحلية (نقطة)		أعلى مستوى خلال العام	أدنى مستوى خلال العام	التغير السنوي في مؤشر الأسعار %
	نهاية 2020	نهاية 2021			
بورصة عمّان	1,657.2	2,118.6	2,152.9	1,658.8	27.8
سوق أبوظبي للأوراق المالية	5,045.3	8,488.4	9,077.0	5,551.3	68.2
سوق دبي المالي	2,492.0	3,195.9	3,287.2	2,495.5	28.2
بورصة البحرين	1,489.8	1,797.3	1,797.3	1,447.5	20.6
بورصة تونس	6,884.9	7,046.0	7,394.6	6,657.8	2.3
بورصة الجزائر	1,557.2	1,976.5	1,976.5	1,719.7	26.9
السوق المالية السعودية	8,689.5	11,281.7	11,939.6	8,702.6	29.8
سوق الخرطوم للأوراق المالية	18,254.5	20,455.3	20,455.3	18,254.5	12.1
سوق دمشق للأوراق المالية	8,082.7	17,493.8	17,493.8	8,134.6	116.4
سوق مسقط للأوراق المالية	3,658.8	4,129.5	4,156.5	3,548.0	12.9
بورصة قطر	10,436.0	11,625.8	12,041.9	9,950.5	11.4
بورصة فلسطين	471.3	608.5	608.5	479.3	29.1
سوق الكويت - السوق الأول	6,051.1	7,639.1	7,926.4	6,030.8	26.2
بورصة بيروت	61.1	95.4	95.4	61.4	56.1
البورصة المصرية	10,845.3	11,949.2	11,959.7	9,769.2	10.2
بورصة الدار البيضاء	11,287.4	13,358.8	13,555.5	11,358.2	18.4
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	**426.9**	**494.2**	**494.2**	**426.9**	**15.8**

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية.

تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2021
ج- مؤشرات التداول

إسم السوق	عدد الأسهم المتداولة (مليون)		قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)		معدل دوران الأسهم % (1)		معاملات المستثمرين الأجانب (مليون دولار)			نسبة تعاملات الأجانب من التداول (%)	التعاملات وفقاً لطبيعة المستثمر (%)	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	شراء	بيع	صافي		أفراد	مؤسسات
بورصة عمّان	1,142.7	1,538.2	1,479.3	2,769.5	10.6	12.7	310.6	396.5	-85.9	12.8	...	...
سوق أبوظبي للأوراق المالية	21,830.3	60,796.0	19,815.9	100,616.5	9.8	22.7	32,155.2	27,997.8	4,157.4	29.9	16.1	83.9
سوق دبي المالي	63,670.9	51,462.0	18,340.2	20,224.8	19.7	18.0	9,563.0	9,064.8	498.2	46.1	57.0	43.0
بورصة البحرين	1,208.8	1,017.9	564.5	519.0	2.7	1.8	131.9	128.1	3.8	25.0	38.3	61.7
بورصة الجزائر	0.1	0.3	0.6	0.8	0.6	0.3	...	...	...	...	...	...
بورصة تونس	911.8	327.9	492.7	730.9	5.6	9.1	23.2	126.1	-102.9	10.2	...	...
السوق المالية السعودية	78,883.9	67,534.8	556,746.7	596,240.0	22.9	22.3	55,790.0	49,683.8	6,106.2	8.8	82.3	17.7
سوق الخرطوم للأوراق المالية	197.1	198.0	251.7	85.0	2.2	36.6	...	...	...	...	...	...
سوق دمشق للأوراق المالية	21.0	23.2	33.4	56.2	3.1	0.9	...	...	...	...	...	...
سوق مسقط للأوراق المالية	2,306.1	4,209.4	1,127.7	2,125.3	3.5	3.7	308.4	297.6	10.8	14.3	30.8	69.2
بورصة قطر	55,152.2	47,036.7	29,048.7	30,966.1	17.6	16.9	12857.7	10879.6	1978.1	38.3	57.1	42.9
بورصة فلسطين	84.1	185.2	194.0	454.1	5.6	7.3	...	...	...	...	...	...
سوق الكويت	52,048.9	84,562.5	35,428.5	44,997.6	33.4	32.9	6,474.3	6,367.6	106.7	14.3	97.6	2.4
بورصة بيروت	49.8	29.5	242.8	353.3	11.6	3.3	...	...	...	...	...	...
البورصة المصرية	94,970.1	130,466.5	17,604.5	23,566.8	42.7	48.4	2009.6	2288.0	-278.4	18.2	26.0	74.0
بورصة الدار البيضاء	258.8	43,194.8	3,413.0	6,888.1	5.2	9.2	...	...	...	...	...	...
الإجمالي	**372,736.5**	**492,582.9**	**684,784.3**	**830,594.0**	**21.3**	**21.8**	**119,623.9**	**107,229.9**	**12,394.0**	**13.66**		

(...) غير متوفر.

1- معدل الدوران = قيمة الاوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للاوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات أسواق المال.

ملحق (1/8) : الصادرات والواردات العربية الإجمالية
(2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الاجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)	الواردات الاجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)
	2017	2018	2019	2020	2021*	(2020-2017)	(2021-2020)	2017	2018	2019	2020	2021*	(2020-2017)	(2021-2020)
مجموع الدول العربية	**909,724**	**1,088,980**	**1,019,271**	**755,572**	**1,038,159**	**6.0 -**	**37.4**	**790,624**	**825,801**	**860,249**	**746,272**	**810,373**	**1.9 -**	**8.6**
الأردن	6,353	6,593	7,046	7,114	8,518	3.8	19.7	20,527	20,339	19,197	17,257	21,643	5.6 -	25.4
الإمارات	313,547	321,028	313,781	273,099	317,600	4.5 -	16.3	246,344	235,360	259,251	234,200	235,400	1.7 -	0.5
البحرين	15,356	18,234	18,120	14,066	22,369	2.9 -	59.0	16,055	19,085	17,263	12,683	17,464	7.6 -	37.7
تونس	14,226	15,466	14,952	13,769	16,684	1.1 -	21.2	20,669	22,673	21,578	18,307	22,483	4.0 -	22.8
الجزائر	34,569	41,115	35,312	21,925	38,558	14.1 -	75.9	48,829	48,292	44,323	35,421	37,405	10.1 -	5.6
جيبوتي	3,162	3,522	3,996	2,837	3,874	3.6 -	36.6	3,576	3,603	4,138	3,314	5,057	2.5 -	52.6
السعودية	221,835	294,373	261,603	173,490	249,200	7.9 -	43.6	134,519	137,065	153,163	132,754	139,100	0.4 -	4.8
السودان	4,100	3,478	3,735	3,803	4,279	2.5 -	12.5	9,134	7,850	9,291	9,838	8,936	2.5	-9.2
سورية	1,800	2,000	2,100	2,300	1,989	8.5	-13.5	4,900	4,900	4,900	4,800	5,174	0.7 -	7.8
الصومال	450	490	520	410	...	3.1 -	...	1,087	1,120	1,200	1,170	...	2.5	...
العراق	57,559	86,360	81,585	46,829	73,084	6.6 -	56.1	37,866	45,736	58,138	48,150	40,849	8.3	-15.2
عُمان	32,886	41,730	38,685	30,508	37,522	2.5 -	23.0	26,951	26,289	22,857	21,107	26,595	7.8 -	26.0
فلسطين	1,929	1,847	1,748	1,773	1,458	2.8 -	-17.7	6,913	7,240	7,258	6,375	6,420	2.7 -	0.7
قطر	67,498	84,288	72,935	51,504	87,203	8.6 -	69.3	29,814	31,609	29,098	25,764	27,985	4.8 -	8.6
القُمر	38	42	52	26	46	11.9 -	76.0	252	276	222	217	311	4.9 -	43.5
الكويت	54,977	71,954	64,482	40,073	63,134	10.0 -	57.5	33,568	35,864	33,572	27,726	31,891	6.2 -	15.0
لبنان	2,844	2,953	4,839	3,926	3,188	11.3	-18.8	19,589	19,986	18,221	9,644	15,219	21.0 -	57.8
ليبيا	19,547	30,855	29,479	9,389	27,977	21.7 -	198.0	9,487	13,495	15,563	11,860	15,779	7.7	33.0
مصر	26,278	29,304	30,505	29,323	43,644	3.7	48.8	66,569	81,910	76,390	70,437	83,475	1.9	18.5
المغرب	27,662	29,584	29,354	25,663	32,592	2.5 -	27.0	45,189	51,308	51,053	44,449	55,428	0.5 -	24.7
موريتانيا	2,091	2,484	2,968	2,810	3,351	10.3	19.3	2,270	2,958	2,873	2,336	3,335	1.0	42.8
اليمن	1,016	1,278	1,474	935	1,887	2.7 -	101.8	6,516	8,844	10,700	8,462	10,423	9.1	23.2

* بيانات أولية .

** معدل نمو مركب .

المصادر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، ومصادر وطنية أخرى.

صندوق النقد الدولي ابريل (2022)، "اتجاهات التجارة الخارجية" والفصل الرابع .

ملحق (2/8) : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية
(2021-2017)

	الصادرات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2021-2020) (%)	الواردات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2021-2020) (%)
	2017	2018	2019	2020	*2021		2017	2018	2019	2020	*2021	
العالم	**909,724**	**1,088,980**	**1,019,271**	**755,572**	**1,038,159**	**37.4**	**790,624**	**825,801**	**860,249**	**746,272**	**810,373**	**8.6**
الدول العربية	108,090	112,173	113,145	98,750	113,902	15.3	102,876	113,103	112,452	92,840	111,151	19.7
الاتحاد الأوروبي	104,962	169,584	189,034	93,327	107,554	15.2	221,614	217,606	215,636	158,686	179,763	13.3
الولايات المتحدة الأمريكية	41,451	60,030	58,558	25,157	48,189	91.6	67,275	61,674	60,910	45,652	86,386	89.2
آسيا	308,305	585,767	577,149	383,369	486,248	26.8	393,473	297,597	302,794	227,096	272,456	20.0
- اليابان	63,823	90,112	79,957	51,990	79,795	53.5	24,832	20,797	21,486	16,985	21,159	24.6
- الهند	45,927	106,843	108,225	80,532	105,339	30.8	37,639	49,909	47,243	37,952	42,602	12.3
- الصين	90,577	139,018	145,681	116,732	145,009	24.2	128,177	105,960	120,521	122,968	130,551	6.2
- باقي دول آسيا	107,979	249,794	243,287	134,114	156,106	16.4	202,825	120,930	113,545	49,190	78,144	58.9
باقي دول العالم	346,915	161,426	81,384	154,969	282,266	82.1	5,386	135,821	168,458	221,998	160,617	27.6-
	المساهمة في الإجمالي (في المائة)											
العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	
الدول العربية	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0		13.0	13.7	13.1	12.4	13.7	
الاتحاد الأوروبي	11.5	15.6	18.5	12.4	10.4		28.0	26.4	25.1	21.3	22.2	
الولايات المتحدة الأمريكية	4.6	5.5	5.7	3.3	4.6		8.5	7.5	7.1	6.1	10.7	
آسيا	33.9	53.8	56.6	50.7	46.8		49.8	36.0	35.2	30.4	33.6	
- اليابان	7.0	8.3	7.8	6.9	7.7		3.1	2.5	2.5	2.3	2.6	
- الهند	5.0	9.8	10.6	10.7	10.1		4.8	6.0	5.5	5.1	5.3	
- الصين	10.0	12.8	14.3	15.4	14.0		16.2	12.8	14.0	16.5	16.1	
- باقي دول آسيا	11.9	22.9	23.9	17.8	15.0		25.7	14.6	13.2	6.6	9.6	
باقي دول العالم	38.1	14.8	8.0	20.5	27.2		0.7	16.4	19.6	29.7	19.8	

* بيانات أولية.

المصادر : مصادر الملحق (8-1).

ملحق (3/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية [1]
(2017-2021)

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2017	2018	2019	2020	2021*	2017	2018	2019	2020	2021*
السلع الزراعية [2]	**7.7**	**7.3**	**8.0**	**7.9**	**7.2**	**18.9**	**18.9**	**19.4**	**18.0**	**20.1**
الوقود والمعادن [3]	**59.2**	**63.1**	**58.1**	**55.0**	**62.7**	**13.8**	**13.5**	**13.4**	**11.8**	**14.4**
المصنوعات [4]	**27.2**	**26.3**	**27.9**	**26.8**	**26.8**	**64.1**	**63.1**	**64.2**	**60.7**	**60.2**
المـــواد الكيماويـــة	8.8	8.3	8.6	8.5	10.9	8.6	8.9	8.8	8.2	12.8
مصنوعـــات أساسيـــة	5.3	5.0	6.0	5.3	4.1	16.3	15.9	17.4	17.2	18.6
الآلات ومعدات النقـــل	6.9	6.9	7.3	6.9	6.8	30.4	29.6	29.8	27.3	22.0
مصنوعات متنوعة أخرى	6.2	6.1	6.0	6.1	4.9	8.8	8.7	8.2	8.0	6.8
سلـــع غيـــــر مصنفـــة	**5.9**	**3.3**	**6.0**	**10.3**	**3.3**	**3.2**	**4.5**	**3.0**	**9.5**	**5.4**
المجمـــــوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68، و891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (4/8) : الصادرات والواردات البينية العربية (2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير %		الواردات البينية (سيف)					معدل التغير %	
	2017	2018	2019	2020	*2021	(2020-2017)	(2021-2020)	2017	2018	2019	2020	*2021	(2020-2017)	(2021-2020)
مجموع الدول العربية	108,090.4	112,172.6	113,145.5	98,750.4	113,902.0	3.0 -	15.3	102,875.9	113,103.4	112,451.7	92,840.5	111,151.3	3.4 -	19.7
الأردن	2,926.9	2,863.7	2,931.8	2,843.3	3,202.2	1.0 -	12.6	4,897.2	5,431.1	5,085.1	4,065.5	6,127.4	6.0 -	50.7
الإمارات	24,234.5	26,640.3	26,338.3	24,312.7	29,413.5	0.1	21.0	22,805.6	23,115.0	23,028.5	21,811.9	22,912.8	1.5 -	5.0
البحرين	4,975.7	6,671.3	6,306.0	4,322.3	6,604.6	4.6 -	52.8	5,033.4	4,827.8	4,761.6	1,671.7	2,566.9	30.7 -	53.6
تونس	1,311.9	1,472.9	1,460.1	1,201.0	1,453.9	2.9 -	21.1	1,718.9	2,056.1	2,610.1	1,732.9	2,067.9	0.3	19.3
الجزائر	2,067.7	2,531.7	2,695.9	1,883.2	2,213.4	3.1 -	17.5	2,041.7	2,376.0	2,235.5	2,039.4	2,439.4	0.0	19.6
جيبوتي	99.0	144.1	140.1	95.1	94.3	1.3 -	0.8-	479.7	459.5	462.4	407.3	610.1	5.3 -	49.8
السعودية	37,391.2	38,420.3	38,451.6	32,423.9	32,541.5	4.6 -	0.4	16,883.5	19,024.5	19,659.2	17,524.0	19,767.7	1.2	12.8
السودان	2,836.3	2,129.7	2,156.2	2,445.4	3,204.3	4.8 -	31.0	2,618.7	2,186.5	3,251.5	2,700.8	2,861.3	1.0	5.9
سورية	512.8	520.0	525.4	...	998.2	...	...	1,009.7	1,045.2	1,064.0	...	985.2	...	...
الصومال	328.4	404.6	407.0	254.2	359.0	8.2 -	41.3	782.6	474.1	478.4	298.4	356.3	27.5 -	19.4
العراق	1,529.0	1,369	2,398	1,616	2,522	1.9	56.1	2,611.0	4,046.0	3,601.0	3,664.0	3,109.0	12.0	-15.1
عُمان	6,790.4	7,994.3	7,740.0	7,074.8	7,124.9	1.4	0.7	13,055.6	13,698.3	14,481.5	11,865.5	11,955.2	3.1 -	0.8
فلسطين	141.4	358.3	366.6	260.9	259.7	22.6	0.5-	358.3	429.0	433.8	378.0	456.2	1.8	20.7
قطر	5,609.5	4,220.1	3,028.0	3,112.4	3,367.6	17.8 -	8.2	4,240.2	2,048.7	1,794.7	1,318.6	2,231.7	32.3 -	69.2
القُمر	3.5	2.5	3.8	2.9	4.6	5.8 -	58.6	41.9	55.6	60.3	49.9	66.6	6.0	33.5
الكويت	2,782.5	2,720.0	2,907.0	2,242.0	4,316.6	6.9 -	92.5	6,222.8	7,114.2	6,535.0	5,592.0	6,930.1	3.5 -	23.9
لبنان	1,396.5	1,573.0	1,531.2	1,878.6	2,032.5	10.4	8.2	2,295.1	2,547.9	2,555.2	1,179.7	1,754.0	19.9 -	48.7
ليبيا	1,803.2	1,060.9	1,945.7	1,051.1	1,846.6	16.5 -	75.7	1,742.9	2,929.0	3,047.9	2,232.8	3,090.3	8.6	38.4
مصر	9,785.7	9,517.3	10,116.7	10,067.5	10,680.7	1.0	6.1	9,787.9	13,002.6	11,225.0	9,365.4	13,286.4	1.5 -	41.9
المغرب	1,166.6	1,240	1,372	1,259	1,268	2.6	0.7	2,871.2	3,918	3,844	3,054	5,019	2.1	64.3
موريتانيا	5.3	8.3	8.3	7.9	9.1	14.4	15.5	338.9	614.1	614.1	491.0	644.8	13.2	31.3
اليمن	392.4	310.2	315.9	395.8	384.4	0.3	2.9-	1,039.1	1,704.2	1,622.7	1,397.9	1,912.9	10.4	36.8

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصادر : مصادر الملحق (8-1).

ملحق (5/8) : مساهمة التجارة البينية فى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2021-2017)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2017	2018	2019	2020	*2021	متوسط الفترة (2021-2017)	2017	2018	2019	*2020	*2021	متوسط الفترة (2021-2017)
مجموع الدول العربية	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0	11.5	13.0	13.7	13.1	12.4	13.7	13.2
الاردن	41.7	43.4	41.6	40.0	37.6	40.9	23.9	26.7	26.5	23.6	28.3	25.8
الإمارات	7.7	8.3	8.4	8.9	9.3	8.5	9.3	9.8	8.9	9.3	9.7	9.4
البحرين	32.4	36.6	34.8	30.7	29.5	32.8	31.4	25.3	27.6	13.2	14.7	22.4
تونس	9.2	9.5	9.8	8.7	8.7	9.2	8.3	9.1	12.1	9.5	9.2	9.6
الجزائر	6.0	6.2	7.6	8.6	5.7	6.8	4.2	4.9	5.0	5.8	6.5	5.3
جيبوتي	3.1	4.1	3.5	3.4	2.4	3.3	13.4	12.8	11.2	12.3	12.1	12.3
السعودية	16.9	13.1	14.7	18.7	13.1	15.3	12.6	13.9	12.8	13.2	14.2	13.3
السودان	69.2	61.2	57.7	64.3	74.9	65.5	28.7	27.9	35.0	27.5	32.0	30.2
سورية	28.5	26.0	25.0	…	…	26.5	20.6	21.3	21.7	…	…	21.2
الصومال	73.0	82.6	78.3	62.0	…	74.0	72.0	42.3	39.9	25.5	…	44.9
العراق	2.7	1.6	2.9	3.5	3.5	2.8	6.9	8.8	6.2	7.6	7.6	7.4
عمان	20.6	19.2	20.0	23.2	19.0	20.4	48.4	52.1	63.4	56.2	45.0	53.0
فلسطين	7.3	19.4	21.0	14.7	17.8	16.0	5.2	5.9	6.0	5.9	7.1	6.0
قطر	8.3	5.0	4.2	6.0	3.9	5.5	14.2	6.5	6.2	5.1	8.0	8.0
القُمر	9.2	5.9	7.4	11.3	10.2	8.8	16.6	20.1	27.1	23.0	21.4	21.7
الكويت	5.1	3.8	4.5	5.6	6.8	5.2	18.5	19.8	19.5	20.2	21.7	19.9
لبنان	49.1	53.3	31.6	47.8	63.7	49.1	11.7	12.7	14.0	12.2	11.5	12.4
ليبيا	9.2	3.4	6.6	11.2	6.6	7.4	18.4	21.7	19.6	18.8	19.6	19.6
مصر	37.2	32.5	33.2	34.3	24.5	32.3	14.7	15.9	14.7	13.3	15.9	14.9
المغرب	4.2	4.2	4.7	4.9	3.9	4.4	6.4	7.6	7.5	6.9	9.1	7.5
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	14.9	20.8	21.4	21.0	19.3	19.5
اليمن	38.6	24.3	21.4	42.3	20.4	29.4	15.9	19.3	15.2	16.5	18.4	17.1

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية
المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (5/8) أ : مساهمة التجارة البينية للدول العربية فى إجمالي التجارة العربية البينية (2021-2017)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2017	2018	2019	2020	*2021	متوسط الفترة (2021-2017)	2017	2018	2019	2020	*2021	متوسط الفترة (2021-2017)
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	2.7	2.5	2.6	2.9	2.8	2.8	4.8	4.8	4.5	4.4	5.5	4.6
الإمارات	22.4	23.7	23.5	24.6	25.8	23.3	22.2	20.5	20.5	23.5	20.6	21.6
البحرين	4.6	5.9	5.6	4.4	5.8	4.7	4.9	4.3	4.2	1.8	2.3	4.0
تونس	1.2	1.3	1.3	1.2	1.3	1.3	1.7	1.8	2.3	1.9	1.9	1.8
الجزائر	1.9	2.3	2.4	1.9	1.9	2.0	2.0	2.1	2.0	2.2	2.2	2.2
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4
السعودية	34.6	34.1	34.3	32.8	28.6	33.5	16.4	16.8	17.5	18.9	17.8	17.1
السودان	2.6	2.1	1.8	2.5	2.8	2.2	2.5	1.9	2.4	2.9	2.6	2.5
سورية	0.5	0.5	0.5	…	…	0.5	1.0	0.9	0.9	…	…	0.9
الصومال	0.3	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.8	0.4	0.4	0.3	0.3	0.6
العراق	1.4	1.2	1.7	1.6	2.2	1.6	2.5	3.6	3.7	3.9	2.8	3.1
عُمان	6.3	7.1	6.9	7.2	6.3	6.8	12.7	12.1	12.9	12.8	10.8	12.7
فلسطين	0.1	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
قطر	5.2	3.8	2.7	3.2	3.0	4.3	4.1	1.8	1.6	1.4	2.0	3.0
القُمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0
الكويت	2.6	2.6	2.7	2.3	3.8	2.4	6.1	6.3	5.9	6.0	6.2	6.0
لبنان	1.3	1.4	1.4	1.9	1.8	1.4	2.2	2.3	2.3	1.3	1.6	2.1
ليبيا	1.7	0.8	1.4	1.1	1.6	1.7	1.7	2.5	2.3	2.4	2.8	2.3
مصر	9.1	8.5	9.0	10.2	9.4	9.3	9.5	11.5	10.1	10.1	12.0	10.0
المغرب	1.1	1.1	1.2	1.3	1.1	1.2	2.8	3.5	3.4	3.3	4.5	3.2
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5
اليمن	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	1.0	1.5	1.4	1.5	1.7	1.3

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية
المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2021)*

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	غمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		226.8	62.2	8.7	96.2	0.0	1,034.4	77.0	79.6	1.9	581.1	72.7	186.5	128.4	0.0	225.0	44.7	57.7	179.2	46.5	1.3	92.3	3,202.2
صادرات		1,430.4	57.8	13.7	100.1	0.0	3,218.9	40.9	70.9	1.0	83.3	79.5	66.6	35.3	0.0	78.2	106.2	16.9	713.4	14.3	0.0	0.0	6,127.4
واردات																							
الإمارات	628.7		911.1	153.4	494.7	190.2	8,852.5	1,056.7	150.9			8,357.7	41.9	9.4	63.5	1,518.4	728.6	1,656.6	2,241.3	774.2	487.4	1,096.3	29,413.5
صادرات	604.1		1,625.6	57.3	11.5	0.6	7,704.4	1,655.5	57.6	171.3	1,481.9	3,324.2	14.1	2,321.9	0.5	380.8	646.6	1,584.8	1,131.7	134.2	4.3		22,912.8
واردات																							
البحرين	28.5	2,895.1		3.4	21.1	9.5	2,446.9	0.2		2.6	24.8	470.8	5.7	0.0		162.0	8.4		412.8	105.7	0.2	7.0	6,604.6
صادرات	98.4	859.5		1.4	1.1		1,192.8	25.4		2.8	0.2	95.0	0.3	3.0		29.3	18.6	0.0	234.8	4.3			2,566.9
واردات																							
تونس	19.9	95.0	1.7		236.5	0.8	35.3	2.2	4.3	0.9	13.6	17.8	0.2	14.8	0.4	4.5	18.1	645.3	67.0	253.3	19.3	3.2	1,453.9
صادرات	18.6	170.0	16.0		792.3	0.0	468.4	8.9	2.9	0.0	0.1	32.8	0.0	27.0	0.0	39.2	10.1	77.2	269.7	132.5	2.2	0.0	2,067.9
واردات																							
الجزائر	99.7	69.7	0.0	837.7		9.9	49.8	33.5	33.4	0.0	94.8	0.3	0.0	1.3	0.0	0.5	79.1	68.4	176.8	560.7	96.6	1.3	2,213.4
صادرات	112.8	341.5	173.4	200.7		0.0	671.9	4.0	21.5	0.0	0.0	146.1	1.4	29.5		8.1	16.6	4.6	579.8	107.9	19.6	0.0	2,439.4
واردات																							
جيبوتي		3.6					20.7			65.5	0.1	0.1						0.0	4.4				94.3
صادرات	0.4	79.0	4.4	0.8			186.0			5.3	0.5	78.4		12.2		3.3			103.4	136.4			610.1
واردات																							
السعودية	2,579.4	8,864.6	8,429.8	156.4	0.9	80.3		409.2	0.0	52.3	1,119.8	1,010.8	104.7	16.6	6.7	549.6	262.4	155.0	6,908.8	1,196.2	11.7	626.5	32,541.5
صادرات	1,456.6	8,125.0	2,294.3	55.1	1.2	1.4		1,868.0	81.7	43.8	21.3	2,819.0	10.0	208.4	0.0	345.9	255.3	0.1	2,039.5	140.7	0.4	0.0	19,767.7
واردات																							
السودان	23.9	2,203.1	4.3	4.2	3.9	0.0	365.3		16.7	0.0	0.6	14.6	0.0	19.0	0.0	21.9	24.9	0.5	496.4	0.1	0.0	5.2	3,204.3
صادرات	101.8	990.2	0.3	3.5	25.2	0.0	861.9		7.2	0.5	0.2	38.8		6.5	0.0	4.0	6.7	0.2	810.6	3.3		0.5	2,861.3
واردات																							
سورية	63.0	58.8	4.6	1.6	174.7	0.5	315.0	4.0			69.0	4.7	0.0	16.5		14.1	194.6		66.0	3.5	0.1	7.5	998.2
صادرات	115.6	142.3	0.3	30.6			94.9	70.0			0.9	7.8		208.4		1.1	168.0		299.8	53.9			985.2
واردات																							0.0
الصومال	0.8	101.6	2.9		79.4	5.7	46.4	0.1				97.9	0.0	3.9		1.4	0.0		1.0	0.6		17.3	359.0
صادرات	3.3		2.4			31.8	49.4					189.8		10.8		0.1	1.2		66.9	0.6			356.3
واردات																							
العراق	198.0	1,381.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	0.0		504.0	0.0	51.0	0.0	0.0	7.0	0.0	366.0	0.0	0.0	0.0	2,522
صادرات	882.0	0.0	20.0	12.0	0.0	0.0	1,152.0	0.0	90.0	0.0		74.0	0.0	41.0	0.0	94.0	233.0	0.0	507.0	4.0	0.0	0.0	3,109
واردات																							
غمان	105.7	2,648.2	159.0	6.2	12.8	126.4	1,927.9	40.0		413.2	94.5		3.0	715.8	4.5	36.6	91.6	38.3	288.0	32.0	0.3	381.0	7,124.9
صادرات	94.3	8,858.2	495.5	5.8		0.1	1,158.5	8.0	2.9	120.6	562.0		0.9	375.6		56.7	24.6		145.2	37.8	1.2	7.2	11,955.2
واردات																							
فلسطين	187.6	20.0	0.0				23.7				0.2			2.7		22.9	0.0		1.1	0.8		0.7	259.7
صادرات	132.0	39.5	2.0	0.6			56.0			0.0				2.4		0.1			216.6	6.9			456.2
واردات																							
قطر	43.7	920.2		15.2	698.2	12.9	90.5	18.0		11.5	62.4	1,267.9	4.7		0.0	59.0	21.0	3.3	39.7	98.7	0.5	0.2	3,367.6
صادرات	204.0	8.9		16.6	7.2	22.9	633.7	190.1	19.9	3.7	43.5	720.5	4.9			132.8	180.2		3.0	39.8	0.0		2,231.7
واردات																							
القمر		2.0		0.3			0.2					0.1		0.1		0.1			1.8	0.2	0.0		4.6
صادرات		59.9		0.9			0.5					0.5		0.1		0.1			1.8	2.9	0.0		66.6
واردات																							
الكويت	42.7	1,400.1	84.9	2.2	11.4	3.8	541.3	9.4	0.3	0.1	159.7	50.3	1.0	210.0	0.0		446.2	0.2	1,318.1	29.7		5.0	4,316.6
صادرات	312.6	1,432.4	330.2	2.6	1.7		1,982.9	20.3	19.1	1.3	0.9	481.3	6.4	1,948.8			93.6		279.0	16.9	0.0		6,930.1
واردات																							
لبنان	80.7	625.1	23.3	15.9	34.2		151.9	3.7	121.8	1.2	149.7	352.5	0.0	179.7		64.7		1.8	207.6	17.2	0.6	0.8	2,032.5
صادرات	101.8	687.4	38.9	56.8	14.6	0.2	161.8	56.3	187.1	0.0	15.5	27.5	0.0	26.6		4.7		6.1	324.7	43.7	0.3		1,754.0
واردات																							
ليبيا	2.6	1,487.9		66.2			16.5							2.8		0.1	103.3		147.4	19.2	0.6		1,846.6
صادرات	44.1	1,373.7	32.5	546.4	27.2		108.6					7.7				1.5	16.9		842.3	89.3	0.1		3,090.3
واردات																							
مصر	725.4	1,325.9	450.7	263.6	616.6	88.3	2,201.6	826.8	329.0	66.2	507.4	163.3	284.4	4.5	2.4	320.7	377.3	960.8		778.9	38.3	348.6	10,680.7
صادرات	190.2	2,446.9	466.5	72.5	60.3	4.9	6,916.8	336.7	69.3	1.3	324.8	422.9	2.6	40.3	0.1	1,377.5	226.8	75.7		200.0	0.2	50.3	13,286.4
واردات																							
المغرب	20.5	179.7	8.6	75.3	94.6	80.3	121.7	1.5	50.1	0.7	6.8	62.2	3.6	59.5	1.7	14.1	65.7	93.2	200.4		128.2	0.0	1,268
صادرات	24.6	930.4	103.4	507.6	414.6		1,670.1		12.1	0.6	1.0	30.9	0.9	309.1		0.0	9.1	0.1	999.9		4.6		5,019
واردات																							
موريتانيا		4.7		0.8	0.1	0.5	0.1				0.0				0.1	0.0		0.8	0.1	1.8			9.1
صادرات	1.5	419.8	0.3	21.5	7.0		38.2					0.0		2.8	0.0		0.6	0.7	30.6	121.8			644.8
واردات																							
اليمن	0.1	112.6	4.7			35.3	144.9	21.9				25.6		3.6	0.0	8.5	0.2		27.0	0.0			384.4
صادرات	87.6	634.2	15.4	1.3		17.6	521.8	22.1	7.8	16.4	0.2	357.4	0.8	4.8	0.0	14.3	5.2		203.2	2.7			1,912.9
واردات																							

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2021)*

(في المائة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		7.08	1.94	0.27	3.00	0.00	32.30	2.40	2.49	0.06	18.15	2.27	5.82	4.01	0.0	7.03	1.40	1.80	5.60	1.45	0.04	2.88	100
صادرات		23.34	0.94	0.22	1.63	0.00	52.53	0.67	1.16	0.02	1.36	1.30	1.09	0.58	0.0	1.28	1.73	0.28	11.64	0.23	0.00	0.00	100
واردات																							
الإمارات	2.14		3.10	0.52	1.68	0.65	30.10	3.59	0.51	0.00	0.00	28.41	0.14	0.03	0.22	5.16	2.48	5.63	7.62	2.63	1.66	3.73	100
صادرات	2.64		7.09	0.25	0.05	0.00	33.62	7.23	0.25	0.75	6.47	14.51	0.06	10.13	0.00	1.66	2.82	6.92	4.94	0.59	0.02	0.00	100
واردات																							
البحرين	0.43	43.83		0.05	0.32	0.14	37.05	0.00	0.00	0.04	0.38	7.13	0.09	0.00	0.00	2.45	0.13	0.00	6.25	1.60	0.00	0.11	100
صادرات	3.83	33.49		0.05	0.04	0.00	46.47	0.99	0.00	0.11	0.01	3.70	0.01	0.12	0.00	1.14	0.73	0.00	9.15	0.17	0.00	0.00	100
واردات																							
تونس	1.37	6.53	0.11		16.26	0.06	2.43	0.15	0.29	0.06	0.94	1.23	0.01	1.02	0.03	0.31	1.24	44.38	4.61	17.42	1.33	0.22	100
صادرات	0.90	8.22	0.77		38.31	0.00	22.65	0.43	0.14	0.00	0.00	1.59	0.00	1.31	0.00	1.90	0.49	3.73	13.04	6.41	0.11	0.00	100
واردات																							
الجزائر	4.50	3.15	0.00	37.85		0.45	2.25	1.52	1.51	0.00	4.28	0.01	0.00	0.06		0.02	3.57	3.09	7.99	25.33	4.37	0.06	100
صادرات	4.63	14.00	7.11	8.23		0.00	27.55	0.17	0.88	0.00	0.00	5.99	0.06	1.21		0.33	0.68	0.19	23.77	4.42	0.80	0.00	100
واردات																							
جيبوتي		3.86			0.00		21.92	0.00	0.00	69.42	0.10	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	4.63	0.00	0.00	0.00	100
صادرات	0.06	12.95	0.72	0.14	0.00		30.49	0.00	0.00	0.87	0.08	12.85	0.00	2.00	0.00	0.54	0.00	0.00	16.96	22.36	0.00	0.00	100
واردات																							
السعودية	7.93	27.24	25.90	0.48	0.00	0.25		1.26		0.16	3.44	3.11	0.32	0.05	0.02	1.69	0.81	0.48	21.23	3.68	0.04	1.93	100
صادرات	7.37	41.10	11.61	0.28	0.01	0.01		9.45	0.41	0.22	0.11	14.26	0.05	1.05	0.00	1.75	1.29	0.00	10.32	0.71	0.00	0.00	100
واردات																							
السودان	0.75	68.75	0.13	0.13	...	...	11.40		0.52	...	...	0.45	...	0.59	...	0.68	0.78	0.01	15.49	...	...	0.16	100
صادرات	3.56	34.61	0.01	0.12	0.88	...	30.12		0.25	0.02	...	1.35	...	0.23	...	0.14	0.24	...	28.33	0.12	...	0.02	100
واردات																							
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
صادرات	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
واردات																							
الصومال	0.22	28.29	0.81	0.00	22.12	1.58	12.92	0.03	0.00		0.00	27.26	0.01	1.09	0.00	0.39	0.00	0.00	0.28	0.17	0.00	4.83	100
صادرات	0.94		0.69	0.00	0.00	8.91	13.86	0.00	0.00		0.00	53.26	0.00	3.03	0.00	0.03	0.33	0.00	18.78	0.18	0.00	0.00	100
واردات																							
العراق	7.85	54.76	0.00	0.00	0.00	0.00	0.59	0.00	0.00	0.00		19.98	0.00	2.02	0.00	0.00	0.28	0.00	14.51	0.00	0.00	0.00	100
صادرات	28.37	0.00	0.64	0.39	0.00	0.00	37.05	0.00	2.89	0.00		2.38	0.00	1.32	0.00	3.02	7.49	0.00	16.31	0.13	0.00	0.00	100
واردات																							
عُمان	1.48	37.17	2.23	0.09	0.18	1.77	27.06	0.56	0.00	5.80	1.33		0.04	10.05	0.06	0.51	1.29	0.54	4.04	0.45	0.00	5.35	100
صادرات	0.79	74.09	4.14	0.05	0.00	0.00	9.69	0.07	0.02	1.01	4.70		0.01	3.14	0.00	0.47	0.21	0.00	1.21	0.32	0.01	0.06	100
واردات																							
فلسطين	72.23	7.71	0.02	0.00	0.00	0.00	9.13	0.00	0.00	0.00	0.09			1.03	0.00	8.81	0.01	0.00	0.40	0.30	0.00	0.27	100
صادرات	28.93	8.66	0.44	0.13	0.00	0.00	12.28	0.00	0.00	0.01	0.00			0.52	0.00	0.03	0.00	0.00	47.49	1.51	0.00	0.00	100
واردات																							
قطر	1.30	27.32		0.45	20.73	0.38	2.69	0.54		0.34	1.85	37.65	0.14		...	1.75	0.62	0.10	1.18	2.93	0.02	0.01	100
صادرات	9.14	0.40		0.74	0.32	1.03	28.39	8.52	0.89	0.17	1.95	32.29	0.22		...	5.95	8.08	0.00	0.13	1.78	0.00	0.00	100
واردات																							
القمر	0.00	42.87	0.00	7.12	0.00	0.00	3.29	0.00	0.00	0.00	0.00	3.16	0.00	0.00		1.40	0.00	0.00	37.78	4.09	0.29	0.00	100
صادرات	0.00	89.98	0.00	1.40	0.00	0.00	0.79	0.00	0.00	0.00	0.00	0.70	0.00	0.00		0.10	0.00	0.00	2.64	4.37	0.02	0.00	100
واردات																							
الكويت	0.99	32.43	1.97	0.05	0.26	0.09	12.54	0.22	0.01	0.00	3.70	1.17	0.02	4.87	0.00		10.34	0.01	30.54	0.69	0.00	0.12	100
صادرات	4.51	20.67	4.77	0.04	0.02	0.00	28.61	0.29	0.28	0.02	0.01	6.94	0.09	28.12	0.00		1.35	0.00	4.03	0.24	0.00	0.00	100
واردات																							
لبنان	3.97	30.76	1.15	0.78	1.68		7.47	0.18	5.99	0.06	7.37	17.34	0.00	8.84	...	3.18		0.09	10.21	0.85	0.03	0.04	100
صادرات	5.80	39.19	2.22	3.24	0.83	...	9.22	3.21	10.67	0.00	0.88	1.57	0.00	1.52	...	0.27		0.35	18.51	2.49	0.02		100
واردات																							
ليبيا	0.14	80.58	...	3.59		...	0.89			...	...	...	...	0.15	...	0.01	5.59		7.98	1.04	0.03	...	100
صادرات	1.43	44.45	1.05	17.68	0.88	...	3.51	...	...	...	...	0.25	...	...	...	0.05	0.55		27.26	2.89	...	...	100
واردات																							
مصر	6.79	12.41	4.22	2.47	5.77	0.83	20.61	7.74	3.08	0.62	4.75	1.53	2.66	0.04	0.02	3.00	3.53	9.00		7.29	0.36	3.26	100
صادرات	1.43	18.42	3.51	0.55	0.45	0.04	52.06	2.53	0.52	0.01	2.44	3.18	0.02	0.30	0.00	10.37	1.71	0.57		1.51	0.00	0.38	100
واردات																							
المغرب	1.62	14.17	0.68	5.93	7.46	6.33	9.60	0.12	3.95	0.05	0.53	4.90	0.28	4.69	0.14	1.11	5.18	7.35	15.80		10.10	0.00	100
صادرات	0.49	18.54	2.06	10.11	8.26	0.00	33.28	0.00	0.24	0.01	0.02	0.61	0.02	6.16	0.00	0.00	0.18	0.00	19.92		0.09	...	100
واردات																							
موريتانيا	0.00	51.45	0.00	8.85	1.61	5.90	1.12	0.00	0.00	0.00	0.31	0.00	0.00	0.00	0.88	0.00	0.00	8.55	1.57	19.75		0.00	100
صادرات	0.24	65.11	0.05	3.33	1.08	0.00	5.92	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.44	0.00	0.00	0.09	0.10	4.75	18.89		0.00	100
واردات																							
اليمن	0.04	29.29	1.22			9.19	37.70	5.69				6.65		0.93	0.00	2.22	0.05		7.01	0.00			100
صادرات	4.58	33.16	0.80	0.07		0.92	27.28	1.16	0.41	0.86	0.01	18.68	0.04	0.25		0.75	0.27		10.62	0.14			100
واردات																							

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (4/8) و(6/8).

ملحق (8/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية [1]
(2017-2021)

(نسبة منوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2017	2018	2019	2020	2021*	متوسط الفترة (2017-2021)	2017	2018	2019	2020	2021*	متوسط الفترة (2017-2021)
السلع الزراعية [2]	**19.6**	**19.7**	**20.1**	**19.3**	**20.8**	**19.7**	**20.8**	**20.8**	**21.6**	**20.1**	**21.0**	**20.9**
الوقود المعدني والمعادن الأخرى [3]	**16.1**	**17.2**	**15.8**	**13.2**	**16.0**	**15.6**	**25.3**	**25.9**	**25.8**	**23.8**	**25.1**	**25.0**
المصنوعات [4]	**60.2**	**58.3**	**58.9**	**55.0**	**52.7**	**58.4**	**46.1**	**46.2**	**46.8**	**43.5**	**41.8**	**45.7**
المـــواد الكيماويـــة	17.9	18.1	18.5	17.0	17.9	18.0	12.1	12.2	12.3	12.0	15.4	12.2
مصنوعـــات أساسيـــــة	18.1	18.2	18.3	16.9	16.8	17.9	17.7	17.6	17.7	16.2	12.6	17.3
الآلات ومعـــدات النقـــــل	10.4	9.9	10.0	10.0	10.7	10.2	10.1	9.9	9.8	9.0	8.0	9.8
مصنوعـات متنوعـة أخرى	13.8	12.1	12.1	11.1	7.3	12.4	6.2	6.5	7.0	6.3	5.8	6.4
سلـــع غيـــــر مصنفـــة [5]	**4.3**	**4.6**	**5.1**	**12.0**	**10.7**	**6.2**	**8.0**	**7.3**	**5.6**	**13.0**	**11.8**	**8.5**
المجمـــــــوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 3.

(2) تشمل الابواب والاقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الابواب ، والاقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).

(5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (9/8): الاتجاهات الرئيسة للتجارة البينية للبترول الخام (2021)*

(مليون دولار أمريكي)

الدول المصدرة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	غمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع	
القيمة		763.6	0.0	0.0	34.9		4,430.7	0.0	0.0		58.8	37.9		1.7		2,171.6		95.0	136.8			0.0	7,731	(%)
الحصة		9.9	0.0	0.0	0.5		57.3	0.0	0.0		0.8	0.5		0.0		28.1		1.2	1.8			0.0		100.00
الدول المستوردة																								
الأ ر د ن		61.7			34.7		533.2				58.4	37.9		0.6		15.9			0.1				742.5	9.6
لبنـــــان		16.2					29.5				0.5			0.05		182.5							228.7	3.0
ليبيـــــا																							0.0	0.0
مصـــــر		243.1					2,241.8							1.0		1,969.9		0.02					4,455.9	57.6
المغـــرب		25.9			0.01		1,626.2									3.2		95.0	136.6				1,887.0	24.4
موريتانـيـا		416.7			0.2																		416.9	5.4
اليمـــــن																							0.0	0.0

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، قاعدة بيانات PC-TAS لمركز التجارة الدولي (ITC)، قاعدة بيانات COMTRADE لمنظمة الأمم المتحدة.

ملحق (10/8) (أ): إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2017-2021)

(مليون دولار امريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2017	2018	2019	2020	2021*	2017	2018	2019	2020	2021*	2017	2018	2019	2020	2021*
إجمالي الدول العربية	314,489-	332,127-	332,747-	255,475-	282,671-	202,603	215,760	225,733	159,543	183,099	111,885-	116,367-	107,014-	95,932-	99,573-
الاردن	4,836-	4,870-	4,918-	3,099-	3,681-	6,798	7,353	7,864	2,414	3,283	1,962	2,483	2,946	685-	398-
الامارات	71,807-	72,324-	74,058-	65,171-	71,700-	70,509	71,835	73,462	60,974	76,800	1,298-	488-	596-	4,198-	5,100
البحرين	7,790-	7,928-	7,944-	9,104-	10,113-	11,341	11,900	11,445	11,184	12,865	3,551	3,972	3,500	2,080	2,752
الجزائر	11,282-	11,770-	9,939-	7,481-	6,902-	3,104	3,216	3,240	2,990	3,237	8,178-	8,554-	6,699-	4,490-	3,665-
تونس	3,134-	3,302-	3,136-	2,296-	2,862-	3,439	4,019	4,319	2,317	3,117	305	717	1,183	21	255
جيبوتي	171-	182-	190-	135-	141-	370	385	389	268	289	199	203	199	134	149
السعودية	78,575-	83,952-	78,660-	56,208-	75,319-	18,132	20,529	24,243	10,298	11,165	60,443-	63,423-	54,417-	45,910-	64,154-
السودان	1,595-	1,172-	1,425-	1,666-	1,425-	1,029	1,043	821	689	1,317	566-	129-	604-	976-	108-
العراق	16,269-	18,000-	22,865-	13,795-	15,986-	6,045	5,571	7,318	3803	5177	10,224-	12,430-	15,547-	9,992-	10,809-
عُمان	10,839-	11,729-	12,112-	8,177-	8,453-	4,078	4,591	4,898	2,237	1,733	6,761-	7,138-	7,214-	5,941-	6,720-
فلسطين	1,591-	1,784-	1,904-	1,571-	1,991-	607	752	911	721	882	983-	1,032-	993-	850-	1,109-
قطر	31,427-	32,504-	35,416-	34,698-	33,006-	17,706	18,273	19,111	19,429	17,843	13,721-	14,231-	16,305-	15,268-	15,163-
القُمر	116-	120-	126-	88-	127-	75	79	82	53	81	41-	41-	44-	35-	46-
الكويت**	26,788-	31,955-	26,446-	17,681-	6,849-	6,589	7,360	8,657	7,429	3,515	20,199-	24,595-	17,789-	10,252-	3,333-
لبنان	13,847-	14,330-	13,139-	4,789-	3,540-	15,115	15,770	13,579	4,856	3,317	1,268	1,440	440	67	223-
ليبيا	4,558-	5,062-	7,695-	2,192-	7,815-	107	134	268	221	113	4,451-	4,928-	7,427-	1,972-	7,702-
مصر	17,820-	18,693-	21,193-	18,199-	23,126-	19,535	23,574	25,051	15,053	21,897	1,715	4,881	3,857	3,147-	1,229-
المغرب	9,798-	10,515-	9,633-	7,078-	7,496-	17,267	18,636	19,355	13,816	15,654	7,469	8,121	9,722	6,738	8,158
موريتانيا	998-	630-	510-	801-	850-	194	180	156	205	211	804-	450-	354-	596-	639-
اليمن	1,248-	1,305-	1,438-	1,245-	1,289-	561	562	564	586	602	687-	743-	874-	659-	687-

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (10/8) (ب): تجارة الخدمات في الدول العربية (النقل)
(2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021
إجمالي الدول العربية	**78,537-**	**81,593-**	**89,002-**	**79,598-**	**84,675-**	**62,533**	**65,074**	**65,642**	**56,162**	**61,069**	**16,004-**	**16,519-**	**23,360-**	**23,436-**	**23,606-**
الاردن	2,578-	2,629-	2,592-	1,913-	2,206-	1,257	1,336	1,343	488	690	1,321-	1,293-	1,249-	1,425-	1,516-
الامارات	14,406-	14,953-	15,247-	14,180-	15,130-	27,905	28,325	28,892	26,869	28,777	13,499	13,372	13,645	12,690	13,647
البحرين	1,153-	1,339-	1,188-	942-	951-	194	278	204	157	160	960-	1,061-	984-	785-	790-
الجزائـــر	3,474-	3,612-	3,431-	2,579-	2,710-	706	707	647	538	580	2,768-	2,906-	2,784-	2,041-	2,130-
تونـــس	1,357-	1,471-	1,419-	1,107-	1,348-	977	1,142	1,130	567	860	380-	329-	289-	540-	488-
جيبوتي	99-	95-	90-	57-	58-	135	141	132	86	89	36	46	42	29	31
السعودية	15,799-	15,714-	17,675-	14,879-	16,800-	4,302	4,508	4,741	3,336	4,117	11,497-	11,206-	12,934-	11,542-	12,683-
السودان	913-	785-	929-	984-	897-	401	409	385	411	389	512-	376-	544-	574-	508-
العـــراق	4,446-	5,413-	6,735-	5,567-	4,739-	587	967	645	417	445	3,859-	4,445-	6,090-	5,149-	4,294-
عُمـــان	2,335-	2,542-	4,372-	3,538-	3,780-	1,628	2,170	2,372	1,097	622	707-	372-	1,999-	2,441-	3,158-
فلسطين	238-	251-	252-	468-	490-	3	5	8	13	15	235-	246-	244-	455-	475-
قـــطر	10,925-	11,449-	13,959-	15,562-	13,195-	10,235	10,060	10,662	11,276	11,556	690-	1,389-	3,297-	4,286-	1,639-
القُـــمر	64-	59-	62-	41-	45-	6	7	7	3	6	58-	52-	55-	38-	39-
الكويت	5,473-	4,480-	4,105-	3,411-	3,934-	1,284	1,369	1,447	1,060	1,129	4,189-	3,111-	2,658-	2,351-	2,805-
لبنـــان	1,871-	1,881-	1,866-	927-	746-	1,037	1,097	727	120	88	834-	784-	1,139-	806-	658-
ليبـــيا	994-	1,298-	1,668-	1,486-	2,564-	41	52	65	47	46	952-	1,246-	1,604-	1,440-	2,519-
مصـــر	7,429-	8,163-	8,552-	8,033-	10,413-	8,600	8,843	8,504	7,132	8,546	1,170	680	48-	901-	1,867-
المغرب	4,043-	4,444-	3,826-	2,814-	3,648-	3,124	3,525	3,587	2,385	2,788	920-	919-	239-	429-	860-
موريتانيا	206-	214-	282-	318-	320-	25	45	56	72	79	181-	169-	226-	246-	241-
اليمـــن	733-	800-	752-	794-	702-	88	88	88	88	88	645-	712-	664-	706-	614-

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (10/8) (ج) : تجارة الخدمات في الدول العربية (السفر)
(2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021	2017	2018	2019	2020	*2021
إجمالي الدول العربية	**83,990-**	**86,750-**	**90,201-**	**52,468-**	**64,851-**	**79,474**	**86,745**	**94,350**	**47,302**	**54,621**	**4,516-**	**5-**	**4,149**	**5,166-**	**10,231-**
الاردن	1,388-	1,389-	1,463-	382-	758-	4,645	5,256	5,794	1,411	1,966	3,257	3,867	4,331	1,029	1,208
الامارات	17,650-	18,003-	18,381-	16,911-	17,520-	21,056	21,372	21,799	20,055	21,038	3,406	3,368	3,418	3,144	3,518
البحرين	1,791-	1,990-	2,019-	1,474-	1,487-	3,642	4,195	4,279	3,466	3,511	1,851	2,205	2,259	1,991	2,023
الجزائـــر	581-	496-	637-	233-	211-	141	169	112	43	76	440-	327-	524-	190-	134-
تونـــس	795-	864-	798-	370-	446-	1,305	1,741	2,117	853	1,025	509	877	1,319	483	579
جيبوتي	17-	18-	19-	10-	12-	22	26	27	12	14	5	8	8	3	2
السعودية	17,552-	16,651-	15,140-	8,838-	12,176-	12,056	13,790	16,431	4,036	3,817	5,496-	2,861-	1,291	4,802-	8,359-
السودان	29-	13-	11-	6-	41-	1,029	1,043	821	689	1,317	1,000	1,030	810	683	1,277
العـــراق	8,093-	7,855-	10,925-	4,172-	7,453-	2,959	1,986	3,593	955	1,963	5,133-	5,869-	7,332-	3,218-	5,490-
عُمـــان	2,335-	2,542-	2,635-	796-	924-	1,747	1,758	1,811	455	362	588-	783-	824-	341-	562-
فلسطين	1,139-	1,317-	1,434-	558-	680-	411	538	726	191	201	728-	779-	708-	367-	479-
قـــطر	9,638-	9,272-	9,486-	6,742-	10,037-	5,971	5,565	5,442	3,563	4,264	3,668-	3,707-	4,044-	3,179-	5,773-
القُـــمر	18-	17-	19-	9.0-	10-	34	32	33	15	16	16	15	14	6	7
الكويت	11,291-	13,339-	12,288-	5,743-	5,070-	1,393	1,252	1,250	730	815	9,898-	12,087-	11,038-	5,013-	4,255-
لبنـــان	5,587-	6,254-	6,338-	1,670-	816-	7,610	8,400	8,593	2,353	1,515	2,024	2,146	2,255	682	699
ليبـــيا	2,005-	1,982-	2,822-	836-	2,704-	0	0	85	28	0	2,005-	1,982-	2,736-	807-	2,704-
مصـــر	2,160-	2,667-	3,518-	2,509-	3,279-	7,775	11,615	13,030	4,398	8,895	5,615	8,948	9,512	1,889	5,616
المغرب	1,789-	1,978-	2,177-	1,110-	1,131-	7,442	7,780	8,188	3,839	3,612	5,653	5,802	6,011	2,729	2,481
موريتانيا	62-	35-	22-	31-	29-	35	26	18	11	12	27-	9-	4-	20-	17-
اليمـــن	69-	69-	69-	69-	69-	200	200	200	200	200	131	131	131	131	131

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (10/8) (د): تجارة الخدمات الأخرى في الدول العربية*
(2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2017	2018	2019	2020	2021**	2017	2018	2019	2020	2021**	2017	2018	2019	2020	2021**
إجمالي الدول العربية	**151,961-**	**163,784-**	**153,544-**	**123,409-**	**133,145-**	**60,593**	**63,942**	**65,741**	**56,079**	**67,410**	**91,273-**	**99,842-**	**87,803-**	**67,329-**	**65,736-**
الاردن	871-	852-	863-	805-	717-	893	760	726	516	627	117	92-	137-	289-	90-
الامارات	39,751-	39,367-	40,430-	34,081-	39,051-	21,548	22,139	22,771	14,049	26,985	18,202-	17,228-	17,659-	20,032-	12,066-
البحرين	4,845-	4,599-	4,737-	6,688-	7,675-	7,505	7,427	6,963	7,561	9,194	2,660	2,828	2,226	874	1,519
الجزائـــر	7,227-	7,661-	5,871-	4,668-	3,982-	2,257	2,340	2,480	2,409	2,581	4,970-	5,321-	3,391-	2,259-	1,401-
تونـــس	982-	967-	919-	819-	1,068-	1,157	1,136	1,072	897	1,232	176	169	153	78	164
جيبوتي	54-	69-	81-	69-	71-	213	218	230	170	186	159	149	149	102	116
السعودية	45,224-	51,587-	45,845-	32,492-	46,343-	1,774	2,231	3,071	2,926	3,231	43,450-	49,356-	42,774-	29,566-	43,112-
السودان	653-	374-	485-	675-	488-	401-	409-	385-	411-	389-	1,055-	783-	870-	1,086-	877-
العـــراق	3,730-	4,733-	5,205-	4,056-	3,794-	2,499	2,618	3,080	2,431	2,768	1,231-	2,116-	2,125-	1,625-	1,026-
عُمـــان	6,169-	6,645-	5,106-	3,843-	3,750-	704	663	715	684	750	5,465-	5,982-	4,391-	3,159-	3,000-
فلسطين	213-	216-	218-	546-	821-	193	208	177	518	666	20-	7-	41-	28-	155-
قـــطر	10,864-	11,782-	11,971-	12,394-	9,774-	1,501	2,647	3,007	4,590	2,023	9,363-	9,135-	8,964-	7,803-	7,751-
القُـــمر	34-	44-	45-	38-	72-	36	40	42	35	59	2	4-	3-	3-	14-
الكويت	10,024-	14,136-	10,053-	8,527-	2,155	3,912	4,739	5,960	5,639	1,571	6,112-	9,397-	4,093-	2,888-	3,727
لبنـــان	6,390-	6,195-	4,935-	2,192-	1,979-	6,468	6,273	4,259	2,383	1,715	78	78	677-	191	264-
ليبـــيا	1,560-	1,782-	3,205-	130	2,547-	66	82	118	146	67	1,494-	1,700-	3,087-	276	2,480-
مصـــر	8,231-	7,863-	9,123-	7,658-	9,434-	3,161	3,115	3,517	3,524	4,456	5,070-	4,748-	5,607-	4,134-	4,978-
المغرب	3,965-	4,093-	3,630-	3,154-	2,717-	6,701	7,331	7,580	7,592	9,253	2,736	3,238	3,950	4,438	6,536
موريتانيا	730-	381-	205-	452-	501-	134	109	82	122	120	596-	272-	124-	330-	381-
اليمـــن	446-	437-	617-	382-	518-	273	274	276	298	314	173-	163-	341-	84-	204-

* تشمل الخدمات التالية :التشييد وخدمات التامين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية ورسوم استخدام الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والخدمات الشخصية والثقافية وخدمات الحكومة وخدمات الاعمال الأخرى.

** بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	899,791	1,081,573	1,009,371	750,543	1,068,445
الأردن	7,522.0	7,761.2	8,329.1	7,954.3	9,370.7
الإمارات	313,556.3	321,028.4	313,780.8	273,098.7	317,600.0
البحرين	15,356.0	18,234.0	18,119.7	14,065.7	22,369.4
تونس	14,228.8	15,485.6	14,951.9	13,769.0	16,684.3
الجزائر	34,622.3	41,697.7	34,994.0	21,925.2	38,557.8
جيبوتي	3,162.0	3,522.0	3,996.2	2,807.1	3,303.9
السعودية	221,862.0	294,387.0	261,617.0	173,864.0	276,198.0
السودان	4,100.4	3,484.7	3,734.7	3,802.6	4,279.0
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	57,559.0	86,360.0	81,585.0	46,829.0	73,083.8
عُمان	32,886.0	41,730.0	38,685.0	33,483.3	44,590.9
فلسطين	1,928.7	1,846.7	1,747.9	1,773.1	2,299.0
قطر	67,498.4	84,288.5	72,934.9	51,503.8	87,203.0
القُمر	39.6	43.7	41.9	21.8	28.3
الكويت	55,198.7	72,103.6	64,668.7	40,068.3	68,406.5
لبنان	4,041.0	3,846.8	4,839.3	4,096.7	3,359.9
ليبيا	18,864.6	30,401.8	29,057.8	9,311.5	27,976.6
مصر	23,339.4	28,045.8	28,472.1	25,049.0	36,442.2
المغرب	21,500.0	24,607.0	24,690.0	23,587.2	31,646.7
موريتانيا	1,726.1	1,898.3	2,325.3	2,597.6	3,158.3
اليمن	800.0	800.0	800.0	935.0	1,887.0
الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	-735,876.4	-756,367.7	-768,303.4	-677,452.1	-771,918.5
الأردن	-18,231.7	-18,077.9	-17,076.4	-15,350.6	-19,256.7
الإمارات	-246,339.0	-235,360.1	-233,326.1	-210,780.1	-235,400.0
البحرين	-16,055.0	-19,085.0	-17,263.3	-14,192.8	-17,464.4
تونس	-19,678.8	-21,608.7	-20,508.5	-17,377.5	-21,461.5
الجزائر	-48,830.4	-48,990.7	-42,932.0	-35,358.4	-37,404.9
جيبوتي	-3,575.6	-3,602.8	-4,138.1	-2,911.2	-3,143.4
السعودية	-123,401.0	-125,639.0	-140,281.0	-125,920	-139,735
السودان	-8,220.3	-7,065.1	-8,361.5	-8,853.9	-8,042.2
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	-32,186.0	-38,876.0	-49,418.0	-40,927.0	-34,721.1
عُمان	-24,121.0	-23,528.7	-20,457.0	-25,845.2	-28,048.8
فلسطين	-6,912.6	-7,239.6	-7,257.5	-6,375.4	-8,254.0
قطر	-30,765.7	-33,307.1	-31,353.8	-24,366.8	-26,864.3
القُمر	-210.6	-247.3	-247.5	-235.4	-272.0
الكويت	-29,504.9	-31,095.8	-29,370.3	-24,471.1	-27,449.3
لبنان	-18,439.3	-18,907.2	-18,217.6	-10,595.8	-12,404.6
ليبيا	-10,556.2	-13,429.0	-17,725.9	-9,148.0	-15,779.4
مصر	-52,403.9	-57,635.4	-57,757.6	-54,282.9	-70,912.7
المغرب	-39,545.1	-44,866.5	-44,463.5	-39,108.9	-51,533.4
موريتانيا	-2,099.2	-2,605.7	-2,897.6	-2,889.3	-3,347.9
اليمن	-4,800.0	-5,200.0	-5,250.0	-8,462.0	-10,423.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2016-2020)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	*2020	*2021
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	163,914.9	325,205.0	241,067.7	73,090.8	296,526.7
الأردن	10,709.7-	10,316.6-	8,747.4-	7,396.3-	9,886.0-
الإمارات	67,217.2	85,668.2	80,454.7	62,318.6	82,200.0
البحرين	699.0-	851.0-	856.4	127.1-	4,905.0
تونس	5,450.0-	6,123.1-	5,556.6-	3,608.5-	4,777.2-
الجزائر	14,208.1-	7,293.0-	7,938.0-	13,433.2-	1,152.9
جيبوتي	413.6-	80.8-	142.0-	104.1-	160.5
السعودية	98,461.0	168,748.0	121,336.0	47,944.2	136,463.0
السودان	4,119.9-	3,580.4-	4,626.8-	5,051.3-	3,763.2-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	25,373.0	47,484.0	32,167.0	5,902.0	38,362.7
عمان	8,765.0	18,201.3	18,228.0	7,638.1	16,542.1
فلسطين	4,983.9-	5,392.9-	5,509.6-	4,602.3-	5,955.0-
قطر	36,732.7	50,981.3	41,581.0	27,137.1	60,338.7
القمر	170.9-	203.6-	205.7-	213.6-	243.7-
الكويت	25,693.8	41,007.8	35,298.4	15,597.2	40,957.2
لبنان	14,398.3-	15,060.4-	13,378.3-	6,499.1-	9,044.7-
ليبيا	8,308.4	16,972.8	11,331.9	163.5	12,197.2
مصر	29,064.5-	29,589.6-	29,285.5-	29,233.9-	34,470.5-
المغرب	18,045.1-	20,259.5-	19,773.5-	15,521.8-	19,886.7-
موريتانيا	373.1-	707.4-	572.4-	291.7-	189.6-
اليمن	4,000.0-	4,400.0-	4,450.0-	7,527.0-	8,536.0-
صافي ميزان الخدمات					
مجموع الدول العربية	-109,273.0	-113,741.0	-102,053.3	-90,283.5	-98,008.4
الأردن	1,961.9	2,482.5	2,945.8	594.8-	386.2
الإمارات	1,300.0-	300.0	2,100.0	2,600.0	5,100.0
البحرين	3,551.1	3,971.6	3,500.3	2,079.5	2,752.1
تونس	305.3	716.8	1,182.9	21.1	254.6
الجزائر	8,177.7-	8,553.9-	6,699.1-	4,490.2-	3,665.5-
جيبوتي	254.2	454.9	528.0	390.3	371.9
السعودية	60,443.0-	63,422.0-	54,417.0-	47,280.0-	62,978.0-
السودان	1,780.1	1,511.0	1,366.6	1,262.9	1,877.9
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	10,223.6-	12,429.5-	15,546.8-	9,991.9-	6,944.5-
عمان	6,875.5-	7,138.0-	7,213.6-	5,940.6-	6,720.1-
فلسطين	983.5-	1,032.3-	983.6-	905.5-	1,109.0-
قطر	13,720.9-	14,231.3-	16,304.7-	15,268.4-	15,994.0-
القمر	6.1-	2.7-	11.6-	57.0-	27.3-
الكويت	20,199.4-	24,594.8-	17,789.2-	9,578.0-	8,583.1-
لبنان	1,268.2	1,439.6	440.0	66.7	769.2
ليبيا	4,451.4-	5,038.4-	7,373.8-	4,960.7-	7,702.1-
مصر	1,715.1	4,881.0	3,857.3	3,146.8-	1,511.8-
المغرب	7,469.2	8,120.3	9,722.0	6,695.3	6,939.0
موريتانيا	510.3-	432.6-	483.0-	526.2-	473.9-
اليمن	686.9-	743.2-	873.9-	659.3-	750.0-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2021.

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية (2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	2021*
حساب الدخل الأولي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**15,244.7**	**-879.3**	**-880.2**	**1,106.2**	**4,207.6**
الأردن	207.2-	199.7-	7.5	124.5-	232.6-
الإمارات	2,800.0	1,400.0	2,100.0	500.0-	1,400.0-
البحرين	1,987.0-	2,073.3-	2,260.6-	2,459.0-	2,527.9-
تونس	928.5-	977.9-	916.3-	1,075.5-	1,093.3-
الجزائر	2,826.8-	4,579.3-	4,251.4-	2,980.6-	3,998.4-
جيبوتي	126.7-	142.2-	93.8-	98.6-	67.8-
السعودية	10,698.0	7,711.0	7,899.0	13,948.0	15,209.0
السودان	1,651.3-	1,812.3-	1,620.1-	1,473.2-	1,345.0-
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	1,440.7-	1,754.0-	1,166.2-	1,806.9-	1,462.3-
عُمان	2,922.6-	4,990.6-	5,900.3-	5,231.8-	5,992.5-
فلسطين	2,129.0	2,786.3	3,030.8	2,492.2	3,398.0
قطر	419.5-	3,745.3-	4,409.6-	3,052.5-	2,763.5-
القُمر	5.0	6.3	5.8	5.8	12.6
الكويت	18,776.6	18,338.0	20,204.7	16,360.9	24,137.6
لبنان	209.2-	1,112.6-	1,249.5-	1,044.8-	336.6-
ليبيا	1,285.6	1,220.7	1,829.3	837.5	663.2-
مصر	5,343.8-	8,462.5-	11,580.7-	11,006.2-	14,061.8-
المغرب	1,939.6-	2,082.8-	2,035.2-	1,211.1-	2,021.7-
موريتانيا	79.7-	37.8-	95.4-	105.9-	211.9-
اليمن	366.8-	371.2-	378.2-	367.7-	371.3-
حساب الدخل الثانوي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**68,000.1-**	**77,197.0-**	**74,790.2-**	**61,577.2-**	**67,408.3-**
الأردن	4,555.7	5,067.1	5,019.6	5,606.5	5,751.2
الإمارات	41,200.0-	46,100.0-	47,300.0-	43,500.0-	45,100.0-
البحرين	2,462.7-	3,264.5-	2,890.2-	2,738.0-	2,526.9-
تونس	1,851.0	1,767.2	1,897.8	2,128.2	2,836.9
الجزائر	2,945.1	3,396.3	3,006.7	2,256.0	1,910.8
جيبوتي	156.1	196.7	271.8	194.8	118.6
السعودية	38,254.0-	41,066.0-	36,589.0-	37,427.0-	44,371.0-
السودان	975.3	375.5	1,076.6	1,086.1	2,452.8
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	1,183.3	1,068.8	308.2	300.5-	717.9-
عُمان	9,815.0-	9,958.0-	9,135.0-	8,772.0-	8,117.7-
فلسطين	1,708.5	1,499.1	1,691.8	1,284.9	2,180.0
قطر	16,166.8-	16,352.5-	16,606.9-	12,433.5-	15,294.0-
القُمر	149.0	166.4	170.6	241.2	207.0
الكويت	14,667.0-	14,853.2-	19,853.0-	17,529.6-	18,290.4-
لبنان	1,205.5	1,366.5	2,962.3	4,520.1	5,036.5
ليبيا	716.2-	1,148.8-	970.4-	820.5-	980.0-
مصر	24,774.3	25,489.2	26,799.4	29,160.2	31,157.3
المغرب	8,765.8	8,003.9	7,676.2	8,623.2	11,727.0
موريتانيا	251.1	205.5	317.3	342.6	285.9
اليمن	6,761.0	6,944.0	7,356.0	6,500.0	4,325.6

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2022.

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	2021*
الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	**1,886.5**	**133,387.7**	**63,344.0**	**-77,663.6**	**135,317.5**
الأردن	-4,399.3	-2,966.7	-774.5	-2,509.2	-3,981.2
الإمارات	27,517.2	41,268.2	37,354.7	20,918.6	40,800.0
البحرين	-1,597.5	-2,217.3	-794.1	-3,244.6	2,602.3
تونس	-4,222.3	-4,617.1	-3,392.1	-2,534.7	-2,779.0
الجزائر	-22,267.5	-17,030.0	-15,881.8	-18,647.9	-4,600.2
جيبوتي	-130.0	428.6	564.0	382.5	583.3
السعودية	10,462.0	71,971.0	38,229.0	-22,814.8	44,323.0
السودان	-3,015.8	-3,506.2	-3,803.8	-4,175.5	-777.4
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	14,892.0	34,369.3	15,762.2	-6,197.3	29,238.0
عُمان	-10,848.1	-3,885.3	-4,020.9	-12,306.3	-4,288.2
فلسطين	-2,129.9	-2,139.9	-1,770.6	-1,730.7	-1,486.0
قطر	6,425.5	16,652.2	4,259.9	-3,617.3	26,287.2
القُمر	-23.0	-33.7	-40.8	-23.5	-51.5
الكويت	9,604.1	19,897.8	17,861.0	-4,850.5	38,221.3
لبنان	-12,133.9	-13,366.9	-11,225.5	-2,957.1	-3,575.6
ليبيا	4,426.4	12,006.3	-4,817.0	-4,780.2	-2,851.9
مصر	-7,918.9	-7,681.9	-10,209.5	-14,226.7	-18,886.8
المغرب	-3,749.8	-6,218.1	-4,410.5	-1,414.4	-3,242.3
موريتانيا	-712.0	-972.3	-833.6	-581.1	-589.6
اليمن	-1,707.3	-1,429.6	-1,653.9	-2,053.9	-5,331.7
الحساب الراسمالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**2,532.4**	**-289.8**	**3,879.4**	**11,059.9**	**4,184.0**
الأردن	-42.3	-33.9	-25.4	-24.3	-24.3
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	-602.9	-794.2	-896.3	-779.5	0.0
تونس	-183.8	-128.4	-137.2	-365.3	-200.8
الجزائر	-0.7	-0.2	0.4-	41.7-	53.5-
جيبوتي	-26.1	-69.6	-40.2	-1.8	-16.3
السعودية	1,848.3-	2,328.7-	1,733.1-	1,844.6-	1,318.0-
السودان	-151.5	-162.9	-188.2	-143.6	-103.3
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	0.9-	5.8-	11.1-	8.1-	10.0-
عُمان	-258.8	-102.0	-93.6	-179.7	-39.5
فلسطين	-624.4	-449.3	-284.3	-431.4	-640.0
قطر	466.3-	239.2-	142.2-	167.9-	526.0-
القُمر	-48.1	-31.7	-31.5	-34.2	-56.4
الكويت	429.8-	214.6-	-306.3	-817.8	-1,419.5
لبنان	-1,715.4	-1,449.3	-1,298.4	-1,666.4	-902.2
ليبيا	-0.0	-0.0	-0.0	-0.0	-0.0
مصر	155.6-	133.1-	169.5-	232.6-	134.9-
المغرب	-1,657.3	-530.9	-2,689.3	-8,915.7	-1,627.1
موريتانيا	-10.9	-19.4	-22.4	-72.6	-1,275.0
اليمن	-111.0	78.1-	77.5-	77.5-	78.0-

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022

تابع ملحق (1/9) "خ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الحساب المالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**2,599.5**	**68,920.9**	**44,042.2**	**-13,443.0**	**20,799.0**
الأردن	-3,331.3	-3,965.7	-1,074.2	-2,655.6	-1,851.3
الإمارات	-17,000.0	-34,500.0	-24,615.4	-21,375.1	-27,200.0
البحرين	979.3	3,140.5	411.4	3,851.6	-1,693.4
تونس	3,486.6	4,362.2	4,494.9	2,948.2	2,191.4
الجزائر	347.2	1,058.3	85.2	2,411.2	3,015.9
جيبوتي	456.9	420.6	311.8	-212.6	-206.9
السعودية	7,462.8	68,806.7	36,163.3	-24,050.5	41,577.0
السودان	-3,409.6	-2,962.8	-2,936.3	-4,561.9	-1,059.5
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	6,251.6	22,961.5	13,655.4	-7,303.1	24,855.6
عُمان	11,567.5	4,484.8	4,482.1	-12,573.6	**5,157.8**
فلسطين	-1,569.7	-1,326.8	-1,406.4	-902.9	-1,395.6
قطر	-24,916.7	522.7	-6,096.4	-5,580.8	-23,351.0
القُمر	-25.4	1.4	-11.6	-14.1	**60.4**
الكويت	-17,431.8	-21,866.8	-21,347.9	-14,898.0	-41,503.7
لبنان	8,856.8	4,143.6	-5,920.5	-11,221.6	-6,618.2
ليبيا	764.3	3,309.7	-3,344.4	-4,826.7	-4,765.6
مصر	23,999.9	14,831.9	-13,130.7	-9,545.5	-25,782.8
المغرب	-4,566.1	-4,394.7	-6,021.2	-8,610.9	-3,950.8
موريتانيا	-797.2	-988.6	-884.4	-551.6	-675.8
اليمن	-747.8	-115.7	-409.0	-409.0	-409.0
بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	**-1,153.1**	**-3,479.3**	**365.3**	**-9,144.6**	**-9,482.8**
الأردن	1,025.5	-1,032.6	-325.1	-170.8	-2,105.6
الإمارات	-538.4	-2,409.8	-3,066.0	-3314.4	-0.0
البحرين	-15.4	-1,718.0	-513.6	-1,386.4-	-909.0
تونس	-550.9	-750.9	-561.5	-575.5	-489.6
الجزائر	-209.4	-35.6	-56.2	-27.3-	-27.9
جيبوتي	-236.0	-918.8	-916.0	-381.7	-392.6
السعودية	-1,153.0	-836.0	-334.0	-608.0	-1,429.0
السودان	-1,050.1	-1,559.2	-2,104.6	-1,135.7	-1,040.0
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	-8,640.0	-11,402.2	-2,096.3	-1,097.4-	-357.3
عُمان	-977.4	-584.9	-556.8	-446.7	-909.2
فلسطين	-64.1	-364.0	-89.0	-569.5	-9.0
قطر	-1,150.5	-1,075.5	-850.5	-1,298.2-	-1,616.5
القُمر	-0.3	-0.6	-2.3	-3.3	-0.0
الكويت	-8,257.6	-2,183.4	-3,180.6	-4,150.0	-2,653.4
لبنان	-1,561.7	-7,774.0	-4,006.6	-9,931.0-	-3,944.8
ليبيا	-1,120.1	-1492.6	-1,985.2	-1,587.3	-563.1
مصر	-3,634.4	-1,595.80	-669.3	-2618.3-	-6642.3
المغرب	-841.0	-1,293.0	-1,079.0	-1,641.0	-0.0
موريتانيا	-52.2	-156.7	-15.2	-84.2	-226.1
اليمن	-600.0	-650.0	-700.0	-1,173.0	-0.0

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	*2020	*2021
			الميزان الكلي		
مجموع الدول العربية	21,236.8	13,103.7	9,387.9-	3,148.7	69,952.5
الأ ر د ن	130.3	953.7	571.4-	1,110.3-	2,386.6-
الإمـــارات	9,924.3	3,533.1	9,720.9	3,571.7-	13,600.0
البحريـــن	165.5	468.5-	1,530.1	1,456.9-	2,516.7
تونـــــس	0.9-	624.5	1,801.5	1,354.3	102.8
الجزا ئـــر	21,762.5-	15,819.8-	16,926.9-	16,368.5-	1,665.7-
جيبـوتـــي	117.0	0.0	0.0	210.0-	785.2
الســعودية	39,374.0	166.0-	2,987.0-	45,920.0	83,153.0
الســـودان	12.8	25.2	12.4-	32.8-	1,154.9-
ســـورية	...	...	...	...	...
الصومـــال	...	...	...	...	...
العـــراق	2,701.2-	6,595.8-	8,724.6-	8,272.2	11,842.5-
عُمـــــان	5,897.3-	2,042.4	1,394.3-	2,089.2-	3,090.5
فلســطين	133.5-	91.4-	120.5-	37.2-	174.0
قطـــــر	17,827.7-	15,812.6	9,354.2	511.0	793.7
القُمـــــر	1.6-	1.3-	1.2-	3.1	65.3
الكويـــت	1,968.6	3,775.0	2,685.6	8,462.5	3,217.9-
لبنـــــان	2,369.3	2,316.5-	2,390.1-	13,183.0-	7,734.6-
ليبيـــــا	2,542.0	7,204.0	512.6-	8,019.6-	1,322.0-
مصـــــر	12,291.0	5,421.1	2,082.4	7,532.1-	381.6
المغـــرب	929.3	1,012.6	1,945.0-	7,341.0-	2,335.7
موريتانـيـا	43.9	192.4	88.5	127.3	1,604.5
اليمـــــن	306.6-	2,033.5-	1,065.1-	549.4-	9,326.3-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	*2021
مجموع الدول العربية	6.5	11.8	8.6	2.9	10.3
الأ ر د ن	25.8-	24.0-	19.6-	16.9-	21.8-
الإمـــارات	17.4	20.3	19.3	17.4	19.6
البحريـــن	2.0-	2.3-	2.2	0.4-	12.6
تونـــس	12.9-	18.0-	17.0-	8.5-	10.2-
الجزائـــر	8.5-	4.2-	4.6-	9.3-	0.7
جيبوتـــي	15.0-	2.7-	4.2-	3.0-	4.4
السـعودية	14.3	20.7	15.1	6.8	16.4
السـودان	3.4-	8.8-	10.9-	6.7-	7.1-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	14.4	22.5	14.9	3.4	18.3
عُمـــان	12.4	22.8	23.9	10.3	19.3
فلســطين	30.9-	33.1-	32.2-	29.6-	33.0-
قطـــر	22.8	27.8	23.6	18.8	33.6
القُمـــر	15.9-	17.3-	17.1-	17.8-	18.7-
الكويـــت	21.3	29.7	25.9	14.6	27.4
لبنـــان	27.2-	27.4-	25.1-	26.3-	62.3-
ليبيـــا	12.3	22.2	16.4	0.3	28.5
مصـــر	12.4-	11.8-	9.7-	8.1-	8.6-
المغـــرب	16.4-	17.2-	16.5-	13.5-	15.0-
موريتانـيا	5.5-	9.6-	7.3-	3.7-	1.95-
اليمـــن	19.3-	18.7-	19.7-	39.8-	50.2-

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	*2021
مجموع الدول العربية	0.1	4.8	2.3	3.1-	4.7
الأ ر د ن	10.6-	6.9-	1.7-	5.7-	8.8-
الإمـــارات	7.1	9.8	9.0	5.8	9.7
البحريـــن	4.5-	5.9-	2.1-	9.3-	6.7
تونـــس	10.0-	10.8-	8.1-	6.0-	5.9-
الجزائـــر	13.3-	9.7-	9.3-	12.9-	2.9-
جيبوتـــي	4.7-	14.2	16.9	11.1	16.0
السـعودية	1.5	8.8	4.8	3.2-	5.3
السـودان	2.5-	8.6-	8.9-	5.5-	1.5-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	8.5	16.3	7.3	3.5-	13.9
عُمـــان	15.4-	4.9-	5.3-	16.6-	5.0-
فلســطين	13.2-	13.1-	10.3-	11.1-	8.2-
قطـــر	4.0	9.1	2.4	2.5-	14.6
القُمـــر	2.1-	2.9-	3.4-	2.0-	4.0-
الكويـــت	8.0	14.4	13.1	4.6	25.6
لبنـــان	22.9-	24.3-	21.1-	12.0-	24.6-
ليبيـــا	6.6	15.7	7.0	9.6-	6.7
مصـــر	3.4-	3.1-	3.4-	3.9-	4.7-
المغـــرب	3.4-	5.3-	3.7-	1.2-	2.4-
موريتانـيا	10.4-	13.2-	10.6-	7.3-	6.1-
اليمـــن	8.2	6.1	7.3	10.9-	31.3-

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية *
(2021-2017)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	2021**
مجموع الدول العربية	1,011,970.9	1,044,857.3	1,069,198.1	986,513.0	983,712.5
الأ ر د ن	14,392	13,392	14,329	15,920	18,043
الإمـــارات	95,060	99,195	113,925	106,702	120,300
البحريـــن	2,635	2,149	3,681	2,246	4,727
تونـــس	5,661.0	5,188.0	7,411.0	9,198.0	8,688.0
الجزائـــر	96,054	78,635	61,515	46,870	41,382
جيبوتـــي	556	445	494	454	466
الســـعودية	496,423	496,589	499,576	453,656	455,370
الســـودان	902	853	1,203	1,101	1,850
ســـورية	…	…	…	…	…
الصومـــال	…	…	…	…	…
العـــراق	49,399	64,722	68,020	57,897	36,586
عُمـــان	16,089	17,389	16,662	15,008	19,731
فلســـطين	446	538	658	697	873
قطـــر	14,809	30,356	39,644	40,834	43,800
القُمـــر	171	198	200	292	350
الكويـــت	33,618	37,171	39,910	48,259	45,210
لبنـــان	55,417	52,331	52,107	42,325	35,046
ليبيـــا	66,330	78,148	76,841	67,297	71,295
مصـــر	36,353	41,802	44,569	38,973	39,787
المغـــرب	26,190	24,436	26,413	35,999	37,151
موريتانـيا	834	893	1,005	1,135	1,654
اليمـــن	632	428	1,035	1,651	1,402

(...) غير متوفر.
* باستثناء الذهب.
** بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2022

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر
(2021-2017)

	2017	2018	2019	2020	*2021
مجموع الدول العربية	**16.5**	**16.6**	**16.7**	**17.5**	**15.3**
الأ ر د ن	9.5	8.9	10.1	12.4	11.2
الإمـــارات	4.6	5.1	5.9	6.1	6.1
البحريـــن	2.0	1.4	2.6	1.9	3.2
تونـــس	3.5	2.9	4.3	6.4	4.9
الجزائـــر	23.6	19.3	17.2	15.9	13.3
جيبوتـــي	1.9	1.5	1.4	1.9	1.8
الســـعودية	48.3	47.4	42.7	43.2	39.1
الســـودان	1.3	1.4	1.7	1.5	2.8
ســـورية	…	…	…	…	…
الصومـــال	…	…	…	…	…
العـــراق	18.4	20.0	16.5	17.0	12.6
عُمـــان	8.0	8.9	9.8	7.0	8.4
فلســـطين	0.8	0.9	1.1	1.3	1.3
قطـــر	5.8	10.9	15.2	20.1	19.6
القُمـــر	9.8	9.6	9.7	14.9	15.5
الكويـــت	12.0	12.5	14.2	20.7	17.1
لبنـــان	36.1	33.2	34.3	47.9	33.9
ليبيـــا	75.4	69.8	52.0	88.3	54.2
مصـــر	8.3	8.7	9.3	8.6	6.7
المغـــرب	7.9	6.5	7.1	11.0	7.11
موريتانـيا	4.8	4.1	4.2	4.7	5.9
اليمـــن	1.6	1.0	2.4	2.3	1.6

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/9) و(4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الـدول العربية المقترضة (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الدول العربية المقترضة	**285,753.2**	**317,559.4**	**337,595.0**	**370,038.3**	**366,424.3**
الأ ر د ن	14,806.1	17,024.7	16,859.7	19,317.2	21,029.7
تونـــــس	33,999.0	39,368.0	36,131.0	40,425.0	39,761.0
الجزائـــــر	3,989.0	4,005.9	3,836.4	3,466.0	3,800.5
جـيبوتـي	1,814.0	1,850.0	2,231.0	2,485.0	2,718.9
الســـودان	48,249.0	49,996.0	51,398.0	58,774.0	28,000.0
عُمـــان	23,081.0	30,677.0	34,627.0	38,257.0	40,550.4
القُمـــر	157.8	166.2	198.6	312.6	357.2
لبنـــان	30,072.0	33,132.0	33,366.0	33,399.0	38,103.0
مصـــر	82,883.7	96,612.1	112,670.5	123,490.5	137,859.6
المغـــرب	35,646.0	34,145.0	35,505.0	39,599.0	42,117.0
موريتانيـــا	4,679.5	4,040.5	4,131.7	4,342.6	5,451.0
اليمـــن	6,376.1	6,542.0	6,640.1	6,170.4	6,675.9

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : إجمالي خـدمـة الدين العام الخارجي للـدول العربية المقترضة (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الدول العربية المقترضة	**27,570.5**	**25,835.0**	**28,954.0**	**33,337.1**	**35,268.5**
الأ ر د ن	2,309.7	1,831.2	3,022.7	2,935.0	3,195.2
تونـــــس	2,878.0	2,623.0	3,161.0	2,916.0	3,753.0
الجزائـــــر	249.0	273.7	259.6	238.4	261.4
جـيبوتـي	108.8	119.7	137.4	133.7	146.3
الســـودان	155.5	174.2	145.9	150.8	71.8
عُمـــان	414.5	372.3	338.0	289.3	270.1
القُمـــر	5.2	8.2	8.9	8.4	9.3
لبنـــان	4,815.0	4,745.0	5,079.0	4,584.0	4,295.3
مصـــر	12,763.4	11,954.5	13,060.8	17,190.8	15,863.9
المغـــرب	3,296.0	3,038.0	3,030.0	3,379.3	3,264.1
موريتانيـــا	250.2	361.4	370.4	283.5	197.0
اليمـــن	325.2	333.6	340.2	315.4	341.3

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	*2020	*2021
الدول العربية المقترضة	**32.8**	**37.8**	**38.0**	**40.5**	**37.7**
الأ ر د ن	35.7	39.6	37.8	44.2	46.4
تونـــــس	80.6	92.2	86.5	95.0	84.8
الجزائـــــر	2.4	2.3	2.2	2.4	2.4
جـــيبوتـــي	65.6	61.4	66.7	72.2	74.4
الســـــودان	39.5	122.4	120.6	78.1	53.1
سوريـــــة	…	…	…	…	…
الصومـــــال	…	…	…	…	…
عُمـــــان	32.7	38.4	45.4	51.7	47.2
القُمـــــر	14.7	14.1	16.5	26.1	27.5
لبنـــــان	56.7	60.3	62.7	135.3	262.6
مصـــــر	33.6	37.0	36.0	33.9	34.2
المغـــــرب	32.5	28.9	29.6	34.5	31.7
موريتانيـــا	68.6	55.0	52.4	54.8	56.1
اليمـــــن	30.7	27.9	29.4	32.6	39.2

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (2/2) و (6/9).

ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الدول العربية المقترضة	**12.2**	**10.1**	**11.4**	**17.7**	**14.2**
الأ ر د ن	18.6	13.7	21.0	19.6	29.2
تونـــــس	16.3	13.9	16.7	16.1	19.8
الجزائـــــر	0.7	0.6	0.7	0.9	0.6
جـــيبوتـــي	3.1	3.1	3.1	4.1	3.5
الســـــودان	2.8	3.9	3.1	3.3	1.4
سوريـــــة	…	…	…	…	…
الصومـــــال	…	…	…	…	…
عُمـــــان **	1.1	0.8	0.8	0.8	0.7
القُمـــــر	4.5	7.0	6.8	7.8	9.4
لبنـــــان	26.7	26.3	24.6	26.2	53.4
مصـــــر	19.7	28.0	25.5	36.1	35.5
المغـــــرب	7.7	6.5	6.3	7.5	7.0
موريتانيـــا	3.6	5.6	6.0	10.0	5.9
اليمـــــن	1.1	3.1	1.2	34.5	16.4

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية.
** نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط .
المصدر: الملحقان (1/9) و (7/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية
(2021)

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- تثبيت سعر الصرف																			
- بالدولار الأمريكي أو اليورو	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	-	*	*	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-	*	-
- تعويم حر - مستقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب- سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية [1]	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
- المادة الرابعة عشر [2]	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

(1) تنص المادة الثامنة - القسم الثاني - من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث - من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الامريكي (متوسط الفترة) (2017-2021)

الدولة	العملة الوطنية	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير (2021-2020) (%)	متوسط التغيرالسنوي* (2017-2021) (%)
الأردن	دينار	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	2.4200	2.6469	2.9344	2.8111	2.7900	0.75-	3.62
الجزائر	دينار	110.9730	116.5938	119.3572	126.7500	135.0000	6.51	5.02
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السودان	جنيه	6.6830	24.5000	42.5762	54.0725	372.1000	588.15	173.16
سورية	ليرة	492.6500	436.5000	436.5000	915.0000	2,198.0000	140.22	45.34
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1,184.0000	1,182.7500	1,182.0000	1,205.0000	1,450.0000	20.33	5.20
عُمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
القُمر	فرنك	436.6000	416.5848	439.4631	447.0000	415.9558	6.95-	1.20-
الكويت	دينار	0.3033	0.3019	0.3036	0.3063	0.3016	1.52-	0.13-
لبنان	ليرة	1,507.4921	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	1.3600	1.3650	1.3983	1.3900	4.5100	224.45	34.95
مصر	جنيه	17.7825	17.7673	17.5553	16.0290	15.6445	2.40-	3.15-
المغرب	درهم	9.6914	9.3861	9.6171	9.5020	8.9920	5.37-	1.86-
موريتانيا	أوقية	35.7750	35.6775	36.6908	37.4208	36.1892	3.29-	0.29
اليمن	ريال	250.2500	250.2500	250.2500	250.0000	1,035.4672	314.19	42.62

(...) غير متوفر.

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2017-2021)

الدولة	العملة الوطنية	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير (2021-2020) (%)	متوسط التغيرالسنوي* (2017-2021) (%)
الأردن	دينار	0.8005	0.8373	0.7937	0.8094	0.8397	3.74	1.20
الإمارات	درهم	4.1463	4.3371	4.1113	4.1914	4.3436	3.63	1.17
البحرين	دينار	0.4245	0.4440	0.4209	0.4291	0.4447	3.63	1.17
تونس	دينار	2.7322	3.1258	3.2850	3.2102	3.2898	2.48	4.75
الجزائر	دينار	125.2885	137.6920	133.6173	144.7905	159.0263	9.83	6.14
جيبوتي	فرنك	200.6470	209.8804	198.9541	202.8286	210.1977	3.63	1.17
السعودية	ريال	4.2338	4.4286	4.1980	4.2798	4.4353	3.63	1.17
السودان	جنيه	7.5451	28.9334	47.6630	61.6658	449.1387	628.34	177.77
سورية	ليرة	556.2019	515.4866	488.6506	588.1025	609.4661	3.63	2.31
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1336.7360	1396.7739	1323.2189	1404.6128	1715.9591	22.17	6.44
عُمان	ريال	0.4341	0.4541	0.4304	0.4388	0.4548	3.63	1.17
قطر	ريال	4.1019	4.2987	4.0749	4.1543	4.3052	3.63	1.22
القُمر	فرنك	492.9214	491.9678	491.9678	491.9678	488.8470	0.63-	0.21-
الكويت	دينار	0.3423	0.3570	0.3400	0.3493	0.3572	2.26	1.07
لبنان	ليرة	1,701.9586	1,780.2889	1,687.6078	1,720.4824	1,782.9810	3.63	1.17
ليبيا	دينار	1.5354	1.6120	1.5653	1.6089	5.3349	231.59	36.53
مصر	جنيه	20.0765	20.9824	19.6527	17.9914	18.5078	2.87	2.01-
المغرب	درهم	10.9264	11.0846	10.7661	10.8230	10.6340	1.75-	0.68-
موريتانيا	اوقية	40.3900	42.1335	41.0745	42.4963	42.5432	0.11	1.31
اليمن	ريال	282.5323	295.5339	280.1485	285.6058	1224.6888	328.80	44.29

(...) غير متوفر.

(1) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (13/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (2017-2021)

الدول	العملة الوطنية	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير (2021-2020) (%)	متوسط التغيرالسنوي* (2021-2017) (%)
الأردن	دينار	0.9844	1.0052	0.9810	0.9889	1.0114	2.27	0.68
الإمارات	درهم	5.0920	5.1996	5.0742	5.1154	5.2315	2.27	0.05
البحرين	دينار	0.5213	0.5324	0.5195	0.5237	0.5356	2.27	0.05
تونس	دينار	3.3546	3.7475	4.0544	3.9173	3.9807	1.62	7.02
الجزائر	دينار	153.8670	165.0770	165.4701	180.3830	192.3999	6.66	4.35
جيبوتي	فرنك	246.4134	251.6213	245.5492	247.5427	253.1651	2.27	0.05
السعودية	ريال	5.1995	5.3094	5.1812	5.2233	5.3419	2.27	0.05
السودان	جنيه	9.2667	34.4456	61.7391	74.2115	266.5791	259.22	71.22
العراق	دينار	1,641.6467	1,674.5729	1,633.1258	1,637.1467	2,081.9890	27.17	0.09-
عُمان	ريال	0.5331	0.5444	0.5312	0.5356	0.5477	2.27	0.05
قطر	ريال	5.0470	5.1536	5.0293	5.0701	5.1852	2.27	0.05
القُمر	فرنك	603.8217	589.8133	607.1900	599.9427	592.5326	1.24-	0.73-
الكويت	دينار	0.4206	0.4275	0.4195	0.4265	0.4297	0.74	0.39
لبنان	ليرة	2,090.1878	2,134.3636	2,082.8572	2,099.7672	2,147.4466	2.27	0.05
ليبيا	دينار	1.9326	1.9326	1.9319	1.9295	3.1659	64.08	0.04-
مصر	جنيه	24.6559	25.1555	23.1713	22.0318	22.2858	1.15	12.13
المغرب	درهم	13.4382	13.2891	13.2876	13.2644	12.8042	3.47-	0.68-
موريتانيا	اوقية	49.6299	50.5133	50.6944	51.6311	51.6481	0.03	1.33
اليمن	ريال	346.9781	354.3114	345.7612	348.5683	1,228.0070	252.30	0.97

(...) غير متوفر.

(1) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (14/9) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة *
(2021-2017)

(نسبة مئوية)

الدول	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة (2005-2000)	متوسط الفترة (2021-2017)
الأردن	2.6	4.5	...	...	...	0.9-	3.6
الإمارات	0.2 -	...	...	...	...	0.3-	0.2 -
البحرين	0.5	0.2	2.3	2.9 -	5.0 -	2.5-	1.0 -
تونس	8.0 -	6.2 -	1.1 -	8.5	1.6	2.9-	1.0 -
الجزائر	2.0	4.6 -	2.2	4.3 -	4.8 -	3.8-	1.9 -
جيبوتي	2.0 -	0.3 -	...	...	...	1.1-	1.2 -
السعودية	1.0 -	7.6 -	1.1 -	2.5	1.8 -	3.0-	1.8 -
السودان	23.5	...	...	...	...	5.3	23.5
سورية	4.4	...	...	...	...	2.8-	4.4
عُمان	0.7	...	...	...	...	3.1-	0.7
قطر	1.1 -	3.1 -	...	...	...	0.9	2.1 -
الكويت	0.2	1.8 -	0.6 -	0.3 -	1.0	0.5-	0.3 -
لبنان	3.2	2.2	...	...	...	3.0-	2.7
ليبيا	0.4 -	...	...	...	...	16.4-	0.4 -
مصر	32.7 -	...	...	...	...	7.2-	32.7 -
المغرب	0.5 -	1.0	0.5	0.6	0.3	1.2-	0.4
موريتانيا	2.1 -	0.3 -	1.3	...	...	1.6-	0.4 -

(...) غير متوفر.

ترمز العلامة (-) الى إنخفاض في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية.

* التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF).

ملحق (5/10): إجمالي انبعاثات أكسيد النيتروز في الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 (مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

Total NO_2 Emissions (MtCO2e)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	7.7	8.0	8.1	7.8	8.3	8.5	9.2	10.1	10.6	11.3	11.9	11.9	12.1	12.1
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
جزر القمر	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
جيبوتي	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
مصر	20.8	21.3	21.6	22.6	23.3	23.6	23.7	22.6	22.1	21.6	21.6	22.1	22.1	22.3
العراق	4.1	4.0	4.0	4.3	5.0	4.9	5.2	5.5	5.6	5.2	4.4	4.8	5.3	5.4
الأردن	0.7	1.0	1.2	1.1	1.0	1.1	1.2	1.0	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3
الكويت	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.5	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8
لبنان	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.7
ليبيا	1.7	1.8	1.9	1.9	1.9	2.0	2.0	2.0	2.0	1.9	1.9	1.9	2.0	2.0
موريتانيا	2.7	2.8	2.8	2.5	2.7	2.9	2.9	2.9	3.0	3.0	3.2	3.4	3.2	3.2
المغرب	8.2	8.6	8.0	8.1	8.0	8.2	8.6	8.2	8.9	8.8	9.2	7.9	9.3	9.4
عمان	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8
قطر	0.3	0.4	0.5	0.6	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9
السعودية	5.0	5.1	5.3	4.7	4.5	4.7	5.0	5.0	5.5	5.4	5.7	5.8	5.7	5.8
الصومال	7.5	7.0	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.7	6.8	6.8	6.7	6.7	6.6	6.6
السودان	27.3	25.8	27.4	27.1	27.7	26.2	26.3	27.7	28.2	28.1	28.3	29.7	29.3	29.6
سوريا	5.3	5.7	5.7	5.2	4.9	4.2	4.5	4.3	3.7	3.5	3.3	3.4	3.3	3.2
تونس	3.2	3.2	3.4	3.3	3.4	3.4	3.4	3.4	3.2	3.3	3.2	3.3	3.3	3.3
الإمارات	4.3	4.5	4.8	5.0	5.2	5.4	5.7	5.9	6.2	6.5	6.8	6.9	7.0	7.1
اليمن	2.8	2.9	3.2	3.2	3.2	3.4	3.3	3.4	3.5	3.5	3.3	3.4	3.3	3.4
إجمالي الدول العربية	**103.4**	**103.8**	**106.1**	**105.9**	**108.5**	**107.8**	**110.5**	**111.9**	**113.6**	**113.5**	**114.3**	**116.0**	**117.2**	**118.3**
إجمالي دول العالم	**2721.2**	**2748.1**	**2812.8**	**2785.4**	**2780.7**	**2851.5**	**2918.4**	**2939.3**	**2919.6**	**2965.0**	**2997.2**	**3027.7**	**3078.3**	**3063.8**
%	**3.8%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.9%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.9%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.8%**	**3.9%**

المصدر : World Resources Institute, Database, December 2021

ملحق (4/10): إجمالي انبعاثات الغازات المفلورة في الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 (مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

Total F-Gas Emissions (MtCO2e)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	1.8	2.3	2.7	3.2	3.7	4.2	4.3	4.5	4.6	4.8	4.9	5.2	5.4	5.6
البحرين	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2	1.2	1.5	1.7	1.9	2.1	2.3	2.7	3.0	3.3
جزر القمر	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	2.0	2.1	2.3	2.5	2.6	2.8	2.9	2.9	3.0	3.1	3.2	3.4	3.6	3.8
العراق	1.0	1.2	1.4	1.6	1.7	1.9	2.3	2.7	3.1	3.4	3.8	4.3	4.9	5.4
الأردن	0.6	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2	1.5	1.7	2.0	2.3	2.5	2.9	3.2	3.6
الكويت	3.0	3.5	4.1	4.6	5.2	5.7	6.9	8.1	9.3	10.5	11.7	13.4	15.0	16.7
لبنان	0.5	0.6	0.7	0.8	0.9	0.9	1.1	1.3	1.5	1.7	1.9	2.1	2.4	2.7
ليبيا	0.9	1.1	1.2	1.4	1.5	1.7	2.0	2.3	2.6	2.9	3.3	3.6	4.0	4.3
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5
عمان	0.5	0.6	0.7	0.8	1.0	1.1	1.3	1.4	1.6	1.8	1.9	2.2	2.4	2.7
قطر	0.1	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6	0.7
السعودية	13.0	15.5	17.9	20.3	22.8	25.2	30.5	35.8	41.1	46.5	51.8	59.1	66.3	73.6
الصومال	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3
السودان	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0
سوريا	0.8	1.0	1.1	1.3	1.5	1.7	1.8	1.9	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4
تونس	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0	1.1	1.3	1.4
الإمارات	1.5	1.6	1.6	1.7	1.7	1.8	1.9	2.1	2.2	2.4	2.5	2.6	2.7	2.8
اليمن	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4
إجمالي الدول العربية	**27.4**	**32.2**	**37.0**	**41.8**	**46.6**	**51.4**	**60.2**	**68.9**	**77.7**	**86.5**	**95.3**	**107.2**	**119.2**	**131.1**
إجمالي دول العالم	**541.9**	**587.2**	**641.5**	**684.6**	**705.6**	**762.3**	**812.3**	**861.1**	**908.9**	**962.6**	**1000.6**	**1053.6**	**1094.9**	**1136.1**
%	**5.1%**	**5.5%**	**5.8%**	**6.1%**	**6.6%**	**6.7%**	**7.4%**	**8.0%**	**8.6%**	**9.0%**	**9.5%**	**10.2%**	**10.9%**	**11.5%**

المصدر : World Resources Institute, Database, December 2021

ملحق (3/10): إجمالي انبعاثات الميثان في الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 (مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

Total CH4 Emissions (MtCO2e)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	48.6	48.5	48.4	48.1	48.2	48.2	48.4	48.7	48.9	49.2	49.3	49.4	49.5	49.6
البحرين	8.9	9.4	10.0	10.5	11.1	11.6	12.1	12.5	13.0	13.5	13.9	14.2	14.5	14.9
جزر القمر	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
جيبوتي	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
مصر	50.7	52.2	53.7	54.8	53.6	53.5	55.1	56.0	55.7	55.9	55.6	56.3	56.1	56.9
العراق	11.9	12.3	12.7	13.1	14.0	14.4	15.0	15.6	15.7	16.2	15.4	15.8	16.3	16.8
الأردن	4.2	4.3	4.5	4.8	4.8	4.9	5.1	5.3	5.4	5.6	5.8	6.1	6.2	6.3
الكويت	4.6	4.6	4.7	4.7	4.7	4.7	4.9	5.1	5.3	5.6	5.8	5.9	6.0	6.1
لبنان	2.4	2.5	2.5	2.6	2.7	2.7	2.8	2.9	2.9	3.0	3.0	3.1	3.2	3.3
ليبيا	81.8	82.5	83.1	83.7	84.3	84.9	73.1	61.3	49.5	37.7	25.9	29.9	33.8	37.8
موريتانيا	5.6	5.8	5.8	5.4	5.8	6.1	6.2	6.3	6.4	6.6	6.7	7.0	6.9	6.8
المغرب	13.0	13.4	13.7	14.0	14.3	14.8	15.5	15.8	16.2	16.7	17.0	17.2	17.4	17.7
عمان	3.7	3.8	4.0	4.1	4.2	4.3	4.5	4.6	5.0	5.1	5.3	5.3	5.4	5.5
قطر	3.1	3.6	4.2	4.6	5.1	5.5	6.0	6.4	6.8	7.2	7.7	7.9	8.1	8.1
السعودية	39.4	40.6	41.9	42.9	44.0	45.5	42.1	38.5	39.8	40.7	41.8	42.6	43.4	44.2
الصومال	20.0	19.2	18.6	18.6	18.7	18.8	19.0	19.2	19.3	19.4	19.5	19.5	19.4	19.4
السودان	50.8	49.8	52.1	52.4	53.5	52.4	52.5	55.9	56.4	56.7	57.6	58.1	58.4	58.9
سوريا	31.2	31.5	31.7	31.1	30.9	30.4	27.3	23.8	20.2	16.5	12.9	12.9	12.8	12.8
تونس	6.5	6.6	6.7	6.6	6.7	6.6	6.6	6.4	6.4	6.4	6.3	6.3	6.4	6.4
الإمارات	34.6	35.4	36.2	37.0	37.9	38.6	40.7	42.9	45.1	47.4	49.5	50.7	51.8	53.0
اليمن	7.0	7.2	7.5	7.7	7.9	8.0	8.1	8.2	8.2	8.3	8.2	8.2	8.2	8.6
إجمالي الدول العربية	429.06	434.10	442.55	447.37	452.99	456.95	445.68	436.22	427.24	418.55	408.12	417.26	424.60	433.66
إجمالي دول العالم	7,373.14	7,590.39	7,582.12	7,677.21	7,772.89	7,816.38	7,934.65	8,006.94	8,001.46	8,161.13	8,240.68	8,172.01	8,228.64	8,298.27
%	**5.8%**	**5.7%**	**5.8%**	**5.8%**	**5.8%**	**5.8%**	**5.6%**	**5.4%**	**5.3%**	**5.1%**	**5.0%**	**5.1%**	**5.2%**	**5.2%**

المصدر : World Resources Institute, Database, December 2021

ملحق (2/10): تطور إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 (مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

Total CO2 Emissions (MtCO2e)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	89.0	93.8	100.5	104.0	112.8	113.1	118.1	126.6	129.9	138.8	146.0	143.4	145.1	151.7
البحرين	20.7	22.5	23.0	24.8	24.7	26.0	26.0	26.6	28.8	30.2	30.6	30.2	30.4	30.8
جزر القمر	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3
جيبوتي	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
مصر	160.6	169.1	182.2	189.1	195.5	196.5	201.6	212.4	210.4	216.7	226.0	234.0	238.7	246.3
العراق	88.2	83.9	77.5	86.0	107.5	120.2	131.0	151.9	162.6	168.8	162.2	172.4	174.3	188.1
الأردن	19.9	20.2	21.1	20.0	20.7	20.2	20.8	24.1	23.8	25.6	25.4	24.9	26.1	24.7
الكويت	67.3	69.7	68.7	72.9	75.0	78.3	81.2	83.6	85.3	83.6	88.0	89.9	89.7	89.5
لبنان	17.3	16.2	15.1	18.7	21.9	20.9	21.2	23.5	23.2	24.9	27.1	27.8	29.3	27.7
ليبيا	49.1	49.4	46.3	51.5	53.8	57.2	38.1	52.3	55.0	59.7	53.8	51.2	56.8	58.9
موريتانيا	1.5	1.5	1.7	1.8	2.0	2.1	2.2	2.4	2.2	2.5	3.0	2.8	3.8	4.0
المغرب	44.5	46.2	47.7	50.2	50.5	53.7	57.8	60.2	59.7	61.2	63.2	63.1	65.9	66.7
عمان	27.9	37.5	41.0	40.1	42.7	46.5	52.4	58.7	61.0	64.5	68.3	69.5	69.9	73.4
قطر	41.3	45.0	51.1	55.2	57.2	62.3	65.8	73.3	74.6	80.4	83.3	85.3	87.7	90.2
السعودية	309.0	328.4	347.5	382.2	399.6	439.2	456.7	488.8	499.4	536.8	561.1	556.7	540.7	514.6
الصومال	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
السودان	10.1	12.4	13.4	14.5	15.0	15.9	15.4	15.2	14.5	15.3	17.8	20.5	20.3	20.2
سوريا	55.6	58.8	62.1	64.1	59.2	59.7	55.9	46.0	30.5	27.1	26.0	26.5	29.1	27.9
تونس	23.1	24.1	24.5	24.8	25.1	27.4	25.7	26.7	26.8	28.8	29.7	29.0	29.9	30.0
الإمارات	116.3	121.5	131.7	156.2	157.2	162.8	166.3	175.7	184.1	183.8	194.0	199.5	208.3	200.3
اليمن	19.4	19.4	20.6	22.0	25.7	24.0	20.7	19.7	26.4	26.7	14.2	10.9	10.1	9.3
إجمالي الدول العربية	**1161.71**	**1220.58**	**1277.05**	**1379.28**	**1447.26**	**1527.24**	**1558.02**	**1668.79**	**1699.47**	**1776.74**	**1820.98**	**1838.66**	**1857.40**	**1855.59**
إجمالي دول العالم	**28263.97**	**29210.71**	**30338.28**	**30595.26**	**30205.26**	**32052.56**	**33025.34**	**33408.95**	**34023.03**	**34098.75**	**34038.49**	**34081.00**	**34542.44**	**35248.74**
%	**4.1%**	**4.2%**	**4.2%**	**4.5%**	**4.8%**	**4.8%**	**4.7%**	**5.0%**	**5.0%**	**5.2%**	**5.3%**	**5.4%**	**5.4%**	**5.3%**

المصدر : World Resources Institute, Database, December 2021

ملحق (1/10): إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 (مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

Total GHG Emissions (MtCO2e)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	144.67	150.18	157.43	160.67	170.49	171.63	179.41	189.38	193.39	203.53	211.46	210.03	212.33	219.11
البحرين	30.46	32.88	34.03	36.43	37.01	38.92	39.66	40.88	43.76	45.90	46.95	47.15	47.94	48.95
جزرالقمر	0.47	0.47	0.42	0.45	0.46	0.50	0.51	0.52	0.55	0.55	0.57	0.60	0.64	0.65
جيبوتي	1.36	1.36	1.40	1.41	1.40	1.46	1.42	1.46	1.52	1.43	1.52	1.47	1.46	1.48
مصر	233.90	244.52	259.61	268.73	274.79	276.27	284.10	294.89	292.15	298.19	307.26	315.96	320.55	329.40
العراق	105.09	101.32	95.48	104.97	128.25	141.36	153.68	175.68	186.98	193.77	185.86	197.79	201.29	216.19
الأردن	25.44	26.18	27.63	26.89	27.57	27.43	28.55	32.12	32.42	34.68	34.97	35.07	36.74	35.81
الكويت	75.23	78.24	77.91	82.71	85.46	89.21	93.58	97.45	100.55	100.31	106.21	109.84	111.46	112.97
لبنان	20.73	19.80	18.79	22.54	25.97	25.07	25.68	28.28	28.28	30.23	32.58	33.71	35.52	34.28
ليبيا	133.59	134.75	132.52	138.42	141.57	145.81	115.16	117.93	109.15	102.27	84.88	86.62	96.58	103.04
موريتانيا	10.11	10.48	10.74	10.14	10.92	11.50	11.62	12.07	12.06	12.55	13.22	12.17	12.84	12.99
المغرب	61.35	63.90	65.14	68.11	68.69	72.50	80.73	83.00	83.82	85.61	88.35	86.73	91.16	92.35
عمان	32.53	42.44	46.22	45.55	48.44	52.48	58.73	65.34	68.28	72.07	76.26	77.85	78.51	82.32
قطر	44.81	49.05	55.95	60.67	63.19	68.84	72.84	80.86	82.70	88.94	92.46	94.70	97.34	99.83
السعودية	366.49	389.51	412.59	450.11	470.78	514.56	534.21	568.10	585.81	629.39	660.37	664.17	656.08	638.12
الصومال	45.52	44.29	43.23	43.30	43.37	43.62	43.79	44.11	44.25	44.40	44.46	44.42	44.27	44.32
السودان	110.72	109.78	115.25	116.38	118.35	116.64	116.09	120.84	121.16	122.35	125.99	130.01	129.91	130.64
سوريا	92.26	96.24	99.92	101.03	95.80	95.31	88.89	75.26	55.61	48.43	43.71	44.93	47.55	46.32
تونس	31.88	32.93	33.61	33.74	34.33	36.65	40.18	41.13	41.00	43.25	44.05	35.94	36.96	37.31
الإمارات	156.70	162.95	174.27	199.89	202.08	208.58	214.63	226.57	237.63	240.02	252.85	259.65	269.82	263.24
اليمن	29.33	29.68	31.41	33.06	36.97	35.61	32.39	31.47	38.35	38.81	26.05	22.74	21.97	21.76
إجمالي الدول العربية	**1752.64**	**1820.95**	**1893.55**	**2005.20**	**2085.89**	**2173.95**	**2215.85**	**2327.34**	**2359.42**	**2436.68**	**2480.03**	**2511.55**	**2550.92**	**2571.08**
إجمالي دول العالم	**40300.03**	**41831.65**	**42644.63**	**43003.97**	**43029.01**	**44758.58**	**44891.40**	**45427.61**	**46047.13**	**46647.29**	**46760.47**	**47413.95**	**47990.47**	**48939.71**
%	**4.3%**	**4.4%**	**4.4%**	**4.7%**	**4.8%**	**4.9%**	**4.9%**	**5.1%**	**5.1%**	**5.2%**	**5.3%**	**5.3%**	**5.3%**	**5.3%**

المصدر : World Resources Institute, Database, December 2021

ملحق رقم (6/10)

الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي:

المغرب[1]

يشهد المغرب ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة، وانخفاضاً كبيراً في كميات الأمطار، حيث أشارت الدراسات الإحصائية إلى أن التغيرات المناخية بالمغرب قد أثرت بشكل واضح في الموارد الطبيعية، خاصة في المياه الجوفية، وانخفضت فيها نسبة نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة إلى 60% منذ عام 1960. وأثرت هذه التغيرات في القطاع الزراعي وأدت إلى انخفاض في إنتاجية المحاصيل مع الزيادة في تقلب الإنتاج الزراعي. وقد أدى جفاف عام 2005 إلى خفض الإنتاج الوطني من الحبوب إلى النصف. وتشير التوقعات إلى أن التغير المناخي سيزيد من احتمالية انخفاض الإنتاج من المحاصيل الزراعية أو حتى استحالة إنتاجها في العديد من المناطق حيث لا يوجد الري الكافي للتخفيف من الظروف المناخية السيئة.

وللتغلب على آثار التغير المناخي، وضع المغرب منذ أكثر من عشرة أعوام مجموعة من التدابير والخطط الإستراتيجية التي تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، وللتكيف مع تغير المناخ، وشرع عدداً من القوانين والمراسيم لدعم حماية البيئة، ومحاربة التلوث والحفاظ على مصادر المياه. وقد نص برنامج المغرب الأخضر على تدابير التكيف، ولاسيما توفير المياه، والحفاظ على التربة، وتعزيز زراعة الأشجار.

وقدمت حكومة المغرب في آخر تحديثها لوثيقة الالتزامات الوطنية (NDC) بخصوص مساهمتها المحددة وغير المشروطة للفترة بتوافر الاستثمارات الخارجية 2020-2030 حيث تعهدت بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة لعام 2030 بحوالي 18.3% من 142.4 مليون طن مكافئ ثاني غاز الكربون إلى 116.1 مليون طن مكافئ ثاني غاز الكربون. إلا أنه في حال توافرت الاستثمارات من مختلف مصادر التمويل الخارجية لاستخدامها في تحسين منشآت توليد الطاقة والصناعة والنقل البري والزراعة بحدود 38 مليار دولار فسيكون بالإمكان خفض انبعاثات الغاز الدفيئة بنسبة 45.5% إلى 77.7 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون كما هو مبين في الشكل أدناه:

التغير في انبعاثات الغازات الدفيئة من السيناريوهات المرجعية
نتيجة لتدابير التخفيف المشروطة وغير المشروطة

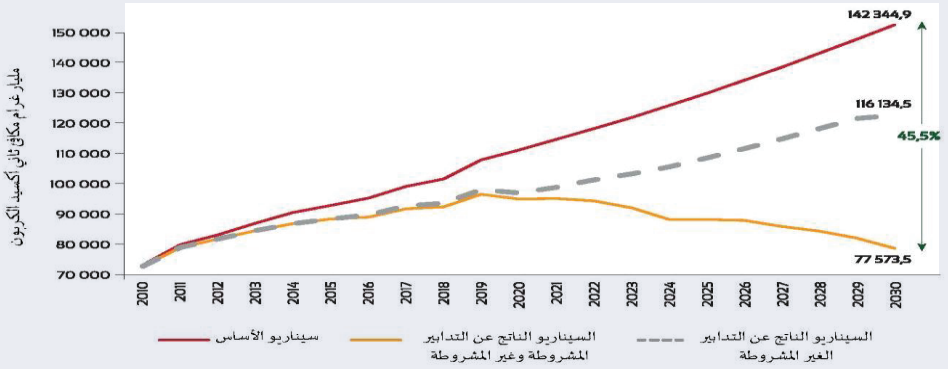

وتتضمن الخطة الوطنية للمغرب لعام 2030 الأهداف الإستراتيجية الآتية:

- تحقيق 52% من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.
- تقليل استهلاك الطاقة بنسبة 15% بحلول عام 2030.
- تقليص دعم الوقود العام بشكل كبير.
- زيادة حجم تعبئة الموارد المائية.
- دعم معدل إعادة التشجير في الأحراج.
- تحسين تقنيات الري.
- زيادة معدل إعادة تدوير النفايات الصلبة والسائلة.
- تعزيز برامج تجديد المركبات.
- التأكد من تركيب معدات كفؤة في المباني
- ضمان تنفيذ وفعالية البرنامج الوطني للرصد الجوي.

ومن تلك الإجراءات التوسع في استخدام تقنيات الري الموضعي بهدف رفع وتيرة الإنجاز لتغطية 40 ألف هكتار سنوياً حتى أفق عام 2030، وتعميم التعرفة المفروضة على مياه الري من خلال اعتماد تعرفة تقوم على حساب الحجم المستهلك من المياه.

كما عملت استراتيجية بناء السدود من منتصف القرن الماضي على توفير احتياجات السكان والتنمية الاقتصادية. ويهدف مخطط العمل للفترة 2010-2030 إلى بناء 59 سداً كبيراً، وحوالي 1000 سدٍّ من صغير ومتوسط، بالإضافة إلى تعزيز إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وتطوير محطات تحلية مياه البحر باستخدام الطاقات المتجددة.

وتهتم السياسات التنموية في المغرب بتعزيز القدرات البشرية والتقنية لتأهيل نظام الإنذار بحدوث الكوارث المناخية قبل حدوثها (مثل الفيضانات وموجات الحر الشديد والبرد القارس)، بالإضافة إلى تعزيز شبكة مراقبة الأرض والمرتفعات واستخدام وسائل الاستشعار عن بُعد، وتطوير النماذج الرقمية للاستشراف على المدى القصير. كما تعمل على تعزيز القدرة على التكيف لدى سكان الريف المعرضين لمخاطر التغيرات المناخية وذلك من خلال توفير وتطوير الخيارات التقنية والأدوات المؤسساتية المدعومة بالسياسات المناسبة.

[1] https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Morocco%20First/Moroccan%20updated%20NDC%202021%20_Fr.pdf

ملحق رقم (7/10)

الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي:

الإمارات[2]

المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050

تمثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 دافعاً وطنياً لخفض الانبعاثات وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. وتتواءم المبادرة مع أهداف مؤتمر باريس للمناخ 2015 (COP21) لتحفيز الدول على إعداد واعتماد استراتيجيات طويلة المدى لخفض انبعاث الغازات الدفيئة والحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض دون الدرجة والنصف مئوية إلى درجتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

ويمثل الاعتماد على مصادر الطاقات النظيفة أحد الركائز الرئيسة في نموذج الإمارات في العمل من أجل المناخ وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث تستهدف دولة الإمارات ضمن استراتيجية الطاقة حتى عام 2050 مزيجاً من مصادر الطاقة المتجددة والنووية والنظيفة، لضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية باستثمارات تبلغ 600 مليار درهم حتى أفق 2050، لضمان تلبية الطلب على الطاقة. كما تهدف الاستراتيجية إلى رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40%، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة إلى 50% منها 44% طاقة متجددة و6% طاقة نووية، وتحقيق توفير يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050، بالإضافة إلى خفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة 70% خلال العقود الثلاثة المقبلة. ودعمت دولة الإمارات تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة عالمياً، كما تعزز نشر واستخدام حلول الطاقة المتجددة في الدول النامية، حيث استثمرت في مشاريع للطاقة المتجددة في 70 دولة بقيمة إجمالية تقارب 16.8 مليار دولار أمريكي. وبفضل الاستثمار في الطاقات المتجددة، ودورها كبلد مضيف للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا IRENA,)، تتبوأ دولة الإمارات مركزاً ريادياً في تفعيل مبادرات الطاقة النظيفة.

وباشرت دولة الإمارات في تنفيذ 14 مشروعًا بغرض الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHGs) تحت مظلة آلية المشاريع النظيفة http://www.emaratalyoum.com/business/local/2016-06-17-1.906118. ويقدر إجمالي الانخفاض السنوي المتوقع من انبعاثات الغازات الدفيئة لهذه المشاريع بحوالي مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

ولمكافحة الآثار الجوهرية لتغير المناخ في النظم البيئية الطبيعية، بالإضافة إلى المسطحات المائية، بدأت وزارة التغير المناخي والبيئة في استخدام تكنولوجيا الزراعة بدون تربة في مشروعات زراعية متعددة. وتساعد هذه التكنولوجيا في التحكم في المناخ المحلي الداخلي مثل عوامل (الحرارة، والرطوبة، والتهوية) وبيئة الجذور. تؤدي هذه التكنولوجيا إلى زيادة كفاءة استهلاك المياه، واستخدام الأسمدة، وحلول مشكلات التربة ونوعها.

وأطلقت دولة الإمارات العديد من البرامج المبتكرة لزيادة كفاءة الطاقة وفعاليتها. ففي عام 2014، أطلقت دبي استراتيجية المدينة الذكية معتمدةً على 1000 خدمة حكومية، وتطوير 6 مجالات رئيسة وهي: النقل، والبنية التحتية، والاتصالات، والخدمات المالية، والتخطيط العمراني، والكهرباء.

وفي عام 2010، وافق مجلس الوزراء في دولة الإمارات على اعتماد معايير البناء الأخضر ومعايير البناء المستدام ليتم تطبيقها في جميع أنحاء الدولة. وقد بدأ تطبيق هذه المعايير في المباني الحكومية مطلع عام 2011. ومن المتوقع أن يوفر المشروع 10 مليارات درهم إماراتي بحلول عام 2030، وأن يُخفض نحو 30 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي عام 2011 أصدرت حكومة دبي مجموعة من قوانين البناء الأخضر الخاص بإنشاءات القطاع الخاص بغرض تقليل استهلاك الطاقة والموارد، ويعد هذا القانون ملزمًا لكلّ المباني الجديدة.

في عام 2019، أطلقت رأس الخيمة، لائحة شروط المباني الخضراء بارجيل التي تحدد معايير الاستدامة الأدنى للمباني الجديدة. ومن المتوقع أن تستهلك المباني المسموح بها في إطار لائحة بارجيل طاقة ومياه أقل بنسبة 30٪ مقارنة بالمبنى النموذجي في رأس الخيمة. وأصبحت لائحة بارجيل إلزامية لجميع المباني الجديدة اعتباراً من يناير 2020.

ويعد التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون أحد وسائل التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال احتجاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصادر كبيرة مثل محطات الطاقة، وتخزينه بأمان تحت الأرض، بدلاً من إطلاقه في الغلاف الجوي. ويعتبر الأثر المحتمل لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون كبيرًا للغاية. وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية (IPCC) أن تساهم عملية التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح ما بين 10 و55 في المئة من إجمالي الجهود الدولية للتخفيف من آثار ثاني أكسيد الكربون على مدار التسعين (90) عاماً القادمة. وتقوم دولة الإمارات بتطوير مشروع كبير لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون في أبو ظبي، ويعد هذا المشروع أول خطوة في مجموعة مشروعات التقاط واستخدام وتخزين ثاني أكسيد الكربون المخطط لها في إمارة أبو ظبي.

[2] المبادرة استراتيجية للحياد المناخي 2050
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/theuaesresponsetoclimatechange

ملحق رقم (8/10)

الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي:

مصر[3]

تعد "إستراتيجية التنمية المستدامة والتغير المناخي رؤية مصر 2030" بمثابة خارطة طريق للبلاد، وهي تروج للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعزيز القدرة التنافسية لمصر وإحياء دورها التاريخي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتضمن بعض إجراءات التكيف مع التغير المناخي ما يأتي:

- زيادة الاستثمار في أنظمة الري الحديثة، والتعاون مع الدول المتشاطئة لنهر النيل لخفض تبخر المياه ورفع سعة تخزين النهر.
- تحقيق التنوع البيولوجي لجميع عناصر الثروة الحيوانية والسمكية والدواجن لحمايتها وضمان الأمن الغذائي، وتفعيل التنوع الجيني للمحاصيل لتحقيق أعلى قدر من الإنتاجية، وتطوير الأنظمة والبرامج والسياسات لحماية المجتمع الريفي ودعم قدرته على التكيف مع الاتجاه المتوقع في تغير استخدام الأراضي والإنتاج الزراعي والحيواني والهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ.

وتكمن مجالات تخفيف أثار التغير المناخي في توفير الأسس لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتطوير أنظمة الطاقة منخفضة الكربون. وتشمل المسارات الرئيسية لتحقيق مستويات مرتفعة من تخفيف ثاني أكسيد الكربون الانتشار الواسع للتقنيات لإنتاج الطاقة منخفضة الكربون، ومناسبة محلياً مع تخفيف كبير في كثافة الطاقة.

ويمثل مجمع بنبان في محافظة أسوان أهم المشاريع التي أنجزتها الحكومة في الفترة 2014-2018، حيث تبلغ قدرة التوليد المركبة فيه 1460 ميجاوات، ويساهم في تفادي 2 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبلغت تكلفة المشروع الاستثمارية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية نحو 3.4 مليار يورو، وهو ما يقدر بنحو 40 مليار جنيه، ويعتبر من المشروعات القائمة على نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتبلغ مساحة المجمع 37 كم^2 ومقسمة إلى 32 محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتتكون كل محطة في المجمع من حوالي 200 ألف لوحة شمسية بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 50 ميجاوات من الطاقة النظيفة، وحصل مشروع بنبان للطاقة الشمسية على المركز الأول على مستوى المشروعات التي ينفذها البنك الدولي في مختلف دول العالم، كما فاز بجائزة التميز الحكومي العربي في دورتها الأولى 2020، كأفضل مشروع تطوير بنية تحتية.

وترتكز السياسات الإنمائية الأكثر استدامة والتي تسهم في تخفيف أثار التغير المناخي على الركائز الرئيسية الآتية:

- رفع كفاءة استخدام الطاقة، وبالخصوص من قبل مستهلكي الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة من خلال سياسات وإجراءات لتعديل السلوكيات من استهلاك الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة كبديل للطاقة غير المتجددة، والنشر الواسع لتقنيات الطاقات المتجددة،
- استخدام تقنيات التوليد الحرارية المتقدمة الملائمة محلياً والأكثر كفاءة وأقل نسبة انبعاث للغازات، بالإضافة إلى استخدام الأجيال الجديدة من المفاعلات النووية.
- استخدام تقنية حصاد وتخزين الكربون كتقنية بديلة إذا ثبتت جدواها الاقتصادية.
- زيادة إمكانات امتصاص ثاني أكسيد الكربون من خلال توسعة التشجير واختيار الأشجار ذات سعة الامتصاص الأعلى، وبحيث تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة.

[3] Egyptian Intended Nationally Determined Cohabitation.
https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Egypt%20First/Egyptian%20INDC.pdf

ملحق رقم (9/10)

الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي:

الأردن

أطلقت المملكة الأردنية الهاشمية عام 2013 سياسة التغير المناخي للمملكة، والتي تعتبر الأولى من نوعها في مجال التغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط. والتي اعتمد تطويرها على عملية تشاور وطني واسع مع مختلف الوزارات والجامعات والمراكز البحثية المحلية المعنية والجمعيات المتخصصة والقطاع الخاص في مجالات البيئة والطاقة والتنمية المستدامة والمياه والصحة وإدارة الكوارث والسياحة والزراعة واستخدام الأراضي والأمن الغذائي والأرصاد الجوية. وتعتبر هذه السياسة خارطة طريق وطنية للتصدي لآثار تغير المناخ والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والمضي قدماً في مسار الاقتصاد الأخضر والتركيز على التكيف بوصفه المسار الأمثل في إدارة الموارد الطبيعية.

وترتكز هذه السياسة على آليات وأدوات فعالة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وزيادة مرونة وتكيف النظم البيئية والموارد الطبيعية مع تغير المناخ، وقد قامت الأردن بتحسينات ملموسة في تطوير القطاعات والسياسات والاستراتيجيات بحيث تنسجم مع سياسة التغير المناخي، وأقرت المملكة القانون رقم 79لسنة 2019 الخاص بتشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ، وذلك لمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، والتي تشمل في عضويتها كلّ المؤسسات والقطاعات المرتبطة بقضايا تغير المناخ، وتشمل أهم مهامها ومسؤولياتها الإشراف ودعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي في الأردن بما يتفق مع المصلحة والأوليات والالتزامات الوطنية تجاه هذه الاتفاقية، ومراجعة وإبداء الرأي المؤسسي والفني في برامج ومشاريع التغير المناخي والمشاركة في وضع أولويات المشاريع المحلية ومتابعة تنفيذها. وتقييم وتقوية احتياجات بناء وتطوير القدرات والاحتياجات التدريبية المحلية حول قضايا التغير المناخي وتقديم التوصيات وضمان التعاون والتنسيق لتلبية هذه الاحتياجات سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

وتنوي المملكة القيام بالإسهامات المحددة وطنياً للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة تخفيف تصل لغاية 14% حتى عام 2030، كما التزمت المملكة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تصل على الأقل لغاية 12.5% بحلول عام 2030 مشروطة بتوافر المساهمات المالية الدولية ودعم وسائل التنفيذ، وتقدر التكاليف للوصول لهدف 14% بحوالي 5.7 بليون دولار أمريكي. كما وضعت المملكة خطة النمو الأخضر التي من أحد أهدافها تجنب وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، والتي تؤكد على أهمية النمو الأخضر المستدام في الجهود المحلية والدولية لتغير المناخ.

وقد عملت المملكة على تطوير واستخدام مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحسين جاذبية تعرفة الكهرباء المتجددة، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه، وتنفيذ قوانين المباني الخضراء من خلال وضع معايير واضحة للبناء، وتعمل على زيادة حصة الطاقة المتجددة في البلاد لتصل إلى حوالي 11% من مزيج الطاقة الإجمالي في عام 2025.

وفي قطاع النقل، الذي يعتبر أكبر مستهلك للطاقة في المملكة، والمصدر الثاني لانبعاث غازات الاحتباس الحراري، تعمل المملكة على زيادة العدد الإجمالي للمسافرين الذين يستخدمون النقل العام إلى حوالي 25% من العدد الإجمالي للمسافرين، وتشجيع استخدام السيارات الكهربائية ذات الانبعاثات الصفرية مع إنشاء حوالي 3000 محطة شحن كهربائية وتشغيلها بالطاقة المتجددة.

أما في قطاع الزراعة فمن المخطط تشجير 25% من الأراضي القاحلة في مناطق الحزام المطري التي يبلغ متوسط الهطل المطري عليها 300 مم.، وتطوير الاستراتيجيات الزراعية والمحاصيل التي تهدف إلى تعويض فقدان الإنتاجية الناجم عن تغير المناخ إما كلياً أو جزئياً، واستخدام أنواع مختلفة من المحاصيل وتعديل نمط المحاصيل بما في ذلك مواعيد الزراعة والحصاد، وتحسين كفاءة استخدام المياه وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة واستخدام المياه المالحة في ري المحاصيل المقاومة للملوحة.

ملحق رقم (10/10)

الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي:

السعودية [4]

تعمل المملكة على تطوير وتنفيذ برامج وسياسات ومبادرات ومنصات تعاون شاملة ومتناسقة لمواجهة تحديات تغير المناخ على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة السعودية الخضراء والبرنامج الوطني لاقتصاد الكربون الدائري، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، والبرنامج السعودي لكفاءة الطاقة. كما أن المملكة عضو ومشارك نشط في المبادرات الدولية الكبرى مثل مبادرة الميثان العالمية، ومبادرة الابتكار، والمبادرة الوزارية للطاقة النظيفة، ومنتدى منتجي الانبعاثات الصفرية (Net-Zero).

أطلقت المملكة برنامج اقتصاد الكربون الدائري، خلال رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2020. وقد أقرت مجموعة العشرين لاحقاً خطة المملكة لاقتصاد الكربون الدائري كإطار متكامل وشامل لمواجهة تحديات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإدارتها مع مختلف التقنيات المتاحة.

ويتكون نهج الاقتصاد الدائري للكربون (CCE) من نموذج من أربع طرق (4 Rs) لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وإزالتها. وينسجم هذا البرنامج تماماً مع رؤية 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل قطاع من قطاعات المملكة بما في ذلك الطاقة والصناعة، والمياه، والزراعة، والسياحة. وتبنت المملكة مفهوم الكربون الدائري هذا كطريقة جديدة لتحقيق الأهداف المناخية، ولتشجيع الجهود الهادفة ليس فقط إلى الحد من تراكم انبعاثات الكربون، بل أيضاً الاستفادة منها، وكل ذلك مع الحد من الآثار السلبية في البيئة وإزالة الانبعاثات الناتجة عنها. وسيتم من خلاله زيادة الاستفادة طويلة المدى من الموارد الطبيعية للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تطوير قطاع الطاقة ورفع قيمته المضافة من خلال استغلال انبعاثات الكربون واستخدامها. ويشمل برنامج الاقتصاد الدائري الكربوني الاستثمار في البنية التحتية لإنتاج الهيدروجين الأزرق من مصادر الوقود الأحفوري المنتج في المملكة، وتصديره عالمياً كمصدر للوقود وهو خال من غازات الاحتباس الحراري.

وبالنظر إلى دور غاز الميثان بالاحتباس الحراري، فإن إدارة انبعاثات الميثان هو عنصر أساسي من المجهودات الهادفة لتخفيف التغير المناخي. وتلعب المملكة دورًا رائدًا عالميًا في إدارة الميثان في قطاع الطاقة. تشمل تدابير إدارة الميثان عدم حرق الغاز في صناعة النفط والغاز، والاستعادة والاستخدام اللاحق لتوليد الطاقة وإنتاج البتروكيماويات. وستتعاون المملكة كعضو في مبادرة التعهد العالمي بشأن الميثان مع الأعضاء الآخرين لخفض انبعاثات الميثان العالمية بنسبة 30٪ بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2020.

ولخفض انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن محطات توليد الكهرباء الحرارية، تعهدت حكومة المملكة خلال مؤتمر باريس للتغير المناخي عام 2015 (COP21) بأن يتم توليد 50% من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة في أفق عام 2030. وأكدت الحكومة هذا التعهد خلال مؤتمر غلاسكو عام 2021 (COP26)مما سيخفض من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحدود 100 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالمستويات الحالية.

وأعلنت حكومة المملكة ضمن مبادرتها للمملكة العربية السعودية الخضراء عن برنامج لزراعة 450 مليون شجرة في عام 2030 وترتفع إلى حوالي 10 مليارات شجرة في العقود القادمة، مما سيزيد استيعاب غابات المملكة لما يعادل حوالي 200 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون. وكجزء من هذه المبادرة، يتم حالياً إنشاء مشروع رائد في الجزء الشمالي الغربي من المملكة وهو مدينة نيوم (NEOM) الخضراء الذي يهدف إلى توسع حضري بطول حوالي 170 كم، بمجمعات متعددة ومتصلة بشكل كبير، مع أحياء متكاملة من الحدائق العامة ومدعومة بالطاقة المتجددة بنسبة 100%. وسيعمل المشروع على بناء واحدة من أكبر منشآت الهيدروجين الخضراء في العالم. وسيتم تشغيل المحطة بأكثر من أربعة جيجاوات من الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبمجرد بدء الإنتاج بحلول عام 2025، من المتوقع أن ينتج 650 طنًا يوميًا من الهيدروجين الأخضر عن طريق التحليل الكهربائي و1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا الخضراء.

[4] Updated Frist Nationally Determined Cohabitation, https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Saudi%20Arabia%20First/KSA%20NDC%202021%20FINAL%20v24%20Submitted%20to%20UNFCCC.pdf

ملحق رقم (11/10)

الجهود الوطنية لمواجهة التغير المناخي:

الجزائر

يرتكز طموح الجزائر لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة على أربع قواعد رئيسية وهي:

1- هيئة مؤسسية ممثلة بالوكالة الوطنية للتغير المناخي

2- آلية تنسيق ومتابعة ورصد للغازات الدفيئة ممثلة باللجنة الوطنية للمناخ

3- خارطة الطريق للمناخ من خلال خطة المناخ الوطني

4- النظام الوطني للقياسات والإبلاغ والتحقق للغازات الدفيئة.

وقد تمت صياغة استراتيجية المناخ في الجزائر التي تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز تعبئة الموارد المائية، والحماية من الفيضانات والسواحل ومكافحة الجفاف والتصحر، وزيادة مرونة النظم البيئية والزراعة في وجه تغير المناخ.
وقد أخذ قطاع الطاقة على عاتقه جملة من الإجراءات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ومنها الأنشطة الآتية:

- تطوير برنامج طموح لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة يهدف إلى تحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها من 15000 ميجاوات في أفاق 2035، منها 1000 ميجاوات في سنة 2022.
- إنجاز برنامج لاستبدال إنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية (ديزل والغاز) بالطاقات المتجددة (الشمسية)، على مستوى 56 موقعاً لشركة سوناطراك والموجودة في جنوب البلاد (1300 ميغاواط).
- إطلاق برنامج تهجين جميع محطات الطاقة (50 ميجاوات) الموجودة في الجنوب، بهدف الحد من استهلاك الوقود الأحفوري (ولاسيما الديزل) خاصة في المواقع البعيدة جداً عن مصادر الإمداد.
- التحويل التدريجي من الإنارة التقليدية إلى الإنارة الناجعة من نوع "LED" من أجل اقتصاد الطاقة.
- منع المصابيح التقليدية الوهاجة (Incandescent) اعتباراً من سنة 2022.
- تحسين معايير كفاءة الطاقة للتجهيزات الكهرومنزلية من خلال مراجعة التنظيم المتعلق بوضع العلامات الطاقوية للتجهيزات الكهرومنزلية.
- تحويل 150000 مركبة إلى غاز البترول المميع وبخاصة (سيارات الأجرة والإدارات العمومية) خلال سنة 2021.
- تقليل التسريبات والحد من اشتعال الغاز الطبيعي (gaz torches) إلى أقل من 1% بحلول 2030.
- تحسين كفاءة الطاقة للمنشآت التابعة لقطاع الطاقة.
- تكثيف غرس الأشجار ذات الإمكانات العالية لامتصاص الغازات الدفيئة.

وجاء في وثيقة الالتزامات الوطنية عام 2015 أنه لابد من الأخذ بالاعتبار التزامات محددة على المستوى الوطني بناءً على الظروف الوطنية الآتية:

- الجزائر هي دولة ذات انبعاثات منخفضة من غازات الاحتباس الحراري.
- قامت الحكومة باستثمارات كبيرة للتكيف وللتخفيف من آثار التغيرات المناخية، وتعتزم مواصلة جهودها في ذلك.
- شاركت الجزائر منذ فترة طويلة في التخفيف من الغازات الدفيئة من خلال وفرة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة.
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على حصيلة صادراتها من المنتجات الهيروكربونية، مما يضاعف الآثار السلبية للتغيرات والظروف المناخية، وللتكيف مع التغيرات.
- إن الاحتياجات للتطوير والتكيف هي ذات أهمية ومستمرة في الارتفاع بسبب عوامل مثل النمو السكاني، وتغير الطلب المستمر على الطاقة وارتفاع استهلاك الطاقة.

ملحق (1/11): العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*
حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2021

(مليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الأجفند	صندوق قطر	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
مجموع المساعدات	**3818.7**	**969.3**	**1487.4**	**75.0**	**35.7**	**641.4**	**201.0**	**822.4**	**4.8**	**300.7**	**8356.4**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	**45.7**	**11.6**	**17.8**	**0.9**	**0.4**	**7.7**	**2.4**	**9.8**	**0.1**	**3.6**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	2189.0	747.3	184.9	-	35.7	242.3	201.0	-	2.3	148.6	3751.1	44.9
مجموعة الدول الأفريقية	659.6	67.5	660.8	45.0	-	166.9	-	822.4	1.2	45.0	2468.3	29.6
مجموعة الدول الآسيوية	756.1	119.1	415.0	-	-	127.7	-	-	0.2	30.0	1448.1	17.3
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	25.2	35.4	176.7	-	-	34.5	-	-	-	3.1	274.9	3.3
مجموعة الدول الأخرى	1.6	-	50.0	30.0	-	25.5	-	-	-	3.6	110.7	1.3
هيئات ومنظمات	187.3	-	-	-	-	44.5	-	-	1.2	70.4	303.4	3.6

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (2/11): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة*
خلال عام 2021

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى**	المجموع الكلي	النسبة المئوية (%)
مجموع المساعدات	**751.1**	**2547.5**	**104.1**	**1155.5**	**67.7**	**3730.5**	**8356.4**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	**9.0**	**30.5**	**1.3**	**13.8**	**0.8**	**44.6**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	93.7	1449.4	2.0	729.0	17.7	1459.3	3751.1	44.9
مجموعة الدول الأفريقية	299.2	456.5	73.1	366.0	50.0	1223.4	2468.3	29.6
مجموعة الدول الآسيوية	307.7	595.5	-	40.3	***	504.5	1448.1	17.3
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	-	46.0	29.0	20.0	-	179.9	274.9	3.3
مجموعة الدول الأخرى	50.0	-	-	-	-	60.7	110.7	1.3
هيئات ومنظمات	0.5	-	-	0.2	-	302.6	303.4	3.6

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

*** أقل من 0.1 في المائة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (3/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*

حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2021/12/31

(مليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	الأجفند	صندوق قطر**	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
المجموع التراكمي الكلي	**108519**	**11832**	**21587**	**25562**	**37507**	**25996**	**12285**	**7264**	**39**	**2881**	**253472**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	**42.8**	**4.7**	**8.5**	**10.1**	**14.8**	**10.3**	**4.8**	**2.9**	***	**1.1**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	39455	7340	3852	14474	37507	14710	12285	10	17	1838	131487	51.9
مجموعة الدول الأفريقية	20556	1076	7742	3958	-	4713	-	7218	2	157	45423	17.9
مجموعة الدول الآسيوية	46191	1121	6088	6536	-	5116	-	-	1	112	65166	25.7
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	370	336	3312	218	-	824	-	-	-	18	5078	2.0
مجموعة الدول الأخرى	758	1903	478	346	-	536	-	-	-	82	4103	1.6
هيئات ومنظمات	1188	56	115	30	-	96	-	36	19	674	2215	0.9

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962 ، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978، وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** بدأ تسجيل عمليات صندوق قطر للتنمية من عام 2017.

*** أقل من 0.1 في المائة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة *

كما فى 2021/12/31

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى**	المجموع الكلي	النسبة المئوية (%)
المجموع التراكمي الكلي	**49353**	**75112**	**19761**	**26060**	**13782**	**69404**	**253472**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	**19.5**	**29.6**	**7.8**	**10.3**	**5.4**	**27.4**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	23650	40419	12578	12220	8820	33799	131487	51.9
مجموعة الدول الأفريقية	13670	7620	3137	7438	756	12802	45423	17.9
مجموعة الدول الآسيوية	9505	26060	2881	5794	4151	16776	65166	25.7
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	1181	907	1016	344	30	1601	5078	2.0
مجموعة الدول الأخرى	1345	85	148	225	26	2275	4103	1.6
هيئات ومنظمات	3	22	1	38	-	2152	2215	0.9

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (5/11): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)

(1990 - 2020)

(مليون دولار)

	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2009-2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التوزيع النسبي (%) 2020	نسبة التغير% 2020-2019	الإجمالي 2020-1990	التوزيع النسبي (%) 2020-1990
المجموع الكلي للدول النامية	299,099.9	269,025.0	312,268.1	579,424.7	129,264.0	145,839.5	158,043.8	164,356.1	166,931.7	162,638.7	195,412.0		20.2	3,166,895.4	
مجموع الدول العربية (%)	15.0	10.7	11.8	17.8	9.5	14.2	17.6	18.2	20.3	18.5	16.8			15.0	
	44,855.9	28,891.6	36,968.0	102,963.6	12,318.0	20,693.1	27,743.5	29,974.0	33,933.0	30,058.1	32,763.0	100.0	9.0	474,618.5	100.0
الأ ر د ن	2164.7	2349.1	3387.4	3357.9	954.8	2136.1	2727.5	2978.0	2525.4	2689.5	3114.0	9.5	15.8	34,602.1	7.29
الإمـــارات	-25.7	23.2	22.1	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	19.6	0.004
البحريـــن	386.0	274.0	318.7	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	978.7	0.21
تونـــس	1473.9	791.6	1514.4	1992.8	550.2	494.7	646.8	811.9	806.8	979.1	974.9	3.0	-0.4	14,613.2	3.08
الجزائـــر	1777.0	1426.2	1302.2	1623.1	201.3	71.1	144.6	174.7	144.5	172.0	209.6	0.6	21.9	7,950.9	1.68
جيبوتـــي	678.9	444.1	349.6	609.4	132.0	173.4	185.4	142.6	179.2	262.5	256.1	0.8	-2.4	4,017.4	0.85
الســعودية	195.0	104.9	92.5	-80.5	...	...	...	...	...	...	...	-	-	311.9	0.07
الســودان	3125.4	1050.0	2353.8	10909.1	2025.9	968.2	809.1	861.4	967.5	1535.4	2347.7	7.2	52.9	32,444.3	6.84
ســورية	2266.8	1146.5	610.7	544.7	131.1	4898.5	8895.8	10407.3	9994.6	10097.9	10006.0	30.5	-0.9	68,787.8	14.49
الصومـال	2760.9	552.7	814.9	2454.5	505.7	1260.6	1182.6	1759.4	1573.2	1719.7	3039.7	9.3	76.8	21,871.0	4.61
العـــراق	1197.0	1086.9	7225.6	52815.4	2178.3	1482.7	2286.3	2905.9	2300.4	2090.9	2359.2	7.2	12.8	84,053.0	17.71
عُمـــان	262.1	269.9	179.5	491.2	-21.6	...	...	...	...	...	...	-	-	1,181.1	0.25
فلسطيـــن	723.3	2775.2	5209.9	9490.4	2512.6	1872.2	2394.9	2145.2	2294.1	2293.7	2030.0	6.2	-11.5	43,272.4	9.12
قطـــر	10.1	10.9	8.1	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	29.1	0.01
القمـــر	249.0	164.9	129.3	191.8	69.9	65.8	53.8	67.2	90.9	72.8	131.9	0.4	81.1	1,600.5	0.34
الكويـــت	20.1	19.6	18.1	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	57.8	0.01
لبنـــان	893.8	1103.0	1383.1	3690.2	445.1	965.6	1129.3	1303.0	1422.2	1236.5	1417.6	4.3	14.6	17,608.3	3.71
ليبيـــا	62.4	21.0	15.4	196.0	7.6	157.4	179.5	431.9	303.4	294.2	296.0	0.9	0.6	3,024.2	0.64
مصـــر	19158.3	9735.1	6314.0	5771.9	599.2	2523.8	2437.4	33.1	2080.9	1708.9	1564.0	4.8	-8.5	63,213.6	13.32
المغـــرب	4773.6	2817.7	2667.7	5513.1	985.5	1517.7	2062.3	2427.7	818.2	751.7	1828.4	5.6	143.2	33,320.1	7.02
موريتانـيا	1257.1	1123.8	1261.4	1585.6	373.6	329.5	307.3	291.7	448.4	396.5	644.5	2.0	62.5	9,366.3	1.97
اليمـــن	1446.2	1601.3	1789.6	1807.0	667.1	1776.1	2301.1	3233.0	7983.3	3756.9	2543.6	7.8	-32.3	32,295.2	6.80

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للدول النامية، قاعدة البيانات، أعداد مختلفة .

... غير متوافر

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــــان	2017	2018	2019	2020	*2021
السكان (بالألف)	4,733	4,854	4,977	5,101	5,228
القوة العاملة (بالألف) **	1,375	1,255	1,290	1,217	1,338
عدد العاملين (بالألف)	994	919	951	886	968
معدل البطالة (%)	27.4	26.8	26.3	27.2	27.6
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات (%)					
الزراعة (%)	6.7	6.3	6.1	6.4	6.7
الصناعة (%)	13.2	13.0	12.3	13.3	12.4
البناء والتشييد (%)	17.3	17.7	17.4	16.8	18.8
الخدمات والفروع الاخرى (%)	62.8	63.0	64.2	63.6	62.1
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	16,128.0	16,276.6	17,133.5	15,531.7	18,036.8
الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية	16,490.0	19,063.9	20,164.3	18,024.4	21,434.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	3,407.6	3,353.2	3,442.5	3,044.8	3,450.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)	3,158.7	3,197.4	3,241.0	2,913.6	3,045.3
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولار)	3,484.0	3,927.5	4,051.5	3,533.4	4,100.0
مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلي (%)					
الزراعة (%)	2.9	3.5	7.1	7.1	7.1
الصناعة (%)	13.0	13.2	12.9	11.4	11.5
البناء والتشييد (%)	6.5	6.1	5.6	4.1	4.3
الخدمات والفروع الاخرى (%)	77.6	77.2	74.5	75.9	76.6
إجمالي الإستهلاك	16,654.5	16,889.0	17,328.8	17,437.3	20,453.6
نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	114.3	103.8	101.1	112.3	113.4
إجمالي الاستثمار	3,305.6	4,610.6	4,592.0	3,774.8	4,647.9
نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	22.4	28.3	26.8	24.3	25.8

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

** بيانات القوى العاملة تشمل مدينة القدس المحتلة، بينما البيانات الأخرى لا تشملها.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2017-2021)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــان	2017	2018	2019	2020	2021*
صادرات السلع والخدمات	2,692.7	2,598.0	2,659.3	2,385.3	3,181.0
واردات السلع والخدمات	8,066.7	9,023.7	9,161.7	8,065.7	10,245.0
فجوة الموارد	5,374.0	6,426	6,502	5,680-	7,064-
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	18.6	16.0	15.5	15.4	17.6
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	55.6	55.4	53.5	51.9	56.8
إجمالي النفقات العامة وصافي الاقراض	4,052.7	3,936.2	3,860.1	4,977.5	5,489.5
النفقات الرأسمالية	258.0	277.0	200.0	168.8	240.9
نسبة النفقات الرأسمالية الى الموازنة (%)	6.4	7.0	5.2	3.4	4.4
النفقات الجارية	3,528.9	3,391.0	3,340.2	4,808.7	5,248.6
نسبة النفقات الجارية إلى الموازنة (%)	87.1	86.1	86.5	96.6	95.6
توزيع النفقات الجارية (%)					
رواتب حكومية (%)	51.5	43.3	42.5	41.8	45.8
نفقات تحويلية (%)	48.5	…	…	…	…
نفقات تشغيلية (%)	…	…	…	…	…
اجمالي الايرادات العامة والمنح	4,371.9	4,108.7	3,946.6	3,937.1	4,549.5
الايرادات الجارية	3,568.4	3,462.5	3,338.8	3,508.7	4,373.9
ايرادات ضريبية (بما فيها ايرادات المقاصة)	3,241.7	3,093.5	2,982.5	3,137.3	3,972.6
إيرادات غير ضريبية	390.8	432.8	356.3	371.4	401.3
المنح ، ومنها:	720.4	664.8	492.1	464.1	316.6
منح لدعم الموازنة	554.4	506.4	495.9	345.9	185.6
منح لدعم المشاريع التطويرية	175.0	158.4	- 3.7	118.1	131.0
فائض/عجز الموازنة	319	172	87	1,040-	940-
الدين العام الخارجي	2,543.0	2.369.5	2.795.2	3,649.3	3,848.0
إجمالي الموجودات	15,468.5	15,797.8	16,907.1	18,839.8	21,673.0
ودائع العملاء المقيمين	11,579.7	11,393.3	12,535.2	14,605.0	16,421.0
التسهيلات الإئتمانية منها :	7,667.6	8,274.3	9,072.1	10,444.4	11,203.5
للقطاع الخاص	6,735.2	7,298.5	7,680.7	8,122.0	8,254.5

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.

صندوق النقد العربي
صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND